التذييل والتكميل

في شرح

كتاب التسهيل

ألفه

أبو حيان الأندلسي

(٦٥٤-٧٤٥هـ)

حققه

الأستاذ الدكتور حسن هنداوي

كلية الآداب - جامعة الكويت

الجزء الرابع عشر



التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل

حسن محمود هنداوي

ح دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ١٤٣٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

هنداوي، حسن محمود

التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل الجزء١٤/حسن محمود هنداوي – الرياض، ١٤٣٩هـ

٤٠٦ ص، ١٧×٢٤سم

ردمك: ٣-٨٨-٨١٩٠-٦٠٣-٩٧٨

١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية - الصرف أ- العنوان

ديوي ٤١٥,١ ١٤٣٩/٦٩٦

رقم الإيداع: ١٤٣٩/٦٩٦

ردمك: ٣-٨٨-٨١٩٠-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية

ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧

هاتف: ٤٩١٤٧٧٦ ٩٦٦١١ +

٤٩٦٨٩٩٤ ٩٦٦١١ +

فاكس: ٤٤٥٣٢٠٣ ٩٦٦١١ +



Dar Kounouz Eshbelia

For Publishing & Distribution

Kingdom of Saudia Arabia

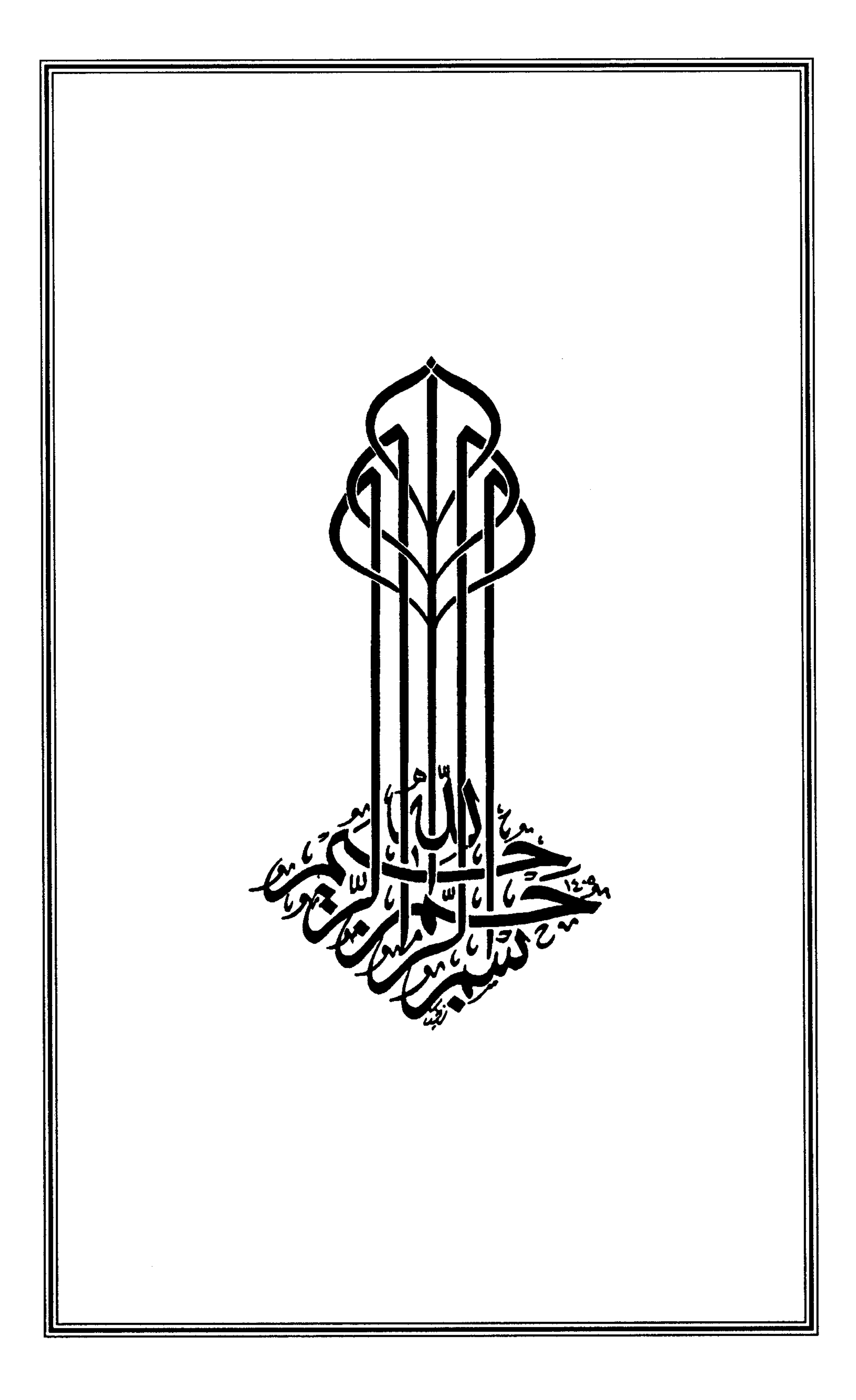
P.O. Box 27261 Riyadh 11417

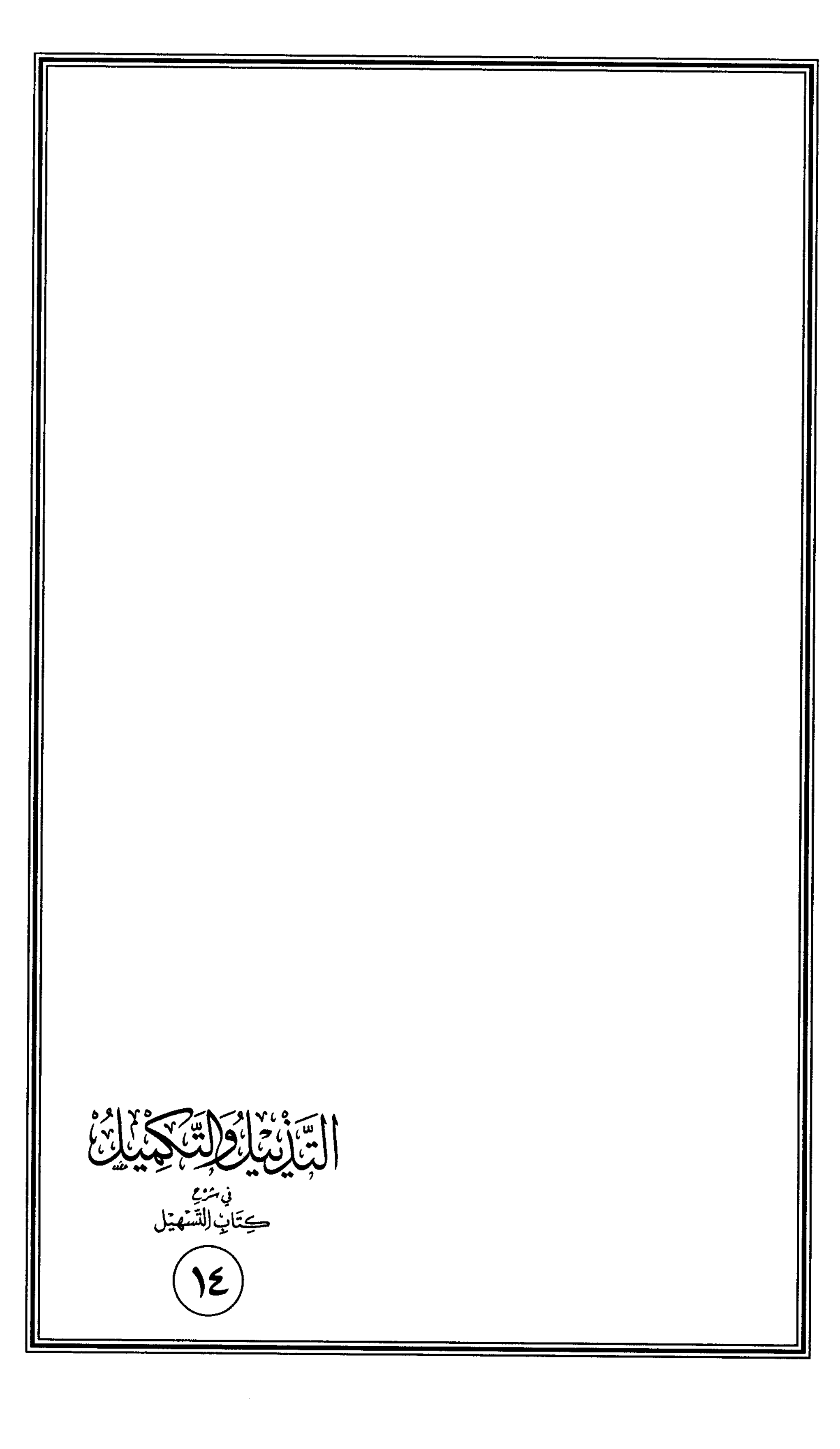
Tel.: +96611 4914776

+96611 4968994

Fax.: +966114453203

E-mail eshbelia@hotmail.com


بسم الله الرحمن الرحيم


التذييل والتكميل
في شرح
كتاب التسهيل
١٤

ص: باب أسماء لازمت النداء

وهي فُل وفُلَة ومَكْرَمان ومَلْأَمان ومَلْأَم ولُؤْمان ونَوْمان، والمعدولُ إلى فُعَل في سَبِّ المذكَّر، وإلى فَعَالِ مبنيًّا على الكسر في سَبِّ المؤنث، وهو والَّذي بمعنى الأمر مَقيسانِ في الثلاثيِّ المجردِ وِفاقًا ل(س). وقد يقال: رَجُلٌ مَكْرَمانُ ومَلأَمانُ، وامرأةٌ مَلأَمانة. ونحو (أَمْسِكْ فُلانًا عن فُلِ) و(قَعيدتُه لَكاعِ) من الضرورات.

ش: معنى قوله **لازَمَتِ النداءَ** لم يُتَصَرَّف فيها بأن تُستعمَل مبتدأً ولا فاعلةً ولا مفعولةً بإطلاقٍ ولا مجرورةً؛ بل لا تُستعمَل إلا في النداء. وقد قسم النحويون هذا الباب إلى قسمين: مسموع، ومقيس. فالمسموع: يا أَبَتِ، ويا أُمَّتِ، واللَّهُمَّ، ويا فُلُ، ويا فُلَةُ، ويا هَنَاهُ. والمقيسُ يأتي ذِكره[1] إن /شاء الله تعالى. [٦: ٨٣/أ]

فأمَّا يا أَبَتِ، ويا أُمَّتِ، واللَّهُمَّ، ويا هَنَاهُ، فقد تقدَّمَ الكلامُ[2] عليها حيثُ ذَكَرَها المصنفُ. وأمَّا قولهم يا فُلُ ويا فُلَةُ فقال المصنف في الشرح[3]: «يقال في النداء: يا فُلُ، للرجل، ويا فُلَةُ، للمرأة، بمعنى: يا فُلانُ، ويا فُلانةُ، وهما الأصل، ولا يُستَعملان منقوصَين في غير نداء[4] إلا في ضرورة، كقول الراجز[5]:

---

(١) يأتي ذكره في هذا الجزء ق ٨٤/أ من الأصل.

(٢) تقدم الكلام على يا أَبَتِ ويا أُمَّتِ في ١٣: ٣٣٧ - ٣٤١، وعلى اللهمَّ في ص ٢٩٨ - ٣٠٠، وعلى يا هَنَاهُ في ص ٣٤٣ - ٣٤٧.

(٣) ٣: ٤١٩.

(٤) غ: النداء.

(٥) هو أبو النجم. الديوان ص ٣٥٥ والكتاب ٢: ٢٤٨ والخزانة ٢: ٣٨٩ - ٤٠٤ [الشاهد ١٤٨]. اللَّجَّة: الأصوات والصخب.

في لجَّة أَمْسِكْ فلانًا عن فُلِ»

انتهى.

فأمَّا قولُه: إنَّ يا فُلُ للرجل، ويا فُلَةُ للمرأة، وإنهما بمعنى: يا فُلانُ، وفُلانةُ - فقد ذكرَ هو في (باب العَلَم)[1] أنَّ فُلانًا وفُلانة كناية عن نحو زيد وهند، يعني فهما كنايةٌ عن عَلَمِ مَن يَعقِل، ولذلك قال: **وهما الأصل**، يعني: فحُذفَ مِن فُلان الألفُ والنون، ومِن فُلانة ذانِك أيضًا.

وما ذهبَ إليه من أنَّ أصلهما ما ذكر هو قول الكوفيين؛ لأنهم يجيزون في ترخيم فُلان وفُلانة: يا فُل، ويا فُلَة، وهذا لا يجوز عند البصريين لِما سيأتي في (باب الترخيم)[2]، إن شاء الله تعالى.

وأمَّا ابن عُصفور فزعمَ أنَّ قولك يا فُلُ ويا فُلَةُ كناية عن العَلَم[3]، ويَعني عَلَمَ مَن يَعقِل، ولا يزعم أنَّ أصله: يا فُلان، ولا يا فُلانة. فاتَّفقَ المصنف وابن عصفور على أنهما كناية عن عَلَمِ مَن يَعقل وإنِ اختَلَفا في الأصل، فالمصنفُ يَعتقد أنه حُذف منه ألف ونون، وابنُ عصفور يَعتقد أنه لم يُحذف منه ذلك، بل لم يُبَيِّن ما الذي حُذف منه.

وصاحبُ (البسيط) ذهب إلى ما ذهبا إليه من أنه كنايةٌ عن العَلَم في النداء على حرفين؛ قال: ولا يقع في غير النداء إلا شاذًّا، كما أنَّ فُلانًا كنايةٌ عن العَلَم قَبل النداء، وهؤلاء بِمَعزِلٍ عن كلام س ومذهبه، وذلك أنَّ قولك يا فُلُ ويا فُلَةُ ليسا كناية عن العَلَم، بل هما كناية عن قولك: يا رجلُ، ويا امرأةُ، فهما كناية عن نكرةِ مَن يعقل مِن جنس الإنسان بمعنى: يا رجلُ، ويا امرأةُ، وفُل مما حُذف منه حرف وبُنِيَ على

(١) التسهيل ص ٣٢.

(٢) سيأتي ذلك في هذا الجزء ق ٨٩/ب من الأصل.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢: ١٠٦ والمقرب ١: ١٨٢.

حرفين بِمَنْزلةِ دَمٍ[1]، وليس أصله فُلانًا؛ إذ ليس أحد يقول: يا فُلا[2] أَقبِلْ، وإذا عَنَوُا امرأة قالوا: يا فُلَةُ، وهذ الاسم اختُصَّ بالنداء، وبُنِيَ على حرفين لأنه موضعُ تخفيف، ولا يكون إلا كنايةً[3] لمنادًى، نحو: يا هَنَاه، ومعناه: يا رجلُ، وأمَّا فُلانٌ فكناية عن اسمٍ سُمِّيَ به الْمُحَدَّثُ عنه خاصٌّ غالبٍ، وقد اضطرَّ شاعرٌ فبناه على حرفين في هذا الموضع، قال:

في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلانًا عن فُلِ

هذا ملخص كلام س[4] في هذه المسألة.

وكذلك لو سُمِّيَ بـ(فُل) المختصِّ بالنداء، ثم صُغِّرَ، لَقِيلَ فُلَيّ، تجعله مِن باب دَمٍ، لا أن[5] أصلَه فُلان فتَرُدَّ النون؛ لأنه ليس محذوفًا مِن فُلان؛ إذِ المعنى ليس المعنى، ولا المادة المادة، فحَمله على الأكثر، وهو أن تكون لامه المحذوفة حرفَ علَّة، وليس بترخيمِ فُلان، فقد ظهرَ الفرقُ بين فُل وفُلان؛ إذ تركيب فُل (ف ل ي)، وتركيب فلان (ف ل ن)، /ولَمَّا اضطرَّ الشاعرُ، وحَذف من فُلان، وصيَّره في الشعر بلفظِ [٦: ٨٣/ب] فُلٍ الذي في النداء - ذكرَ س فيه أنَّ أصله فُلان، وهو صحيح، ولم يزعم س أنَّ فُلًا المختصَّ بالنداء هو هذا الذي وقعَ في رجز الشاعر، قال س[6] في (التصغير) في باب ما ذهبتْ لامه: «ومِن ذلك فُلٌ، تقول فُلَيْنٌ، وقولُهم فُلانٌ دليلٌ على أنَّ ما ذهبَ اللامُ وأنَّها نون، وفُلٌ وفُلانٌ معناهما واحد، قال أبو النجم:

---

(١) غ: ذي.

(٢) في الطبعة التي حققها عبد السلام هارون: يا فُلَ. وفي حاشيتها أنه في طبعة ديرنبورغ: «يا فُلا». وما في المقتضب ٤: ٢٣٧ موافق لِما أثبتناه.

(٣) ط: ولا يكون الكناية.

(٤) الكتاب ٢: ٢٤٨.

(٥) ط: لأن.

(٦) الكتاب ٣: ٤٥٢.

في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلانًا عن فُلِ»

فإنما يعني س فُلًا الذي هو بعض فُلان، ولذلك قال: «ومعناهما واحد»، ثم أنشدَ قول أبي النجم شاهدًا على أنَّ معناهما واحد، ولم يَعرِض[1] هنا لـ(فُلِ) المختصِّ بالنداء؛ لأنَّ معناه غير معنى فُلان، وقد أوضحَ ذلك في (باب الترخيم)[2]، وكأنَّ ابن عصفور والمصنف وقَفا على كلامِ س في (باب التصغير) فقط، فذَكَرا أنَّ فُلًا المختصَّ بالنداء هو كناية عن العَلَم، ولم يَقِفا على ما ذكره س في (باب الترخيم) من الفرق بينهما.

وكذلك الأستاذ أبو عليّ، فقال: وأمّا فُل فإنهم لم يستعملوه إلا في النداء، ووجهُ الحذف في النداء كثرةُ الاستعمال، فجاؤوا به اسمًا مبنيًّا على حرفين، ومعناه معنى يا فُلان، إلا أنهم لم يحذفوه إلا في النداء.

وقال ابن خَروف: وفُل لا يُستَعمَل إلا في النداء، ويجوز أن يكون محذوفًا مِن فُلان، كقوله:

.... أَمْسِكْ فُلانًا عن فُلِ

أي: أَمسِكْ زيدًا عن عمرٍو، أو تكون كلمة محذوفة استُعملت في النداء، وهي كناية عن رجل، أي: أَمْسِكْ زيدًا عن رَجُل، أي: أَمْسِكْ زيدًا عن فُلٍ الذي يُكنَى به عن رَجُل.

وقولُه **ومَكْرَمان** قال المصنف في الشرح[3]: «يقال للعزيز المكرَّم: يا مَكْرَمانُ، وفي نداء ضده: يا مَلْأَمانُ، ويا مَلْأَمُ، ويا لُؤْمانُ، ويقال في نداء الكثير النوم: يا نَوْمانُ، وقال الشاعر[4]:

---

(١) ط: يتعرض.

(٢) الكتاب ٢: ٢٤٨.

(٣) ٣: ٤١٩، وليس فيه بيت الشعر.

(٤) لم أقف عليه في مصادري.

إذا قلتُ يا نَوْمانُ لم يَجْهَلِ الذي أُريدُ ولم يأخُذْ بشيءٍ سِوى حِجْلِي

والمشهورُ ألاَّ يُستَعمَلَ شيءٌ من هذه الخمسة في غير نداء» انتهى.

أمّا ما بُنِيَ على مَفْعَلان فكلامُ المصنِّف في الفَصِّ وفي الشرح مُشْعِرٌ بأنه لا يقال منه إلا ما سُمع، ولم يَذكر المصنف منه غير مَكْرَمان ومَلأَمان. وأمَّا بعضُ أصحابنا[(١)] فيقولون إنه مُنْقاس، فتقول: يا مَكْذَبانُ، ويا مَخْبَثانُ، ويا مَلأَمانُ، وإذا أَردتَ المؤنثة أدخلتَ التاء، فقلت: يا مَخْبَثانةُ.

وقال بعض أصحابنا[(٢)]: وأمَّا مَفْعَلان فالذي جاء منه مَلأَمان ومَخْبَثان ومَكْذَبان ومَلْكَعان ومَطْيَبان؛ وهي من القلّة بحيث لا يقاس عليها، وأكثرُ استعمال هذا البناء المختصِّ بالنداء في الذَّمِّ. وزعم أبو محمد بن السِّيد[(٣)] أنه مختصٌّ بالذَّمِّ، وزعمَ أنَّ ما وُجد في النُّسخ[(٤)] مِن قولهم يا مَكْرَمانُ تصحيف يا مَكْذَبانُ. وليس كما زعم؛ إذْ قد ذَكر الأخفشُ[(٥)]: يا مَكْرَمانُ، وذكرَه س[(٦)]، ولم ينصّ س على الذمِّ في بناء مَفْعَلانَ هذا. وأمَّا يا مَلأَمُ، ويا لُؤْمانُ، ويا نَوْمانُ - فلا يقالُ مما على هذه الأوزان إلا ما سُمع، ولا يقال: يا /مَكْذَبُ، ولا: يا كُذْبانُ، ولا: يا كَذْبانُ، قياسًا عليها. [٦: ٨٤/أ]

وقولُه **والمعدولُ إلى فُعَل في سَبِّ المذكَّر** نحو[(٧)]: يا غُدَرُ، يا خُبَثُ، يا فُسَقُ. كلامُ المصنف يدلُّ على أنه لا ينقاس فُعَل في سَبِّ المذكَّر في النداء، وأصحابُنا نَصُّوا على القياس فيه، فقالوا[(٨)]: وأمَّا المقيسُ فهو كلُّ ما كان من الصفات

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٠٥.

(٢) شرح الجمل لابن الضائع [باب النداء] ١: ٤١٢ (رسالة).

(٣) إصلاح الخلل ص ٢٣٧. وردَّ عليه ابن خروف. شرح جمل الزجاجي ٢: ٧٣٢.

(٤) يعني نسخ كتاب الجمل، وفي متنه: «يا مَكْذَبانُ»، وفي حاشيته: «يا مَكْرَمانُ»، عن نسخة.

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٢: ٧٣٢.

(٦) الكتاب ٤: ٢٦٣.

(٧) نحو ... في سب المذكر: سقط من غ.

(٨) المقرب ١: ١٨٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٠٧، وفي شرح ابن خروف ٢: ٧٣٠ أنَّ المقيس من ذلك ما كان على فُعَل، وعلى فَعَال.

على وزن مَفْعَلان، نحو: يا مَكْذَبانُ، ويا مَلأَمانُ. أو فُعَل، نحو: يا فُسَقُ، ويا خُبَثُ. أو فَعَال[1]، نحو: يا لَكَاعِ. وقال المبرد[2]: «إذا أردتَ بِفُعَل مذهبَ المعرفة جاز أن تَبنِيَ في النداء مِن كلّ فِعْل فُعَل لأنَّ المنادى مشارٌ إليه، وذلك قولك: يا فُسَقُ، ويا خُبَثُ، تريد: يا فاسِقُ، ويا خَبيثُ».

وفي (البسيط): «مذهبُ س أنه قياسٌ في باب النداء في فَعَالِ[3] وفُعَل[4]. وقال بعض أصحابنا: المسموع منه: يا لُكَعُ، يا فُسَقُ، يا خُبَثُ، يا غُدَرُ» انتهى.

ولُكَع معدول عن ألْكَع، وهو اللئيم الأصل، وفُسَق عن فاسِق، وخُبَث عن خَبيث، وغُدَر عن غادِر، وكُلُّها معدولة عن مَعارف.

أمّا ما كان على وزن مَفْعَلان وفُعَل[5] فمبنيٌّ على الضمّ، وما كان على وزن فَعَالِ فمبنيٌّ على الكسر، لمضارعته حَذامِ من جهة العدل والتأنيث والوزن، لكن البناء فيها متحتّم، بخلاف حذامِ، فأمَّا ما وردَ من قوله: (لا تقومُ الساعةُ حتى يليَ أمرَ الناس لُكَعُ بْنُ لُكَعٍ)[6]، فهذا ليس الذي هو مختصٌّ بالنداء، وليس بمعدولٍ لأنه مصروف، فهو وصف كحُطَم. وأمَّا قولُ بعض نساء العرب[7]:

يَـــدعُوهُ سِـــرًّا وإعلانًـــا لِيَرْزُقَـــهُ ... شَـــهادةً بِيَـــدَيْ مِلْحـــادةٍ غُـــدَرِ

---

(١) غ: أو فعل نحو يا لكع. ط: أو فعال نحو يا لكع.

(٢) الكامل ٣: ١٢٣١.

(٣) الكتاب ٣: ٢٨٠.

(٤) شرح الكافية ١: ٥١٠، ولم أقف له على نص صريح فيه.

(٥) غ: ومفعل. ط: على وزن مفعال وفُعَل.

(٦) هذا حديث نبوي، وهو بهذا اللفظ في الكامل ١: ٣٣٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٠٨، وأخرجه الترمذي من حديث حذيفة في سننه ٤: ٤٩٣: كتاب الفتن: الباب ٣٧، برقم ٢٢٠٩ [دار إحياء التراث العربي، بيروت]، ولفظه: (لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس بالدنيا لكع بن لكع). و أخرجه أحمد في المسند بغير هذا اللفظ.

(٧) هي أمّ عمران بن الحارث الراسبيّ قاتل الحجاج بن باب وقتيله، ترثي ابنها. الكامل ٣: ١٢٢٤. الإلحاد: الميل وترك القصد، وألحدَ الرجلُ: مال عن طريقة الحق والإيمان.

فاستُعمل في غير النداء للضرورة، كان معرفةً في النداء، فنُقل إلى الصفة، فصار نكرة لخروجه عن الإشارة، فنُعت به، ولَحِقَ برَجُلٍ حُطَمٍ، ومالٍ لُبَدٍ[1].

وقولُه **وهو والذي بِمعنَى الأمر مَقيسانِ في الثلاثيِّ الْمُجَرَّدِ وفاقًا لـ(س)** الضميرُ في قوله **وهو** عائد على فَعَالِ في سَبِّ المؤنث. وقولُه **وفاقًا لـ(س)** إشعارٌ بأنَّ الخلاف فيهما، ولا نَعلم خلافًا في اقتياس فَعَالِ الذي في النداء في سَبِّ الأُنثى، وأمَّا الذي بمعنى الأمر فخالَفَ فيه المبرد[2]، وزعم أنه لا يقال منه إلا ما سُمع، وقد ذكرنا ذلك في (باب أسماء الأفعال)[3].

وقال المصنف في الشرح[4]: «لا يُقتصر فيهما على السماع، بل يصاغان من كلِّ فعلٍ ثلاثيٍّ مجردٍ قياسًا، فيقال: يا لَآمِ، ويا نَحَاسِ، ويا قَذَارِ، بمعنى: لئيمة، ونَجِسة، وقَذِرة. وجَلاسِ، وقَوَامِ، ونَطَاقِ، بمعنى: اجلسْ، وقُمْ، وانطقْ، فلو كان غير مجرَّد لم يُقَلْ منه إلا ما سُمع، نحو دَرَاكِ من أَدْرَكَ» انتهى.

وأهملَ المصنفُ قَيدَين في جواز بناء فَعَالِ بمعنى الأمر: أحدهما أن يكون الثلاثيُّ الْمجرد تامًّا، فلا يجوز ذلك من الفعل الناقص، فلا يجوز: كَوَانِ منطلقًا، ولا بَيَاتِ ساهرًا، بمعنى: كُنْ منطلقًا، وبِتْ ساهرًا. /والثاني: أن يكون متصرفًا، فلا يجوز: [٦: ٨٤/ب] وَذَارِ زيدًا، ولا وَدَاعِ عَمرًا، بمعنى: ذَرْ زيدًا، ودَعْ عَمرًا.

وقولُه **وقد يقالُ: رَجلٌ مَكْرَمانُ ومَلأَمانُ، وامرأةٌ مَلأَمانة** قال المصنف في الشرح[5]: «وروى ابن سِيْدَه أنه يقال[6]: رجلٌ مَكْرَمانُ ومَلأَمانُ، وامرأةٌ مَلأَمانة، والمشهورُ اختصاصُ مَكْرَمانَ ومَلأَمانَ بالنداء» انتهى.

---

(١) رجل حطم: يأتي على الزاد لشدة أكله. ومال لبد: كثير.
(٢) شرح الكافية ٢: ٣٢٣.
(٣) سيأتي في هذا الجزء ق ١٦٢/ب من الأصل.
(٤) ٣: ٤١٩ - ٤٢٠.
(٥) ٣: ٤٢٠.
(٦) المخصص ٣: ١١، عن الأصمعي، وليس فيه مكرمان، وذكر مكرمان في المحكم ٧: ٢٤ عن أبي العميثل الأعرابي.

وهذا الذي ذكرَه عن ابن سِيْدَه هو تابع لنكرة، وأمَّا أبو حاتم السجستاني فذكرَه تابعًا لمعرفة، وهو: هذا زيدٌ مَلأَمانُ، وهذه هند مَلأَمانةُ، غيرَ مصروفين، وزعمَ أنَّ ذلك صفة، وحَكى ذلك عن العرب[1].

قال ابن عُصفور[1]: «ومَلأَمانُ ومَلأَمانةُ في هذا عَلَمانِ لكونهما تابعَين للعَلَم، وامتنعَ مَلأَمانُ مِنَ الصرف للتعريف وزيادة الألف والنون، فتقول: مررتُ بزيدٍ مَلأَمانَ، وبهند مَلأَمانةَ، والعَلَمُ لا يكون صفةً؛ لأنَّ العَلَميّةَ تُزيل من الاسم معنى الاشتقاق، فلا يكون مشتقًّا عَلَمًا في حينٍ واحد، فلم يَبْقَ إلا أن يكون تَبِعَه على طريق البَدَل».

ثم ناقضَ ابنُ عُصفور ما قاله في سبب منع صرف مَلأَمان فيما حكى أبو حاتم من قولهم: هذا زيدٌ مَلأَمانُ، فقال[2]: «فإن قيل: فلعلَّه صفة وامتنع الصرف لزيادة الألف والنون والصفة. فالجواب: أنَّ الألف والنون لا تَمنع الصرفَ مع الصفة إلا في اسمٍ لا تَدخله تاء التأنيث، وهذه تَدخلها تاءُ التأنيث على ما حكي، فثبت أنه امتنع الصرف للعَدْل والعَلَميّة» انتهى. فقال أولاً: امتنعَ الصرف للتعريف وزيادة الألف والنون، وقال هنا: للعَدْل والعَلَميّة.

قال ابن عصفور: «ولا يكون على هذا ما ذكرَه أبو حاتم ردًّا لِما ذهب إليه النحويون من الاختصاص بالنداء؛ لأنَّ الذي يختصُّ عندهم بالنداء إنما هو الصفة لِما ذكرنا، وهذا الذي حكاه أبو حاتم من قَبيل الأسماء الأعلام» انتهى.

وقال شيخنا أبو الحسن بن الضائع[3]: «تفريقُه بينهما فاسد، فإنَّ الذي في النداء أيضًا[4] عَلَمٌ بدليل منعِ: يا أيُّها الْمَخْبَثانُ، وكُلُّ نكرة تعرَّفتْ في النداء بالإقبال والخطاب فيجوز نداؤها بـ(أيّ)، ولذلك يقول النحاة في يا فُسَقُ ويا فَسَاقِ: إنهما عَلَمانِ. نَعَمْ أصلُهما الصفة، وجُعِلا عَلَمَين مبالغة، فسقطَ التفريق، فينبغي أن يقال:

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٢: ١٠٨.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢: ١٠٨، وأصل أقواله في هذه المسألة في غير هذا الكتاب.

(٣) شرح جمل الزجاجي له ١: ٤١٢ - ٤١٣ [باب ما لا يقع إلا في النداء]، (رسالة).

(٤) أيضًا علم ... تعرفت في النداء: سقط من ك.

إنَّ يا مَلأَمانُ ويا فُسَقُ ويا لَكَاعِ كثيرٌ في النداء، فهو مما اختصَّ به عند أكثر العرب على ما روى أكثر الأئمة، وروايةُ مَن رواها في غير النداء ليست ردًّا على مَن ذهبَ إلى أنَّ ذلك لا يُستعمَل إلا في النداء» انتهى.

والذي يظهر أنَّ دعوى العَلَميّة في يا فُسَقُ ويا فَسَاقِ بعيدةٌ؛ لأنَّ دلالتهما على معنى الفِسق دلالةٌ ظاهرة، وكذلك يا خُبَثُ ويا خَبَاثِ دلالتُهما على معنَى الخُبث ظاهرةٌ أيضًا، والعَلَميّة تَذهب بمعنَى الاشتقاق، ولا يُلحظ فيها شيء منه إذ يصير جزئيًّا لا كليًّا، وإنما امتنع أن توصف بهما (أيّ) لأنَّ ذلك إخراجٌ لهما عمَّا وُضِعا عليه من الاختصاص بالنداء، فدَعْوَى مَنِ ادَّعى أنَّ كلَّ نكرةٍ تعرَّفتْ في النداء /بالإقبال والخطاب يجوز نداؤها بـ(أيّ) غير مسلَّم، بل ينبغي أن يزاد في ذلك فيقال: [٦: ٨٥/أ] كُلُّ نكرةٍ تعرَّفَتْ في النداء بالإقبال والخطاب ولم تكن مختصَّةً بالنداء يجوز نداؤها بـ(أيّ).

وأمَّا ما ذَكره[١] المصنفُ مِن أنه يقال: رَجُلٌ مَكْرَمانُ ومَلأَمانُ، وامرأةٌ مَلأَمانة، فتتبع النكرة - فلم يُبَيِّن على أيِّ وجهٍ تَبِعَتْه، وعلى ما زعموا مِنَ العَلَميّة يكون بَدَلَ معرفة من نكرة، ولا يجوز أن يكون صفةً؛ لأنَّ التأنيث لا يَمنع الصرف مع الصفة، ولأنَّ الألف والنون لا تَمنع الصرف مع الصفة إلا في فَعْلان ذي فَعْلَى، وليس هذا منه.

والذي أذهب إليه في تخريج ما حكاه أبو حاتم من تَبَعيَّةِ المعرفة وغيرُه مِن تَبَعيَّةِ النكرة أنه أُضمر فيه القولُ وحرفُ النداء، فقولهم هذا زيدٌ مَلأَمانُ تقديره: هذا زيدٌ المقولُ فيه أو المدعوُّ: يا مَلأَمانُ، وكذا في المؤنث، وكذا في قولهم: رَجُلٌ مَكْرَمانُ ومَلأَمانُ، معناه: مَقُولٌ فيه أو مَدْعُوٌّ: يا مَكْرَمانُ، ويا مَلأَمانُ، وإضمارُ القول كثير، وحَذفُ حرفِ النداء مُناسبٌ هنا إذْ حذفوا القول، فناسبَ الحذفُ[٢] الحذفَ مع

---

(١) فيما عدا ط: ذكر.

(٢) غ: الحرف. ط: إذ حذف القول يناسب الحذف مع مجيئه.

مجيئه في نحو: (ثَوبي حَجَرُ)[1] وإن كان قليلاً على مذهب البصريين لا ينقاس ومُنقاسًا عند الكوفيين. وهذا التخريج فيه إبقاءُ تلك الألفاظ على ما نَقل الأئمة فيها من الاختصاص بالنداء، ونَقْلُ أبي حاتم ليس بمشهور عند الأئمة، فلذلك رَدَدناه بهذا التأويل إلى ما نَقَلوه.

وقولُه **ونحو (أَمْسِكْ فُلانًا عن فُلِ)**[2] و**(قَعيدتُه لَكَاعِ) مِن الضَّرورات** قد تقدَّم تفريقُ س[2] بين (فُل) المختصِّ بالنداء وبين (فُلان)، وأنَّ هذا الذي في هذا الرجز هو الْمحذوف من (فُلان)، لا أنه (فُل) الواقعُ في النداء مختصًّا به، و(أَمْسِكْ) جملة أَمْرية، فلا يَصِحُّ وقوعها صفة لـ(لجَّة)، بل ذلك على إضمار القول، أي: مَقُول[3] فيها أَمْسِكْ فُلانًا عن فُل.

وأمَّا (قَعيدتُه لَكَاعِ) فقَعيدتُه مبتدأ، ولَكَاعِ خبره. ويحتمل تأويل هذا على إضمار القول أو الدعاء، وذلك المضمر هو الخبر، والتقدير: قَعيدتُه يُقالُ لها أو تُدْعَى يا لَكَاعِ، فحذف القول وحرف النداء كما قالوا: (ثَوبي حَجَرُ). وهذه قطعةٌ من بيت، وهو[4]:

أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ، ثُمَّ آوِي ... إلى بَيْتٍ ، قَعيدتُهُ لَكَاعِ

* * *

(١) هذا حديث نبوي تقدم في ١٣: ٢٣٢.

(٢) تقدم في هذا الجزء ق ٨٣/أ من الأصل.

(٣) ط: مقولا.

(٤) تقدم البيت في ٤: ١٤٧.

ص: باب تَرخيم المنادَى

يجوزُ تَرخيمُ المنادَى المبنِيِّ إن كان مؤنثًا بالهاء مطلقًا، أو عَلَمًا زائدًا على الثلاثة بحذفِ عَجُزه إن كان مركبًا، ومع الألف إن كان (اثْنا عَشَر) أو (اثْنَتا عَشْرة) ، وإن كان مفردًا فيُحذَفُ آخرُه مصحوبًا إن لم يكن هاءَ تأنيثٍ بما قَبلَه مِن حرفِ لِينٍ ساكنٍ زائدٍ مسبوقٍ بحركةٍ تُجانسُه ظاهرةٍ أو مُقَدَّرةٍ وبأَكثرَ مِن حرفين؛ وإلا فغيرَ مصحوب، خلافًا للفراء في نحو: عِماد وسَعيد وثَمُود، وله ولِلجَرْميِّ في نحو: فِرْدَوْس وغُرْنَيْق. ولا يُرَخَّم الثلاثيُّ الْمُحَرَّكُ الوسط العاري من هاء التأنيث، خلافًا للكوفيين إلا الكسائيَّ. ويجوز تَرخيم الجملة وِفاقًا /لسيبويه. [٦: ٨٥/ب]

ش: الترخيم لغةً التسهيل، يقال: صوتٌ رَخيم، أي: لَيِّنٌ سَهْل، قال ذو الرُّمَّة[(١)]:

لَهَا بَشَرٌ مِثلُ الحَرِيرِ ، ومَنْطِقٌ ... رَخيمُ الحَواشي ، لا هُراءٌ، ولا نَزْرُ

وقيل[(٢)]: الرأفة والإشفاق.

واصطلاحًا: حذفُ آخر الاسم باطِّراد، فلا يُسَمَّى مثل (يُدٍ) مُرَخَّمًا.

وإنما قال المصنف **بابُ ترخيم المنادَى** لأنَّ الترخيم يكون في التصغير، وغَرَضُه هنا ترخيم المنادى، ولا يقال ذلك في التصغير بإطلاق، إنما يقولون: ترخيمُ التصغير، فإذا أَطلَقوا فإنما يَعنُون ترخيمَ النداء، فعلى هذا لا يحتاج إلى تقييده بالنداء.

---

(١) الديوان ١: ٥٧٧ والخصائص ١: ٢٩. رخيم الحواشي: لين الحواشي، وقيل: مختصر الأطراف. والهراء: الكلام الكثير الذي ليس له معنًى. والنَّزر: القليل.
(٢) قاله ابن الدهان في الغرة في شرح اللمع [باب الترخيم] ١: ق ٤٢/أ (مخطوط).

وقولُه **يجوزُ ترخيمُ المنادى** ينبغي أن يُقَيَّد المنادى بكونه غيرَ مستَغاث لم تدخله اللام، ولا مندوبٍ لحقتْه علامةُ النُّدبة، فإنهم نَصُّوا[1] على أنهما لا يُرَخَّمانِ.

وأجاز ابن خروف[2] ترخيم المستَغاثِ به إذا لم يكن فيه لامُ الاستغاثة، واستدلَّ بقول الشاعر[3]:

.... أَعامِ لكَ ابْنَ صَعْصَعةَ بنِ سَعْدِ

قال شيخنا أبو الحسن بن الضائع[4]: «وهذا ضرورة. وفيه نداءُ المستغاث به بغير (يا)، وقد تقدَّمَ منعُه[5]. على أنَّ مُجَوِّزَه[6] أنَّ عامرًا مما[7] كَثُرَ التسميةُ به عندهم ونداؤه، ولذلك أكثرُ ما ينادَى مُرَخَّمًا، فصار كأنه لم يُحذَف منه شيء، فلا ينبغي أن يقاس عليه» انتهى.

وفي كتاب أبي الفضل الصَّفَّار: «في المستغاث به لغتان: يا لَزيدٍ، ويا زيدُ، ففي لغةِ مَن جرَّ لا يُرَخَّم لأنه مُعرَب، ومَن بَناه رَخَّمه، فلهذا قَيَّده س بقوله[8]: (إذا كان مجرورًا؛ لأنه بمنْزلة المضاف)؛ ألا ترى أنه مُعرَب» انتهى.

---

(١) الكتاب ٢: ٢٤٠ وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٠١ والإيضاح في شرح المفصل ١: ٢٦٣ والمقدمة الجزولية ص ١٩٧ وشرح الكافية للرضي ١: ٤٧٠ والملخص ١: ٤٧٧.

(٢) شرح الجمل لابن الضائع [باب الترخيم] ص ٤٣١ [رسالة].

(٣) صدر البيت: «تَمَنَّاني لِيَلقاني لَقيطٌ». ونسب في الكتاب ٢: ٢٣٧ - ٢٣٨ إلى الأحوص بن شُريح الكِلابيّ، وفي شرحه للسيرافي ٨: ٥٠ والنكت ١: ٥٧٣: شُريح بن الأحوص. وفي الكامل ٣: ١٢٩١ ليزيد بن عمرو بن الصَّعِق الكِلابيّ. وفي تحصيل عين الذهب ص ٣٢٦: الأحوص بن شريح. لقيط: هو لقيط بن زُرارة التميميّ. وفي الكامل ٣: ١٢٩١: «وقوله (أعامِ لكَ) يريد: يا عامِرُ فرَخَّم، وإنما يريد الحيَّ تعجُّبًا، أي: لَكَمْ أعجَبُ من تَمَنِّيه لقائي».

(٤) شرح الجمل له [باب الترخيم] ص ٤٣١ [رسالة].

(٥) غ: وقد منعَه.

(٦) أن مجوزه: سقط من ط.

(٧) ط: إنما.

(٨) الكتاب ٢: ٢٤٠.

وقد سُمع ترخيمُ المستغاث به وفيه اللام، قال مُرَّة بن الرُّوَاع من بني أَسَد[1]:

كُلَّمـــا نـــادَى مُنـــادٍ مِـــنهمُ: يـــا لَتَـــيْمِ اللهِ ، قُلْنـــا : يـــا لَمَـــالِ

وينبغي أن يُقَيَّد أيضًا بأن لا يكون المنادى مما لازمَ النداء ولم يُستَعمَل في غيره؛ إذا قلنا إنها أعلام فإنه لا يجوز ترخيمه، نحو: يا خَبَاثِ، ويا مَكْرَمانُ، فأمَّا يا مَلأَمُ فليس ترخيمَ مَلأَمان، بل هو بناءٌ على مَفْعَل من اللؤم.

وقولُه **المَبنيّ** احترازٌ مِنَ المنادى المعرَب، وسيأتي الخلافُ في المضاف[2] إن شاء الله تعالى. وقال المصنف في الشرح[3]: «خرجَ المضافُ والمضارعُ له والمستغاث». وينبغي أن يُقَيَّد المبنيُّ بكونه مبنيًّا بسبب النداء، فإنَّ مِثلَ حَذامِ لا يجوز ترخيمُه؛ لأنَّ العرب أَبْقَتْه على بنائه حالة النداء، بخلاف ما بُنِيَ في النداء بسببه، لأنه أُحدثَ فيه تغيير، فناسب[4] أن يحدث فيه تغيير الترخيم؛ لأنَّ التغيير يأنَس بالتغيير. وهذه التقييدات التي ذكرناها تَرِدُ عليه في قوله **وإن كان مفردًا**؛ لأنه تقسيم في المنادى المبنيِّ العَلَم، فكان ينبغي أن يُقَيِّد المنادى، وأن يُقَيِّد المبنيّ.

وقولُه **إنْ كان مؤنثًا بالهاء مطلقًا** قال المصنف في الشرح[5]: «ما فيه هاءُ التأنيث لا يُشتَرَط في ترخيمه عَلَميَّةٌ ولا زيادةٌ /على الثلاثة، بل يُرَخَّمُ وإن كان ثنائيًّا [٦: ٨٦/أ] غيرَ عَلَم، ومِن ذلك قولُ بعض العرب: يا شا ارْجُنِي[6]، يريد: يا شاةُ أَقيمي لا تَسْرَحي» انتهى.

---

(١) البيت له في المقاصد النحوية ٤: ١٧٧٥ [٩٨٩]. وأنشده أبو حيان له في تذكرة النحاة ص ١٦٤. وهو شاعر جاهلي قديم كثير الشعر. والرُّوَاع أمه. وفي تذكرة النحاة ص ١٦٣ أنَّ اسم أبيه سُلْمَى بن كعب. وفي المؤتلف والمختلف ص ١٨٥ أنَّ اسمه مُرَّة بن الرّوّاغ، واسم أبيه سلم بن عمرو. وترجم له المرزباني في معجم الشعراء ص ٢٩٤، ولم يذكر اسم أبيه.

(٢) سيأتي ذلك في هذا الجزء ق ١٠٠/ب - ١٠١/ب من الأصل.

(٣) ٣: ٤٢١.

(٤) غ: فتناسب. ط: يناسب.

(٥) ٣: ٤٢١.

(٦) الكتاب ٢: ٢٤١.

وتَرِدُ عليه (فُلَة) التي في النداء، فإنه لا يجوز ترخيمه وإن كان منادًى مبنيًّا مؤنثًا بالهاء، فقولُه **مطلقًا** ينبغي أن يُقَيِّدَه بأن لا يكون مما لازمَ النداء. وليس قولُه **مطلقًا** أيضًا مُجْمَعًا عليه؛ لأنَّ ما فيه الهاءُ إمَّا أن يكون عَلَمًا أو نكرةً مقصودة، إن كان عَلَمًا جاز الترخيم فيه، نحو (هِبَة) مُسَمًّى به، فتقول: يا هِبَ أَقْبِلْ. وإن كان نكرةً مقصودة ففي ترخيمها خلاف: ذهب س[1] والجمهور إلى الجواز، وذهب المبرد[2] إلى أنه لا يجوز ترخيمها. والصحيحُ ما ذهب إليه س والجمهور، ومِن ذلك قولهم: «يا شا ارْجُني»، يريد: يا شاةُ، وقال الشاعر[3]:

فمِنهُنَّ أن لا تَجمَعَ الدهرَ تَلْعةٌ　　بُيوتًا لنا يا تَلْعَ سَيْلُكِ غامِضُ

وقال آخر[4]:

جـاريَ لا تَسْتَنكِري عَـذيري　　سَـيري وإشْـفاقي علـى بَعـيري

وقال آخر[5]:

يـا نـاقَ ، سِـيري عَنَقًـا فَسـيحا　　إلى سُـليمانَ فَنَسـتَرِيحا

وقال آخر[6]:

---

(١) الكتاب ٢: ٢٤١.

(٢) الانتصار لسيبويه على المبرد ص ١٥١ وشرح الكتاب للسيرافي ٨: ٣٧ والبديع ١: ٤١٩. وأجازه في المقتضب ٤: ٢٤٣ - ٢٤٤.

(٣) هو البُرج بن مُسْهِر الطائي. الحماسة ١: ٣١٢ [٢٠٤] والمرزوقي ٢: ٦١٦. والغرة لابن الدهان ١: ق ٤٧/ب (مخطوط). منهن: من الخلال الثلاث التي ذكرها قبل. والتلعة: أرض مرتفعة يتردد فيها السيل إلى بطن الوادي. وسيلك غامض: يجيء شرك في غموض وخفاء.

(٤) العجاج يخاطب امرأته. الديوان ١: ٣٣٢ والكتاب ٢: ٢٣١، ٢٤١. عذير الرجل: ما يروم وما يحاول مما يعذر عليه إذا فعله.

(٥) هو أبو النجم العجلي. ديوانه ص ١٢٣ [تحقيق د. محمد جمران] والكتاب ٣: ٣٥ وسر صناعة الإعراب ١: ٢٧٠ وفيه تخريجه. العنق: ضرب من السير. والفسيح: الواسع. وسليمان: هو سليمان بن عبد الملك.

(٦) رؤبة. الديوان ص ٣٦ - ٣٧ وجمهرة اللغة ١: ١٠٠ والغرة ١: ق ٤٧/ب واللسان (رحا). فحيح الأفعى: نفخها من فيها. وتَرَحَّت: استدارت وتَلَوَّت. والْمُرَحِّي: الذي يسوِّي الرحى.

يا حَيَّ لا أَرْهَبُ أنْ تَفِحِّي وأنْ تَرَحِّي كَرَحَى الْمُرَحِّي

وقال آخر[1]:

يا نَعْجَ إنْ أَهدَيتِ لِي أَهْدَيْتُ لكْ

وقال آخر[2]:

كَعَوفِ بْنِ شَمَّاسٍ يُرَشِّحُ شِعْرَهُ إليَّ، أَسِدِّي - يا مَنِيَّ - وأَسْجِحِي

أي: يا تَلْعةُ، ويا جاريةُ، ويا ناقةُ، ويا حَيَّةُ، ويا نَعْجةُ، ويا مَنِيَّةُ.

وفي (البديع)[3]: «المبرد[4] لا يجيز ترخيم النكرة العامة، نحو: شَجَرة ونَخْلة، وإنما يُرَخِّم منها ما كان مقصودًا».

وزعمَ ابن عصفور أنه لا يجوز ترخيم صَلْمَعة بن قَلْمَعة؛ لأنه كنايةٌ عن الْمَجهول الذي لا يُعْرَف، قال الشاعر[5]:

أَصَلْمَعةُ بْنَ قَلْمَعةَ بْنِ فَقْعٍ لَهَنَّكَ - لا أبا لكَ - تَزدَرِينِي

وهذا الذي ذهب إليه إطلاقُ النحويين يخالفه. وأيضًا - وإن كان كناية عن مجهول - فإنه عَلَم؛ ألا ترى أنهم منعوه الصرف للعَلَميَّة والتأنيث، فحُكمُه حُكمُ (أُسامة) للأسد.

---

(١) أنشده الكسائي كما في الغرة في شرح اللمع [باب الترخيم] ١: ق ٤٧/ب (مخطوط).

(٢) هو زهير. الديوان ص ٢٥٩ وكتاب الجيم ٢: ١٩. يرشِّح شعره: يهيِّئه ويصنعه ويبعث به إلي. أَسِدِّي: من السَّداد. ويا منيَّ: يا منيَّة. وأسجحي: أحسني. أوله في غ: كعَوْد.

(٣) البديع لابن الأثير ١: ٤١٩ - ٤٢٠.

(٤) الانتصار لسيبويه ص ١٥١، وظاهر كلامه في المقتضب ٤: ٢٤٣ - ٢٤٤ أنه يجيزه.

(٥) البيت لمغلِّس بن لقيط في اللسان (صلمع)، ونسب في الإتباع والمزاوجة ص ٥٦ لابن أحمر، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في الغريب المصنف ٣: ٧٦٥. غ: أصلعمة. ط: بن بقع.

[٦: ٨٦/ب] فرع: إذا رَخَّمتَ ما فيه التاءُ مِنَ الْمحذوفِ الفاءِ اللازِمِ رَدُّها /عند الحذف مما أصلُ عينه السكونُ؛ نحو شِيَةٍ ودِيَة، على لغةِ مَن ينتظر الحرف، قُلتَ: يا شِيَ، ويا دِيَ.

أو على لغةِ مَن لا ينتظر أَبقيتَ العين على حركتها، ولم تَرُدَّها إلى أصلها، فتقول في ترخيم شِيَة: يا وِشَيُ أَقْبِلِي في قول س[1]، فتَرُدّ الواو، وتَدَع الشين على حركتها؛ لأنَّ المقصود بردِّ الواو المحذوفة إنما هو تقويةُ الكلمة، فلو رَدَدتَ الواوَ وحَذَفتَ الحركة لكنتَ بِمَنْزلةِ مَن لم يَرُدّ شيئًا؛ مِن جهةِ أنَّ الحركة حُكِمَ لها بحكم الحرف في مواضعَ، في النسب إلى جَمَزَى[2] أُجريتْ مُجرى قَهْقَرى، بخلاف حُبْلَى، وفي منع الصرف في سَقَرَ أُجريت مُجرى زَينَب، بخلاف هِند.

ويجب الإسكان في قولِ الأخفش[3] والمبرِّد[4]، فتقول: يا وِشْيُ أَقبِلْ؛ لأنَّ أصله وِشْيَة.

والصحيحُ ما ذهب إليه س؛ بدليل أنهم لَمَّا رَدُّوا المحذوف في (يَدٍ) في التثنية أَبْقَوُا الدالَ متحركة، ولم يَرُدُّوها إلى أصلها من السكون، قالوا: يَدَيَانِ. ولا حُجَّةَ للأخفش في (غَدْو)؛ لأنه جاء على الأصل، و(غَدٌ) محذوفٌ منه، لا أنَّ غَدْوًا رُدَّتْ إليه الواو بعد حذفها.

والزائدُ قبل الهاء كالأصل، متحركًا كدِرْحايَة[5]، أو ساكنًا كسِعْلاة، فهذه الألفُ في نِيَّة الحركة، وليست كألف سِرْداح[6]، فإنها تَذهب في سِرداح كما تذهب في مَنصور الواو، وهي في سِعْلاة للإلحاق، فجَرَتْ مَجرَى الصحيح. ويَظهر مِن كلام س[7] أنَّ مِن الناس مَن يقول بحذف الزوائد مع الهاء.

---

(١) كما قال في النسب إلى شِيَة: وِشَوِيّ، فلم يرد إلى العين سكونها. الكتاب ٣: ٣٦٩.
(٢) حمار جمزى: سريع.
(٣) المقتضب ٣: ١٥٦ - ١٥٧ والأصول ١: ٣٧٦ والإيضاح في شرح المفصل ١: ٢٦٦.
(٤) شرح الكتاب للسيرافي ١٣: ٤٥.
(٥) رجل درحاية: كثير اللحم، قصير، سمين، ضخم البطن، لئيم الخلقة.
(٦) السرداح: الناقة الطويلة.
(٧) الكتاب ٢: ٢٤٥.

وقوله **أو عَلَمًا** إلى **مُرَكَّبًا**[1] قال المصنف في الشرح[2]: «قَيَّدتُ العاريَ من هاء التأنيث بالعَلَميّة لِيخرجَ ما ليس عَلَمًا، كاسم الجنس والموصول واسم الإشارة. وبالزِّيادةِ لِيخرجَ الثلاثيُّ الْمجرَّدُ كبَكْر وزُفَر، فالمركَّبُ يتناول تركيبَ المزجِ كحَضْرَمَوْتَ وسِيْبَوَيْهِ وخمسةَ عشرَ مُسَمًّى به، والمركَّب بإسنادٍ كتَأَبَّطَ شَرًّا» انتهى. وستأتي مسألة التركيب بإسناد[3] إن شاء الله تعالى.

وذهب بعض النحويين إلى أنه يجوز ترخيم المنادى المقصود لأنه في معنى المعرفة؛ ولذلك نُعت بالمعرفة، فأجاز أن تقول في نداء غَضَنْفَرٍ: يا غَضَنْفَ. وكأنه قاس ذلك على المنادى المقصود الذي فيه هاء التأنيث، وعلى قولهم (أَطْرِقْ كَرَا)[4] يريدون: يا كَرَوانُ، وقولهم (يا صاحِ)، يريدون: يا صاحِب.

واعلم أنَّ المركب تركيبَ مزجٍ لم يَجِئ شيء من ترخيمه في كلام العرب؛ وإنما قاله النحويون بالقياس من جهة أنَّ الاسم الثانيَ منه يُشبه تاء التأنيث[5] من جهة التصغير؛ فيُصَغَّر صَدره كما يُصَغَّر ما قَبلَها، فتقول حُضَيْرَمَوت وتُمَيْرَة، وترخيمُه[6] حذفُه في النَّسَب كحذفها، ومِن جهة أنَّ الاسم الثانيَ لا يُلحِق الاسمَ الأول بشيء مِنَ الأبنية؛ كما أنَّ التاء لا تُلحِق بناتِ الثلاثة ببنات الأربعة، ومِن جهةِ أنَّ الاسم الثانيَ إذا رُكِّبَ مع الأول لم يُغَيِّر بِنيتَه[7] /كما أنَّ التاء كذلك، فلَمَّا أَشبَهَها مِن [٦: ٨٧/أ] هذه الجهات عُومِلَ مُعاملتَها في الترخيم، فحُذف كما حُذفت.

---

(١) يعني قوله: «أو عَلَمًا زائدًا على الثلاثة بحذفِ عَجُزه إن كان مركبًا».

(٢) ٣: ٤٢١ - ٤٢٢.

(٣) ستأتي في هذا الجزء ق ٩٠/ب من الأصل.

(٤) تقدم في ١٣: ٢٣٣.

(٥) انظر أوجه الشبه هذه في الكتاب ٢: ٢٦٧ - ٢٦٨.

(٦) ك: ومرخمه.

(٧) ط: بنيةً.

ولَمَّا لم يكن الترخيم مسموعًا اختلفوا في مسائلَ مِنَ المركَّب وفي كيفية الترخيم:

فالمسائل: المركَّبُ من العدد إذا سُمِّيَ به فذهب البصريون[1] إلى جوازِ ترخيمه، ومنعَ منه الفراء. والمركَّبُ الذي آخرُه (وَيْهِ) فذهب البصريون إلى جوازِ ترخيمه، ومنع منه أكثر الكوفيين.

وأمَّا كيفية الترخيم فالبصريون[2] مُجمِعون على حذف الثاني، سواء أكان مِثلَ حَضْرَمَوْتَ أَم خمسةَ عَشَرَ أم سِيبَوَيْهِ، فيقولون على لغةِ مَن ينتظر الحرف: يا حَضْرَ، ويا خمسةَ، ويا سِيبَ، وعلى لغةِ مَن لا ينتظر يَضُمُّون آخرَه، فيقولون: يا حَضْرُ، ويا خمسةُ، ويا سِيبُ.

وذهب الفراء فيما ثانيه صوتٌ إلى أنه لا يحذف إلا الهاء خاصة، ثم تقلب الياء ألفًا، فتقول في عَمْرَوَيهِ: يا عَمْرَوَا[3].

وذهب ابن كيسان إلى أنه لا يجوز حذف الاسم الثاني لأنه يُلبس بالمفردات؛ وإنما يُحذف الثانِي فيما كَثُرَ، فلم يُخَفْ فيه التباس، فإذا خافوا اللَّبس لم يُحذَف، ولذلك قالوا: حَضْرَمِيّ وبَعْلَبَكِّيّ. قال: وإن حذفتَ منَ الاسم الثانِي في الترخيم الحرف والحرفين فقلت: يا بَعْلَبَ أَقْبِلْ، ويا حَضْرَمَ - لم أَرَ به بأسًا، وكان ذلك أَدَلَّ على الْمحذوف مِن حذف الاسم الثانِي بأَسْرِهِ.

ورُدَّ هذا المذهب بأنه إذا حُذف الثانِي فقيل يا حَضْرَ على لغةِ مَن ينتظر الحرف لم يَعرِض لَبسٌ له بالمفرد؛ لأنَّ المفرد مَبنِيٌّ على الضمّ، وإذا قيل يا حَضْرُ على لغةِ مَن لا ينتظر لم يُلبس أيضًا إلا إن كان هناك مَنِ اسْمُه حَضْرٌ ومَنِ اسْمُه

(١) الكتاب ٢: ٢٦٨ والغرة [باب الترخيم] ١: ق ٥١/ب (مخطوط).

(٢) الغرة [باب الترخيم] ١: ق ٥١/ب (مخطوط).

(٣) غ: يا عمرا.

حَضْرَمَوت؛ فإذا كان هناك صاحبا هذين الاسمين التُزم في المركب إذ ذاك ترخيمُه على لغةِ مَن ينتظر الحرف، كما فعلوا في (قائمة)، فيزول اللَّبس.

والذي أذهب إليه أنه لا يجوز ترخيمُ المركَّبِ تركيبَ المزجِ لأنه فيه لُغًا ثلاثٌ:

إحداها[1]: البناء، وينبغي أن لا يجوز ترخيمه في هذه اللغة لأنه مبنيٌّ لا بسبب النداء؛ فهو كَحذَامِ مبنيّة، وهو أَولَى بالمنع لأنَّ فيه من الثِّقَل بالتركيب ما ليس في حَذَامِ، وإذا كانوا منعوا ترخيم حَذَامِ فلأَنْ يُمنَع ترخيمُ المركبِ أَولَى.

واللغة الثانية: أن يُعرَب إعرابَ المضاف والمضاف إليه، وقد منع البصريون ترخيم المضاف[2].

واللغة الثالثة: إعرابُه إعرابَ ما لا ينصرف، وينبغي أن لا يجوز ترخيمه؛ لأنَّ العرب لم يُحفَظ عنها ترخيمُه في شيء من كلامهم، فأمَّا ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر[3]:

أَقاتِلِيَ الحَجَّاجُ إن لَمْ أَزُرْ لَهُ   دَرَابِ ، وأَتْرُكْ عندَ هندٍ فُؤادِيا

قال[4]: كَسَرَ فيما أَعلم الباء[5] وهو يريد دَرَابَجِرْد. فهذا من الترخيم في غير النداء في الضرورة، وهو شاذٌّ نادرٌ، لا تُبنَى عليه القواعد.

فرع: إذا وقفتَ على /المركَّبِ الْمُرَخَّمِ وآخرُه تاءُ التأنيث قَلَبْتَها هاء؛ فقلت في [٦: ٨٧/ب] يا خمسة في الوقف: يا خمسهْ. قال في (البسيط): «إذا رَخَّمْتَ خمسةَ عشرَ حذفتَ

---

(١) في الأصول: أحدها.

(٢) الإنصاف ١: ٣٤٧ وأسرار العربية ص ٢١٦.

(٣) هو سَوَّار بن الْمُضَرَّب. النوادر ص ٢٣٣ والكامل ٢: ٦٢٨، ٣: ١٣٠٣. دراب: هو الجزء الأول من دَرَابَجِرْد، كورة بفارس، عمَّرها دَراب بن فارس، معناه دراب كرد، دراب: اسم رجل، وكرد: معناه عمل، فعُرِّب بنقل الكاف إلى الجيم. معجم البلدان (درابجرد) ٢: ٤٤٦.

(٤) لم أقف على اسم هذا القائل.

(٥) في الأصول: الدال. وكسر الباء رواية أبي حاتم كما في الحماسة الشجرية ص ٢٠٨.

الثانِيَ، فإذا وقفتَ وَقفْت بالهاء في اللغتين لا بالتاء؛ لأنها على أصلها قَبلَ التركيب، وليست بِمَنْزلة بِنْتان إذا رَخَّمتَه، بل بِمَنْزلة مُسْلِمَتانِ إذا رُخِّمَتْ؛ لأنه يُراعَى[1] لها أصلُها قبلَ لُحوقِ ما رُخِّمَ.

وبعضُهم وقفَ بالتاء لَمَّا كانت وسطًا تشبيهًا[2] بتاء بِنْتٍ وأُخْتٍ. وليس بصحيح؛ لأنَّ أُختًا في الأصل ليستْ هاءً قبل لحوق الزيادة، ومن يقول يا ثُبَةْ بالهاء لا يقول يا خمستَهْ إجراءً للاسم الثاني في التركيب إجراءَ هاء التأنيث؛ لأنه لا يقول في الوقف إلا: يا خمسهْ، بالهاء. ومَن وقفَ بالتاء يقول: يا خمستَهْ. ومَن يُرَخِّم المرخَّم يقول: يا خمسه» انتهى ملخصًا.

وإن لم تكن فيه، نحو: يا حَضْرَ، وقفتَ بالهاء، فقلت: يا حَضْرَه، وذلك في قياس مَن قال في يا طَلْحَ في الوقف: يا طَلْحَهْ، وأمَّا مَن قال: يا طَلْحْ، فسَكَّنَ الحاء في الوقف، أو رامَ، أو أَشَمَّ - فقياسُه: يا حَضْر، بالسكون والروم والإشمام، وهذا لا يكون إلا في لغةِ مَن ينتظر الحرف. وأمَّا مَن جعله اسمًا تامًّا فلا يُلحقه هذه الهاءَ كما لا يُلحقها يا زَيدُ إذا وقفَ[3] عليه.

وذهب الأخفشُ إلى أنك إذا وقفتَ على المركَّبِ المرخَّمِ رَدَدتَ المحذوفَ مِن جهةِ أنَّ الثانِيَ محكومٌ له بحكمِ تاءِ التأنيثِ في الحذف؛ فوجبَ أن يُرَدَّ كما تُرَدُّ هي في الوقف، وهذه الهاءُ التي في الوقف في مثل يا طَلْحَهْ مرخَّمًا هي عنده تاءُ تأنيث، وليستْ هاءَ سَكْت. وإنما قال ذلك لأنها عنده رُدَّتْ في المرخَّمِ في مِثْلِ: يا طَلْحَةَ، ويا أُمَيْمَةَ، فلَمَّا رُدَّتْ في الوصلِ جازَ أن تُرَدَّ في الوقفِ لِبَيانِ الحركةِ. وأيضًا فهي تُقْلَبُ في الوقفِ هاءً، فأَشبَهَتْ هاءَ السكتِ اللاحقةَ لِتَبيينِ الحركةِ، ولِتَكونَ عِوَضًا مِنَ الْمحذوف.

---

(١) غ، ط، ي: لأنه لا يراعى.

(٢) ك: شبهها.

(٣) ط: وقفت.

وقوله **ومع الألف إن كان اثنا عشر واثنتا عشرة** قال المصنف في الشرح[1]: «لو كان العَلَم المركب اثنا عشر واثنتا عشرة ورُخِّمَ حُذف الألف مع العجز؛ لأنه واقعٌ مَوقِعَ نون اثنين واثنتين، فقيل: يا اثْن ويا اثْنَت، كما يقال في ترخيمهما لو لم يُرَكَّبا» انتهى.

ودعواه أنَّ هذا من العَلَم المركب ليس بمحرَّر؛ لأنه لو كان مركبًا لكان آخرُ الاسم الأول غيرَ معرب دائمًا، بل هذا نظير: يا زيدان، بُني على الألف حالة النداء خاصَّة، لكنَّ عَشَرَ وقع موقع النون، فبُني دون الصدر، فلما عاقَبَ النون أُجري مُجرى ما عاقبه، وحُذف مع الألف كما تُحذف النون مع الألف في نحو يا زيدان إذا رخّمت.

فإن قلتَ: ينبغي أن لا تحذف الألف لأنه يبقى الاسم على حرفين؛ ألا ترى أنَّ ألف الوصل تسقط. قلتُ: سقوطها عارض؛ ألا ترى أنهم اتَّفقوا على ترخيم رجل يسمى اثنان[2]، وزعموا أنك تحذف /ألفًا ونونًا. [٦: ٨٨/أ]

وفي (البسيط): صارت عشر مع الألف كزيادتي الزيدان تحذفان في الترخيم، وأمَّا مَن جعله من باب المضاف ويقول لا يرخَّم المضاف فلا يُرَخِّمه، يقول: يا اثْنَي عشرَ، ويبطل أن يكون من باب المضاف لأنك لا تريد اثنان لعشرة لأنها بعضها، وإنما تريد اثنان وعشرة، إلا أنك حذفتَ الواو، وجَعلتَ عَشَرَ بدلاً مِنَ النون تشبيهًا، فلا يُعامَل معاملةَ المضافِ في جميع أحكامه، ولذلك لم تُعربه في النداء.

وقولُه **وإن كان مفردًا** أي: وإن كان المنادى المبنيُّ غيرُ المؤنث بالهاء عَلَمًا مفردًا، أي: غير مركَّب. ويَرِدُ عليه مسألة طامِر بن طامِر على مذهب أبي علي في كونه عَلَمًا بُنِيَ في النداء. ومذهبُ الجَرْميِّ فيه أنه لا يجوز ترخيمه، قال الجرمي[3]: «وتَرخيمُ طامِرٍ لا يجوز لأنه كناية عن اسمه». وقال: «سمعتُ العربَ تقول: يا فُلا تَعالَ».

---

(١) ٣: ٤٢٢.

(٢) غ، ط، ي: إنسان.

(٣) المسائل البصريات ١: ٣٣٩. وقوله التالي قبل هذا في ٣٣٨، والجرمي يرويه عن الأصمعي.

قال الفارسي[1]: «ومنعُ ترخيم طامِرٍ على ما سمع من (يا فُلا) مُشكل؛ ألا ترى أنَّ فُلانًا كناية كما أنَّ طامرًا كناية، وكلاهما معرفة عَلَم، يدلُّك على أنهما عَلَمانِ أنهم حذفوا التنوين مع كلِّ واحدٍ منهما كما حَذفوا مع الأعلام؛ فقالوا: فلانُ بنُ فلان، وطامِرُ بنُ طامر، كما قالوا: زيدُ بنُ عمرو».

قال بعض أصحابنا: والصحيح ما ذهب إليه أبو عُمَرَ الجَرْمِيُّ مِن أنَّ طامِرًا لا يجوز ترخيمه - وإن جاز ترخيم فلان - مِن جهةِ أنَّ فُلانًا كنايةٌ عن الأسماء الأعلام، فكما يجوز[2] ترخيمُ الأسماء الأعلام في النداء فكذلك يجوز ترخيم ما هو كنايةٌ عنها؛ وطامِرٌ ليس كنايةً عن اسم عَلَم؛ لأنَّ اللغويين ذكروا أن معناه: بَعيد بن بعيد. وقال بعضهم: هو كناية عمن لا يُعرف ولا يُعرف أبوه. فلَمَّا كان كنايةً عن مجهولٍ لم يُرَخَّمْ إجراءً له مُجرى ما هو كنايةٌ عنه. واستدلالُ الفارسيِّ على أنَّ طامِرًا عَلَمٌ بحذفِ التنوين منه لَمَّا وُصف بابْن طامِر لا حُجَّةَ فيه له؛ لأنَّ حذف التنوين من النكرة الموصوفة بـ(ابن) جائزٌ إذا كان الموصوفُ بابْن والاسمُ المضافُ إليه ابْن مُتَّفقَين في اللفظ.

وقولُه **فيُحذَفُ آخرُه مَصحوبًا إن لم يكن هاءَ تأنيثٍ بِما قَبلَه مِن حرفِ لِين** أي: فيُرَخَّمُ بحذفِ آخرِه مصحوبًا في الحذف إن لم يكن الآخِرُ هاءَ تأنيث بما قبله؛ أي: يليه. **مِن حرفِ لِينٍ**: احترازٌ من حرفٍ صحيح، فإنه يُكتَفَى بحذفِ الآخِرِ فقط، نحو شَمَرْدَل اسمًا عَلَمًا، فإنه لا يُحذَف منه في الترخيم إلا آخِرُه فقط.

وقولُه **ساكنٍ** احترازٌ مِن أن يكونَ حرفُ اللِّينِ متحركًا، نحو قَنَوَّر وهَبَيَّخ ومُسَرْوَل[3]، فإنه لا يجوز أن يُحذَف منه في الترخيم إلا الآخِرُ فقط.

---

(١) المسائل البصريات ١: ٣٣٩.

(٢) ط: لا يجوز. وكذا في الموضع التالي.

(٣) القَنَوَّر: السيِّئ الخُلُق. والهَبَيَّخ: الأحمق المسترخي، والوادي العظيم. والمسرول: الثور الوحشي، للسواد الذي في قوائمه. والمسرول من الحمام: ما كان في رجليه ريش. ومن الخيل: ما جاوز بياض تحجيله العضدين والفخذين.

واختلفوا فيما آخِرُه ثلاثُ زوائدَ مما قَبلَ آخِرِه حرفُ عِلَّةٍ، نحو حَوْلايا وبَرْدَرايا(١): فذهب البصريون(٢) إلى أنه لا يجوز أن(٣) يُحذَف منه إلا حرفٌ واحد، وهو الأخير. /وذهب الكوفيون(٤) إلى أنه تُحذَفُ الزوائدُ الثلاث، وقياسُ قولهم يقتضي [٦: ٨٨/ب] حذف الثلاث في رَغَبُوتَى ورَهَبُوتَى(٥).

وقولُه **زائدٍ** احترازٌ مِن مِثل مُخْتار، فإنَّ الألفَ فيه منقلبةٌ عن ياء، وكذلك مُنْقاد، الألفُ فيه منقلبةٌ عن واو، فلا يجوز في ترخيمِ نحوِ هذا إلا حذفُ الأخير فقط.

ونقلَ الزَّعْفَرانِيُّ(٦) عن الأخفش(٧) أنه أجاز أن يُرَخَّمَ بحذفِ الأخير والألف، فيقول: يا مُخْتَ ويا مُنْقَ.

وقولُه **مسبوقٍ بحركةٍ تُجانِسُه ظاهرةٍ** مثالُه مَنْصُور وعِمَاد.

وقولُه **أو مُقَدَّرةٍ** مثالُه مُصْطَفَوْنَ إذا سُمِّيَ به، فالواوُ مسبوقةٌ بحركةٍ تُجانِسُ حرفَ العلَّةِ تقديرًا؛ لأنه كان الأصل فيه مُصْطَفَيُونَ، فأُعِلَّ على ما اقتضاه التصريف. واحترزَ مِن نحو غُرْنَيْق(٨) وفِرْدَوْس، ويأتي ذكر الخلاف فيهما(٩) إن شاء الله تعالى.

وقولُه **وبأكثرَ مِن حرفين** احترازٌ من نحو عِمَاد وسَعِيد وثَمُود، وسيأتي ذكر الخلاف فيه(١٠).

---

(١) حولايا: قرية كانت بنواحي النهروان. وبردرايا: موضع، قيل: بالنهروان من أعمال بغداد.

(٢) الكتاب ٢: ٢٦١.

(٣) يجوز أن: ليس في غ.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٢٣.

(٥) رغبوتى: الاسم من الرهبة، ورهبوتى: الاسم من الرَّهبة.

(٦) أبو الحسن محمد بن يحيى الزعفراني البصري، تلميذ الفارسي والرَّبَعي. بغية الوعاة ١: ٢٦٨.

(٧) نسبه للأخفش الفارسي في المسائل البصريات ١: ٣٣٩.

(٨) الغرنيق: من طير الماء، قيل: أبيض، وقيل: أسود، وقيل: أخضر.

(٩) غ: فيها. وسيأتي ذلك في هذا الجزء ق ٩٠/أ من الأصل.

(١٠) سيأتي ذلك في هذا الجزء ق ٨٩/ب من الأصل.

وشملَ ما ذكرَه المصنفُ ما آخِرُه حرفٌ صحيحٌ أصليٌّ أو زائد، وما آخِرُه حرفُ علة. ومِن ذلك ما زيدَ فيه زيادتان زيدَتا معًا لغير النداء أوَّلهما[1] ساكن، وذلك ألفا التأنيث، نحو حمراء، والألفُ والنون، نحو سَكْران ونَدْمان وسِرْحان[2] وغِرْبان أعلامًا، وعلامةُ التثنية، نحو زَيدانِ، وعلامةُ الجمعَين، نحو زَيدُونَ وهِنْدات مسمًّى بهما. ومنعَ الكوفيون مِن ترخيم ما سُمِّيَ به مِن مُثَنًّى ومجموعٍ على حَدِّ التثنية. ومذهبُ البصريين جوازُ ترخيمِهما إذا سُمِّيَ بهما، وسواءٌ عندهم أَجُعِلَ الإعرابُ في الآخِرِ أو أُعْرِبَ كُلٌّ منهما بحرفينِ. وياءُ النسب، نحو طائفيّ، والواوُ والتاء في نحو مَلَكُوت ورَغَبُوت، وقال الشاعر[3]:

يـــا مَـــرْوَ إنَّ مَطِيَّـــتِي مَحْبُوســـةٌ ... تَرجـــو الحِبـــاءَ ، وربُّهـــا لم يَيْـــئَسِ

يريد: يا مَرْوانُ. وقال آخَرُ[4]:

يـــا نُعْـــمَ هـــل تَحْلِـــفُ لا تَـــدِينُها

يريد: يا نُعْمانُ. وقال آخَرُ[5]:

يا أَسْمَ صَبرًا على ما كان مِن قَدَرٍ ... إنَّ الحَـــوادِثَ مَلْقِـــيٌّ ومُنْتَظَـــرُ

وقال آخَرُ[6]:

---

(١) في الأصول: أولاهما. صوابه ما يأتي في الشرح ق ٨٩/أ من الأصل.

(٢) السرحان: الذئب.

(٣) الفرزدق. الديوان ٢: ٤٨٢ والكتاب ٢: ٢٥٧. مروان: هو مروان بن الحكم. والحباء: العطاء. وأوله في الديوان: مروانَ، وبهذه الرواية يسقط الاستدلال به.

(٤) الكتاب ٢: ٢٥٧، ٣: ٥١٤ والنكت ١: ٥٨٥ وتحصيل عين الذهب ص ٣٣٦. تدينها: تجازيها. وفي الغرة [باب الترخيم] ١: ق ٤٥/ب (مخطوط): «هل تَحْلِفَنْ يا نُعْمَ لا تدنيها».

(٥) لبيد أو أبو زُبيد الطائي. الكتاب ٢: ٢٥٨ والسيرافي ٨: ٧٧ وتحصيل عين الذهب ص ٣٣٨ والحلل في شرح أبيات الجمل ص ٢٣٦ وأمالي ابن الشجري ٢: ٣١٤ وملحقات ديوان لبيد ص ٣٦٤ وفيه تخريجه، وملحقات ديوان أبي زبيد ص ٦٧٤. ملقيّ: قد وقع.

(٦) هو عمر بن أبي ربيعة. الديوان ص ٩٣ والكامل ٣: ١١٥٣. ط: قفي وانظري.

قِفِي، فانْظُرِي، يا أَسْمَ، هل تَعرِفِينَهُ أَهذا الْمُغِيرِيُّ الذي كانَ يُذْكَرُ

فقولُه (يا أَسْمَ) عند الفَرَّاء مِن قَبيل (يا مَنْصُ)، وعند س[١] مِن قَبيل (يا حَمْرَ)، يريد: يا[٢] حَمْراء؛ لأنَّ الهمزةَ أَوَّلًا عند الفراء همزةُ جمعِ اسْم، والأخيرة لامٌ، وهي منقلبة. وينبغي أن لا تكون لامًا على مذهبه، بل يكون ذلك مِنَ المقلوب؛ لأنَّ اسمًا عنده أصلُه وَسْمٌ، فجَمعُه القياسيُّ أن يكون أَوْسامًا، لكنَّهم قالوا أَسْماء، فقلبوا، فوزنه أَعْلاف، مقلوب من أَفْعال، فامتنعَ الصرف عنده للعَلَمية والتأنيث.

وأمَّا س[٣] فالهمزةُ الأولى عنده /بدلٌ مِن واو، وأصلُه وَسْماءُ، فأُبدلتْ همزةً كما [٦: ٨٩/أ] أبدلوها في أَنَاة[٤]، وأصلُه وَنَاة لأنه من الوُنِيّ، وهو الفُتُور، وامتنعَ الصرف عنده للتأنيث اللازم.

ورُجِّحَ مذهبُ س بأنهم حين سَمَّوا به المؤنثَ منعوه الصرف، ولو كان أصلُه الجمعَ لكان مصروفًا؛ ألا تراهم منعوا صرفَه في قولهم: أَسْماءُ بْنُ خارِجةَ.

ولِمَنْ يَنتصرُ للفراء أن يقول: لَمَّا كَثُرَ تسميتُهم به للمؤنث صار مِن أسماءِ المؤنثِ المختصَّةِ به نحو زَينَب، فمُنع الصرف إذا سُمِّيَ به مذكَّرٌ[٥] كما مُنع زينبُ إذا سُمِّيَ به مذكَّرٌ.

وقلنا: (زيدتا معًا) احترازًا مما لم تُزادا معًا لمعنًى واحدٍ كعِلْباء[٦]، فإنهما لا تُحذفانِ؛ لأنَّ الأُولى زيدتْ لِتُلحِقَ ما زيدتِ الأُخرى له - وهو فِعْلَل - ببناء سِرْداح وزِلْزال، وكذلك حَوْلايا وبَرْدَرايا، لا تُحذفان معًا، بل الأخيرةُ جاءت للتأنيث بعد ما

---

(١) الكتاب ٢: ٢٥٦ - ٢٥٨.

(٢) يا: ليس في غ. ط: يريد حمراء.

(٣) الكتاب ٢: ٢٥٦ - ٢٥٨ والمبهج ص ١٨٤ - ١٨٦.

(٤) الأناة من النساء: التي فيها فتور عند القيام لنعمتها وترفها.

(٥) في الأصول: مذكرًا.

(٦) العلباء: عصب عنق البعير، وهما علباوان يمينًا وشمالًا بينهما منبت العنق.

كانت الأُولى للإلحاق، ولولا الأَخيرةُ لقلت حَوْلاء، يدلُّك على ذلك أنك تقول في النسب حَوْلائيّ[1]، لكنَّ الألفَ مَنَعَتْها مِنَ الانقلابِ لأنَّها للتأنيث كالتاء في دِرْحاية.

وقُلْنا: (لا بمعنى النداء) احترازًا مِن ترخيم الاسم المندوب، نحو: يا زَيْداهْ[2]؛ لأنَّ الألف والهاء جيءَ بهما لمعنًى في النداء، فلو رَخَّموا لكان نَقضًا للقَصد.

وإذا حذفناها في النُّدبة لا للترخيم فهل يجوز ترخيم الاسم؟ قال س[3]: «لا يجوز»؛ لأنَّ الاسم مِن شأنه أن يُبْنَى عليهما، فلمَّا[4] حُذف ما شأنُه أن يُبْنَى عليهما عليهما لم يَحذفوا[5] منه شيئًا كراهةَ اجتماعِ حَذفَين.

قال بعضُ أصحابنا: وهذا فيه نَظَرٌ؛ إذْ قد استعملوا المندوبَ بهذه الزيادةِ ودونَها، فما يُعلمنا أنها ليست محذوفةً للترخيم.

وقُلنا: (أَوَّلُهما ساكنٌ) احترازًا من أن يكون أَوَّلُ الزيادتين متحركًا، نحو عَفَرْنًى وعِرَضْنًى[6]، حذفت الأخير منهما فقط، ومِنَ النحويين مَنْ يحذفهما معًا.

وقولُه **وإلا فغيرَ مَصحوبٍ** أي: وإلا يَكُنْ كذلك فيُحذَفُ الأخيرُ غيرَ مصحوبٍ بما قَبلَه، فمتى انخرمَ شرطٌ مما شُرِطَ في جوازِ حذفِ الأخيرِ وما قَبلَه فلا يُحذف منه إلا حرف واحد، وذلك بأن يكون فيه هاءٌ نحو مَيمُونة، أو قبلَه غيرُ حرفِ لِين، نحو جَعْفَرٍ وسَفَرْجَلٍ، أو حرفُ لِينٍ متحركٌ نحو مُسَرْوَلٍ، أو حرفُ لِينٍ وليس زائدًا، نحو مُختار، أو حرفُ لِينٍ ساكنٌ[7] زائدٌ غيرُ مُجانسِ الحركةِ قبلَه له، نحو غُرْنَيْقٍ،

(١) ك: حولاوي.

(٢) ط: يا زيد.

(٣) الكتاب ٢: ٢٤٠.

(٤) غ: فلو.

(٥) ط: لم يجز أن يحذفوا.

(٦) العفرنى: الخبيث المنكر الداهي. العرضنى: الاعتراض في المشي.

(٧) غ: ليس ساكن. ط: ليس ساكنًا.

أو حرفُ لِينٍ ساكنٌ زائدٌ ما قبلَه من الحركة مُجانِسٌ له غيرَ مصحوبٍ بأكثرَ مِن حرفينِ، نحو يَدَانِ وبَنُونَ.

وفي (البديع)[1]: «فإن حذفتَهما - يعني الزيادتين اللتين زيدَتا معًا - وبقي الاسم على أقلَّ مِن ثلاثةِ أحرفٍ، أو لم تكنِ الكلمةُ قد استُعملتْ على حرفين - اقتصرتَ على حذفِ الأخير منهما، وذلك لو رَخَّمتَ (بَنُونَ) اسمَ رجلٍ قلتَ في اللغة الثانية: يا بَنِي، فحذفتَ النون وحدها، وقلبتَ الواو ياء على ما يوجبه التصريف، وأبقيتَها بحالها في الأولى. ولو رَخَّمتَ (يَدانِ) عَلَمًا حذفتَهما /معًا وإنْ بَقيتِ الكلمة على [٦: ٨٩/ب] حرفين؛ لأنها قد استُعملتْ كذلك. ومِنهم مَن[2] حذفَ النون وحدَها، وقال: يا يَدا».

وزعمَ بعضُهم أنَّ ما آخرُه حرفٌ مُدغَمٌ لامٌ زائدٌ فإنه في قوّةِ حرفٍ واحدٍ كقِرْشَبٍّ[3]؛ فيُحذف لأنهما زيدا للإلحاق بقِرْطَعْبٍ[4]، فاللامان زائدان.

وقولُه **خِلافًا لِلفَرَّاءِ في نحو عِماد وسَعيد وثَمود** أي: فإنه يُجريه مجرى مَنصُور وعَمَّار وإدريس في حذف الحرف الأخير مع حرف العلة قبله، فيقول: يا عِمَ، ويا سَعِ، ويا ثَمُ[5]، كما يقول: يا مَنْصُ، ويا عَمَّ، ويا إدْرِ.

ومذهب البصريين أنه لا يجوز في هذا وشبهه مما قبلَ حرفِ العلّةِ حرفان إلا حذفُ الأخير فقط؛ لأنه لو حُذف هو وحرف العلة بقي الاسم بعد الترخيم على حرفين، وذلك لا يجوز لأنه يصير إذ ذاك يُشبه الأدواتِ في بقائه على حرفين.

---

(١) البديع لابن الأثير ١: ٤١٦.

(٢) التبصرة والتذكرة ١: ٣٧٠.

(٣) القِرْشَبُّ: الضَّخْم الطويل من الرجال، وقيل: الأَكولُ، وقيل: الرَّغِيبُ البَطْنِ، وقيل: السَّيِّئ الحال، وقيل: المُسِنُّ.

(٤) القرطعب: القطعة من الخرقة.

(٥) ما ذكره المصنف والشارح عن الفراء موافق لِما نسبه إليه ابن الأثير في البديع في ١: ٤١٨.

وما نقلَه المصنفُ مِن أنَّ الفَرَّاءَ يَحذف الأخيرَ وما يليه من نحو عِماد وسَعيد وثَمود لم يَنقل غيرُه عن الفَرّاء خلافًا في شيء منها إلا فيما قبلَ آخِرِه واوٌ؛ نحو ثَمُود[1]، قال وقد ذكرَ المسائل: «وأمّا الفَرّاءُ فيقول في ترخيم ثَمُود: يا ثَمُ، فيحذف الأخير وما قبله؛ لأنَّ حذفَ الأخير وحدَه يؤدي إلى أن يقول: يا ثَمُو، فيكون آخِرُ الاسم واوًا مضمومًا ما قبلَها، وذلك لا نظيرَ له في الأسماء، وإذا حذفَ الأخير وما قبله كان ما بقي بِمَنْزلة يَدٍ ودَمٍ، وأمّا سَعيدٌ وحِمار وأَمثالُهما فلا يحذفُ منهما إلا الأَخير خاصَّةً؛ لأنه إذا حذف الأخير وحده كان لِما بقيَ نظيرٌ في الأسماء المتمكنة، فيا سَعِي بِمَنْزلةِ عَمِي، ويا حِما بِمَنْزلةِ رِضا».

قال: «وهذا الذي ذهبَ إليه باطلٌ لِمَا يؤدِّي إليه مِن بقاءِ الاسمِ بعدَ الترخيمِ على حرفين؛ وذلك لا يجوز، وما ذكرَه مِن أنَّ الأسماء المتمكنة لا يكون آخرُها واوًا مضمومًا ما قبلها صحيحٌ؛ إلا أنَّ ذلك غير قادحٍ فيما ذهبَ إليه البصريون مِن جواز يا ثَمُو إذا رخّمت على لغةِ مَن نَوى رَدَّ المحذوفِ؛ لأنَّ الواوَ إذ ذاك لا يُحكَم لها بِحُكمِ الآخِرِ، بل يُحكَم بِحُكمِ الحَشْو، فكما لا يُنْكَرُ وقوعُ الواوِ المضمومِ ما قبلَها حَشْوًا فكذلك لا يُنْكَرُ وُقوعُها حيثُ يُحْكَمُ لها بِحُكْمِ الحَشْو. وحكى ابنُ كَيْسانَ في (المختار) له عن بعض النحويين أنه يقول في ترخيم سَعِيد: يا سَعِ» انتهى.

فتحصَّلَ مِن هذا أنَّ الفَرّاءَ مُوافقٌ للبصريين في ترخيم سَعيد وحِمار، مخالفٌ لهم في ترخيم ثَمُود، وأنَّ مِنَ النحويين مَن أجاز في سَعيد: يا سَعِ، بحذف الأخير والياء التي قبله.

وإذا كان ما قبلَ الآخِرِ ساكنًا صحيحًا وليس مصحوبًا بأكثرَ مِن حرفين نحو هِرَقْل فالبصريون[2] لا يُجيزون في ترخيمه إلا حذفَ الأخير فقط. وقال الفراء[3]:

---

(١) نصَّ ابن السَّرّاج في الأصول ١: ٣٦٥ على أنَّ الفراء يجيز في حِمار وسَعيد: يا حِما، ويا سَعِي، ولا يجيز في ثَمُود: يا ثَمُو؛ لأنه ليس له في الأسماء نظير.

(٢) الإنصاف ١: ٣٦١ [المسألة ٥٠].

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٨: ٥٥، ونسب في الإنصاف ١: ٣٦١ [٥٠] للكوفيين.

يُحذف الأَخير والساكن قبلَه[1]، فتقول: يا هِرَ؛ لأنك إن أبقيتَ الساكنَ أشبهَ الأدواتِ.

وما قاله باطلٌ؛ لأنك إن رخَّمتَه على لغةِ /(يا حارِ) فالمحذوفُ مُرادٌ، أو على[2] [٦: ٩٠/أ] لغةِ (يا حارُ) فتقول: يا هِرَقُ، فيصير كأنه اسمٌ تامٌّ، فلا يُشْبه الأدواتِ.

وقولُه **ولَهُ وللجَرْميِّ في نحو فِرْدَوْس وغُرْنَيْق** يقولان[3]: يا فِرْدَ، ويا غُرْنَ، كما يقولون: يا مَنْصُ، ويا إِدْرِ[4]، يريد أنَّ حرف اللِّين إذا كان قبلَه حركةٌ غيرُ مُجانسةٍ فإنه يجري مجرى حرف[5] اللِّين الذي قبلَه حركةٌ مُجانسة.

وحَكى أبو عليٍّ في (البَصْريّات)[6] له عن أبي عُمر الجَرْميِّ أنه إذا كان حرف العلة قبلَ الآخر ساكنًا زائدًا؛ وحركةُ ما قبلَه مِن غير جِنسِه، نحو سِنَّوْرٍ، أنَّ أكثرَهم يَحذِفُه. وجعلَه[7] في ذلك بِمَنْزلةِ واوِ مَنْصُور.

وقولُه **ولا يُرَخَّم الثلاثيُّ الْمُحَرَّكُ الوسط العاري من هاء التأنيث، خلافًا للكوفيين إلا الكسائيَّ**[8] أجازَ الفَرّاءُ[9] ومَن وافقَه في ترخيم (حَكَمٍ) وشِبهِه: يا حَكَ، بحذف الميم. وهذا لم يرد به سماع، ولا يقبله قياس؛ لأنَّ ما حُذف من الأسماء المتمكنة، وبقي على حرفين - قليلٌ وخارجٌ عن القياس، فلا يجوزُ الحملُ عليه.

---

(١) ط: يحذف الأخير والساكن والآخر قبله.

(٢) غ: وعلى.

(٣) ط: فيقولان.

(٤) ط: ويا عزر.

(٥) حرف: سقط من غ، ط.

(٦) المسائل البصريات ١: ٣٤١ - ٣٤٢.

(٧) يعني الفارسي كما في البصريات ١: ٣٤٢. وفيما عدا ط: وجعلوه.

(٨) هذه مسألة خلافية. الإنصاف ١: ٣٥٦ - ٣٦٠ [المسألة ٤٩].

(٩) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ١١٤.

وفي (شرح الجمل) لابن بابَشاذ[1] أنَّ الثلاثيَّ المتحركَ الوسطِ أجاز الكوفيون والأخفش ترخيمَه. انتهى. فنَقْلُه عن الكوفيين يُدخِلُ فيهم الكسائيَّ إذ هو رأسُهم، وقد استثناه المصنف[2]، ولعلَّه يكون له قولان. فأمَّا يا فُلُ فليس بترخيم، وإنما هو اسم وُضع للكناية في النداء كما وُضع فُلان.

فإن كان الثلاثي ساكن الوسط نحو هِنْد وعَمْرو فقال ابن عصفور[3]: «لا يجوز ترخيمه قولاً واحدًا، أمَّا عند أهل البصرة فلأنَّ أقلَّ ما يبقى الاسم عليه بعد الترخيم ثلاثةُ أحرف، وأمَّا عند أهل الكوفة فلئلا يبقى على حرفين ثانيهما ساكن، فيُشْبِهَ الأدواتِ، نحو مِنْ وعَنْ، فلا يجيزون ترخيمه لذلك» انتهى ما لُخِّصَ من كلامه.

وليس كما ذَكر، بل حكى الخلافَ فيه أبو البقاء العُكْبُري[4] في (كتاب التَّبيين) له أنَّ بعض الكوفيين قال بجواز ترخيمه. ونقلَ ابنُ هشام ذلك أيضًا عن أبي الحسن، قال ما نصه: «وأجازَ الفَرَّاءُ وجماعة من النحويين ترخيمَ الثلاثيِّ المتحركِ الوسط، وأجازَ أبو الحسن وحدَه ترخيمَ الساكنِ الوسطِ منَ الثلاثيِّ فيما حُكي عنه، والمشهورُ عنه في ذلك مذهب الفراء».

وفي (البسيط): جَوَّزَ الفَرّاءُ وأكثر النحويين ترخيمَ الثلاثيِّ الذي ليس فيه الهاء إذا كان متحرك الوسط نحو عُمَر. واستدلَّ على ذلك بأنه قابِلٌ للخِفَّة؛ لأنَّ مِنَ الأسماء ما استُعمِل على حرفين كيَدٍ ودَمٍ. وقال الجرجاني[5]: (لم يُنكره أصحابنا لأنه

---

(١) شرح الجمل له ١: ٣٧٦.

(٢) واستثناه قبله أبو البركات الأنباري. الإنصاف ١: ٣٥٧ [المسألة ٤٩].

(٣) معناه في شرح جمل الزجاجي ٢: ١١٣ - ١١٤.

(٤) الذي حكى ذلك عن بعضهم أبو البركات الأنباري في الإنصاف ١: ٣٥٧ [٤٩]، وذكر العكبري هذه المسألة في التبيين ص ٤٥٦ - ٤٥٧ [٨٤]، ولم يذكر فيها أنَّ بعض الكوفيين قال بجواز ترخيم الثلاثيِّ الساكن الوسط، وإنما ذكر أنَّ بعضهم أجازه إذا كان الثاني متحركًا.

(٥) المقتصد ٢: ٧٩١ - ٧٩٢.

قياس، يُنْزلون الحركةَ منْزلةَ الحرف، قالوا جَمَزِيّ في جَمَزَى[1] كما قالوا في حُبَارَى حُباريّ، ولم يقولوا جَمَزَوِيّ كما قالوا حُبْلَوِيّ)، ولم يَصرفوا قَدَمًا لِتَنَزُّلِ الحركة منْزلةَ الحرف كعَقْرَب.

/وقولُه **ويجوزُ تَرخيمُ الجملةِ وِفاقًا لسيبويه** قال المصنف في الشرح[2]: [٦: ٩٠/ب] «المركب بإسنادٍ أكثرُ النحويين يَمنعون ترخيمه لأنَّ س منعَ ترخيمَه في (باب الترخيم)، ونصَّ في (باب النسب) على أنَّ مِنَ العرب مَن يُرَخِّمُه، فيقول في تَأَبَّطَ شَرًّا: يا تَأَبَّطُ، ورَتَّبَ على ترخيمه النسبَ إليه، ولا خلافَ في النسب إليه» انتهى.

وما ذكرَه مِن أنَّ س منعَ ترخيمَه صحيحٌ، قال س في آخِرِ (هذا بابُ الترخيم في الأسماء التي كُلُّ اسمٍ منها مِن شيئينِ) ما نَصُّه[3]: «واعلم أنَّ الحكاية لا تُرَخَّمُ؛ لأنك لا تريدُ أن تُرَخِّمَ غيرَ منادًى، وليس مما يغيِّره النداء، نحو تَأَبَّطَ شَرًّا، وبَرَقَ نَحْرُه، وما أَشْبَهَ ذلك، ولو رَخَّمْتَ هذا لرخَّمْتَ رجلاً يُسَمَّى[4]:

يا دارَ عَبْلَةَ بالجِواءِ تَكَلَّمِي ....»

انتهى. فهذا نَصٌّ منه أنَّ الحكاية لا تُرَخَّمُ، وتعليل منه أنه لا يُرَخَّمُ إلا ما غَيَّره النداءُ، يَعني ما يُحْدِثُ فيه النداءُ البناءَ[5].

وأمَّا قول المصنف «ونَصَّ في باب النسب على أنَّ مِنَ العرب مَن يُرَخِّمُه، فيقول في تَأَبَّطَ شَرًّا: يا تَأَبَّطُ، ورَتَّبَ على ترخيمه النسبَ إليه) فغيرُ صحيح؛ لأنَّ س

---

(١) حمار جمزى: سريع.

(٢) ٣: ٤٢٢.

(٣) انظر الكتاب ٢: ٢٦٩.

(٤) هذا صدر بيت لعنترة، وعجزه: «وعِمِي صَباحًا دارَ عَبلةَ واسْلَمِي». الديوان ص ١٨٧ وشرح القصائد السبع ص ٢٩٦. الجِواء: بلد يسميه أهل نجد جِواء عَذْنة. وتكلَّمي: أخبري عن أهلك وسكّانك. وعمي صباحًا: انعمي واسلمي في الصباح من الآفات.

(٥) البناء: سقط من ط.

لم يَنُصَّ على ترخيمه، ولا أنَّ[1] هذا الحذفَ الذي ذكرَه هو من باب الترخيم في شيء، قال س[2] في (هذا باب الإضافة إلى الحكاية): «فإذا أَضفتَ إلى الحكاية حَذفتَ، وتركتَ الصدرَ[3] بمَنْزلةِ عبدِ القيسِ وخمسةَ عشرَ، حيثُ لَزِمَه الحذفُ الكتاب كما لَزِمَها، وذلك قولك في تَأَبَّطَ شَرًّا: تَأَبَّطِيٌّ. ويدلُّك على ذلك أنَّ مِنَ العرب مَنْ يُفرِد، فيقول: يا تَأَبَّطُ أَقبلْ، فيَجعل الأوَّل مفردًا، فكذلك تُفرِد في الإضافة» انتهى.

وليس هذا مناقضًا لِما قَرَّرَه مِن أنَّ الْمَحْكِيَّ لا يُرَخَّم، بل أراد أنَّ مِنَ العرب مَن يُفرِدها لا على جهةِ الترخيم، بل يَفعل ذلك في النداء، ولذلك قال «مِنَ العرب مَن يُفرِد»، لم يقلْ: مَنْ يُرَخِّم. ولذلك أيضًا أتى به مبنيًّا على الضمّ، ولا نَعلمُ خلافًا عن أحدٍ مِنَ النحويين أنَّ الْمَحْكِيَّ لا يُرَخَّمُ إلا ما تَوَهَّمَ هذا الرجلُ على س، وقد كَرَّرَ ذلك في كُتُبه، وأنَّ س يَرى تَرخيمَ الجملة، وأَجازَه.

وقد رأيتَ س حيثُ قَعَّد الترخيمَ نصَّ على «أنَّ الحكاية لا تُرَخَّم»، وحيثُ تكلَّمَ في النسب أَنَّسَ ذلك الحذف فيه، والنسب إلى أول[4] أجزاء الجملة بأنَّ مِنَ العرب مَن يُفرد تَأَبَّطَ شَرًّا في النداء، ويَبنيه على الضمِّ حتى إنه لو رَخَّمْنا في قولِ مَن يُفرد ويَبني على الضم لقلنا: يا تَأَبَّ، بحذف الطاء في الترخيم؛ لأنَّ س وغيره قد قَعَّدوا أنَّ التَّرخيم لا يكون إلا فيما غَيَّرَه النداء، يَعنون فيما بُني بسبب النداء.

* * *

(١) ط: ولأن.

(٢) الكتاب ٣: ٣٧٧.

(٣) وتركت الصدر ... حيث لزمه الحذف: سقط من غ، ط. وهو في الكتاب.

(٤) ط: إلى أواخر.

ص: فصل

تَقديرُ ثُبوتِ الْمحذوفِ للترخيم أَعْرَفُ مِن تقدير التَّمام بدونه، فلا يُغَيَّر على الأعرف ما بقيَ إلا بتحريكِ آخِرٍ يَلي[1] ألفًا، وكان مدغمًا في الْمحذوف، /بفَتحةٍ إن كان أصليَّ السكون، وإلا فبالحركةِ التي كانت له، خلافًا لأكثرِهم في [٦: ٩١/أ] رَدِّ ما حُذف لأجلِ واو الجمع، ولا يُمنَع الترخيم على الأعرفِ من نحو (ثَمُود)، خلافًا للفَرَّاءِ في التزامِ حذفِ واوِه، ويَتَعَيَّنُ الأَعرَفُ فيما يُوهِمُ تَقديرُ تَمامِه تذكيرَ مؤنَّث، وفيما يَلزَم بتقديرِ تَمامِه عدمُ النَّظير. ويُعطَى آخِرُ المقدَّرِ التمامِ ما يَستحِقُّه لو تُمِّمَ به وَضعًا، وإن كان ثانيًا ذا لِينٍ ضُعِّفَ إن لم يُعْلَمْ له ثالثٌ، وجيءَ به إن عُلِمَ.

ش: يقال: الترخيمُ على لغةِ يا حارِ، وعلى لغةِ يا حارُ. ويقال: على لغةِ مَن ينتظر، وعلى لغةِ مَن لا ينتظر. ويقال: على لغةِ مَن ينوي ردَّ الْمَحذوف، وعلى لغةِ مَن لم يَنْوِ.

وقال في (البديع)[2]: «والأولُ أكثرُ استعمالاً وأَقواهما في النحو. والحرفُ الْمحذوف منه مُرادٌ؛ لأنك إذا وصفتَه رفعتَ الصفة، فقلتَ: يا حارِ الظريفُ. وقد منعَ بعضهم[3] وَصْفَ المرخَّم، ولم يُبالُوا بما بقيَ منه بعد الحذف، أَلَهُ نَظيرٌ في الكلام أم لا» انتهى.

فمِمّا جاء على لغةِ تقديرِ ثُبوتِ الْمحذوف قولُ زُهير[4]:

يا حارِ لا أُرْمَيَنْ منكُم بِداهيةٍ ... لم يَلْقَها سُوقةٌ قَبلي ولا مَلِكُ

---

(١) ط، وشرح المصنف: ما بني إلا بتحريك آخر تلا.

(٢) البديع لابن الأثير ١: ٤١٤ - ٤١٥.

(٣) هو الفراء. الأصول ١: ٣٧٤.

(٤) الديوان ص ١٣٦. يا حار: يا حارث. والسوقة: الرعية. ط: سوقةٌ بعدي.

وقال مُهَلْهِلُ بنُ رَبيعة[1]:

يـا حـارِ لا تَجْهَـلْ علـى أَشـياخِنا   إنَّـا ذَوُو السَّـوْراتِ والأَحْـلامِ

وقال النابغة[2]:

فَصـالِحُونا جميعًـا إنْ بَـدا لَكُـمُ   ولا تَقُولُـوا لنـا أَمْثالَهـا عـامِ

وقال آخر[3]:

يـا مـالِ ، والحـقُّ عِنـدَه ، فَقِفُـوا   تُؤْتَـونَ فيـه الوفـاءَ مُعْتَرَفـا

وقال الشاعر[4]:

أَعـائشَ ، مـا لأَهْلِـكِ لا أَراهُـمْ   يُضِـيعُونَ الهِجـانَ مَـعَ الْمُضِـيعِ

وقرأَ بعضُ القراءِ: ﴿وَنَادَوْا يا مَالِ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[5].

ومما جاء على لغةِ مَن يُقَدِّرُ التَّمامَ بِدُونِ الْمحذوف ما رَوى س[6] مِن قولِ بعض العرب: يا طَلْحُ، بضمِّ الحاء، وقولُ عَنْتَرَةَ[7]:

يَـدْعُونَ ، عَنْتَـرُ ، والرِّمـاحُ كأنَّهـا   أَشْـطانُ بِئْـرٍ في لَبـانِ الأَدْهَـمِ

---

(١) الأصمعيات ص ١٥٦ [الأصمعية ٥٤] والكتاب ٢: ٢٥١. يا حار: يا حارث. والجهل: الحمق. والسَّورة: الحِدّة والخفّة عند الغضب.

(٢) الديوان ص ٨٢ والكتاب ٢: ٢٥٢. عامِ: يا عامر.

(٣) عمرو بن الإطنابة، والبيت أيضًا لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي، وصدره عجز بيت، وعجزه صدر بيت بعده. الكتاب ٢: ٢٥٢، ٣: ٩٦ وشرح أبياته لابن السيرافي ١: ٥٩٢ - ٥٩٤ وتحصيل عين الذهب ص ٤٢٣ وجمهرة أشعار العرب ٢: ٦٧٨. يا مالِ: يا مالك.

(٤) الشَّمَّاخ. الديوان ص ٢١٩ والجمل ص ١٧٠. أعائش: يا عائشة. الهجان: كرائم الإبل.

(٥) سورة الزخرف: الآية ٧٧. وهي قراءة عبد الله بن مسعود كما في إعراب القرآن للنحاس ٤: ١٢١، وهي له ولعلي بن أبي طالب - رضي الله عنهما - وليحيى وللأعمش في المحتسب ٢: ٢٥٧، ونسبت للنبي - ﷺ - في الجامع لأحكام القرآن ١٦: ٧٧.

(٦) الكتاب ٢: ٢٤٨.

(٧) تقدم البيت في ٩: ١٧٣.

ويحتمل أن لا يكون مرخَّمًا؛ لأنَّ بعض العرب[1] كان يُسَمِّيه عَنْتَرًا في النداء وغيره، لكن الأظهر أنه مرخَّم لأنه رُوِيَ بالفتح.

والترخيمُ فيما في آخره هاءٌ أو كان مالِكًا وحارِثًا وعامِرًا أكثرُ منه في غيره وأكثرُ مِن غير الترخيم؛ وذلك لكثرة التسمية بذلك، والكثرةُ مَدْعاةٌ إلى التخفيف. وزعمَ الكسائيُّ[2] والفَرّاءُ[3] أنهما لم يَسمعا الترخيمَ فيما ليس في آخره زيادةٌ مِن الناس إلا في هذه الأسماء الثلاثة. زاد في (البديع)[4]: «إلا ما فيه زائدٌ أو هاءُ التأنيث».

[٦: ٩١/ب] والصحيحُ أنه قد سُمع في /غيرها، أنشد س رحمه الله[5]:

فقُلتُمْ : تَعالَ يا يَزِي بنَ مُخَرَّمٍ ... فقلتُ لكمْ : إنِّي حَليفُ صُدَاءِ

أي: يا يَزيدُ. وقال أَوْسُ بنُ حَجَرٍ[6]:

تَنَكَّـرْتِ مِـنِّي بعـدَ مَعرفـةٍ لَمِـي ... وبعـدَ التَّصـابِي والشَّـبابِ الْمُكَـرَّمِ

أي: يا لَمِيسُ. وقال آخَر[7]:

يـا خـالِ صـدَّ الْمَجْـدُ عنـ ... ـكَ ، فلـن تَجُـوزَ علـى صِـراطِهْ

يريد: يا خالدُ؛ لأنه يخاطب بذلك خالدَ بنَ يَزيدَ بنِ حاتم.

---

(١) الكتاب ٢: ٢٤٨.
(٢) البديع لابن الأثير ١: ٤١٥.
(٣) ذكر ابن الدَّهَّان أنَّ الفراء ذكر هذا عن الكسائي. الغرة في شرح اللمع ١: ٤٤/أ (مخطوط).
(٤) البديع لابن الأثير ١: ٤١٥.
(٥) البيت ليزيد بن مخرِّم. الكتاب ٢: ٢٥٣ والخزانة ٢: ٣٧٨ - ٣٨٠ [الشاهد ١٤٥]. صُداء: حي من اليمن.
(٦) الديوان ص ١١٧ والكتاب ٢: ٢٥٣ - ٢٥٤ والصاحبي ص ٣٨٣ وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٠٤ والإيضاح في شرح المفصل ١: ٢٦٤.
(٧) هو محمد بن أبي عيينة بن المهلب بن أبي صُفرة. الأغاني ٢٠: ٥٤ [نسب ابن أبي عيينة].

وقولُه **فلا يُغيَّرُ على الأعرف ما بَقي** أي: على تقديرِ ثُبوتِ الْمحذوف، بل يَبقى على حركته أو سكونه، فتقول: يا جَعْفَ، ويا هِرَقْ، إلا أنَّ الكوفيين[1] خالفوا فيما قبلَ آخرِهِ ساكنٌ نحو هِرَقْلَ، فلم يُرَخِّموه إلا على لغةِ مَن لم يَنْوِ، فيقولون: يا هِرَقُ. واعْتَلُّوا بأنَّ الأسماءَ المتمكِّنةَ لا تكون أَواخِرُها سَواكنَ أبدًا، وهِرَقْلُ اسمٌ متمكِّنٌ في جميع أبواب العربية، فلَزِمَ أن لا يكونَ آخِرُه ساكنًا في أبوابِ النداء إذا طَرَأَ عليه الترخيم.

والجوابُ أنه إذا رُخِّمَ على لغةِ مَن نَوى فليس آخِرُه القافَ، وإنما هو اللامُ المحذوفةُ لأنها مَنْوِيَّةٌ، فكأنها لم تُحذف، وجميعُ الأسماء تُرَخَّمُ على لغةِ مَن نَوى إذا استوفَتْ شروط الترخيم، وهذا مذهب البصريين، قال بعض شيوخنا: ((ولا أَعلَمُ لهم فيه خلافًا)).

وقولُه **إلا بتحريكِ آخِرٍ يَلي ألفًا** احترازٌ مِن مثل خِدَبّ ومُحْمَرّ، فإنَّ آخره مُدغم في المحذوف، ويبقى على سكونه بعد حذفِ الآخِرِ منه في الترخيم.

وذهبَ الفَرّاءُ[2] إلى أنَّ ما كان منه له حركةٌ في الأصل رُدَّتْ إليه، نحو مُحْمَرّ ومُجِدّ، فتقول في ترخيمهما: يا مُحْمَرِ، ويا مُجْدِ، فتحركهما بالحركة التي كانت لهما في الأصل؛ إذ الأصل مُحْمَرِرٌ ومُجْدِدٌ.

وقولُه **يلي ألفًا** إلى قوله **إن كان أصليَّ السكون**[3] مثالُه إسْحارّ، وهو نَبْت، فإذا سُمِّيَ به ورُخِّمَ فمذهبُ س[4] أنه تُحذف الراء الأخيرة، وتُحرّك الساكنة بالفتح

---

(١) في الإنصاف ١: ٣٦١ [٥٠] وأسرار العربية ص ٢١٨ أنهم يحذفون الحرف الأخير والحرف الساكن قبله. قلت: حذف الحرفين مذهب الفراء منهم كما في شرح الكتاب للسيرافي ٨: ٥٥ وشرح الكافية ١: ٤٨٤ والغرة ١: ٤٧/أ (مخطوط)، وفي الغرة أيضًا أنَّ الكسائي جوَّز ترخيمه على لغة من لم ينو، ولم يذكر شيئًا عن رأيه في ترخيمه على لغة من ينوي.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٨: ٩٠.

(٣) هو قوله: ((يلي ألفًا وكان مدغمًا في المحذوف بفتحةٍ إن كان أصليَّ السكون)).

(٤) الكتاب ٢: ٢٦٤ - ٢٦٥.

مُراعاةً للألف التي قبلَها، ولأنَّ الفتحة حرَكةُ أقربِ المتحركات، فتقول: يا إسْحارَ. واختلفوا هل هذا على سبيل التحتم، وهو قول السيرافي[1] وجماعة عن س، أو هل هو على سبيل الاختيار مع تجويزه الكسرَ على أصل التقاء الساكنين، وهو قول الأستاذ أبي عليّ[2].

واختلفوا في النقل عن الفراء: فنَقل عنه ابن عصفور الكسر في الراء على أصل التقاء الساكنين. ونقل صاحب (رؤوس المسائل) أنه يُسقط كلّ ساكن يبقى بعد الأخير حتى ينتهي إلى متحرك، فعلى هذا يقول: يا إسْحَ[3].

وفي (البسيط): /«ما آخرُه مدغمٌ وقبلَه ساكنٌ للمدِّ فإمّا أن يكون المدغمُ [٦: ٩٢/أ] العينَ واللامَ نحو رادٌّ، أو المدغمُ اللامَين نحو مُحْمَارٌّ، فالأولُ يُحَرَّكُ بحركته في الأصل، والثاني لا أصلَ له فيها، ولا يخلو مِن أن يكون له تَصَرُّفٌ يتحرك فيه أو لا، إن كان حُرِّكَ بتلك الحركةِ التي ظهرتْ في ذلك التصرف، وذلك نحو مُحْمَارّ، فتقول في ترخيمه يا مُحْمارِ؛ لأنهم قالوا في تفكيك فعله على لغةٍ: لم يَحْمارِرْ[4]، وإن لم يكن له تصرُّف نحو إسْحارّ، فمذهبُ س أنك تفتح، فتقول: يا إسْحارَ» انتهى ملخصًا.

وقولُه **وإلا فبالحركةِ التي كانت له** مثالُه رادٌّ ومُضارٌّ عَلَمَين، فإذا رخَّمْتَهما قلتَ: يا رادِ؛ لأنَّ رادًّا أصلُه رادِد، ويا مُضارِ، بالكسر إن كان المسمَّى به اسمَ فاعلٍ؛ لأنَّ أصلَه مُضارِر، ويا مُضارَ، بالفتح إن كان المسمَّى به اسمَ مفعولٍ؛ لأنَّ أصلَه مُضارَر.

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٨: ٩٣.

(٢) نصَّ الشلوبين في حواشيه على المفصل ص ١٥٤ [رسالة] على الفتح، وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢: ١١٧. وتجويز الكسر قول الزجاج. شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٨: ٩٣ - ٩٤.

(٣) كذا في الغرة لابن الدهان أيضًا [باب الترخيم] ١: ق ٥١/ب [مخطوط].

(٤) الكتاب ٢: ٢٦٣.

وقياسُ الكلام في رادٍّ ومُضارٍّ ونحوِهما يقتضي أنه لو كان قبل المدغَمِ واوٌ ساكنةٌ حرفُ مَدٍّ ولِين لكان الحُكمُ حُكم الألف؛ ومثالُه أن تُسَمِّيَ بـ(تُمُوْدَّ) فِعلاً مبنيًّا للمفعول، فحُكمُه إذ ذاك أنه يُرَخَّمُ بحذفِ الدالِ الأخيرةِ وبكسرِ الدالِ الباقيةِ التي كانت ساكنةً؛ لأنَّ أصلها الكسر، فتقول: يا تُمُودِ أَقْبِلْ. ومَن قال في تَفاعَلَ تُفِيْعِلَ[1] فيقول تُمِيْدَّ فالحكمُ كذلك. ولو رَخَّمتَ مُدَيْقّ وأُصَيْمّ[2] اسْمَي عَلَمَين لقلتَ: يا مُدَيْقِ، ويا أُصَيْمِ، بالكسر؛ لأنَّ الكسرة حركة ما بعد هذين البناءين ونحوهما بعد ياء التصغير.

وقولُه **خلافًا لأكثرهم في رَدِّ ما حُذف لأجل واو الجمع** قال بعض أصحابنا: إذا رخمتَ على لغةِ مَن نَوى بقيَ ما يَلي الْمحذوفَ على حركته أو سكونه إلا في موضعين:

أحدهما أن يؤديَ الترخيم إلى التقاء ساكنين، وذكرَ مسألة إسْحارّ ومُضارّ.

والآخر: أن يكون ما قبلَ آخر الاسم قد حُذف لالتقاء الساكنين، وغُيِّرتْ حركةُ ما قبله عن أصلها، وذلك مسألة يا قاضُون، أو بقيتْ على أصلها، وذلك مسألة يا أَعْلَوْنَ، فإذا كانا عَلَمَين ورَخَّمتَهما رجعتِ الياء في قاضُون والألف في أَعْلَوْنَ لزوال موجب الحذف، فقلت: يا قاضِي، ويا أَعْلَى.

وقال المصنف في الشرح[3]: «أكثرُ النحويين يَرُدُّون ما حُذف لأجل واو الجمع، فيقولون في ترخيم قاضُون ومصطفَين عَلَمَين: يا قاضِي ويا مصطفَى، ويُشَبِّهونه بِرَدِّ ما حُذف لأجل نون التوكيد الخفيفة عند زوالها وقفًا؛ كقول الواقف على هل تَفْعَلُنْ: هل تَفْعَلُونْ؟ بِرَدِّ واو الضمير ونون الرفع لزوال سبب حذفهما، وهو

---

(١) ك: تفعيل.

(٢) مُدَيْقٌّ: مصغَّر مُدُقٍّ، وهو حجر يُدَقُّ به الطِّيب. وأُصَيْمٌّ: مصغَّر أَصَمَّ.

(٣) ٣: ٤٢٤ - ٤٢٥.

ثبوتُ نون التوكيد وصلاً. وهذا التشبيهُ ضعيفٌ؛ لأنَّ الحذف لأجل الترخيم غيرُ لازم، فيَصِحُّ معه أن يُنوى ثبوت المحذوف، وحذفُ نون التوكيد الخفيفة لأجل الوقف لازم، فلا يَصِحُّ معه أن يُنوى ثبوت المحذوف.

واحتَجُّوا أيضًا بأنَّ ياء قاضي وألف مُصطفَى حُذفتا لملاقاة الواو، فإذا حُذفت /الواو للترخيم رُدَّت الياء والألف كما تُرَدَّانِ إذا حذف المضاف إليه في نحو: إنَّ [٦: ٩٢/ب] مُدْمِنِي البِرِّ وافِرُو الأجرِ؛ لأنه لو لم تُرَدَّا[1] لكانَ حذفهما دون سبب.

وهذا الاحتجاجُ يَستلزِم أن يُعاد إلى كُلِّ مُغَيَّرٍ بسببِ إزالة الترخيم ما كان يَستحِقُّه لو لم يكن ذلك السبب موجودًا أصلاً؛ فكان يقال في ترخيم كَرَوَان وقَرَوَيّ: يا كَرَا، ويا قَرَا، قولاً واحدًا؛ لأنَّ سبب تصحيح واوهما هو تلاقي الساكنين وقد زال، ومع ذلك يُبقون[2] الحكمَ المرتَّب عليه لكون المحذوف مَنْوِيَّ الثبوت؛ ولا فرق بين نِيَّة ثبوتِه ونِيَّة سببِ حذف ياء قاضُون وألف مصطفَون حين يُرَخَّمان. فعلى هذا يقال في ترخيمهما على لغة مَن ينوي المحذوف: يا قاضُ، ويا مُصْطَفَ، بالضم والفتح؛ لِيُدَلَّ بذلك على تقدير ثبوت المحذوف. وأمَّا على مذهبِ مَن يجعل ما بقيَ مقدَّرَ الاستقلال فيجوز أن يقال: يا قاضِي، ويا قاضُ، ويا مصطفَى ويا مُصْطَفَ» انتهى.

وفي (البسيط): «الاسم إذا كان ما يُحذَف منه بالترخيم ثبوتُه سببٌ في حذفِ شيءٍ مِنَ الكلمة فإذا حُذف بالترخيم فينبغي أن يرجعَ ما يُحذف لزوال العارض.

وقال بعض النحويين: هذا لا يكون إلا على لغة من لا يعتبر[3] المحذوف؛ لأنه قد زال العارض زوالاً لا يُتَوَهَّمُ وجوده، فينبغي أن يُرَدَّ، وأمّا مَن يَعتبر المحذوف فلا يَرُدّ لأنه كالحاصل.

---

(١) في الأصول: يرد.

(٢) غ، ط: يتقوى.

(٣) فيما عدا ط: من يعتبر.

واحتجَّ بعضهم على هذا أنهم قالوا الحَمَر، والأصل الأَحْمَر، لكنهم نقلوا، وأبقَوا ألف الوصل لأنهم يتوهمون رجوع السكون لكون النقل عارضًا. وكذلك: مِنَ الَانَ، حرَّكوا نون مِن وإن كانت لامُ التعريف تحرَّكت بالنقل؛ لأنه في حكم ثبوت السكون؛ وكما تردّ إلى الأصل في قولنا حَمراوان، فتقول: يا حمراءُ؛ لأنَّ فتحة الواو وضمَّتها إنما كانت بسبب المحذوف، وكذلك رَحَوِيّ، تقول: يا رَحَى - كذلك تقول على تلك اللغة في قاضُون: يا قاضِي؛ لأنَّ حذْفها كان بسبب المحذوف بالترخيم.

وأمَّا س فأطلق[1]، وحَمَلَه جملةٌ من النحويين على اللغتين، واستدلالُ س يقتضي أنه على لغة يا حارِ أيضًا، فإنه قال[2]: بمنْزلة قوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾[3]؛ لأنه إذا وصل حذفَ الياء، وإذا وقفَ وَقَفَ على الياء وإن كان الوقف عارضًا، بل راعَى حصوله في الحالة الراهنة، وكذلك هنا وإن كان يُراعى المحذوف فهو في الحالة الحاصلة ليس موجودًا، فإذا زال الترخيم زال بزواله. وأمَّا ما ذكروه من الحَمر ونحوه فقيل: إنما كان ذلك لأنَّ محلَّ السكون لم يرتفع، فكان توهُّمُ وجوده أقربَ لبقاءِ أثرٍ ما له، وهو محلُّه، بخلاف الذي يُحذف رأسًا، كقوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾، فكذلك هذا.

فإن قيل: قياسُ هذا مِن جهةِ الحذف أن يكون في الحركات أيضًا، فينبغي أن تقول: يا مُحْمَرِ، بكسر الراء؛ لأنَّ /حذْفَ هذه الحركة وسكونَ الحرف إنما كان لأجل الإدغام، وقد زال، وأنتم تقولون يا مُحْمَرْ على لغة يا حارِ؛ لأنَّ قبله متحركًا. [٦: ٩٣/أ]

فأجاب الفارسيُّ بأنَّ هذه الحركة لم تثبت قَطُّ في محلٍّ ولا موضع، فكأنها لم تكن قَطُّ متحركة، بخلاف ياء قاضِي، فإنها تثبت في النصب والمؤنث إذا قلتَ: رأيتُ قاضيًا وقاضيةً» انتهى.

---

(١) الكتاب ٢: ٢٦٢.

(٢) الكتاب ٢: ٢٦٣.

(٣) سورة المائدة: الآية ١.

وتقول في ترخيم (ناجِيّ) اسم رجل: يا ناجِي، بحذف ياءي النسب، فتعود الياء التي حُذفت لأجل ياءي النسب لكونهما التقيا ساكنين، فلمّا زال الموجب للحذف رجعت الياء، وذلك نحو: يا قاضِي ومصطفَى في قاضُون ومُصطَفَوْن.

ولو سَمَّيتَ بِحُبارِيّ وحَبَنْطِيّ، ثم رخَّمتَ، فحذفتَ ياءي النسب - لم تردّ ألف حُبَارَى ولا حَبَنْطًى؛ لأنك لم تحذفهما لالتقاء الساكنين؛ إذ لو حذفتَ لذلك لكان ما قبلهما مفتوحًا كأَعْلَوْنَ، فكان يقال حُبارَيّ وحَبَنْطَيّ[1]، ولم يقولوا ذلك، فدلَّ على أنهم بَنَوْا حُبارِيًّا وحَبَنْطِيًّا للنسب، وإذا رخَّمت لم تردّ بناء الأصل، وإنما أردتَ بناء النسب، فبَقِيا على حالهما من الكسر، قاله الأخفش. وقال أيضًا: وإن شئت قلت: أَرُدُّ الألفَ، وأقول: إنما كانت ذهبتْ لاجتماع الساكنين، ولكنَّهم كسروا لأنهم رأوا جميع الأسماء المنسوبة يُكْسَرُ فيها ما قبلَ ياءي النسب.

قال بعض أصحابنا: «وهذا الوجه الثاني الذي سوَّغه أبو الحسن ضعيف، والوجهُ الأول عندي أَظهَرُ؛ لأنه لو كان الكسرُ في حُبارِيّ وحَبَنْطِيّ وأمثالهما لأجل ياءيِ النسب لوجبَ أن يُضَمَّ ما قبل الواو في الأَعْلَوْنَ؛ لأنَّ ما قبل واو الجمع مضموم فيما عدا ذلك» انتهى.

وقال الأخفش أيضًا: مَن قال إنَّما أَحذف الياء في ناجِيّ لأنِّي بَنَيتُ الاسمَ للنسب[2]، ولم أَحذِف لالتقاء الساكنين - دخلَ عليه أن لا يَرُدَّ الياء في ناجِيّ وأمثاله إذا رُخِّمَ.

وضُعِّفَ هذا الإلزام لأنَّ الأكثرَ في ياءيِ النسب أن تدخلا على الاسم بعد كماله؛ ولا يُبنَى الاسم عليهما، وإذا كانا كذلك وجب أن يُعتَقَد في ناجِيّ وأمثاله أنَّ الياء إنما حُذفت لالتقاء الساكنين، فإذا زال مُوجب حذفها بالترخيم رَجَعَتْ.

---

(١) في الأصول: ومصطفي.

(٢) ط: في النسب.

وإذا رَخَّمْتَ رَحَوِيًّا وعَدَوِيًّا المنسوبَيْنِ إلى رَحًى وعَدِيٍّ فلا يرجعان إلى أصلهما فتقول يا رَحى ويا عَدِيّ لزوال موجب القلب والحذف؛ لأنَّ ياءيِ النسب لم تلحقا وهما باقيان على بنائهما الأصلي، بل تقول: يا رَحَو، ويا عَدَو.

وقولُه **ولا يُمْنَعُ إلى حذفِ واوِه**[1] تقدَّم الكلام[2] مع الفراء في مسألة ثَمُود، فلا حاجة إلى إعادته.

وقوله **ويَتَعَيَّنُ الأَعْرَفُ فيما يُوهِمُ تقديرُ تَمامِه تَذكيرَ مؤنَّثٍ** قال المصنف[3]:

[٦: ٩٣/ب] «لا يُرَخَّمُ نحو عَمْرة وضَخْمة إلا على لغةِ مَن ينوي المحذوف ويدع آخِرَ /ما بقي على ما كان عليه؛ لأنهما لو رُخِّما على تقدير الاستقلال، فقيل: يا عَمْرُ[4]، ويا ضَخْمُ - لَتَبادَرَ إلى ذهنِ السامع أنَّ المنادَيَينِ رجلٌ اسمُه عَمْرٌو، ورجلٌ موصوف بالضخم، وذلك مأمون بأن يُنوى المحذوف، وتبقى الراء والميم مفتوحتين، وكذلك ما أشبههما» انتهى.

ويشمل قول المصنف العَلَمَ، والصفة الْمُقْبَلَ عليها[5]، وأنه متى التبس فيهما المؤنث بالمذكر لم يُرَخَّما إلا بِنِيَّةِ انتظار الحرف، وشيوخُنا فَصَّلوا في ذلك، فلم يعتبروا اللَّبس في الأعلام، واعتبروا ذلك في الصفات، قال شيخنا أبو الحسن بن الضائع[6]: «لغة مَن لم يَنْوِ جاريةٌ في كل المرخمات إلا الصفات التي فيها تاء التأنيث كذاهبة ومُنطَلِقة، فلا تُرَخَّمُ على لغةِ مَن لم يَنوِ لئلا تلتبس بصفات المذكر، فلا يجوز يا ذاهِبُ في يا ذاهبة، وإن سُمِّيَ به جاز؛ لأنه لا يُراعَى اللَّبسُ في العَلَم» انتهى.

---

(١) يعني قوله: «ولا يُمنَع الترخيم على الأعرفِ من نحو ثَمُود، خلافًا للفَرَّاءِ في التزامِ حذفِ واوِه».

(٢) تقدم ذلك في هذا الجزء ق ٨٩/ب من الأصل.

(٣) شرح المصنف ٣: ٤٢٥.

(٤) رسمت في الأصول: يا عمرو.

(٥) ك: عليهما.

(٦) شرح الجمل له [باب الترخيم] ١: ٤٤٥ (رسالة).

وقال ابن عصفور[1]: وجميع الأسماء التي فيها تاء التأنيث يجوز ترخيمُها على اللغتين؛ إلا أن تكون التاءُ فارقةً بين المذكر والمؤنث، كالتاء اللاحقة في الصفات، نحو قائمة وذاهبة، فإنه لا يجوز الترخيم إلا على لغةِ مَن نَوَى الرَّدَّ، فتقول في ترخيم قائمة وعاذِلة: يا قائمَ، ويا عاذِلَ، بفتح الميم واللام، ومِن ذلك قولُ قَعْنَبِ بْنِ أُمِّ صاحِب[2]:

مَهْلاً أَعاذِلَ قد جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقي ... أَنِّي أَجُودُ لأَقْوامٍ وإنْ ضَنِنُوا

وقال مَعْنُ بنُ أَوْسٍ الْمُزَنِيّ[3]:

أَعاذِلَ في الليلِ الطَّويلِ مُكابِدُهْ ... فلا هُوَ سالِيهِ ، ولا هُوَ راقِدُهْ

ولا يجوزُ ضَمُّهما؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى اللَّبس مِن جهةِ أنك إذا قلتَ: يا قائمُ، ويا عاذِلُ - لم يُدْرَ أنَّ الاسمَ مُرَخَّمٌ وإن كنتَ قد أَقبَلتَ بندائك على مؤنثٍ؛ إذ قد يُمكن أن تكون الصفتان مرادًا بهما النسبُ على حَدِّ طاهِرٍ وضامِرٍ.

وأمَّا صاحب (رؤوس المسائل) فإنه أطلقَ منعَ الترخيم على لغةِ مَن لم يَنْوِ المحذوف في جميع الصفات السابقة المؤنثة بالهاء؛ وذكَرَ أنه مذهب س مِن غيرِ اعتبارِ لَبْسٍ البَتَّةَ، قال: «وأجازَ الفَرَّاءُ تَرخيمَه على لغةِ مَن لم يُراعِ الْمحذوف إذا كان مما لا يَلتَبس فيه المذكر والمؤنث».

وقال بعض شيوخنا: «ولغةُ مَن لا ينتظر جاريةٌ في كلِّ الْمُرَخَّمات إلا في الصفاتِ المؤنَّثَةَ بالهاء. هكذا أطلقوا، وينبغي أن يُقَيَّد، فيقال: المؤنثة بالهاء للفرق؛ لأنَّ المانع مِن ذلك الإلباسُ، ولا إلباسَ إلا في مِثلِ قائمة، وأمَّا مثلُ رَبْعة[4] مما يستويان فيه فينبغي الجواز» انتهى.

---

(١) معناه في المقرب ١: ١٨٧ وشرح جمل الزجاجي ٢: ١١٥ - ١١٦.
(٢) النوادر ص ٢٣٠ والكتاب ١: ٢٩، ٣: ٥٣٥ والمسائل الشيرازيات ١: ٣٠١.
(٣) ليس في قطعته الداليّة المثبتة في ديوانه ص ١٠٣ - ١٠٤، ولم أقف عليه في مصادري.
(٤) الربعة: المتوسط القامة بين الطول والقصر.

والذي دَلَّ عليه كلامُ س التفرقةُ بين العَلَم والصفة، قال س[1]: «واعلم أنه لا يجوز أن تحذف الهاء وتجعل البقية بِمَنْزلةِ اسم ليست فيه الهاء إذا لم يكن اسمًا خاصًّا غالبًا؛ مِن قِبَلِ أنَّهم لو فعلوا ذلك التبسَ المؤنَّث بالمذكَّر، وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول: يا خَبيثُ أَقْبِلي، /وإنما جاز في الغالب لأنك لا تُذَكِّر مؤنثًا، ولا تُؤَنِّث مُذَكَّرًا». [٦: ٩٤/أ]

وفي (البسيط) وقد ذكر ترخيم خَبيثة، قال: «وأطلقَ س هذا، ويَظهر أنَّ اللَّبس إنما يقع على لغة يا حارُ، وينبغي أن يجوز على لغة يا حارِ لعدم اللَّبس».

وقولُه **وفيما يَلزَمُ بِتَقديرِ تَمامِه عدمُ النَّظيرِ** قال المصنف في الشرح[2]: «الإشارة بذلك إلى أمثلة، منها طَيْلِسان بكسر اللام إذا سمي به ورُخِّم؛ لأنه لو قُدِّرَ تامًّا لَزِمَ وجودُ فَيْعِل بكسر العين في الصحيح العين. وحِذْرِية إذا سُمِّيَ به ورُخِّمَ على تقديرِ[3] التمام دلَّ على وجودِ فِعْلِي. وعَرْقُوَة إذا سُمِّيَ به ورُخِّمَ على تقديرِ التَّمامِ دَلَّ على وجود فَعْلِي، وهذه أبنيةٌ مهملةٌ في وضعِ العرب. وحُبْلَوِيّ وحَمْراوِيّ علمان لأنهما إذا رُخِّما على تلك اللغة قيلَ: يا حُبْلَى، ويا حَمْرا، فيلزم من ذلك ثبوتُ ما لا نظير له، وهو كونُ ألفِ فُعْلَى مُبدَلَةً مِن واو، وهي لا تكون إلا زائدةً غيرَ مُبدَلةٍ مِن شيء، وكونُ همزة حَمراء مُبدَلَةً مِن واو، وهي لا تكون إلا مُبدَلةً مِن ألف» انتهى ما شَرح به ملخصًا.

وهذا الذي ذكره المصنف هو مذهب الأخفش، نُقل ذلك عنه في طَيلِسان[4]، ونَقَلَه عن كثيرٍ مِنَ النحويين ابنُ أَصْبَغَ عامًّا، فقال: «اشترطَ كثيرٌ مِن النحويين في جواز الترخيم على لغةِ مَن لم يُراعِ المحذوفَ أن يكون الباقي من الكلمة الصحيحة أو المعتلة بعد الإعلال له نظير من الكلمة التامة» انتهى.

---

(١) الكتاب ٢: ٢٥١.

(٢) ٣: ٤٢٦. والطيلسان: ضربٌ من الأكسية، قيل: هو معرَّب، وجمعه طَيالِسة.

(٣) ط: على لغة تقدير.

(٤) الأصول ١: ٣٧٣.

وأما غير الأخفش من النحويين كأبي سعيد السيرافي[1] وغيره فإنهم أجازوا ذلك، ولم يعتبروا ما يَؤُول إليه الاسم بعد الترخيم وتقدير التمام من كونه على وزنٍ ليس من أوزان العرب.

ورَدَّ ابن عصفور على الأخفش، فقال[2]: «وما قاله أبو الحسن فاسد؛ لأنَّ الأوزان إنما يُعتبر فيها الأصل لا ما صارت إليه بعد الحذف، ودليلُ ذلك يَدٌ ودَمٌ، وزنهما فَعَلٌ لأنه يُعتَبَر فيه الأصل، وكذلك طَيْلِسان، وزنه فَيْعِلان؛ لأنه يُعتَبَر فيه الأصل» انتهى.

وهذا الردُّ ليس بشيء لاعتبارهم صيرورتَه بعد الحذف في ردّهم على الفراء في إبقاء حرف العلة في مثل بَنُون[3]، وفي إجازته ترخيم سَعيد بحذف الدال، فيبقى على وزن غير موجود.

وذكر لي الشيخ بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم عُرِف بابن النَّحّاس - رحمه الله - أنهم أجازوا[4] في حُبْلَيانِ مسمًّى به ترخيمَه على لغةِ مَن يَنتظر خاصّة، وهو مثل حُبْلَوِيّ. ومَن اعتبرَ ما يَؤُول إليه الاسم بعد الحذف ينبغي أن لا يجيز ترخيم مثل حُبْلَيانِ؛ لأنه إن رُخِّمَ على لغةِ مَن لا يَنتظر وَجَبَ القلب، فتكون الألف منقلبةً، وأَلِفُ التأنيث لا تكون منقلبة عن شيء، وإن رُخِّمَ على لغةِ مَن ينتظر فيجب القلب أيضًا لأنَّ الترخيم إذا زال سببُ حكمٍ به زالَ الحكمُ لِزَوال سببه.

ونُقل الخلاف[5] عن /الكوفيين في ترخيم نحو خَطايا وزَوايا، فمَنع الكسائيُّ [٦: ٩٤/ب] مِن ترخيمه على لغةِ مَن لم يُراعِ المحذوفَ، وأَجازَه الفراء.

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٨: ٧٥.

(٢) معناه في شرح جمل الزجاجي ٢: ١٢١ بلا ذكر للأخفش.

(٣) انظر ترخيم هذا اللفظ في الكتاب ٢: ٢٥٩.

(٤) اللمع ص ١١٩ والغرة [باب الترخيم] ٢: ٥١/أ - ٥١/ب (مخطوط) والبديع ١: ٤٢٣.

(٥) قال ابن الدهان: «والكسائيُّ يقول في مَطايا: يا مَطايُ؛ لأنه قال: هي منقلبة عن همزة، فلا أُغَيِّرُها مرة أخرى. وقياسُ الفراء: يا مَطا». الغرة [باب الترخيم]: السفر الثاني ق ٥٢/أ [مخطوط].

وقوله **ويُعطَى آخِرُ المقدَّرِ التَّمامِ ما يَستَحِقُّه لو تُمِّمَ به وَضْعًا** قال المصنف في الشرح[1]: «نبهت بذلك على إظهار ضمّته إن كان صحيحًا، كقولك في حارِث وجَعْفَر وهِرَقْل: يا حارُ ويا جَعْفُ ويا هِرَقُ، وعلى تقديرها إن كان معتلًّا، كقولك في ناجية: يا ناجيْ، بسكون الياء، وسكونُها دليلٌ على تقدير ضمتها[2]، وعلى أنه يقال في ثَمود: يا ثَمِي، وفي عِلاوة وسِقاية: يا عِلاءُ، ويا سِقاءُ» انتهى، وفيه بعض تلخيص.

فقوله «نبَّهتُ بذلك على إظهار ضمّته إن كان صحيحًا» ينبغي أن يزيد «إلا أن تصفه بابْن وتُتبع حركة الآخِر الفتحةَ في نون ابن»، فإنَّ الآخِر إذ ذاك يكون مفتوحًا لا مضمومًا، نحو قولك: يا حارَ بنَ عمرو، تريد: يا حارُ بنَ عمرو، ومنه قول الشاعر[3]:

وهذا ردائي عندَه يَستَعيرُهُ ليَسلُبَني نَفسي أَمالَ بنَ حَنْظَلِ

في رواية من روى (أَمالَ) بفتح اللام[4]. ولا يصح هذا الإتباع على لغةِ مَن رَخَّمَ ونَوَى رَدَّ المحذوف لأنَّ حركته محكومٌ لها بحكم الحشو، فلا تُتْبَع حركةَ ابن. وفي رواية مَن روى (أَمالَ بْنَ حَنْظَل) دليلٌ على جواز نعت المرخَّم، وهو مذهب الجمهور، خلافًا للفراء إذ مَنع من ذلك، واستَقبَحَه ابنُ السَّرّاج[5]. وإذ قد ثَبَتَ جوازُ نعتِ المرخَّم بقولِ الشاعر[6]:

أَضَمْرَ بْنَ ضَمْرَةَ ماذا ذَكَرْ تَ مِنْ صِرْمَةٍ أُخِذَتْ بالْمُرَارِ

(١) ٣: ٤٢٦ - ٤٢٧.

(٢) غ: ضمها، أو على.

(٣) الأسود بن يعفر. الديوان ص ٨٦ والنوادر ص ٤٤٧ والكتاب ٢: ٢٤٦.

(٤) حكى مبرمان أنه قرأ هذه الرواية على المبرد. شرح الكتاب للسيرافي ٨: ٦٤، وانظر النوادر ص ٤٤٧ [الحاشية ١].

(٥) الأصول ١: ٣٧٤.

(٦) سَبْرة بن عمرو الفَقْعَسيّ. النوادر ص ٤٣٩. والبيت بلا نسبة في الأصول ١: ٣٧٤ والاشتقاق ص ١٧، وآخره فيه: بالْمُغار. الصرمة: القطعة من الإبل. والمرار: موضع.

وقولِ الآخَر[1]:

أَحارُ بْنَ عَمْرٍو كأنّي خَمِرْ ويَعدُو على المرءِ ما يَأتَمِرْ

وقولِ الآخَر[2]:

أَحارِ بْنَ بَدرٍ ، قد وَلِيْتَ وِلايةً فَكُنْ جُرَذًا فيها ، تَخُونُ ، وتَسْرِقُ

فينبغي أن يُجعَل مِن نعتِ المرخَّم لا أنه على نداءٍ ثانٍ[3].

فإن قلت: الاسمُ المرخَّم مختصٌّ بالنداء، فينبغي أن لا يجوز نعتُه لأنَّ المختصَّ بالنداء لا يُنعَت، نحو فُلُ وفُسَق وفَسَاقِ.

فالجواب: أنه ليس من قبيل الأسماء المختصة بالنداء؛ لأنَّ الاسم المستعمل مُرَخَّمًا يُستَعمَل في غير النداء، لكنه لا يُستعمل في حالة الترخيم إلا في النداء، بخلاف[4] تلك الأسماء، فإنها لا تُستعمل في غير النداء.

وقولُ ابن السراج في تقوية مذهب الفراء «إنه لا يُرَخَّم الاسم إلا وقد عُلم ما حُذف منه ومَن يُعنى به، فإن احتيج إلى النعت للفرق فَرَدُّ ما سَقط منه أَولى»[5]، غيرُ غيرُ صحيح لأنَّ الاسم يُرَخَّمُ إذا عُلم ما حُذف منه وإن لم يُعلَم مَن عُني به.

وقال س[6]: «ومَن قال يا زيدُ الحسنُ قال يا طلحةَ الحسنُ؛ لأنها كفتحة الحاء الحاء إذا حذفتَ الهاء؛ ألا ترى أنَّ مَن قال يا زيدُ الكريمُ قال يا سَلَمَ الكريمُ» /انتهى. [٦: ٩٥/أ]

وهذا نصٌّ على أنَّ المرخَّم يُوصَف.

---

(١) امرؤ القيس. الديوان ص ١٥٤. والبيت بلا نسبة في المقتضب ٤: ٢٣٤. خمر: خالطه داء أو حب. ويعدو عليه: يصيبه. وما يأتمر: ما يهمّ به.

(٢) تقدم البيت في ٣: ١٠٠.

(٣) إلى هذا ذهب الفراء، وعليه حمل ابن السراج بيت سبرة المتقدم. الأصول ١: ٣٧٤ - ٣٧٥.

(٤) بخلاف تلك الأسماء، فإنها لا تستعمل في غير النداء: سقط من ط.

(٥) الأصول ١: ٣٧٤.

(٦) الكتاب ٢: ٢٠٩.

قال ابن خروف: «ومَن بَنى المرخَّمَ على الضمِّ لم يَصفه، فلا يقال: يا حارُ الكريمُ، ولا: يا طَلْحُ الكريمُ؛ لأنه لفظٌ يختصُّ بالنداء، فصار مثل (يا هَناهُ)، وليس كذلك اللغة الأخرى؛ لأنَّ المحذوف كالموجود، فيَصِحُّ وَصفُه» انتهى.

وتقول في ترخيم قَطَوانَ[1] على هذه اللغة: يا قَطَا، فتقلب[2] الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها. وفي ترخيم غاوٍ (ياغاوُ) بالواو مضمومة، ولا تُبدلها همزةً كما فعلتَ في ترخيم طُفَاوة[3]، فقلت: يا طُفَاءُ؛ لأمرين:

أحدهما: أنه قد أُعِلَّ بحذف لامه للترخيم، فلا يُعَلُّ بقلبِ واوِه همزة لِما في ذلك مِن تَوالي إعلالَين، وهو غير جائز في كلامهم، ولذلك صَحَّحوا واوَ طَوَى لأنهم قد أَعَلُّوا لامه.

والثاني: أنه بالترخيم بقيَ على ثلاثة أحرف كالاسم التامِّ، والاسمُ التامُّ إذا كان آخره واوًا صَحَّتْ ولم تُقلَب همزةً نحو (واوٍ)، فكذلك صَحَّتْ في غاوٍ إذا رخِّمت.

وتقول يا شاهُ في ترخيم شاة على هذه اللغة؛ لأنك لَمَّا حَذفْتَ التاءَ التي للتأنيث بقيَ الاسمُ على حرفين ثانيهما حرفُ علة، ولا يكون اسمٌ كذلك، فتردّ المحذوفَ، وهو الهاء.

وتقول يا سَوُ في ترخيم سَوَة[4] على هذه اللغة إذا حَذفتَ الهمزةَ، وأَلقيتَ حركتَها على الواو قبلها. وجازَ بقاءُ الاسمِ على حرفين آخِرُهما حرفُ عِلَّة، ولم يَجز ذلك في شِيَة وشاة لأنَّ حركته عارضة بسبب التخفيف، والعارضُ لا يُعتدّ به، فسَوَة

(١) قطوان ... ما قبلها: سقط من غ. فرس قطوان: يقارب الخطو من النشاط. وقطوان: موضع على باب الكوفة.

(٢) ك: تنقلب.

(٣) طفاوة القِدر: ما طفا عليها من الدَّسم. والطفاوة: الدارة التي حول الشمس. وطفاوة: علم لرجل، وعلم لامرأة.

(٤) غ: يا سوة. ط: سوءة.

محكوم لها بحكم سَوْءَة. ويدلك على أنَّ هذا العارض لم يُعْتَدّ به تصحيحُ سَوَة وجَيَل، فكما حَكَموا لِسَوَة بحكم سَوْءة فكذلك حَكَموا لِسَوٍ بحكم سَوْء، فقالوا يا سَوُ كما قالوا يا سَوْءُ.

وتقول في سُفَيْرِجٍ عَلَمًا يا سُفَيْرِلُ على مذهب الأخفش[1] بردّ اللام المحذوفة لأجل التصغير وجوبًا، وكذا كلُّ خماسيٍّ مُرَخَّمٍ سُمِّيَ به. وذهب الأكثرون إلى أنه لا يرد المحذوف. قال الأخفش: يلزم الردُّ لأنَّ الحذف إنما كان لطول الاسم، فلما حذف الجيم زالَ الطولُ، فرُدَّتِ اللامُ.

قال أبو العباس[2]: «وجهُ الغلط في هذا القول بيّن لأنه لم يَقصد[3] إلى سَفَرْجَلٍ فيُسَمِّيه[4] به، وإنما قَصد إلى سُفَيْرِجٍ فسَمّى به، ولا لام فيه، وهو على مثال ما يُرَخَّم، فرُخِّمَ بعد أن ثبت[5] اسمًا، ألا ترى أنك تقول في تصغير سَفَرْجَلٍ سُفَيْرِج وسُفَيْرِيج، ولو سَمَّيت بِسُفَيْرِجٍ لم يَجز أن تقول سُفَيْرِيج لأنك لم تَقصد إلى ما كان يجوز في سَفَرْجَلٍ. ولو سميت بفُرَيْزِد تصغير فَرَزْدَقٍ في لغةِ مَن قال فُرَيْزِد لم يجز أن تقول فيه فُرَيْزِيق وإن كان ذلك جائزًا في تصغير فَرَزْدَقٍ لأنك سَمَّيته بشيءٍ بعينِه».

قال ابن عصفور[6]: «وما رَدَّ به أبو العباس لا يَلزم إلا على تقديرِ أنه سُمِّيَ أَوَّلًا أَوَّلًا بِسُفَيْرِج، فإن قدّر أنه سُمي أولًا بِسَفَرْجَلٍ ثم صُغِّرَ بعد التسمية به فقيل سُفَيْرِج لم يمتنع فيه سُفَيْرِيج، فتأتي بالياء عوضًا من اللام المحذوفة» انتهى.

---

(١) الأصول ١: ٣٧٣.

(٢) الأصول ١: ٣٧٣ - ٣٧٤ بتصرف.

(٣) ط: لأنه يقصد.

(٤) غ: يسميه به.

(٥) ط: تبنيه. غ، ك: بنيته. وأثبتُّ ما في الأصول لابن السراج.

(٦) معناه في شرح جمل الزجاجي ٢: ١٢١ - ١٢٢.

[٦: ٩٥/ب] والمسألة عن الأخفش مفروضة فيما إذا سُمِّيَ بخماسيٍّ مصغَّرٍ لا فيما /إذا سُمِّيَ بخماسيٍّ مكبَّرٍ ثم صُغِّرَ فأرادوا ترخيمه، وهكذا أوردَها الناس عن الأخفش، فلا يجيء تقسيمُ ابن عصفور وتقديرُه فيها لأنها مفروضةٌ في أحد القسمين.

ولو سَمَّيتَ بِسَفَرْجَلٍ على هذه اللغة لقلتَ: يا سَفَرْجُ. ومَنع من ذلك سعيدُ ابن المبارك المعروف بابن الدَّهَّان[1] لأنه لا يوجد في الأسماء الرباعية الأصول ما هو على وزن فَعَلٌ. ومذهبُ السيرافي[2] جواز ذلك كما أجازه في يا طَيْلِس، وفي حُبْلَوِيّ يا حُبْلاءُ، وزعمَ أنَّ العرب لا تشترط أن يكون ما بعد الترخيم في لغةِ مَن لا ينوي الردَّ على أبنية كلامها لأنه شيء عَرَضَ، وليس بِبنية أصليّة.

ويُقال لِمَن مَنع ذلك قولُهم يا حارِ إنْ قلتَ أصلُه قبلَ الترخيم فاعِلٌ[3] فلا تُنكر أن يكون أصل يا طَيْلِسُ طَيْلِسان قبل الترخيم، فوزنُه فَيْعِلان لا فَيْعِل. وإن قلتَ وزنُه فاعُ فليس في الكلام فاعُ. وإن قلتَ وزنُه فَعَلٌ قيلَ لك[4] قد عَلمتَ أنَّ ألفه زائدة، وليس هذا طريقَ وزن الأسماء على حقائقها. قال[5]: «والقولُ في مثل هذا هذا [أن][6] لا يُعتبر الوزن فيما بقي لأنه ليس بالأصل الموضوع في بنية الكلمة».

ومنعُ ترخيم طَيْلِسان وحُبْلَوِيّ على لغةِ مَن لا يُراعي المحذوفَ هو مذهب الأخفش والمازني وأبي العباس[7]، وقد تقدَّم ذكرُ مذهبِ الأخفشِ في طَيْلِسان[8].

---

(١) الغرة له [باب الترخيم] ٢: ٤٤/ب (مخطوط).

(٢) شرح كتاب سيبويه ٨: ٧٤ - ٧٦.

(٣) فاعل فلا تنكر أن: كرر قبل قوله الآتي: فوزنه فيعلان.

(٤) في الأصول: له.

(٥) يعني السيرافي. شرح كتاب سيبويه ٨: ٧٦. والفقرة كلها منه في ص ٧٥ - ٧٦ بتصرف.

(٦) أن: من شرح السيرافي.

(٧) الأصول ١: ٣٧٣ وشرح كتاب سيبويه ٨: ٧٦.

(٨) تقدم في هذا الجزء ق ٩٤/أ من الأصل.

وقال بعضُ أصحابنا[1]: ((والصحيح عندي أنَّ الترخيمَ على لغةِ مَن لم يَنْوِ الردَّ في حُبْلَوِيّ وطَيْلِسان لا يجوز، وأنه في سَفَرْجَلٍ وأمثالِه جائزٌ، والفرقُ بينَ الصِّنفَينِ أنَّ المحذوفَ مِن حُبْلَوِيّ وطَيْلِسان ليس مِن أُصول الاسم، ومع أنه ليس مِن أُصوله فإنك لم تَنْوِه بدليلِ بِنائك ما بقيَ على الضمّ، وإذا كان كذلك لم يُلتَفَتْ إليه في وزنِ الاسم لأنه ليس مِن أُصوله فتكونَ الكلمةُ مُفتَقِرةً إليه، ولا نُوِيَ رَدُّه، فلم يَكن لاعتبارِه في الوزن وجهٌ، بل المعتَبَرُ في الوزن ما بقيَ بعدَ الحذف. وأمّا سَفَرْجَلٌ وأَمثالُه فإنَّ المحذوفَ منه أَصلٌ، والاسم مُفتقِرٌ إلى ما هو أَصل منه، فلم يَكن بُدٌّ مِن اعتبارِ المحذوف في الوزن كما أنَّ المحذوفَ مِن يَدٍ ودمٍ وأَشباهِهما مُعتَبَرٌ في الوزن)) انتهى.

وتقول في ترخيم حُبْلاوِيّ اسم رجل على لغة من لا يراعي المحذوف يا حُبْلاءُ، فتقلب الواو همزة لتطرفها ووقوعها بعد ألف زائدة، قاله الأخفش[2]. وهذا يحتاج إلى نظر، وذلك أنَّ هذه الألف إمّا أن تقول إنها ألفُ التأنيث زيدَ بعدها ألف في النسب، وقلبت هذه الألف المزيدة بعد ألف التأنيث، أو تقول إن المنقلبة ألف التأنيث، وزيدَ قبلها ألف. لا جائز أن تقول بالوجه الأول لأنه لو كان كذلك لكانت الكلمة على خمسة أحرف آخرُها ألف، وما كان كذلك وجبَ حذفُ ألفِه نحو ألف عِرَضْنًى /وعَفَرْنًى وقَهْقَرَى. وأمّا القول الثاني فهو قول الجماعة، وهو أنهم زادوا ألفًا [٦: ٩٦/أ] قبل ألف التأنيث المنقلبة واوًا في النسب، وهي المنقلبة في حُبْلَوِيّ، وإذا كان كذلك لَزِمَ منه كونُ ألفِ التأنيثِ إذا قلتَ يا حُبْلاءُ[3] منقلبةً عن شيء. فبالوجه الذي مَنع الأخفشُ والمبرد[4] في حُبْلَوِيّ أن يقال يا حُبْلَى إذا رُخِّمَ على لغةِ مَن لا ينتظر الحرف الحرف يمتنع[5] هنا.

---

(١) هو ابن عصفور، قاله في شرح الإيضاح كما في تمهيد القواعد ٧: ٣٦٤١ - ٣٦٤٢.

(٢) الأصول ١: ٣٧٧.

(٣) ك: يا حُبْلأُ.

(٤) المقتضب ٤: ٤ - ٥.

(٥) ط: على لغة من لا يشترط الحذف يمتنع.

وفي (البديع)[1]: «أمّا ترخيم سُعُود عَلَمًا فلا يصحُّ عند س على الضرب الثاني لأنه يصير إلى سُعِي، وليس عنده في أمثلة الأسماء فُعِل[2]، ويجيزه الأخفش[3].

وتقول في ترخيم شاة على الأُولى: يا شا، وعلى الثانية: يا شاه، فتُعيد الهاء التي هي لامُ الكلمة، ولو رَخَّمتَ عِدَة لم تُعِدْ شيئًا لأنَّ في الكلام ما هو على حرفين، مثل غَدٍ، وليس فيه اسم معرب على حرفين.

وفي ترخيم سَفَرْجَلٍ عَلَمًا: يا سَفَرْجَ، ولا تُرَخِّمه على الضرب الثاني لأنه يصير بوزن فَعَلٌ، وليس هذا في أمثلة الأصول. وكذلك: قُذَعْمِلٌ وهُنْدَلِع عند س[4]».

وفي البسيط: الحرف الأخير إن كان صحيحًا جرى على قياسه. وقال المبرد[5]: لا يجري حتى يبقى على مثالٍ في أصولِ الأبنية. وقال السيرافي[6]: لا يُعتبر ذلك بدليل يا حارُ، ووزنُه فاعُ، وليس موجودًا في الكلام.

وإن كان معتلًّا في كلمةٍ مخالفةٍ للقياس لا الاستعمال حُكم بالمخالفة، فتقول في حَيْوَةَ[7] يا حَيْوَ، جرى الفرع كالأصل. وكذلك اسْتِحْواذ، واسْتَحْوَذَ مسمًّى به بغير ضمير، تقول: يا اسْتِحْوُ، ويا إسْتَحْوُ. ومَن رأى جوازَ ترخيمِ الثلاثيِّ إذا رَخَّمَ

---

(١) البديع لابن الأثير ١: ٤٢٣ - ٤٢٣، وفيه حذف كلام بين هذه الفقرات.

(٢) الكتاب ٢: ٢٤٤.

(٣) الاستدراك على سيبويه للزبيدي ص ٥٨ والغرة [باب الترخيم] ٢: ق ٤٤/ب، ٥٠/ب.

(٤) القذعمل: الضخم من الإبل. والهندلع: اسم بقلة. ولم يذكره سيبويه، إنما زاده ابن السراج. الأصول ٣: ١٨٦. فلو رُخِّم قُذَعْمِل، فقيل: يا قُذَعْمُ، لكان على وزن فُعَلّ. وعلى فرض ثبوت هُنْدَلِع فلو رُخِّم فقيل: يا هُنْدَلُ، لكان على وزن فُعْلَل، وليس عند سيبويه فُعَلّ ولا فُعْلَل في الاسم الرباعي المجرد. الكتاب ٤: ٢٨٨ - ٢٨٩.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٨: ٧٤.

(٦) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٨: ٧٥.

(٧) لأنَّ القياس في حيوة أن يقال: حَيَّة.

القَوَد[1] مسمًّى به يقول يا قَوُ، فلا يُعِلُّه لاستعمال العرب إيّاه غيرَ مُعَلٍّ، ولأنه لو أُعِلَّ بقيَ على حرفين الثاني حرفُ علة، وليس في الكلام.

وإن لم يُخالف القياس اعتُبر فيه القياس، فإنْ بقيَ بعدَ اعتبارِهِ على حالةٍ لا تكون في الكلام فالمبرد لا يُرَخِّمه على لغة يا حارُ، وذكرَ مسألة حُبْلَوِيّ وحُبْلائِيّ وحُبْلَيان[2] وحَمْراوات. والسيرافيُّ[3] يُرَخِّمه على تلك اللغة.

وإن بقيِ على حالةٍ تكون في الكلام واعتلالُه بالحركة جَرى عليها، تقول: يا قاضي في قاضية، فلو رخمت يا قاضي المرخَّم مِن يا قاضية فهل تكون فيه لغة يا حارُ أو تكون فيه لغة يا حارِ فقط لكثرة الاعتلال ولخروج الكلمة عن أصلها خروجًا كثيرًا؟ الظاهرُ التزامُ هذه اللغة كما قال[4]:

أنَّكَ يا مُعاوِ يا بْنَ الأَفْضَلِ

رخّم على تقدير يا مُعاويَ إذ لو كان على لغة يا حارُ لم يكن له سبب تحذف به الحركة لأنَّ هاء التأنيث معها الحروف، ولو جرى على أصله لقال يا مُعَاءُ.

وقال شيخنا - نعني أبا العُلا إدريس[5] -: إنما جاز الرجوع إلى /الوجه الآخَر [٦: ٩٦/ب] لأنَّ ذلك ليس لغتين، بل الذي يقول يا حارُ يقول يا حارِ، وهذا يفتقر إلى النقل، والنقل أنهما[6] لغتان مختلفتان.

---

(١) القود: القصاص.

(٢) ط: وحبلوات.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٨: ٧٦ وأمالي ابن الشجري ١: ٤٩٣.

(٤) العجاج. الديوان ١: ٢٥١ والكتاب ٢: ٢٥٠. ورواية الديوان: (أنك يا يزيدُ)، والأرجوزة في في مدح يزيد بن معاوية.

(٥) ط: أبا علي. هو أبو العُلا إدريس بن محمد بن موسى الأنصاري القرطبي. نحوي أديب مقرئ، روى عن أبي جعفر بن يحيى القرطبي، وسكن سَبْتة، وأقرأ بها، وكان مشكورًا في أدبه وفضله. مات سنة ٦٤٧هـ. بغية الوعاة ١: ٤٣٦. ولا أدري كيف يكون شيخًا لأبي حيان مع أنه مات قبل ولادة أبي حيان بسبع سنوات.

(٦) غ: فيهما.

وإن كان اعتلالُه بالانقلاب لفتحِ ما قبلَه انقلب ألفًا في نحو قَطَوان، فقلتَ: يا قَطَا، والياءُ همزة في نحو سِقاية، فقلت: يا سِقاءُ، ويا دِرْحاءُ، ويا غَباءُ، في دِرْحاية[1]، وغَباوة، والواوُ ياء في نحو قَمَحْدُوة[2] وعَرْقُوة[3]، فقلت: يا قَمَحْدِي، ويا عَرْقِي.

ويختصُّ هذا النوع إذا كان الترخيم في غير النداء بصرف نحو مَسْلَمة عَلَمًا، نحو: جاءني غلامُ مَسْلَمٍ، وبمنع صرف مُسْلِمتان عَلَمًا، نحو: جاءني غلامُ مُسْلِمةَ، للعلمية والتأنيث، لَمَّا حذفت الألف والنون بقي مُسْلِمةُ عَلَمًا مؤنثًا، وفي مَسْلَمٍ زال عنه التأنيث وبقيت العلمية وحدها. انتهى وفيه تلخيص وزيادة.

وقولُه **وإن كان ثانيًا ذا لين ضُعّف إن لم يُعلَم له ثالث** مثالُه (لات) مسمًّى به[4]، إذا رخّمتَه على هذه اللغة حَذفتَ التاء، وضَعَّفتَ الألف، فحركت الثانية، فانقلبت همزة، فقيل: يا لاءُ.

وقولُه **وجيءَ به إن عُلم** مثالُه (ذات) عَلَمًا، إذا رُخِّمَ على لغةِ مَن لا ينوي الردَّ فتحذف التاء، وتردّ المحذوف، فتقول: يا ذَوا؛ لأنَّ أصله ذَوَات، ولذلك قيل في التثنية ذَوَاتا، وسواء أكانت ذات التي كانت بمعنى صاحبة أو التي هي في لغة طيئ؛ لأنَّ بعضهم قال فيها ذَواتا في التثنية، فقال: يُعجِبُني ذَواتا خَرَجَتا.

ومِن ذلك شاة علمًا، فإذا رَخَّمتَه[5] على هذه اللغة قلت: يا شاه، تحذف التاء، وتردُّ الذي كان محذوفًا، وهو الهاء، دَلَّ على أنَّ الهاء هي المحذوفة التصغيرُ لقولهم شُوَيْهة، والتكسيرُ لقولهم شِياه.

---

(١) الدرحاية: الرجل الضخم القصير.

(٢) القمحدوة: الهنة الناشزة فوق القفا، وهي بين الذؤابة والقفا منحدرة عن الهامة إذا استلقى الرجل أصابت الأرض من رأسه.

(٣) العرقوة: الخشبة المعروضة على فم الدلو.

(٤) غ: إذا رخمته مسمى به. ط: مسمى إذا رخمته.

(٥) ط: رخمت.

ص[1]: قد يُقَدَّرُ حذفُ هاءِ التأنيث ترخيمًا فتُقْحَمُ مفتوحةً، ولا يُفعَلُ ذلك بألفِه الممدودة، خلافًا لقوم. ولا يُستَغنَى غالبًا في الوقف على المرخَّم بحذفِها عن إعادتِها أو تَعويضِ ألفٍ منها. ويُرَخَّمُ في الضرورة ما ليس مُنادًى مِن صالحٍ للنداء، وإن خَلا مِن عَلَمِيَّةٍ وهاءِ تأنيثٍ على تقديرِ التَّمامِ بإجماع، وعلى نِيَّةِ الْمحذوف، خلافًا للمبرِّد. ولا يُرَخَّمُ في غيرها مُنادًى عارٍ مِنَ الشروط إلا ما شذَّ مِن (يا صاحِ) و(أَطْرِقْ كَرَا) على الأشهر. وشاعَ تَرخيمُ المنادى المضافِ بحذفِ آخِرِ المضافِ إليه، ونَدَرَ حَذفُ المضافِ إليه بأَسْرِه وحَذفُ آخِرِ المضاف.

ش: ثَبَتَ مِن كلامِ العربِ تَرخيمُ ما فيه هاءُ التأنيث غيرَ مختصٍّ بالنداء على اللغتين، فتقول: يا عائشَ، ويا عائشُ، إلا ما ذَكرنا مِن التزامِ نِيَّةِ الرَّدِّ في الصفات التي تُلبس، وقد تكلَّمنا[2] على ذلك.

وثَبَتَ أنَّ ترخيمَ ما فيه التاءُ أكثرُ مِن إثباتها. وثَبَتَ أيضًا بناؤها على الضمّ، فتقول: يا عائشةُ. وثَبَتَ أيضًا الفتحُ في تاءِ /آخِرِ المؤنث، فتقول: يا عائشةَ، بالفتح، [٦: ٩٧/أ] قال الشاعر[3]:

كِلِيني لِهَمٍّ - يا أُمَيمةَ - ناصِبِ ... ولَيلٍ أُقاسيهِ بَطيءِ الكَواكِبِ

فاختلفَ النحويون في هذه التاء المفتوحة: فزعمَ ابنُ كَيسان أنها هي المبدَلةُ مِن تاء التأنيث التي تلحق في الوقف، أَثبَتَها في الوصل إجراءً لها مُجرى الوقف، وأَلزَمَها الفتحَ ليكونَ الآخِرُ في حالِ إثباتها على حالِه في حالِ حذفِها؛ إذْ كان أكثرُ استعمالهم لهذا الاسم وأمثالِه مرخمًا مفتوحَ الآخِر. وهذا المذهبُ تَفريعٌ على أنَّ الهاء اللاحقةَ في الوقف مُبدَلةٌ مِن تاءِ التأنيث.

---

(١) زيد هنا في التسهيل ص ١٨٩: فصل.

(٢) سبق الكلام عليه في هذا الجزء ق ٩٣/أ - ٩٤/أ من الأصل.

(٣) هو النابغة الذُّبيانيّ. ديوانه ص ٤٠ والكتاب ٢: ٢٠٧، ٢٧٧، ٣: ٣٨٢. كليني: دعيني. وناصب: متعب.

وذهب آخرون - منهم الفارسي[1] - إلى أنَّ هذه التاء أُقحمتْ ساكنةً بين الحاء وحركتها[2] لأنَّ الحركة بعد الحرف، فحُرِّكتْ بحركة الحاء، وفُتحتِ الحاءُ لأجلِ تاءِ التأنيثِ لأنَّ تاءَ التأنيث يُفتَح ما قَبلَها. ودعاهم إلى هذا كونُ الاسم مفتوحَ الآخر، فدلَّ على أنه مرخَّم، ولا يُتَصَوَّرُ بقاؤه على الترخيم عندهم إلا بأن يَعتقدوا أنَّ هذه الهاء دخلتْ حَشوًا؛ إذ لو اعْتُقِدَ أنها دخلتْ بعدَ الحاء وحركتِها لكانَ الاسمُ قد كَمَلَ، ووجبَ بناؤه على الضمّ.

وذهب آخرون إلى أنَّ الاسمَ مُرَخَّم، ثم زادوا التاء آخرًا لِيُبَيِّنوا أنها هي التي حُذفتْ في الترخيم، وحَرَّكوها بالفتح إتباعًا لحركةِ الحاء، ولذلك شبَّهه س[3] بـ[4]:

يا تَيْمَ تَيمَ عَدِيٍّ ....

مِن جهةِ أنَّ تَيْمَ الثاني تأكيدٌ للأول، ولذلك حُرِكَّ بحركته إتباعًا له، كما أنَّ التاءَ تأكيدٌ للمعنى الذي تُعطيه فتحةُ الحاءِ مِنَ الدلالة على أنَّ الاسمَ مُرَخَّمٌ، ولذلك أُتبِعتْ حركتُها حركةَ الحاء. وسَهَّلَ ذلك كونُ التاءِ مع ما قَبلَها بمنزلةِ اسمينِ ضُمَّ أَحدُهما إلى الآخَر، كما أنَّ «يا تَيْمَ تَيمَ عَدِيٍّ» كذلك.

وهذه الأقوالُ مَبنيّةٌ على أنَّ الاسمَ مُرَخَّمٌ بحذفِ التاء، ولا يكون ذلك الإقحامُ إلا على لُغةِ مَن يَنتظرُ الحرفَ فقط، فلذلك اضطربوا في هذه التاء، فمَن رأى أنَّ الإقحامَ[5] هو إدخالُ الشيء بين شيئينِ قال إنها مُقْحَمةٌ بينَ الحرف الذي هو آخِرُ

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ١: ٤٤٤ [رسالة]. وللفارسي في هذه المسألة قولان، هذا أحدهما، والآخر هو القول الآتي في قول الشارح: وذهب آخرون. المسائل الشيرازيات ١: ١٧٢ وارتشاف الضرب ٥: ٢٢٤١ والخزانة ٢: ٣٢١ [١٣٧].

(٢) يعني في قولهم: يا طلحةَ أَقبِلْ.

(٣) الكتاب ٢: ٢٠٧.

(٤) هذا مطلع بيت لجرير تقدم في ٥: ٢٦٣.

(٥) انظر حدود الإقحام في شرح الجمل لابن بابشاذ ١: ٣٧٩ ولابن خروف ١: ٧٦٦ وحواشيه ولابن الضائع ١: ٤٤٤ - ٤٤٥ [رسالة].

المرخَّم وبينَ حركته. ومَن رأى أنَّ الإقحام هو الداخل[1] في غيرِ موضعِه قال إنها زائدة في آخِرِ الاسم.

وقال المصنف في الشرح[2]: «عَلَّلَ س الفتحَ في التاء بأنه لَمَّا كان الأكثرُ في نداءِ ما هي فيه نداءَه بحذفِها قُدِّرَ وهي ثابتةٌ عاريًا منها، فحُرِّكَتْ بالفتحة لأنها حركةُ ما وَقَعتْ مَوقِعَه، وهو الحرف الذي قَبلَها.

وأَسهَلُ مِن هذا عندي أن تكون فتحةُ التاء إتباعًا لفتحةِ ما كان قبلها، كما كانت فتحةُ المنعوت في نحو يا زيدَ بْنَ عمرٍو إتباعًا لفتحةِ ابْن، وإتباعُ الثاني الأولَ أَحَقُّ بالجواز لا سِيَّما في كلمةٍ واحدة. ويُرَجِّحُ هذا الاعتبارَ على ما اعتبره س قولُه: /(وبعضُ مَن يُثبت يقول: يا سَلَمَةَ)[3]، فنَسَبَ الفتحَ لبعضِ مَن يُثبِت، ولو كان [٦: ٩٧/ب] الفتحُ على ما ادَّعى س مِن تقديرِ حذفِ التاءِ وإقحامِها لكانَ منسوبًا إلى مَن يَحذف لا إلى مَن يُثبت، وهذا بَيِّنٌ، والاعتبارُ برُجحانِه مُتَعَيِّنٌ» انتهى.

وتَلَخَّصَ في هذه التاء أهي زائدة والاسمُ مُرَخَّمٌ - وعلى هذا التقدير فيه ثلاثة الأقوال المذكورة - أم هي التاءُ التي لتأنيثِ الكلمة وليس الاسم مُرَخَّمًا، بل هي نفس التاء التي يَلحقها الضمُّ إلا أنها حُرِّكَتْ بالفتح إتباعًا لحركةِ ما قبلَها، والاسمُ مَبنيٌّ على الضمِّ تقديرًا، كما[4] أنَّ يا زيدَ بنَ عمرٍو (زيد) فيه مبنيٌّ على الضمِّ تقديرًا، وهو قول المصنف.

وكونُ التاء هي التي للتأنيث[5] الثابتة حالةَ الضمِّ هو الراجح، وذلك أنَّ س نَصَّ على أنَّ ترخيمَ المنادى ذي التاء بحذفِها أكثرُ مِن عدمِ تَرخيمِه ومِن إثباتها، ثم

---

(١) كذا في الأصول. والأولى أن يقول: هو إدخال الشيء. أو: المقحَم هو الداخل.

(٢) ٣: ٤٢٨.

(٣) الكتاب ٢: ٢٤٢.

(٤) كما أن يا زيد بن عمرو (زيد) فيه مبني على الضم تقديرًا: سقط من غ.

(٥) المسائل البغداديات ص ٥٠١ - ٥٠٨.

قال: «واعلمْ أنَّ ناسًا مِنَ العرب يُثبتون الهاءَ، فيقولون: يا سَلَمَةُ أَقبِلْ، وبعضُ مَن يُثبِت يقول: يا سَلَمَةَ»[1] يعني بالفتح. فظاهرُ هذا أنَّ التاءَ المُثْبَتةَ المفتوحةَ هي نفسُ التاءِ المثبتةِ المضمومة. وقال س في أوائل كتابه في (باب الفعل الذي يتعدَّى اسمَ الفاعلِ إلى اسمِ المفعولِ واسمُ الفاعلِ والمفعولِ فيه لشيءٍ واحد): «وسمعْنا مِنَ العرب مَن يقول ممن يُوثَقُ بعربيته: اجتمعتْ أهلُ اليمامة، فأَنَّثَ الفعلَ إذْ جعله في اللفظ لليمامة، فتركَ اللفظَ يكون على ما كان يكون عليه في سعة الكلام. ومثلُه: يا طلحةَ أَقْبِلْ؛ لأنَّ أكثرَ ما يدعو طلحةَ بالترخيم، فتركَ الحاء على حالها. ويا تَيْمَ تَيمَ عَدِيٍّ، وسنبيِّن هذا في موضعه»[2] انتهى.

ثم قال في أبواب النداء في (بابٌ يُكَرَّرُ فيه الاسم في حال الإضافة): «وزعمَ الخليلُ - رحمه الله - أنَّ قولهم: يا طلحةَ أَقْبِلْ، يُشبه: يا تَيْمَ تَيمَ عَدِيٍّ؛ مِن قِبَلِ أنَّهم قد علموا أنهم لو لم يجيئوا بالتاء[3] لكان آخرُ الاسم مفتوحًا، فلما أَلحقوا الهاءَ تَركوا الاسمَ على حاله التي كان عليها قبل أن يُلحِقوا الهاء، فصار يا تَيْمَ تَيمَ عَدِيٍّ اسمًا واحدًا، وكان الثاني بمنْزلة الهاء في طلحة، تُحذَف مرة ويُجاء بها أُخرى، والرفعُ في: يا طلحةُ، ويا تَيْمُ تَيمَ عَدِيٍّ، القياسُ»[4] انتهى.

وفي (البسيط): «يا سَلَمَةَ أَقْبِلْ: اختُلفَ في هذه التاء: فقيل: هي تاءُ التأنيثِ التي في سَلَمَة قبلَ النداء، ومَن أَثبَتَها فلأنَّ ما دخلَ لمعنًى فالأصل أن لا يُزالَ إذْ يكون نَقضًا للمقصود، والهاءُ دَخلتْ لمعنَى التأنيث، فلا تُزال، وكان القياس أن تُزال، فنَبَّهوا على ذلك بعلامةٍ تَدُلُّ على أنها لها قبولية الترخيم، فَتَحُوا ما قَبلَها تَشبيهًا بالمرخَّم، وفَتَحوا التاءَ إتباعًا. وبه قال ابن طَلحةَ مِنَ المتأخرين.

---

(١) الكتاب ٢: ٢٤٢.

(٢) الكتاب ١: ٥٣.

(٣) الكتاب: بالهاء.

(٤) الكتاب ٢: ٢٠٧ - ٢٠٨.

وقيل: هي غيرها. ثم ذكر مذهبَ مَن قال: الأصل: يا سَلْمَتَةُ، ومذهبَ الفارسي)) انتهى وفيه بعض تلخيص.

والذي حَصل مِن هذا الكلامِ الطويلِ المضطربِ أنَّ العرب تقول: يا طَلْحَةُ، بالضمِّ والفتح، وأنه إذا رُخِّمَ ولم تَكُنِ التاءُ /قالوا: يا طَلْحَ، بفتح الحاء وضَمِّها، [٦: ٩٨/أ] والأقوالُ السابقة إنما هي مِن فُضول الكلام الذي لا يُحتاج إليه في مدلول نداءِ طلحة وشبهها، وذكرناه[1] في (النُّكَت الحِسَان في شرحِ غاية الإحسانِ) مِن تأليفنا.

وقوله **ولا يُفْعَلُ ذلك بألفِه المَمدودةِ، خلافًا لقوم** قال المصنف في الشرح[2]: ((ألحقَ بعض النحويين في جواز الفتح بذي الهاء ذا الألف الممدودة، فأجازَ أن يقال: يا عَفْراءَ[3] هَلُمّي، بالفتح. وهذا لا يصح لأنه غيرُ مسموع ومَقيسٌ على ما تُرِك فيه مقتضى الدليل؛ لأنَّ حَقَّ ما نُطق به أن لا يُقَدَّرَ ساقطًا، والهاء[4] المشار إليها على الدعوى المذكورة بخلاف ذلك، فحَقُّ ما هي فيه مفتوحة أن يُقصَر على السماع ولا يُقاس عليه غيرُه مِن ذوات الهاء، فكيف يُقاس عليه ذَواتُ الألف الممدودة)) انتهى.

وقوله **ولا يُستَغنَى غالبًا في الوقفِ على المُرَخَّمِ بِحَذفِها عن إعادتِها** إذا وقفتَ على مثلِ يا طَلْحَ قلتَ يا طلحَهْ، وحَكى س يا حَرْمَلْ[5] في الوقف بغير هاء، ومثلُه قولُ بعض العرب[6]:

---

(١) في الأصول: وذكرنا. ولم أقف عليه في مطبوعة ((النكت الحسان)).

(٢) ٣: ٤٢٨ - ٤٢٩.

(٣) غ، ط، ك، ي: يا عفرَ. صوابه في شرح المصنف.

(٤) ك: والتاء.

(٥) الكتاب ٢: ٢٤٤، وبعده فيه: ((يريد: يا حَرْمَلَهْ)).

(٦) الأزمنة وتلبية الجاهلية ص ٢٩ والاشتقاق ص ٢٣٢ والمستقصى ٢: ١١٨. أي: توسّطي يا مَجَرَّةُ كبِدَ السماء تُرْطِب النخلُ بِهَجَرَ، لأنَّ الْمَجرَّة إذا توسطتْ فذلك وقتُ إرْطابِ النَّخِيلِ.

سِـــطِي مَجَـــرْ تُرْطِـــبْ هَجَـــرْ

يريد: تَوَسَّطي يا مَجَرَّةُ، فرَخَّمَ، ووَقَفَ بغير هاء.

قال ابن عصفور[1]: «ولا يجوز أن يوقف بغير هاء إلا فيما سُمِع، حكى س[2] عن بعض[3] العرب يا حَرْمَلْ، يريد: يا حَرْمَلةْ، ولا يقاس عليه» انتهى. والذي يدلُّ عليه كلام س أنَّ أكثر العرب يلتزمون الوقف بالهاء، وأنَّ منهم مَن يقف بغير هاء. وشبهه س بـ(ارْمْ)، وارْم الأكثر في الوقف عليه بالهاء، ومِنَ العرب مَن يقف عليه بالسكون. وما حكاه س ليس في ضرورةِ شعرٍ فيقتضيَ أن لا يقاس عليه، بل يجوز القياس عليه، لكنه قليل، وتشبيهه بـ(ارْم) يقتضي أن يقاس عليه. ومِن هذه اللغة التي حكاها س احتَرز المصنف بقوله (غالبًا).

وفي قول المصنف (عن إعادتها) دليلٌ على أنَّ هذه الهاء هي التي كانت في الاسم قبل ترخيمه أُعيدتْ في النداء إذا وُقف على المرخم؛ وهو قول بعضهم، زعم أنها تاء التأنيث، رَدُّوها في الوقف ساكنةً لِيُبَيِّنُوا بها الحركةَ، وقلبوها هاءً لأجل الوقف، وصارت في اللفظ بمنزلة الهاء اللاحقة لبيان الحركة في الوقف. ومحصولُ هذا القول أنَّ الترخيم لا يكون إلا في الوصل، فإذا وقفوا فلا ترخيم. وقال بعضهم: هي الهاء اللاحقة لبيان الحركة في الوقف في نحو ارْمِهْ واخْشَهْ واغْزُهْ، وليستِ المبدلةَ مِن تاء التأنيث، وهذا ظاهر كلام س[4].

وقد أطلقوا في لحاق هذه الهاء في الوقف، ونقول: إن كان الاسم رُخِّمَ على لغةِ مَن لا يَنتظر الحرف فلا تَلحقه هذه الهاءُ سواء أكانت التاءَ التي للتأنيث أو هاءَ السَّكت لأنه قد حُكم له بحُكم التَّمام، فبُني على الضمّ، فلا تَلحقه التاء التي كانت

---

(١) معناه في شرح جمل الزجاجي ٢: ١٢٣.

(٢) الكتاب ٢: ٢٤٤.

(٣) بعض: ليس في غ.

(٤) الكتاب ٢: ٢٤٢، ٢٤٤.

فيه في الوقف لأنه نَقْضٌ لِما اعتزَموا عليه مِن جعله اسمًا تامًّا حين بُني على الضمّ، ولا تَلحقه هاءُ السكت لأنه لا يجوز يا زيدُهْ بضم الدال وإلحاق هذه الهاء. وإن نُودِيَ على لغةِ مَن يَنتظر الحرفَ فيحتمل أن يقال هي تاء التأنيث رُدَّتْ إليه، فصار /في الوقف غيرَ مُرَخَّم، ويحتمل أن يقال هي هاء السكت، زادوها عوضًا لتبيين [٦: ٩٨/ب] الحركة، والاسم مُرَخَّمٌ بحذف التاء.

وقوله **أو تعويضِ أَلِفٍ منها** أي: من الهاء. قال بعض أصحابنا[(١)]: وقد يَحذف الشاعر هذه الهاءَ في الوقف إذا وَصل الفتحة بالألف، ويَجعل الألف عوضًا منها، ومِن ذلك قولُه[(٢)]:

كادتْ فَزارةُ تَشْقَى بِنا ... فأَوْلَى فَزارةُ ، أَوْلَى ، فَزارَا

وقال الراجز[(٣)]:

قِفِـي قَبْـلَ التَّفَـرُّقِ ، يـا ضُـبَاعا ... ولا يَـكُ مَوقِـفٌ مِنـكِ الوَداعـا

وقال آخر[(٤)]:

عُوجي علينا، وارْبَعي يا فاطما ... أَمَا تَرَيْنَ الدَّمعَ مِنِّي ساجِما

قال ابن عصفور[(٥)]: «ولا يجوز أن تقف بغيرِ هاءٍ إلا في الضرورة بشرط أن تكون ألف الإطلاق عوضًا منها». وتَبِعَ في ذلك س، قال س[(٦)]: «واعلم أنَّ الشعراء

---

(١) شرح الجزولية للأبذي ٢: ٢٠٠ - ٢٠١: باب الترخيم [رسالة] عدا البيت الثاني.

(٢) هو عوف بن عطية بن الخَرِع. المفضليات ص ٤١٦ والكتاب ٢: ٢٤٣. أولى: كلمة تهدد ووعيد، ومعناه: الشر أقرب إليك.

(٣) تقدم البيت في ٢: ٢٨٨. غ: وقول الآخر.

(٤) هو زيادة بن زيد العُذري كما في الشعر والشعراء ٢: ٦٩١ وبينهما شطر. والأول في الكتاب ٢: ٢٤٣ منسوبًا لِهُدْبة. عوجي: اعطفي وعَرِّجي. واربعي: قفي وترفَّقي. وسجم الدمع: قطر وسال. وفاطمة هذه هي أخت هُدبة، ظَنَّ هُدبة أنَّ زيادة شَبَّب بها، فعدا عليه هدبة فقتله.

(٥) شرح جمل الزجاجي ٢: ١٢٣.

(٦) الكتاب ٢: ٢٤٢.

إذا اضطُرُّوا حَذَفوا هذه الهاءَ في الوقف، وذلك لأنهم يجعلون المدَّةَ التي تَلحق القوافيَ بدلًا منها» انتهى.

ومِن أحكام المرخَّم بحذف الهاء أنه يجوز أن يرخَّم ثانيًا بحذفِ ما يلي الهاء المحذوفة، وهي مسألةُ خلاف، منعَ ذلك عامّةُ النحويين، وأجازه س[١] فيما كان فيه التاء، وذلك على لغة من لم يُراعِ المحذوف إذا بقي بعد الترخيم الثاني على ثلاثة أحرف فصاعدًا. ويظهرُ الاتفاقُ على أنَّ ذلك لا يجوز في مرخَّمٍ غير المرخَّم بحذف التاء.

والصحيح مذهب س، وبه ورد السماع، قال الشاعر[٢]:

أحارِ بنَ بَدرٍ ، قد وَلِيْتَ وِلايةً ... فَكُنْ جُرَذًا فيها ، تَخُونُ ، وتَسْرِقُ

يريد: حارثة بن بدر. وقال زُمَيْلٌ[٣] يخاطب أَرْطاةَ بنَ سُهَيّةَ[٤]:

يا أَرْطَ إنْ تَكُ فاعِلًا ما قُلتَهُ ... والمرءُ يَسْتَحْيِي إذا لم يَصْدُقِ

يريد: يا أَرْطاةُ، رخّم حارثة وأَرْطاة أولًا بحذف التاء على لغةِ مَن لم يَنوِ ردَّ المحذوف، ثم رخّم حارِث ثانيًا وأَرْطا ثانيًا[٥] بحذف الثاء من حارث والألف من أَرْطا على لغةِ مَن نَوى ردّ المحذوف، وهو الثاء والألف. ومِن هذا النوع جَعل س قولَ العجاج[٦]:

---

(١) الكتاب ٢: ٢٥٠.

(٢) تقدم البيت في ٣: ١٠٠، وفي هذا الجزء ق ٩٤/ب من الأصل.

(٣) في موضع (زميل) في غ بياض.

(٤) وزميل هذا هو زميل بن الحارث. الأغاني ١٣: ٢٦ والمقاصد النحوية ٤: ١٧٧٢ [٩٨٦]. وفي المخطوطات، والمقاصد: «يا أرط إنك فاعل»، صوابه في الأغاني، وجواب إنْ في البيت الذي بعده.

(٥) وأرطا ثانيًا: ليس في ط.

(٦) تقدم الأول في هذا الجزء ق ٩٦/ب من الأصل. والاثنان في الديوان ١: ٢٥١ والكتاب ٢: ٢٥٠. ورواية الديوان: (أنك يا يزيدُ). البُطَّل: جمع باطل، قياسًا على أصله في الصفة.

لقد رأى الراؤونَ غيرَ البُطَّلِ أنَّكَ يا مُعاوِ يا بْنَ الأَفْضَلِ

يريد: يا مُعاوية، فرخّم أولًا بحذف التاء /على لغةَ مَن لم يَنوِ، ثم ثانيًا بحذف [٦: ٩٩/أ] الياء على لغةِ مَن نَوى ردّ الياء. ويدلُّ على أنَّ «يا بْنَ الأفضل» منادًى ثانيًا وأنَّ الياء ليست مِن مُعاوية[١] أنَّ ابن كَيسان حكى أنَّ بعض المنشدين له مِن العرب يقول (يا مُعاوِ)، فيقطع الكلمة[٢] في النداء عند الواو، ثم يقول: يا بْنَ الأفضل. وبعضهم يقول (يا مُعاوي) فيقطع على الياء، ثم يقول: يا بْنَ الأفضل، فيكون رخّمه مرةً واحدة بحذف التاء. وإنما كان هذا الترخيم الثاني على لغةِ مَن ينوي الردَّ لأنه لو لم يَنوِ الردَّ لكانَ ذلك إجحافًا بالكلمة.

وقد خالف ابنُ الطراوة س في جعله (يا مُعاوِ) مرخَّمًا مرتين، فذهب إلى أنه مرخَّم مرةً واحدة بحذف ياء النسب، وأصله يا مُعاويّ منسوبًا إلى معاوية لأنَّ الممدوح به هو يزيد بن معاوية لا معاوية.

ورُدّ عليه بأنه حالةَ النسب ليس بعَلَم، فلا يجوز ترخيمه، ولا يجوز أن يكون محذوفًا بغير ترخيم لأنَّ حذفَ حرف المعنى لا يجوز من غير ضرورة.

فإن قلتَ: كيف سمّاه معاوية وهو يزيد؟ قلتُ: يكون على حذفِ مضافٍ أُقيمَ المضافُ إليه مُقامَه، كما قال[٣]:

يَحْمِلْنَ عَبَّاسَ بْنَ عَبدِ الْمُطَّلِبْ

و[٤]:

---

(١) قال السيرافي: «ولو قال قائل إنَّ الياء التي بعد الواو من معاوية، وإنَّ ابن الأفضل نعت لـ(معاوي)، وليس حرف النداء -كان أقيس وأجود» شرح كتاب سيبويه ٨: ٦٨.

(٢) الكلمة ... فيقطع على: سقط من غ.

(٣) الكامل ٣: ١١٢٥ والإغفال ٢: ٢٧٩ والتنبيه ص ٢٢٧ والخصائص ٢: ٤٥٢. وقبله: «صَبَّحْنَ مِن كاظِمةَ الخُصَّ الخَرِبْ». يصف إبلًا. كاظمة: موضع قريب من البصرة فيه آبار كثيرة. والخص: بيت من القصب أو الأغصان. وروي: الحصن الخرب.

(٤) صدر البيت: عَشِيَّةَ فَرَّ الحارثيُّونَ بعدَ ما. وقد تقدم في ١٢: ١٢٩.

.... قَضى نَحْبَهُ في مُلْتَقَى القَومِ هَوْبَرُ

يريد: ابن عباس، وابن هَوْبَر، وحذف هذا المضاف شذوذًا لأنه ليس في لفظ البيت ما يدلُّ عليه.

ولو ذهب ذاهبٌ[1] إلى أنَّ ما ذكروه من الترخيم بعد الترخيم ليس على ما ادَّعوه، وإنما هو ترخيمٌ واحدٌ، وأُسقطتْ منه تاء التأنيث وما يليها دفعةً واحدة لا على التوالي، لكان مذهبًا لا تكلُّفَ فيه، كما أَسقطوا من نحو مَنْصُور ومَرْوان حرفين، ولم يَدَّعُوا فيهما أنهما مما رُخِّم مرتين، فيكون في ذي التاء الذي هو على أكثرَ من أربعة أحرف وجهان: أحدُهما - وهو الشائع الكثير - ترخيمُه بحذف التاء فقط. والثاني - وهو قليل - ترخيمُه بحذف التاء وما يليها.

ومِن مسائلِ الخلاف وصفُ المرخَّم: أجازَه الجمهور[2]، ومنعَ منه الفراءُ[3] والسِّيرافيُّ[4]، واستَقبَحَه ابنُ السَّرَّاج[5].

وقوله **ويُرَخَّمُ في الضرورة ما ليس مُنادًى مِن صالحٍ للنداء** أي: في ضرورة الشعر. ومعنى (ما ليس منادًى) أنه قد يكون فاعلًا، ومفعولًا، ومجرورًا بحرف وبإضافة، وغير ذلك. واحتَرَز بقوله (مِن صالحٍ للنداء) مما لا يَصلُح أن يكون منادًى كاسمٍ فيه أل وقد حُذف منه، فهذا الحذف ليس حذفَ ترخيم، كمثل قوله[6]:

---

(١) ((ولو ذهب ذاهب ... بل هذا من الحذف الذي ليس بترخيم نحو قوله)): سقط من ك.

(٢) الكتاب ٢: ٢٠٩.

(٣) الأصول ١: ٣٧٤.

(٤) كذا! وفي شرح الكتاب له ٣: ق ٤٧/ب ما نصه: ((والترخيم لا يغيِّر نعت المرخَّم عما كان عليه قبل الترخيم لأنه ليس يتغير لموضع الذي قُدِّر له الإعراب فيه، فلذلك قالوا: يا سَلَمَ الكريمُ، كما قالوا: يا زيدُ الكريمُ، وسَلَمَ ترخيم سَلَمة)).

(٥) الأصول ١: ٣٧٤.

(٦) هو العجّاج. الديوان ١: ٤٥٣ والكتاب ١: ٢٦، ١١٠ والمسائل العسكرية ص ١٦٧ وسر صناعة الإعراب ٢: ٧٢١. الوُرق: جمع الوَرقاء، وهي الحمامة التي في لونها غُبْرة.

قَواطِنًــا مَكــةَ مِــنْ وُرْقِ الحَمِـــي

إذا خرَّجناه على أنَّ أصله: مِن وُرْق الحَمام، لا يكون هذا الحذف ترخيمًا لأنه فيه أل، ولا يَصلُح للنداء، بل هذا مِنَ الحذف الذي ليس بترخيم، نحو قوله[1]:

كأنَّ إبريقَهُمْ ظَبيٌ على شَرَفٍ   مُفَدَّمٌ بِسَبا الكَتَّانِ مَبغُومُ

أي: بِسَبائب. وقوله[2]:

عَفَتِ الْمَنا بِمُتالِعٍ فَأَبانِ   ....

وقد رَخَّموا ما فيه أل ضرورة وإن كان لا يَصلُح للنداء، قال الشاعر[3]:

خَليليَّ إنْ أُمُّ الحَكيمِ تَباعَدَتْ   فَأَخْلَتْ بِخَيْماتِ العُذَيْبِ ظِلالَها

يريد: العُذَيْبة، رَخَّمَ بحذفِ التاء وفيه أل.

وزعمَ بعضُهم أنه إذا رُخِّمَ في غير النداء عُوِّضَ منه، وأنشد[4]:

ولِضَــــفادي جَمِّـــــهِ نَقـــــانِقُ

وقال آخر[5]:

---

(١) علقمة بن عَبَدة. الديوان ص ٧٠ والمفضليات ص ٤٠٢ [١٢٠] والكامل ٢: ٩٣٦. الشَّرَف: ما ارتفع من الأرض وأشرف على ما حوله. مفدَّم: مغطًّى فمه بالفِدام، وهو ما يغطى به الفم، وهو من وصف الإبريق. والسبائب: جمع سبيبة، وهي شقة بيضاء. وآخره في الديوان، والكامل: ملثوم، وفي المفضليات: مرثوم، فهما صفتان للإبريق. مرثوم: رُثم أنفه، أي: كسر. وملثوم: جعل له لِثام. ومبغوم رواية ابن مالك في الشرح ٣: ٤٣١. مبغوم: من البُغام، وهو صوت الظبي.

(٢) عجزه: وتَقادَمَت بالحُبْسِ فالسُّوبانِ. وقد تقدم في ١: ٢٥٧.

(٣) مطلع قصيدة لكثيِّر. الديوان ص ٧٥. ط: أم الكحيل. العذيبة: قرية بين الجار وينبع.

(٤) قبله: ومَنْهَلٍ ليس له حَوازِقٌ. والرجز في الكتاب ٢: ٢٧٣ وسر صناعة الإعراب ٢: ٧٦٢ وفيه تخريجه. قيل: صنعه خلف الأحمر. الحوازق: الجماعات، واحدها حزيقة. والجمّ: معظم الماء ومجتمعه. والنقانق: جمع نقنقة، وهي أصوات الضفادع. وضفادي: أراد ضَفادِع.

(٥) أبو كاهل اليشكري: الكتاب ٢: ٢٧٣ والألفاظ ص ٤٥١ وسر صناعة الإعراب ٢: ٧٤٢ وفيه تخريجه. يصف فرخة عقاب تسمّى غُبّة، وقيل: يصف عُقابًا شبَّه راحلته بها. أشارير: جمع إشرارة، وهي القطعة من اللحم يجفَّف للادِّخار. وتُتَمِّره: تُجفِّفه. والوخز: قطع من اللحم. والثعالي: أراد الثعالب. وأرانيها: أراد أرانبها.

لهـــا أَشـــاريرُ مِـــنْ لَحـــمٍ تُتَمِّـــرُهُ   مِـــنَ الثَّعـــالي، ووَخْـــزٌ مِـــن أَرانيهـــا

قيل: هذا فاسد لأنهم لو عَوَّضوا فإمّا للحذف في النداء، وهو باطل لأنهم لم يقولوا في يامَرْوَ يا مَرْوَا، ولم يُسمَع، وإما للحذف في غير النداء، ويَبطُل لأنَّ ما هو في غير النداء أصلُه النداء لأنه محمول عليه، ولم يُسمَع في النداء، فلا أصلَ له.

وتأَوَّلَه س[1] على أنه اضطُرَّ إلى تسكينِ الحرف الصحيح في موضعِ الجرّ، وهو لا يسكن هنا، فجَلب حرفًا يسكن.

وقولُه **وإنْ خَلا مِن عَلَميّةٍ وهاءِ تأنيث** أي: يرخَّم عَلَمًا وغير عَلَمٍ، وبهاءِ تأنيث وبغيرِ هاءِ تأنيث. فأمّا ترخيم العَلَم في غير النداء فمسموع، وسيأتي ما أنشدوا فيه، وسواء أكان بالهاء أم لم يكن. وأمّا ترخيمُ غير العَلَم فلم يَذكُر المصنفُ عليه شاهدًا.

[٦: ٩٩/ب] وقال بعض أصحابنا: «لَمّا كان الترخيم في غير النداء /مُشَبَّهًا به في النداء وجبَ أن لا يُرَخَّمَ في غير النداء إلا ما كان يجوز ترخيمه في النداء، فعلى هذا لا يُرَخَّمُ ثُلاثيٌّ ليس فيه تاءُ تأنيثٍ في غير النداء كما لا يجوز ترخيمُه في النداء، وكذلك النكرة» انتهى. يعني التي ليست فيها تاءُ تأنيث، فعلى هذا لا يجوز أن يُرَخَّمَ في غير النداء مِنَ العاري عن التاء إلا ما كان عَلَمًا، وهو خلاف ما زعمَ المصنفُ أنه يجوز ترخيمُ ما خَلا مِنَ العَلَميّةِ وهاءِ التأنيث.

وقال بعض أصحابنا: والحذفُ للترخيم في غير النداء على لغةِ مَن لا ينوي باتِّفاق، وعلى لغةِ مَن ينوي باختلاف، وذلك فيما يجوز أن يُرَخَّمَ في النداء كلامِ شَراحيل، نحو قول الشاعر[2]:

---

(١) الكتاب ٢: ٢٧٣ - ٢٧٤.

(٢) البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢: ٣٨٦ والمحتسب ٢: ٢٢٠ وضرائر الشعر ص ٢٧، ١٣٩. ونسبه العيني في المقاصد النحوية ١: ٣٤٨ إلى يزيد بن مُخَرِّم الحارثي. وانظر شرح أبيات مغني اللبيب ٦: ٥٦ - ٥٧ [٥٦١]. أوله في غ، ط: وما أدري.

وما ظَنِّي وظَنِّي كُلّ ظَنٍّ أَمُسْلِمُنِي إلى قَومي شَراحي

يريد: شَراحيل. وفيما لا يجوز في النداء كالدالِ مِن خالِد اسم فاعِل من خَلَدَ، والجيمِ من حِجاج، والميمِ من عاتِم، قال الشاعر[1]:

ليس حيٌّ على المنونِ بِخالِ ....

وقال[2]:

تُحاذِرُ وَقْعَ السَّوطِ خَوصاءُ ضَمَّها كَلالٌ، فجالتْ في حِجا حاجبٍ ضَمْرِ

يريد: بخالِدٍ وفي حِجاج، وقالوا في عاتِم عاتِ، فرخّم ذلك، وهو[3] نكرة بغير تاء تأنيث. وهو مثالٌ وشاهدٌ لقول المصنف: «وإن خَلا مِن عَلَميّة وهاءِ تأنيث».

وقولُه **على تقديرِ التّمامِ بإجماع** يعني أنه يُجعَل كأنه اسمٌ تامٌّ لم يُحذَف منه شيء فيتأثر بالعوامل، مثالُه قولُ الشاعر[4]:

لَنِعْمَ الفَتى تَعْشُو إلى ضَوءِ نارِهِ طَرِيفُ بْنُ مالٍ لَيلةَ الجُوعِ والخَصَرْ

وقولُ الآخر[5]:

مررتُ بِعُقْبٍ وهْوَ قد ذَلَّ لِلْعِدا فَعَزَّ وأَلْفاني له خيرَ ناصِرِ

وقولُ الآخر[6]:

---

(١) عجزه: لا عَديمٌ ولا مُثَمِّرُ مالِ. وهو مطلع قصيدة لعدي بن زيد. الديوان ص ٥٦، وصدره في الصاحبي ص ٣٨٢ وضرائر الشعر ص ١٤٠.

(٢) هو نصيب كما في كتاب الجيم ٢: ٢٠٤. والبيت بلا نسبة في الخصائص ٢: ٤٣٨. ولم أجده في ديوانه. خوصاء: ضيقة العين غائرتها. والحجاج: العظم المستدير حول العين. والضمر: الضامر الهزيل.

(٣) ك، ط: وهي. غ: وهو نكرة يعني تاء تأنيث.

(٤) امرؤ القيس. الديوان ص ١٤٢ والكتاب ٢: ٢٥٤. عشا يعشو: أتى نارًا للضيافة. والخَصَر: شدة البرد.

(٥) لم أقف عليه في مصادري.

(٦) نسبه سيبويه لبعض العِباديِّين، وقال: «وهو مصنوع على طرفة». الكتاب ٢: ٢٥٥، وعنه في ديوان طرفة ص ١٨٢.

أَسَعْدَ بْنَ مالٍ ! أَلَمْ تَعلَمُوا   وذُو الرَّأْيِ مَهْما يَقُلْ يَصْدُقِ

وقولُ الآخر[1]:

سَمَتْ وزَكَتْ أَبْنا أُمَيَّ بِغايةٍ   مِنَ الْمَجْدِ لم تُدْرَكْ ولا هي تُدْرَكُ

وقولُ الآخر[2]:

وهذا ردائي عندَه يَستَعيرُهُ   لِيَسْلُبَني حَقِّي أَمالِ بْنَ حَنْظَلِ

يريد: ابن مالك، وبِعُقْبة، وأُمَيّة، وحَنْظَلَة.

وقوله **وعلى نِيّةِ المحذوفِ، خلافًا للمبرد** احتجَّ المبرد بأنَّ مَن لا يُغَيِّر الآخِرَ لا يتصرف، والسعةُ شأنُها التصرُّف، وهي مُرادةٌ في الشِّعر، ومَن غَيَّر بأنْ جعلَه آخِرَ الاسم فقد تَصَرَّفَ، فناسَبَ المراد. وهذا /ليس بجيدٍ لأنَّ الشاعر قد يُضْطَرُّ إلى الحذف خاصّة، ولو احتاجَ إلى شيءٍ آخرَ تَوَسَّعَ. [٦: ١٠٠/أ]

ونقول: لَمَّا كان الترخيم في غير النداء مُشَبَّهًا بالترخيم في النداء، ولذلك لا يجوز أن يُرَخَّمَ فيه إلا ما يجوز أن يُرَخَّمَ في النداء، وكان الترخيم في النداء على وجهين، كان في غير النداء على ذَينِك الوجهين مِن انتظارِ الحرف وعدمِ انتظاره، وإنكارُ المبرد أن يكون على نِيَّةِ الْمحذوف مدفوعٌ قياسًا، وهو ما ذكرناه، وسماعًا كقولِ الشاعر[3]:

إنَّ ابنَ حارِثَ إنْ أَشْتَقْ لِرُؤيتِهِ   أو أَمْتَدِحْهُ فإنَّ الناسَ قد عَلِمُوا

وقولِ الآخر[4]:

---

(١) شرح المصنف ٣: ٤٢٩. أُمَيَّ: أراد أُمَيّة.

(٢) تقدم في هذا الجزء ق ٩٤/ب من الأصل.

(٣) هو المغيرة بن حَبْناء الحنظليّ. الكتاب ٢: ٢٧٢ والكامل ٣: ١٣٦٠، وأوله فيه: «إنَّ المهلَّبَ»، ولا لا شاهد فيه على هذه الرواية. حبناء: أمه، وأبوه عمرو بن ربيعة.

(٤) تقدم في ٦: ٤٥.

يُـــؤَرِّقُنِي أبـــو حَـــنَشٍ وطَلْـــقٌ وعَمَّـــــارٌ وآوِنـــــةً أُثـــــالا

وقولِ الآخر[1]:

أَتاني عن أُمَيَّ نَثا حَديثٍ وما هو في الْمَغيبِ بِذِي حِفاظِ

وقولِ الآخر[2]:

ألا أَضْحَتْ حِبالُكُمُ رِماما وأَضْحَتْ مِنكَ شاسِعةً أُماما

أي: ابن حارثة وأُثالة وأُمَيّة وأُمَامة.

وزعمُ المبرِّد[3] أنَّ الرواية (وما عهدٌ كعَهدِكِ يا أماما)[4] إن صَحَّتْ فلا تَدفع ما رواه س. ثم إنَّ ترخيمه منويًّا محذوفُه أَدَلُّ على المحذوف، فهو أحقُّ بالجواز مِن حذفِهِ دون بقاء دليل، ولذلك كان تقديرُ الثبوت في النداء أكثرَ وأعرفَ مِن تقدير التمام، فكان ينبغي أن يكون هنا كذلك، وإذا وقعَ فيه النزاعُ فلا أَقَلَّ مِنَ الجواز.

وقال المصنف في الشرح[5]: «أَحسنُ الظنِّ بالمبرد إذا لم تُدفَع روايتُه أن تكون روايته ثانية[6]، وللمبرد إقدامٌ على ردِّ ما لم يَروِه، كقولِه في قولِ العَبّاس بن مِرْداس[7]:

فمـــا كـــان حِصْـــنٌ ولا حـــابِسٌ يَفوقـــانِ مِـــرْداسَ في مَجْمَـــعِ

---

(١) حسان بن ثابت ﷺ. الديوان ١: ١٥٣ وأمالي ابن الشجري ١: ١٩١، ٢: ٣٢٠. أميّ: هو أميّة بن خلف الجمحي. والنَّثا في الكلام يُطلق على القبيح والحسن.

(٢) جرير. الديوان ١: ٢٢١ والكتاب ٢: ٢٧٠ والنوادر ص ٢٠٧ والخزانة ٢: ٣٦٣ [الشاهد ١٤٢]. الحبال: حبال الوصل. والرمام: جمع رميم، وهو الخَلَق البالي. والشاسعة: البعيدة.

(٣) الحلل في شرح أبيات الجمل ص ٢٤٩ وأمالي ابن الشجري ١: ١٩٣.

(٤) هذه رواية الديوان.

(٥) ٣: ٤٣٠ - ٤٣١.

(٦) غ، ط، ك: ثابتة. أن تكون روايته: سقط من ك.

(٧) صحيح مسلم [كتاب الزكاة] ٢: ٧٣٧ - ٧٣٨ والشعر والشعراء ١: ١٠١، ٣٠٠، ٢: ٧٤٨ والأصول ٣: ٤٣٧.

الرواية: يفوقان شَيخي في مَجْمَعِ[1]، مع أنَّ البيتَ بِذِكْرِ مِرْداس ثابتٌ بِنَقلِ العَدلِ عن العَدلِ في صحيح البخاري[2]، وذِكْرُ شَيخي لا يُعرف له سَنَدٌ صَحيحٌ ولا سَبَبٌ يُدْنيه مِنَ التسويةِ، فكيفَ مِنَ الترجيح». انتهى.

فأمّا قولُ عَمرِو بنِ الشَّريد[3]:

أقولُ ولَيلي ما تَريمُ نُجومُهُ ألا ليتَ صَخرًا شاهِدِي ومُعاوِيا

وقولُ الآخر[4]:

وقــد وَسَــطتُ مالِكًــا وحَــنْظَلا

أي: ومُعاوِيَةَ، وحَنْظَلَةَ، فيحتمل أن يكون نَوى المحذوف، ويحتمل أن لا يكون نَواه. وأمّا قولُ ذي الرُّمّة[5]:

دِيارَ مَيَّةَ إذْ مَيٌّ تُساعِفُنا ولا يَرى مِثلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ

فزعم يونس[6] أنَّ ذا الرُّمَّة كان يُسَمِّيها مَرّةً مَيَّةَ ومَرّةً مَيًّا. وأنشده المصنف[7] على أنه /من الترخيم، وزَعم أنَّ قول يونسَ تَكَلُّفٌ لا حاجة إليه. [٦: ١٠٠/ب]

وأمَّا قولُ الشاعر[8]:

---

(١) الأصول ٣: ٤٣٧ - ٤٣٨ وسر صناعة الإعراب ٢: ٥٤٧.

(٢) كذا! وهو في صحيح مسلم كما ذكرنا في تخريج البيت.

(٣) من اسمه عمرو من الشعراء ص ٢٦ وشرح المصنف ٣: ٤٣١، والرواية فيه:
أقولُ وقد عايَنْتُ ذلًّا ووحْدةً ألا ليتَ صخراً حاضِري ومُعاوِيا

(٤) هو غيلان بن حُرَيْث كما في مجالس ثعلب ١: ٢٥٤. والشطر بلا نسبة في الكتاب ٢: ٢٦٩. وسطتهم: توسطتهم في الشرف.

(٥) تقدم البيت في ٧: ٥١. وآخره في الأصول: عُرب ولا عَجَم.

(٦) الكتاب ٢: ٢٤٧.

(٧) ٣: ٤٢٩ - ٤٣٠.

(٨) هو الأسود بن يَعْفُر. الكتاب ٢: ٢٧٢، وعنه في الديوان ص ٣٣. أودى بها: ذهب بها. والصِّرمة: القطعة من الإبل ما بين الثلاثين إلى الأربعين. والوادي: المطمئن من الأرض.

أَوْدَى ابْنُ جُلْهُمَ عَبَّادٌ بِصِرْمَتِهِ ... إنَّ ابْنَ جُلْهُمَ أَضحى حَيَّةَ الوادي

فقال ابن عصفور[(١)]: «ليس بترخيم؛ لأنَّهم كانوا يسمُّون المرأة جُلْهُمَ والرجلَ جُلْهُمةَ».

وقولُه **ولا يُرَخَّم في غيرها مُنادًى عارٍ من الشُّروطِ إلا ما شَذَّ من (يا صاحِ)** أي: في غير الضرورة. ووجهُ شذوذِه أنه نكرةٌ مُقْبَلٌ عليها عاريةٌ مِن هاء التأنيث، فقياسُه أن لا يجوزَ ترخيمه، لكنه لَمّا كَثُرَ نداؤه كان مُسَوِّغًا لترخيمه، وصار في ذلك كالاسم العَلَم إلا أنه لا يجوز ترخيمه، ولا سُمع إلا على نِيّةِ ردّ المحذوف، وكَثُرَتْ هذه الكلمة في كلامهم حتى لم تَكَدْ تُسمَع إلا مُرَخَّمة، وحتى حذفوا منها حرف النداء. وكونُ (يا صاحِ) نكرةً مُقْبَلًا عليها هو مذهبُ الأستاذ أبي عليّ.

وقال ابن خَروف: ويا صاحِ شاذٌّ، وأصله يا صاحبي[(٢)]، وفيه خمس لغات، وهي التي في غُلامي، ثُمَّ لَمّا بَنَوه على الضمّ بعد الحذف رَخَّموه كأنه عَلَم، ولا يُرَخَّمُ المقصودُ قصده إلا أن تكون فيه هاء التأنيث إلا ما شذّ، نحو (أَطْرِقْ كَرَا)، ولا يُحمل عليه غيره.

وقولُه **(وأَطْرِقْ كَرَا) على الأشهرِ** الأشهرُ أنه ترخيم كَرَوان على لغةِ مَن لا يَرُدُّ الْمحذوفَ؛ لأنه لَمّا رُخِّمَ بحذف الزيادتين تحركت الواوُ وانفتحَ ما قَبلَها، فقُلبت ألفًا، وقد اجتمعَ فيه شذوذان:

أحدهما: أنه مُنادًى نكرةٌ مُقْبَلٌ عليها عاريةٌ مِن هاء التأنيث، فقياسُه أن لا يُرَخَّم.

والثاني: أنه حُذف منه حرف النداء، والنكرةُ المقبَلُ عليها لا يجوز حذف حرف النداء منها. وقد تقدمَّ[(٣)] أنَّ المصنف لا يَرى حَذْفَ حرفِ النداء مِن نحو هذا شذوذًا، وأنه يَرى ذلك جائزًا في السعة.

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٢: ١٢٦. وهذا قول سيبويه. انظر الكتاب ٢: ٢٧٢.

(٢) نسب هذا القول في الارتشاف ٥: ٢٢٤٦ إلى ابن جني أيضًا.

(٣) تقدم هذا في ١٣: ٢٣٢.

وزعَمَ المبردُ أنَّ قولهم «أَطْرِقْ كَرَا إنَّ النَّعامَ بالقُرَى»[1] ليس مُرَخَّمًا، وأنَّ الكَرَا هو ذَكَرُ الكَرَوان. فعلى قوله لا شذوذ فيه إلا مِن أجل حذف حرف النداء.

وقوله **وشاعَ ترخيمُ المنادى المضافِ بحذفِ آخِرِ المضافِ إليه** هذه مسألة خلاف[2]: ذهب الكوفيون إلى جواز ترخيم المنادى المضاف بحذفِ آخِرِ المضافِ إليه على ما يقتضيه القياس لو كان هو المنادى.

وذهب البصريون إلى منعِ ذلك. وعِلَّتُهم في المنع أنَّ المضاف إليه ليس هو المنادى، ولا يُرَخَّم عندهم إلا المنادى.

واستدلَّ الكوفيون على ما ذهبوا إليه بقول الشاعر[3]:

أبا عُرْوَ ، لا تَبْعَدْ ، فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ ... سَيَدْعُوهُ داعِي مِيْتةٍ ، فَيُجيبُ

وبقول الآخر[4]:

خُذُوا حَظَّكُمْ يا آلَ عِكْرِمَ، واذْكُرُوا ... أَواصِرَنا ، والرِّحْمُ بِالغَيبِ تُذْكَرُ

[٦:١٠١/أ] /وقولِ الآخر[5]:

إمّا تَرَيني اليومَ أُمَّ حَمْزِ ... قارَبْتُ بينَ عَنَقِي وجَمْزِي

وقولِ الشاعر[6]:

أَيا بْنَ عَفْرا أَبِنْ عُذْرًا فقد صَدَرَتْ ... منكَ الإساءةُ ، واسْتَحْقَقْتَ هِجْرانا

---

(١) تقدم في ١٣: ٢٣٣. ونصَّ في الكامل ٢: ٥٧٢ على أنَّ الكَرا هو الكَرَوان. وقال في المقتضب ٤: ٢٦١: «وأطرق كَرا، يريدون ترخيم الكَرَوان فيمن قال: يا حارُ».

(٢) الإنصاف ١: ٣٤٧ - ٣٥٦ [المسألة ٤٨].

(٣) تقدم البيت في ١٢: ٥٨.

(٤) هو زهير. الديوان ص ١٥٧ والكتاب ٢: ٢٧١. الأواصر: القرابات، والواحدة آصرة.

(٥) رؤبة. الديوان ص ٦٤ وأوله فيه: فإنْ، والكتاب ٢: ٢٤٧. العَنَق والجمز: ضربان من السَّير، والجمز أشدّهما، وهو كالوثب والقفز. أمّ حمز: أراد أمّ حمزة. ط: أما تراني.

(٦) شرح المصنف ٣: ٤٣٢.

وخَرَّجَ س[1] ما وردَ من هذا النوع على أنه مما رُخِّم في غير النداء ضرورة.

ولو ذهب ذاهبٌ إلى أنَّ المنادى إذا كان آخِرُ المضاف إليه ياءً لِينًا عَلَمًا جاز ترخيمُه بحذفها وقوفًا مع هذا الشائع من ذلك لكان مذهبًا.

ولا تقوم دلالة للكوفيين بهذا النوع الخاصِّ مِن حذف الياء من المضاف إليه على جوازِ ترخيمِ المنادى المضافِ على الإطلاق؛ لأنَّ الدليل إن صَحَّ خاصٌّ، والدَّعوى عامّة.

وكذلك قولُ المصنف «وشاعَ ترخيمُ المنادى المضافِ بحذفِ آخِرِ المضافِ إليه»، فإنه لم يَشِعْ عامًّا، إنما شاعَ منه ما كان كُنيةً وآخِرُ المضافِ إليه ذو تاءِ التأنيث.

وقولُه **ونَدَرَ حذفُ المضافِ إليه بِأَسْرِه** مثالُه قول عديٍّ بن زيد[2]:

يا عبدَ ، هل تَذكُرُني ساعةً   في مَوكِبٍ أو رائدًا لِلقَنِيصْ

يخاطب عبدَ هند اللَّخميَّ، وعبدُ هند عَلَمٌ له، فرَخَّمَه بحذفِ المضاف إليه كما رَخَّمَ النحاةُ مَعْدِي كَرِبَ بحذفِ ثانيه.

وقولُه **وحَذفُ آخِرِ المضافِ** مِثالُه قولُ أَوْسِ بْنِ حَجَر[3]:/ [٦:١٠١/ب]

يا عَلْقَمَ الخيرِ قد طالَتْ إقامتُنا   هل حانَ مِنَّا إلى ذي الغَمْرِ تَسريحُ

فرع: ذِكْر تأصيلٍ في الاسمِ المحذوفِ منه شيءٌ غير ما رُخِّم: وهو:

إمّا أن يكون ذلك الحذف لعارضٍ، والحرفُ المرخَّم له سبب، والتسميةُ به أصلُها أن تكون بالأصل لولا العارض، وذلك نحو قاضُون ومُصطَفَون وقاضيّ، فيردُّ المحذوف على اللغتين. أو تكون التسمية بالفرع مستقلّة، وهو نحو سُفَيْرج مسمًّى به،

---

(١) الكتاب ٢: ٢٦٩ - ٢٧٢.

(٢) الديوان ص ٦٩. الرائد: الطالب. والقنيص: المصيد.

(٣) البيت له في شرح المصنف ٣: ٤٣٣، وليس في ديوانه. حان: قرُب. وذو الغمر: اسم مكان.

فلا يُعتَبَر المكبَّرُ فيه، خلافًا للأخفش[1] لردِّه اللامَ إذا حذفت الجيم للترخيم، والفرق بينه وبين المعتلِّ أنَّ التسمية بالمعتلِّ تسميةٌ بالأصل لأنه مثال واحد[2]؛ بخلاف المصغَّر فإنه مثالٌ آخَرُ للمسمَّى عَرَضَ فيه. وقد جعل ابن الطَّراوة المعتلَّ[3] من هذا القبيل، فلا يُراعى أصله، بل ما هو في الحال، وهو فاسد لِما ذكرنا. أو لا يكون له سببٌ فيه أي في الاعتلال، فلا يلزم حذفه إجماعًا كالتغييرات التي في الحشو كمُسْطاع.

أو لغير عارض والثاني على أكثرَ من حرفين، فلا يُرَدُّ إجماعًا، كالمسمَّى بزَنادِق، بخلاف زَنادِقة، والمسمَّى بِعُلَبِط[4] وبِهُذَلِيّ، فلا تردّ ياء زَنادِق، ولا ألف عُلَبِط، ولا ياء هُذَلِيّ، ويُعتَذَر بزوال الموجِب، وهو النَّسَب. أو على حرفين واستعملَتْه العرب كذلك نحو يَدَانِ ودَمَانِ فلا يردّ. أو استُعمل بهاء نحو شِيَة وعِدَة وعِضَة، فالأكثر لا يردّ لأنه بمنزلة اسمٍ ضُمَّ إلى اسم، فكأنه استُعمل بغير هاء، إلا إن لَزِمَ بعد الترخيم ما لا يكون في الأسماء نحو شاة فيُرَدّ، فتقول: يا شاهُ، بردِّ الهاء.

وقال الأخفش[5]: أردُّ المحذوف، فتقول: يا وِشْيُ ويا وِعْدُ ويا عِضَهُ، استُعملت ثنائيّةً لأجل الهاء، فإذا زالتْ رجعَ إلى الأصل. أو استُعمل بغيرِ هاء نحو بَنُون وبَنات، فيُحذَفُ الأخيرُ فقط. ملخص من (البسيط).

* * *

(١) الأصول ١: ٣٧٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ١٢١.

(٢) «لأنه مثال واحد ... من البسيط»: موضعه في ك بعد قوله المتقدم: «قول عدي بن زيد».

(٣) غ، ط: التعليل.

(٤) العلبط: الغليظ من اللبن وغيره، وأصله عُلابِط.

(٥) الأصول ١: ٣٧٦.

ص: باب الاختصاص

إذا قَصَدَ المتكلمُ بعدَ ضميرٍ يَخُصُّه أو يُشارِكُ[1] **فيه تأكيدَ الاختصاصِ أَوْلاه (أَيًّا) مُعْطِيَها ما لها في النداء إلا حَرفَه، ويَقوم مَقامَها منصوبًا اسمٌ دالٌّ على مفهومِ الضميرِ مُعَرَّفٌ بالألف واللام أو الإضافة، وقد يكون عَلَمًا، وقد يلي هذا الاختصاصُ ضميرَ مُخاطَب.**

ش: المنصوب على الاختصاص هو الاسم الظاهر بعد ضميرٍ متكلِّم أو مخاطَب مسنَد إليه حكمٌ على معنى التخصيص والتأكيد؛ ولَمَّا دخلَه معنَى الاختصاص والنداءُ فيه اختصاصٌ تَشابَهَا، فعُومِلَ في بعض الصور معاملتَه بجامِعِ ما اشتَرَكا فيه من الاختصاص، كما فُعل في الخبر بمعنى التسوية، أُجري مُجرى الاستفهام في قولك: ما[2] أَدري أَفَعَلَ أَم لم يَفعلْ، كما تقول: أَفَعَلَ زيدٌ أَم لم يَفعلْ؟ لاشتراكهما في معنى التسوية بالإضافة إلى المتكلم. والباعثُ على الاختصاص فخرٌ أو تواضعٌ وزيادةُ بيان.

وقولُه **بعدَ ضميرٍ يَخُصُّه** أي يَخُصُّ المتكلم، نحو قوله: بي - أَيُّها الفارسُ - يُستَجارُ، وإني - أَيُّها العالم - أَحُلُّ المشكلاتِ، وقال الشاعر[3]:

جُدْ بِعَفْوٍ ، فإنَّني - أَيُّها العَبْـ　　ـدُ - إلى العَفوِ - يا إلهي - فَقيرُ

وقولُه **أو يُشارِكُ فيه** كقولهم: اللهمَّ اغفرْ لنا أَيَّتُها العصابةُ[4]. ولا يجوز ذلك في ضمير الغائب، لا تقول: إنهم فَعَلُوا ذلك أَيَّتُها العصابةُ.

---

(١) غ، ط، ي: مشارك.

(٢) غ، ك: لا. واخترت ما في ط، وهو موافق لمثال الكتاب ٢: ٢٣٢.

(٣) البيت بلا نسبة في شرح المصنف ٣: ٤٣٤. وآخره في غ، ك: قدير. ط، ك: يا إله.

(٤) الكتاب ٢: ٢٣٢، ٣: ١٧٠.

وقولُه **تأكيدَ الاختصاص** أي: الاختصاص بالحكم المنسوب إلى ذلك الضمير.

وقولُه **أَوْلاهُ أيًّا** فلا يجوز أن يتقدَّم على الضمير، إنما يكون بعد الضمير، كأن يقع حَشْوًا بين الضمير وما نُسب إليه، أو أخيرًا.

وقولُه[1] **مُعْطِيَها ما لها في النداء** يعني: مِن كونها مبنيَّةً على الضم، موصوفة باسم الجنس، مُلْتَزَمًا فيه الرفعُ، محكومًا على موضعها بالنصب. ولم يَدخل في هذا الباب من الأسماء المبنيّة في النداء إلا (أيّ) وحدها؛ /لأنه لَمَّا جَرى مَجرى النداء لم [٦: ١٠٢/أ] يكن في المنادَيات ما لَزِمَ النداءَ على صيغةٍ خاصّة إلا أَيُّها الرجلُ، فلازَمَه معنى الخطابيّة الذي في النداء، فناسَبَ أن يكون وحدَه مُعتبَرًا، بخلاف زيد، فلا تقول: إني أفعلُ زيدٌ، تريد نفسك. ولم ينصّ عليه س، لكنه يظهر من تلويح في كلامه[2]؛ لأنه حين ذكرَ اسمًا غيره ذكرَه منصوبًا في الضرب الثاني.

وزعمَ السيرافيُّ[3] أنَّ «أَيُّها الرجلُ» في الاختصاص يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون خبرَ ابتداء، كأنه قال بعد قوله أنا أفعلُ ذلك: هو أَيُّها الرجلُ، أي: المخصوصُ به. أو مبتدأً، تقديره: الرجلُ المخصوصُ أنا المذكور. انتهى. وعلى هذا يَخرج عن النداء لفظًا، فلا تكون ضمته إلا حركة إعراب لا بناء، ويكون جزءَ جملة، فلا يكون في موضعِ نصبٍ بعاملٍ محذوف، بل يصيرُ جزءَ جملةٍ مِن مبتدأ وخبر. ولا يَصِحُّ أن يكون مبتدأً لأنه ليس فيه ما يسبكه فيصير مبتدأ، ولا يصح أن يكون خبرًا لأنه لا رابطَ يربطه بالمبتدأ المحذوف، بل هو منصوب الموضع بـ(أَخُصُّ) ونحوه، والمعنى[4] فيه أقوى منه في: يا زيدُ، فهو فيه بمنزلة «جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»، أُجري على إعراب والمعنى

(١) وقوله: سقط من غ، ك.

(٢) الكتاب ٢: ٢٣٣ - ٢٣٦. غ: من تلويح كلامه.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٨: ٤١.

(٤) غ، ط: والمبنى.

يطلب غيره، فتقول: أفعلُ أيُّها الرجلُ، أي: أَخُصُّ هذا الرجل، وتقول: ما أَفعلُ أَيُّها الرجلُ، أي: أَخُصُّ نفسي، كأنه أوقع هذا مَوقِعَه.

وزعم أبو الحسن أنه منادًى لأنَّ أيًّا في غير الشرط والاستفهام لا تكون إلا على النداء؛ قال: ولا يُنكَر أن ينادي الإنسانُ نفسَه؛ ألا ترى أنَّ عمر - رضي الله عنه - قال: (كُلُّ الناسِ أَفْقَهُ منكَ يا عُمَرُ)[1]، وهذا أَولى مِن أن تُخرَج أيّ عن بابها، فلو اعتُرِضَ بلزوم إضمار (يا) هنا قال: لكونه أقرب الأشياء فألزموه الحذف.

إلا أنَّ مذهبه باطلٌ لأنَّ المتكلم لا ينادي نفسه، ولأنَّ ثَمَّ أشياءَ لا يمكن أن يُقَدَّرَ فيها الحرف، نحو قولهم: نحن العُربَ[2]، وبِكَ اللهَ[3]، فلا يُتَصَوَّرُ نداؤه، ولأنَّ ضمير المتكلم لا يُتَصَوَّرُ نداؤه.

وأمّا قولُه «قد نادى الإنسانُ نفسَه» فجازَ ذلك لأنه قد خاطَبَها، فقال: منكَ، وإذا عامَلَها معاملةَ غيره فخاطَبَها ناداها كما ينادي المخاطَب، /والمتكلمُ لا [٦:١٠٢/ب] يُتَصَوَّرُ فيه ذلك.

ويقال للسِّيرافيِّ أيضًا: ينبغي أن يكون هذا الجاري على حرف النداء مقدرًا فيه (يا)؛ لكن لا يكون على معنى النداء بل على معنى الإخبار، ويكون اللفظ قد وُفِّيَ حقَّه، لَمَّا أَشْبَهَ النداء فجُعلت فيه (أيّ) دخلَه الحرف الذي ينادى به للشَّبَه، فلا يكون المعنى على النداء، وكثيرًا نَرى تراكيب يغلب فيها المعنى على اللفظ نحو قولهم: سواءٌ عَلَيَّ أقمتَ أَم قعدتَ، فالمعنى مخالفٌ لِلَّفظ إذ المعنى: سواءٌ عليَّ قيامُك وقعودُك، وكذلك: ما أُبالي أَقُمْتَ أَم قَعدتَ، فالمعنى: ما أُبالي قيامَك[4] ولا قعودَك.

---

(١) المحرر الوجيز ٢: ٢٩. وفي الكشاف ٣: ١٤٠ أنه قال: «كل الناس أفقه من عمر»، ولا شاهد فيه.

(٢) الكتاب ٢: ٢٣٤، وتتمته: أَقرَى الناسِ لِضَيفٍ.

(٣) الكتاب ٢: ٢٣٥، وتتمته: نَرجو الفضلَ.

(٤) ك: بقيامك.

وليس في قول س[(١)] ((ولا تُدْخِلْ في هذا يا)) أنه على غير يا، بل يحتمل أنه لا تدخل فيه يا لقربه، فاستُغني عنه لفظًا دون تقدير، فكم مِن مقدَّرٍ لا يُلْفَظُ به، ولو كان ما يُتَصَوَّرُ فيه الاختصاصُ يُتَصَوَّرُ نداؤه بأن يكون مخاطبًا لقلنا[(٢)] إنه على النداء، نحو: أنتم تفعلون أيُّها القومُ، وإنما قلنا في هذا إنه على غير النداء[(٣)] لَمَّا تعذَّر نداء المتكلم.

وقولُه[(٤)] **إلا حرفَه** لم يَستَثنِ مِن أحكام أيٍّ في النداء إلا حرف النداء، فإنه لا يَدخل على أيٍّ في الاختصاص لأنَّ أيًّا لا يراد بها وبما بعدها إلا المتكلم، والمتكلمُ لا يُنادي نفسَه. وكان ينبغي أن يزيد في الاستثناء فيقول ((إلا حرفَه ووصفَه باسم الإشارة))، فإنه لا يجوز[(٥)] أن تقول: عليَّ أَيُّهذا الفقيرُ يُتَصَدَّقُ، وسواء أكان اسمُ الإشارة مُقتَصَرًا عليه أم موصوفًا باسم الجنس.

وقولُه[(٦)] **ويَقومُ مَقامَها** أي: مَقام أيّ في الاختصاص **منصوبًا**، وكذا (أيّ)، هي في موضع نصب، والناصبُ لها ولغيرها من الأسماء الواقعة في الاختصاص فعلٌ يجب إضمارُه، وقدّره س[(٧)] أعني. وقال في (البديع)[(٨)]: ((كأنه قال: أنا أفعلُ متخصِّصًا بذلك مِن بينِ الرجال، ونحن نفعلُ متخصِّصين مِن بينِ الأقوام، واغفرْ لنا مخصوصين مِن بين العصائب)).

---

(١) الكتاب ٢: ٢٣٢. ولفظه: ((ولا تُدخل يا هاهنا)).

(٢) الذي في الأصول: فقلنا.

(٣) زيد هاهنا في الأصول: إلا.

(٤) ((وقوله إلا حرفه ... باسم الجنس)): موضعه في ك بعد قوله المتقدم: ((ولم يدخل في هذا الباب من الأسماء المبنية في النداء إلا أيّ وحدها)).

(٥) ((فإنه لا يجوز ... وسواء أكان اسم الإشارة)): ليس في ك.

(٦) ((وقوله ويقوم مقامها ... من بين العصائب)): سقط من ك.

(٧) الكتاب ٢: ٢٣٣.

(٨) البديع لابن الأثير ١: ٤١٢.

وقولُه **اسمٌ دالٌّ على مفهوم الضميرِ**[1] **مُعَرَّفٌ بالألف واللام** مثالُه: نحن - العُربَ - أَقْرَى الناسِ لِلضيف. ولَمّا لم يكن ذو أل منادًى بل منصوبًا على الاختصاص دخل هنا، ولا يَدخل في باب النداء.

وقولُه **أو الإضافةِ** يعني أنَّ المنصوب لا يكون هنا إلا أحدَ اسمين، إمّا معرَّف بأل وإمّا بالإضافة، فلا يكون اسمَ إشارة، فلا يجوز: أيُّها[2] ذا أفعل، ولا نكرةً، فلا يجوز: إنّا قومًا نصنع كذا. قال س[3]: «ولا يجوز أن تَذكر إلا اسمًا معروفًا؛ لأنَّ الأسماء إنما تذكرها توكيدًا وتوضيحًا هنا للمضمَر، وإذا أَبهمتَ فقد جئتَ بما هو أَشْكَلُ مِنَ الْمُضمَر». ثم قال[3]: «وأكثرُ الأسماء دخولًا في هذا الباب: بنو فلان، ومَعْشَر مضافةً، وأهلُ البيت، وآلُ فلان» انتهى.

وقال أبو عمرو[4]: العربُ تنصب في الاختصاص أربعةَ أسماء، ولا ينصبون غيرها: بني فلان، وأَهْل[5]، وآل، ومَعْشَر[6].

ولَمّا خرجوا عن اللفظ الخاصِّ بالنداء - وهو أيّ - إلى الأسماء بَعُدَ فضَعُفَ الضمُّ، فرجعَ إلى النصب، وقَوِيَ جانب المعنى والاختصاص، ولذلك كان النصب فيما ينتصب في النداء - وهو المضاف - وفيما لا ينتصب كما قال[7]:

بِنا - تَميمًا - يُكْشَفُ الضَّبابْ

---

(١) «الضمير ... إلى المخاطب معطوفًا عليهن»: سقط من ط.

(٢) غ: إني.

(٣) ٢: ٢٣٦.

(٤) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ١: ٥١٤.

(٥) وأهل: سقط من غ.

(٦) قال سيبويه: «وأكثر الأسماء دخولًا في هذا الباب بنو فُلان، ومَعْشَر مُضافةً، وأهلُ البيت، وآلُ فُلانٍ» الكتاب ٢: ٢٣٦.

(٧) هو رؤبة. ديوانه ص ١٦٩ والكتاب ٢: ٧٥، ٢٣٤ والخزانة ٢: ٤١٣ - ٤١٤ [١٥٠].

والمضافُ أقوى، فمِمّا جاء مضافًا قولُ عَمرو بن الأَهْتَم[1]:

إنَّا - بَنِي مِنْقَرٍ - قَومٌ ذَوُو حَسَبٍ … فينا سَراةُ بَنِي سَعدٍ وناديها

وقولُ الفرزدق[2]:

أَلَمْ تَــــرَ أنّــــا بَــــني دارم … زُرارةُ مِنَّــــا أبــــو مَعْبَــــدِ

وقولُ الآخر[3]:

إنَّا - بَنِي نَهْشَلٍ - لا نَدَّعِي لأَبٍ … عنهُ ، ولا هُوَ بالأَبْناءِ يَشْرِينا

[٦: ١٠٣/أ] /وقولُ الآخر[4]:

نحن - بَنِي ضَبَّةَ - أَصحابُ الجَمَلْ … الموتُ أَحلَى عندَنا مِنَ العَسَلْ

وقولُ الآخر[5]:

نحــــن بَنــــاتِ طــــارِقْ … نَمْشــــي علــــى النَّمــــارِقْ

وقالوا: إنَّا - مَعْشَرَ الصَّعاليك - لا قُوَّةَ لنا على الْمُرَوّة[6]، وقال الشاعر[7]:

لنا - مَعْشَرَ الأَنْصارِ - مَجْدٌ مُؤَثَّلٌ … بإرْضائِنا خيرَ البَرِيَّةِ أَحْمَدا

---

(١) الكتاب ٢: ٢٣٣ والكامل ١: ١٤٧، ٢: ٥١١. بنو منقر: حي من بني سعد بن زيد مناة ابن تميم. والسَّراة: السادة، جمع سَرِيّ، والنادي: مجلس القوم.

(٢) صدر البيت: «أَلَمْ تَرَ أَنَّا بَنِي دارمٍ». الديوان ص ٢٠٢ والكتاب ٢: ٢٣٤.

(٣) بَشامة بن حَزْن النهشلي أو غيره. الحماسة ١: ٧٧ [الحماسية ١٤] والكامل ١: ١٤٥. يَشرينا: يبيعنا.

(٤) هو الأعرج المعنيّ أو غيره. شرح الحماسة للمرزوقي ١: ٢٩٠ - ٢٩١ والثاني قبل الأول وبينهما شطر. والأول في الكامل ١: ١٤٦، ٢: ٥١٠.

(٥) هند بنت عتبة أو هند بنت بياضة. أدب الكاتب ص ٩٠ وشرح أبيات المغني ٦: ١٨٨ ١٩٠ [الإنشاد ٦٢٠]. النمارق: جمع نُمْرُقة، وهي الوسادة الصغيرة، والطنفسة فوق الرحل.

(٦) الكتاب ٢: ٢٣٥.

(٧) هو بعض الأنصار. شرح شذور الذهب ص ٢١٧. المؤثل: الأصيل.

وفي الحديث: (نحن - مَعاشِرَ الأَنْبياءِ - لا نُورث)[1].

وفي (البسيط) ما ملخصه: منه ما هو في أصله غير منادًى نحو: أنا أَفعلُ أَيُّها الرجلُ. ومنه ما هو في أصله منادًى، ثم قُصد به غير النداء نحو: افْعَلُوا أيُّها القومُ، وهذا جرى على لفظ النداء وتأثيره، وهو الضمّ. ومنه ما جرى على موضعه، وهو النصب.

وشرط الاسم المتخصص أن يكون ضميرًا لأنَّ الاسم المخصَّص إما تأكيد أو بيان، وكلاهما تفسير، والضمائر هي القابلة للتفسير بالذوات لأنَّ فيها نوعًا من الإبهام. ومِن شرطه أن يكون غيرَ غائب لأنه كما جرى على النداء وهو غير غائب فكذلك هذا. وهو إمّا ضميرُ مخاطب، وهو أصلُه، وإمّا ضميرُ متكلم، وهو محمولٌ عليه لزوال معنى النداء.

وأمّسا قولهم: على الْمُضارِبِ الوَضيعةُ أَيُّها البائعُ[2]، والمضارِب لفظ الغيبة وليس ضميرًا، فحُكي عن أبي علي أنه قال: لا عِلمَ لي بوجهِ ذلك. وقال س[3]: يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون وضع الظاهر موضع الضمير، كأنه قال عليّ أو عليك، وذلك للعلم بالخطاب. قلت: ويجوز على هذا ما كان فيه معنى الخطاب وإن كان ليس صيغة الخطاب كالمنادى، فتقول: يا تميمُ أيتُها العصابةُ، فانظره.

والثاني: أن يكون في تقدير: على الْمُضارِبِ الذي هو أنا وأنت أَيُّها البائعُ. انتهى.

---

(١) مسند أحمد ٢: ٤٦٣ [مؤسسة قرطبة] والمعجم الأوسط للطبراني ٥: ٢٦ وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٧.

(٢) الكتاب ٢: ٢٣٢. الوضيعة: الخسارة.

(٣) لم أقف عليه في الكتاب. وذكر التأويلين في الارتشاف ٥: ٢٢٤٨ غير منسوبين.

وفي كتاب أبي الفضل البَطَلْيَوسيّ: «س: على الْمُضارِبِ الوَضيعةُ أيُّها البائعُ. هذا فسادٌ وقعَ في الكتاب، والصواب: عليَّ الوَضيعةُ أيُّها الرجلُ، وقد رُوي هكذا[١].

وإنما كان[٢] (على المضارِب) فسادًا لأنه غائب، والاختصاصُ لا يكون في الغائب لأنَّ هذا مُشبه للنداء، ولا يُنادَى الغائب. ويمكن أن يُخَرَّج على أن يتكلم عن نفسه وعن الجنس، والمتكلمُ عن غيره وإن كان غائبًا يجري مجرى الحاضر؛ ألا ترى أنك تقول: أنا وزيدٌ قُمنا، وإن كان غائبًا، فيكون (على المضارِب) يعني نفسه والجنس الذي يُضارب في الأرض، ثم تقول بعد ذلك: أيُّها البائع» انتهى. وليس نظير: أنا وزيدٌ قُمنا.

وقولُه **وقد يكون عَلَمًا** أنشدَ س لرؤبة[٣]:

بنا - تَميمًا - يُكْشَفُ الضَّبابْ

وقولُه **وقد يلي هذا الاختصاصُ ضميرَ مُخاطَب** قال س[٤]: «وزعمَ الخليل [٦:١٠٣/ب] /أنَّ قولهم: بِكَ اللهَ نَرجو الفَضلَ، وسُبْحانَكَ اللهَ العظيمَ، نَصْبُه كنصبِ ما قبلَه، وفيه معنى التعظيم» انتهى. ويعني نصب ما قبلَه مما هو منصوب على الاختصاص.

قال س[٥]: «وأمَّا قَولُ لَبيد[٦]:

نَحن بَنو أُمِّ البَنينَ الأَرْبَعَهْ

---

(١) قال السيرافي: «وقيل في بعض النسخ: وعليَّ صارت الوضيعة أيُّها المضاربُ وأيُّها البائع، وهو أشبه بالصواب» شرح الكتاب ٨: ٤١.

(٢) غ: قال على المضارب فسادٌ.

(٣) تقدم في ص ٨٣.

(٤) الكتاب ٢: ٢٣٥.

(٥) الكتاب ٢: ٢٣٤ - ٢٣٥.

(٦) الديوان ص ٣٤١ والكتاب ٢: ٢٣٥. أمّ البنين: اسمها ليلى بنت عامر، وقيل: هي بنت عمرو بن عامر بن ربيعة، وهي زوج مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة.

فلا يُنشدونه إلا رفعًا؛ لأنه لم يُرِدْ أن يجعلهم إذا افتَخروا أن يُعرَفوا بأنَّ عِدَّتَهم أربعة، ولكنه جعلَ الأربعةَ وصفًا. ثم قال: الْمُطْعِمُون الفاعِلون، بعد ما حَلّاهم[1] لِيُعرَفُوا».

وأجاز المبرد[2] نصبَ «بني أُمِّ البَنينَ الأربعه» على الاختصاص لأنها أَنجبتْ الجميع. ولا يجوز: اللهمَّ اغفرْ لهم أَيَّتُها العصابةُ، قاله المبرد[3].

فأمّا قولهم (على المضارِبِ الوَضيعةُ أَيُّها البائعُ) واللفظ للغائب فإنما جاز ذلك لأنه في تأويل كونه للمتكلم، كأنه قال: وعلى المضارِبِ الوَضيعةُ وأنا مُضارِبٌ فعليَّ الوَضيعةُ أَيُّها البائعُ. ويقوّي هذا روايةُ مَن روى: وعليَّ صارت الوَضيعةُ أَيُّها البائعُ[4]. ونظيرُه جوازُ الإغراء بالغائب في الحديث: (عليكم بالباءة، فمَن لم يَستَطِعْ فعلَيه بالصَّوم)[5] لأنه مُخاطَبٌ في المعنى بقوله (عليكم).

* * *

---

(١) حلّاهم: وصفهم.

(٢) الانتصار لسيبويه على المبرد ص ١٥٣ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٨: ٤٨. والنصب ذكره ثعلب في مجالسه ١: ٣٧٥.

(٣) الأصول ١: ٣٧٠.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٨: ٤١.

(٥) الحديث بهذه الرواية في المعجم الأوسط للطبراني ٥: ١٠٣. الباءة: النكاح والتزوج.

ص: باب التَّحذير والإغراء وما أُلْحِقَ بِهما

يُنصَبُ تَحَذُّرًا (إيَّايَ) و(إيَّانا) معطوفًا عليه الْمحذور، وتَحذيرًا (إيَّاكَ) وأخواتُه، و(نَفْسك) وشِبهُه مِنَ المضاف إلى المخاطَب، معطوفًا عليهنَّ الْمحذورُ بإضمارِ ما يَليق مِن نَحِّ أو اتَّقِ وشِبهِهما، ولا يكون الْمحذورُ ظاهرًا ولا ضميرَ غائب إلا وهو معطوف، وشَذَّ (إيَّاهُ وإيَّا الشَّوابِّ) مِن وَجهَين.

ش: لم يثبت هذا الباب بجملته في النسخة التي شرحَها المصنف، ولم يَذكره في شرحه لِما شرحَ مِن هذا الكتاب، بل شرحَ باب أبنية الفعل متصلًا بباب الاختصاص، وثَبَتَ هذا البابُ في بعض النُّسَخ التي عليها خَطُّه، رحمه الله، وهأنا أشرحه جريًا على شرح الزوائد التي ثبتت في بعض النسخ التي عليها خَطُّه.

ومناسبةُ هذا الباب لِما قبله أنه منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ لا يَظهر، وأنه قد جاء فيه ضميرُ متكلم وضميرُ مخاطب ومضافٌ ومعرَّفٌ بأل كما كان ذلك في باب الاختصاص.

فأمّا التحذيرُ فيُعَرَّف[1] بأنه إلزامُ المخاطَبِ الاحترازَ مِن مَكروهٍ بـ(إيَّاكَ) أو ما جَرى مجراه. والإغراءُ إلزامُ المخاطَبِ العُكوفَ على ما يُحمَدُ عليه مِن صِلةِ رَحِمٍ وحِفْظِ عَهدٍ ونحوِهما.

وقولُه **وما أُلْحِقَ بهما** يعني ما يَذكره في الفصل بعد الإغراء مما ينتصب بإضمارِ فِعلٍ.

وقولُه **يُنصَبُ تَحَذُّرًا إيّايَ وإيّانا معطوفًا عليه المحذورُ** ثَبَتَ في بعضِ النُّسَخِ (يُنصَبُ تحذيرًا)، الشائعُ في التحذير أنْ يُرادَ به المخاطَبُ، وقد يكون للمتكلم نحو

(١) ط: فيتعرَّف.

قولك: إيّايَ والشرَّ، فيكون فاعِلُ الفعلِ المضمَرِ هو ضمير المخاطب، فكأنك قلت: إيّايَ باعِدْ مِن الشَّرِّ /والشَّرَّ مِنِّي، والفعلُ الناصبُ فِعلُ أَمْرٍ. [٦:١٠٤/أ]

وقد قال بعضُهم[(١)]: إيّاي: يريد: إيّاي أُباعِد، فجعلَ الفعلَ الناصبَ له خبرًا، وكأنه أجابَ بذلك من قال: إيّاكَ مِنَ الشَّرِّ، أي: إيّاكَ باعِدْ مِنَ الشَّرِّ، فقال له: إيّايَ، أي: إيّايَ أُباعِدُ.

وفي (البسيط)[(٢)]: ((يقول أحدهما للآخر: إيّاكَ، فيقول: إيّايَ، أي: إيّايَ أَحفَظُ. انتهى)).

وقالت العرب: إيّايَ وأنْ يَحذِفَ أحدُكم الأَرنبَ[(٣)]، أي: إيّايَ نَحِّ عن حَذْفِ الأَرنب وحَذْفَ الأرنب عن حضرتي، فالكلام جملة واحدة، وكذا قال السِّيرافيُّ، وقدَّره: باعِدُوني وحَذفَ أحدِكم الأَرنبَ[(٤)]. وزعم أبو إسحاقَ الزَّجّاجُ[(٥)] أنَّ ذلك جملتان، وأنَّ تقديره: إيّايَ وحَذْفَ الأَرنبِ، وإيّاكم وحَذفَ أحدِكم الأَرنبَ، فحُذف من الأول ما أُثبت نظيرُه في الثاني، وحُذف من الثاني ما أُثبت نظيرُه في الأول، قال: لأنه لا يَصِحُّ أن يقول: لأُباعد[(٦)] حذفَ أحدِكم؛ لأنه لا يُباعِد الإنسانُ إلا فِعلَه لا فِعلَ غيره، فليس (وأنْ يَحذف) معطوفًا على إيّايَ، بخلاف قوله[(٧)]: إيّايَ والشرَّ، فإنَّ

---

(١) في الكتاب ١: ٢٧٤ أنَّ الخليل حكاه عن بعضهم، وتقديره فيه: أَحفَظُ وأَحذَرُ.

(٢) كذا! وهذا في الكتاب ١: ٢٧٤.

(٣) الكتاب ١: ٢٧٤، وقد نسبه للعرب. ونسب في الإيضاح في شرح المفصل ١: ٢٧١ وشرح الكافية ١: ٥٧١ إلى سيدنا عمر بن الخطاب ﵁. أراد حذف الأرنب بالعصا لأنَّ ذلك يقتلها فلا تحلّ.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٥: ٤٢، ولفظه: ((إياي وحَذْفَ أحدِكم)).

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥: ٤٢، وفيه: ((وزعم الزجاج أنَّ معناه: إياي وإياكم وأن يحذف أحدكم الأرنب)).

(٦) ط: تقول أُباعد.

(٧) قوله: سقط من ط.

قوله (والشرَّ) معطوف على إيّايَ، والناصب لهما فعلٌ واحد، ولا يَلزم تقدير هذا الناصب بعد إيّايَ، بل يجوز أن يُقَدَّرَ قبلَه لأنه عاملٌ محذوف، والعاملُ إذا حُذف انفصلَ الضميرُ، ولو صُرِّحَ بالعامل ولم يُضمَر لكان المفعول متصلًا، فكنت تقول: باعِدْني مِنَ الشَّرِّ والشَّرَّ مِنِّي.

وقولُه **وتحذيرًا إيّاكَ وأخواته** أخواتُه إيّاكِ إيّاكما إيّاكم إيّاكنَّ.

وقولُه **ونَفْسك وشِبهُه من المضاف إلى المخاطَب** شِبْهُه: رأسَكَ والحائطَ[١]، رِجْلَكَ والحَجَرَ، عَينَكَ والنَّظَرَ إلى ما لا يَحِلُّ، فَمَكَ والحرامَ.

وقولُه **معطوفًا عليهنَّ المحذورُ بإضمارِ ما يَليقُ مِن نَحٍّ أو اتَّقِ وشِبْهِهِما** فإذا قلت (إياك والشرَّ) فالناصبُ لإيّاك فعلٌ محذوفٌ مقدَّرٌ بعدَه، ولا يجوز أن يكون مقدَّرًا قبلَه، فلَمّا حُذف انفصلَ الضميرُ، فكان يكون أصله: باعِدْك؛ لأنه يَلزم من هذا التقدير تعدِّي الفعل الرافع لضمير الفاعل إلى ضميره المتصل[٢]، وذلك لا يجوز إلا في مواضعَ مُستَثناة. وهذا بخلاف الحكم في إيّاي إذا كان العاملُ فيه فعلَ أمرٍ، فإنَّ هذا التقدير يَصِحُّ فيه كما ذكرنا. فأمّا على استعمالِ بعضِهم إيّاي منصوبًا بـ(أُباعِدُ) خبرًا فلا يَصِحُّ إلا تقديرُه بعد إيّاي، ولا يَصِحُّ تقديرُه قبله، لئلا يَلزَم فيه ما لَزِمَ في إيّاك.

وهذا الذي اختاره المصنفُ مِن كونِ الْمحذوف معطوفًا على إيّاك وأخواتِه هو مذهبُ السيرافيِّ[٣] وجماعة، واختاره ابن عصفور[٤] مرة، فإذا قلت إيّاك والشَّرَّ فالتقديرُ: إيّاك باعِدْ مِنَ الشَّرِّ والشَّرَّ منك، فكلُّ واحدٍ منهما مُباعَدٌ مِنَ الآخَرِ.

---

(١) قال سيبويه: «ومن ذلك: رأسَه والحائطَ، كأنه قال: خَلِّ أو دَعْ رأسهَ والحائطَ، فالرأسُ مفعول، والحائط مفعول معه، فانتصبا جميعًا» الكتاب ١: ٢٧٤، وانظر ١: ٢٧٥.

(٢) غ: المنفصل.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٥: ٤١، ٤٢.

(٤) شرح جمل الزجاجي ٢: ٤١٠.

وقال الأستاذ أبو عليٍّ الرُّنْديُّ[1] في إيّاك والشَّرَّ، وإيّاك والأَسَدَ: ((تَفَقَّدْ نفسَك معَ الشَّرِّ فترَى قُبحَ ذلك وسُوءَ عاقبتِه، وتَفَقَّدْ /نَفسَك معَ قُرْبِ الأَسَدِ فترَى **[٦:١٠٤/ب]** ما يؤدِّي إليه أمرُك))، فالشَّرّ والأَسد معطوفان على إيّاك على هذا المعنى. وهذا التقديرُ حَسَنٌ. و(إيّاك والشَّرَّ) على هذا المعنى كلامٌ واحدٌ، وفيه إضمارٌ واحدٌ، و(إيّاك والأَسَدَ) كذلك.

قال السيرافيُّ[2]: ((فإنْ قيلَ: إذا كان الأَسَدُ معطوفًا على إيّاك فقد أَشرَكتَ بينهما في العامل، فيكون المخاطَبُ محذورًا كما أنَّ الأَسَدَ كذلك.

فالجواب: أنه لا يُستَنكَرُ أن يكون التخويف واقعًا بهما وإن اختلفَ طريق التخويف؛ تقول: خَوَّفتُ زيدًا الأَسَدَ، فكِلاهما مُخَوَّفٌ، والمعنى مختلفٌ لأنَّ زيدًا مُخَوَّفٌ أي مُحَذَّر، والأَسدَ مُخَوَّفٌ منه، ولفظُ خَوَّفتُ قد تَناوَلَهما جميعًا، فكذلك إيّاك والأَسَدَ)) انتهى ملخصًا.

وليس إيّاكَ والأَسَدَ مِثلَ خَوَّفتُ زيدًا الأَسَدَ؛ لأنَّ العطفَ بالواو يُشَرِّكُ المعطوفَ معَ المعطوفِ عليه في نِسبةِ الحكمِ، بخلافِ التعدية للمفعولَين خُصوصًا إذا كانت فيما كان أصلُ الواحد منهما فاعلًا، فإنه إذ ذاك يختلف؛ ألا ترى أنَّ أصلَ خَوَّفتُ زيدًا الأَسَدَ قَبلَ التَّعديةِ: خافَ زيدٌ الأَسَدَ، فقد اختَلَفتِ النسبةُ وإن كان العاملُ واحدًا، وكذلك إذا أَدخلتَ عليه دليلَ التَّعديةِ لاثنين[3] النسبة مختلفة، فليست مسألة إيّاك والأسدَ نظيرَ خَوَّفتُ زيدًا الأسدَ؛ لأنَّ في هذا[4] تقدّمَ ضمير، ثم عُطف عليه ظاهر، ثم أُخبر عنهما إخبار المتكلم، وهنا لم يتقدَّم ضمير أصلًا، إنما هو ظاهر فقط.

---

(١) قوله هذا في شرح الجزولية للأبذي ص ١٠٦ [باب ما ينتصب على الفعل المتروك إظهاره].

(٢) شرح كتاب سيبويه ١: ٤١ - ٤٢.

(٣) لاثنين ... نظير خوّفت زيدًا الأسد: موضعه في ي بعد قوله الآتي: إنما هو ظاهر فقط.

(٤) لأن في هذا ... إنما هو ظاهر فقط: سقط من ك.

وذهب أبو بكر بن طاهر[1] وتلميذُه ابنُ خَروف[2] إلى أنَّ قولك (والشرَّ) منصوب بفعلٍ آخَرَ مُضمَر، والتقدير: إيَّاك باعدْ مِنَ الشرِّ واحذَرِ الشرَّ، فالعطفُ على هذا مِن قَبيل عطف الجمل.

قال ابن عصفور: والصحيحُ عندي ما ذهب إليه أبو سعيد لأنك إذا قدَّرتَ واحْذَرِ الشرَّ كان ذلك باتِّفاقٍ من النحويين مِن قَبيل ما يُنصَب بإضمارِ فعلٍ يجوز إظهاره، فلو كان الكلام على ما ذهبا إليه من كونه جملتين عُطفت إحداهما على الأخرى لساغَ إظهارُ الفعل الناصب للشرّ، ولا يَسوغ ذلك، فدلَّ على أنه معطوفٌ على إيّاك منصوبٌ بِما نُصب به، والناصبُ لإيّاك مما يجب إضماره، وإنَّما وجبَ إضمارُه لأنَّ إيّاك مُنَزَّلٌ مَنزلتَه، وتَحمَّلَ الضمير كما تَحمَّلَه الفعلُ، وسيأتي بيانه.

وأمّا (نفسَك والشَّرَّ) فيَصِحُّ أن يُقَدَّرَ العاملُ فيه متقدِّمًا عليه ومتأَخِّرًا عنه، ويُنَزَّل (نَفسَك) منزلةَ (إيّاك) في نصبِه بفعلٍ واجبِ الإضمار، ولا يَبعُد مجيء خلافِ السيرافيِّ وابنِ طاهرٍ فيه مِن أنه جملةٌ واحدةٌ أو جملتان.

وقولُه **ولا يكون المحذور ظاهرًا ولا ضميرَ غائبٍ إلا وهو معطوفٌ** مثالُ الظاهر المعطوف: إيّاكَ والشَّرَّ، ونَفسَكَ والشَّرَّ، وماز رأسَك والسَّيفَ[3]. فأمَّا قولهم: أَعْوَرُ عينَكَ الحَجَرَ[4] فهو مما حُذف منه حرف العطف، وتقديرُه: والحجرَ. ومثالُه ضميرَ غائب قولُ الشاعر[5]:

فـلا تَصْـحَبْ أخـا الجهـلِ   وإيَّـــــاكَ وإيَّـــــاهُ

[٦: ١٠٥/أ] /أي: إيَّاكَ باعِدْ منه وباعِدْه منك.

---

(١) مذهبه هذا في شرح المصنف ٢: ١٦١.

(٢) شرح جمل الزجاجي له: القسم الأخير ص ٧٩ - ٨٠ وشرح المصنف ٢: ١٦١.

(٣) الكتاب ١: ٢٧٥ ومجمع الأمثال ٢: ٢٧٩. ويأتي تفسيره بعد قليل.

(٤) الذي في جمهرة اللغة ٢: ٧٧٥ ومجمع الأمثال ٢: ٦ وغيرهما من المصادر: والحجر.

(٥) عيون الأخبار ٣: ٧٩، ونُسب في الأضداد لأبي بكر بن الأنباري ص ٢٠٧ لسيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وقولُه وشَذَّ (**إيَّاه وإيَّا الشَّوابِّ**) **مِن وَجهَين** قالت العرب: إذا بَلَغَ الرجلُ السِّتِّينَ فإيّاهُ وإيّا الشَّوابِّ[1]، أي: فإيّاه لِيُباعِدْ مِنَ النِّساءِ الشَّوابِّ ولْيُباعِدْهُنَّ عنه. فأحدُ الشُّذوذَين أنه استعملَ (إيّاه) وهو ضميرُ غائبٍ دونَ عطف. والشذوذُ الثاني أنه أَضافَ (إيّا) إلى (الشَّوابِّ) وهو اسمٌ ظاهر، و (إيّا) لا يجيء بعده إلا ياءُ المتكلم وكافُ الخطاب وهاءُ الغَيبة وفروعُها.

ص: ولا يَلزَمُ الإضمارُ إلا مع (إيَّا) أو مُكَرَّرٍ أو معطوفٍ ومعطوفٍ عليه، ولا يُحذَفُ العاطفُ بعدَ (إيَّا) إلا والْمحذورُ منصوبٌ بإضمارِ ناصبٍ آخَرَ أو مجرورٌ بـ(مِن)، وتقديرُها مع (أنْ يَفعَلَ) كافٍ. وحُكمُ الضميرِ في هذا البابِ مؤكَّدًا ومعطوفًا عليه حُكمُه في غيره.

ش: تقول: إيّاكَ والشرَّ، فالناصبُ لإيّاكَ فعلٌ مُضمَرٌ لا يجوز إظهارُه كما ذكرنا. ومثالُ المكرَّر: الأسدَ الأسدَ، فاستُغني عن ذِكر الْمحَذَّرِ بذكرِ الْمُحَذَّرِ منه تكريرًا.

وقال الجُزُوليُّ:[2] «ومما يَقبُحُ فيه الإظهارُ ولا يَمتنع، ويَمتنع عند قوم: الأسدَ الأسدَ». وهذ خلاف ما قاله المصنفُ لأنَّ المصنفَ ذكرَ فيه التزامَ الإضمار، والجزوليُّ نقلَ فيه الخلاف.

قال س[3]: «إذا قلت: الطَّريقَ الطريقَ، لم يَحسُن إظهارُ الفعل؛ لأنَّ أحد الاسمين قام مقامه، فإن أفردتَ الطريقَ حسُن الإظهار، وأنشدوا[4]:

خَلِّ الطريقَ لِمَنْ يَبني الْمَنارَ بهِ   وابْرُزْ بِبَرْزَةَ حَيثُ اضْطَرَّكَ القَدَرُ»

---

(١) الكتاب ١: ٢٧٥.

(٢) المقدمة الجزولية ص ٢٧٢، وفيها: «ومما يقبح فيه الإظهار عند قوم ولا يمتنع ...».

(٣) الكتاب ١: ٢٥٤، وهذا معنى قوله لا لفظه.

(٤) البيت لجرير. الديوان ١: ٢١١ والكتاب ١: ٢٥٤. المنار: أعلام الطريق، واحدته منارة.

وفي (البسيط): وأمّا ما هو في الأمر والتحذير فوجوبُ الحذف فيه إما مع التكرار وما تنزَّل مَنزلته، وإما لكثرة الاستعمال، والاسمُ فيه ناب عن الفعل لأنه أمر، فوقعَ مَوقِعَ المصدر، فنابَ عن الفعل بمنزلة ما تقدَّم في الدعاء، وأمّا التكريرُ فقولُك في الأمر إذا قَطع رجلٌ حديثَه، فتقول: حَديثَك حديثَك، أي: أَعِدْ حديثَك، أو حَدِّثْ حديثَك، ومن ذلك قولُ الشاعر[1]:

أَخاكَ أَخاك ، إنَّ مَن لا أخا لهُ ... كَساعٍ إلى الهيْجا بِغَيرِ سِلاحِ

أي: الْزَمْ أخاك وحافِظْ عليه. وفي النهي[2]: الطريقَ الطريقَ، والجدارَ الجدارَ، والأَسدَ الأسدَ، والصَّبِيَّ الصبيَّ، تريد: احذَرْ ذلك، ولا تُوطِئ[3] الصَّبِيَّ[4]، ولا تَقْرَبِ الأسدَ. وتقولُ: زيدًا زيدًا، إذا قال إنسان: اضربْ شرَّ الناس.

ولا يجوز إظهار الفعل فيها مع التكرار، وقد قيل بجوازه هنا. وقول س فيها إنه يجوز لك أن تُظهر الفعل[5] إنما يريد أن يصرّح بالفعل الناصب لفظًا، بخلاف تُرْبًا، لكنه مع عدم التكرير، ولذلك مثَّلَه بِعَدَمِه، فقال (خَلِّ الطريقَ) ونحوه، فدلَّ على [٦:١٠٥/ب] نيابة أحدهما عن الفعل، /ولذلك لم يجز فيما تقدّم من المصادر[6] نحو الحذرَ الحذرَ، والنَّجاءَ النَّجاءَ، ونحوه. وإنما صار تكرارُ المعمول بلفظه نائبًا عن الفعل، ولم يكن كذلك في المصادر نحو سقيًا لك ونحوه؛ لأنَّ دلالة المصدر على الفعل أقوى من دلالة المفعول عليه، فاحتاج إلى التكرار.

---

(١) تقدم البيت في ١٢: ٢٢٢.

(٢) الكتاب ١: ٢٥٣.

(٣) أوطأتُ الصبيَّ فرسي: حملتُه عليه حتى وطئه. والذي في المخطوطات: ولا تطي. والتصويب من الكتاب ١: ٢٥٤.

(٤) الصبي: ليس في ط، غ.

(٥) الكتاب ١: ٢٥٣ - ٢٥٤.

(٦) الكتاب ١: ٢٧٥ - ٢٧٦.

وأمّا ما تَنَزَّلَ منزلةَ التَّكرار فقولك: رأسَك والحائطَ، وشأنَكَ والحَجَّ، وامرأً ونفسَه، وأَهلَكَ والليلَ، ومازِ رأسَكَ والسَّيفَ، يريد ترخيم مازنيّ[(١)] ترخيمًا بعد ترخيم، وسمّاه مازنًا لأنه مِن بَني مازِن، صار هذا المعطوف كالتكرير، والواوُ بمعنى مع، فكأنها تدلُّ على مشاركةٍ في الفعل المنويِّ، فكأنه قد تكرَّر، ولذلك يجوز لك أن تُقَدِّر كلَّ واحد من الاسمين بفعلٍ يَخُصُّه، فتقول: دَعِ امرأً ودَعْ نفسَه، على ما ذكرَه س[(٢)].

ولا يجوز حذف الواو، لو قلتَ رأسَكَ الحائطَ لم يجز كما لا يجوز قدمتَ عمرًا حتى تقول وعمرًا[(٣)].

ويجوز وضعُ مِن وعن موضعَ الواو، فتقول: رأسَك مِنَ الجدار، وعنه؛ لأنه ليس مختصًّا بالواو، وإنما دَخلت لَمّا أَردتَ معناها كما تقول: استوى الماءُ بالخشبة. وتقول: أكرمتُك إكرامًا وإحسانًا، وإن شئتَ: للإحسان، وضربتُك ضَرْبًا وأَدَبًا، وإن شئتَ: لِلأدب. و(مِن) هنا إمّا مفعولٌ للفعل الْمحذوف، أي: وَقِ نفسَك مِنَ الأسدِ، وإمّا للمفعول مِن أجله، أي: اتَّقِ رأسَك مِن أَجلِ الجدارِ، أي: مِن ضَرَرِه.

ويحتمل أن يكون على معنى: اتَّقِ ضَرَرَ رأسِك الكائنَ مِنَ الجدار، فتكون لابتداء الغاية. وتقولُ: رأسَك عن الجدار، أي: نَحِّ رأسَك عن الجدار.

وقد قيل: إنَّ الفعل المستعمَلَ هذا يتعدَّى إلى مفعولَين كالمعطوف بأن، والأصلُ: وَقِ نفسَك مِنَ الأسدِ، أو باعِدْ[(٤)] نفسَك مِنَ الأسدِ، أو عَنِ الأسدِ[(٥)]،

---

(١) ط: مازنا. وتحت نا في ط: ى. غ: تريد مازني ترخيمًا. قال السيرافي: «كأنه رخّم مازنيًّا فصار مازنًا، ثم رخّم مازنًا فصار مازِ». شرح الكتاب ٥: ٤٤.

(٢) الكتاب ١: ٢٧٥.

(٣) حتى تقول وعمرًا: ليس في ط.

(٤) أو باعد نفسك من الأسد: ليس في ك.

(٥) أو عن الأسد: ليس في ط.

وخَوِّفْ نفسَك الأسدَ، كما تقول: خَوَّفتُك الأسدَ، فاستعملوها بحرف الجر، ثم أبدلوا من الجارِّ حرف العطف كما قالوا[1]: شاةٌ ودِرهمٌ، والأصلُ بِدِرهمٍ، لمعنى المقارَبة، وكذلك هذا دخلتْ للجمع بينهما.

ولك أن تأتي بالأصل، فتقول: رأسَك مِنَ الحائطِ، وعَنِ الحائطِ، فعلى هذا فلا يكون نصب الثاني دون حرف عطف لأنه استعمالٌ بدون الأصل والفرع.

وقيل: الأصلُ أن يكون منصوبًا بالفعل بغير واسطة، والأصلُ: وَقِ نفسَك الأسدَ، فدَخلتِ الواوُ للجمع، أو باعِدْها مِنَ الأسدِ، فحذف، فوصَل بنفسه، ثم دَخلت الواو، وعلى هذا يجوز النصبُ بدون الواو رجوعًا إلى الأصل، والجرُّ بالحرف أيضًا.

وقد قيل: الأصلُ: اتَّقِ نفسَك واتَّقِ الأسدَ، فتَركوا الفعلَ الثاني لِقَصدِ الجمع، فلا يجوز على هذا دون الواو، كما لا تقول: اضربْ زيدًا عمرًا حتى تقول: وعمرًا. وأمّا قولهم: رأسَك أنْ يَقرُبَ مِنَ الجدارِ، فتحذف (مِنْ) مِن هذا لأنَّ (أنْ) يُحذف معها ما لا يُحذف مع غيرها.

[٦:١٠٦/أ] /ومثالُ المعطوف والمعطوف عليه: الشيطانَ وكيدَه، وقولُه تعالى ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا ﴾[2]، فاستُغني بذكر الْمحذَّر منه متعاطفين عن ذِكر الْمحذَّر.

وقولُه **ولا يُحذَفُ العاطفُ بعد (إيّا) إلا والمحذورُ منصوبٌ بإضمارِ ناصبٍ آخَرَ أو مَجرورٍ بـ(مِنْ)** مثالُه: إيَّاكَ الشَّرَّ، فلا يجوز أن يكون الشر منصوبًا بما انتصبَ به إيّاك.

وقال س[3]: «لا يجوز: رأسَك الجدارَ، حتى تقول: مِنَ الجدارِ، أو والجدارَ، وزعموا أنَّ ابن أبي إسحاق أجاز في الشعر[4]:

---

(١) الكتاب ١: ٣٩٣.

(٢) سورة الشمس: الآية ١٣.

(٣) الكتاب ١: ٢٧٩.

(٤) تقدم البيت في ٧: ٥٢، وآخره ثَمَّ: وبالشر آمِرُ.

فإيَّــاكَ إيَّــاكَ الْمِــراءَ ، فإنَّـــهُ   إلى الشَّــرِّ دَعَّــاءٌ ، ولِلشَّــرِّ جالِــبُ

فكأنه قال: إيَّاك، ثم أَضمَرَ بعدَ إيَّاكَ فِعلًا، فقال: اتَّقِ الْمِراءَ».

وقال ابن عصفور[1]: «إن حُذفت الواو لم يَلزم إضمارُ[2] الفعل، نحو قوله:

فإيَّاكَ إيَّاكَ الْمِراءَ. البيت.

تقديرُه: دَعِ الْمِراءَ، ولو كان في الكلام جاز إظهارُ هذا الفعل».

وقال أبو البقاء العكبري[3]: «إيَّاكَ والشَّرَّ، إيَّاكَ منصوبٌ بفعلٍ محذوف، ولا بُدَّ معه مِن مفعولٍ آخَرَ معطوفٍ بالواو أو مُعَدًّى إليه بحرف جر، وجاؤوا بالواو وبحرف الجر ليدُلُّوا على المحذوف، كأنه قال: اتَّقِ الشرَّ، أو ابْعُد مِنَ الشرِّ». قال[3]: «والمختارُ عندي أن يُقَدَّرَ له فعلٌ محذوفٌ يتعدَّى إلى مفعولين نحو: جَنِّبْ نفسَكَ الشرَّ، فإيّاكَ في موضعِ نفسك، وقد جاء بغير واو على هذا الأصل، قال:

فإيَّاك إيَّاك المراءَ. البيت» انتهى.

فعلى اختياره يكون الذي ليس فيه حرفُ عطفٍ ولا حرفُ جرٍّ مفعولًا ثانيًا منصوبًا بما انتصبَ به إيّاكَ، وهذا خلاف ما قاله س والجماعة مِن أنه منصوبٌ بفعلٍ آخَرَ غيرِ الناصب لإيّاكَ، وأنه صار الكلام جملتين لا جملة واحدة.

ومثالُ جَرِّه بـ(مِن) قولُك : إيّاكَ مِنَ الشَّرِّ.

وقولُه **وتقديرُها مع أنْ يَفعلَ كافٍ** أي: وتقديرُ مِنْ، ومثالُه: إيَّاكَ أنْ تَفعلَ، وذلك أنَّ (أنْ) يجوز أن يُحذف معها حرفُ الجرِّ قياسًا مُطَّرِدًا إذا لم يكن لَبس.

ويبقى الخلاف في محلِّ (أنْ) أهو نصبٌ أَم جَرٌّ: قال س في: إيَّاكَ أنْ تَفعَلَ: «إذا أردتَ إيَّاكَ والفِعلَ لا يجوز، فإن أردتَ إيَّاكَ أَعِظُ مخافةَ أنْ تفعلَ، أو مِن أجلِ

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٢: ٤١٠ - ٤١١.

(٢) إضمار الفعل ... ولو كان في الكلام جاز: سقط من غ.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ١: ٤٦٣ باختصار.

أنْ تَفعلَ جانٍ»[1] انتهى. وظاهرُ هذا التقدير يَجعل الكلام خبرًا، فيكون تحذيرًا مِن جِهةِ المعنى لا مِن جهةِ صناعة الإعراب، ويكون (أنْ تفعلَ) على هذا التقدير مفعولًا مِن أجله، فلا يكون التقدير: إيَّاكَ باعِدْ أو ابْعُدْ مِنَ الشرِّ لأنه في هذا التقدير مفعولٌ به، وفي تقدير س مفعولٌ مِن أجله، وهما تقديران مُتَبايِنان.

وقولُه **وحُكمُ الضميرِ** إلى قوله **في غيرِه**[2] الضميرُ ضميران: أحدُهما لفظُ إيّاكَ، والآخَرُ ما تَضَمَّنَه إيّاكَ من الضمير /المنتَقِل إليه من الفعل الناصبِ له، فإذا [٦:١٠٦/ب] أَكَّدتَ إيّاكَ قلتَ: إيّاكَ نفسَك أنْ تَفعَلَ، أو إيّاكَ نَفسَكَ والشرَّ، وأنتَ بالخيار في تأكيدِ إيّاك بـ(أنتَ) أو تركِ التأكيد. وإذا أَكَّدتَ الضميرَ المستكنَّ في إيّاكَ قلتَ: إيّاكَ أنتَ نفسَك أن تفعلَ، أو إيّاكَ أنتَ نفسَك والشرَّ.

وقال الخليل[3]: «لو أنَّ رجلًا قال: إيّاكَ نَفسِكَ لم أُعَنِّفْه لأنَّ هذه الكافَ مجرورةٌ». وقال س[3]: «حدثني مَن لا أَتَّهِمُ عنِ الخليل أنه سَمع مَن[4] يقول: إذا بَلَغَ الرجلُ السِّتّينَ فإيّاهُ وإيّا الشَّوابِّ».

وكذلك إذا عطَفتَ، فإنْ عَطفتَ على إيّاكَ قلتَ: إيّاكَ وزيدًا والأَسَدَ، أي: إيّاكَ أَبعِدْ وزيدًا والأَسدَ. وكذلك: رأسَكَ ورِجلَيكَ والضَّربَ. وقد يكون المعطوف منفصلًا نحو: رأسَكَ زيدًا والحائطَ. وأنت بالخيار في تأكيد إيّاكَ بأنتَ. وإنْ عَطفتَ على الضمير المستكنِّ فقلتَ إيّاكَ وزيدٌ كان قبيحًا حتى تؤَكِّدَه بضميرٍ مرفوعٍ، فتقول: إيّاكَ أنتَ وزيدٌ أنْ تَفعَلا، وقال جرير[5]:

---

(١) الكتاب ١: ٢٧٩.

(٢) يعني قوله: «وحُكمُ الضميرِ في هذا البابِ مؤَكَّدًا ومعطوفًا عليه حُكمُه في غيره».

(٣) الكتاب ١: ٢٧٩.

(٤) ط، غ: أعرابيًّا.

(٥) البيت له في الكتاب ١: ٢٧٨، وعنه في ذيل ديوانه ص ١٠٢٧. وليس في قصيدته التي في الديوان. وهو بلا نسبة في المقتضب ٣: ٢١٣ والجمل المنسوب للخليل ص ٩٢.

فإيَّاكَ أنتَ وعبدَ الْمَسيـ ـحِ أنْ تَقْرَبَا قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ

قال س[1]: «أَنْشَدَناه - يعني يونس - منصوبًا» انتهى. فعلى هذا تكون بالخيار في التأكيد بـ(أنت). ورُوي مرفوعًا عطفًا على الضمير المستكن في إيّاكَ، و(أنت) مُسَوِّغٌ لجواز العطف على الضمير المستكنِّ، وذلك على مذهب جمهور البصريين على ما تقرَّرَ في (باب العطف)[2].

ص: ويُنصَبُ الْمُغْرَى به ظاهرًا مفردًا أو مكرَّرًا أو معطوفًا عليه بإضمارِ (الْزَمْ) أو شِبهِه، ولا يَمتنعُ الإظهارُ دون عطفٍ ولا تَكرار، ورُبَّما رُفِعَ المكرَّر، ولا يُعطَف في هذا الباب إلا بالواو، وكونُ ما يليها مفعولًا معه جائز.

ش: احترَز بقوله **ظاهرًا** من المضمر، فإنه لا يكون مُغْرًى به.

وقولُه **مفردًا** يريد به قَسيمَ المكرَّرِ والمعطوفِ عليه لا قَسيمَ المثنَّى والمجموع، ولا قَسيمَ المضافِ والمطوَّلِ، ولا قَسيمَ المركَّبِ. ومثالُه قولُك لمن يُتَوَهَّمُ منه نَكثُ العهدِ أن تقول له: العهدَ، أي: الْزَمِ العهدَ، أو احْفَظِ العَهدَ. ومثالُ المكرَّرِ: الخُلَّةَ الخُلَّةَ. ومثالُ العطفِ: الأهلَ والولدَ[3].

وقولُه **ولا يَمتَنِعُ الإظهارُ** - أي: إظهارُ الناصب - **دُونَ عَطفٍ ولا تكرارٍ** فيجوز: احْفَظِ العهدَ، أو الْزَمِ الخُلّةَ، أو الْزَمِ الأهلَ، كما كان ذلك في قولك: إيّاكَ الْمِراءَ؛ إذ كان يجوزُ إظهارُ الفعلِ الناصبِ للمراء لأنه دونَ حرفِ عطفٍ، وليس مجرورًا بـ(مِن).

وقولُه **ورُبَّما رُفِعَ المُكَرَّرُ** مثالُه ما أنشدَ الفراءُ[4]:

---

(١) الكتاب ١: ٢٧٩.

(٢) ١٣: ١٦٦ - ١٦٨.

(٣) غ: والدار.

(٤) معاني القرآن ١: ١٨٨، ٣: ٢٦٩ والخصائص ٣: ١٠٢.

إنَّ قومًا منهُمْ عُمَيْرٌ وأَشْبا هُ عُمَيرٍ ومِنهُمُ السَّفَّاحُ

لَجَديرُونَ بِالوَفاءِ إذا قا لَ أَخو النَّجدةِ : السِّلاحُ السِّلاحُ

[٦: ١٠٧/أ] /رفع، وفيه معنى الأمر بِلُبسِ السِّلاح.

وقال الفراء في (المعاني)[١] : «نصب ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا ﴾[٢] على التحذير، وكلُّ تحذيرٍ نَصبٌ، ولو رفع على إضمار: هذه ناقةُ الله وسقياها، لجاز، فإنَّ العربَ رَفَعت ما فيه معنى التحذير، قال الشاعر». وأنشد البيتين. وكأنه جعلَ الإغراء تحذيرًا من حيث المعنى لأنَّ مَن أَمَرتَه بلزومِه فأنتَ قد حَذَّرتَه مِن تَركِه.

وقال الفراء أيضًا[٣] : «الصلاةَ الصلاةَ. وجميعُ الأسماء من المصادر وغيرها إذا نَويتَ فيها الأمر نَصَبتَ، وأمّا الأسماءُ فقولك: اللهَ اللهَ يا قوم، ولو رفع على: هو الله، فيكون خبرًا وفيه معنى الأمر جاز، ومثله: يا هؤلاءِ الليلُ الليلُ[٤] فبادِرُوا».

وقولُه **ولا يُعطف في هذا الباب إلا بالواو** يعني في التحذير والإغراء، فأمّا في التحذير فإنما كان ذلك لأنَّ الواو جامعة، وهي للمقارنة هنا في الزمان، والمعطوف هنا هو الْمُحَذَّر منه، فلا يجوز أن يُعطَف بالفاء ولا بـ(ثم) لأنهما يدلّان على التراخي. وذِكرُ المعطوف هنا شبيهٌ بالتوكيد اللفظيِّ لأنك إذا قلتَ إيّاك والشرَّ فمعناه: إيّاكَ أَبْعِدْ مِنَ الشرِّ والشرَّ منك، والتوكيدُ اللفظيُّ إذا اختَلف اللفظ لا يكون إلا بالواو، كقوله[٥] :

---

(١) معاني القرآن ٣: ٢٦٨ - ٢٦٩.

(٢) سورة الشمس: الآية ١٣.

(٣) معاني القرآن ١: ١٨٨.

(٤) الليل: ليس في معاني القرآن.

(٥) صدره البيت: وقَدَّمتِ الأَديمَ لِراهِشَيْهِ. وهو لعدي بن زيد. ديوانه ص ١٨٣ وطبقات فحول الشعراء ١: ٧٦ والمسائل الشيرازيات ٢: ٥١٨. الأديم: الجلد المدبوغ، والراهشان: عرقان في باطن الذراعين. والمين: الكذب يخالطه ختل وخديعة.

.... فـــأَلْفَى قَولَهـــا كَـــذِبًا ومَيْنـــا

و[1]:

.... وهِندٌ أَتَى مِن دُونِها النَّأْيُ والبُعْدُ

وقولُه **وكونُ ما يَليها مفعولًا معه جائزٌ** لَمّا كانت الواوُ الجامعةُ هنا للمقارنة في الزمان جاز أن يُلحَظ فيها معنى المعيّة، فيَنتَصِبُ ما يَليها على أنه مفعولٌ معه.

* * *

(١) صدر البيت: «ألا حَبَّذا هندٌ وأرضٌ بها هندُ» وقد تقدم في ١٠: ١٥٤.

ص: فصل

أُلْحِقَ بالتحذير والإغراءِ في التزامِ إضمارِ الناصبِ مَثَلٌ وشِبهُه، نحو: كِلَيْهما وتَمْرًا، وامْرَأً ونَفْسَه، والكِلابَ على البَقَر، وأَحَشَفًا وسُوءَ كِيلة؟ ومَن أنتَ زيدًا؟ وكُلَّ شيءٍ ولا هذا ولا شَتيمةَ حُرٍّ، وهذا ولا زَعَماتِك، وإنْ تَأْتِني فأَهْلَ الليلِ وأَهلَ النَّهار، ومَرْحَبًا، وأَهْلًا وسَهْلًا، وعَذيرَك، وديارَ الأحبابِ، بإضمارِ: أَعْطِنِي، ودَعْ، وأَرْسِلْ، وأَتَبيعُ، وتذكُر، واصنَعْ، ولا تَرتَكِبْ، ولا أَتَوَهَّم[1]، وتَجِدُ، وأَصَبتَ، وأَتَيتَ، ووَطِئْتَ، وأَحْضِرْ، وأَذْكُرْ.

ش: المنصوباتُ ثلاثةُ أقسام: قسمٌ لا يجوزُ حذفُ عامِلِه، وهو ما لا دليلَ على حذفِه مِن لفظٍ متقدِّمٍ أو بساطِ حالٍ. وقسمٌ يجوزُ حذفُه ، وهو ما دَلَّ على حذفه لفظٌ متقدِّمٌ أو بساطُ حالٍ. وقسمٌ يَلزَمُ حذفُه، ومنه ما ذكره المصنفُ في هذا الباب وفي هذا الفصل، وقد ذَكَر المصنفُ جملةً منها في (باب الواقع مفعولًا مطلقًا)[2]، وأَمْعَنّا الكلامَ في شرح ذلك، ولا بأسَ بذكرِ ما نَصُّوا عليه من هذا القسم وإن كان في ذِكرِ بعضِه تَكريرٌ، فنقول:

الواجبُ حذفُه من الفعلِ الناصبِ يُحفَظُ ولا يُقاسُ عليه، وذلك في بابِ النداءِ، وبابِ الاشتغالِ، وإيّاكَ والأَسَدَ، /ووَيْحَه وأَخاه، وامْرَأً ونَفْسَه، وشَأنَكَ والحَجَّ، ورأسَه والحائطَ، وأَهلَكَ والليلَ، وما أنت زيدًا؟ وما شأنُكَ وزيدًا. [٦:١٠٧/ب]

والمصادر المكرَّرة بمعنى الأمر نحو ضَرْبًا ضربًا، والحَذَرَ الحذرَ، والنَّجاءَ النَّجاءَ، والتي بمعنى الدعاء، وهي: سَقْيًا ورَعْيًا، وخَيْبةً، وجَدْعًا وعَقْرًا، وسُحْقًا، وبُعْدًا، وأُفَّةً وتُفَّةً، ودَفْرًا، وتَعْسًا، وبُؤْسًا، وبَهْرًا[3].

---

(١) ط: توهم.

(٢) التذييل والتكميل ٧: ١٦٠ - ٢٣١.

(٣) تقدم تفسير الغريب منها وتخريجها في الجزء السابع: باب الواقع مفعولًا مطلقًا.

والأسماء الموضوعة مَوضِعَ فِعلِ الدُّعاءِ مُضافةً، وهي: وَيْحَه، ووَيْبَه، ووَيْسَه، ووَيْلَه وعَوْلَه. وغيرَ مضافة، وهي: هَنيئًا مَريئًا.

والمصادر المضافة المستعملة مَوضعَ الفعلِ في الخبر غيرَ مُثنّاة، وهي: سُبْحانَ اللهِ، ورَيْحانَ اللهِ، وقَعْدَكَ اللهَ، وعَمْرَكَ اللهَ. ومثنّاةً، وهي: حَنانَيكَ، وسَعْدَيكَ، ولَبَّيْكَ، ودَوالَيكَ، وهَذاذَيْكَ. وموضعَ فِعلِ التعجب، وهي: كَرَمًا، وصَلَفًا.

وكلّ مصدرٍ أو صفةٍ بعدَ أمّا بشرط أن لا يكون ما بعدَها يَعملُ فيه، نحو: أمّا سَمينًا فَسَمينٌ، وأمّا عِلْمًا فعالِمٌ.

والمصادر المشبَّهة إذا تقدَّمَ قَبلَها ما يَدُلُّ على الفعل نحو: له صَوتٌ صَوتَ حمارٍ، وله صُراخٌ صُراخَ الثَّكْلَى، وله دَقٌّ دَقَّكَ بالْمِنْحازِ حَبَّ الفُلْفُل، وتِلكَ الشاءُ شاةً بدِرهَمٍ، وأخذتُه بدرهمٍ فصاعدًا، وبدرهمٍ فزائدًا، ومَن أنتَ زيدًا، وكِلَيْهما وتَمرًا، وهذا ولا زَعَماتِك، ونُعْمةَ عَينٍ، ونُعْمَى عينٍ، ونَعامَ عَينٍ، وكَرامةً ومَسَرّةً، ولا كَيدًا ولا رَغْمًا، ولا همًّا ولا غمًّا.

وكلّ صفةٍ وُضِعتْ مَوضِعَ الفعلِ نحو: أَتَميميًّا مَرّةً وقَيْسيًّا أُخرَى؟

وكُلّ اسمٍ يَنتَصبُ بفعلٍ مُضمَرٍ على الأمرِ قد تَقَدَّمَ النهيُ عن ضِدِّه، مثل: انْتَهِ أَمْرًا قاصدًا، و﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾[1]، ووَراءَكَ أَوْسَعَ لك.

والمصادر الموضوعة مَوضِعَ الفعلِ في الخبر، مثل: إنما أنتَ سَيرًا، وإنما أنت شُرْبَ الإبلِ، ومَرحَبًا، وأَهلًا وسَهلًا، و«سُبُّوحًا قُدُّوسًا رَبَّ الملائكةِ والرُّوحِ»[2]، وإنْ تأتِني فأَهلَ الليلِ وأَهلَ النهارِ، وكُلَّ شيءٍ ولا هذا، وكُلَّ شيءٍ ولا شَتيمةَ حُرٍّ.

---

(١) سورة النساء: الآية ١٧١.

(٢) روى سيبويه أنَّ العرب تتكلم به رفعًا ونصبًا. الكتاب ١: ٣٢٧. وهذا حديث أخرجه مسلم في صحيحه ١: ٣٥٣ عن عائشة - رضي اللهُ عنها - أنَّ رسول الله - ﷺ - كان يقول في ركوعه وسجوده: (سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الملائكةِ والروحِ).

وكُلّ اسمٍ وقعَ موضعَ الفعلِ في الخبر مثل: أَقائمًا وقد قعدَ الناسُ؟ وأَقاعدًا وقد سارَ الرّكبُ؟ وعائذًا باللهِ.

وقد تقدَّمَ الكلامُ والشرحُ لأكثرِ هذه المنصوبات، ونتكلَّمُ على ما ذكرَه المصنفُ في الفصل هنا:

فأمّا «كِلَيْهما وتَمرًا»[1] فأصلُه أنَّ إنسانًا خُيِّرَ بين شيئينِ، فطَلَبَهما وطَلَبَ معَهما تَمرًا، ثم استُعمِلَ لِمَنْ خُيِّرَ بينَ شَيئينِ فطَلَبَهما جميعًا، وتَقديرُ الفعلِ المضمَرِ: أَعطِني كِلَيهما وزِدْني تَمرًا.

وأمَّا «امْرأً ونَفسَه» فانتَصبَ امْرأً على إضمارِ دَعْ، ونَفسَه معطوف عليه، أو على أنَّ الواوَ واوُ مَعَ.

وأمّا «الكِلابَ على البَقَرِ» فمعنى المثل: إذا أَمْكَنَتْكَ الفُرصةُ فاغْتَنِمْها. وقيل: خَلِّ بينَ الناسِ جميعًا خَيِّرِهم وشِرِّيرِهم، واغْتَنِمْ أنتَ طريقَ السلامةِ فاسْلُكْها. وروي «الكِلابُ» بالرفع على الابتداء.

وأمَّا «أَحَشَفًا وسُوءَ كِيلةٍ» فقال أبو سهل محمد بن علي الهروي[2]: «هذا مَثَلٌ لِمَن يَظلِم الناسَ مِن وَجهَين، وتقديرُه: [٦: ١٠٨/أ] /أَتُعطيني حَشَفًا، وتُسيءُ الكَيْلَ، والكِيلة كالجِلْسة».

وأَمَّا «مَن أنتَ زيدًا» فأَصلُه أنَّ رَجُلاً غير معروف بفضل كأنه سُمِّيَ بزيد، وكان زيدٌ معروفًا بشجاعةٍ وفضل، فلَمّا تَسَمَّى الرجلُ الْمجهول بزيد الذي هو معروفٌ بالشجاعةِ والفضلِ دُفع عن ذلك، وأُنكر عليه، فقيلَ له ذلك، أي: مَن أنتَ ذاكرًا زيدًا، أو مُعرِّفًا بهذا الاسم. وفي قولهم «مَن أنتَ» تحقيرٌ للمخاطَبِ وتقليلٌ له، وقد تقولُ لِمَنْ ليس اسمُه زيدًا: مَن أنتَ زيدًا، على الْمَثَل الجاري، كما تقول: أَطِرِّي فإنَّكِ

---

(١) تقدم في ١: ٢٥٤، ٧: ٤٧.

(٢) إسفار الفصيح له ٢: ٨١٦، وفيه تقديم وتأخير.

ناعِلَة[1]، والصَّيفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ[2]، فتُخاطِبُ الرجلَ بهذا وإن كان للمؤنث؛ لأنَّ المعنى: أنتَ عندي بمنزلةِ الذي قيلَ له هذا[3].

ويجوز الرفع في زيد، والنصبُ أقوى، أي: كلامُك زيدٌ، وذِكرُك زيدٌ، وكلامُك[4] اسمُ زيد. قال أبو بكر بن طاهر: لا يمتنع أن يضمر: مذكورُك زيدٌ، على المعنى؛ ألا ترى أنه قد أُوقعَ الاسمُ مَوقِعَ الفعلِ على المعنى، وإنما حَمَلَه على هذا لقلَّته، ولو كَثُرَ لَحَمَلَه على الحكاية، كأنه قال: كلامُك أنا زيدٌ، وحذف أنا اجتزاءً.

وأنكرَ ابنُ عُصفورٍ أن يكون التقدير: مَذكورُك زيدٌ، قال: «ولا يُتَصَوَّرُ أن تُنكر عليه مذكوره لأنَّ مذكورَه نفسُه، وأنت لا تُنكِر نفسَه، وكذلك إذا قال: جاءني زيدٌ، فأنكرتَ عليه، لا يُتصور أن تُنكر زيدًا، إنما تُنكر أن ذكر مجيء زيد إياه، ولا يمكن إلا[5] ما قَدَّرَ س[6]. والْمَجازُ فيه أن جعل زيدًا[7] الكلام والذِّكر كما تقول: زيدٌ عَدْلٌ؛ لأنَّ إعمالهم الفعلَ أحسنُ مِن أن يكون خبرًا للمصدر الذي هو الذِّكر، وليس زيدٌ الذِّكر، ولا الذِّكر زيدًا» انتهى.

وقولُ ابن عصفور «لا يُتصوَّر أن تُنكر عليه مَذكورَه لأنَّ مَذكورَه نفسُه، وأنت لا تُنكر نَفسَه» مغلطة، بل مذكورُه هو زيد، وليس زيد نفسه، وكذلك ما مثّل بعد

---

(١) الكتاب ١: ٢٩٢ ومجمع الأمثال ١: ٤٣٠. ط، وسيبويه: إنك. قاله رجل لراعية كانت له ترعى في السهولة وتدع الحزونة. يضرب لمن يؤمر بارتكاب الأمر الشديد لاقتداره عليه. أطرّي: خذي طُرَرَ الوادي، وهي نواحيه. وناعلة: عليك نعلان لبستهما.

(٢) إصلاح المنطق ص ٢٨٨ والأمثال لأبي عبيد ص ٢٤٧ - ٢٤٨ ومجمع الأمثال ٢: ٦٨. يضرب لمن يطلب شيئًا قد فَوَّتَه على نفسه.

(٣) قال سيبويه: «أي: أنتَ عندي بمنزلة التي يقال لها هذا». الكتاب ١: ٢٩٢ - ٢٩٣.

(٤) ط: وذكرك.

(٥) إلا: سقط من ط.

(٦) الكتاب ١: ٢٩٢، قال: كأنه قال: «مَن أنتَ كلامُك أو ذكرُك زيدٌ».

(٧) ط: زيد.

من قولك: مَن أنتَ زيدٌ؟ لِمن قال: جاءني زيدٌ، يُتصوَّر أن يكون التقدير: مَن أنتَ مَذكورُك زيدٌ جائيًا إليك، فما أنكرتَ زيدًا، إنما أَنكرتَ كونَه جائيًا إليك، وأمّا إذا جعلتَه من باب زيدٌ عدلٌ فإن أردت بتقدير ذِكرك بمعنى اسم الفاعل، أي: ذاكرُك زيدٌ، فالمعنى ليس عليه. وإن قدَّرتَه ذُو ذِكر فالمصدرُ إمّا أن يكون بمعنى ذاكِر، وقد قلنا إنَّ المعنى ليس عليه، وإنْ قلنا إنه بمعنى مفعول[1] فقد آلَ التقدير إلى مَذكورك، وهو قد منعَه. وإنْ أُريدَ بالمصدر المبالغةُ فلا يَصِحُّ هنا[2] لأنك تقول مَنْ أنتَ زيدٌ لِمَنْ قالَ مرةً واحدةً: أنا زيدٌ، فعلى هذا تُشكل المسألة إذِ المصدرُ المخبَرُ به أو الموصوفُ به يكون على هذه الأنحاء الثلاثة، وقد امتنعتْ، إلا إن تُؤُوِّلَ على معنى المفعول فيَصِحّ.

وقال ابن عصفور[3]: «زيدًا منصوبٌ بإضمارِ فِعلٍ لا يجوز إظهارُه لأنه جَرى مجرى المَثَل، وأصلُه أنَّ إنسانًا حَكى عن نفسه صفات، فأنكرتَها عليه، وكنتَ تعرفها في زيد، فقلتَ له: مَنْ أنتَ زيدًا؟ كأنكَ قلتَ: مَن أنتَ تَذكرُ زيدًا، ثم صار يُستعمَل لِمَنْ ذَكر في نفسه /صفاتٍ تُنكَر عليه، أي: أنتَ بمنزلةِ الذي قيلَ له: مَن أنتَ زيدًا». [٦:١٠٨/ب]

وفي (شرح أبي الفضل الصَّفّار): مَن أنتَ زيدًا يُقال لِمَن قال: أنا زيدٌ، وأُنكِر عليه أن يكون زيدًا لأنه قد استقرَّ عندهم أنه ليس بزيد، أو يَذكر صفاتٍ في حقِّه، وهي مما لا يَليق إلا بزيد، أو يَذكر تَلَبُّسًا بزيد إمّا بأن يقول: جاءني زيدٌ، أو يَسأل عنه، فيُنكَر عليه أن يكون ممن يجيئه زيدٌ أو يَسأل عنه. ويقال أيضًا لِمن يَلي القائلَ، والمرادُ به القائلُ على تلك الأوجه. ويكون على معنَى: إيّاكِ أَعني واسْمَعي يا جارة[4]،

---

(١) غ: فعول.

(٢) غ: هذا.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢: ٤١٨.

(٤) مجمع الأمثال ١: ٤٩.

وقد يَسألون الرجل عن غيره، فيقال للمسؤول: مَن أنتَ زيدًا؟ وإن لم يَقل أنا زيدٌ، نَقَلَ هذا س[1] عن العرب، وتصويرُه أن تَسأل رجلًا عن رَجل، فتقول له: مَن ذلك؟ فيقول لك: هو زيدٌ، فأنكرتَ أن يكون زيدًا، فتقول للمسؤول: مَن أنتَ زيدًا؟ كأنك قلتَ: أنتَ في إنكاري عليك بمنزلة الذي قال: أنا زيدٌ. فهذا جملةُ ما يُستَعمل[2] فيه هذا اللفظ.

و(تَذكر) المضمرة[3] في موضع الحال، والعامل فيها ما في أنتَ من الإنكار، والمعنى: مَن أنتَ حتى تَذكر زيدًا مُعَرِّفًا نفسَك به، وكلامُ العرب إنما هو: مَن أنتَ زيدًا. وإن قال الإنسانُ أنا عَمرٌو فأنكرتَ عليه فتقول: مَن أنتَ زيدًا؟ وإنْ لم يَقُلْ: أنا زيدٌ، فهكذا كلامُ العرب، وقد تقول له: مَن أنتَ عَمرًا؟ وقد أشارَ س[4] إلى هذا بقوله: مَن أنتَ فلانًا؟

وللكوفيين في مَنْ أنتَ زيدًا مذهبٌ غريب، زعموا أنَّ تقديره: زيدًا إيّاك مَنْ، ثُمَّ قَدَّموا مَنْ، وأَتَوْا بأنتَ - وهو مرفوعٌ - مكانَ غيره، وهو إيّاكَ، وفيه تقديمُ إيّاكَ على زيدًا، وهو تابعٌ له كما زَعموا في الحكاية لِمن قال: ضربتُ زيدًا، فقيل: مَنْ زيدًا؟ أنَّ زيدًا منصوبٌ بفعلٍ محذوف، و(مَنْ) مؤخَّرة في التقدير، والأصلُ: زيدًا مَنْ؟ أي: ضربتَ زيدًا مَن؟ ثم قدّم اسم الاستفهام، و(مَنْ) سؤالٌ عن الصفة. ومذهبُهم في (مَنْ أنتَ زيدًا) يحتاج إلى تبيين وتَعَقُّل.

وأمّا «كُلَّ شيءٍ ولا هذا ولا شَتيمةَ حُرٍّ» فليس «ولا شَتيمةَ حُرٍّ» معطوفًا على قوله «ولا هذا»، بل هما جملتان، إحداهما: كُلَّ شيءٍ ولا هذا، والأُخرى: كُلَّ شيءٍ ولا

---

(١) الكتاب ١: ٢٩٢.

(٢) ك: استعمل.

(٣) ك: المضمر.

(٤) الكتاب ١: ٢٩٣، قال: «سمعنا رجلًا منهم يذكر رجلًا، فقال لرجل ساكتٍ لم يذكر ذلك الرجلَ: مَن أنتَ فلانًا»، وانظر شرح الكتاب للسيرافي ٥: ٦٣.

شَتيمةَ حُرٍّ، والتقديرُ: ائْتِ كُلَّ شيءٍ ولا تأتِ هذا، أو: اقْرَبْ كُلَّ شيء ولا تَقْرَبْ هذا. وكذلك التقدير في «كُلَّ شيءٍ ولا شَتيمةَ حُرٍّ»، ولم يَظهر الفعلُ لكثرة الاستعمال؛ ألا ترى أنه قد كثُر استعمالُه في كثرة التحذير عن الشيء.

وأمَّا «هذا ولا زَعَماتِك» فـ«هذا» مبتدأ، وخبره محذوف، تقديره: هذا الحقُّ. وأمّا «زَعَماتِك» فمنصوبٌ بإضمارِ فعلٍ مِن لفظِ الزَّعم، أي: ولا أَزعُم زَعَماتِك، فيكون انتصابه على أنه مصدر مُشَبَّه به، أي: ولا أَزعُم زَعَماتٍ مِثلَ زَعَماتِك. وقَدَّره المصنفُ وغيرُه[1]: ولا أَتَوَهَّمُ زَعَماتِك، فيكون انتصابه على أنه مفعول به. واختُصر هذا الكلام إذ حُذف من كلتا الجملتين، الأُولى حُذف منها الخبر، والثانيةُ حُذف منها الناصب، ومعناه /أنَّ المخاطَب كان يَزعُم زَعَماتٍ، فلما ظَهر خلافُ قوله قال له قائلٌ هذا الكلام. وليس يختصُّ بهذا اللفظ، بل تقول: أَقولُ كذا ولا زَعَماتِك، وأَعلَمُ كذا ولا زَعَماتِك، وقال الشاعر[2]: [٦:١٠٩/أ]

لقد خَطَّ رُومِيٌّ ولا زَعَماتِهِ لِعُتْبةَ خَطًّا لم تُطَبَّقْ مَفاصِلُهْ

وأمَّا «إنْ تَأتِني فأَهْلَ الليلِ وأهلَ النهارِ» أي: فتجد مَن يقومُ لك مَقامَ أَهلِك في الليل والنهار، وحُذف الفعل لجريانه مجرى المَثَل في كثرة الاستعمال لأنه كثُر استعماله في معنى المبرّة والإلطاف للمخاطَب.

وأمَّا «مَرْحَبًا وأَهْلًا وسَهْلًا» فجعلَ المصنفُ كُلَّ واحدٍ منها[3] منصوبًا بفعلٍ يناسبه، فقال: أَصَبتَ رُحْبًا، وأَتَيتَ أهلًا، ووَطِئتَ سَهلًا، فجعَلها جُمَلًا ثَلاثة. وغيرُه قَدَّرَ العاملَ فيها كُلِّها فِعلًا واحدًا، أي: صادَفتَ مَرْحبًا - أي: رُحْبًا وسَعةً - ومَن يقومُ

(١) الكتاب ١: ٢٨٠ والأصول ٢: ٢٥٣.

(٢) ذو الرُّمّة. الديوان ٢: ١٢٦٩، وفي المخطوطات: لِمَيَّةَ خَطًّا لم تبيَّنْ مَفاصلُهْ. روميّ: عامل أمير اليمامة استعدى عليه ذو الرمة، واسم الأمير مُهاجر. وعتبة: خصم ذي الرمة. ولم تُطَبَّق: لم تُوضَع في موضع الحقّ، أي: لم يُصِبْ.

(٣) غ، ط: منهما.

لكَ مَقامَ الأهلِ، وسَهلًا أي: لينًا وخَفْضًا لا حَزْنًا. وهذا يقع خبرًا لِمَن قَصَدَك، ودُعاء للمسافر، أي: لَقّاك اللهُ ذلك.

وقدَّره س[1] برَحُبَتْ بلادُك وأهِلْتَ. وإنما قدَّره بفعلٍ لأنَّ الدعاء إنما يكون بالفعل، فقدَّره بفعلٍ مِن لفظِ الشيءِ المدعوِّ به، فعلى تقدير س يكون انتصاب مَرْحَبًا على المصدر لا على المفعول به، وكذلك أَهْلًا. وهذا التقدير الذي قدَّره س إنما هو إذا استُعمل دُعاءً، أمَّا إذا كان خبرًا على تقدير: أَصَبْتَ رُحبًا وأَهْلًا، فيكون مفعولًا به لا مصدرًا. ووَهِمَ القَوَّاسُ[2]، فنَسَبَ لـ(س) أنَّ مَرْحَبًا مفعولٌ به، أي: صادفتَ مَرْحَبًا لا ضَيِّقًا، وأنَّ مذهبَ غيرِه أنه مصدرٌ يدلُّ على لفظِ فعله.

وأمّا «عَذيرَك» فتقول: عَذيرَك مِن فلان، فلا يجوز إظهار الفعل الناصب في هذا ونحوه؛ لأنَّ إتيانك بالمضاف إليه وتَبيينك بالمقصود للخطاب قام مَقام تكريرِ الفعل وتوكيده، فلم يجز لذلك ذكرُ الفعل لأنَّ الفعل لا يدخل على الفعل، قال س[3]: «ومِن ثَمَّ قالَ عَمرُو بنُ مَعْدِي كَرِب[4]:

أُريــــدُ حبــــاءه ، ويُريـــــدُ قَتْلــــي عَــذيرَك مِــنْ خَليلِــكَ مِــنْ مُــرادِ»

أي: الْزَمْ عَذيرَك. و(س) يُقَدِّر عَذيرًا تقدير عُذر[5]، فيمكن أن يكون اسمًا وُضع موضع المصدر، نحو: عائذًا بالله، أي: عِياذًا. ويحتمل أن يكون مصدرًا كالنَّكير والنَّذير.

وضَعَّفَ بعضُهم المصدرَ، وقال[6]: «المصادرُ على وزنِ فَعيل لا تكون إلا في الأصوات نحو الصَّهيل والزَّئير» انتهى.

---

(١) الكتاب ١: ٢٩٥، ٣٢٧.

(٢) شرح ألفية ابن معط ١: ٥٣٢.

(٣) الكتاب ١: ٢٧٦.

(٤) ديوانه ص ١٠٧ والكتاب ١: ٢٧٦ والكامل ٣: ١١١٨. الحباء: العطية.

(٥) الكتاب ١: ٣١٣.

(٦) هو المفضَّل بن سَلمة اللغويّ كما في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥: ٤٦.

وقال[1]:

عـــذيرَ الحـــيِّ مِـــنْ عَـــدْوا   نَ كـــــانوا حَيَّـــــةَ الأَرْضِ

أي: أَحْضِرْ عاذرَ الحيّ، وتقول العرب: مَنْ يَعْذِرُني مِنْ فُلان، على معنى: مَنْ يَعتَذِرُ لي منه، فالعَذير بمعنى العاذِر، وهو صيغة مُبالَغة.

قال بعض الكوفيين: العَذير: الناصر، يقال: عَذيرَك مِن فلان، أي: هَلُمَّ نَصيرَك. وقال المبرد: تقول العرب: عِذْرَةً إليك ومَعْذِرَةً /إليك، أي: اعْتِذارًا، ومَنْ عَذيري مِن فلان، أي: مَن يَعذِرُني منه، وساءَ عَذيرُه، أي: حالُه[2]. وقال أبو بكر ابن طاهر: عَذيرُ الرجلِ: ما يُحاوِلُ مما يُعْذَرُ[3] عليه، والعَذير: الحال، والعَذير: الْمَعْذِرة، يقال: عَذيرَك مِن فلان، أي: هَلُمَّ مَعذِرتَك منه. وقال عبدُ العزيز القَوّاسُ في عَذيرَك[4]: «ذهب س[5] إلى أنه مصدر بمعنى العُذْر كالنَّذير والنَّكير، وذهب المفضَّل المفضَّل إلى أنه بمعنى عاذِر كشاهد وشَهيد»[6]. [٦:١٠٩/ب]

وأمَّا «ديارَ الأَحباب» فلم تقع لي هذه العبارة في أشعار العرب، إنما يقع ذكر «ديار» مضافًا إلى اسم الْمحبوبة، كقولِ ذي الرُّمّة[7]:

دِيارَ مَيَّةَ إذْ مَيٌّ تُساعِفُنا   ولا يَرى مِثلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ

وقولِ طَرَفة[8]:

دِيارَ سُلَيْمَى إذْ تَصيدُكَ بِالْمُنَى   وإذ حَبْلُ سَلْمَى مِنكَ دانٍ تُواصِلُهْ

---

(١) ذو الإصبع العَدْوانيّ. الأصمعيات ص ٧٢ [الأصمعية ١٨] والكتاب ١: ٢٤٦، ٢٧٧.
(٢) النص بلا نسبة في جمهرة اللغة ٢: ٦٩٢.
(٣) في المخطوطات: يقدر. صوابه في كتاب العين ٢: ٩٣، ولفظه: «وعذير الرجل: ما يروم ويحاول مما يعذر عليه إذا فعله»، وعنه في تهذيب اللغة ٢: ٣٠٩.
(٤) ك، ط: عذيرك الله.
(٥) الكتاب ١: ٢٤٦، ٢٧٧.
(٦) شرح ألفية ابن معط ١: ٤٩٩.
(٧) تقدم البيت في ٧: ٥١. وآخره في غ: عُرْبٌ ولا عَجَمُ.
(٨) تقدم البيت في ٣: ٣١٦.

فإن كان المصنف عنى بقوله «دِيارَ الأَحبابِ» دِيارَ مَن تُحبُّ [فهو][1] كما ذكرناه، وإلا فيحتاج في إثبات هذا التركيب إلى سماع، وأنه وجدَ هذا اللفظ في شعر، وهو: دِيارَ الأَحبابِ.

وفي (البسيط) وقد تعرَّض لذكر ما هو محفوظٌ في كلامٍ نصبُه بإضمارِ فعلٍ قال: «فمنها ذِكرُ الدار، فإنه كثُر عندهم، فاستعملوه بحذف الفعل كقوله:

ديـــارَ مَيَّـــةَ إذْ مَـــيٌّ تُســـاعِفُنا ....

كأنه قال: أَذكُر ديارَ مَيّةَ. ومِثلُه ذِكرُ الأيّامِ والمعاهدِ والدِّمَنِ لأنه يُستعمل عندهم كثيرًا» انتهى.

وإنما أضمر الفعل - وهو أَذكُر أو ذَكَرتُ - لأنَّ الشعراء يُقَدِّمون في كلامهم ذِكرَ الديارِ ووَصفَ الأَطلالِ والآثارِ، فإذا قالوا بعد ذلك دِيارَ مَيّ أو نحوها فكأنه قال: ذَكَرتُ دِيارَ مَيَّةَ، ودَلَّ ما كان فيه مِن وصفِ الدِّيارِ والأَطلالِ على هذا الفعل المضمَر.

ص: ويَتَّصِلُ بهذه ما يَستَلزِمُ عاملَه عاملُ ما قَبلَه، أو يَتَضَمَّنُ معناه وَضْعًا، وما هو في المعنى مُشارِكٌ لِما قَبلَه في عاملِه أو فيما نابَ عنه، ولا يَمتنعُ الإظهارُ إن لم يَكثُرِ الاستعمال. ورُبَّما قيل: (كِلاهُما وتَمْرًا)، و(كُلَّ شيءٍ ولا شَتيمةَ حُرٍّ)، و(مَنْ أنتَ زيدٌ)؟ أي: كِلاهما لي، وكُلُّ شيءٍ أَمَمٌ ولا تَرْتَكِبْ، ومَنْ أنتَ كلامُك زيدٌ أو ذِكرُك.

ش: ثبت في بعض النسخ «ويتصل بها». والإشارة بـ«هذه» إلى ما يتصل بأكثر هذه المنصوبات، وكذا عَودُ الضمير في «بها» هو على أكثر هذه المنصوبات التي ذَكرها في هذا الفصل، فمثالُ ما استلزم عاملَه عاملُ ما قبلَه قولُهم: كُلَّ شيءٍ ولا شَتيمةَ حُرٍّ، إذ تقديرُه: ائْتِ كُلَّ شيءٍ ولا تأتِ شَتيمةَ حُرٍّ، فالأمرُ بإتيانِ كُلِّ شيءٍ يَستَلزِمُ الأمرَ بإتيانِ شَتيمةِ حُرٍّ إذْ كان مندرجًا في عموم «كُلّ شيء»، لكنه أَخرَجَه عن العموم بالنَّهيِ عن شَتيمته، فقد استلزم الأمرُ النَّهيَ عن شَتيمةِ حُرٍّ.

---

(١) فهو: تتمة يقتضيها السياق.

[٦: ١١٠/أ] ومثالُ ما تَضمَّنَ معناه /وَضْعًا قولُهم: امْرَأً ونَفْسَه، فقد اتَّصَلَ بقولِه «امْرأً» قولُه «ونَفْسَه»، و«امْرؤ» متضمِّنٌ النفسَ؛ لأنَّ المرءَ هو الرَّجلُ بَدَنًا ونَفْسًا، فدلالتُه عليهما بالمطابقة، ودلالتُه على أحدِهما بالتضمُّن إذ أحدُهما جزءُ المسمَّى.

ومثالُ ما هو في المعنى مُشارِكٌ لِما قبلَه في العامل قولُه: الكِلابَ على البَقَرِ، فقد اتَّصلَ بقوله «الكِلاب» قولُه «على البَقَر»، والناصبُ للكلاب هو الذي يتعلَّق به الجارُّ والمجرور الذي هو «على البَقَر»، فقد اشتَرَكا مِن حيثُ المعنى في العامل. وكذلك: إنْ تَأْتِنِي فأَهْلَ اللَّيلِ وأَهْلَ النهارِ، اتَّصَلَ بقوله «فأَهْلَ الليلِ» قولُه «وأَهلَ النَّهارِ»، وكِلاهما منصوب بتقدير: فتَجِدُ، فقد اشتَرَكا في العامل مِن حيثُ المعنى لا لفظًا إذْ لم يُلفَظ بالعامل.

ومثالُ المشاركةِ فيما نابَ عن العامل لا في العامل قولُهم: «مَرْحَبًا وأَهْلًا»، فقد اتَّصلَ بقوله «مَرْحَبًا» قولُه «وأَهْلًا». وعلى تقديرِ س لم يَشتَرِكا في العامل، لكنَّهما اشتَرَكا فيما نابَ عن العامل إذ قَدَّرَ س مَرْحَبًا بقوله: رَحُبَتْ بلادُك[1]، فمَرْحَبًا نائبٌ عن رَحُبَتْ. وقدَّرَ س وأَهْلًا بقوله: وأَهِلَتْ[1]. فالناصب لقوله وأَهْلًا هو قوله: وأَهِلَتْ؛ إذ نابَ أَهْلًا عنه، فقد اشتَرَكَ مَرْحَبًا وأَهْلًا فيما نابَ عن العامل، وليس اشتراكُهما أنَّ الناصب لهما واحد، إنما معنى الاشتراك أنَّ كُلًّا منهما انتصبَ بالعامل الذي نابَ عنه، فانتصابُ مَرْحَبًا بِرَحُبَتْ، وانتصابُ أَهْلًا بأَهِلَتْ.

وكلامُ المصنِّفِ في قوله «ويَتَّصلُ» إلى قوله «أو فيما نابَ عنه»[2] كلامٌ قلقٌ غريبٌ لا يكاد يُفهَم، ولا تحته طائلٌ، فإن كان أرادَ ما شَرَحْناه به فذاك المقصودُ، وإن كان غيرَ ما شرحناه به فيحتاج إلى كشفٍ يُنبئ عنه.

---

(١) الكتاب ١: ٢٩٥.

(٢) يعني قوله: «ويَتَّصِلُ بهذه ما يَستَلزِمُ عاملَه عاملُ ما قَبلَه، أو يَتَضَمَّنُ معناه وَضْعًا، وما هو في المعنى مُشارِكٌ لِما قَبلَه في عاملِه أو فيما نابَ عنه».

وقولُه **ولا يَمتَنعُ الإظهارُ إن لم يَكثُرِ الاستعمالُ** لا يُمكن عَودُ هذا الكلام إلى المنصوبات التي تقدَّم ذكرُها في هذا الفصل؛ لأنه قد نَصَّ على التزامِ إضمارِ الناصب فيها، وأيضًا فكُلُّها كثُرَ استعمالُها.

ومثالُ ما لم يَكثُرِ استعمالُه فجازَ إضمارُ العاملِ فيه وإظهارُه قولُهم: انْتَهِ أَمْرًا قاصدًا، فيجوز أن تقول: انْتَهِ وأْتِ أَمرًا قاصدًا، ويجوزُ حذفُ وأْتِ، نَصَّ على ذلك س[1] في كتابه.

ووَهِمَ فيه الزَّمَخْشَريُّ[2]، وتَبِعَه الجُزُوليُّ[3]، فذَكَراه فيما يجبُ إضمارُ عاملِه، وكأنهما التَقَطا ذلك بغيرِ تَأَمُّلٍ مِن كتابِ س إذ كانا قد التَقَطا ما يجبُ إضمارُه منه، وذَكَره س في غضونِ هذا الباب، فظنَّا أنه منه، ولم يَتَأَمَّلا ما قال س فيه.

قال الأستاذ أبو علي[4]: «ذِكرُ هذه اللفظةِ في جملةِ ما انتصبَ على إضمارِ فِعلٍ لا يَظهرُ غَلَطٌ منه - أي الجزولي - تَقَدَّمه إليه الزمخشريُّ في مُفَصَّلِه، وأَظُنُّه الذي غَلَّطَه لأني لا أَعرفُ[5] مَن غَلِطَ فيه غيرهما، وليس كما قالاه. والذي غَلَّطَهما /أَنَّ س [٦:١١٠/ب] ذكرَ هذه اللفظةَ في هذا البابِ لِيُمَثِّلَ بها في وجهٍ آخرَ غيرِ التزامِ الإضمارِ لا في التزامِ الإضمار، والعَجَبُ أنَّ س إنَّما[6] ذكرَ هذه اللفظةَ هناك على ذلك المعنى لا على أَنَّ الإضمارَ فيها لا يَظهر، ونَصَّ على ذلك، ولا أدري كيف لَقِفَا[7] هذه اللفظة، وعَرَّيَاها مما اقتَرَنَ بها مما يَدُلُّ على أنها ليست من الباب، حتى دخلت لهما في الباب بذلك اللَّقْف[8]، إلا أنَّ ذلك اتَّفقَ بِقِلَّة الاشتغال بالكتاب، فلَقِفَا منه المثل، وتَخَيَّلا

---

(١) الكتاب ١: ٢٨٤.

(٢) المفصل ص ٧٠. وقد نَبَّهَ ابن يعيش في شرح المفصل ٢: ٦٦ على أنَّ هذا يجوز فيه إظهار الفعل العامل.

(٣) المقدمة الجزولية ص ٢٧٢، وقد نَصَّ على أنَّ وجوب إضمار العامل فيه قول بعضهم.

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير له ٣: ١٠٨٥ - ١٠٨٦.

(٥) الذي في المخطوطات: «وأظن الذي غلط لأبي موسى» ، والتصويب من شرح الشلوبين.

(٦) في الأصول: لَمّا.

(٧) لقف الشيء: أخذه بسرعة.

(٨) في المخطوطات: اللقب. وفي شرح الشلوبين: اللفف. والصواب ما أثبتناه.

أنها كلَّها مذكورةٌ على حالة واحدة، وهذا شنيعٌ في حَقِّهما جدًّا›› انتهى. قال س[1]: ‹‹ونظير ذلك الكلام: انْتَهِ يا فلانُ أَمْرًا قاصِدًا، فإنَّما قلت: انْتَهِ وَأْتِ أَمْرًا قاصِدًا، إلا أنَّ هذا يجوز لك فيه إظهارُ الفعل، فإنَّما ذَكرتُ لك ذا لأُمَثِّلَ الأوَّلَ به، لأنه قد كَثُرَ في كلامهم حتى صار بمَنْزلةِ الْمَثَل، فحَذَفوه كحَذْفِهم: ما رأيتُ كاليومِ رَجُلًا››.

وقد نَبَّهَ ابنُ يَسْعُون في (شرح أبيات الإيضاح) على ذلك عند تكلُّمه على قوله[2]:

تَرَوَّحي أَجْدَرَ أنْ تَقيلي

قال[3]: ‹‹وقولُهم انْتَهِ أَمرًا قاصدًا، أي: ائْتِ أَمرًا قاصدًا. ويجوزُ أن تُظهِرَ الفعلَ الفعلَ هاهنا، فتقول: انْتَهِ وأْتِ أَمرًا قاصدًا ، لأنَّ الانتهاءَ هنا يجوزُ الاقتصارُ عليه››.

وقولُه **ورُبَّما قِيلَ: كِلاهُما وتَمْرًا** يعني أنه جاء ‹‹كِلاهما›› مرفوعًا، وخَرَّجَه على الابتداء، وجعل الخبر محذوفًا، وأضمر الخبر لزومًا كما أضمرَ الناصب لزومًا.

وزعَمَ الفَرّاء[4] أنَّ قولَ العربِ ‹‹كِلاهُما وتَمْرًا›› جاء على لغةِ مَن يُضيف كِلا وكِلْتا إلى مضمر، فيكونان بالألف على كلِّ حال، فـ(كِلاهُما) في موضعِ نصبٍ كما كان في الظاهر، ويَتبَعُه التَّمر، وأَنشد[5]:

نِعْمَ الفَتَى عَمَدَتْ إليهِ مَطِيَّتِي بِي حِينَ جَدَّ بِنا الْمَسيرُ كِلانا

وقولُه **وكُلُّ شيءٍ ولا شَتيمةَ حُرٍّ** يعني: برفعِ كُلّ على الابتداء وحذفِ الخبر، وقَدَّره: كُلُّ شيءٍ أَمَمٌ، أي: قَصْدٌ، والتُزِمَ حذفُ الخبرِ كما التُزم حذفُ الناصب.

---

(١) الكتاب ١: ٢٨٤. ك، ط: وقال س.

(٢) تقدم في ٧: ٥٠.

(٣) المصباح له ١: ٤١٨.

(٤) تقدم رأيه هذا والمثل في ١: ٢٥٤ - ٢٥٥.

(٥) تقدم في ١: ٢٥٥. غ: في حين. والصدر ورد صدرًا لبيت للقطامي في ديوانه ص ٦٥، وعجزه: لا نَشتَكي جَهْدَ السِّفارِ كِلانا.

وقولُه **مَنْ أنتَ زيدٌ** برفعِ زيد على أنه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ مُلتَزَمِ الحذفِ كما التُزم حذفُ الناصب، وقد تقدَّم الكلام[١] على نصبِه ورفعِه.

وفي قولِه **وربَّما** تقليلٌ للرفع في هذه المسائل الثلاث، وقد جاء في بعض المنصوبات المذكورة في هذا الفصلِ الرفعُ في غيرِ هذه المسائلِ الثَّلاثِ، فمِن ذلك قولُهم: الكِلابَ على البَقَرِ، رُوي فيه الرفعُ. وكذلك: دِيارَ سَلمى. وكذلك: مَرْحَبًا، يقولون: مَرْحَبٌ، وقالوا: أَهْلٌ ومَرْحَبٌ، قال الشاعر[٢]:

إذا جِئتُ بَوَّابًا له قالَ : مَرْحَبًا ألا مَرْحَبٌ واديكَ غيرُ مَضِيقِ

كأنه قال: ألا هذا مَرْحَبٌ، فرفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف، أو يقدّر: لك مَرْحَبٌ، /فترفعه على أنه مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ، وأنشد س[٣]: [٦: ١١١/أ]

وبالسَّهْبِ مَيمُونُ النَّقِيبةِ قَولُهُ لِمُلْتَمِسِ المعروفِ : أَهْلٌ ومَرْحَبُ

مسألة: سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ: تَنصبه وتَرفع ، يقال عندَ ما يُسمع أحدٌ يذكر الله - تعالى - أو يَخطر بالبال أنه ذَكر الله، فتقول: سُبُّوحًا، أي: ذَكرتَ سُبُّوحًا، بمنزلة: أَهْلَ ذلك[٤].

واختلفوا في هذا الفعل الناصب أهو واجبُ الإضمار أم جائزُه:

فذهبَ الأستاذ أبو علي[٥] وناسٌ[٦] إلى أنه واجبُ الإضمار، وزعموا أنه مذهب س، قال س[٧]: «وخَزَلوا الفعلَ لأنه صارَ بَدَلًا مِنْ سَبَّحتُ»، ولا يقول س صارَ بَدَلًا مِن سَبَّحتُ إلا فيما لا يُستعمَل إظهاره.

---

(١) تقدم في هذا الجزء ق ١٠٨/أ - ١٠٨/ب من الأصل.

(٢) هو أبو الأسود الدؤلي. الديوان ص ١٤١ والكتاب ١: ٢٩٦.

(٣) البيت لطُفَيل الغنوي. الديوان ص ٥٤ [دار صادر] والكتاب ١: ٢٩٥ - ٢٩٦. السهب: موضع هلك فيه رجل حسن الخُلق كريم الطبيعة. قال سيبويه: «أي: هذا أهلٌ ومَرحبٌ».

(٤) الكتاب ١: ٣٢٧.

(٥) التوطئة ص ٣٥٠ وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٣: ١٠٨٥.

(٦) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ص ٨١ ولابن عصفور ٢: ٤٠٨.

(٧) الكتاب ١: ٣٢٧.

وذهب آخرون إلى أنه يجوز إظهارُ الناصب، وقال - يعني س - إنه يقال سُبُّوحًا[1] في المعنى الذي يقال فيه سَبَّحتُ؛ ألا ترى أنَّ معنى سُبُّوحًا: أَذكُر مُنَزَّهًا مُبَرَّأً، كما أنَّ سَبَّحتُ في معنى: أُبرئ الله. وإنما يقول س: صارَ بَدَلًا مِنَ اللفظِ بالفعل في الناصب للاسم، وأمّا سَبَّحتُ فليس ناصبًا لِسُبُّوحًا، وإنما يريد أنه صارَ بَدَلًا منه، أي: يقال في المعنى الذي يقال.

وأمَّا رفعُه فعلى إضمار: مَذكورُك سُبُّوحٌ، وسُبُّوحٌ قُدُّوسٌ ليسا بمصدرين.

مسألة: قالت العرب: اللهُمَّ ضَبُعًا وذِئبًا[2]: فقيل - وهو الظاهر - إنه دعاءٌ على الغَنَمِ بأن يجتمع فيها ضَرَرُ هذينِ الصِّنفَين. وقيل[3]: هو دعاءٌ لها، والمراد به أنَّ الذئب والضَّبُعَ إذا اجتمَعا تَقاتلا فتَفلِت الغَنَم.

مسألة: أَهلَكَ واللَّيلَ[1]: قال السيرافي[4]: أي: بادِرْ أَهلَك، أي: الْحَقْهُم، وبادِرِ اللَّيلَ، أي: سابِقْه إلى أَهلِك، فهما مُبادَرانِ إلا أنَّ أحدَهما على معنى مَلحوق، والآخَرَ على معنَى مَسبوق، فالمبادَرةُ خلاف المبادَرة، فهو مثل: إيَّاكَ والأَسَدَ؛ إذ تقديره: إيّاكَ باعِدْ مِنَ الأَسَدِ وباعِدِ الأَسَدَ منك، فالأَسدُ مُباعَدٌ وأنتَ قد باعَدتَ نفسَك منه، فهي أيضًا مُباعَدة على معنَى أنكَ باعَدتَها لا أنَّ الأَسدَ باعَدَها إلا على الْمَجاز؛ لأنها إذا باعَدَت الأَسدَ فكأنه باعَدَها، فليست مُباعَدةُ هذه على حدِّ مُباعَدةِ هذا.

قال بعض أصحابنا: «فهل يَصِحُّ هنا العطف أو لا لعدم الاشتراك في المعنى؟ الصحيح أنه يَسوغ لاشتراكِ كُلٍّ منهما في أنه مباعَدٌ لأنه لا يَلزم اشتراك المعطوفين في جميع أحوالهما، فكما لا يقول أحد إنَّ عَمرًا في قولك (ضربتُ زيدًا في داره وعَمرًا) مضروبٌ في داره على اللزوم ولا بُدَّ، فكذلك لا يلزم أن تكون مباعَدة هذا على حّد

---

(١) الكتاب ١: ٢٧٥.

(٢) الكتاب ١: ٢٥٥.

(٣) هو قول المبرد كما في شرح الكتاب للسيرافي ٥: ٢٢.

(٤) هذا معنى قوله لا لفظه. شرح الكتاب ٥: ٤٤.

مباعَدة هذا، وعلى هذا ينبغي أن يجوز: خَوَّفتُ زيدًا والأسدَ وإن كان الأسدُ مُخَوَّفًا منه وزيدٌ مُخَوَّفًا؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما مُخَوَّف» انتهى.

/وليس ما ذَكر مُطابِقًا لِما قبلَه؛ لأنَّ عَمرًا قد شارك زيدًا في كونهما مضروبَين [٦:١١١/ب] حقيقةً، لكنْ ذُكر لضربِ زيدٍ ظَرفٌ، ولم يُذكَر لضَربِ عَمرٍو، بخلاف المباعَدَتَين؛ لأنَّ إحداهما حقيقةٌ والأُخرى مَجازٌ، ففيه جمعٌ بينَ الحقيقةِ والْمَجازِ بلفظٍ واحدٍ إذْ لم يَشتَرِكا في مُطلَقِ المباعَدةِ حقيقةً، وكذلك خَوَّفتُ زيدًا والأَسَدَ، فينبغي[1] أن لا يجوز لأنك لا تقول: خَوَّفتُ الأَسَدَ، بالمعنى الذي تقوله في[2] خَوَّفتُ زيدًا؛ إذِ الأَسَدُ مَعنَى خَوَّفَ فيه: جَعَلْتُه يُخافُ منه[3]، وفي زيدًا: جَعَلْتُه يَخافُ، فاخْتَلَفا.

وذهب الفارسيُّ إلى أنَّ المبادرة على حسب الأخرى، وذلك على حذفِ مضافٍ، والمعنى: بادِرْ لَحَاقَ أَهلِكَ ولَحَاقَ الليلِ، أي: لَحَاقَ أَهلِكَ الليلَ ولَحَاقَ الليلِ أَهلَكَ، فاللَّحاقُ الأَولُ مُضافٌ للمفعولِ، والثاني مُضافٌ للفاعلِ، وهما على معنًى واحدٍ لأنَّ الأَهل مسبوقٌ، والليلَ مسبوقٌ أيضًا.

* * *

---

(١) ط: ينبغي.

(٢) في: ليس في غ.

(٣) ك: به.

ص: بابُ أبنيةِ الفعلِ ومعانيها

لِماضيها الْمُجَرَّدِ مَبْنيًّا لِفاعِلٍ[1] فَعُلَ وفَعِلَ وفَعَلَ وفَعْلَلَ.

فـ(فَعُلَ) لِمَعنًى مطبوعٍ عليه ما هو قائمٌ به، أو كمطبوعٍ عليه، أو شَبيهٍ بأحدهما. ولم يَرِدْ يائيَّ العين إلا هَيُؤَ، ولا متصرِّفًا يائيَّ اللام إلا نَهُوَ، ولا مضاعَفًا إلا قليلًا مشروكًا، ولا متعدِّيًا إلا بتضمينٍ أو تحويلٍ، ولا غيرَ مَضمومِ عينِ مضارعِه إلا بِتَداخُلٍ، وكَثُرَ في اسمِ فاعلِه فَعِيلٌ وفَعْلٌ[2]، وقَلَّ فاعِلٌ وأَفْعَلُ وفَعَلٌ وفَعِلٌ وفَعَالٌ[3] وفُعَالٌ وفُعَّالٌ وفِعْلٌ وفُعْلٌ وفُعُلٌ[4] وفَعُولٌ.

ش: هذا الباب يذكره البصريون في أبواب التصريف، بعدَ ذكرِ أبنيةِ الأسماءِ يذكرون أبنيةَ الأفعال ومعانيَها، وهو من علم التصريف، وليس من علم الإعراب، ولم يَتَّضِح لي وجهُ إدخاله هنا، وكذلك كثيرٌ مما بعده من الأبواب، والذي يقتضيه التقسيم لِمَن بدأ بالمركَّبات في تصنيفه أن يَبدأ بالمركَّبات الإعرابية، ثم بالمركَّبات غير الإعرابية، ثم بالنظر في المفردات الطارئِ عليها تغييراتٌ للدلالة على مَعانٍ، ثم بالمفردات الطارئِ عليها تغييراتٌ لا لِمَعانٍ.

واحترَزَ المصنفُ بقوله **المجرَّد** من الماضي المزيد فيه، وبقوله **مَبْنيًّا لِفاعِلٍ** مما يكون مَبْنِيًّا لِمَفْعُول، نحو حُمِدَ ودُحْرِجَ.

وحَصْرُ الثلاثيِّ في فَعُلَ وفَعِلَ وفَعَلَ دليلُه الاستقراء، فإنْ عَرَضَ غيرُ هذا الوزن صُورةً فأصلُه واحدٌ من هذا، نحو رَدَّ وصَبَّ ولَبَّ، أَصلُها رَدَدَ وصَبِبَ ولَبُبَ، وكذلك

---

(١) التسهيل ص ١٩٥: للفاعل.

(٢) ط: وفُعْل.

(٣) غ، وفِعال.

(٤) وفُعُل: ليس في شرح المصنف.

عَلْمَ وظَرْفَ وحُسْنَ، الأصلُ عَلِمَ وظَرُفَ وحَسُنَ، وكذلك قالَ وباعَ وخافَ وهابَ، الأصل قوَلَ وبَيَعَ وخَوِفَ وهَيِبَ. ولَمّا كانت أصول الأسماء من جهة الوزن ثلاثيةً ورُباعيةً وخماسيةً كانت أصولُ الأفعالِ /مِن تلك الجهة ثلاثيةً ورباعيةً، فنَقَصتْ أصلًا [٦: ١١٢/أ] عن الأسماء.

وقولُه **فَفَعُلَ لمعنًى مطبوعٍ عليه ما هو قائمٌ به** مثالُه: كَرُمَ ولَؤُمَ ونَبُهَ وسَفُهَ وجَزُلَ وجَبُنَ وذَكُوَ[١] وبَلُدَ وحَسُنَ ووَضُؤَ وصَبُحَ ورَطُبَ وصَلُبَ.

وقولُه **أو كمطبوعٍ عليه** مثالُه: فَقُهَ وشَعُرَ وخَطُبَ: إذا صار ذلك طبعًا.

وقولُه **أو شَبيهٍ بأحدِهما** مثالُه جَنُبَ الرجلُ جَنابةً، فهذا وإن كان بمعنى متجدِّد زائل فإنه مشبَّه بالمعنى الذي ليس زائلًا ولا متجددًا، وهو نَجُسَ.

وقولُه **ولم يَرِدْ يائيَّ العينِ إلا هَيُؤَ** ما عينُه ياءٌ استُغني فيه بِفَعَلَ عن فَعُلَ لاستثقال الضمة في الياء تقديرًا كما استثقلوها ظاهرة؛ فقالوا: طابَ يَطيبُ، ولانَ يَلينُ، وبانَ يَبينُ، ولم يستثقلوها في الواو تقديرًا حيث قالوا طالَ، أصلُها طَوُلَ، كما لم يستثقلوها ظاهرة في نحو قولهم فُوُوج وأَدْوُر، فأمَّا هَيُؤَ الشيءُ فشاذٌّ، ومعناه حَسُنَتْ هَيئتُه.

وقولُه **ولا متصرِّفًا يائيَّ اللام إلا نَهُوَ** احتَرز مِن نحو: لَقَضُوَ الرجلُ، ورَمُوَ زيدٌ، وشِبهِهما مما هو مستعمَلٌ في التعجُّب ولا يَتصرَّف، فإنَّ ذلك مطَّرد على ما سبق بيانُه في (باب التعجب)[٢]. وبقوله **يائيَّ اللامِ** مما هو واويُّ اللام، فإنه موجود فيه، نحو سَرُوَ الرجلُ، وأمَّا نَهُوَ فالواوُ فيه مبدَلةٌ مِن ياءٍ لأنه من النُّهْية، وهي العقل، لَمَّا بُنِيتْ على فَعُلَ أبدلوا ياءه واوًا لضمة ما قبل الياء، كما فعلوا ذلك في لَقَضُوَ ورَمُوَ.

---

(١) ذَكُوَ فلانٌ: كان ذكيًّا. غ، ط، شرح المصنف: وذَكُرَ.

(٢) كذا! وقد ذكره في باب نعم وبئس، وأحال عليه في باب التعجب. انظر الجزء العاشر ص ١٤٢ - ١٤٨، ٢٠٤.

وقولُه **ولا مُضاعَفًا إلا قليلاً مشروكًا** أي: مشروكًا مع غيره من الأوزان لا منفردًا به فَعُلَ، استُغني بـ(فَعَلَ) فيه عن فَعُلَ، نحو عَزَّ يَعِزُّ، وذَلَّ يَذِلُّ، وجَلَّ يَجِلُّ، وخَفَّ يَخِفُّ[1].

وأمّا القليل المشروك فنحو لَبُبْتَ، وشَرُرْتَ، أي: صِرتَ لَبيبًا، وصاحبَ شَرٍّ، وقالوا فيهما: لَبِبْتَ[2]، وشَرِرْتَ، على وزن فَعِلْتَ. واستعمالُ فَعُلَ في المضاعف شاذٌّ، ولم يَحكِ س[3] منه إلا لَبُبْتَ تَلُبُّ، وقال: «وإنما قَلَّ هذا لأنَّ الضمة تُستَثقَلُ فيما ذكرتُ لك، فلما صارت فيما يَستثقلون - يعني في المضاعف - فَرُّوا منها»[4]، وحكاها[5] س عن يونس. وقد قالوا حَبَّ الشيءُ، وحُبَّ بالضم. وحَبَّذا زيدٌ أصلُه حَبُبَ. وقالوا[6] حَقَّ الشيءُ: صَحَّ، أصلُه حَقُقَ. وقال ابن جِنِّيْ[7]: حكى قُطْرُبٌ شَرُرْتَ. وحكى محمد بن حمدون عن شيخه ابن جِنِّيْ[8]: دَمُمْتَ فأنتَ تَدُمُّ دَمامة.

وقولُه **ولا متعديًا إلا بتضمينٍ أو تحويل** مثالُ التضمين قولُ مَن قال[9]: أرَحُبَكُمُ الدخولُ في طاعةِ الكِرمانيّ؟ عَدَّاه لأنه ضَمَّنه معنى وَسِعَكم، ومِن كلامِ عليٍّ: إنَّ بُسْرًا قد طَلُعَ اليمنَ[10]، بضمِّ اللام، أي: بَلَغَ اليَمَنَ ووَصَلَه. ولا يُحفظ غيرُ هذين الفعلين.

---

(١) غ: وجف يجف.

(٢) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٣٣٣ وبغية الآمال ص ٧٧، ١١٩.

(٣) الكتاب ٤: ٣٧.

(٤) الكتاب ٤: ٣٧، وآخره فيه: «فلما صارت فيما يستثقلون فاجتمعا فروا منهما».

(٥) غ: وحكى.

(٦) قالوا: ليس في غ.

(٧) المنصف ١: ٢٤٠.

(٨) وقد ذكر هذا الفعل ابن جني في المنصف ١: ٢٤٠.

(٩) العين ٣: ٢١٥. والقائل نصر بن سيّار.

(١٠) جمهرة اللغة ٢: ٩١٥، وفيه (طلَع) بالفتح. وبسر هو بسر بن أرطاة.

ومثالُ التحويل صُنْتُه /ومُتُّه، حُوِّلَ مِن فَعَلَ إلى فَعُلَ، ونُقِلَت الحركةُ إلى الفاء [٦:١١٢/ب] ليدلَّ على أنَّ المحذوف واو، وكان الحذفُ لالتقاء الساكنين، والبناءُ على فَعُلَ والنقل لِيُعلَم أنَّ الْمحذوف واوٌ، واستُصحِبَتِ التعديةُ لِعُروض الضمة، فلم يُعتَدّ بها كما حَوَّلُوا في باع فَعَلَ إلى فَعِلَ، فقالوا بِعْتُه، نَقلوا الحركة التي في العين إلى الفاء - وهي الكسرة - لتدلَّ على أنَّ الْمحذوف ياء.

وقولُه **ولا غيرَ مضمومِ عينِ مُضارعِه إلا بِتَداخُل** الجاري في مضارع فَعُلَ يَفْعُلُ بضم العين. وقال بعض العرب(١): كُدْتَ، بضم الكاف تَكادُ، وكان القياس تَكُودُ، وذلك مِن تَداخُل اللغتين والاستغناء بمضارع كِدْتَ عن مضارع كُدْتَ، كما أنهم استَغنَوا في الغالب عن ماضي يَذَرُ ويَدَعُ بماضي يَتْرُكُ، فقالوا: تَرَكَ، هذا مع اختلاف المادة، فلَأَن يَستَغنُوا معَ اتحاد المادة أَولى وأَحرى. وفيه شذوذٌ آخَرُ، وهو أنه مِن ذواتِ الياء مضموم الأول. وقال الفراء(٢): الذي ضَمَّ الكاف أراد أن يفرق بين كادَ من المقاربة وكادَ من الكَيْد.

وقولُه **وكَثُرَ في اسمِ فاعِله فَعِيل** إلى آخر الْمُثُل(٣) أي: فاعِل فَعُلَ، أضاف إلى ضمير فَعُلَ لأنه يُطلق في اللغة كثيرًا وفي الاصطلاح قليلًا اسمُ الفاعل على كلِّ وصفٍ مشارِكٍ للفعل في مادةِ حروفِ الاشتقاق، ويحمل(٤) ضمير الفاعل، وقد تقدَّم في (باب اسم الفاعل)(٥) حدُّ اسم الفاعل وما يُطلق عليه في مشهور اصطلاح النحويين، وذلك أنه إن ذُهِبَ به مذهب الزمان فلا يكون إلا على وزن فاعِل، تقول

---

(١) الكتاب ٤: ٤٠.

(٢) نسب اللَّبليُّ هذا القول للغويين. بغية الآمال ص ٨٠.

(٣) يعني قوله: «وكَثُرَ في اسمِ فاعلِه فَعِيلٌ وفَعْلٌ وقَلَّ فاعِلٌ وأَفْعَلُ وفَعَلٌ وفَعِلٌ وفَعَالٌ وفُعَالٌ وفُعَّالٌ وفِعْلٌ وفُعْلٌ وفُعُلٌ وفَعُولٌ».

(٤) ط: ويجعل.

(٥) ١٠: ٢٩٧ - ٣٠٣.

حَسُنَ فهو حاسِن، وظَرُفَ فهو ظارِف، وقد تقدَّم الكلام على ذلك في أواخر (باب الصفة المشبهة)[1]، وإن لم يُذهب به مذهب الزمان فالمقيس فيه فَعِيل فقط، وما جاء على خلاف هذا الوزن فإنه يُقتَصر فيه على السماع، ولا يُقاس عليه.

وذَكر المصنف أنَّ فَعيلًا وفَعْلًا كَثُرَا في اسم فاعِل فَعُلَ، وقال[2]: «ومَن استعمل القياس فيهما لعدم السماع فهو مُصيب، وأمّا البواقي فمقصورة على السماع». انتهى. وقد خالفَ النحويين في كونه جعل فَعْلًا مقيسًا.

ومَثَّلَ المصنفُ هذه الأوزانَ بحامِضٍ وأَحْمَقَ وحَسَنٍ وخَشِنٍ وجَبانٍ، وفُراتٍ أي عَذْب، ووُضَّاءٍ أي وَضيء، وعِفْرٍ أي ذي دهاء وشجاعة، وغُمْرٍ أي جاهل، وجُنُبٍ أي ذي جَنابة[3]، وحَصُورٍ أي ضَيِّقة مجرى اللَّبَن.

فأمّا تمثيله بحامِض وأنه من حَمُضَ بضم الميم فإنه مِن تَداخُل اللغتين، قالوا حَمُضَ وحَمَضَ، كما قالوا مَثُلَ ومَثَلَ، وكَمُلَ وكَمَلَ، وطَهُرَ وطَهَرَ، وفَضُلَ وفَضَلَ، وجاء اسم الفاعل على فاعِل، فقالوا حامِضٌ وماثِل وكامِل وطاهِر وفاضِل، فكما قال المصنف[4] في كُدْتَ تَكادُ إنه من تَداخُل اللغتين والاستغناء قال ابن خالَوَيهِ[5]: [٦:١١٣/أ] الصواب في النحو أن يقال: فَرِهَ فهو فارهٌ، /هذا الحرف شَذَّ فقط، وسائرُ ذلك فيه لغتان، نحو كَمُلَ وكَمَلَ، فيُؤخذ الفاعل من كَمَلَ لا من كَمُلَ. انتهى.

وجاء أيضًا على فَعْلان، قالوا صَرُعَ فهو صَرْعان. وعلى مَفْعُول، قالوا وَدُعَ الرجل فهو مَوْدُوع، وقالوا أيضًا فيه وادِع. وعلى فَعُلٍ نحو نَدُسٍ ونَطُسٍ[6].

---

(١) ١١: ٤٧ - ٤٩.

(٢) شرح المصنف ٣: ٤٣٧، وفيه نقص. والنص بلفظه في تمهيد القواعد ٨: ٣٧١٢.

(٣) وجنب أي ذي جنابة: ليس في شرح المصنف؛ لأنَّه خلا من وزن فُعُل كما ذكرنا.

(٤) ٣: ٤٣٧.

(٥) معناه في ليس في كلام العرب ص ١٢٠.

(٦) غ: ندس وفطس. رجل ندُس: عالم بالأخبار. ورجل نطُس: مبالغ في الشيء.

ص[1]: حقُّ عينِ مضارعِ (فَعِلَ) الفتحُ، وكُسِرَتْ فيه مِن وَمِقَ ووَثِقَ ووَفِقَ ووَلِيَ ووَرِثَ ووَرِعَ ووَرِمَ ووَرِيَ الْمُخُّ، وفي مضارع حَسِبَ ونَعِمَ وبَئِسَ[2] ويَئِسَ ويَبِسَ ووَغِرَ ووَحِرَ ووَلِهَ ووَهِلَ وجهان. واستُغنِيَ في: ضَلِلْتَ تَضِلُّ، ووَرِيَ الزَّندُ يَرِي، وفَضِلَ الشيءُ يَفْضُلُ، بمضارعِ فَعَلَ عن مضارع فَعِلَ.

ش: أطلقَ في فَعِلَ أن يكون مضارعه يَفْعَلُ لأنَّ اللازم والمتعدي فيه لا يختلف مضارعه أن يجيء على يَفْعَلُ بفتح العين إلا ما استثناه مما جاء فيه يَفْعِلُ بكسر العين وجوبًا؛ وذلك ثمانية الأفعال التي ذكَرها، أو جوازًا مع المقيس، وهو الفتح، وذلك في تسعة الأفعال التي ذكَرها أيضًا. وتركَ من القبيل الأول وَعِمَ يَعِمُ، وعُذره في ذلك أنه ذكَر في الأفعال التي لا تتصرف قولهم: عِمْ صباحًا، وليس كما ذكَره، بل هو فعلٌ متصرِّف، وقد نبَّهْنا على ذلك واستَدْلَلْنا على تصرُّفه في الفصل الأخير من (باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك).

وشرحَ المصنفُ معانيَ هذه الأفعال التي ذكرها، فقال[3]: وَمِقَ: أَحَبَّ، ووَثِقَ به: قَوِيَ اعتمادُه عليه، ووَفِقَ: حَسُنَ، ووَلِيَ: تَبِعَ، والأمرَ: صار حاكمًا عليه، ووَرِعَ: صار ذا وَرَعٍ، ووَرِيَ الْمُخُّ: اكتنزَ من السِّمَن، وأمّا وَرِثَ ووَرِمَ العضوُ فمعناهما مفهوم، ونَعِمَ: عَدِمَ البؤس، وبَئِسَ: صار ذا بؤس، ووَغِرَ الصدرُ ووَحِرَ: التهبَ غَيظًا أو حزنًا، ووَلِهَ: كاد يَعدَم العقل، ووَهِلَ: اشتدَّ فَزَعُه، وأمّا حَسِبَ ويَئِسَ ويَبِسَ فمعناها مفهوم. انتهى وفيه تلخيص.

وقال بعضُ العرب[4] ضَلِلْتَ بكسر العين، فقياسُ مضارعه فتحُها، لكنَّهم استَغْنَوا بمضارعِ ضَلَلْتَ، وهي اللغة الفصحى، وهو بكسر العين، عن مضارع ضَلِلْتَ.

---

(١) في التسهيل ص ١٩٥: فصل.

(٢) بئس: ليس في ط.

(٣) شرح التسهيل ٣: ٤٣٨.

(٤) بغية الآمال ص ٧٧ وشرح المصنف ٣: ٤٣٨.

وقالوا وَرَى الزَّنْدُ ووَرِيَ: إذا أَخرَجَ نارَه، فاستَغنَوا بمضارع وَرَى - وهو بكسر العين[1] - عن مضارع وَرِيَ. وقالوا فَضِل وفَضَل، فاستَغنَوا بمضارع فَضَل - وهو مضموم - العين عن مضارع فَضِل. والذي حَكى فَضِلَ يَفْضُلُ هو أبو عبيدة[2]، ولم يحكِ س[3] منه إلا نَعِمَ ينعُمُ، وحكى يعقوبُ حَضِرَ يَحْضُرُ[4]. وحكى ابن دُرُسْتُوَيْهِ: نَكِلَ عن الشيء يَنْكُلُ[5]، وشَمِلَ الأمرُ يَشْمُلُ[6]. وهذا من تركيب اللغات، فإنَّ الأفصح حَضَرَ ونَكَلَ بالفتح، وشَمَلَ جاء فيه الفتح، فمَن كسرَ أخذَ لغةَ مَن فَتح. وجاء من المعتلِّ: مِتَّ تَمُوتُ، ودِمْتَ تَدُومُ، وقالوا: تَدامُ وتَماتُ، ومُتَّ ودُمْتَ. وحكى صاعِدٌ[7] من الشذوذ في الصحيح نَجِدَ يَنْجُدُ.

ص: ولزومُ[8] (فَعِلَ) أكثرُ من تَعَدِّيه، ولذا غَلَبَ وضعُه للنعوت اللازمة والأعراضِ والألوانِ /وكِبَرِ الأعضاء. وقد يُشارِكُ (فَعُلَ)، ويُغني عنه لزومًا في اليائيِّ اللام، وسَماعًا في غيره، ويُطاوِعُ (فَعَلَ) كثيرًا. وتَسكينُ عينِه وعينِ (فَعُلَ) وشِبهِهما من الأسماء لغةٌ تَميميَّة. [٦:١١٣/ب]

---

(١) وهو بكسر العين: سقط من غ.

(٢) إصلاح المنطق ص ٢١٢ وأدب الكاتب ص ٤٨٣ - ٤٨٤.

(٣) كذا في أدب الكاتب ص ٤٨٤، ولم أجده في الكتاب، وهو بلا نسبة في المسائل الحلبيات ص ١٢٥ والمنصف ١: ٢٥٦.

(٤) انظر إصلاح المنطق ص ٢١٢.

(٥) تصحيح الفصيح ١: ١١٣.

(٦) تصحيح الفصيح ١: ١٤٦.

(٧) بغية الآمال ص ٧٨. وهو صاعد بن الحسن بن عيسى الرَّبَعيّ البغدادي أبو العلاء، صحب السيرافيَّ والفارسيَّ والخطَّابيَّ، وروى عنهم، وأصله من الموصل، ودخل الأندلس، وكان من متقدمي ندامى المنصور بن أبي عامر، صنف كتاب الفصوص. توفي بصقلية سنة ٤١٧هـ. بغية الوعاة ٢: ٧ - ٨.

(٨) غ: لزوم.

ش: (فَعِلَ) بكسر العين متوسط بين الخفّة والثِّقَل، فالخفيف (فَعَلَ) لكونه ثلاثيًّا مفتوح العين، والثقيل (فَعُلَ) لكونه مضمومَها، فلذلك كثُر التعدِّي واللزوم في (فَعَلَ)، ووجب اللزوم في (فَعُلَ)، وكثُر في (فَعِلَ) لاستدعاء التعدِّي زيادة.

فمثالُ وضعه للنُّعوت اللازمة: شَنِبَ، وفَلِجَ[1]، ولَمِيَ[2]، وعَمِيَ، وحَوِلَ، وعَوِرَ، وعَرِجَ، وحَوِرَ[3]. وللأعراض: بَرِئَ، ومَرِضَ، ونَشِطَ، وفَرِحَ، وحَزِنَ، وشَبِعَ، وغَرِثَ[4]، ورَوِيَ، وعَطِشَ. وللألوان: سَوِدَ، وشَهِب، وحَوِيَ، ودَعِجَ[5]، وكَهِبَ[6]، ودَكِنَ[7]، وكَدِرَ. ولِكِبَر الأعضاء: جَبِهَ، وأَذِنَ، وعَيِنَ، ورَقِبَ، وفَوِهَ، وسَوِقَ.

ومثالُ مشاركته (فَعُلَ): فَقِرَ وفَقُرَ، وأدِمَ وأَدُمَ، وسَمِرَ وسَمُرَ، وعَجِفَ وعَجُفَ، وحَمِقَ وحَمُقَ، ورَعِنَ ورَعُنَ[8].

ومثالُ إغنائه عن (فَعُلَ) في اليائيِّ اللام: حَيِيَ فهو حَيِيٌّ، وعَيِيَ فهو عَيِيٌّ، وغَنِيَ فهو غَنِيٌّ، وغَبِيَ فهو غَبِيٌّ. ويدلُّ على أنَّ (فَعُل) أصلٌ لهذه الأفعال كونُها لمعانٍ[9] طُبع الشخص عليها، فالغِنى[10] غِنى النفس، فإن كان من المال فمشبَّه به، وكونُ اسم الفاعل منها جاء على فَعِيل، وقد قيل في العَيِيّ عَيٌّ.

---

(١) شنِب: برَد، والشَّنَب: ماء ورقّة وبَرْد وعُذوبة في الفم. فلِج الرجلُ: تباعد ما بين ثناياه خِلقة.

(٢) اللَّمَى: سُمرة في الشفتين واللِّثات تُستَحسَن.

(٣) حَوِرت العين: اشتدَّ بياض بياضها وسواد سوادها واستدارت حدقتها وابيضَّ ما حولها.

(٤) غرِث: جاع. حَوِيَ: صار لونه إلى الحُوّة، وهي: حُمرة تضرب إلى السواد.

(٥) دعِجت العين: اتَّسعت واشتدَّ سوادُها وبياضُها.

(٦) الكُهْبة: غُبْرة مُشربَة سوادًا.

(٧) دكِن: مال لونه إلى الدُّكنة، وهي لون يميل إلى الغُبرة بين الحُمرة والسواد.

(٨) رعِنَ: كان أرعَن، وهو الأهوج في منطقه، والأحمق.

(٩) في المخطوطات: لمعنى.

(١٠) غ: والغنى عن النفس. ط: والغنى غني النفس.

ومثالُ السماع في غيره: قَوِيَ فهو قَوِيٌّ، ونَقِيَ فهو نَقِيّ، وسَمِنَ فهو سَمِين. وحقُّها فَعُلَ، كمَتُنَ[1] ونَظُفَ وشَحُمَ، وكأضدادها: ضَعُفَ ونَجُسَ وشَخُتَ[2]، ولذلك جاء اسم الفاعل منها على فَعيل.

وقولُه **ويُطاوِعُ فَعَلَ كثيرًا** مثالُه: جَدَعه فجَدِعَ[3]، وصَلَمَه فصَلِمَ[4]، وثَلَمَه فثَلِمَ[5]، وثَرَمَه فثَرِمَ، وهَتَمَه فهَتِمَ[6]، وعَلَمَه فَعَلِمَ[7]، وفَلَجَه ففَلِجَ[8]، وشَتَرَ اللهُ عَينَه عَيَنَه فشَتِرَتْ[9]. وجاء الوصف من هذه ونظائرها على وزن أَفْعَل.

وقولُه **وتسكينُ عينه** إلى آخره[10] مثالُ ذلك في فَعِلَ وفَعُلَ: عَلْمَ وظَرْفَ في عَلِمَ وظَرُفَ. ومثالُه في شِبهِهما من الأسماء: نَمْرٌ ورَجْلٌ في نَمِرٍ ورَجُلٍ.

وقولُه **تَميميّة** ذَكر ابن هشام أنَّ ذلك في لغة بكر بن وائل وناسٍ كثير من بني تميم.

وكذلك الفعلُ المبنيُّ لِما لم يُسَمَّ فاعله، قالوا[11]: لم يُحْرَم مَن فُصْدَ له، يريدون: فُصِدَ. وفي (شرح الخَفّاف) أنَّ مِثل فُصْدَ بسكون العين فاشيةٌ في تغلب بنت وائل.

* * *

(١) متُن الشيء: صلُب واشتدَّ وقَوِيَ.

(٢) شخُت: كان دقيق الجسم ضامرًا خِلقة لا هُزالًا.

(٣) جدِع الرجلُ: قُطع أنفُه، أو قُطع طرف من أطرافه.

(٤) صلِم الرجلُ: استُؤصلت أذنُه.

(٥) ثلِم الشيءُ: انكسرَ حدُّه، وصارت فيه ثُلْمة. ثرِم الرجلُ: انكسرت سنُّه.

(٦) غ: «فهنمه فهنم». هتِمَ الإنسانُ وغيرُه: تكسَّرت ثناياه من أصولها، أو من أطرافها.

(٧) علِم فلانٌ: انشقَّت شفته العليا.

(٨) فلَجَ الشيءَ: شقَّه نصفين.

(٩) شتِرت عينُه: انقلب جفنُها وانشقَّ. غ: وشفَر ... فشفرت.

(١٠) يعني قوله: «وتَسكينُ عينِه وعينِ (فَعُلَ) وشِبهِهما من الأسماء لغةٌ تَميميَّة».

(١١) الكتاب ٤: ١١٤ وكتاب الأمثال لأبي عبيد ص ٢٣٥ ومجمع الأمثال ٢: ١٩٢. أي: لم يُحرَم القِرى مَن فُصدت له الراحلة فحَظِي بدمها. سر صناعة الإعراب ١: ٥٠ - ٥١.

ص: فصل

اسمُ الفاعل من متعدِّي (فَعِلَ) على فاعِل، ومِن لازمِه على فَعِلٍ وأَفْعَلَ وفَعْلان. وقد يجيء على فاعِلٍ وفَعِيل، ولَزِمَ فَعِيلٌ في المغني عن فَعُلَ[1]. وقد يَشْرَكُ فَعُلٌ فَعِلًا[2]، وفَعِلٌ أَفْعَلَ وفَعْلان، ورُبَّما اشتَرَكت الثلاثة.

ش: مثالُ اسم الفاعل من المتعدي عالِم وعامِل، ومثالُه من اللازم على فَعِلٍ فَرِحٌ، وعلى أَفْعَلَ أَحْوَرُ وأَحْوَلُ، وبابُه أن يكون فيما هو آفةٌ أو عاهة أو جارٍ مجراهما. وعلى فَعلانَ شَبْعانُ ورَيَّانُ، /وبابُه أن يكون فيما يُراد به الامتلاء أو ضِدُّه. ومثالُ [٦: ١١٤/أ] مجيئه على فاعِل سالِم وبالٍ. وينقاس بناؤه على فاعِلٍ إن ذُهب به مذهب الزمان، نحو: مَرِضَ يَمْرَضُ فهو مارِض غَدًا. وعلى فَعِيل حَزين ومَرِيض.

ومثالُ لزومه في المغني عن فَعُلَ حَيِيٌّ وسَمِين ونحوهما. ومثالُ المشارك فَعِلًا طَمُعٌ وطَمِعٌ، وعَجُلٌ وعَجِلٌ، ويَقُظٌ ويَقِظٌ. ومثالُ المشارك أَفْعَلَ سَوِدٌ وأَسْوَدُ، وخَضِرٌ وأَخْضَرُ، وعَوِرٌ وأَعْوَرُ. ومثالُ المشاركِ فَعْلانَ فَرِحٌ وفَرْحانُ، وجَذِلٌ وجَذْلانُ، وسَكِرٌ وسَكْرانُ، وصَدٍ وصَدْيانُ. ومثالُ المشارك في الثلاثة شَعِثٌ وأَشْعَثُ وشَعْثانُ.

* * *

---

(١) غ: فَعَلَ.

(٢) غ: فعِل فَعْلا. ط: فَعِلٌ فُعُلا.

ص: فصل

لـ(فَعَلَ) تَعَدٍّ ولُزومٌ، ومِن معانيه غَلَبةُ المُقابل، والنيابةُ عن (فَعُلَ) في المضاعف واليائيِّ العين. واطَّرَدَ صَوغُه مِن أسماءِ الأعيان لإصابتِها، أو إنالتِها، أو عَمَلٍ بها، وقد يُصاغُ لِعَملِها، أو عَمَلٍ بها، أو أَخْذٍ منها.

ش: كَثُرَ استعمالُ فَعَلَ متعدِّيًا ولازمًا لخفَّته، وذلك بلفظين متباينين، وهو الكثير، نحو حَلَبَ وذَهَبَ، وبلفظين متحدين كفَغَرَ فاه، ومعناه فتحَ، وفَغَرَ فُوهُ، ومعناه انْفَتَحَ، ودَفَقَ الماءَ فدَفَقَ، أي: صَبَّه فانْصَبَّ، وغاضَه فغاضَ، بمعنى أَذهَبَه فذَهَبَ، وسارَ الدابَّةَ فسارتْ، بمعنى سَيَّرها فتَسَيَّرتْ، ورَجَعَ الشيءَ فرَجَعَ، أي: رَدَّه فارتَدَّ.

وقولُه **ومِن معانيه غَلَبةُ المُقابل** مثالُه عالَمَني فعَلَمْتُه، وشاعَرَني فشَعَرتُه، وكاتَبَني فكَتَبتُه، وكاثَرَني فكَثَرتُه، أي: قابَلَ عِلمَه بعِلمي، وشِعرَه بشِعري، وكتابتَه بكتابتي، وكثرةَ ماله بكثرة مالي، فكنتُ أَعلَمَ منه وأَشْعَرَ وأَكْتَبَ وأَكثَرَ مالًا.

وقولُه **والنيابةُ عن فَعُلَ في المضاعف** مثالُه جَلَلْتَ فأنت جَليلٌ، وعَزَزتَ فأنت عَزيزٌ، وشَحَحْتَ فأنت شَحيحٌ، وخَفَفتَ فأنت خَفيفٌ، وحَقَقتَ فأنت حَقيق، وعَفَفتَ فأنت عَفيف، ودَقَّ الشيءُ فهو دَقيق، ورَقَّ فهو رَقيق، ورَكَّ فهو رَكيك، وخَسَّ فهو خَسيس، وذَلَّ فهو ذَليل.

وقولُه **واليائيِّ العين** مثالُه: طابَ يَطيبُ فهو طَيِّب، ولانَ يَلينُ فهو لَيِّن، وبانَ يَبين فهو بَيِّن، وهاءَ يَهيءُ فهو هَيِّئ: إذا كان حَسَنَ الهيئة، وناءَ اللحمُ يَنيءُ فهو نَيِّئ.

ويدلُّ على أنَّ أصل هذه الأفعال أن تكون على فَعُلَ دلالتُها على مَعانٍ طَبَعيّة[1]، ولذلك جاء اسم الفاعل فيها على فَعِيلٍ في المضاعَف والمعتلِّ اللام، وعلى

(١) ط: طبيعية. وزيد بعده في شرح المصنف ما نصه: أو كالطَّبَعيّة في اللزوم.

فَيْعِلٍ في المعتلِّ العين؛ لأن فَيْعِلًا فيما اعتلَّت عينُه مما حَقُّ فعلِه أن يكون على فَعُلَ نائبٌ عن فَعيل في ذوات الياء كلِّها، كطَيِّبٍ وأخواتها إلا في ناءَ اللحمُ، وفي ذواتِ الواو، كجَيِّد وسَيِّد وهَيِّن وسَيِّئ وصَيِّب وصَيِّت إلا ما شذَّ مِن طَوِيل وقَوِيم.

وقولُه **واطَّرَدَ صَوغُه مِن أسماءِ الأعيان لإصابتها** مثالُه: جَلَدَه، ورَأَسَه، وجَبَهَه، وأَذَنَه، وعانَه، ووَجَهَه، ويَداه، وصَدَرَه، ورَكَبَه، ورَجَلَه: إذا أصاب جِلْدَه ورأسَه وجَبهتَه وأُذُنَه وعَينَه ووَجْهَه ويَدَه وصَدْرَه ورُكْبَتَه ورِجْلَه.

وقولُه **أو إنالتِها** مثالُه: لَحَمَه، وشَحَمَه، ولَبَنَه، وزَبَدَه، وسَمَنَه، وتَمَرَه، وكَمَأَه: إذا أَطْعَمَه لَحْمًا وشَحْمًا ولَبَنًا وزُبْدًا وسَمْنًا وتَمْرًا وكَمْأَة.

/وقولُه **أو عَمَلٍ بها** مثالُه: رَمَحَه، وحَرَبَه، وآلَه، وسَهَمَه، وسافَه، وحَصَبَه، [٦:١١٤/ب] وحَصاه، وعَصاه، وساطَه: إذا ضربَه برُمْحٍ وحَرْبة وآلة وسَهْم وسَيْف وحَصْباءَ وحَصاة وعَصًا وسَوْط. ومنه عانَه: إذا أَصابَه بالعَين، ورَكَبَه البعيرُ: إذا أصابَه بِرُكْبته، وهما من الأضداد.

وقولُه **وقد يصاغُ لِعَمَلِها، أو عَمَلٍ بها، أو أَخْذٍ منها** مثالُه: جَدَرَ الجدارَ، ونأَى النُّؤْيَ[1]، ووَأَرَ الإرَةَ[2]، وبَأَرَ البئرَ، وخَبَأَ الخِباءَ[3]، وقَبا القَبْوَ[4]، وعَصَدَ العصيدةَ[5]، ولَفَتَ اللَّفيتةَ[6]، ولَبَكَ اللَّبيكةَ[7]، وأَلَقَ الأَلُوقةَ[8].

---

(١) النؤي: مجرًى يُحفَر حول الخيمة أو الخباء يمنع عنها السيل. ونأيتُ النؤيَ: عملته.

(٢) الإرة: الحفرة التي تُستوقد فيها النار، ووأَرَ الإرة: حفرها.

(٣) الخباء: بيت من صوف أو وَبَر أو شعر يُقام على عمودين أو ثلاثة.

(٤) القبو: الطاق المعقود بعضه إلى بعض في شكل قوس، وبناء تحت الأرض. غ: القبوة. ط: القبرة.

(٥) العصيدة: دقيق يُلَتُّ بالسَّمن ويُطبخ، وعصد العصيدة: عملها، واتخذها.

(٦) اللَّفيتة: العصيدة المغلَّظة.

(٧) اللبيكة: دقيق يُخلط بزُبد أو سمن. ولبكها: عملها.

(٨) الألوقة: كلّ ما لُيِّن من الطعام. وقيل: الزُّبدة بالرُّطَب. وألقها: عملها.

وقد يُصاغُ لعملٍ صادرٍ من المسمَّى، نحو: أَصَلَتْه الأَصَلةُ[1]، وسَبَعَه السَّبُعُ، وكَلَبَه الكلبُ، وذَبَّه الذُّبابُ، ونَمَلَه النَّملُ، وبَعَضَه البَعُوضُ، ووَحَرَتْه الوَحَرةُ[2]، وجَرَدَه الجرادُ[3].

وقد يُصاغُ لأخذِ بعضِ المسمَّى، نحو: ثَلَثَ المالَ ورَبَعَه وخَمَسَه: إذا أخذَ ثُلُثَه ورُبُعَه وخُمُسَه، وكذلك إلى العُشْر.

ص: ومِن معانِي (فَعَلَ) الجمعُ والتفريقُ والإعطاءُ والمنعُ والامتناعُ والإيذاءُ والغَلَبةُ والدَّفْعُ والتحويلُ والتَّحَوُّلُ والاستِقرارُ والسَّيرُ والسَّترُ والتَّجريدُ والرَّميُ والإصلاحُ والتَّصويتُ.

ش: مثالُ الذي للجمع: حَشَرَ، وحَشَدَ، وحاَشَ[4]، ونَظَمَ، ولَمَّ، وشَعَبَ في أحد معنييه[5]، وكَتَبَ، وكَبَتَ، وحَزَبَ، وكَفَتَ[6]، وضَمَّ، وحَصَرَ، ووَعَى العِلمَ، وقَرَى الماءَ[7]، وعَكَمَ، وخَزَنَ، وحَوَى، وحازَ، وحَفَضَ[8]. ويتَّصل بها ما دَلَّ على خَلْطٍ أو وَصْلٍ، كمَزَجَ، ومَشَجَ، وشابَ، وجَدَحَ[9]، وكخاطَ، ونَسَجَ، وناطَ.

---

(١) أصلتْه: وثبتْ عليه فقتلته، والأصلة: حيّة قصيرة خبيثة تثب وتهلك.

(٢) الوحرة: دُوَيْبّة حمراء إذا اجتمعت تلصق بالأرض، شبيهة بالوزغة، تقع في الطعام فتفسده.

(٣) جردَ الجرادُ الأرضَ: أكل ما عليها من النبات وأتى عليه فلم يُبق منه شيئًا.

(٤) حاشَ الإبلَ: جمعَها وساقَها.

(٥) معناه الآخر: فَرَّقَ، وسيذكره الشارح. وهو من الأضداد. الأضداد لابن الأنباري ٥٣ - ٥٤.

(٦) كبت فلان غيظه: حبسه. وكفتَ الشيءَ إليه: ضمَّه وجمعه.

(٧) قرى الماءَ في الحوض: جمعه. وعكمَ المتاعَ يَعكِمه: شدَّه بثوب.

(٨) ط: وحفظ. شرح المصنف: وجفظ. حفَض العودَ: حَناه وعَطَفَه، وحفَضتُ الشيءَ: ألقيته. ولم أقف عليه بمعنى جمَعَ. ولعله حَفَشَ، يقال: حفشَ القومُ عليك: اجتمعوا، وحفش السيلُ: اجتمع له الماء من كل جانب. وجفظتُ البعيرَ: ملأتُ بطنه. وقد يكون خَفَضَ، يقال: خفَض العيشُ: أخصب.

(٩) جدح الحوض والسَّويق: حرَّكهما. ط: وجدع. ومشج: خلط. وناطَ الشيءَ: علَّقه.

ومثالُ الذي للتفريق: كفَتَّ كَبَثَّ[1]، وبَذَرَ، وجزَأَ، وقَسَمَ، وشَعَبَ في أحد معنييه[2]، وفَصَلَ، وعَزَلَ، وماز. ويُلحق بها ما دَلَّ على قَطْعٍ أو كَسْرٍ أو خَرْقٍ، كصَرَمَ، وجَذَمَ، وخَذَمَ، وجرَمَ، وخزَمَ، وجَذَّ، وحَذَّ، وبَتَّ، وكَفَتَ[3]، وقَصَدَ، وسَحَقَ، وقَصَفَ، وفَصَمَ، وقَصَمَ، وفَضَّ، ورَضَّ، وهَشَمَ، وبَسَّ[4]، وكَسَّ، وفَلَحَ، وحَرَثَ، وصَدَعَ، وأَرَسَ[5]، وخَدَّ[6]، وجابَ، ونَقَبَ، وثَعَبَ، وهَدَّ، وهَدَمَ، ومَزَقَ.

ومثالُ الذي للإعطاء: مَنَحَ، ونَحَلَ، ووَهَبَ، وبَذَلَ، وشَبَرَ[7]، وشَكَدَ، وزَبَدَ. ويُلحَق بها ما دَلَّ على نَفعٍ أو ضرٍّ، كغَذا، وسَقَى، وغاثَ، وكَرَزَأَ، وهَزَلَ[8]، وهَضَمَ، وحَرَبَ.

ومثالُ الذي للمنعِ: حَظَرَ، وحَظَلَ، وعَضَلَ[9]، وحَرَمَ، وحَبَسَ، وسَجَنَ، وحَمى، وعَصَمَ، وحَدَّ، وصَدَّ، وحَجَرَ، وحَجَزَ.

ومثالُ الذي للامتناع: عاذَ، ولجَأَ، ووَأَلَ، وعَقَلَ، وحَرَنَ[10]، وشَمَسَ، وشَرَدَ، وقَمَصَ، وخَلأَ[11]، وجَمَح في أحد معنييه[12].

---

(١) في الأصول: كبَثَّ، صوابه في شرح المصنف.

(٢) تقدم ذكر معناه الآخر، وهو جمعَ.

(٣) كفت الشيءَ: صرفه عن وجهه. وقصد الشيءَ: كسره.

(٤) بسَّ الشيءَ: فتَّته. وكَسَّ الشيءَ: دقَّه دقًّا شديدًا.

(٥) أرسَ الشيءَ: جعل له علامة. وأيضًا: دخل وثبت. غ، ط، ي: وأرسل.

(٦) خدَّ الأرضَ: شقَّها. وجاب الفلاةَ والثوب وكلَّ شيء: خرَقه. وثعب الماءَ: فجَّره.

(٧) شبرتك شيئًا: أعطيتكه. وشكدتُه: أعطيته ابتداء. غ، ط: وشكر.

(٨) هزلتُ الدابةَ: أعجَفتُها. وحربته: سلبته. وحربته بالحربة: طعنته.

(٩) عضَل الأيِّمَ: منعها النكاح.

(١٠) حرنَت الدابةُ: قَهقَرتْ. وشمسَت الدابةُ: مَنَعَت ظهرَها.

(١١) خلأَت الإبل: لم تَنقَد، ووقفت إذا اشتدّ جريُها، والخِلاء في الإبل كالحِران في ذوات الحافر.

(١٢) جمح الفرس: غلبَ فارسَه. والمعنى الآخر: كان سريعًا.

ومثالُ الذي للإيذاء: لَسَعَ[1]، ولَدَغَ، وكَلَمَ، وجَرَحَ، وقَرَحَ، ووَكَزَ[2]، ولَهَزَ، ولَطَمَ[3]، ولَكَمَ.

ومثالُ الذي لِلغَلَبة: بَذَّ، وجَبَّ، وقَهَرَ، وقَسَرَ، وصَرَمَ، وقَمَعَ، ودَحَرَ، وطَرَدَ، وكَسَعَ، وكسا، وصَرَعَ، وجَدَلَ، وسَلَقَ، وحَرَبَ.

ومثالُ الذي لِلدَّفع: دَرَأَ، ودَعَّ، وعَتَلَ، وزَبَرَ[4]، ودَسَرَ، ودَأَمَ، ونَسَأَ، وقَدَعَ.

ومثالُ الذي للتحويل: قَلَبَ، وصَرَفَ، ونَقَلَ، وبَدَلَ، وجَلَبَ، وجَذَبَ، /وسَحَبَ، وكَحَطَ[5]، وكَدَرَ[6]، وحَدَرَ[7]، وكرَبَعَ الثلاثةَ[8]، وخَمَسَ الأربعةَ، إلى عَشَرَ التسعةَ. [٦: ١١٥/أ]

ومثالُ التحوُّل: رَحَلَ، وزَحَلَ، وذَهَبَ، وظَعَنَ، وشَحَطَ، وشَطَنَ، وشَسَعَ[9]، وسَرَحَ، وسَنَحَ[10]، وسابَ[11]، وسَرَبَ، ونَزَحَ، وغَرَبَ[12]، وكخَسَفَ القمرُ، وكَسَفَت الشمسُ، وصَبَتِ الريحُ وشَمَلَتْ[13]، وكَخَرَجَ، ودَخَلَ، وبَرَزَ، ووَلَجَ، ووَقَبَ، وهَبَطَ.

---

(١) لسعَته العقربُ: ضربَته بإبرتها. ولدغتْه الحيّة: عضَّته. وكلمه: جرحه. وقرحْته: جرحتُه.

(٢) وكزه: ضربه بجُمْع كفّه. ولهزه: ضرب صدره بجُمْع كفّه، ولهزه بالرمح: طعن صدرَه.

(٣) لطمَ الخدَّ وصِفاحَ الجسد: ضربها ببَسْط الكفّ. ولكمَه: ضرب صدره.

(٤) زبر الرجلَ: انتهره. وقدعتُه: كفَفتُه. ط: وقذع.

(٥) غ: ولحط. كحط: لغة في قحط. قحط المطرُ: احتبس.

(٦) كدرتُ الشيءَ: أرسلته من عُلْوٍ إلى سُفْلٍ.

(٧) حدرتُ الثوبَ: فتلتُ أطراف هُدْبه. «ط: وحرد». حردَ الرجلُ عن قومه: تحوَّل.

(٨) ربعَ الثلاثةَ: جعلهم بنفسه أربعة.

(٩) شسع المكانُ: بَعُدَ. وسنح الطائر والظبي: جرى عن يمينك إلى يسارك.

(١٠) سنح الطائر والظبي: جرى عن يمينك إلى يسارك.

(١١) ساب الشيءُ والدابّةُ سَيبًا: مَرَّا حيث شاءا.

(١٢) غربت الشمس: غابت. وغرب الرجل: بعُد.

(١٣) صبت الريح: هبَّت صَبًا، وهي الشرقية. وشملتْ: هبَّت شمالًا.

ومثالُ الاستقرار: سَكَنَ، وقَطَنَ، ومَدَنَ، وأوى، وثَوى، وعَدَنَ، وعَهَنَ[1]، وعَطَنَ، وكَنَسَ[2]، ووَكَنَ[3]، وبَلَدَ[4]، وخَلَدَ.

ومثالُ السَّير: رَمَلَ[5]، وذَمَلَ، ونَسَلَ[6]، ورَسَمَ، وضَبَعَ[7]، ووَخَدَ[8]، وخَبَّ، وخَدَى، ودَبَّ[9]، ودَرَجَ[10]، ودَلَفَ، ودَرَمَ[11]، وجَفَلَ[12]، وجَمَزَ[13]، ومَرَطَ[14]، وجَمَحَ[15] في أحد معنييه.

ومثالُ السَّترِ: خَبَأَ، وحَجَبَ، وخَمَرَ، وكَفَرَ، وغَفَرَ، ورَمَسَ، ورَسَّ، ودَسَّ، ودَفَنَ، ودَهَنَ، وخَضَبَ، وصَبَغَ، وكَمَّ، وكَمَى، وكَنَّ، وغَطَى، وجَنَّ. ويُلحق بها ما دَلَّ على غَمْسٍ وشِبهِه، كمَقَلَ[16]، وغَطَّ، وغَمَرَ.

---

(١) عهن الشيء: حضر. وعطنت الإبل: أقامت عند الماء.

(٢) كنس الظبي: دخل في كِناسه، وهو الموضع الذي يأوي إليه في الشجر.

(٣) وكنَ الطائرُ: استقرَّ في وُكنته، وهي مقرّه ليلًا، وهي أيضًا: عشه الذي يبيض فيه.

(٤) بلد بالمكان: أقام.

(٥) رمل في السير: أسرع. وذملَ البعير: قاربَ الخطو.

(٦) نسل: أسرع وقارب خطوه. ورسم البعيرُ: أسرع.

(٧) ضبعت الدوابُّ في السير: امتدّت، وضبع الفرسُ: جرى.

(٨) وخدَ: أسرع ووسَّعَ خَطوه. وخبَّ الفرسُ: سار دون الإسراع. وخدى: أسرع وبسط خَطوه.

(٩) دبَّ النملُ: مشى على هَينته ولم يُسرع. ودبَّ القوم إلى العدوّ: مشَوا مَشيًا رفيقًا.

(١٠) درج الصبيُّ: مشى مشيًا متقاربًا. ودلف الشيخ: قاربَ خَطوه من الكبر.

(١١) درم الماشي: أسرع. ودرم القُنفُذُ: قاربَ الخَطوَ في عجلة.

(١٢) جفل القوم: انهزموا بجماعتهم، والنعامُ كذلك. وجفل السحابُ: ذهب. وجفلت الريحُ السحابَ: طردته.

(١٣) جمز الفرس: وثب. وجمز الإنسان: أسرع.

(١٤) مرطت الدابةُ: أسرعت.

(١٥) جمح الفرسُ وغيره: مضى لوجهه.

(١٦) مقَلَه في الماء وغيره: غطَّسه.

ومثالُ التجريد: سَلَخَ، وقَشَرَ، وكَشَطَ، وجَلَفَ[١]، وجَرَفَ[٢]، ونَجا[٣]، ولَحا، وسَلَتَ[٤]، وسَمَطَ[٥]، ومَعَطَ[٦]، وحَلَقَ، وسَحَفَ[٧].

ومثالُ الرَّمي: قَذَفَ، وحَذَفَ، وخَذَفَ، ورَجَمَ، وطَرَحَ، وصَرَعَ، وجَدَلَ، وسَلَقَ[٨]، وبَدَحَ[٩]، وطَحَرَ[١٠]، ونَضَحَ[١١]، ورَشَّ، وحَدَجَ[١٢]، وسَكَبَ، وصَبَّ، ودَفَقَ.

ومثالُ الإصلاح: نَسَجَ، وغَزَلَ، ورَدَنَ، وطَحَنَ، وخَبَزَ، وطَبَخَ، وحَنَذَ[١٣]، وكغَسَلَ، وصَقَلَ، ونَحَتَ، وجَبَرَ، ورَمَّ، ورَبَّ، ورَقَعَ، ورَفا[١٤]، ومَحَضَ[١٥]، ونَخَلَ، وأَسا[١٦]، وطَبَّ[١٧]، وأَبَرَ[١٨].

---

(١) جلف جلدَ الشاة: كشَطه. وجلَفت الشَّجّةُ: قشَرت الجلدَ. وجلَفت السنةُ: أذهبت المال.

(٢) جرفَ السيلُ: أذهبَ ما مرَّ به. غ: وحرب ولجا.

(٣) نجوت الجلد عن الشاة: قشَرته، ونجوت الثوب عن نفسك: جرَّدته. ولحا العودَ: قشَره.

(٤) سلت الشيءَ: أزاله عما علِق به، والمرأةُ خِضابَها: كذلك.

(٥) سمط اللبنُ: ذهبت عنه الحلاوة ولم يتغير.

(٦) معطَ السيفَ: سلَّه.

(٧) سحفَ الشحمَ عن ظهر الشاة: قلعَه. وجدله: صرعه.

(٨) سلقه باللسان: أسمعه ما يكره، والرجلَ على قفاه: بَطَحه.

(٩) بدحه بالعصا: ضربه بها، وأيضًا: رماه بكل رطْب من فاكهة وغيرها.

(١٠) طحرت الشيءَ: رميته، والعينُ قَذاها: كذلك.

(١١) نضحْت بالماء: رشَشْت، والنَّبل: رَمَيت.

(١٢) حدجت الشيءَ ببصري: أحدَدت النظر إليه، وبالسَّهم: رمَيتك.

(١٣) حنذ اللحمَ: شواه بحجارة مُحْماة. وحنذت الفرسَ: عرَّقته ليخفّ.

(١٤) رفوت الثوبَ: أصلحته.

(١٥) محضته الودَّ والنصيحة: أخلصتهما، والحديثَ: صدَقته فيه.

(١٦) أسوت الجرحَ والمريض: عالجتهما، وبين القوم: أصلحت.

(١٧) طببتك: عالجتك.

(١٨) أبر النخلَ: ألقحها، والزرعَ: أصلحه.

ومثالُ التصويت: بَكى، وصَرَخَ، وصَهَلَ، ونَهَقَ، وهَتَفَ، وجَأَرَ، وزَأَرَ، ونَأَمَ[1]، وبَغَمَ، وضَبَحَ، وصَدَحَ، وعَزَفَ، وصَفَرَ[2]، ومَكا[3]، ورَغا[4]، وثَغا[5]، ونَعَبَ[6]، ونَعَقَ، وَعَوَى، ونَبَّ[7]. ويُلحق بها ما دَلَّ على قولٍ، كنَطَقَ، ولَفَظَ، ووَعَظَ، وعَبَرَ، وفَسَرَ، وشَرَحَ، وأَمَرَ، وزَجَرَ، وهَجَرَ، وسَأَلَ، وعَذَلَ، وسَبَّ، وهَمَزَ، ولَمَزَ.

ص: **ولا تُفتَحُ عينُ مضارِعِ (فَعَلَ) دون شذوذٍ إن لم تكن هي أو اللامُ حَلْقيَّةً، بل تُكْسَرُ أو تُضَمُّ تخييرًا إن لم يُشهَرْ أحدُ الأَمْرينِ، أو يُلْتَزَمْ لسببٍ، كالتزامِ الكسرِ عند غير بَنِي عامِرٍ فيما فاؤه واو، وعند الجميع فيما عينُه ياءٌ، وعند غيرِ طيِّئ فيما لامُه ياءٌ وعينُه غيرُ حَلْقيَّة.**

والتُزِمَ الكَسرُ أيضًا في المضاعَفِ اللازِمِ غيرِ الْمحفوظِ ضَمُّه، والضَّمُّ فيما عينُه أو لامُه واوٌ، وليس أحدُهما حَلْقيًّا، وفي المضاعَفِ المتعدِّي غيرِ الْمحفوظِ كَسْرُه، وفيما لِغَلَبةِ المقابِلِ خاليًا مِن مُلْزِمِ الكسر، ولا تأثيرَ لِحَلْقيٍّ فيه، خلافًا للكسائيِّ، وقد يجيءُ ذو الحَلْقيِّ غيرُه بكسرٍ أو ضَمٍّ أو بِهِما أو مُثَلَّثًا.

ش: احترَز بقوله **دُونَ شذوذٍ** من قولهم يَأْبَى في مضارع أَبَى، وحكى ابن سِيْدَه في (الْمُحْكَم)[8] أنَّ قومًا قالوا في ماضيه أَبِي، فيَأْبَى على لغتهم جارٍ على القياس

---

(١) نأم الأسدُ والبوم والضفادع: صوَّتت. ونأَمَ: أنَّ. وضبحت الخيلُ: صوَّتت.

(٢) غ: وعفر.

(٣) مكا الطائرُ: صفَر.

(٤) رغا البعيرُ: صوَّتَ وضَجَّ.

(٥) غ: ونغى.

(٦) نعب الغرابُ: حرَّك رأسه عند صياحه.

(٧) نبَّ التيسُ: صاح عند هياجه للسِّفاد، والقومُ: جَلَّبوا.

(٨) وكذا في البحر المحيط ٢: ٦٤، وأحال المحقق على المحكم ١٠: ٥٥٨. وأقول: لم تذكر هذه اللغة في هذا الموضع منه.

كَنَسِيَ يَنْسَى، ووافَقَهم غيرُهم في ذلك، كما اتَّفق من يقول خُصْية وخُصْي في التثنية على خُصْيَيْن، واستَغنَوا عن مضارع أَبَى بمضارع /أَبِيَ. [١١٥:٦/ب]

وذكرَ ابن عصفور[١] مما شَذَّ مِن فَعَلَ المعتلِّ اللام يَفْعَلُ قَلَى يَقْلَى[٢] وغَسَى يَغْسَى[٣] وجَبَى يَجْبَى[٤] وأَبَى يَأْبَى.

وقال المصنف في الشرح[٥]: «شَذَّ أَبَى يَأْبَى ويَذَرُ، وما أُلحق بأَبَى يَأْبَى كَجَبَى يَجْبَى وقَلَى يَقْلَى فَمُوَجَّهٌ بأنَّ الأصل يَجْبِي ويَقْلِي بكسر الباء واللام، ففُتِحتا، فانقلبت الياء ألفًا، وهي لغة طَيِّئ، ولم يُحكم على يَأْبَى بذلك لأنه لم يُسمَع فيه الكسرُ كما سُمع في يَجْبَى ويَقْلَى، فإنَّ المشهور فيهما يَجْبِي ويَقْلِي بالكسر، فصَحَّ جَعلُه أصلًا وتفريعُ يَجْبَى ويَقْلَى عليه. وأما يَذَرُ فمحمولٌ على يَدَعُ لأنهما بمعنى واحد».

قال ابن عصفور[٦]: «وشذَّ من الصحيح اللام شيءٌ، فجاء مضارعه على يَفعَلُ بفتح العين، وهو قَنَطَ يقنَطُ ورَكَنَ يَرْكَنُ». ولم يُصَحِّح س منه[٧] إلا أَبَى يَأْبَى. وقال: إن جَبَى يَجْبَى وقَلَى يَقْلَى غير معروفين[٨]. وقد أنشدَ ابنُ الأعرابيِّ عن أبي زيد لأعرابيٍّ فصيح[٩]:

---

(١) الممتع ١: ١٧٨. وهي في الكتاب ٤: ١٠٦ عدا غسى يغسى.

(٢) قلاه: أبغضه.

(٣) غسى الليلُ: أظلم.

(٤) جبى الماءَ في الحوض: جمعه.

(٥) ٣: ٤٤٥.

(٦) الممتع ٢: ١٧٨.

(٧) غ: فيه.

(٨) الكتاب ٤: ١٠٦، ولفظه: «وأمّا جَبَى يَجْبَى وقَلَى يَقْلَى فغيرُ معروفين إلا من وُجَيهٍ ضعيف، فلذلك أُمسِكُ عن الاحتجاج لهما».

(٩) الرجز لأبي النجم العجلي. ديوانه ص ٤٥٠ وجمهرة اللغة ٢: ٨٦١، وآخر الأول فيهما: لا نَسلاها. والأول بلا نسبة في النوادر ص ٢٣٢.

أَيَّــــامُ أُمِّ العَمْــــرِ لا نَقْلاهــــا ولـــو تَشـــاءُ قَتَلَـــتْ عَيْناهــــا

وحكى غيرُ س: هَلَكَ يَهْلَكُ[1]. وحكى الزُّبَيديُّ[2]: شَجَى يَشْجَى وعَثَى يَعْثَى وسَلَى يَسْلَى.

وأمّا عَضَضْتَ تَعَضُّ ورَكَنْتَ تَرْكَنُ وقَنَطَ يَقْنَطُ وغَسَى يَغْسَى فقد سُمِع في ماضيها الكسرُ، فهو مِن تركيب اللغات، وليس يَهْلَكُ ويَأبَى مِن تركيب اللغات. وأمّا أَبَى وهَلَكَ فقيل: لم يُسمَع فيهما كسرُ عينهما فيكون فتحها في المضارع من تركيب اللغات، وقد تقدَّم أنَّ ابن سِيدَه حكى في (الْمُحْكَم) أنَّ قومًا قالوا أَبِيَ بكسر الباء، فعلى هذا يكون من تركيب اللغات.

وقولُه **إن لم تَكُنْ هي أو اللامُ حَلْقِيّة** مثالُه سأَل يَسأَل وذَهَبَ يَذهَب وجَبَهَ يَجبَه وسَمَحَ يَسْمَح.

وقولُه **بل تُكْسَرُ أو تُضَمُّ تَخييرًا** قد يكون[3] ذلك مسموعًا في الفعل الواحد، نحو نَشَرَ ينشُر وينشِر، وعَتَلَ يَعْتُلُ ويَعْتِلُ، وفَسَقَ يَفْسُقُ ويَفْسِقُ. وقد يكون ذلك في فعلين، نحو ضَرَبَ يَضْرِبُ وقَتَلَ يَقْتُلُ.

وقولُه **إن لم يُشْهَرْ**[4] **أحدُ الأَمْرَينِ** يعني أنه إذا شُهِرَ في المضارع لفِعلٍ مُعَيَّنٍ يَفْعِلُ بالكسر أو يَفْعُلُ بالضمّ فإنه لا تَخْيير إذ ذاك في يَفْعِلُ ولا يَفْعُلُ، بل يُتَّبَعُ في ذلك ما سُمع من العرب واشتُهِر. وهذا ليس بجيِّد، بل الأَولَى أن يقال: «إن لم يُنْقَلْ أحدُ الأَمْرَين»، فيُعَلَّقُ التخييرُ بانتفاءِ النَّقل لا بالشُّهرة. والذي نَختاره هو أنَّ التَّخيير لا يكون إلا عند انتفاءِ النَّقل كما قلنا.

---

(١) بغية الآمال ص ٦٩.

(٢) الأفعال الثلاثة في بغية الآمال ص ٧٠. شجى: حزن. وعثى: أفسد. وسلى: ترك الشيء.

(٣) قد يكون ... ويفسِق: سقط من ط.

(٤) غ: يشتهر.

وقال ابن عصفور[1]: «هما جائزان - يَعني يَفْعُلُ ويَفْعِلُ - سُمِعا للكلمة أو لم يُسْمَعْ إلا أحدُهما». فعلى قوله يجوز في يَضْرب ضَمُّ الراء، وفي يَقْتل كسرُ التاء. وجوازُ مثلِ هذا هو قياسٌ في مَورِدِ النَّصّ، فلا يُلْتَفَتُ إليه.

وقال بعض أصحابنا[2]: يُتَلَقَّى تخصيصُ الضمِّ والكسرِ مِنَ السَّماع. وقال أئمة اللغة فيما لم يُسْمَعْ له مضارعٌ بِضَمٍّ أو كسرٍ : إن شئتَ ضَمَمْتَ، /وإن شِئْتَ كَسَرْتَ. وقال ابنُ جِنِّيْ: الوجهُ الكسرُ، فإنَّ الباب للمخالفة، فكما أنَّ ما كُسِرَ ماضيه بابُه أن يُفتَح مضارعه، فكذلك ما فُتح ماضيه بابُه أن يُكسَر مضارعُه. [٦: ١١٦/أ]

وقولُه **أو يُلْتَزَمْ**[3] **لسببٍ كالتزامِ الكسرِ عندَ غيرِ بني عامرٍ فيما فاؤه واو** مثالُ ذلك يَعِدُ ويَجِدُ ويَزِنُ، وهو كلُّ مضارعٍ كان على يَفْعِلُ سواء أكان ماضيه فَعَلَ كما مثَّلنا، أو فَعِلَ نحو يَرِثُ، فإنَّ الواو تُحذف منه لوقوعها بين ياء وكسرة، ويأتي ذلك في الفصل الثاني والعشرين من (باب التصريف) مُوَضَّحًا مُشْبَعًا إن شاء الله تعالى.

ودلَّ كلامُ المصنف على أنَّ كلَّ ما فاؤه واوٌ[4] من فَعَلَ، ويعني[5] ما لم تكن عينُه أو لامُه حرفَ حَلقٍ نحو وَهَبَ يَهَبُ ووَقَعَ يَقَعُ، فإنَّ مضارعه يأتي على يَفْعِلُ بكسر العين إلا عند بني عامر، فإنه لا يأتي على يَفْعِلُ، بل يأتي على يَفْعُلُ. وليس كذلك لأنَّ ما فاؤه واوٌ قانونٌ كُلِّيٌّ، وبنو عامر[6] إنما رُوي عنهم ضَمُّ عينِ وَجَدَ، فقالوا يَجُدُ، على خلافٍ في البيت الذي رُوي خاصّةً دون غيره من الأفعال التي فاؤها

---

(١) الممتع ١: ١٧٥.

(٢) انظر الأقوال في هذه المسألة في بغية الآمال ص ٦٧ - ٦٩.

(٣) زيد هنا في الأصول: «الكسر». ولم يتقدم ذكره في الفَصّ.

(٤) غ، ك: واوه فاء.

(٥) غ: وبقي.

(٦) الصحاح (وجد) ٢: ٥٤٧.

واوٌ؛ إذ ليس ذلك جائزًا في نحو يَعِدُ ولا يَزِنُ عندهم، بل هم موافقون جميعَ العرب على يَفْعِلِ إلا في هذه اللفظة الواحدة التي هي يَجُدُ، فإنه رُوي عنهم فيه الضمُّ في البيت الذي أنشده النحويون، وذلك على سبيل الشذوذ، لا أنه قانونٌ كُلِّيٌّ في فَعَلَ الذي فاؤه واو، والبيتُ هو قول بعضهم[1]:

لو شِئتِ قد نَقَعَ الفؤادُ بِشَربةٍ تَدَعُ الصَّواديَ لا يَجُدْنَ غَليلا

قال ابن عصفور[2]: «وشَذَّ أيضًا مِن فَعَلَ الذي فاؤه واوٌ لفظةٌ واحدة، فجاء مضارعُها على يَفْعُلُ بضمِّ العين، وهي وَجَدَ يَجُدُ، وأصله يَوْجُدُ، فحُذفتِ الواوُ لكونِ الضمِّ هنا شاذًّا، والأصلُ الكسرُ، فحُذفتِ الواوُ كما حُذِفَتْ معَ الكسرة». وقال السيرافي: ويروى[3] لا يَجِدْنَ بالكسر، وهو القياس. وحكى س[4] الضم فيه. وقال أبو عُبيد في الغريب المصنَّف[5]: وَجَدَ يَجِدُ ويَجُدُ، قال: من الْمَوْجِدة والوِجدان جميعًا.

وقولُه **وعندَ الجميعِ فيما عينُه ياءٌ** مثالُه سارَ يَسِير وباعَ يَبِيع.

وقولُه **وعندَ غيرِ طَيِّئٍ فيما لامُه ياءٌ وعينُه غيرُ حَلْقيّة** مثالُه مَشَى يمْشي ورَمَى يَرْمي. فهذا النوعُ أَفْهَمَ كلامُ المصنفِ أنَّ المضارعَ فيه يَفْعِلُ عندَ جميعِ العربِ غيرَ طَيِّئ، فإنها تُبْدِلُ الكسرةَ فتحةً والألفَ ياءً في يَقْلَى ونحوه، كذا قال في الشرح[6]. فإن كان أخذَ لغةَ طَيِّئ مِن هذا المثالِ ونحوِه مما نَصَّ أصحابُنا على أنَّ العربَ شَذَّتْ فيه فليسَ بجيِّدٍ نسبةُ هذا القانونِ الكُلِّيِّ لِطَيِّئ؛ لأنَّ ما أُورِدَ مَوْرِدَ الشذوذِ لا يُجعَلُ

---

(١) جرير. الديوان ١: ١٠٧ وسر صناعة الإعراب ٢: ٥٩٦. نقع: رَوِيَ. والصوادي: العِطاش. والغليل: العطش. ورواية الديوان يَجِدْنَ بالكسر، ولا شاهد فيها.

(٢) الممتع ١: ١٧٧.

(٣) ط: وقد روي.

(٤) الكتاب ٤: ٥٣، ٥٤، ٣٤١.

(٥) الغريب المصنف ٢: ٦٠١، ولفظه: «ووَجَدَ يَجِدُ من الْمَوجدة والوجدان جميعًا».

(٦) ٣: ٤٤٥.

قانونًا كُلّيًّا، على أنَّ طَيِّئًا لم يُرْوَ عنهم في يَرْمِي يَرمَى ولا في يَمْشِي يَمْشَى. وإن كان نقلَ ذلك عن أَئمّةِ اللغة /بأنَّ لغةَ طَيِّئٍ ذلك فكان ينبغي أن يُنَبِّهَ على ناقلِ ذلك من [١١٦:٦/ب] الأئمّة المتقدمين، وخصوصًا إذا كان غيرُه مِن أئمّةِ عصرِه لم يَنقُل ذلك، ولا نَعلَمُ غيرَه من التَّصريفيين نَصَّ على أنَّ ذلك لغةُ طَيِّئ.

واحتَرز بقوله **وعينُه غيرُ حَلقيّة** مِن أنْ تكونَ عينُه حَلقيّة، فإنه جاء فيه الفتحُ محفوظًا في نحو نَأَى يَنْأَى ونَهَى يَنْهَى وسَعَى يَسْعَى ورَعَى يَرْعَى ولَحَى يَلْحَى.

وقولُه **والتُزم الكسرُ أيضًا في المضاعَف اللازم غيرِ المحفوظِ ضَمُّه** مثالُه حنَّ يَحِنُّ ونَدَّ يَنِدُّ[١] وحَلَّ يَحِلُّ. واحتَرز بقوله **غيرِ المحفوظِ ضَمُّه** مما حُفظ فيه الضمُّ على سبيلِ الجواز مع الكسر، وذلك في مضارع صَدَّ وأَثَّ وجَرَّ[٢] وحَدَّ بالحاء المهملة وَتَرَّ وثَرَّ[٣] وطَرَّ ودَرَّ[٤] وَجَمَّ وشَبَّ وعَنَّ[٥] وفَحَّ وشَذَّ وشَحَّ وشَطَّ ونَسَّ[٦] وَخَدَّ وَحَدَّتِ المرأةُ. وذكر أبو زيد في (كتاب الوحوش): يَدُبُّ مضارع دَبَّ، وروايةُ غيره الكسر.

ومما حُفظ فيه الضم على سبيل الوجوب مضارع مَرَّ وحَلَّ[٧] وهَبَّ ودَرَّ[٨] وأَجَّ[٩] وَكرَّ وهَمَّ به وزَمَّ وسَحَّ ومَلَّ وأَلَّ[١٠] وشَكَّ وأبَّ.

---

(١) نَدَّ البعيرُ ونحوه: نفر وشرَد. وأثَّ النباتُ والشعر: كثُر والتفَّ.

(٢) جرَّت الماشيةُ: رعتْ وهي تسير. ك: وخَرَّ. وحدَّ الرجلُ: نَزِق. وترَّت يدُه: انقطعت.

(٣) ثرَّت العينُ: غزُرت، والناقةُ: كذلك، والطعنةُ: اتَّسعت. وطرَّت يدُه: طارت عند القطع.

(٤) درَّت الناقةُ: كثُر لبنُها. جمَّ الفرسُ: ترك الضِّراب. شبَّ الفرسُ: وقف على رجليه ورفع يديه.

(٥) عنَّ الأمرُ: اعترض. وفحَّت الأفعى: صوَّتت بفمها. وشحَّ: بخل. وشطَّت الدارُ: بعُدت.

(٦) نسَّ الشيءُ: يبس. وخدَّ الدمعُ في خدّه: أثَّر. وحدَّت المرأةُ: تركت الزينة لموت زوجها.

(٧) حلَّ بالمكان: نزل به. غ: وجلّ.

(٨) درَّ اللبنُ: كثُر. غ: «وذَرَّ»، وهو صواب، يقال: ذرَّت الشمسُ: ظهرت أول شروقها.

(٩) أجَّ: أسرع. وزمَّ بأنفه: تكبَّر. وسحَّ المطرُ: سال. وملَّ في المشي: أسرع.

(١٠) ألَّ الشيءُ: برقَ. وألَّ الرجلُ: رفع صوتًا ضارعًا. وأبَّ الشيءُ: تهيأ.

وشَذَّ في نحو: شدَّ ما أنك ذاهبٌ، وشَقَّ بصرُه[١]، وخَشَّ وعَلَّ وقَشَّ[٢] وجَزَّ ورَشَّ[٣] وطَشَّ وثَلَّ وطَلَّ[٤] وخَبَّ وكَمَّ وعَسَّ[٥] وفَشَّ.

وقولُه **والضَّمُّ فيما عينُه أو لامُه واوٌ وليس أحدُهما حَلْقيًّا** مثالُ ما عينُه واو قامَ يَقُومُ وسامَ يَسُومُ ورامَ يَرُومُ. قال ابن عصفور[٦]: «ولم يَشِذَّ مِن ذلك شيءٌ إلا لفظتان، وهما طاحَ يَطيحُ وتاهَ يَتيهُ في لغةِ مَن قال: ما أَطْوَحَهُ! وما أَتْوَهَهُ»! قال[٧]: «ولا يُمكنُ أن يكونَ على هذا فَعِلَ يَفْعِلُ بكسر العين؛ لأنَّ فَعِلَ يَفْعِلُ شاذٌّ مِنَ الصحيح والمعتلِّ، وفَعَلَ يَفْعِلُ وإن كان شاذًّا فيما عينُه واوٌ فليس بِشاذٍّ في الصحيح، فحَمْلُهما على ما يكونُ مَقيسًا في حالٍ أَولَى. وأمّا مَن قال ما أَتْيَهَهُ! فقولُه يَتيهُ على القياس. والدليلُ أيضًا على أنَّ تاهَ قد يكون من ذوات الياء قولُهم: وقعَ في التُّوْهِ والتِّيْهِ، فقولُهم التِّيه دليلٌ على أنَّ تاهَ[٨] من ذوات الياء بقاءً مع الظاهر، وكذلك أيضًا تَيَّهَ يدلُّ على أنَّ تاهَ[٩] من ذوات الياء.

فإن قيل: فلَعَلَّ تَيَّهَ فَيْعَلَ، وهي من ذوات الواو، والأصل تَيْوَهَ، فقُلبت الواوُ ياء، وأُدغمت الياء في الياء.

فالجواب: أنَّ فَعَّلَ أكثرُ مِن فَيْعَلَ، فيجب أن يُحمَلَ تَيَّهَ على فَعَّلَ لذلك. وأيضًا فإنَّ تَيَّهَ للتكثير، فينبغي أن يُحمَلَ على فَعَّلَ لأنَّ فَعَّلَ مِنَ الأبنية التي وضعَتْها

---

(١) شقَّ بصرُه: انفتح. وخشَّ فيه: دخل. وعلّت الإبلُ: انصرفت عن الماء ولم تَرْوَ.

(٢) قشَّ القومُ: صلَحوا. جزَّ النخلُ: حانَ أن يُقطع ثمره.

(٣) رشَّت السماءُ: أمطرت مطرًا ضعيفًا، وطشَّت: مثله. وثلَّت الدابةُ: راثت.

(٤) طلَّ الدمُ: هَدَر وبطَل. وخبَّ: عدا. وكمَّت النخلةُ: أطلعَت.

(٥) عسَّ: طاف بالليل لحراسة الناس. وفشَّ الرجلُ: تجشَّأ. غ: وقشَّ. ط: وقسَّ.

(٦) الممتع ٢: ٤٤٤.

(٧) الممتع ٢: ٤٤٤ - ٤٤٥، وهذا النص يلي النص السابق بلا فاصل.

(٨) ط، والممتع: على أنه.

(٩) ط: على أنه.

العربُ للتكثير نحو قَطَّعَ وكَسَّرَ. وأيضًا فإنهم يقولون فيه إذا رَدُّوه إلى ما لم[1] يُسمَّ فاعلُه: تُيِّهَ. ولو كان فَيْعَلَ لقالَ تُوْيِهَ إن كان من ذوات الياء، وتُوْوِهَ إنْ كان مِن ذوات الواو، ولم يَجُزِ الإدغامُ كما لم يُدغَمْ مِثلُ سُوْيِرَ لأنَّ الواو مَدَّة» انتهى.

ومثالُ ما لامُه واوٌ غَزا يَغزو ورَنا يَرنُو[2]. واحتَرز بقوله **وليس أحدهما حلقيًّا** مِن نحوِ مَحَى يَمْحَى /وشَأَى يَشْأَى[3]، فإنه سُمع الفتحُ والضمُّ في مضارعِ مَحَى. [٦: ١١٧/أ]

وقولُه **وفي المضاعَفِ المتعدِّي غيرِ المحفوظِ كَسْرُه** مثالُه صَبَّ يَصُبُّ، وضَمَّ يَضُمُّ، ورَدَّ يَرُدُّ، ولَمَّ يَلُمُّ. واحتَرز بقوله **غيرِ المحفوظِ كَسْرُه** مما حُفظ فيه الكسرُ وجوبًا، وذلك في مضارعِ حَبَّ، وقرأ أبو رجاءٍ العُطارِدِيُّ ﴿فَٱتَّبِعُونِى يَحِبَّكُمُ ٱللَّهُ﴾[4]، وجوازًا، وذلك في مضارعِ هَرَّ[5]، وشَدَّ، وعَلَّ[6]، وبَثَّ بالثاء مثلث النقط، ونَمَّ.

وقولُه **وهما لِغَلَبةِ الْمُقابِل** مثالُه كاتَبَني فكَتَبْتُه أَكْتُبُه، وعالَمَني فَعَلَمْتُه أَعْلُمُه. وصوغُ فَعَلَ لِلمُغالَبةِ وضَمُّ عينِ المضارع منه مُطَّرِدٌ في كُلِّ فِعلٍ ثُلاثيٍّ مُتصَرِّفٍ تامٍّ. وظاهرُ كلام ابن عصفور في (الْمُمْتِع)[7] أنه يكون من فَعَلَ بفتح العين إذْ لم يأتِ ما يُستَعمَلُ للمغالَبة إلا منه.

وقولُه **خاليًا مِن مُلزِمِ الكسرِ** يَعني مِن مُلزِمِ الكسرِ في المضارع، نحو: سارَ يَسيرُ، ووَعَدَ يَعِدُ، ورَمَى يَرمي، فإنه في المغالَبة يَبقى مضارعُه على حالِه مِنَ الكسر، تقول: سايَرَني فَسِرْتُه أَسِيرُه، وواعَدَني فوَعَدتُه أَعِدُه، وراماني فرَمَيتُه أَرْميه.

---

(١) ط، والممتع: لِما لم.

(٢) رنا: نظر. غ: «وربا يربو». وهو صواب أيضًا.

(٣) شأى: سبق.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ٣١. مختصر في شواذ القرآن ص ٢٠، وفيه أنه روي عنه: يَحْبِبْكم.

(٥) غ: هدَّ. هرَّه: كرهه.

(٦) علَّه: سقاه ثانيةً، أو تِباعًا. ونَمَّ الحديثَ: نقله من قوم إلى قوم على وجه الإفساد والشر.

(٧) الممتع ١: ١٧٣.

وقولُه **ولا تأثيرَ لِحَلْقيٍّ فيه خلافًا للكِسائيِّ** يقولُ: الضمُّ مُلْتَزَمٌ في مضارِعِ ما هو حَلْقيُّ العينِ أو اللامِ، نحو فاهَمَني فَفَهَمْتُه أَفْهُمُه، وفاقَهَني ففَقَهْتُه أفْقُهُه. وأَجاز الكسائيُّ[1] فتحَ عينِ مضارِعِ هذا النوعِ لأجلِ حرفِ الحلق قياسًا كما يَجوزُ إذا كان لغير المغالَبة. وعبارةُ بعضِ أصحابِنا أنَّ الكسائيَّ يَجعلُه بالفتح إلا ما سُمِع فيه الضمُّ.

ومثَّل ابنُ عصفور ذلك فيما أصلُه فَعَلَ، وقَصَرَ ذلك على ما عينُه حرفُ حلق، فقال[2]: «وزعمَ الكسائيُّ أنه يجيء على أَفْعَلُ بفتح العين إذا كان العينُ حرفَ حلقٍ، نحو فاخَرَني ففَخَرْتُه أَفْخَرُه» انتهى.

والذي حُكي في هذا النوع الضمُّ، حَكى أبو زيد[3]: شاعَرْتُه أَشْعُرُه، وفاخَرْتُه أَفْخُرُه. والنقلُ عن الكسائيِّ أنه متى كانت العينُ أو اللامُ حرفًا حلقيًّا أنه يأتي بالفتح لأجل الحلقيّ. وحَكى الجوهري[4]: واضَأْتُه فوَضَأْتُه أوْضَؤُه بالفتح، قال: «وذلك بسبب الحرف الحلقيّ». وقال أبو الحسن علي بن عبد الصَّمَد السخاويّ: «روى أهلُ اللغة[5]: شاعَرَني فشَعَرته أشْعَرُه، وفاخَرَني ففَخَرْتُه أفْخَرُه»، يعني بالفتح. قال: «ورِوايةُ أبي زيد دليلٌ على أنه لا يُراعَى حرفُ الحلق» انتهى.

وشَذَّ مِن ذلك لفظٌ، فجاء بالكسرِ لا بالضَّمِّ، وهو خاصَمْتُ فلانًا فخَصَمْتُه أَخْصِمُه، بكسر الصاد[6]، ولا يُجيز البصريون[7] إلا الضمَّ، تقول: خاصَمْتُه فخَصَمْتُه

---

(١) شرح الشافية للرضي ١: ٧٠، ٧١. وفي الغريب المصنف ٢: ٦٠٠ أنه ذهب إلى أنَّ العين مفتوحة في كل هذا النوع من الأفعال.

(٢) الممتع ١: ١٧٣.

(٣) النوادر ص ٥٥٧ وبغية الآمال ص ٧٦.

(٤) الصحاح (وضأ) وفيه: «واضأته فوضأته أَضَؤُه»، وليس فيه قوله الآتي. وما فيه موافق لِما في الغريب المصنف ٢: ٦٠٠. واضأته: فاخرته بالوَضاءة فغلبته، والوضاءة: الحسن والنظافة.

(٥) الغريب المصنف ٢: ٦٠٠.

(٦) اللسان (خصم).

(٧) الكتاب ٤: ٦٨ والأصول ٣: ١١٩. «ولا يجيز البصريون ... أخصمه»: سقط من غ.

أخْصُمُه، وشاتَمْتُه فشَتَمْتُه أشْتُمُه[1]، وضارَبْتُه فضَرَبْتُه أضْرُبُه، أي: غَلَبْتُه في الخصام والشَّتم والضَّرب.

وقولُه **وقد يجيء ذو الحَلْقيِّ غيرُه بكسرٍ أو ضَمٍّ** أي: غير الذي لِغَلَبةِ الْمُقابِل، فمثالُ ما جاء بالكسر: جاءَ يَجِيءُ، وضاءَ[2] /يَضيءُ، ونَزَعَ يَنْزِعُ[3]. ومثالُ [٦:١١٧/ب] ومثالُ ما جاء بالضمِّ: دَخَلَ يدخُل، وقَعَدَ يَقْعُدُ وساءَ يَسُوءُ، وزَها يَزْهُو.

وقولُه **أو بهما** يعني أنه يكون فيه[4] لغتان، أي: كَسْرٌ مع فَتْح، نحو: مَنَحَهُ يَمنِحُه ويَمنَحُه، وضَمٌّ مع فَتْح، نحو: مَحَوْته أَمْحُوه وأَمْحاه.

وقولُه **أو مُثَلَّثًا** يعني أنه يكون فيه ثلاثُ لغاتٍ، نحو رَجَحَ الدينارُ يَرْجَحُ ويَرْجِحُ ويَرْجُحُ، ونَبَعَ يَنْبَعُ ويَنْبِعُ ويَنْبُعُ.

وعند أكثر النحويين[5] لا يُتَلَقَّى الفتحُ أو الضمُّ أو الكسرُ أو لغتان منها[6] أو الثلاثةُ إلا من السَّماع بحكم الاستواء إلا في المغالَبة كما تقدَّم في الضم. وقال أكثر أهل اللغة: الفتحُ أكثرُ، وإليه يُرجَعُ عندَ عَدَمِ السَّماع.

وتعرَّضَ المصنفُ في هذا الباب لِفَعُلَ ومضارعِه ومعانيه واسمِ فاعله، ولفَعِلَ ومضارعِه ومعانيه واسمِ فاعله، ولِفَعَلَ[7] ومعانيه ومضارعِه ، ولم يتعرَّضْ لاسمِ فاعلِه اكتفاءً بما ذكَرَه في (باب اسم الفاعل)[8].

---

(١) غ: أشتِمه. وكذا أضرِبه.

(٢) ضاءَ القمرُ: أضاء.

(٣) غ: وقرع يقرِع.

(٤) غ، ط: فيهما.

(٥) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٣٢٥.

(٦) في الأصول: منهما، صوابه في الارتشاف ١: ١٥٨.

(٧) زيد هنا في غ: ومضارعه ومعانيه واسم فاعله ولفعل.

(٨) انظر ما تقدم في ١٠: ٢٩٧ - ٣٠٣.

وتعرَّضَ له غيرُه من المصنِّفين هنا، فقال: اسمُ الفاعل مِن فَعَلَ على وزن فاعِلٍ، نحو ضارِبٍ وقاعِدٍ وجالِسٍ، هذا القياس. وجاء على فَعُولٍ، نحو نَعُوس ونَؤُول. وعلى فَعِيل، نحو عَزيف وعَريج. وعلى فَعِلٍ، نحو عَوِقٍ وقَطِعٍ. وعلى فُعَلَة نحو عُوَقة[1]. وعلى فَيْعِلٍ، نحو سَيِّد ومَيِّت. وعلى فَيْعِلان نحو بَيِّحان[2]. وعلى فَعْلانَ في في المذكر وفَعْلَى في المؤنث، نحو نَعْسانَ ونَعْسَى. وعلى فَعَالٍ، نحو جَواد. وعلى فَوْعَلٍ، نحو خَوْتَع[3]. وعلى مُفْعِلٍ، نحو مُعِمٍّ ومُلِمٍّ ومُفْجِعٍ. وجميعُ أفعالها على فَعَلَ بفتح العين، نحو: نَعَسَ، ونأَلَ، وعَرَجَ، وعَزَفَ، وعاقَ، وقَطَعَ رَحِمَه[4]، وسادَ، وماتَ، وماتَ، وباحَ، وجادَ، وخَتَعَ: إذا صار تحت الظلمة، وعَمَّ بخير، ولَمَّ، وفَجَعَه الموتُ.

* * *

---

(١) ط: عرقة. رجل عُوَقة: ذو تعويق لأصحابه.

(٢) باح بسرّه: أظهره.

(٣) خَتَعَ: صار تحت الظلمة.

(٤) ط: وحَمَدَ.

ص: فصل

يُكسَرُ ما قبلَ آخِرِ المضارِعِ إن كان ماضيه غيرَ ثلاثيٍّ، ولم يُبدأ بتاءِ المطاوَعة وشِبهِها، ويُضَمُّ أَوَّلُه إن كان ماضيه رُباعيًّا، وإلا فُتِح، ويَكسرُه غيرُ الحجازيِّين ما لم يكنْ ياءً إنْ كُسر ثانِي الماضي، أو زيدَ أوَّلَه تاءٌ معتادةٌ أو همزةُ وَصْلٍ، ويَكسرونه مطلقًا في مضارعِ أَبَى ووَجِلَ ونحوِه، ورُبَّما حُمل على تِعْلَمُ تِذْهَبُ وشِبهُه، وعلى يِئْبَى يِئْلَم.

ش: يشمل قولُه **غيرَ ثلاثيٍّ** الرباعيَّ والخماسيَّ والسداسيَّ، نحو يُدَحرِجُ ويَنطَلِقُ ويَسْتَخرِجُ.

وقولُه **ولم يُبدأ بتاءِ المطاوعة** نحو تَدَحْرَجَ وتَعَلَّمَ وتَضاعَفَ؛ لأنَّ مضارعَ هذه ونحوِها مفتوحٌ ما قبلَ آخرِه، نحو يَتَدَحرَجُ ويَتَعلَّمُ ويتَضاعَفُ. وسُمِّيتْ تاءَ مُطاوَعةٍ لأنَّ أكثرَ ما يبدأ بها مُطاوعٌ للعاري منها.

وقولُه **وشِبْهِها** ليدخل فيه مثلُ تَبَخْتَرَ وتَكَبَّرَ وتَوانَى، فإنَّ التاء فيه ليست لمطاوعةٍ، وما قَبلَ آخِرِ المضارعِ فيها مفتوحٌ.

وقولُه **ويُضَمُّ أَوَّلُه إن كان ماضيه رباعيًّا** لا يُريد رباعيَّ الأصول، بل ما كان على أربعةِ أحرفٍ إمّا أصلًا كيُدَحرِجٍ، أو بزائدٍ لإلحاقٍ /أو لغيرِ إلحاقٍ، نحو يُجَلْبِبُ ويُضارِبُ ويُكْرِمُ؛ إذ الماضي جَلْبَبَ وضارَبَ وأَكرَمَ. [٦: ١١٨/أ]

وقولُه **وإلا فُتح** أي: وإلّا يكنْ ماضيه رباعيًّا فُتح حرفُ مضارعتِه.

وقولُ **ويَكسِرُه غيرُ الحجازيين ما لم يكن ياءً إن كُسر ثاني الماضي** مثالُه عَلِمَ، فيقولون في مضارعه إعْلَمُ ونِعْلَمُ وتِعْلَمُ، ولا يقولون يِعْلَمُ، كأنهم في الياء يستثقلون كسرَها، وستأتي لغةُ مَن يكسرها في آخر هذا الفصل[1] إن شاء الله،

(١) انظر ما يأتي في ق ١١٨/ب من الأصل.

وشرطُ ذلك أن يكون المضارع مفتوح العين، فإن كان مكسورَه نحو يَحسِبُ ويَرِثُ لم يَكسروا حرف المضارعة.

وقولُه **أو زيدَ أَوَّلَه تاءٌ مُعتادةٌ** هي تاءُ المطاوعة وشبهها، فيقولون إِتَذَكَّرُ وتِتَكَسَّرُ ونِتَكَسَّرُ، ولا يقولون يِتَكَسَّرُ. وعِلَّةُ ذلك أنَّ بَني تميم وجميعَ العرب يَكسرون حروف المضارعة غير الياء فيما لحقَه همزةُ الوصلِ[1] لِلُزومِ عينِ الفعلِ فيها الكسر في المضارع، وتَتَفَعَّلُ في معنى تَنْفَعِلُ لأنه للمطاوعة، فحُمل على تَنْفَعِلُ لَمّا كان في معناه، كما حملوا يَذَرُ على يَدَعُ لكونه في معناه، وازْدَوَجُوا على تَزاوَجوا، لأنَّ أصل المطاوعة لِانْفَعَلَ.

وقولُه **أو همزةُ وصل** سواء أكان خُماسيًّا أم سُداسيًّا، فيقولون إِنْطَلِقُ ونِنْطَلِقُ وتِنْطَلِقُ، ولا يقولون يِنْطَلِقُ. وكذلك إِسْتَخْرِجُ ونِسْتَخْرِجُ وتِسْتَخْرِجُ، ولا يقولون يِسْتَخْرِجُ، وقرأ زيد بن علي ويحيى بن وَثّاب وعُبيد بن عُمَير اللَّيثيُّ: ﴿وَإِيَّاكَ نِسْتَعِينُ﴾[2] بكسر النون. ونَصَّ صاحبُ (اللَّوامح)[3] على أنَّ الكسر في النون والهمزة والتاء لغةُ تميم، والحجازيون يفتحون حرف المضارعة في هذه الأفعال.

واحتَرز بقوله **مُعتادة** من التاء المزيدة في أول الماضي شذوذًا، كتَرْمَسَ الشيءَ بمعنى رَمَسَه أي: سَتَرَه.

وقولُه **ويَكسرونه مطلقًا في مضارع أَبَى** أي: الذين يكسرون حرف المضارعة، ويستثنون الياء، يكسرون الحرف مطلقًا سواء أكان ياءً أم غيرَه في مضارع أَبَى وإن لم يكن على وزن فَعِلَ بل على وزن فَعَلَ؛ فيقولون في مضارعه إِيْبَى وتِئْبَى ونِئْبَى ويِئْبَى.

---

(١) الكتاب ٤: ١١٢.

(٢) سورة الفاتحة: الآية ٥. شواذ القراءات للكرماني ص ٤٣ والبحر المحيط ١: ١١٣.

(٣) في الأصول: اللوامع. واسمه: اللوامح في شواذ القراءات، ومؤلفه أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي المتوفى سنة ٤٥٤هـ بنيسابور. البحر المحيط ١٢: ٤٦٩. وغاية النهاية ١: ٣٦١ - ٣٦٣ وبغية الوعاة ٢: ٧٥.

وقولُه **ووَجِلَ ونحوِه** نحوُه مثل وَجِلَ مما فاؤه واو على وزن فَعِلَ بشرط أن يكون مضارعه على يَفْعَلُ بفتح العين؛ فإنَّ حرف المضارعة يكسرونه مطلقًا، فيقولون إِيْجَلُ ونِيْجَلُ وتِيْجَلُ ويِيْجَلُ.

وقال الثَّمانينيُّ[1]: «إن كان أولُه ـ يعني أول فَعِلَ ـ واوًا فأهلُ الكسر مختلفون: فكاسرٌ كلَّها، فتنقلب ياء لسكونها وانكسار ما قبلَها، وقومٌ ممن يكسر الهمزة والنون والتاء يفتحون الياء، فيقولون يَوْجَلُ، وقومٌ من هؤلاء يقلبون من الواو ألفًا، فيقولون ياجَلُ وآجَلُ وتاجَلُ وناجَلُ» انتهى.

قال بعض أصحابنا: ومِن العرب مَن يُبدِل الواوَ ياءً مع فتح حرف المضارعة، فيقولون نَيْجَلُ وتَيْجَلُ، وذلك أنه اجتمع واو وياء، وإحداهما ساكنة، فأَشبَهَ طَيًّا مصدرَ طَوَيت، فقَلَبَ الواوَ ياءً /كما قَلَبَها في طَيٍّ إذْ أصلُه طَوْيٌ، فقال يَيْجَلُ، ثم [١١٨:٦/ب] حمل نَيْجَلُ وتَيْجَلُ وأَيْجَلُ عليه.

وقولُه **وربَّما حُمل على تِعْلَمُ تِذْهَبُ** وذلك لشبهه في فتح عين مضارعه وإن كان قد اختلف الوزن في الماضي. وأَشَذُّ مِن هذا قراءةُ زيد بن علي ويحيى بن وَثّاب وعُبَيْد بن عُمَيْر ﴿نِعْبُدُ﴾[2] بكسر النون، وماضيه فَعَلَ بفتح العين، ومضارعه يَفْعُلُ بضم العين.

وقولُه وعلى **يِئْبَى يِئْلَمُ** يعني أنه حُمل كسر الياء في يِئْلَمُ على يِئْبَى، وقرأ يحيى بن وَثّاب ﴿فإنهم يِئْلَمُون كما تِئْلَمُون﴾[3]. وقال المصنف في الشرح[4]: و«كسرُ الياء غريب».

---

(١) شرح التصريف له ص ١٩٧ ـ ١٩٨.

(٢) سورة الفاتحة: الآية ٥. شواذ القراءات للكرماني ص ٤٣.

(٣) سورة النساء: الآية ١٠٤. شواذ القراءات للكرماني ص ١٤٣ وشرح المصنف ٣: ٤٤٨.

(٤) ٣: ٤٤٨.

وقال الثَّمانينيُّ[1]: «فعل - يعني الذي ليس أولَه واوٌ، وما في أوله ألف وصل - للعرب فيه مذاهب: فاللغةُ الفصحى فتحُ حرف المضارعة من همزةٍ أو نون أو تاء أو ياء. وثانيها كسرُ جميعها وإن كانت الكسرة في الياء مستثقلة. وثالثُها تخصيصُ الكسر بالهمزة والنون والتاء دون الياء» انتهى.

وقال الفراء[2]: «وفي نَستَعينُ لغتان: قُريش وكِنانة ينصبون النون، وعامّةُ العرب من بني تَميم وقَيس ورَبيعة يقولون نِسْتَعين وتِسْتَعين وأنا إِسْتَعين، ولا يقولون هو يِسْتَعين بكسر الياء، وقد يقول ذلك بعضُ كَلْب، وهي من الشاذّ، وقد قرأتِ القُرّاءُ بالكسر في ﴿نِسْتَعين﴾[3]، ﴿ولا تِرْكَنُوا إلى الذين ظلموا﴾[4]، ﴿وما تِشاؤون﴾[5]، و﴿تِخافون﴾[6]، و﴿ما لك لا تِئْمَنّا﴾[7]، و﴿ألم إِعْهَدْ﴾[8]، و﴿قبل أن إِيْذَن لكم﴾[9]، و﴿تِبْيَضُّ وجوه وتِسْوَدُّ وجوه﴾[10]، ﴿وتِطْمَئنَّ﴾[11]، وما كان مِثلَه مِن

---

(١) شرح التصريف له ص ١٩٥ - ١٩٧ باختصار.

(٢) لغات القرآن له ص ٦ - ٩. وانظر بغية الآمال ص ١٥٣.

(٣) سورة الفاتحة: الآية ٥. وقد تقدم تخريج هذه القراءة.

(٤) سورة هود: الآية ١١٣. ونسبت في الكشاف ٢: ٢٩٦ لأبي عمرو، وفي بغية الآمال ص ١٥٣ ليحيى بن وثّاب، وكذا في أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٣٣١، وزاد أنها رويت عن عُمارة بن عقيل.

(٥) سورة الإنسان: الآية ٣٠. وهي قراءة يحيى بن وثّاب. المحرر الوجيز ٥: ٤١٥.

(٦) سورة النساء: الآية ٣٤.

(٧) سورة يوسف: الآية ١١. وهي قراءة يحيى بن وثّاب وأبي رزين والأعمش. إعراب القرآن للنحاس ٢: ٣١٦ وشواذ القراءات للكرماني ص ٢٤٢.

(٨) سورة يس: الآية ٦٠. وهي قراءة يحيى بن وثّاب وطلحة. شواذ القراءات للكرماني ص ٤٠٢. ٤٠٢.

(٩) سورة الأعراف: الآية ١٢٣.

(١٠) سورة آل عمران: الآية ١٠٦. وهي قراءة يحيى بن وثّاب وأبي رَزين العُقيليّ وأبي نَهيك. البحر المحيط ٨: ٧٩.

(١١) سورة المائدة: الآية ١١٣.

فعلٍ قد زيدَ فيه مثل استفعَلتُ وانْفَعَلتُ وافْتَعَلتُ أَجرَيته على هذا المجرى، وما كان من الفعل ليست فيه زيادة فإنما تَكسر التاء منه والنون والألف إذا كانت فَعِلْت مكسورة العين مثل جَهِلْت وعَلِمْت، وأمّا ما كان مفتوح العين فخطأٌ أن تقول: أنت تِسْرُد[1] أو تِضْرِبُ. وفي قوله ﴿لا تَوْجَلْ﴾[2] ثلاثُ لغات: لغة قريش وكنانة: نحن نَوْجَل، وهو يَوْجَل، وأنا أَوْجَل، وأنت تَوْجَل. وتميم: نِيْجَل وإِيْجَل وتِيْجَل ويِيْجَل، يكسرون الياء في هذا الحرف، ولا يكسرون في يَعْلَم، قال مُتَمِّمُ بن نُوَيْرة[3]:

لَعَمْـــرُكِ أَلَّا تُسْـــمِعِيني مَلامـــةً ... ولا تِنْكَئـــي قَـــرْحَ الفُـــؤادِ فيِيْجَعـــا

وبنو عامر كتميم إلا أنهم إذا صاروا إلى الياء فتحوها، وصَيَّروا الواوَ ألفًا، فقالوا: هو ياجَعُ وياجَلُ.

وما كان على فَعَلَ يَفْعَلُ فلا تُكسر التاء فيه ولا النون ولا الألف. وزعم الكسائيُّ أنه سمع بعض بني دُبَيْر يقول: أنت تِلْحَنُ وتِذْهَبُ» انتهى[4] ملخصًا.

* * *

(١) ط: تسود.

(٢) سورة الحجر: الآية ٥٣.

(٣) تقدم البيت في ١١: ٣٤١، ٣٤٢، وأوله ثَمَّ: بِقَعْدِكِ، وفقِعْدَكِ. غ: تِنكئي.

(٤) يعني قول الفراء.

ص: فصل

انفردَ الرباعيُّ بـ(فَعْلَلَ) لازمًا ومتعديًا لِمَعانٍ كثيرة، وقد يُصاغُ مِن اسمٍ رباعيٍّ لعملٍ بِمُسَمّاهُ، أو لِمُحاكاتِه، أو لِجَعلِه في شيءٍ، أو لإصابتِه، أو لإصابةٍ به، أو لإظهارِه، وقد يُصاغُ من مركَّبٍ لاختصارِ حكايتِه.

ش: مثالُ اللازم /عَرْبَدَ. ومثالُ المتعدي دَحْرَجَ. ومثالُ ما صيغَ لِعَمَلٍ بِمُسَمّاه [٦: ١١٩/أ] قَرْمَصَ القُرموصَ[1]: حَفَرَه. ومثالُ محاكاته عَقْرَبَ الشيءَ: لَواه كالعَقْرَب. ومثالُ جَعلِه في شيء فَلْفَلَ الطعامَ[2]، وعَصْفَرَ الثوبَ[3]. ومثالُ إصابته عَرْقَبَه: أصاب عُرقُوبَه. ومثالُ إصابةٍ به عَرْجَنَه: أَصابَه بِعُرْجُون[4]، وفَرْجَنَ الدابَّةَ: حَسَّها بالفِرْجَوْن[5]، أي: الْمِحَسَّة. ومثالُ إظهارِه عَسْلَجْتُ الشجرةَ: أَخرَجتُ عَساليجَها[6]. ومثالُ اختصارِ الحكاية بَسْمَلَ وحَسْبَلَ وسَبْحَلَ وحَمْدَلَ وجَعْفَلَ إذا قال: بسم الله الرحمن الرحيم، وحَسبي اللهُ، وسُبْحانَ اللهِ، والحمدُ لله، وجَعَلَني اللهُ فِداك.

* * *

(١) القرموص: حفرة واسعة الجوف ضيقة الرأس يستدفئ فيها الإنسان الصَّرِد.

(٢) فلفل الطعامَ: جعل فيه الفُلفُل.

(٣) عصفر الثوبَ: صبغه بالعُصْفُر.

(٤) العرجون: العِذق، أو العذق إذا يبس واعوجَّ.

(٥) الفرجون: آلة من حديد لها أسنان تنظَّف بها الدابّة.

(٦) عساليج الشجرة: عروقها، واحدها عُسلوج وعِسلاج.

ص: فصل

مِن مُثُلِ المَزيدِ فيه (أَفْعَلَ)، وهو للتَّعديةِ، أو لِلكَثرةِ، أو لِلصَّيرورةِ، أو لِلإعانةِ، أو لِلتَّعريضِ، أو لِلسَّلْبِ، أو لإلْفاءِ الشيءِ بِمعنًى ما صيغَ منه، أو لِجَعلِه صاحبَه بوجهٍ ما[1]، أو لِبُلوغِ عددٍ أو زمانٍ أو مكانٍ، أو لِمُوافَقةِ ثُلاثيٍّ، أو لإغْنائه عنه، أو لِمُطاوَعةِ فَعَلَ.

ش: هذه المعاني المذكورةُ لهذه الأبنيةِ في المزيد وفي المجرَّدِ تُسْمَعُ وتُحفَظُ، وليس شيء منها مُطَّرِدًا في هذه الأبنية، وهو نَظَرٌ لُغَوِيّ، فأهلُ اللغة يُقَدِّمون هذا، ويَذكرون الوجوهَ التي تكون في هذه الأبنية، ويُمَثِّلون ذلك لِيُحفَظَ كما تُحفَظُ حروفُ اللغة، ولذلك قال أبو علي[2]: «وقد عَمِلَ أهلُ اللغةِ في هذا الفَنِّ كُتُبًا» انتهى.

ومثالُ التَّعديةِ: أَخْرَجْتُ زيدًا، أَصلُه خَرَجَ، فأَدْخَلْت عليه الهمزة للتعدية، فكان الفعل قَبلَها لازمًا، فصار بها مُتَعَدِّيًا، وأَلْبَسْتُه الثوبَ، وأَعْلَمْتُه زيدًا قائمًا.

ومثالُ الكثرةِ: أَظْبَى المكانُ وأَضَبَّ وأَذْأَبَ: كَثُرَ ظِباؤه وضِبابُه وذِئابُه.

ومثالُ الصَّيرورةِ: أَغَدَّ البعيرُ: صار ذا غُدَّة[3]، وأَجْرَبَ الرجلُ: صار ذا جَرَبٍ في إبِلِه أو غَنَمِه، وأَنْحَزَ: صارَ ذا نُحاز[4]، وأَلامَ: صارَ ذا شيءٍ يُلامُ عليه، وأَصْرَمَ النَّخْلُ: صار ذا تَمرٍ صالحٍ لِلصِّرام، وأَحْصَدَ الزَّرعُ: صارَ ذا سُنْبُلٍ صالحٍ لِلحَصاد، وأَتْلَتِ الناقةُ: صارتْ ذاتَ وَلَدٍ يَتلُوها، وأَجْرَتِ الكَلْبةُ: صارتْ ذاتَ جِراءٍ، وأَلْبَنَتِ الشاةُ وغيرُها: صارتْ ذاتَ لَبَنٍ، وأَنْجَبَتِ المرأةُ: صارتْ ذاتَ أَولادٍ نُجباءَ.

---

(١) في التسهيل ص ١٩٨: «أو لجعل الشيء صاحبَ ما هو مشتقّ من اسمه». وما في حاشيته موافق لِما في التذييل عن ثلاث نسخ.

(٢) التكملة ص ٢١٦.

(٣) الغدّة: كل عُقدة في الجسم أطاف بها شَحم، وكل قطعة صُلبة بين العَصَب.

(٤) النحاز: داء يصيب الدوابَّ في رئتها تَسعُل به سعالًا شديدًا.

ومثالُ الإعانةِ أَحْلَبْتُ فلانًا وأَرْعَيتُه وأَقْرَيتُه وأَبْغَيتُه وأَطْلَبتُه وأَحْرَبتُه: إذا أَعَنتَه على الحَلْبِ وعلى الرَّعْيِ وعلى القِرى وعلى مُبْتَغاه وعلى مَطلوبه وعلى حَرْبِ عِداه.

ومثالُ التَّعريض أَقْتَلتُ فلانًا، وأَبَعْتُ الشيءَ، أي: عرَّضتُه لِلقَتلِ والبَيع.

ومثالُ السَّلْب أَشْكَيتُ الرجلَ، وأَعْتَبتُه، وأَعْجَمتُ الكتابَ، أي: أَزَلْتُ عنه سببَ شكواه، وسببَ عَتبِه، وسببَ إبهامِه بِنَقْطِه.

/ويجيء (أَفْعَلَ) بضدِّ السَّلْب، وهو الإحواج إلى الشيء، ولم يذكره المصنف، [٦:١١٩/ب] ذكر ذلك أهلُ اللغة، قالوا أَشْكَيتُه: أَحْوَجتُه إلى الشَّكوى[١]. وأَطْلَبتُه[٢]: أَحْوَجتُه إلى الطَّلَب، ولذلك قالوا ماءٌ مُطْلِب[٣]: إذا بَعُدَ وأَحْوَجَ إلى الطَّلَب، وقالوا أَطْلَبتُ الرجلَ[٤]: إذا أَعطَيتَه ما طَلَبَ، وهذا يؤُول إلى معنى الإزالة، أي: أَزَلْتُ عنه الطَّلَب، وهو السَّلْب. وكذلك أَفْزَعتُ الرجلَ، أي: أَعَنتُه على ما يُخاف حتى أَمِنَ، ويَرجِع إلى معنى الإزالة، أي: أَزَلتُ عنه الفَزَع.

ومثالُ الإلفاء: أَحْمَدتُ فلانًا، وأَبْخَلْتُه، وأَجْبَنْتُه، وأَفْحَمْتُه، أي: وجدتُه مُتَّصِفًا بما يُوجِبُ حَمْدَه، وذا بُخْل، وجُبْن، وإفْحام، أي: عَجْز عن قول الشِّعر، ومنه قول عمرو بن مَعْدِيْ كَرِبَ لبني سُلَيم[٥]: «لقد سأَلتُها فما أَبْخَلْتُها، وقاتَلْتُها فما أَجْبَنْتُها، وهاجَيْتُها فما أَفْحَمْتُها». قلتُ: وحكى الكسائيُّ[٦]: دخلتُ بلدةً فأَعمَرتُها، وأَخْرَبْتُها، ومنه قولُ الشاعر[٦]:

فأَصْمَمْتُ عَمْرًا، وأَغْفَلْتُهُ عَنِ الجودِ والْمَجْدِ يَومَ الفَخارِ

---

(١) إصلاح المنطق ص ٢٣٨ وأدب الكاتب ص ٤٥٣.

(٢) إصلاح المنطق ص ٢٤٠ وأدب الكاتب ص ٤٥٣.

(٣) أدب الكاتب ص ٤٥٠، ٤٥٣.

(٤) المخصص ١٢: ٢٢٥.

(٥) إصلاح المنطق ص ٢٥٠ وأدب الكاتب ص ٤٤٧ والأمالي ٢: ١١٤.

(٦) مجالس العلماء ص ١٧٨ والخصائص ٣: ٢٥٤.

أي: وجدْتُها كذلك، ووجَدتُه أَصَمَّ وغافلًا. ومنه عند ابن جِنِّيْ[1] ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا﴾[2]، ولذلك عطف بالواو[3].

وقولُه **أو لِجَعلِه صاحِبَه بِوَجهٍ ما** ثَبتَ في بعض النسخ «أو بجعلِ الشيءِ صاحبَ ما هو مُشتَقٌّ منه». ومثالُه أَشْفَيتُ فلانًا: أَعطَيتُه دواءً يَستشفي به. وأَسْقَيتُه: جَعَلتُه ذا ماءٍ يَسقي به ما يَحتاج إلى السَّقْي، وكذلك إذا أَعطيته ما يَصنع منه سِقاءً[4]. وأَقْبَرتُه: جَعلتُ له قَبرًا. وأَنْعَلتُه، وأَرْكَبتُه، وأَعْبَدتُه، وأَخْدَمتُه: جعلتُ له نَعلًا، ومَركوبًا، وعَبدًا، وخادمًا.

ومثالُ بلوغِ عددٍ أَعْشَرَتِ الدراهمُ، وأَثْلَثَتْ، وأَرْبَعَتْ، إلى أَمْأَتْ، وآلَفَتْ، أي: صارت عشرين إلى تسعين، وصارت مئةً وألفًا.

ومثالُ بلوغِ زمانٍ أَمْسَينا، وأَصْبَحنا، وأَعْشَينا، وآصَلْنا، وأَضْحَينا، أي: بَلَغْنا الصباحَ، والمساءَ، والعَشِيّ[5]، والضُّحى، والأَصيل.

ومثالُ بلوغِ مكانٍ: أَشْأَمَ القومُ، وأَعْرَقُوا، وأَنْجَدُوا، وأَتْهَمُوا، وأَيْمَنُوا، أي: قَصَدوا الشامَ، والعراقَ، ونجدًا، وتِهامةَ، واليَمَنَ، أو بَلَغُوها.

ومثالُ موافقةِ ثلاثيٍّ: أَحْزَنَه وحَزَنَه، وأَقالَه البَيعَ وقالَه، وأَشغَلَه الأمرُ وشَغَلَه، وأَحَبَّ فلانًا وحَبَّه.

ومثالُ إغنائه عن ثلاثيٍّ: أَرْقَلَ وأَعْنَقَ، أي: سارَ سَيرًا سريعًا، وأَذْنَبَ: أَثِمَ، وأَقْسَمَ: حَلَفَ، وأَفْلَحَ[6]: فازَ، وأَحْضَرَ: عَدا.

---

(١) الخصائص ٣: ٢٥٣ - ١٥٥.

(٢) سورة الكهف، الآية: ٢٨، وتتمتها: ﴿وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا﴾.

(٣) يعني قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا﴾.

(٤) غ: شفاءً.

(٥) غ: والعشاء.

(٦) ط: وأحلف.

ومثالُ مُطاوَعةِ فَعَلَ: ظَأَرْتُ الناقةَ على حُوارِ غيرها فأَظْأَرَتْ: إذا رَئِمَتْه، وقَشَعَتِ الريحُ السَّحابَ، أي: فرَّقَتْه، فأَقْشَعَ، أي: تَفرَّقَ، وكَببتُ الرجلَ: أَسقَطتُه، فأَكَبَّ، أي: سَقَطَ، وشَنَقتُ البَعيرَ: اسْتَوقَفتُه بِجَذبِ زِمامه، /فأَشْنَقَ، أي: وقفَ. [٦: ١٢٠/أ] انتهى ما شرحَ به المصنفُ[(١)] أَفْعَلَ غير ما نَبَّهْنا عليه.

وكونُ أَفْعَلَ مُطاوعًا لِفَعَلَ لم يَذكره س، وذكره ابنُ جِنِّيْ في خَصائصه[(٢)]، ومنه أَنْسَلَ ريشُ الطائرِ ووَبَرُ البعيرِ إذا سَقَطا، ونَسَلتُه أنا، وأَنْزَفَتِ البئرُ إذا ذهبَ ماؤها، ونَزَفْتُها أنا، وأَمْرَتِ الناقةُ إذا دَرَّ لَبَنُها، ومَرَيتُها أنا بالْمَسْح. وكونُ أَفْعَلَ مُطاوِعَ فَعَلَ غريبٌ.

وجاءت أيضًا أَفْعَلَ مُضادّةً لِفَعَلَ[(٣)]، قالوا أَنْشَدَ الضالَّةَ: عَرَّفَها، ونَشَدَها: طَلَبَها، وأَنْشَطَ العُقْدَةَ: حَلَّها، ونَشَطَها: عَقَدَها، وأَخْفَى الشيءَ: سَتَرَه، وخَفاه: أَظْهَرَه.

وقال ابن عصفور[(٤)]: أَفْعَلَ لها أحدَ عشرَ معنًى:

الجَعْلُ: وهو على ثلاثةِ أَوجُه: جَعْله يَفْعَلُ كأَخْرَجْتُه وأَدْخَلْتُه، أي: جَعَلتُه خارجًا وداخلًا. وجَعْله على صفة كأَطْرَدتُه: جَعَلتُه طَريدًا. وجَعْله صاحبَ شيءٍ كأَقْبَرتُه: جَعَلتُ له قَبْرًا.

والهُجومُ: كأَطْلَعتُ عليهم، أي: هَجَمتُ. وأمّا طَلَعتُ عليهم فبَدَوتُ.

والضِّياءُ: كأَشْرَقَتِ الشمسُ: أَضاءت. وأمّا شَرَقَتْ فطَلَعَتْ.

ونَفْيُ الغَريزة: كأَسْرَعَ وأَبْطَأَ، أَيْ: عَجِلَ واحْتَبَسَ.

---

(١) شرح التسهيل ٣: ٤٤٩ - ٤٥٠.

(٢) الخصائص ٢: ٢١٥.

(٣) أدب الكاتب ص ٤٦٣.

(٤) الممتع ١: ١٨٦ - ١٨٨.

والتَّسْميةُ: كأَكْفَرْتُه وأَخْطَأتُه، أي: سَمَّيتُه كافرًا ومُخْطِئًا.

والدُّعاءُ: كأَسْقَيتُه: دَعَوتُ له بالسُّقْيا، قال ذو الرمة[1]:

وأُسْقيهِ حتى كادَ مِمَّا أُبِثُّهُ تُكَلِّمُني أَحْجارُهُ ومَلاعِبُهْ

أي: أَدعو له بالسُّقيا.

والتَّعريضُ: كأَقْتَلْتُه: عَرَّضْتُه للقتل.

والصَّيرورةُ: كأَجْدَبَ المكانُ: صارَ ذا جَدْب.

والاسْتِحقاقُ: كأَقْطَعَ النَّخْلُ، وأَحْصَدَ الزَّرْعُ، أي: اسْتَحَقَّا أن يُفْعَلَ بهما ذلك.

والوُجودُ: كأَبْصَرَه: دَلَّهُ على وجود الْمُبْصَرِ.

والوُصولُ: كأَغْفَلْتُه، أي: وَصَلت غَفْلتي إليه.

وذكر أبو الحسين بن أبي الربيع في معاني أَفْعَلَ أنه يكون مُطاوِعَ فَعَّلَ، كفَطَّرْتُه فأَفْطَرَ، وبَشَّرْتُه فأَبْشَرَ. ولِمَعنَى التكثير: تقول: أَغْلَقْتُ الأَبوابَ، قال[2]:

ما زِلْتُ أَفْتَحُ أبوابًا، وأُغْلِقُها حتَّى أَتَيتُ أبا عَمْرِو بْنَ عَمَّارِ

ولِلمَجيء: نحو أَقْلَلْتُ وأَكْثَرْتُ، أي: جِئتُ بالقليل والكثير. ولِلتَّفرقة: كأَشْرَقَتِ الشمسُ: إذا أَضاءَتْ، وشَرَقَتْ: إذا طَلَعَتْ. وذكرَ أنَّ أَشْكَيتُ فلانًا يكون على معنَى السلب، أي: أَزَلتُ عنه الشِّكاية، وعلى معنَى: جَعَلتُه يَشكو، قال: فهو من الأضداد.

وقال أبو الفتح[3]: أَغْفَلْتُ الرَّجُلَ: وَجَدتُه غافِلاً، كقول عمرِو بن مَعْدِيْ كَرِب[4]: «واللهِ يا بَني سُلَيْمٍ لقد قاتَلْناكم فما أَجْبَنّاكم، وسألناكم فما أَبْخَلْناكم،

---

(١) ديوانه ٢: ٨٢١ والكتاب ٤: ٥٩ والنوادر ص ٥٤٠.

(٢) الفرزدق. ديوانه ١: ٣٨٢ وسر صناعة الإعراب ٢: ٤٥٦. أبو عمرو: أبو عمرو بن العلاء.

(٣) الخصائص ٣: ٢٥٣ - ٢٥٤.

(٤) تقدَّم قريبًا في ق ١١٩/ب من الأصل.

وهاجَيناكم فما أَفْحَمْناكم))، أي: لم نَجِدْكم جُبَناءَ، ولا بُخَلاءَ، ولا مُفْحَمِينَ، وقال الأَعْشى[1]:

أَثْــوَى ، وقَصَّــرَ لَيلَــةً لِيُــزَوَّدا   فَمَضى ، وأَخْلَفَ مِنْ قُتَيْلَةَ مَوْعِدَا

أي: صادَفَه مُخْلَفًا.

وقال أبو عمرو بن الحاجب فيما هو لإلْفاءِ الشيء بمعنَى ما صيغَ /منه: قد [٦: ١٢٠/ب] تكون الصفة في معنى الفاعل، نحو أَبْخَلتُه، أي: وَجَدتُه بَخيلًا، وقد تكون في معنى المفعول، نحو أَحْمَدتُه، أي: وَجَدتُه مَحمودًا[2].

ص: ومنها (فَعَّلَ)، وهو للتَّعديةِ، وللتَّكثيرِ، وللسَّلْبِ، وللتَّوَجُّهِ، ولِجَعْلِ الشيءِ بِمَعنَى ما صيغَ منه، ولاختصارِ حكايتِه، ولموافَقةِ (تَفَعَّلَ) و(فَعَلَ)، وللإغناء عنهما.

ومنها (تَفَعَّلَ)، وهو لمطاوعة (فَعَّلَ)، وللتَّكَلُّفِ، والتجنُّبِ، والصَّيرورةِ، وللتَّلَبُّسِ بِمُسَمَّى ما اشْتُقَّ منه، وللعملِ فيه، وللاتِّخاذِ، ولمواصلةِ العملِ في مُهْلةٍ، ولموافقةِ (اسْتَفْعَلَ)، وموافقةِ الْمجرَّد، وللإغناءِ عنه وعن (فَعَّلَ)، ولموافقتِه.

ش: مثالُ التَّعديةِ أدَّبْتُ الصبيَّ، وعَلَّمتُه الخيرَ. ومثالُ التكثير فَتَّحتُ الأَبوابَ، وذَبَّحتُ الغَنَمَ. والسَّلب قَرَّدتُ البَعيرَ وحَلَّمتُه وقَذَّيتُ عَينَه: أَزَلتُ القُرادَ والحَلَم[3] والقَذَى. والتوجُّه شَرَّقَ وغَرَّبَ وغَوَّرَ وكَوَّفَ. والجَعْل عَدَّلتُه وأَمَّرتُه: جَعلتُه عَدْلًا وأَميرًا، وفَسَّقتُه وكَفَّرتُه وزَنَّيتُه وجَهَّلتُه: نَسَبتُه إلى ذلك[4]، وبَطَّنتُ الثوبَ وجَيَّبتُه: جَعَلتُ له

---

(١) الديوان ص ٢٧٧ والكامل ٢: ٥٧١. أثوى: أقام. وقصَّر: تَوانى. وقُتيلة: اسم امرأة.

(٢) قوله الذي في شرح الشافية للرضي ١: ٨٣ هو ((ولوجوده على صفة نحو أَحْمَدتُه وأَبْخَلتُه)) فقط، وما ذكره أبو حيان هو من كلام الرضي في الشرح ١: ٩٠ - ٩١.

(٣) الحَلَم: القُراد الكبير.

(٤) أي: إلى الفسق والكفر والزنى والجهل.

بِطانةً وجَيبًا. واختصارُ الحكاية أَمَّنَ وأَيَّهَ وأَفَّفَ وسَوَّفَ وسَبَّحَ وحَمَّدَ وهَلَّلَ، أي: قال آمينَ ويا أَيُّها وأُفٍّ [وسَوْفَ][1] وسُبْحانَ اللهِ والحمدُ للهِ ولا إلهَ إلا اللهُ. وموافقةُ (تَفَعَّلَ) وَلَّى وتَوَلَّى، وبَيَّنَ وتَبَيَّنَ، وفَكَّرَ وتَفَكَّرَ، ويَمَّمَ الشيءَ وتَيَمَّمَه. وموافقةُ (فَعَلَ) قَدَّرَ اللهُ وقَدَرَ، وبَشَّرَ وبَشَرَ، ومَيَّزَ ومازَ، وزَيَّلَ وزالَ. والمغني عن (تَفَعَّلَ) مثلُ أَوَّنَتِ الحُبْلَى: صار بَطنُها كالأَوْنَينِ[2]، وعَجَّزَتِ المرأةُ: صارت عَجوزًا، ومنه قولُهم[3]: مَنْ دَخَلَ ظَفَارِ حَمَّرَ، أي: صارَ كالحِمْيَرِيِّينَ في كلامِه بلُغتِهم. والمغني عن (فَعَلَ) كجَرَّبَ الشيءَ، وعَرَّدَ في القتال: تركَه جُبْنًا، وعَيَّرَه الشيءَ: عابَه به، وعَوَّلَ عليه: اعتَمدَ عليه. انتهى ما مَثَّلَ به المصنف[4].

ويأتي فَعَّلَ بضدِّ فَعَلَ: نَمَّى الحديثَ: نقلَه على جهة الفساد، ونَمَاه: نقلَه على جهة الصلاح[5].

وقال ابن عصفور[6]: لِفَعَّلَ ثمانيةُ مَعانٍ، فذَكَرَ النَّقلَ - وهو التَّعدية - والتَّكثيرَ، والإزالةَ - وهي السَّلب - كقولك قَذَّيْتُ عَينَه: إذا أَزَلْتَ عنها القَذَى. والجَعْلَ على صفة، نحو فَطَّرْتُه فأَفْطَرَ. والتَّسمية، نحو خَطَّأْتُه وفَسَّقْتُه، أي: سَمَّيتُه مُخْطِئًا وفاسقًا. والدُّعاءَ للشيء أو عليه، نحو سَقَّيْتُه: قلتُ: سَقاكَ اللهُ، وجَدَّعْتُه وعَقَّرْتُه: دَعَوتُ عليه بالجَدْعِ والعَقْر. والقيامَ على الشيء، نحو مَرَّضْتُه، أي: قُمْتُ عليه. والرَّميَ بالشيء، نحو شَجَّعْتُه وجَبَّنْتُه، أي: رَمَيتُه بالشَّجاعة والجُبْن.

---

(١) وسوف: من شرح المصنف ٣: ٤٥١.

(٢) الأونان: العِدلان.

(٣) إصلاح المنطق ص ١٦٢.

(٤) شرح التسهيل ٣: ٤٥١ - ٤٥٢.

(٥) أدب الكاتب ص ٤٦١.

(٦) الممتع ١: ١٨٩.

وقولُه **ومنها تَفَعَّلَ** إلى آخره[1]. المطاوعةُ لِفَعَّلَ مِثلُ أَدَّبتُ الصَّبِيَّ فتأَدَّبَ، وعَلَّمتُه فتعَلَّمَ، وهَذَّبتُه فتَهَذَّبَ، وخَلَّصتُه فتَخَلَّصَ. والتَّكَلُّفُ تَحَلَّمَ وتَشَجَّعَ وتَسَخَّى وتَصَبَّرَ: إذا تَكَلَّفَ /ذلك[2]. والتَّجَنُّبُ تَأَثَّمَ وتَحَوَّبَ وتَحَرَّجَ وتَهَجَّدَ إذا تَرَكَ الإثمَ [٦: ١٢١/أ] والحُوبَ والحَرَجَ والهُجودَ. والصَّيْرورةُ تَأَيَّمَتِ المرأةُ: صارتْ أَيِّمًا، وتَكَبَّدَ اللَّبَنُ: صار كالكَبِد، وتَجَبَّنَ: صارَ جُبْنًا، وتَحَجَّرَ الطِّينُ: صارَ كالحَجَر، وتَسَكَّرَ الشرابُ: صار كالسَّكَر[3]، ومنه تَقَيَّسَ وتَنَزَّرَ: صار بالانتماء إلى قَيس ونِزار كواحدٍ منهم. والتَّلَبُّسُ بالْمُسَمَّى تَقَمَّصَ وتَأَزَّرَ وتَفَرَّى وتَدَرَّعَ وتَعَمَّمَ وتَقَبَّى: إذا لَبِسَ قَميصًا وإزارًا وفَرْوًا ودِرعًا وعِمامةً وقَباءً. والعملُ فيه أي: في مُسَمَّى ما اشْتُقَّ منه، نحو تَغَدَّى وتَضَحَّى وتَسَحَّرَ وتَعَشَّى. والاتِّخاذُ نحو تَبَنَّيتُ الصبيَّ، وتَدَيَّرتُ المكانَ، أي: اتخذتُه ابْنًا ودارًا. ومواصلةُ العمل في مُهلة نحو تَفَهَّمَ وتَبَصَّرَ وتَسَمَّعَ وتَعَرَّفَ وتَجَرَّعَ وتَحَسَّى. وموافقةُ اسْتَفْعَلَ نحو تَكَبَّرَ وتَعَظَّمَ وتَعَجَّلَ الشيءَ وتَيَقَّنَه وتَقَصَّاه وتَبَيَّنَه وتَغَنَّى به، أي: اسْتَغنَى، وفي الحديث (مَنْ لم يَتَغَنَّ بالقرآن فليس مِنّا)[4]. وموافقةُ المجرَّد تَعَدَّى الشيءَ وعَدَاه: جاوَزَه، وتَحَجَّى وحَجَا: أَقامَ، وتَبَيَّنَ وبانَ، وتَبَسَّمَ وبَسَمَ، وتَلَبَّثَ ولَبِثَ، وتَأَذَّى وأَذِيَ، وتَبَرَّأَ وبَرِئَ، وتَعَجَّبَ وعَجِبَ[5]، وتَأَصَّلَ وأَصُلَ. والإغناءُ عن الثلاثيِّ المجرد تَكَلَّمَ وتَأَنَّى وتَصَدَّرَ وتَصَدَّى. والإغناءُ عن فَعَّلَ تَوَيَّلَ: إذا قال: يا وَيْلاه، قال[6]:

(١) هو قوله: «ومنها تَفَعَّلَ، وهو لمطاوعة فَعَّلَ، وللتَّكَلُّفِ، والتجنُّبِ، والصَّيرورةِ، وللتَّلَبُّسِ بِمُسَمَّى ما اشْتُقَّ منه، وللعملِ فيه، وللاتِّخاذِ، ولمواصلةِ العملِ في مُهْلةٍ، ولموافقةِ اسْتَفْعَلَ، وموافقةِ الْمجرَّد، والإغناءِ عنه وعن فَعَّلَ، ولموافقتِه».

(٢) أي: الحلم والشجاعة والسخاء والصبر.

(٣) السَّكَر: كلّ ما يُسْكِر.

(٤) صحيح البخاري ٨: ٢٠٩ وغريب الحديث لأبي عبيد ٢: ١٤٢، ١٦٩ - ١٧٢.

(٥) غ: وتعجَّفَ وعَجِف.

(٦) البيت في المنصف ٢: ١٩٨، وأوله فيه: تُوَيِّلُ، ونصَّ ابن جني على أنه مضارع وَيَّلَ، قال: ومعناه: دَعَتْ بالوَيل. وهو في أساس البلاغة (ويل) وقبله بيت، وأوله فيه: تويَّل.

تَوَيَّـلَ إذْ مَـلَأتُ يَـدي ، وكانـتْ يَميـــــني لا تُعَلَّـــــلُ بِالقَليـــــلِ

والمعروفُ في اختصار الحكاية فَعَّلَ، وموافقتُه تَوَلَّى بمعنى وَلَّى. انتهى ما مَثَّلَ به المصنف[1].

وذكرَ ابن عُصفور[2] لِتَفَعَّلَ ثمانيةَ مَعانٍ:

المطاوَعة: قال: «وهي أن تُريدَ من الشيء أمرًا فتَبْلُغَه».

والحرص على الإضافة، وهو الذي عَبَّرَ المصنف عنه بالتَّكَلُّف، قال: «فإذا أرادَ الإنسانُ أن يُدْخِلَ نفسَه في الشُّجعان والحُلَماء قال[3] تَشَجَّعَ وتَحَلَّمَ، قال حاتمٌ الطائيّ[4]:

تَحَلَّمْ عَنِ الأَدْنَـيْنَ ، واسْتَبْقِ وُدَّهُـمْ فَلَـنْ تَسْـتَطيعَ الـوُدَّ حـتَّى تَحَلَّمَـا»

قال: (ومنه تَقَيَّسَ وتَنَزَّرَ وتَعَرَّبَ)[5]. وعبَّرَ المصنفُ عن هذا النوع بالصَّيرورة.

والثالث من المعاني التي ذكر ابن عصفور - وهو أَخْذُ جُزءٍ بعد جُزء - نحو تَنَقَّصْتُه وتَجَرَّعْتُه وتَحَسَّيْتُه أي: أَخذتُ منه الشيءَ بعد الشيء. وهذا عَبَّرَ عنه المصنف بِمُواصَلة العمل في مُهْلة.

والرابع: الخَتْل، نحو تَغَفَّلَه: إذا أراد أن يَختِلَه عن أَمرٍ يَعُوقُه عنه، وتَمَلَّقَه نحو ذلك لأنه يُديرُه عن شيء.

والخامس: التَّوَقُّع، كقولك تَخَوَّفَه؛ لأنَّ مع التَّخَوُّف تَوَقُّعَ الخوف، وأمّا خافَه فلا تَوَقُّعَ معه.

---

(١) شرح التسهيل ٣: ٤٥٢ - ٤٥٣.

(٢) الممتع ١: ١٨٣ - ١٨٥.

(٣) ط، والممتع: قيل.

(٤) الديوان ص ٢٢٣ والكتاب ٤: ٧١ والمسائل الشيرازيات ١: ١٤٤، ٢: ٥٠٨ وفيه تخريجه.

(٥) تقيَّس وتنزَّر: انتسب إلى قيس ونزار. وتعرَّب: انتسب إلى العرب، أو تكلم بلغة العرب.

والسادس: الطلب كاسْتَفْعَلَ، نحو تَنَجَّزَ حَوائجَه واسْتَنْجَزَها. وكونُ تَفَعَّلَ بمعنَى اسْتَفْعَلَ للطَّلب معنًى مُغايِرٌ للَّذي ذَكَرَ /المصنفُ مِن أنَّ تَفَعَّلَ بمعنَى اسْتَفْعَلَ؛ لأنَّ ما [١٢١:٦/ب] ذكَرَه المصنفُ ليس اسْتَفْعَلَ فيه للطَّلب؛ ألا ترى أنَّ معنَى تَكَبَّرَ واسْتَكْبَرَ ليس الطَّلب، وكذلك تَيَقَّنْتُ الشيءَ واسْتَيْقَنْتُه.

والسابع: التَّكثير، كقولك تَعَطَّينا.

والثامن التَّرك: كقولك تَأَثَّمَ وتَحَوَّبَ أي: تَرَكَ الإثْمَ والحُوبَ. وهذا عَبَّرَ عنه المصنفُ بالتَّجَنُّب.

ص: ومنها فاعَلَ لاقتسامِ الفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ لفظًا، والاشتراكِ فيهما معنًى، ولموافقةِ[1] أَفْعَلَ ذي التَّعديةِ والْمجرَّدِ، وللإغناء عنهما.

ومنها تَفاعَلَ للاشتراكِ في الفاعليَّةِ لفظًا، وفيها وفي المفعوليَّةِ معنًى، ولِتَخْييلِ تاركِ الفعلِ كونَه فاعلًا، ولِمطاوَعةِ فاعَلَ الموافقِ أَفْعَلَ، ولموافقةِ الْمجرَّدِ والإغناءِ عنه. وإن تَعَدَّى تَفاعَلَ أو تَفَعَّلَ دون التاء إلى مفعولَين تَعَدَّى بها إلى واحدٍ، وإلا لَزِمَ.

ش: مثالُ الاقتسام والاشتراك ضارَبَ زيدٌ عمرًا، فزيدٌ وعمرٌو شريكان في الفاعليّة والمفعوليّة من جهة المعنى؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما قد فَعَلَ بصاحبه مِثلَ ما فعلَه الآخَرُ به، وهما في اللفظ مجعول[2] أحدهما فاعلًا والآخر مفعولًا، وليس أحدُهما أَولَى مِنَ الآخَر بالرفع ولا بالنصب، ولو أُتْبِعَ منصوبُهما بمرفوع أو مرفوعُهما بمنصوب لجاز، ومنه قولُ الراجز[3]:

قَــد ســالَمَ الحَيَّــاتُ مِنــهُ القَــدَما الأُفْعُــوانَ والشُّــجاعَ الشَّــجْعَما

---

(١) غ: ولموافقته.

(٢) الذي في المخطوطات: يجعل، والتصويب من شرح المصنف.

(٣) تقدم الأول في ٢: ٨٢ و٦: ٢٨٢، والاثنان في ٧: ٤٥.

فنصب الأُفْعُوانَ، وهو بدلٌ مِنَ الحَيّات، وهو مرفوع لفظًا؛ لكنه[1] منصوب معنًى، كما أنَّ القَدَم منصوبٌ لفظًا مرفوعٌ معنًى؛ لأنَّ كلَّ شيئين تَسالَما فهما فاعِلانِ مَفعولانِ. وهذا التوجيهُ أَسْهَلُ مِن أن يكون التقدير: قد سالَمَ الحَيّاتُ منه القَدَمَ، وسالَمَتِ القَدَمُ الأُفْعُوانَ. انتهى ما ذكره المصنف[2].

وما ذهبَ إليه مِن أنه يجوز أن يُتبَعَ المرفوعُ بالمنصوب والمنصوبُ بالمرفوع مخالفٌ لمذهب البصريين وأكثر الكوفيين؛ وإنما أجاز ذلك ابنُ سَعْدان، وقد أَوضَحْنا ذلك في الفصل الثاني من فصول (باب النعت)[3].

وموافقةُ أَفْعَلَ ذي التَّعدية: باعَدتُ الشيءَ وأَبْعَدْتُه، وضاعَفْتُه وأَضْعَفْتُه، وناعَمْتُه وأَنْعَمتُه، وعافاه اللهُ وأَعْفاه.

وموافقةُ الْمُجَرَّدِ: جاوَزْتُ الشيءَ وجُزْتُه، وسافَرتُ وسَفَرتُ، وواعَدْتُه ووَعَدتُه.

والمغني عنه نحو: قاسَى، وبالَى، وبارَكَ اللهُ فيه.

والمغني عن أَفْعَلَ: وارَيتُ الشيءَ بمعنى أَخفَيتُه، وراءَيتُه بمعنَى أَرَيتُه غيرَ ما أَقْصده. انتهى ما مَثَّلَ به المصنف[4].

ومما جاء فيه موافقًا لأَفْعَلَ ذي التعدية[5]: عالَيتُ رَحْلي على الناقة وأَعْلَيتُه. وجاء أيضًا موافقًا لأَفْعَلَ اللازمِ، قالوا: شارَفتُ على البلاد وأَشْرَفتُ عليها.

[٦: ١٢٢/أ] وقال ابن عُصفور[6]: فاعَلَ تكون متعدِّيةً، نحو ضارَبْتُ /وشاتَمْتُ، وقد تكون غيرَ متعدِّية نحو سافَرَ، وأكثر ما تَجيء للاثنين، وقد تكون من واحد، نحو سافَرتُ، وعاقَبْتُ اللِّصَّ، وطارَقَ النَّعلَ.

---

(١) الذي في المخطوطات: لأنه.

(٢) شرح التسهيل ٣: ٤٥٣ - ٤٥٤.

(٣) انظر ١٢: ٢٨٣ - ٢٨٤.

(٤) شرح التسهيل ٣: ٤٥٤.

(٥) أدب الكاتب ص ٤٦٤.

(٦) الممتع ١: ١٨٨.

وذكر غيرهما[1] أنَّ فاعَلَ يجيء بمعنى فَعَّلَ، قالوا: ضاعَفْتُ الشيءَ وضَعَّفتُه، وباعَدتُه وبَعَّدتُه، وناعَمتُه ونَعَّمتُه، وقالوا: امرأة مُناعَمة ومُنَعَّمة.

وقولُه **ومنها تفاعَلَ** إلى آخره[2]. مثالُ الاشتراك: تضارَبَ زيدٌ وعمرٌو. والتَّخييل: تَغافَلَ زيدٌ: إذا ظَهَرَ بصورةِ غافِلٍ وهو غيرُ غافِلٍ، وكذلك تَجاهَلَ، وتَبالَهَ[3]، وتَطارَشَ[4]، وتَلاكَنَ[5]، وتَمارَضَ، ومنه قولُ الراجز[6]:

إذا تَخازَرْتُ وما بي مِنْ خَزَرْ

ومطاوعةُ فاعَلَ الموافقِ أَفْعَلَ باعَدتُه فتَباعَدَ، وضاعَفتُ الحسابَ فتَضاعَفَ. وموافقةُ الْمُجَرَّدِ تَعالَى وعَلا، وتَوانَى ووَنَى. والإغناءُ عنه تَثاءبَ وتَمارَى.

ومثالُ تَعَدِّي تَفاعَلَ دون التاء إلى مفعولَين: نازَعتُه الحديثَ، وناسَيتُه البَغضاءَ، وتقول: تَنازَعْنا الحديثَ، وتَناسَيْنا البَغْضاءَ.

ومثالُ تَعَدِّي تَفَعَّلَ دون التاء إلى اثنين: عَلَّمتُه الرِّمايةَ فتَعَلَّمَها، وجَنَّبتُه الشَّرَّ فتَجَنَّبَه.

فلو كان التَّعدِّي دون التاء إلى واحد لعدم وجودها، نحو: ضارَبَ زيدٌ عمرًا، وأَدَّبتُ الصبيَّ، صار بالتاء لازمًا، نحو: تَضارَبَ زيدٌ وعمرٌو، وتَأَدَّبَ الصبيُّ. انتهى ما مَثَّلَ به المصنف[7].

---

(١) أدب الكاتب ص ٤٦٥.

(٢) يعني قوله: «ومنها تَفاعَلَ للاشتراك في الفاعليَّةِ لفظًا، وفيها وفي المفعوليَّةِ معنًى، ولِتَخييلِ تاركِ الفعل كونَه فاعلًا، ولمطاوعةِ فاعَلَ الموافق أَفْعَلَ، ولموافقةِ الْمجرَّدِ والإغناءِ عنه. وإن تَعَدَّى تَفاعَلَ أو تَفَعَّلَ دون التاء إلى مفعولَين تَعَدَّى بها إلى واحدٍ، وإلا لَزِمَ».

(٣) ط: وتباهل. تباله: أظهر من نفسه البَلَه وليس كذلك.

(٤) تطارش: تظاهر بالطَّرَش، وهو أهون الصَّمَم، وقيل: هو الصَّمَم.

(٥) تلاكن: أرى من نفسه اللكنة ليضحك الناس، وهو ليس كذلك.

(٦) هو أرطاة بن سُهَيّة أو غيره. الكتاب ٤: ٤٩ والمسائل الشيرازيات ١: ١٤٥ - ١٤٦، ٢: ٥١٠ وفيه تخريجه: التخازر: النظر بمؤخر العين تداهيًا ومكرًا، والخزر: ضيق العين خلقة.

(٧) شرح التسهيل ٣: ٤٥٤ - ٤٥٥.

وذكرَ ابنُ عُصفور[1] أنَّ لِتفاعَلَ ثَلاثَةَ مَعانٍ: أن تكون للاثنين فصاعدًا، نحو: تَشاتَما وتَقاتَلا. والرَّوم: كقولك: تَقارَبتُ من الشيء، وتَراءَيتُ لزيد، أي: رُمْتُ القُربَ، ورُمْتُ أن يَراني. والإيهام: وهو أن يُرِيَك أنه في حالٍ ليس فيها، كقولك تَغافَلتُ، وتَعامَيتُ، وتَناعَستُ، وتَجاهَلتُ، أي: أَظْهَرتُ ذلك وإن لم أَكُنْ في الحقيقة موصوفًا بذلك. وهذا عَبَّرَ عنه المصنف بالتَّخْييل.

ص: ومنها (افْتَعَلَ)، وهو للاتِّخاذِ، وللتَّسَبُّبِ، ولِفِعلِ الفاعلِ بنفسِه، وللتَّخيير، ولِمُطاوَعةِ أَفْعَلَ، ولِمُوافَقةِ تَفاعَلَ وتَفَعَّلَ واسْتَفْعَلَ والْمُجَرَّدِ والإغناءِ عنه.

ومنها (انْفَعَلَ) لِمُطاوَعةِ فَعَلَ عِلاجًا، وقد يُطاوِعُ أَفْعَلَ، وقد يُشارِكُ الْمُجَرَّدَ، وقد يُغني عنه وعن أَفْعَلَ، ويُغني[2] عنه وعن أفعل، ويغني عنه افْتَعَلَ فيما فاؤه لامٌ أو راءٌ أو واوٌ أو ميمٌ أو نونٌ، وقد يُشارِكُه فيما ليس كذلك ويُغني عنه.

ش: مثال الاتِّخاذ اذَّبَحَ واطَّبَخَ واشْتَوَى: اتَّخَذَ لنفسه ذَبيحةً وطَبيخًا وشِواءً. ومنه اكْتالَ واتَّزَنَ.

والتَّسَبُّبُ نحو اعْتَمَلَ واكْتَسَبَ إذا تَسَبَّبَ في العمل والكَسْب، فزيادةُ التاء بإزاء زيادةِ التسبب[3] في حصول الأمر، فعَمِلَ وكَسَبَ يُطلقانِ على كلِّ عَمَلٍ وكلِّ كَسْبٍ، واعْتَمَلَ واكْتَسَبَ لا يُطلقانِ إلا على ما في حصوله تَكَلُّفٌ وجهْد.

[٦:١٢٢/ب] /قلتُ: وذكرَ غيرُه أنَّ افْتَعَلَ مثل اطَّبَخَ واذَّبَحَ يدلُّ على معنَى الكثرة والاتخاذ، ومنه حَبَستُه واحْتَبَستُه، أي: اتَّخذتُه حَبيسًا، ومنه قَدَرَ واقْتَدَرَ. قال المبرد: اقْتَدَرَ أكثرُ

(١) الممتع ١: ١٨٢.

(٢) غ: وقد يغني. ويغني عنه وعن أفعل: ليس في ط.

(٣) غ، ك: السبب. وما أثبتناه موافق لِما في شرح المصنف ٣: ٤٥٥.

مِن قَدَرَ[1]. قال[2]: وهو محضُ القياس، قال تعالى ﴿أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾[3]. وكذلك قولُه ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾[4] عند ابن جِنِّيْ[5]؛ لأنَّ كَسْبَ السَّيئاتِ أَكثرُ وأَمْرَها أَخْطَرُ. انتهى.

وفِعْلُ الفاعلِ بنفسه نحو اضْطَرَبَ، وائْتَكَلَ[6] من الغيظ، وارْتَعَدَ مِنَ الحُمَّى، وارْتَعَشَ واخْتَتَنَ واخْتَصَى واسْتاكَ[7] وامْتَشَطَ واكْتَحَلَ وادَّهَنَ.

والتَّخييرُ نحو انْتَصَى[8] وانْتَخَبَ واصْطَفَى واعْتَمَى وانْتَقَى[9].

ومُطاوَعةُ أَفْعَلَ أَنْصَفتُه فانْتَصَفَ، وأَنْجَزْتُه فانْتَجَزَ، وأَنْحَسْتُه فانْتَحَسَ، وأَشْعَلَ النارَ فاشْتَعَلَتْ، وأَضْرَمَها فاضْطَرَمَتْ، وأَوْقَدَها فاتَّقَدَتْ.

قلتُ: وذكرَ أبو عليٍّ[10] مُطاوَعتَه لِفَعَلَ، نحو شَوَيْتُه فاشْتَوَى. وذكرَ جماعةٌ مِنَ اللغويين أنَّ اشْتَوَى بمعنَى شَوَى[11].

ومُوافقةُ تَفاعَلَ اجْتَوَرُوا واشْتَوَرُوا وازْدَوجُوا واعْتَوَنُوا وانْتَصَرُوا واضْطَفَرُوا واحْتَرَبُوا واطَّعَنُوا واقْتَتَلُوا بمعنى تَجاوَرُوا، وكذلك باقيها.

---

(١) في الخصائص ٣: ٢٦٤ ما لفظه: «فاقتدر أقوى معنًى من قولهم قدر. كذلك قال أبو العباس». وانظر المقتصد في شرح التكملة ٢: ١١٠٦ - ١١٠٧.

(٢) الخصائص ٣: ٢٦٥.

(٣) سورة القمر، الآية ٤٢.

(٤) سورة البقرة، الآية ٢٨٦.

(٥) الخصائص ٣: ٢٦٥.

(٦) ائتكل الشيءُ: أكلَ بعضُه بعضًا. وما ذكره مجاز.

(٧) في الأصول: واستاط. صوابه في شرح المصنف ٣: ٤٥٦ وتمهيد القواعد ٨: ٣٧٥٩.

(٨) انتصى الشيءَ: اختاره، ومثله: اعتمى. غ، ط: انتضى.

(٩) غ: واقتفى.

(١٠) التكملة ص ٢١٧ والمسائل العضديات ص ٢٢٧.

(١١) كتاب الأمثال لأبي عبيد ص ٢٤٣. وعنه في مجمع الأمثال ٢: ٣٠٨.

ومُوافقةُ تَفَعَّلَ نحو ابْتَسَمَ وائْتَزَرَ واعْتَمَّ واغْتَدَى واعْتَزَى وانْتَظَرَ[1]، بمعنَى تَبَسَّمَ، وكذلك باقيها.

ومُوافقةُ اسْتَفْعَلَ ارْتاحَ واعْتَصَمَ واخْتَفَى واحْتَمَى بمعنى اسْتَرَاحَ، وكذلك باقيها.

ومُوافقةُ الْمُجَرَّدِ اقْتَدَرَ وقَدَرَ، واسْتَمَعَ وسَمِعَ، واقْتَرَبَ وقَرُبَ.

قلتُ: وقال بعض أصحابنا: «يجيء افْتَعَلَ بمعنَى فَعَلَ لا يزيد شيئًا، نحو قرأَ السورةَ واقْتَرَأَها، وخَطِفَ الشيءَ واخْتَطَفَه، ونَزَعَه وانْتَزَعَه، وقَلَعَ واقْتَلَعَ، وجَذَبَ واجْتَذَبَ، وحكى الأصمعيُّ حَمَلَ واحْتَمَلَ» انتهى.

والإغناءُ عن الْمُجَرَّدْ نحو اسْتَلَمَ، والْتَحَى الرجلُ. انتهى ما مَثَّلَ به المصنف[2] غير ما نُبِّهَ عليه.

وذكر ابنُ عصفور[3] لافْتَعَلَ ستة معانٍ:

المطاوعة: فتكون إذ ذاك بمعنَى انْفَعَلَ، وذلك قليلٌ فيها، نحو شَوَيْتُه فاشْتَوَى، وغَمَمتُه فاغْتَمَّ، والأَفصَحُ انْشَوَى وانْغَمَّ. وحُكمُها أيضًا ألّا تُبنى إلا مما كان [فَعَل منه][4] متعديًا، وقد تجيء مِن غير المتعدي، وذلك قليلٌ فيها، قال الراجز[5]:

حـتى إذا اشْـتالَ سُـهَيْلٌ في السَّحَرْ كَشُـعْلةِ القَـابِسِ تَرمِـي بِالشَّـرَرْ

فهذا مِن شالَ يَشُول، وهو غير متعدّ بدلالة قول الراجز[6]:

---

(١) في الأصول: وانتطى. والتصويب من شرح المصنف وتمهيد القواعد ٨: ٣٧٦٠.

(٢) شرح التسهيل ٣: ٤٥٥ - ٤٥٦.

(٣) الممتع ١: ١٩٢ - ١٩٤.

(٤) من الممتع عن إحدى نسخه.

(٥) المنصف ١: ٧٥ والممتع ١: ١٩٣. اشتال: ارتفع. والسحر: آخر الليل. وسهيل: كوكب. الشعلة والقَبَس: قطعة من الوقود ملتهبة. والقابس: طالب القبس. والشرر: ما تطاير من النار.

(٦) هو أبو محمد الحَذلمي كما في مجالس ثعلب ١: ١٩٣ وتهذيب إصلاح المنطق ص ٥٦٥ - ٥٦٦. والشطر بلا نسبة في كتاب الألفاظ ص ٨٥ والمنصف ١: ٧٥ والممتع ١: ١٩٣. يصف راعيًا. المحجن: عصًا معقَّفة الرأس. والمحروق: الذي انقطعت حارقته، والحارقة: عصبة من الوَرِك، فهو يتطاول على الأفنان حتى يجذبها بمِحجنه لإبله ينثرها.

يَشُـــولُ بِـــالْمِحْجَنِ كـــالْمَحْرُوقِ

ولو كان متعديًا لقال: يَشُولُ الْمِحْجَنَ.

والثاني: أن يكون بمعنَى تَفاعَلَ(١).

والثالث: بمعنى الاتِّخاذ، كقولك اشْتَوَى القومُ، أي: اتَّخَذُوا شِواءً، فأمّا شَوَيتُ فكقولك أَنْضَجتُ، وكذلك اخْتَبَزُوا واطَّبَخُوا واذَّبَحُوا أي: اتَّخَذُوا خُبزًا وطَبيخًا وذَبيحة، فأمّا ذَبَحَ فكقولك قَتَلَ.

والرابع: التَّصرُّفُ والاجتهاد، /كقولك اكْتَسَبَ، أي: تَصرَّفَ واجْتَهَدَ، فأمّا [٦:١٢٣/أ] كَسَبَ فأَصابَ مالًا. وهذا الذي عَبَّرَ عنه المصنف بالتَّسَبُّب.

والخامس: بمعنَى تَفَعَّلَ، كقولك ادَّخَلَ وادَّلَجَ، تريد: تَدَخَّلَ وتَدَلَّجَ.

والسادس: الخَطْفة ،كقولك انْتَزَعَ واسْتَلَبَ، أي: أَخَذَه بِسُرعة، فأمّا نَزَعَ فهو تحويلك إياه. وكذلك قَلَعَ واقْتَلَعَ، وجَذَبَ واجْتَذَبَ.

وقولُه **ومنها (انْفَعَلَ) لِمُطاوَعةِ فَعَلَ عِلاجًا** نحو انْصَرَفَ وانْكَشَفَ وانْفَصَمَ وانْسَدَلَ وانْحَسَمَ وانْقَسَمَ وانْسَبَكَ وانْفَرَكَ، فلو لم يدلّ على مُعالجةٍ وتأثيرٍ كعَرَفَ وجَهِلَ وسَمِعَ ورأى لم يَجُزْ أن يُصاغَ منه انْفَعَلَ ولا افْتَعَلَ الذي بمعناه، فلا يقال: عَرَفتُه فانْعَرَفَ، ولا جَهِلتُه فانْجَهَلَ، ولا سَمِعتُه فانْسَمَعَ. وكذا لو دَلَّ على مُعالجةٍ وتأثيرٍ ولم يكن ثلاثيًّا كأَحْكَمَ الشيءَ وأَكْمَلَه، لم يجز أيضًا أن يُصاغ منه انْفَعَلَ ولا افْتَعَلَ الذي بمعناه، فلا يقال: أَحْكَمتُه فانْحَكَمَ، ولا أَكْمَلتُه فانْكَمَلَ.

وقولُه **وقد يُطاوِعُ أَفْعَلَ** «مثالُه ما شَذَّ مِن قولهم: أَقْحَمتُه فانْقَحَمَ، وأَوْكأتُه فاتَّكَأَ، وأَفْرَدتُه فانْفَرَدَ، وأَغْلَقتُه فانْغَلَقَ، وأَزْعَجتُه فانْزَعَجَ، وأَسْفَقتُ البابَ فانْسَفَقَ(٢)». ويجوز أن يكون انْغَلَقَ وانْسَفَقَ على لغةِ مَن قال غَلَقتُ وسَفَقتُ، فإنهما مَقُولانِ

---

(١) مثّل ابن عصفور لذلك بقوله: «كقولك اجْتَوَرُوا واعْتَوَنُوا، أي: تَجاوَرُوا وتَعاوَنُوا».

(٢) سفقت الباب: أغلقته.

ومَنقولان. وسُمع قُلتُ الحديثَ فانْقالَ؛ لأنَّ القائل يَعمل في تحريكِ لسانِه، ويُعالج في ترتيبِ أجزاءِ العبارة، وجَعْلُها مُوافِقةً للمعنى بعضُ علاج. وأمّا قولُ مَن قال انْعَدَمَ فخطأ، وكذلك قولُ مَن قال: ذلك شيءٌ لا يَنْبَصِرُ» انتهى كلام المصنف[1]. وذِكرُه أَوْكَأْتُه فاتَّكأَ وَهْمٌ لأنَّ اتَّكَأَ افْتَعَلَ لا انْفَعَلَ.

وقال ابن عصفور[2]: «انْفَعَلَ لا يكون متعديًا أبدًا، وإنما يجيء للمطاوعة، وهي في انْفَعَلَ بوجهين: إمّا أن[3] تُريد مِن الشيء أمرًا ما فتَبْلُغَه بأن يَفعل ما تريده إن كان ممَّن يَصِحُّ منه الفعل، نحو أَطْلَقتُه فانْطَلَقَ، وصَرَفتُه[4] فانْصَرَفَ. وإمّا بأن يَصير إلى مثل حال الفاعل الذي يَصِحُّ منه الفعل وإن كان لا يَصِحُّ الفعل منه، نحو: قَطَعتُ الحبلَ فانْقَطَعَ، وكَسَرتُ الحُبَّ[5] فانْكَسَرَ، المعنى أنك أَردتَ ذلك منهما، فبَلَغتَه بما أَحدَثتَ فيهما لا أنَّهما تَوَلَّيا الفعلَ؛ لأنه لا يَصِحُّ منهما لانتفاءِ قُدرتِهما، ومِن ذلك قولُه[6]:

.... ولا يَدي في حَميتِ السَّكْنِ تَنْدَخِلُ

هو مطاوعُ أَدْخَلتُ ومِن بابِ انْقَطَعَ الحبلُ لأنَّ اليد لا تكون فاعِلة، إنما هي آلةٌ يُفعَلُ بها» انتهى، وفيه بعض تلخيص.

---

(١) شرح التسهيل ٣: ٤٥٧.

(٢) الممتع ١: ١٨٩ - ١٩١.

(٣) في الممتع: بأن. والعبارة قلقة بسبب التلخيص، وتحريرها أن يقول: «ومعنى المطاوعة أن تريد من الشيء أمرًا ما فتبلغه إمّا بأن يفعل ... وإمّا بأن يصير ...». وانظر المنصف ١: ٧١.

(٤) غ: وأصرفته.

(٥) الحبّ: الخابية.

(٦) صدر البيت: لا خَطْوتي تَتعاطى غيرَ موضِعِها. وهو للكميت. الديوان ص ٢٩٥. وعجزه في أدب الكاتب ص ٤٥٦ والمنصف ١: ٧٢. الحميت: الزقّ الذي لا شعر عليه. والسكن: أهل الدار، واحده ساكن. غ: في حميت الشمس. ط: في حميت السمن.

وقال المبرد[1]: «وقد يكون انْفَعَلَ لغيرِ مُطاوَعة، فيكون فِعلًا للفاعل على الحقيقة، نحو: انْطَلَقَ عبدُ الله، وليس على فَعَلتُه» انتهى.

وقال بعض أصحابنا: قد يأتي لا فِعْلَ له مُستعمَل طاوَعَه، نحو انْطَلَقَ وانْقَضَّ، وانْفَعَلَ أَصلُه من الثلاثيِّ، /ثم تَلحقه الزيادة مِن أَوَّلِه، ولا يكون إلا مِن مُتَعَدٍّ حتى **[٦: ١٢٣/ب]** تُمكن منه المطاوعة.

وزعم أبو عليٍّ[2] أنه قد جاء انْفَعَلَ مِن غيرِ مُتَعَدٍّ، قال[3]:

وَكَمْ مَوطِنٍ لَولايَ طِحْتَ كَما هَوَى   بِأَجْرامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

وفي هذه القصيدة (مُنْغَوٍ)، وهما مِن هَوَى أي: سَقَطَ، وغَوَى، وليسا مُتَعَدِّيَينِ، وإنما بَنى منهما مُنْفَعِلًا للضرورة.

وزعَمَ ابنُ عُصفورٍ[4] أنه يجوز أن يكون مُنْهَوٍ ومُنْغَوٍ مُطاوِعَينِ لِأَهْوَيتُه وأَغْوَيتُه، كقولهم أَدْخَلتُه فانْدَخَلَ[5]، فلا يكون ذلك فيهما شاذًّا.

وقولُه **وقد يُشارِكُ المجردَ** مثالُه انْطَفَأَتِ النارُ وطَفِئتْ، وسابَ الشيءُ وانْسابَ. وإغناؤه عنه نحو انْطَلَقَ بمعنى ذَهَبَ، وانْزَرَبَ في الزَّرِيبة: دَخَلَها، وانْبَرَى يَفعَلُ: انْبَعَثَ. وعن أَفْعَلَ انْحَجَزَ إذا أَتى الحِجازَ.

وقولُه **ويُغني عنه** - أي عن انْفَعَلَ - **افْتَعَلَ فيما فاؤه لامٌ** مثالُه لَوَيتُه فالْتَوَى، ولَفَفتُه فالْتَفَّ، ولَمَمتُه فالْتَمَّ. **أو راءٌ** مثالُه رَدَعتُه فارْتَدَعَ، ورَفَعتُه فارْتَفَعَ. **أو واوٌ** مثالُه وَصَلتُه فاتَّصَلَ، ووَكَلتُه فاتَّكَلَ، ووَضَعتُه فاتَّضَعَ، ووَسَمتُه فاتَّسَمَ. **أو ميمٌ** مَدَدتُه فامْتَدَّ،

---

(١) المقتضب ١: ٧٦.

(٢) المسائل الحلبيات ص ٣٨ والمنصف ١: ٧٢ - ٧٣.

(٣) تقدم البيت في ١١: ٣٠٨.

(٤) الممتع ١: ١٩٢.

(٥) غ، ط: واندخل.

ومَطَلتُه فامْتَطَّ، ومَلأتُه فامْتَلأ، ومِزْتُه فامْتازَ، ومَحَوتُه فامْتَحَى، ونَدَرَ انْمازَ وانْمَحَى. **أو نونٌ** مثالُه نَقَلتُه فانْتَقَلَ، ونَبَذتُه فانْتَبَذَ، ونَفَيتُه فانْتَفَى، ونَسَأتُه فانْتَسَأَ.

وقولُه **وقد يُشارِكُه فيما ليس كذلك** أي: فيما ليس فاؤه شيئًا من تلك الحروف، مثالُه شَوَيتُ اللَّحمَ فاشْتَوَى وانْشَوَى، وحَجَبتُ الشيءَ فاحْتَجَبَ وانْحَجَبَ، وأَطَرتُه فأْتَطَرَ وانْأَطَرَ، وفَصَلتُه فافْتَصَلَ وانْفَصَلَ، وفَتَتُّه فافْتَتَّ وانْفَتَّ.

وقولُه **ويُغني عنه** أي: افْتَعَلَ عن انْفَعَلَ في غيرِ ما فاؤه شيءٌ من تلك الحروف، مثالُه سَتَرتُ الشيءَ فاسْتَتَرَ، وبَلَلْتُه فابْتَلَّ، وكَفَيتُه فاكْتَفَى، وعَزَزتُه فاعْتَزَّ، وشَدَدتُه فاشْتَدَّ.

ص: ومنها (اسْتَفْعَلَ) لِلطَّلَبِ، ولِلتَّحَوُّلِ، ولِلاتِّخاذِ، ولإلْفاءِ الشيءِ بِمعنَى ما صيغَ منه أو لِعَدِّه كذلك، ولِمُطاوَعةِ (أَفْعَلَ)، ولِمُوافَقتِه، ومُوافَقةِ (تَفَعَّلَ) و(افْتَعَلَ) والْمُجَرَّدِ والإغناءِ عنه وعن فَعَّلَ.

ومنها للألوان (افْعَلَّ) غيرَ مُضاعَفِ العينِ ولا مُعتلِّ اللامِ دون شذوذ؛ وقد تلي عينَه ألفٌ، وقد يَدُلُّ بِحالَيْهِ على عَيبٍ حِسِّيٍّ، ورُبَّما طاوَعَ (فَعَلَ). وقد يَدُلّانِ على غيرِ لونٍ وعَيبٍ، وإفهامُ العُروضِ مع الألفِ كثيرٌ، وبِدُونِها قليلٌ.

ش: مثالُ الطَّلَب اسْتَعانَ[(١)] واسْتَغفَرَ واسْتَوهَبَ واسْتَطعَمَ.

والتَّحَوُّلُ نحو: اسْتَنْسَرَ البغاثُ[(٢)]، واسْتَنْوَقَ الجَمَلُ[(٣)]، واسْتَتْيَسَتِ العَنْزُ[(٤)]، واسْتَحْجَرَ الطِّينُ. قلت: «معنى التَّحَوُّلِ مِن جنسٍ إلى جنسٍ إنما هو على سبيلِ التَّشبيه والتَّخييل لا أنه تَحَوّل حقيقة». /انتهى. [٦: ١٢٤/أ]

---

(١) غ، ط: استعار.

(٢) صار كالنَّسر في القوة عند الصيد بعد أن كان من ضعاف الطير. يضرب للضعيف يصير قويًّا، وللذليل يعزّ بعد الذلّ. مجمع الأمثال ١: ١٠.

(٣) الكتاب ٤: ٧١ ومجمع الأمثال ٢: ٩٣ - ٩٤. يضرب في التخليط.

(٤) أي: صارت كالتَّيس في جرأتها وحركتها. جمهرة اللغة ١: ٣٩٩. وفي الكتاب ٤: ٧١: واستتيست الشاة. يضرب للضعيف إذا قوي.

والاتِّخاذُ نحو اسْتَأْبَى أَبًا، واسْتَعْبَدَ عَبْدًا، واسْتَأْمَى أَمَةً، واسْتَأْجَرَ أجيرًا، واسْتَفْحَلَ فَحْلًا، واسْتَعَدَّ عُدَّةً. ومنه اسْتَخْلَفَ فلانٌ فلانًا، واسْتَعمَرَه في أَرضِه. ومنه اسْتَشْعَرَ الرجلُ إذا لَبِسَ شِعارًا، واسْتَثْفَرَتِ المرأةُ: إذا اسْتَدَّتْ بِثَفَرٍ[1] يَقيها دَمَ الحيض.

وإلفاءُ الشيءِ بمعنًى ما صيغَ منه نحو اسْتَعظَمتُه[2] واسْتَصغَرتُه واسْتَكثَرتُه[3] واسْتَقلَلتُه واسْتَحسَنتُه واسْتَقبَحتُه واسْتَحلَيتُه واسْتَفظَعتُه: وَجَدتُه كذلك. وكذلك تقول فيما تَعُدُّه عظيمًا أو صغيرًا أو كثيرًا أو قليلًا أو حَسَنًا أو قبيحًا أو حُلوًا أو فَظيعًا وهو بخلاف ذلك.

ومُطاوَعةُ أَفْعَلَ نحو أَكانَه فاسْتَكانَ، وأَشْلاه[4] فاسْتَشْلَى، وأَحْكَمَه فاسْتَحكَمَ، وأَراحَه فاسْتَراحَ، وأَكَنَّه فاسْتَكَنَّ، وأَضاءَه فاسْتَضاءَ، وأَبانَه فاسْتَبانَ، وأَمَرَّه فاسْتَمَرَّ.

ومُوافَقةُ أَفْعَلَ اسْتَبَلَّ مِنَ المرضِ وأَبَلَّ[5]، واسْتَحصَدَ الزرعُ وأَحْصَدَ، واسْتَيْقَنَ الإنسانُ وأَيْقَنَ، واسْتَبانَ الأمرُ وأَبانَ، واسْتَعجَلَه وأَعْجَلَه، واسْتَهَلَّ الهلالُ وأَهَلَّ، واسْتَثارَ الشيءَ وأَثارَه. قلتُ: «واسْتَخلَفَ لأهله شيئًا وأَخْلَفَه، واسْتَحلَفَ الرجلَ وأَحْلَفَه، واسْتَخَفَّه المرضُ وأَخَفَّه». انتهى.

ومُوافَقَةُ تَفَعَّلَ نحو اسْتَكْبَرَ وتَكَبَّرَ، واسْتَمْتَعَ وتَمَتَّعَ، واسْتَعاذَ وتَعَوَّذَ، واسْتَضافَ وتَضَيَّفَ، واسْتَيْسَرَ وتَيَسَّرَ، واسْتَعَفَّ وتَعَفَّفَ. قلت: «واسْتَثْبَتَ وتَثَبَّتَ، واسْتَنْجَزَ

---

(١) الثَّفَر: ما تشدّه الحائض على فرجها من خرقة ونحوها ليقيها دم الحيض.

(٢) غ: استطعمته. ط: بمعنى استطعمته.

(٣) غ، ط: واستكبرته.

(٤) أشلاه: دعاه.

(٥) أي: برأ وصحَّ.

حَوائجَه وتَنَجَّز» انتهى - واسْتَبْدَلَ وتَبَدَّل، ومنه قولُه تعالى ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ﴾[1]، ﴿وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ﴾[2].

ومُوافقةُ افْتَعَلَ[3] اسْتَعصَمَ واعْتَصَمَ، واسْتَعذَرَ واعْتَذَرَ، واسْتَراحَ وارْتاحَ، واسْتَرَابَ وارْتابَ، واسْتَقالَ واقْتالَ.

ومُوافَقةُ الْمُجَرَّدِ اسْتَغنَى وغَنِيَ، واسْتَبْشَرَ وبَشِرَ، واسْتَهزَأَ وهَزِئَ، واسْتَبانَ وبانَ، واسْتَقَرَّ وقَرَّ، واسْتَخْفَى وخَفِيَ، واسْتَعْلَى وعَلا.

والإغناءُ عن الْمُجَرَّدِ نحو اسْتَحْيا واسْتَأْثَرَ واسْتَبَدَّ واسْتَعْبَرَ واسْتَنْكَفَ[4].

والإغناءُ عن فَعَّلَ اسْتَرجَعَ إذا قال: إنّا لله وإنّا إليه راجعون، فالأصل فيه رَجَّعَ، كأَمَّنَ إذا قال آمين، وسَبَّحَ إذا قال سُبحانَ الله. ومن الجائي على اسْتَفْعَلَ وهو مُغْنٍ عن فَعَّلَ قولُهم اسْتَعانَ: إذا حَلَقَ عانتَه، فالأصل فيه عَوَّنَ، كقَرَّدَ البعيرَ: إذا أزالَ عنه القِرْدان. انتهى ما مَثَّل به المصنف[5] غير ما نُبِّهَ عليه.

وذكرَ في المغني عن الْمُجَرَّدِ اسْتَحْيا، وليس كذلك، بل قد سُمع فيه حَيِيَ، فهو من الموافق للمجرد، قال[6]:

[ألا تَحْيَوْنَ مِنْ تَكثيرِ قَومٍ لِعَلّاتٍ، وأُمُّكُمُ رَقُوب]

وذكر ابنُ عُصفورٍ[7] لاسْتَفْعَلَ خمسة مَعانٍ:

---

(١) سورة البقرة: الآية ٦١.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٠٨.

(٣) هذا المعنى ليس في مطبوعة شرح المصنف. وهو في تمهيد القواعد ٨: ٣٧٦٥.

(٤) استعبر الرجلُ: جرت عَبرتُه وحزن. واستنكف الرجلُ عن الأمر: أَنِفَ وامتنع.

(٥) شرح التسهيل ٣: ٤٥٨ - ٤٥٩.

(٦) موضع البيت بياض في الأصول. وهو في تهذيب اللغة ٥: ٢٨٩. ألا تَحيَون: ألا تَسْتَحْيُونَ. الرقوب: التي لا ولد لها.

(٧) الممتع ١: ١٩٤ - ١٩٥.

أحدُها الإصابة: كقولك استَجَدتُه أي: أَصَبتُه جَيِّدًا، واسْتَكرَمتُه واسْتَعظَمتُه، أي: أَصَبتُه كريمًا وعظيمًا. وهذا الذي /عَبَّر عنه المصنف بإلْفاء الشيء بمعنَى ما صِيغَ [١٢٤:٦/ب] منه. والثاني الطَّلَبُ[١]. والثالثُ التَّحَوُّل[٢]. والرابعُ بمعنى تَفَعَّلَ[٣]. والخامس بمعنى فَعَلَ، نحو اسْتَمَرَّ ومَرَّ، واسْتَقَرَّ وقَرَّ.

وقولُه **ومنها للألوان افْعَلَّ** أصلُه افْعَلَلَ فأدغمَ، ويدلُّ على ذلك وجوب استعماله مفتوح العين مع تاء الضمير ونونَيه، نحو: احْمَرَرْت واحْمَرَرْنا واحْمَرَرْنَ.

وقولُه **غيرَ مُضاعَفِ العين** مثالُه أَحَمّ. **ولا مُعْتَلِّ اللامِ** مثالُه أَلْمى. فإنهما لونان، ولم يُصَغْ منهما افْعَلَّ لِما كان يلزم في مثالِ أَحَمّ من الثِّقَل إذ كان يكون صوغه احْمَمَّ.

وقولُه **دونَ شذوذٍ** احترازٌ مِن قولهم ارْعَوَى مطاوع رَعَوتُه بمعنى كَفَفتُه، قال المصنف في الشرح[٤]: «شذَّ ارْعَوَى مِن ثلاثة أوجه: أحدها: أنه معتلّ اللام. الثاني: أنه لغير لون ولا عيب حسّيّ. الثالث: أنه مُطاوِع، والمطاوَعةُ في هذا النوع نادرة، وإنما حَقُّ هذا الوزن أن يكون مُقتَضَبًا كابْيَضَّ واحْمَرَّ، أو مُوافِقًا لِفَعِلَ أو فَعُلَ كاسْمَرَّ وسَمِرَ وسَمُرَ، وأن يَدُلَّ على لون، وهو الكثير، أو عَيب حِسِّيٍّ كاعْرَجَّ واعْوَرَّ. وقد قيل من الحُوَّة[٥] احْوَوَى واحواوَى[٦]، وفيه شذوذٌ مِن قِبل الاعتلال، وموافقةُ النظائر مِن قِبل قِبل دلالته على لون».

وقولُه **وقد تلي عينَه ألفٌ** كاحْمارَّ واصْفارَّ وادْهامَّ.

---

(١) نحو استعتبته أي: طلبت له العُتبى. واستفهمته أي: طلبت منه أن يُفهمني.
(٢) نحو اسْتَنْوَقَ الجملُ، واسْتَتْيَسَتِ الشاةُ.
(٣) نحو: تَعَظَّمَ واستَعظَم، وتَكَبَّرَ واستَكبَرَ.
(٤) ٣: ٤٥٩ ٤٦٠.
(٥) الحوّة: سواد إلى الخضرة. وقيل: حمرة تضرب إلى السواد.
(٦) كذا في الأصول، واحواوى: ليس في شرح المصنف، وهو الصواب لأنه على وزن افْعالَّ، والحديث هاهنا على افْعَلَّ.

وقولُه **وقد يَدُلُّ بحالَيه على عيبٍ حِسِّيٍّ** يعني بقوله **بحاليه** أي: بألِفٍ وبغير ألِف، نحو احْوالَّ واحْوَلَّ، واعْوارَّ واعْوَرَّ، واصْيادَّ واصْيَدَّ. قال ابن جِنِّيْ[1]: «قَلَّما جاءت افْعالَّ إلا في الألوان والعيوب الظاهرة».

وقولُه **ورُبَّما طاوَعَ فَعَلَ** يعني افْعَلَّ، قد تقدَّم ذِكرُ ذلك في قولهم رَعَوتُه فارْعَوَى. قال ابن جني[2]: «افْعَلَّ مقصور من افعالَّ في غير الألوان، قالوا: ارْعَوَى، وهو افْعَلَّ، واقتَوى أي: خَدَمَ وساسَ، قال يزيد بن الحكم[3]:

تَبَدَّلْ خليلًا بي كَشَكلِكَ شَكْلُهُ ... فإني خَليلًا صالحًا بِكَ مُقْتَوِي

فمُقْتَوٍ مُفْعَلّ مِن القَتْو، وهو الخِدْمة، قال[4]:

إني امــرُؤٌ مِــن بَــني خُزَيمــةَ ، لا ... أُحْسِــنُ قَتْــوَ الملــوكِ والحَفَــدَا»

وقولُه **وقد يَدُلّانِ على غيرِ لونٍ وعَيب** مثالُه ارْقَدَّ في العَدْو[5]، وارْعَوى، واقْتَوى، وازْوَرَّ، وانْقَضَّ الحائطُ، وابْهارَّ الليلُ: إذا انتصفَ، وابْهَرَّ، وقيل: كَثُرَتْ ظُلمتُه، وابْهَرَّ القمرُ وابْهارَّ: قَوِيَ ضَوءُه، واشْعارَّ[6] الرأسُ: إذا تَفرَّقَ شَعرُه، واقْطَرَّ النبتُ واقْطارَّ[7].

ورامَ بعضَ المتأخرين أن يجعل ابْهارَّ القمرُ من اللون، كأنه من البَهار[8] النباتِ لبياضه، وابهارَّ الليلُ كأنه من اشتداد لون الظلمة، وهي السّواد، واقْطَرَّ النبتُ لأنه يَسْوَدُّ حين يَيْبَسُ في الغالب، فكأنه من القَطَر[9]، كما قال من البَهار، والباب /إنما [٦: ١٢٥/أ]

---

(١) المحتسب ٢: ٢٥ وفيه اختصار. وانظر المنصف ١: ٧٨.

(٢) المحتسب ٢: ٢٥.

(٣) المسائل البصريات ١: ٢٨٨ والمسائل الحلبيات ص ١٩٦ والخصائص ٢: ١٠٤.

(٤) جمهرة اللغة ١: ٤٠٨ والخصائص ٢: ١٠٤، ٣٠٣. الحفد: الخدمة، وأصله الحَفْد، فحرّك.

(٥) ارقدَّ: أسرع.

(٦) الذي في المخطوطات: اشعالّ. والتصويب من تمهيد القواعد ٨: ٣٧٦٧.

(٧) اقطارَّ النبتُ: ولّى وأخذ يَجِفّ.

(٨) البَهار: نبت طيّب الريح. ط: ابتهار.

(٩) القَطَر: العود الذي يُتَبَخَّرُ به. ط: كأنه من المطر.

أتى في الاشتقاق من لفظ اللون لا من اشتقاق اسم الجنس . فما رآه هذا المتأخر تكلُّف.

وأمّا قوله تعالى ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾[1] فجعلَه الفارسيُّ[2] من النَّقض، وجعلَه غيره من القَضّ، يقال قَضَضتُ العظمَ: كَسَرتُه، ومنه أَسَدٌ قَضْقاضٌ: لأنه يَكسر عظامَ فريسته، فيكون على هذا انْفَعَلَ لأنه إذا تَهَدَّمَ تفرَّقتْ أجزاؤه.

وقولُه **وإفهامُ العُروضِ مع الألِف كثيرٌ وبِدُونها قليلٌ** الأكثرُ أن يقصد عروض المعنى إذا جيءَ بالألف ولزومه إذا لم يُجَأْ بها، وقد يكون الأمر بالعكس، فمِن قصد اللزوم مع ثبوت الألف قولُه تعالى في وصف الجنتين ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾[3]، ومِن قصدِ العُروض مع عدم الألف قولُك اصْفَرَّ وجهُه وَجَلًا، واحْمَرَّ خَجَلًا، ومنه قراءة ابن عامر﴿تَزْوَرُّ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ﴾[4].

وقال ابن عصفور[5]: «افْعَلَّ هو مقصور من افْعالَّ لطول الكلمة، ومعناها كمعناها بدليل أنه ليس شيء من افْعَلَّ إلا يُقال فيه افْعالَّ، إلا أنه قد تَقِلُّ إحدى اللغتين في شيء وتَكثُر الأخرى؛ ألا ترى أنَّ طَرْحَ الألف من احْمَرَّ وابْيَضَّ واسْوَدَّ أكثر، وإثباتها في اشْهابَّ وادْهامَّ أكثر، وقد قالوا ارْقَدَّ في العَدْو، وارْعَوَى واقْتَوَى، وكلُّه افْعَلَّ، ولم يُسمَع منهم في شيء من ذلك افْعالَّ، إلا أنه يجوز في القياس. وهو أيضًا لا يَتَعَدَّى كما لا يتعدى أصلُه الذي قُصِرَ منه». وما ذكره ابن عصفور مِن أنَّ افْعَلَّ مقصور من افْعالَّ هو مذهب الخليل[6]. والياء في المصدر كالادْهيمام منقلبة عن الألف للكسرة قبلها.

---

(١) سورة الكهف، الآية ٧٧.

(٢) التكملة ص ٢١٨.

(٣) سورة الرحمن: الآية ٦٤.

(٤) سورة الكهف: الآية ١٧. السبعة ص ٣٨٨.

(٥) الممتع ١: ١٩٥ - ١٩٦.

(٦) الكتاب ٤: ٤٠٥.

ص: ومنها (افْعَوْعَلَ) للمبالغةِ، والصَّيرورة، وقد يوافقُ (اسْتَفْعَلَ)، ويُطاوِعُ (فَعَلَ)[1].

و(افْعَوَّلَ) بناءٌ مُقتَضَب. وكذا ما نَدَرَ مِن (افْعَوْلَلَ) و(افْعَيَّلَ). وأمّا (فَوْعَلَ) و(فَعْوَلَ) و(فَعْلَلَ) ذو الزيادة و(فَيْعَلَ) و(فَعْيَلَ) و(فَعْلَى) فمُلحَقاتٌ بـ(فَعْلَلَ)، وإلحاقُ ما سواها به نادرٌ.

وتُزادُ التاءُ قَبلَ مُتعَدِّياتِها للإلحاقِ بـ(تَفَعْلَلَ)، وهو و(افْعَنْلَلَ) لِمُطاوَعةِ (فَعْلَلَ) تحقيقًا أو تقديرًا. وأُلحِقَ بـ(افْعَنْلَلَ) (افْعَنْلَى)، و(افْعَنْلَلَ) الزائدُ الآخِر، وإلحاقُ ما سواهما به نادرٌ. و(افْعَلَلَّ) بناءٌ مُقْتَضَب، وقد يُطاوِعُ (فَعْلَلَ)، والإلحاقُ به نادرٌ[2].

ش: مثالُه للمبالغة اخْشَوشَنَ الشيءُ: إذا كَثُرتْ خُشونتُه، واعْشَوشَبَ المكانُ: كَثُرَ عُشبُه، واغْدَودَنَ الشَّعرُ: إذا وَفَرَ وكَثُرَ سوادُه ولِينُه.

والصَّيرورةُ احْلَوْلَى الشيءُ: صار حُلْوًا، واحْقَوْقَفَ[3] الجسمُ: صار أَحْقَفَ أي مُنْحَنِيًا.

وموافقةُ اسْتَفْعَلَ [في][4] الدلالة على إلْفاءِ الشيء بمعنَى ما صِيغَ منه كقول الشاعر[5]:

---

(١) غ: أفعل.

(٢) زيد بعد هذا في التسهيل ص ٢٠١ - ٢٠٢ فصلان عن نسختين من مخطوطاته، وليسا في شرح المصنف.

(٣) غ: واحقوقب ... أحقب.

(٤) في: من شرح المصنف.

(٥) حميد بن ثور ص ٧٣. ديوانه ص والكتاب ٤: ٧٧ والمنصف ١: ٨١. انفصاله: يعني فصال ولد الناقة عن أمه. والدِّماث: جمع دَمَث، وهو السهل من الأرض الكثير النبات. ويرودها: يجيء فيها ويذهب. غ، ط: عن الضرع.

فلَمّــا أَتــى عامــانِ بَعــدَ انْفِصــالِهِ   مِنَ الضَّرْعِ ، واحْلَوْلى دِماثًا يَرُودُها

أي: وجدَها حُلْوةً، فاستعملَ احْلَوْلَى استعمالَ اسْتَحْلَى، فتعدَّى إلى مفعولٍ به، ومنه /قولُ الشاعر[1]: [٦:١٢٥/ب]

لو كُنْتَ تُعْطي حينَ تُسْأَلُ سامَحَتْ   لكَ النَّفسُ ، واحْلَوْلاكَ كلُّ خَليلِ

أي: اسْتَحلاك. ويأتي احْلَوْلَى لازمًا، يقال: حَلا الشيءُ واحْلَوْلَى بمعنًى واحد، واستعمالُه بمعنَى صارَ[2] حُلْوًا أَشْهَرُ، ومنه في خطاب الدنيا: ولا تَحْلَوِلي لهم فتَفْتِنيهم[3]، أي: لا تَصيري لهم حُلوةً.

ومما جاء متعديًا قولهم اعْرَوْريتُ الفَرَسَ، أي: رَكِبتُه عُرْيًا[4]، قال الشاعر[5]:

يَظَــلُّ بِمَوْمــاةٍ ، ويُمْســي بِغَيرِهــا   جَحيشًـا ، ويَعْـرَوْري ظُهـورَ المهالـكِ

ومثالُ مُطاوعةِ فَعَلَ[6] قولُهم: ثَنَيتُه فاثْنَوْنَى[7]، ومنه قراءةُ مَن قرأ ﴿ألا إنهم تَثْنَوْني[8] صُدُورُهم﴾[9].

---

(١) الأمالي ٢: ١٦٨ والمنصف ١: ٨٢ والممتع ١: ١٩٧.

(٢) واحد واستعماله بمعنى صار: سقط من غ.

(٣) عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: يقول الله تعالى: يا دنيا مُرِّي على أوليائي، لا تحلولي فتفتنيهم. مسند الشهاب ٢: ٣٢٥ وشرح المصنف ٣: ٤٦٠.

(٤) ط: عريانًا.

(٥) تأبط شرًّا أو غيره. الديوان ص ١٥٢ والحماسة ١: ٧٥ [الحماسية ١٣]. الموماة: المفازة التي لا ماء فيها. والجحيش: المنفرد. غ: ويمشي بغيرها.

(٦) في شرح المصنف ٣: ٤٦١: وقد يوافق انفَعل في مطاوعة فعَل.

(٧) غ: بنينه فانتوى. ط: فنيته فانتوى.

(٨) غ، ط: تثنوي.

(٩) سورة هود: الآية ٥. وممن قرأ بها ابن عباس وعلي بن الحسين ومجاهد وابن يَعْمَر ونصر بن عاصم والجَحدريّ وابن أبي إسحاق. المحتسب ١: ٣١٨ - ٣١٩ والبحر المحيط ١٥: ٢٦٦. وفيه تخريجها.

وقد يوافق الْمُجَرَّدَ كقولهم: خَلُقَ أن يَفعل كذا ،واخْلَوْلَقَ أن يفعل كذا[1]، إذا كان بذلك خليقًا أي: حقيقًا، وخَلَجَ الأمرُ واخْلَوْلَجَ: إذا الْتَوَى ولم يستقم.

وقولُه **وافْعَوَّل بناءٌ مُقتَضَب** المقتضَب من الأبنية هو الموضوع على مثالٍ غير مسبوق بآخَرَ هو له أصلٌ أو كالأصل مع خُلُوِّه من حرفٍ مزيدٍ لمعنًى أو لإلحاق. ومثالُ افْعَوَّلَ اجْلَوَّذَ[2] واعْلَوَّطَ واخْرَوَّط.

وفي (البديع)[3]: «وأمّا افْعَوَّلَ فهو من التَّقَحُّم على الشيء والدخول فيه، اعْلَوَّطَ الْمُهْرَ إذا رَكِبَه عُرْيًا، وأصلُه من عَلَطَ[4]، والواوان زائدتان» انتهى.

وقال بعض أصحابنا: إنه للمبالغة وكثرة الفعل مثل افْعَوْعلَ، وكذلك افْعَنْلَلَ نحو اسْحَنْكَكَ أي: كَثُرَ سوادُه، واقْعَنْسَسَ: أَكثَرَ التَّثَبُّط ولم يَنهَض بما كُلِّفَ.

ومثالُ افْعَوْلَلَ اعْثَوْجَجَ[5]، وافْعَيَّلَ اهْبَيَّخَ[6]. قال المصنف في الشرح[7]: (وهما من الأوزان التي أَغفَلَها س) انتهى. وقال بعض أصحابنا[8]: «وأمّا افْعَوْلَلَ نحو اعْثَوْجَجَ البعيرُ، وافْوَنْعَلَ نحو احْوَنْصَلَ الطائرُ[9]، وافْعَيَّلَ نحو اهْبَيَّخَ الرجلُ، فلم يذكرها أحدٌ إلا صاحب (العين)[10]، فلا يُلتَفت إليها».

---

(١) واخلولق أن يفعل كذا: سقط من ط.

(٢) اجلوَّذ السفر: طال. ومثله اخروَّط. وسوف يفسِّر الشارح اعلوَّط.

(٣) البديع لابن الأثير ٢: ٤٠٩.

(٤) علط البعير: وسَمه في عنقه بسمة تسمى العِلاط.

(٥) غ، ط: وأما افعولل مثل اعثوجج. اعثوجج البعير: أسرع.

(٦) اهبيَّخ الرجل: مشى مشية فيها تبختر وتهاد.

(٧) ٣: ٤٦١.

(٨) هو ابن عصفور. الممتع ١: ١٧١.

(٩) احونصل الطائر: ثنى عنقه وأخرج حوصلته.

(١٠) العين ٣: ١١٧، وفيه احونصل، واهبيَّخ في ٣: ٣٥٩.

ومثالُ فَوْعَلَ وما بعده حَوْقَلَ[1] وجَهْوَرَ وجَلْبَبَ وبَيْطَرَ وعَذْيَطَ[2] وسَلْقى.

قال المصنف في الشرح[3]: ((فَعْيَلَ مما أغفل س)).

قال بعض أصحابنا[4]: ((قولهم طَشْيَأَ رأيُه ورَهْيَأَ إذا خلط لا حُجّةَ فيه على إثبات فَعْيَلَ، بل يحتمل أمرين: أحدهما أن تكون الياء أصلًا في بنات الأربعة، كما كانت في يَسْتَعُورٍ[5]، لئلا يؤدي إلى إثبات بناءٍ لم يَستقرّ في كلامهم، وهو فَعْيَلَ. والآخر أن يكون أصله رَهْيَا وطَشْيا على وزن فَعْلى كقَلْسَى[6]، ثم أُبدلت الهمزة من الألف)) انتهى. ولم يحصر[7] المصنف ما أُلحق بفَعْلَلَ، إنما ذَكر منها ستة أبنية.

وقولُه **وإلحاقُ ما سواها به نادرٌ** أي: ما سوى هذه الأبنية نادرٌ، كالإلحاق بهمزة متوسطة كتَأْبَلَ القِدْرَ[8] بمعنى تَبَلَها. وبِنُونٍ متقدِّمةٍ كنَرْجَسَ الدواءَ[9]، أو متوسطةٍ كقلْنَسَ[10]، أو متأخرةٍ كقَطْرَنَ البعيرَ[11]. أو بميمٍ مطلقًا كَمَنْدَلَه بمعنى نَدَلَه[12]، وغَلْصَمَه[13] بمعنى غَلَصَه. وبتاءٍ متقدمةٍ /كتَرْمَسَ بمعنى رَمَسَ[14]، وتَرْفَلَ [٦: ١٢٦/أ]

---

(١) حوقل: كبر وضعف عن الجماع. وجهوَرَ: رفع صوته. وبيطر: عالجَ الدوابَّ.

(٢) عذيطَ الرجلُ: أحدث عند الجماع. وسلقاه: ألقاه على قفاه.

(٣) ٣: ٤٦١.

(٤) هو ابن عصفور. الممتع ١: ١٧٢.

(٥) اليستعور: شجر. وهو خماسي لا رباعي.

(٦) قلسى: ألبس القلنسوة.

(٧) غ: ولم يحص.

(٨) تأبلَ القِدرَ: جعل فيها التابَل، وهو أبزار الطعام.

(٩) نرجسَ الدواءَ: جعل فيه نَرْجِسًا.

(١٠) قلنسَ: ألبسَ القلنسوة.

(١١) قطرنَ البعيرَ: طلاه بالقَطِران.

(١٢) ندلتُ الشيءَ: نقلته.

(١٣) غلصمتُ الرجلَ: قطعت غلصمتَه.

(١٤) رمسَ الميتَ: دفنه. ورمسَ الشيءَ: طمسَ أثرَه.

بمعنى رَفَلَ[1] ، وتَقْرَصَ[2] بمعنى قَرَصَ . وبهاءٍ مطلقًا كهَلْقَمَ إذا أَكْثَرَ اللَّقْم[3] ، ودَهْبَلَ اللُّقمةَ عَظَّمَها ، وعَلْهَضَه بمعنى عَلَضَه[4]. وبياءٍ متقدمة كيَرْنَأَ الشَّيبَ[5]. وسينٍ متقدِّمةٍ كسَنْبَسَ بمعنى نَبَسَ[6]، أو متأخرةٍ كخَلْبَسَ[7] بمعنى خَلَبَ. وتَضعيفِ عينٍ قبلَ الفاءِ كزَهْزَقَ بمعنى أَهْزَقَ[8]، ودَهْدَمَ بمعنى هَدَمَ. ومن هذه الأمثلة متعدٍّ كجَلْبَبَ وسَلْقى، ومنها لازم كحَوْقَلَ وجَهْوَرَ.

قال بعض أصحابنا[9]: «و[أمّا][10] ما حكاه بعض اللغويين من قولهم سَنْبَلَ الزرعُ وأَسْبَلَ[11] ، ودَنْقَعَ الرجلُ إذا افتقرَ، فكأنه لَصِقَ بالدَّقْعاء[12]، وما حكاه أبو عبيد من قولهم كَنْثَأَتْ لحِيتُه وكَثَّأَتْ[13]، فلا حُجّةَ في شيء من ذلك على إثبات فَنْعَلَ، بل تكون النون أصلية، وهي على وزن فَعْلَلَ كدَحْرَجَ، ويكون سَنْبَلَ من أَسْبَلَ كسَبِطٍ وسِبَطْر، وكذلك دَنْقَعَ من الدَّقعاء، وكَنْثَأَ من كَثَّأَ».

---

(١) رفل في مشيه: تبختر ومشى مشي المختال.

(٢) غ، ط: قترص.

(٣) اللقم: سرعة الأكل والمبادرة إليه.

(٤) علضَ الشيءَ: حرّكه لينزعه نحو الوتد وما أشبهه.

(٥) أي: صبغه باليُرَنَّأ، أي: بالحِنّاء.

(٦) نبسَ: تكلَّم.

(٧) خلبسَ قلبَه: فتَنه وذَهب به.

(٨) غ، ط: أزهق. تمهيد القواعد ٨: ٣٧٧١: زهق. والتصويب من شرح المصنف ٣: ٤٦٢: أَهْزَقَ فلانٌ في الضحك وزَهْزَقَ: أكثرَ منه.

(٩) هو ابن عصفور. الممتع ١: ١٧١ - ١٧٢.

(١٠) أمّا: من الممتع.

(١١) سنبل وأسبل: خرج سنبله.

(١٢) الدقعاء: الأرض لا نبات بها. والتراب عامة، أو التراب الدقيق على وجه الأرض.

(١٣) كنثأت وكثّأت: طالت وغزر شعرها.

وقولُه **وتُزاد التاءُ قبل مُتَعَدِّياتِها للإلحاق بتَفَعْلَلَ** كتَجَلْبَبَتِ المرأةُ: لَبِستْ جِلبابًا، فتَجَلْبَبَ مُلحَق بِتَسَرْبَلَ إذا لَبِسَ سِرْبالًا، فتَسَرْبَلَ تَفَعْلَلَ، وتَجَلْبَبَ مِثْلُه في الوزن إلا أنَّ لام تَجَلْبَبَ الثانية زائدة، ولا زيادةَ في تَسَرْبَلَ إلا التاء.

وقوله **وهو وافْعَنْلَلَ لِمُطاوَعةِ فَعْلَلَ تحقيقًا** أي: وتَفَعْلَلَ العاري من زيادةِ إحدى اللامين، مثالُه سَرْبَلْتُه فتَسَرْبَلَ، وافْعَنْلَلَ نحو احْرَنْجَمَ، تقول حَرْجَمْتُ الإبلَ إذا جَمَعتَها فاحْرَنْجَمَتْ، أي: اجْتَمَعَتْ.

وقولُه **أو تقديرًا** مثالُ مطاوعة تَفَعْلَلَ تقديرًا تَبَخْتَرَ. ومثالُ مطاوعة افْعَنْلَلَ تقديرًا ابْرَنْشَقَ بمعنى انْبَسَطَ فَرَحًا، وبَخْتَرَ وبَرْشَقَ مُهْمَلانِ.

وقوله **وأُلْحِقَ بافْعَنْلَلَ افْعَنْلَى** مثالُه اسْلَنْقَى[١]. وذهبَ س[٢] إلى أنَّ هذا البناء لا يتعدَّى ، نحو احْرَنْبَى الدِّيكُ[٣] . وزعمَ أبو عُبيد[٤] وأبو الفتح[٥] أنه قد يَجيءُ متعدِّيًا، نحو اغْرَنْدَى واسْرَنْدَى، قال الراجز[٦]:

قــد جَعَــلَ النُّعــاسُ يَغْرَنْــديني   أَدْفَعُـــهُ عَـــنِّي ويَسْـــرَنْديني

ولم يُسمَع متعديًا إلا في هذا الرجز. وقال الزُّبَيديُّ[٧]: «أَحسبُ البيتَ مصنوعًا». والاغْرِنْداءُ والاسْرِنْداءُ واحد، وهو الاعتلاء والغَلَبة. وعن كُراع غَرْنَدُوه وعَلْنَدُوه[٨]: غَلَبُوه في الضَّرب والشَّتم.

---

(١) اسلنقى: نام على ظهره.
(٢) الكتاب ٤: ٢٨٧ والممتع ١: ١٨٦.
(٣) احرنبى الديك: انتفش ريشه وتهيَّأ للقتال.
(٤) الغريب المصنف ٢: ٥٤٩.
(٥) المنصف ١: ٨٦.
(٦) الغريب المصنف ٢: ٥٤٩ وجمهرة اللغة ٢: ١٢١٥ وسر صناعة الإعراب ٢: ٦٩٠ والمنصف ١: ٨٦، ٣: ١١ والخصائص ٢: ٢٥٨.
(٧) الممتع ١: ١٨٦.
(٨) غ: عرندوه وغلندوه. ط: غرندوه وغلندوه. وانظر اللسان (غرند).

وقولُه **وافْعَنْلَلَ الزائدُ الآخِرِ** مثالُه اقْعَنْسَسَ[1] واسْحَنْكَكَ.

وقولُه **وإلحاقُ ما سواهما به نادرٌ** قال المصنف في الشرح[2]: «كاحْبَنْطَأَ[3] واحْوَنْصَلَ»[4]. فأمّا احْبَنْطَأَ فالمحفوظُ الكثير احْبَنْطَى على وزن افْعَنْلَى كاحْرَنْبَى، فيحتمل أن تكون الهمزة بدلًا من الألف التي للإلحاق، فليس وزنه افْعَنْلَلَ. وأمّا احْوَنْصَلَ فقد تقدَّم[5] أنه لم يَنقله أحدٌ إلا صاحبُ (كتاب العين)[6]، /فلا يُلتفَت [٦: ١٢٦/ب] إليه.

وقوله **وافْعَلَلَّ بناءٌ مُقتَضَب** مثالُه اقْشَعَرَّ واسْبَكَرَّ واسْبَطَرَّ[7] وابْذَعَرَّ واطْمَأَنَّ. وقد تقدَّم معنى المقتضَب[8]، وليس كونه مُقتضَبًا مُجمَعًا عليه.

قال أبو البقاء العُكْبَرِيّ[9]: «مزيد الرباعي بناءان: تَفَعْلَلَ وافْعَنْلَلَ، وأمَّا اقْشَعَرَّ واطْمَأَنَّ فرُباعيٌّ لقولهم قُشَعْرِيرة وطُمَأْنينة، إلا أنهم ألحقوه باحْرَنْجَمَ[10]، فزادوا أوَّله همزة الوصل، وأدغموا الأخير، فوزنه الآن افْعَلَلَّ. ولا يمتنع أن يُجعَل هذا بناء ثالثًا في زوائد الرباعي» انتهى. ويدلُّ على إلحاقه به مجيءُ مصدره كمصدر احْرَنْجَمَ، فتقول اطْمِئْنان وابْذِعْرار كما تقول احْرِنْجام.

---

(١) اقعنسس: رجع وتأخر. واسحنكك: كثر سواده.

(٢) ٣: ٤٦٢.

(٣) احبنطأ الرجل: انتفخ بطنه.

(٤) احونصل الطائر: ثنى عنقه وأخرج حوصلته.

(٥) تقدم في ق ١٢٥/ب من الأصل.

(٦) كتاب العين ٣: ١١٧.

(٧) اسبطرَّ: اضطجع وامتدَّ، ومثله اسبكرَّ. وابذعرَّ: تفرَّق.

(٨) تقدم في ق ١٢٥/ب من الأصل.

(٩) اللباب له ٢: ٢١٧ - ٢١٨.

(١٠) احرنجم القوم: اجتمعوا.

وقوله **وقد يُطاوِع فَعْلَلَ** مثالُه طَأْمَنْتُه فاطْمَأَنَّ، وكان أصله أن يقال فاطْأَمَنَّ ، ولكنه من المقلوب، وهذا مذهب س[1] في هذه الكلمة لأنَّ الْمُجَرَّد أصلٌ للمزيد، خِلافًا للجَرْمِيِّ[2] في هذه الكلمة، فإنه زعمَ أنَّ الأصل تقديم الميم على الهمزة لأنَّ أكثرَ تصرُّف الكلمة على ذلك، والكثرةُ دليلٌ على الأصالة.

وقولُه **والإلحاقُ به نادرٌ** مثالُه قولهم ابْيَضَضَّ، قال الراجز[3]:

.... والْزَمي الخُصَّ واخْفِضِي تَبْيَضِضِّي

فأمّا اكْوَهَدَّ الفَرْخُ[4]، واكْوَأَلَّ الرجلُ[5]، فوزنُهما افْعَلَلَّ كاقْشَعَرَّ، والواو أصلٌ في بنات الأربعة كما كانت أصلًا في بنات الأربعة نحو وَرَنْتَل[6]؛ لأنَّ افْوَعَلَّ بناءٌ لم يَستَقِرّ في كلامهم.

* * *

---

(١) الكتاب ٤: ٣٨١.

(٢) المنصف ٢: ١٠٤.

(٣) كذا! والبيت من الخفيف. وصدره: إنَّ شَكْلِي وإنَّ شَكْلَكِ شَتَّى. والبيت في تأويل مشكل القرآن ص ٣٠٥ وسر صناعة الإعراب ١: ٢١٤، وفيه تخريجه. الخصّ: بيت من القصب أو الأغصان. واخفضي: أقيمي بمكانك.

(٤) اكوهدَّ: ارتعد إلى أمه لتزقّه.

(٥) اكوألَّ: كان قصيرًا في غلظ.

(٦) الورنتل: الداهية.

ص: فصل

صيغةُ فِعلِ الأمرِ مِن كُلِّ فِعلٍ كمُضارِعِه الْمجزومِ الْمحذوفِ أوَّلُه، فإن لم يكن مِن أَفْعَلَ وسكنَ تالِي حرفِ المضارعةِ لفظًا أُولِيَ[1] همزةَ الوصل، وإن كان مِن أَفْعَلَ افْتُتِحَ بِهمزتِه[2] مطلقًا.

ش: أي: الْمحذوف حرف المضارعة منه، فيَعُمُّ نحو عِذْ وسَلْ وقُمْ ورُدَّ ودَحْرِجْ وراقِبْ. ومعنى قوله **أُوْلِيَ همزةَ الوصل** أي: أُوْلِيَ الساكنُ تلك الهمزةَ، نحو اسْتَمِعْ وانْطَلِقْ واسْتَخْرِجْ واحْبَنْطِ. و**مِنْ أَفْعَلَ** يشمُلُ الصحيحَ كأَكْرِمْ، والمعتلَّ[3] كأَقِمْ، والمدغَم في لامه كأَعِدَّ.

* * *

---

(١) غ، ط: أو ولي.

(٢) أي: بهمزة أَفْعَلَ. والذي في الأصول: بهمزة. صوابه في التسهيل ص ٢٠٢ وتمهيد القواعد ٨: ٣٧٧٥.

(٣) ط: والمعل.

ص: باب همزة الوصل

وهي المبدوءُ بها في الأفعال الماضية الخماسيّة والسُّداسيَّة، ومصادرِها، والأمرِ منها ومِنَ الثلاثيِّ الساكنِ ثانِي مضارعِه لفظًا عند حذفِ أَوَّلِه، وفي (ابْنٍ)، و(اثنَينِ)، و(امْرِئٍ)، وإناثِها، و(اسْمٍ)، و(اسْتٍ)، و(ابْنِمٍ[1])، و(ايْمُنٍ) المخصوصِ بالقَسَم، والمبدوءِ بِها (أل). وتُفتَحُ مع هذين، وتُضَمُّ مع غيرهما قَبلَ ضَمَّةٍ أَصليَّةٍ موجودةٍ أو مقدَّرة، وتُشَمُّ قَبلَ الْمُشَمّة، وتُكْسَرُ فيما سوى ذلك، وقد تُكْسَرُ في (ايْمُن)، ورُبَّما كُسِرَتْ قَبلَ الضمّة الأَصليّة، وأَصلُها الكسرُ على الأَصَحِّ.

ش: لَمّا فَرَغَ مِنِ استيفاءِ أبنيةِ الأفعال، وعُلم المبدوءُ منها بهمزة وما ليس كذلك، واحتيجَ إلى تبيين همزة الوصل، أَحالَ على ما تقدَّم، /وقد استَوفَينا نحن ما [٦:١٢٧/أ] وردَ من الأفعال في ماضيها همزة وصلٍ اتِّفاقًا واختلافًا في (كتاب التكميل) في أولِ شرحِ بابِ مصادرِ غيرِ الثلاثيِّ[2].

وسمّاها همزةً إذ هي همزةٌ في النطق، واختلفوا: فقيل: وُضعتْ أولًا همزةً لأنها حرفٌ جَلْدٌ، وهي من الحروف الزوائد، فصَلَحتْ للابتداء، أو لأنه أَوَّلُ المخارج وابتداؤها، فناسَبَ الابتداء، وهو قولُ ابن جني، قال[3]: لأنَّ غرضَهم حرفٌ يَصِحُّ الابتداء به، ويَصِحُّ اطِّراحُه عند الوصل، ولم يَجدوا ذلك إلا في الهمزة لأنها قد تُحذَف كثيرًا في التخفيف، وهي مع ذلك أصلٌ، فكيف إذا كانت زائدة.

---

(١) وابنم: سقط من غ، ط.

(٢) انظر ما يأتي في ق ١٣٥/ب - ١٣٦/ب من الأصل في هذا الجزء.

(٣) سر صناعة الإعراب ١: ١١٣، وهذا معنى قوله لا لفظه.

وقيل: يحتمل أن يكون أصلها ألفًا لأنها أيضًا مَبدأٌ، ولأنها من حروف الزوائد التي لا تكون أصليّة بذاتها، وإنما انقلبتْ همزةً لأجلِ التحريك إذْ لا تَتَحَرَّكُ ذاتُ الألف. ويدلُّ على هذا قولُهم في الاستفهام: آلرَّجُلُ؟ فظهرتِ الألفُ لَمّا لم يضطَرّ إلى الحركة.

وأُجيبَ بأنه يحتمل أن تكون همزةً ساكنة، ثم سُهِّلَتْ بِقَلبها ألفًا، وهذا النوع لازمُ التسهيل، ويدلُّ على هذا أنهم سَهَّلُوها أيضًا بَينَ بينَ في نحو ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾[1]، فلو كان أصلها الألف لَمَا سَهَّلُوها بَينَ بينَ لأنَّ ما سُهِّلَ بَينَ بينَ في نِيّة الحركة، ولا ضرورةَ إذ ذاك إلى قَلبِها همزةً فتُسَهَّلَ بَينَ بينَ.

وقال الأستاذ أبو عليّ: منهم مَن قال[2]: يُجتلب متحركًا لأنه إن اجْتُلِبَ ساكنًا كان نقضًا للغرض. ومنهم مَن قال[3]: اجْتُلِبَتْ ساكنةً على أصل الحروف، لكنْ لَمّا عَلموا أنها لا تَبقى كذلك، ولا يَجتمع ساكنان، لم يكن بُدٌّ مِن تحريكها. واحتَجُّوا بكونها[4] مكسورةً أبدًا ما لم يَمنع مانعٌ على أصلِ التقاءِ الساكنين. وكلامُ س لا يأباه، فإنه قال[5]: «قُدِّمَتْ متحركةً»، فهل جُلبت متحركةً أو ساكنةً ثُمَّ حُرِّكتْ لالتقاء الساكنين، لم يَتَعَرَّضْ لهذا المقدار. وقال ابن خروف: مذهبُه ألّا يُجتَلَب ساكنٌ لساكن[6]، وهو القياس.

وقال الأستاذ أبو علي: أصلُ الحرف السكون، وإنما تَحَرُّكه هنا لالتقاء الساكنين، وجاؤوا بحرفٍ ساكنٍ لأجلِ الساكنِ لِعِلْمِهم بتَحَرُّكه.

---

(١) سورة الأنعام: الآية ١٤٣.

(٢) انظر الخلاف فيها في الإنصاف ٢: ٧٣٧ - ٧٤١ [المسألة ١٠٧].

(٣) المنصف ١: ٥٣ - ٥٤ وسر صناعة الإعراب ١: ١١٢ - ١١٣.

(٤) غ: بأنها.

(٥) الكتاب ٤: ١٤٤.

(٦) غ، ط: بساكن.

واحتَرز المصنفُ هنا بذِكر **الماضية** من همزة المتكلم، فإنها همزةُ قطعٍ في الأفعال كلِّها. واحتَرز **بالخُماسيّة والسُّداسيّة** مِنَ الرُّباعيِّ الذي هو على وزنِ أَفْعَلَ كأَكْرَمَ، وفاعَلَ كآخَذَ ماضي يُؤاخِذُ، ومِنَ الثلاثيِّ الذي أَوَّلُه همزةٌ كأَخَذَ، ولم يَذكُرِ الخُماسيّةَ والسُّداسيّةَ هنا اكتفاءً بِسَبْقِ ذِكرها. وأمّا كَيفيّةُ مصادرِها فقد بيّنَ ذلك في أولِ (باب مصادر غير الثلاثيّ)[1].

وقولُه **ومِنَ الثُّلاثيِّ الساكنِ ثاني مُضارِعِه لفظًا** نحو اضْرِبْ اقْتُلْ اذْهَبْ. واحتَرز بقوله **الساكنِ ثاني مضارعِه لفظًا** مِنَ الساكن تقديرًا، نحو يَقُومُ ويَرُدُّ ويَوَدُّ ويَسَلُ ويَرَى، فإنه ساكنٌ تقديرًا إذْ أصلُه: يَقْوُمُ ويَرْدُدُ ويَوْدَدُ [ويَسْأَلُ ويَرْأَى][2].

وخرجَ بقوله **عندَ حَذْفِ /أَوَّلِه** كُلْ وخُذْ ومُرْ، وكان حَقُّها أن يقال: اؤْخُذْ [٦:١٢٧/ب] واؤْكُلْ واؤْمُرْ، كما يقالُ مِن: أَثَرَ وأَجَرَ: اؤْثُرْ واؤْجُرْ.

وقولُه **وإناثِها** هي ابْنة واثْنَتان وامْرأة.

وقولُه **واسْمٍ واسْتٍ وابْنِمٍ** وكذلك تثنيتها، نحو قولك اسْمانِ واسْتانِ وابْنَمانِ، قال الشاعر[3]:

ومِنّـــا لَقَـــيطٌ وابْنَمَـــاهُ وحاجِـــبٌ ....

فتحَ النون لفتحة الميم الْمجاورة للألف.

ويقال في اسْتٍ سَهٌ بحذف عين الكلمة، وسَتٌ بحذف لام الكلمة، قال أوس ابن حَجَر[4]:

---

(١) انظر ما يأتي في ق ١٣٥/ب - ١٣٧/أ من الأصل في هذا الجزء.

(٢) ويَسْأَلُ ويَرْأَى: تتمة يقتضيها السياق.

(٣) عجز البيت: مُؤَرِّثُ نيرانِ المكارمِ لا الْمُخْبِي. وهو للكميت. الديوان ص ٧٨ ومجاز القرآن ١: ٣٩١ والمقتضب ٢: ٩٣. المخبي: المطفئ والمخمد.

(٤) الديوان ص ٣٨ والفَرق لثابت بن أبي ثابت ص ٣٤. وفي بعض المصادر: وأنت السَّهُ. نصر: نصر: هو نصر بن قُعين: أبو قبيلة من بني أسد. شآه: سبقه.

شَـــأَتْكَ قُعَـــيْنٌ غَثُّهـــا وسَمينُهـــا   وأنتَ السَّتُ السُّفْلى إذا دُعِيَتْ نَصْرُ

وقولُه **وايْمُنِ المَخصوصِ بالقَسَم** وقد تَقَدَّمَ[1] ذِكرُ الخلاف فيه أهو اسمٌ مفرد وهمزتُه وصلٌ، أو جمعُ يمين فهمزتُه قَطْعٌ.

واحترزَ بقوله **المخصوص بالقسم** مِنْ أَيْمُنٍ جمع يَمين، فإن همزته همزة قطع.

وقولُه **والمبدوءِ بها**[2] **أل** سواء أكانت الهمزة معرِّفة أم زائدة، نحو قوله[3]:

رأيـــتُ الوَليـــدَ بـــنَ اليَزيـــدِ مُبارَكًـــا   ....

وقولِه[4]:

عُـــوَيْرٌ ، ومَـــنْ مِثْـــلُ العُـــوَيْرِ ورَهْطِـــهِ   ....

وذهبَ ابنُ كَيْسان[5] إلى أنَّ الهمزة التي مع لام التعريف همزةُ قطعٍ إلا أنها حُذفت تخفيفًا. واستدلَّ على ذلك بكثرةِ وجودها في أوائل الأنصاف. وقد تقدَّمَ الكلام على (أل) في باب المعرَّف بالأداة[6]، وهي (أل).

وقولُه **وتُفتَحُ مع هذَينِ** أي: مع ايْمُن المذكورة ومع (أل)، وكذلك مع (أَم) التي هي في لغة حِمْيَر بدلُ (أل).

وقولُه **وتُضَمُّ مع غيرهما قَبلَ ضَمّةٍ أصليَةٍ موجودةٍ** مثالُه اخْرُجْ، انْطُلِقَ، اقْتُدِرَ، اسْتُخْرِجَ، سواء أكان أمرًا من الثلاثي الذي تَدخله همزةُ الوصل أم ماضيًا مبنيًّا للمفعول من الذي افْتُتِحَ بها.

---

(١) تقدم هذا في ١١: ٣٦٢ - ٣٦٤.

(٢) غ، ط: به. والذي تقدم في المتن أول الفصل (بها).

(٣) عجزه: شَديدًا بأَحناءِ الخلافةِ كاهِلُهْ. وقد تقدم في ١: ١٤٨. غ، ط: الوليد بن الوليد.

(٤) عجزه: وأَسعَدَ في ليلِ البَلابِلِ صَفْوانُ. وقد تقدم في ٣: ٢٣٧.

(٥) انظر ما تقدم في ٣: ٢١٨.

(٦) تقدم ذلك في ٣: ٢١٧ - ٢٣٠.

وقولُه **أو مُقَدَّرةٍ** مثالُه: ادْعِي يا هندُ - بضمِّ الهمزة - لأنَّ العينَ مضمومةٌ ضمّةً أَصليّةً تقديرًا إذْ كان أصلُه ادْعُوِي، فاستُثقلتِ الكسرةُ في الواو، فنُقلت، فالتَقَى ساكنان الواو والياء التي هي ضمير المؤنث، فحُذفت الواوُ لالتقاء الساكنين، فبقي ادْعِي.

وقولُه **وتُشَمُّ قبل الْمُشَمَّة** أي: وتُشَمُّ الهمزةُ قبلَ الضمّةِ الْمُشَمّةِ، مثالُه انْقِيْدَ واخْتِيْرَ، إذا أَشبعتَ[1] كسرةَ القاف والتاء كُسرت الهمزة، وإن أَشْمَمتَها الضمَّ كما تُشمّ قِيلَ وبِيعَ لزِمَ إشمامُ الهمزةِ الضمَّ.

وقولُه **وتُكْسَرُ فيما سِوى ذلك** يَشمُلُ الأفعالَ السُّداسيّةَ والخماسيّةَ إذا بُنِيَت للفاعل، والأمرَ منها، ومِن نحو يَضرِبُ ويَذهَبُ ويَعلَمُ، وتلك الأسماءَ المذكورة.

وقولُه **وقد تُكْسَرُ في ايْمُن** يعني المخصوص بالقَسَم، فتقول (اِيمِن) إذا بدأتَ به.

وقولُه **ورُبَّما كُسرتْ قَبلَ الضمّةِ /الأصليّةِ** قال المصنف في الشرح[2]: «إنْ [٦:١٢٨/أ] عَرَضَ فيما يلي الساكنَ الذي جيءَ بها لأجله ضَمّةٌ لازمةٌ ضُمَّتْ هي إتباعًا وتخلُّصًا مِن تَتابُعِ كَسرٍ وضَمّ، وبعضُ العرب يَغتفرُ ذلك لأجل الانفصال بالساكن، والضمُّ هو المأخوذُ به حتى في نحو اغْزِي إتباعًا للضمّة المَنْويّةِ قَبلَ الياءِ». انتهى.

وحَكى ابن جِنِّيْ في (المنصف)[3] أنَّ مِنَ العرب مَن يَكسِرُ الهمزةَ في هذا[4] كلِّه، يعني في اقْتُلْ واخرُجْ ونحوِهما، قال: «على الأصل»، ولا تُتْبَع، وهي لغة شاذّة. وشَبَّهَها بقولِ مَن قال إصْبُعٌ بكسر الهمزة وضمِّ الباء، وقولِ مَن قال زِئبُرٌ بضم الباء

---

(١) غ: أُشبع. ط: أُشبع كسر.

(٢) ٣: ٤٦٦.

(٣) ١: ٥٤.

(٤) غ: في نحو هذا.

في زِئْبِر الثوب، وضِئْبُل في اسم الداهية. انتهى. وفي (الإفصاح): اغْزِي يا امرأة، تضمُّ الهمزة أَشْمَمْتَ أم لم تُشِمّ.

وقولُه **وأَصلُها الكسرُ على الأصحِّ** قال المصنف في الشرح[1]: «لَمّا كان سببُ الإتيان بهمزة الوصل التوصُّلَ إلى الابتداء بالساكن وجبَ كونها متحركةً كسائر الحروفِ المبدوءِ بها، وأَحَقُّ الحركات بها الكسرةُ لأنها راجحةٌ على الضمّةِ بِقِلّةِ الثِّقَل، وعلى الفتحة بأنها لا تُوْهِمُ استفهامًا، بخلاف الفتحة فإنها تُوْهِمُه، فإنه لو قيل في اصْطَفَى: اَصْطَفَى، والاستفهامُ غيرُ مُرادٍ، لكانَ لفظُه كاللفظِ به والاستفهامُ مُرادٌ، فإذا قيل في الإخبار اِصْطَفَى بالكسر، وفي الاستفهام أَصْطَفَى بالفتح، أُمِنَ الإيهام، وتأكَّدَ الإفهام.

وفي فَتحِ همزة الوصل محذورٌ آخَرُ، وهو تأديتُه إلى التباسِ الأمرِ بالمضارِعِ المسنَدِ إلى المتكلم، وذلك أنه لو قيلَ في الأمر بالانطلاق: اَنْطَلِقْ بفتح الهمزة، لَتُوُهِّمَ أنه مضارعٌ مسنَدٌ إلى المتكلم، ولا يكفي الفرق بالسكون، فإنَّ المضارع قد يسكنُ في موضع الرفع تخفيفًا، كتسكين أبي عمرو ﴿يَنصُرْكُمْ﴾[2] وأخواتِه. ولَمّا استحقّتْ همزةُ الوصل الكسرَ في الأفعال كُسِرَتْ أيضًا في الأسماء لِتَجريَ على سَنَنٍ واحد».

* * *

(١) ٣: ٤٦٥ - ٤٦٦.

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٦٠. السبعة ص ١٥٤ - ١٥٦.

ص: فصل

لا تَثْبُتُ همزةُ الوصلِ غيرَ مَبدوءٍ بِها إلا في ضرورةٍ ما لم تكن مفتوحةً تَلي همزةَ استفهام؛ فتبدَلُ ألفًا أو تُسَهَّل، وثُبوتُها قَبلَ حرفِ التعريفِ الْمُحَرَّكِ بحركةٍ منقولةٍ راجِحٌ. وتُغني عنها في غيره. وشَذَّ في سَلْ اِسَلْ. وإنِ اتَّصَلَ بالمضمومةِ ساكنٌ صَحيحٌ أو جارٍ مَجْراه جازَ كَسرُه وضَمُّه.

ش: مثالُ ثبوتها غيرَ مبدوءٍ بها في الضرورة قولُ الشاعر[(١)]:

إذا جاوَزَ الإثنينِ سِرٌّ فإنه ... بِنَثٍّ وتَكثيرِ الحديثِ قَمينُ

شُبِّهَ قَطعُها حشوًا في الوصل بكونها مبتدأً بها، وقد كثُر قطعُها في أوائل أنصاف الأبيات لأنها إذ ذاك كأنها في ابتداء الكلام، نحوُ قولِ الشاعر[(٢)]:

لَتَسْمَعُنَّ وَشيكًا في دِيارِهم ... أَللهُ أكبرُ يا ثاراتِ عُثْمانا

وقولِ الآخر[(٣)]:

/ولا يُبادِرُ في الشِّتاءِ وَليدُنا ... أَلقِدْرَ يُنْزِلُها بِغَيرِ جِعالِ [٦:١٢٨/ب]

وليس قطعُها في أنصاف الأبيات خاصًّا بأل، قال[(٤)]:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً ... إِتَّسَعَ الخَرقُ على الراقعِ

---

(١) قيس بن الخطيم. الديوان ص ١٠٥ والنوادر ص ٥٢٥ ومعاني القرآن للأخفش ١: ١٢ وسر صناعة الإعراب ١: ٣٤٢. النثّ: نشر الحديث. وقمين: جدير خليق.

(٢) حسان بن ثابت. الديوان ١: ٩٦ والمنصف ١: ٦٨. ط: في دياركم.

(٣) هو حاجب بن حبيب كما في شرح أبيات سيبويه ٢: ٣٧٣ - ٣٧٤. والبيت بلا نسبة في الكتاب ٤: ١٥٠ والكامل ٢: ٩٧٧. الجعال: الخرقة التي تنزل بها القِدر.

(٤) تقدم البيت في ٥: ٢٩٣.

وقولُه **ما لم تكن** إلى قوله **أَلِفًا**[1] مثالُه قوله تعالى ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾[2]، وكان حقُّها أن تُحذف كما يُحذف غيرها من همَزات الوصل إذا وَليتْ همزة الاستفهام، نحوُ قوله تعالى ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ﴾[3]، لكنه كان لا يُعلم أهي همزة استفهام أم همزة أل إذا بُدئ بالكلمة، والمشهورُ إبدالها ألفًا، وقد تُسَهَّل، نحوُ قول الشاعر[4]:

أَألخـيرُ الـذي أنـا أبْتَغيـهِ ... أم الشَّـرُّ الـذي هـو يبتغيـني

وقول الآخر[5]:

أَألحـقُّ أنْ دارُ الرَّبـابِ تَباعَـدَتْ ... أو انْبَـتَّ حَبْـلٌ أنَّ قَلبَـكَ طـائرُ

انتهى، وهو من شرح المصنف[6].

وقال أبو عليٍّ في (الإيضاح)[7]: «فإنها لا تَسقط لكنها تُبدَل، وذلك قولك: آلقومُ عندك؟» وعلّل منع الحذف بألّا يَلبِسَ الاستفهامُ بالخبر.

قال ابن هشام: «ولم يصرِّح س بإبدالها، وإنما قال في همزة الوصل: (وصارت في ألف الاستفهام إذا كانت[8] قبلَها لا تُحذف؛ لأنها شُبِّهتْ بألفِ أَحْمَرَ لأنها زائدة كما أنها زائدة؛ وهي مفتوحة مثلُها، ولأنها لَمّا كانت في الابتداء مفتوحة كرهوا أن يحذفوا فيكون لفظ الاستفهام والخبر واحدًا؛ فأرادوا أن يُسَهِّلوا ويُبَيِّنوا)[9]. والذي

---

(١) يعني قوله: «ما لم تكن مفتوحةً تَلي همزةَ استفهام؛ فتُبدَلُ ألفًا».

(٢) سورة الأنعام: الآية ١٤٤.

(٣) سورة الصافات، الآية ١٥٣.

(٤) تقدم البيت في ١٣: ١١١.

(٥) تقدم البيت في ٧: ٢٥٧.

(٦) ٣: ٤٦٦ - ٤٦٧.

(٧) التكملة ص ١٨، وهو الجزء الثاني من الإيضاح.

(٨) في الأصول: كان. صوابه في الكتاب، وشرحه للسيرافي ١٦: ٧٦.

(٩) الكتاب ٤: ١٤٨. وفي الأصول: ويلينوا. والتصويب من الكتاب والسيرافي ١٦: ٧٦.

يُوجبه قوله في باب الهمز[1] أنها تُخَفَّف بَينَ بينَ كما يُخَفَّف غيرُها من الهمَزات المفتوحة إذا انفتحَ ما قبلها، وإنما تُخَفَّفُ بالبدل ألفًا إذا انفتحَ ما قبلها الهمزةُ الساكنة إلا ما جاء في الشعر من المفتوحة وما قلّ في الكلام[2]. ولم يَذكر هنا أبو عليٍّ سوى البدل، وكذلك فعلَ غيرُه، ولم يُقرأ في القرآن بخلاف ذلك، ولا جاء في كلامهم، والله أعلم، والقياسُ يقتضي أن تكون بَينَ بينَ» انتهى.

وقال أبو جعفر بن الباذش[3]: «وصورةُ التخفيف قد ذكرَ أصحابُ س أنه بالبدل ألفًا، قال لي أبي - ﷺ - : والذي يُوجبه قولُ س في باب الهمز أنها تُخَفَّفُ بَينَ بينَ كما يُخَفَّفُ غيرُها من الهمَزات المتحركة إلا ما استُثنيَ من المفتوحة التي قبلَها ضمةٌ أو كسرة، وإنما يُخَفَّفُ بالبدل الهمزةُ الساكنة، وهذا العمومُ يَتناولُ الوصلَ والقطع» انتهى.

وقال الْمُهاباذيُّ : [لَمّا][4] دخلتْ همزةُ الاستفهام على همزة الوصل حُذفت لها كما تُحذف لغيرها من الحروف إلا أن تكون مفتوحةً كالتي مع لام التعريف وفي ايْمُن وايْم؛ فإنها تَثبتُ في هذه الثلاثة لئلا يَلتبس الخبرُ بالاستفهام، وتُجعَل ألفًا كراهة التحقيق، فيقال آلرجل؟ وآيْمُن الله؟ وآيْمُ الله؟

/وقال الأستاذ أبو علي: كان أبو عمرو بن عظيمة[5] يقول: (ثباتُ ألفِ [٦: ١٢٩/أ] الوصلِ خطأٌ مَحْضٌ، وإنما هذه المدّةُ ألفٌ زائدة ليست بدلًا مِن همزةٍ، زِيدتْ للفرق بين الاستفهام والخبر كألفِ اضْرِبْنانِّ). وهذا خطأٌ لأنَّ هذه الألفَ قد أَشبَهتْ ألفَ

---

(١) الكتاب ٣: ٥٤١، ٥٤٣.

(٢) ط: من الكلام.

(٣) الإقناع في القراءات السبع له ١: ٣٥٩.

(٤) لَمّا: تتمة يقتضيها السياق.

(٥) عثمان بن عظيمة أبو عمرو الأندلسي شيخ القرّاء بالجزيرة الخضراء، قرأ الروايات على أبي الحسن بن الدَّبّاج، توفي بعد السبعمئة وقد قارب التسعين. غاية النهاية ١: ٥٤٧.

القطعِ مِن وُجوه، فلا يَبعُدُ أن تثبتَ فرقًا، ويكون ذلك أَولى مِن أن يُجاءَ بما هو أجنبيٌّ مِنَ الكلام، هذا مِن جهةِ القياس. وأمّا السَّماعُ فإنهم قرأوا ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾[1] ونحوه بَينَ بينَ، فهذا دليلٌ على أنَّ الأصلَ الهمزُ. وأيضًا فإنهم يقولون: آلقائم فعل كذا؟ وآيْمُن الله، فيَجمعون بين ساكنين والثاني غير مشدَّد، ولولا أنَّ أصله الهمز لَمَا جاز، فإنه بمنزلة ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[2] فمن[3] أبدل ألفًا يجمع بين ساكنين، وراعَوُا الأصلَ.

وقال الأستاذ أبو علي أيضًا: مِن الناس مَن سلكَ في ذلك مَسْلَكًا آخَر، وردَّ هذا الذي قال س - يعني مِن تشبيهِ همزةِ الوصلِ بهمزةِ أَحْمَرَ - وقال: هذه همزةُ وصل، وهي لا تَثبت إذا وُصل بها كلام، فإذا لم تَثبت فكيف يُبدل منها؟ فإن قيل تَثبت هنا فهي دَعْوَى، وإنما اجْتُلبتْ هذه الألفُ فَرْقًا. ويدلُّ على ذلك أنَّ هذه لم تُحَقَّق ولم تُسَهَّل. وهذا الذي قاله[4] ظاهرٌ في بادي الرأي، والذي قال س أَرجَحُ لأنَّ همزة الوصل تُقطع في الشعر كثيرًا، فلا يُنكَرُ قَطعُها، فلَمّا أُريدَ هنا الفرقُ بين الاستفهام والخبر قُطعتْ لذلك، وأُبدِلَ منها، وقد قُطعَتْ في القَسَم، وجُعلتْ عِوَضًا مِن حرف القسم، وقد أُثبتَتْ مع (ها)[5] وفي النداء[6]، فلمّا جاءت كهمزة القطع وأَشْبَهَتْها شَبَهًا قويًّا قُطعتْ لذلك، وأُبدِلَ منها. وأمّا لُزوم الإبدال منها دون التسهيل فلأنها لَمّا قُطعتْ ولم يكنْ ذلك الأصلَ التَزَمُوا فيها البدلَ حتى يذهبَ لفظُها، على أنه سُمع الإثبات والتسهيل، قال[7]:

---

(١) سورة يونس: الآية ٥٩. الإقناع ١: ٣٥٩.

(٢) سورة البقرة: الآية ٦.

(٣) هو ورش. السبعة ص ١٣٤ - ١٣٥ والإقناع ١: ٣٥٩. ط: فيمن.

(٤) ط: قال.

(٥) تقدم هذا في ١١: ٣٤٦ - ٣٤٧.

(٦) تقدم هذا في ١٣: ٢٩٧ - ٢٩٨.

(٧) عجزه: أَمِ الشَّرُّ الذي هو يَبتَغيني. وقد تقدم في ١٣: ١١١، وسبق قريبًا في ص ١٩٢.

أَآلخَـــيرُ الـــذي أنـــا أَبتَغيـــهِ ....

ولا يَتَّزِنُ البيتُ إلا بذاك لا بالإبدال. وأنشد ابن الأنباريِّ[1]:

آلحَـــقُّ أنْ دارُ الرَّبـــابِ تباعَـــدَتْ ....

البيت.

وفي (البسيط)[2]: «وقال بعض النحويين: إنها إذا اجتمعتْ مع همزة الاستفهام لفظًا نحو آلرجل؟ لزم إثباتُها معها ثُمَّ قلبُها ألفًا، أمّا إذا اجتمعتْ معها معنًى لا لفظًا وجبَ إثباتُها، ولا تُقلَب قياسًا، نحو أَفَالرجلُ قام؟ لأنَّ همزة الاستفهام تقدَّمتْ على المستفهَم عنه لفظًا لتقدُّمها على حرف العطف، وهي معها معنًى لأنَّ الاستفهام أصلُه أن يليَ المستفهَم عنه، وهذه قد وَلِيَتْه معنًى لأنه مرتفعٌ بالابتداء، فثَبتتْ ألفُ الوصل، فحُركتْ بالفتحة لالتقاء الساكنين، وهي حركتها الأصلية. وفيه نَظَرٌ حتى يَشهَدَ له السماعُ» انتهى.

وقولُه **وثبوتُها** إلى قوله **راجحٌ**[3] مثالُه: الأَحمر، إذا نَقلتَ حركةَ الهمزة إلى اللام وحَذفتَ الهمزةَ جاز إثباتُ همزة الوصل؛ فتقول: اَلَحْمَرُ جاءني، ولا يُعْتَدُّ بتحريك اللام لأنَّ تحريكها عارض، /وهو الأجود، وبه قرأ القُرّاءُ في الأشهر[4]. [٦: ١٢٩/ب]

ومِن العرب مَن يعتدُّ بالعارض، فيقول: لَحَمَرُ جاءني؛ لأنه لَمّا تحركت اللام لم يُحتَجْ إلى المجيء بالهمزة لأنه إنما يُجاءُ بها لأجل الابتداء بالساكن، فلَمّا تحرَّك لم يُحتَجْ إليها. وبهذا يُسْتَدَلُّ على أنَّ أداة التعريف اللامُ وحدَها لا أنها وُضعتْ على حرفين نحو (قد)، وقد تقدَّم الكلامُ على ذلك في (باب المعرَّف بالأداة)[5].

---

(١) تقدم قريبًا. وأنشده هكذا في إيضاح الوقف والابتداء ١: ١٩٣، ونسب هذه الرواية للفراء.

(٢) البسيط لابن العلج ١: ٣٠٥.

(٣) هو قوله: «وثُبوتُها قَبلَ حرفِ التعريفِ الْمُحَرَّكِ بحركةٍ منقولةٍ راجِحٌ».

(٤) السبعة ص ٣٢٧.

(٥) تقدم ذلك في ٣: ٢١٧ - ٢٣٠.

وقال أبو عليٍّ[1]: لَمّا كانت الحركةُ منقولةً عارضةً اختَلفتِ العربُ فيها، فمنهم مَن جَعل الحرفَ بمنزلة الساكن، فعامَلَه في كلِّ شيءٍ مُعاملةَ الساكن، ومنهم مَنِ اعْتَدَّ بالحركة في كلِّ شيء أيضًا. واستَدَلَّ على ذلك بأنه قد حُرِّكَ له الساكنُ، نحو: مِنَ لَاخِرة، ومِنَ لُولى، وحُذف له نحو: فِلَرْضِ، ويَغْزُ لِنْسانُ، ويَرْضَ لَاخَرُ[2]، وقُرئ: ﴿قالُ لَانَ﴾[3] بحذف الواو، وهي قراءة أهل المدينة[4]، وحَكى الأخفش[5] ﴿قالُوا اَلانَ﴾ بإثبات الهمزة وإشباع الواو، وهذا إثباتُ الهمزة[6] في الوصل، وهي في غاية الضعف، وإنما يوافق مذهبَ مَن يرى أنها همزةُ قطع.

ويرى ابن جني[7] أنَّ القياس إثبات الهمزة وما جرى مجرًى من حذف الساكن وتحريكه. وقولُ الشاعر[8]:

وقـد كُنْـتَ تُخفـي حُـبَّ سَمْـراءَ حِقْبـةً ... فَـبُحْ لَانَ مِنهـا بالـذي أنـتَ بـائحُ

عنده خروجٌ عن القياس وإجراءُ غير اللازم مُجرى اللازم[9]. قال[10]: «وعلى هذا قراءةُ مَن قرأ ﴿قالُوا لَانَ﴾، فأثبتَ الواو، والقراءةُ القويّةُ ﴿قالُ لَانَ﴾ بإقرارها على حذفها لأنَّ الحركة عارضة». وجَعل مِن غير القياس ما أنشده أبو زيد[11]:

---

(١) الحجة ٤: ٢٩٦ - ٢٩٨. وانظر كتبه المذكورة بعد قليل.

(٢) حذفنا حرف العلة خطًّا للإيضاح. وانظر المسألة في النشر ١: ٤١٦ - ٤١٧.

(٣) سورة البقرة: الآية ٧١.

(٤) الجامع لأحكام القرآن ١: ٣٠٨. وهي إحدى روايتين عن نافع. البحر ٢: ٥٠٥ - ٥٠٦.

(٥) الجامع لأحكام القرآن ١: ٣٠٨.

(٦) فيما عدا ط: همزة.

(٧) الخصائص ٣: ٩٠.

(٨) تقدم البيت في ٣: ٧٨.

(٩) بيان ذلك في قوله بعد إنشاده البيت: «فأسكن الحاء التي كانت متحركة لالتقاء الساكنين في في بُحِ الآنَ لَمّا تحركت للتخفيف اللامُ». الخصائص ٣: ٩٠.

(١٠) الخصائص ٣: ٩١، ٩٢.

(١١) الخصائص ٣: ٩١ واللسان (أين). وفيهما: بني عُمير. غ: لان رحلك أم حديد.

ألا يـــا هنـــدُ هنـــدَ بَـــني عُبَيْـــدٍ　　　أَرَثٌ لَّانَ وَصْــــلُكِ أم جَديـــدُ

لأنه أدغم التنوين في اللام، وحقُّه أن يَكسِره لأنَّ الحركة عارضةٌ، وقاسَه على تخفيفِ حَوْءَب[1] وجَيْئَل. انتهى.

وتقولُ في مِن الآنَ، وتحذف نون مِن فتقول مِلْآن، فإذا نَقلتَ فتحتَ النون، فقلتَ: مِنَ لَان، فيجوز أن تدغم فتقول مِلَّانَ.

وقاس أبو علي[2] على حذف النون هنا لسكون اللام أن تُحذف أيضًا وإن تحركت اللام، فيقال في الشعر مِلَانَ ومِلَحْمَر، وإن قيس على بَلْعَنْبَر جاز في الكلام.

وقولُه **وتُغني عنها في غيره** أي: وتُغني عن همزةِ الوصلِ الحركةُ المنقولة في حرفٍ غير لام التعريف، ومثالُه: انْأَ نُؤْيَك[3]، أي: أَصلِحْه، فإذا نَقلتَ الحركة إلى النون وحذفت الهمزة قلت: نَ نُؤْيَك، فاستُغني عن همزةِ الوصل كما استُغني في الإدغام حين قلت في ارْدُدْ: رُدّ.

وقولُه **وشَذَّ في سَلْ إِسَلْ** حكاها الأخفش[4]، وجهُ شذوذه أنه لم يُسْتَغْنَ فيه فيه بالحركة المنقولة إلى السين عن الهمزة، وجمعَ بين النقل وإبقاء همزة الوصل، كما شَذُّوا أيضًا في إثباتها مع الإدغام حيث قالوا اِفِرّ واِعَضّ، وكان أصلهما افْرِرْ واعْضَضْ، فنقلوا ، وأَقَرُّوا الهمزة . /وحكى قُطْرُبٌ : أُرُدّ وأُشُدّ . وقال ابن جني في [٦: ١٣٠/أ] (الخصائص)[5]: مِنَ العرب مَن يقول اِقِتَّلُوا، يدخل همزة الوصل، قال: لأنَّ الحركة عارضة، وهذا قليل.

---

(١) حافر حوءب: مقعَّب ضخم. ووادٍ حوءب: واسع. وجيئل: الضبع.

(٢) المسائل البغداديات ص ١٨٩ - ١٩٤ والمسائل الشيرازيات ١: ٢٩ - ٣٠ والمسائل البصريات البصريات ١: ٢٢٠ - ٢٢١ والتكملة ص ٣٥. في الأصول: وقال أبو علي.

(٣) النؤي: حفير حول الخباء أو الخيمة يمنع السيل.

(٤) الحجة ١: ١٢٨، والمنصف ١: ٧٠ وفيه أنه أجازه.

(٥) ٣: ٩٤، وفيه: اِقِتَّل.

وقولُه **وإنِ اتَّصَلَ** إلى آخره[1] مثالُ الساكن الصحيح ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ﴾[2]، ﴿قُلِ ٱنظُرُوا۟﴾[3]. ومثالُ المعتلِّ الجاري مَجراه ﴿أَوِ ٱنقُصْ﴾[4]، قرئ في السبعة بضم الدال واللام والواو وبكسرها[5]. وسواء أكان الساكنُ له صورة في الخط كما مثَّلنا أم ليست له صورة، وهو التنوين، نحو ﴿خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ﴾[6]، و﴿فَتِيلًا ۝٤٩ ٱنظُرْ﴾[7]، قُرِئ[8] بضم التنوين وكسره[9].

* * *

---

(١) هو قوله: ((وإنِ اتَّصَلَ بالمضمومةِ ساكنٌ صَحيحٌ أو جارٍ مَجْراه جازَ كَسرُه وضَمُّه)).

(٢) سورة الأنعام: الآية ١٠.

(٣) سورة يونس: الآية ١٠١.

(٤) سورة المزمل: الآية ٣.

(٥) السبعة في القراءات ص ١٧٤ - ١٧٥.

(٦) سورة إبراهيم: الآية ٢٦.

(٧) سورة النساء: الآيتان ٤٩ – ٥٠.

(٨) السبعة في القراءات ص ١٧٤ - ١٧٥.

(٩) هنا آخر النسخة ط.

ص: باب مصادر الفعل الثلاثي

منها الثلاثيُّ مُحَرَّكَ الفاء بالثلاث، مفتوحَ العين مجردًا، أو ذا ألفٍ بعدها، مذكرًا أو مؤنثًا بالتاء، أو ساكنَ العين مجردًا أو مؤنثًا بالتاء أو الألفِ المقصورة، أو مزيدًا آخره ألف ونون.

ش: مُثُلُ ذلك: فَرَحٌ غِلَظٌ هُدًى، صَلاحٌ جِماحٌ نُباحٌ، جَنابة خِطابةٌ دُعابةٌ، صَبْرٌ ذِكْرٌ شُكْرٌ، رَحْمةٌ شِدّة قُدْرةٌ، دَعْوَى ذِكْرَى رُجْعَى، لَيَّان[1] شَنْآن[2] - ولم يجئ مِن فَعْلانَ غيرُهما - إتْيان غُفْران.

ص: ومنها فَعَلان، وفَعِلٌ، وفَعِلة[3]، وفَعِيل، وفَعيلة[4]، وفُعُول، وفُعُولة، وفَعُول، وفَعُوليّة[5]، وفُعُوليَّة، وفُعْليّة، وفُعُل، وفَعَالِيَة، وفُعلَل، وفَيْعُولة، وفَيْعُوليَّة، وفَعَلَى، وفَعْلاء، وفُعَلاء، وفِعَلاء، ومَفْعُولاء، وفِعِّيلى، وفِعِّيلاء، وإفْعِيلى، وإفعِيلاء، وفُعُلَّة، وفُعُلَّى[6]، وفِعَلَّى[7]، وفَعَلُوت، وفُعَلْنِية، وفَعَالَّة، وفِعِلاّن، وفَعُّول[8]، وتَفْعِلة، وتَفْعُلة، ومَفعل مثلث العين مجردًا وبالتاء، ومَفْعُول، ومَفْعُولة، وفاعِل، وفاعِلة.

---

(١) لَواه حقَّه: مَطَلَه.

(٢) شنآن: بغض. ي: وسنان.

(٣) غ: وفعَلة.

(٤) وفعيلة ... وفَعالية: ليس في ي.

(٥) وفَعوليّة: ليس في شرح المصنف.

(٦) غ: وفَعَلَّى.

(٧) زيد هنا في التسهيل ص ٢٠٤: وفِعِلَّى.

(٨) غ: وفعوَلّ.

ش: مُثُل ذلك: جَوَلان ، وكَذِب ، وسَرِقة ، وذَميل [1]، ونَميمة ، وحُلُول، وسُهُولة ، وقَبُول ، وخَصُوصيّة ، وخُصُوصيّة ، وحُقْرِيَّة ، وحُلُم ، وكَراهِيَة ، وسُؤْدَد، وبَيْنُونة، ودَيْمومة ، وكَيْعُوعيَّة [2] ، وجَمَزَى ، وهَلْكاء ، وغُلَواء ، وخِيَلاء ، ومَخْلُوفاء ، ومَشْعُوراء ، وحِضِّيضى [3]، وحِثِّيثى ، وهِجِّيرى ، وهِجِّيراء ، وإهْجِيرى ، وإهْجِيراء، وغُلُبَّة ، وغُلُبَّى ، وغِلِبَّى [4] ، ورَغَبُوت ، وسُحَفْنِية ، ودَعَارَّة [5] ، وعِرِفَّان ، وصَيُّور [6]، وتَحِلَّة [7] ، وتَهْلُكة ، ومَذْهَب ، ومَرْجِع ، ومَهْلُك [8] ، ومَقْدَرة ، ومَقْدِرة، ومَقْدُرة [9]، ومَجْلُود، ومأْوِيَة [10]، وفالِج، ولاغِية. انتهى ما مَثَّلَ به المصنف في شرحه [11].

وقد خلطَ مصادر الثلاثي من فعَل وفعِل وفعُل [12]؛ بخلاف ما رتَّبه غيرُه، فإنهم ذكروا أبنية كل واحد منها على حدته، ونحن نذكر ذلك كما ذكروه إن شاء الله، وفي بعض ما قاله تعقُّب.

---

(١) ذَمَلَ: سار سيرًا ليِّنًا.

(٢) كَعَّ: ضعُف وجَبُن.

(٣) غ: وخصيصى.

(٤) وغِلَبَّى: سقط من غ، ي، ك.

(٥) دَعَرَ: فجر ومجن.

(٦) صَيُّور: مصدر صار إلى كذا.

(٧) تَحِلّة: حَلال. غ: وتجلة.

(٨) غ، ي: ومهلكة.

(٩) الذي في الأصول: ومعذَرة، ومعذِرة، ومعذُرة. والتصويب من شرح المصنف، فهو قد ذكر فعل هذا المصدر، فقال: قدر على الشيء. ونصَّ أبو حيان على أنَّ هذه أمثلة المصنف.

(١٠) أوى له: رحمه.

(١١) ٣: ٤٦٨ - ٤٦٩.

(١٢) زيد هنا في الأصول: وفُعِل.

أمَّا فَعَلان فيكثر في باب الزَّعزعة والحركة من الفعل الذي على وزن فَعَلَ، كالنَّقَزان[1]، والقَفَزان ، والنَّزَوان ، والعَسَلان ، والرَّتَكان ، والخَطَران ، والطَّوَفان ، والدَّوَران، والجَوَلان، والغَلَيان، والغَثَيان[2]، واللَّمَعان، واللَّهَثان[3]، والضَّجَران، والوَهَجان، والطَّيَران، والنَّفَيان. فهذا النوع /قد كثُر فيه الفَعَلان، وهي مِن فَعَلَ اللازم [٦: ١٣٠/ب] الذي قياسه أن يكون على فُعُول، لكنه عُدم في هذا النوع، فنحن نقيس على الأكثر، فإذا وجدنا فعلًا من هذا النوع ولم نسمع له مصدرًا جعلنا مصدره فَعَلانًا قياسًا على الأكثر كما قال س في كتابه[4]: ((ولكن الأكثر يقاس عليه)). وقد نصَّ أصحابنا على قياس فَعَلان المصدر من هذا النوع، وقد ذكره المصنف بعد ذلك غالبًا فيما فيه تقلُّب. وقال س[5]: ((وأكثرُ ما يجيء الفَعَلان في هذا الضرب، ولا يجيء فعلُه يتعدَّى الفاعلَ إلا أن يَشِذَّ شيء منه، نحو: شَنِئْتُه شَنَآنًا، ولا نعلم غيره)). فأمَّا الحَيَدان والْمَيَلان فحمَلَهما س[6] على غير القياس.

وأمَّا ما ذكره أيضًا من أنه جاء على فَيْعُولة ومَثَّلَ[7] بِبَيْنُونة ودَيْمومة فلا يَصِحُّ ذلك؛ لأنَّ مذهب س[8] أنَّ هذا النوع وزنُه في الأصل فَيْعَلُولة، وأنه مما التُزم فيه حذف عينه، فقالوا: كَيْنُونة وقَيْدُودة ودَيْمومة، هذا من ذوات الواو. وأمَّا مِن ذوات

---

(١) النقزان : الوثب صُعُدًا في مكان واحد ، وقد غلب على الطائر المعتاد الوثب . والنزوان : الوثب. وعسَلان الذئب: اضطرابه في عَدْوه. والرتكان: ضرب من العَدْو فيه اهتزاز.

(٢) غ، ي: والغشيان.

(٣) ي: واللهبان.

(٤) الكتاب ٤ : ٨.

(٥) الكتاب ٤ : ١٥ . وقوله ((ولا نعلم غيره)) : ليس فيه ، وهو في شرح السيرافي ١٥ : ٧٥ بلفظ: ((ولا نعلم فعلًا يتعدّى مصدره فَعَلان غير شنئته شَنَآنًا)).

(٦) الكتاب ٤: ١٥.

(٧) ي: مِثل.

(٨) الكتاب ٤: ٣٦٥، ٣٦٦ وشرح السيرافي ١٨: ٤٠ - ٤١.

الياء فقالوا[1]: صَيْرُورة وسَيْرُورة وطَيْرُورة. فهذا كلُّه عند س والبصريين وزنه فَيْعَلُولة، فإمَّا أن يُمَثِّلَه على أصله فيقول فَيْعَلُولة، وإمَّا أن يُمَثِّلَه على ما صار إليه بعد الحذف فيقول فَيْلُولة لأنه انتهى لهذا الوزن بالحذف.

وأمَّا الفراء[2] فمذهبه في هذا النوع أنَّ وزنه فُعْلُولة بضم الفاء، ثم إنهم فتحوا الفاء لتصحَّ الياء في ذوات الياء لئلا تنقلب واوًا لو أَقَرُّوا الضمة فيها، ثم حملوا ذوات الواو على ذوات الياء، ففتحوا وأبدلوا الواو ياء. وقد ذكرنا الراجح من المذهبين في علم التصريف في كتاب (التكميل لشرح هذا الكتاب). فالمصنفُ لم يأخذ[3] بقولِ س ولا بقول الفَرّاء.

وأمّا ما ذكرَه مِن مجيء المصدر على مَفْعُول، ومَثَّلَه في الشرح[4] بقوله «عَقَلَ مَعْقُولاً وجَلَدَ مَجْلُودًا فهو جَلْدٌ»، فقد ذكَرْنا الخلافَ فيه في الفصل الثابت في بعض النسخ في آخر (باب مصادر غير الثلاثي)[5]، وأنَّ مذهب س أنَّ المصدر لا يكون على بناء مَفْعُول.

وأمّا ما ذكرَه مِن مجيئه على مَفْعَلٍ مجردًا وبالتاء فهذا مِن بابِ ما زيدتِ الميم في أوَّله، وقد عَقَدَ المصنفُ له بابًا مختصًّا به[6]، وهو من قَبيل اسم المصدر.

وأمّا ما ذكرَه مِن مصادر الثلاثيِّ غيرِ المقيسة فإنه قد فاتَه منه أَبنيةٌ على ما نُبَيِّنُه عند ذِكر مصادرِ ما جاء على كلِّ وزنٍ مِن أوزان الثلاثيِّ. وفائدةُ هذا الحصر أنه لو ادَّعى مُدَّعٍ أنَّ مصدرًا جاء على وزنٍ مُخالفٍ لِمَا اسْتَقْراه النحاة من هذه الأبنية

---

(١) غ، ي، ك: فقال.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٨: ٤٠.

(٣) انظر التسهيل ص ٣١٤ وتعقيب ناظر الجيش على أبي حيان في تمهيد القواعد ٨: ٣٧٨٦.

(٤) ٣: ٤٦٩.

(٥) انظر ما يأتي في ق ١٤٣/أ - ١٤٣/ب من الأصل في هذا الجزء.

(٦) انظر ما يأتي في ق ١٤٣/ب - ١٤٧/أ من الأصل في هذا الجزء.

التي لا تنقاس لم يُقبَلْ ذلك منه إلا بسماعٍ ثابتٍ عن العرب، وهذه هي الفائدة في حصرِ الْمَحفوظ الذي لا يَنْقاس، كجموعِ التكسيرِ، وأبنيةِ التصغيرِ الخارجةِ عن القياس. وما ذكرَه المصنفُ أنه مُنْقاسٌ في مصادرِ الثلاثيِّ فنحن نتكلَّم عليه إذا وصلْنا إلى شرحِ كلامه إن شاء الله، ونحن نَذكُر الآنَ مصادرَ الثلاثيِّ التي لا تَنقاسُ كما سَبَقَ الوعدُ به، فنقول:

إن كان على وزن فَعَلَ متعديًا فإنَّ مصدره يجيء على فُعُولٍ كجُحُودٍ ووُرُودٍ، وفَعَلٍ /كسَرَقٍ وحَلَبٍ وعَلَلٍ، وفَعِلٍ كسَرِقٍ وخَنِقٍ، وفُعْلٍ كشُغْلٍ وذُكْرٍ، وفِعْلٍ كذِكْرٍ [٦:١٣١/أ] وفِعْلٍ، وفِعالٍ ككِذَابٍ وكِتابٍ، وفَعْلان كلَيَّان، وقد روي فيه كسر اللام[1]، وزعمَ المبردُ[2] أنه الأصل وفُتح استثقالًا للكسرة[3] مع اجتماع ياءين. وردَّ عليه أبو علي بأنه سُمع فيه التخفيف، ولم يُسمع فيه كسر، وبأنه قد سُمع[4] الشَّنْآن. وفِعْلان كحِرْمان وعِرْفان [5]، وفُعْلان كشُكْران، وفُعَال كسُؤال، وفَعَال كقَضَاء، وفِعالة كنِكاية وعِمارة وعِبادة، وفَعالة كنَصاحة وأَخاوة مصدر أَخَوتُ الرجل: صِرتُ له أَخًا، وفَعْلة كرَحْمة، وفِعْلة كحِمْية ونِشْدة ودِرْية وعِرْفة، وفُعْلة كرُؤْية، وفَعَلة كغَلَبة، وفَعِلة كسَرِقة، وفَعَلَّة كبَغَتَّة بفتح الغين وتشديد التاء، قرأ أبو عمرو في رواية هارون عنه ﴿أَن تَأْتِيَهُم بَغَتَّةً﴾[6]، ولا نظير له في المصادر، وقد جاء في غيرها نحو شَرَبَّة[7]

(١) التكملة للفارسي ص ٢١٢.

(٢) الأصول ١: ٨٧ والمقتصد في شرح التكملة ٢: ١٠٦٧ - ١٠٦٨.

(٣) غ: للكسر.

(٤) الحجة ٣: ١٩٨ - ٢١٢.

(٥) غ: وعِربان.

(٦) سورة محمد: الآية ١٨. المحتسب ٢: ٢٧١.

(٧) شربّة: اسم موضع.

وجَرِبَّة[1]، وفَعْلَى كشَكْوَى ورَعْوَى مصدر رَعَيْتُه[2]، وفِعْلَى كذِكْرَى، وفُعْلَى كرُجْعَى وبُشْرَى ورُغْيَا، وفَعِيلة كخَدِيعة، وفَعِيلِيّة كوَلِيدِيّة بمعنى الوِلادة، وفَعَلُوت كمَلَكُوت، وفِعْلان كعِرْفان ، وفُعُولِيّة كخُصُوصيّة ، وفَعُولِيّة كخَصُوصيّة [3] ، وفُعْلِيّة كحُقْرِيّة، وفُوعَل كسُودَد، وفِعِّيلَى كحِثِّيثَى، وحِضِّيضَى[4]، وفُعُلّة كغُلُبّة، وفُعُلَّى كغُلُبَّى، وفُعَلْنِيَة كسُحَفْنِيَة مصدر سَحَفَ رأسَه إذا حَلَقَه.

وجاء في المعتلّ العين على فَيْعَلُولة كقَيْدُودة وسَيْدُودة. وفي المعتلّ اللام على فِعَلٍ كقِرًى[5] وشِرًى وقِلًى، وعلى فُعَلٍ كهُدًى. وعلى فَعَلُوت كمَلَكُوت.

وإن كان فَعَلَ قاصرًا فإنَّ مصدره المحفوظ يجيء على فَعْلٍ كعَجْزٍ[6] وسَكْتٍ، وفُعْلٍ كمُكْثٍ، وفِعْلٍ كفِسْقٍ، وفَعَال كذَهَاب وثَبَات، وفُعَال كمُزَاح، وفِعَال كفِرَاغ مصدر فَرَغَ[7]، وهي لغة تميمية، وعلى فَعَالِيَة كرَفاهِيَة مصدر رَفَهَ القومُ وطَوَاعِيَة، وفُعُلٍ[8] كحُلُمٍ مصدر حَلَمَ في النوم، وقد تسكن اللام، وفَعْلة كخَيْبة، وفُعْلة كقُدْرة مصدر قَدَرَ على الشيء، وفِعْلة كشِعْرة وعِزّة، وفَعِلٍ كحَلِفٍ، وفِعَالة كعِمارة مصدر عَمَرَتِ الدارُ، وفَعَالة كعَزَازة[9] وكَثَاثة وكَعَاعة[10]، وفُعَالة كدُعَابة، وفُعُول كحُلُول،

---

(١) عيال جربّة: أَكَلة.

(٢) غ، ي: رعوته.

(٣) وفَعولية كخَصوصية: سقط من ي.

(٤) غ: وخصيصى.

(٥) غ: على فعلى كقرّى.

(٦) غ: كفجر.

(٧) ي: كفِراع مصدر فرع.

(٨) غ: وفَعُل.

(٩) عَزَّ الشيءُ: قَلَّ. وكَثَّ الشيءُ: كَثُفَ.

(١٠) كَعَّ: هاب القومَ، فتركهم وارتدَّ عنهم بعد ما أرادهم. غ: وكغاغة. ك: ولعاعة.

وفُعُولة[1] كفُسُوحة مصدر فَسَحَ [2] الشيءُ : صَلُبَ ، وكُعُوعة [3] ، وفُعْلان كرُجْحان، وفِعْلان كعِدْوان، وفَعَلٍ كخَبَب ورَقَصٍ، وفَعِيل كوَجيب مصدر وجَبَ القلبُ[4] ، وفَعيلة كنَميمة ، وفَعَلان كسَكَران مصدر سَكَرَتِ الريحُ : سَكَنَتْ ، ونَسَمان مصدر نَسَمَتِ الريحُ: ضَعُفَتْ، وفَعُّول كصَيُّور مصدر صارَ إلى كذا. وجاء في المعتل العين على فَيْعَلُولة كبَيْنُونة ودَيْمُومة. وعلى فَعَلَى[5] كجَمَزَى، وفَعْلاء كهَلْكاء، وفُعَلاء كغُلَواء مصدر غَلا ، وفِعَلاء كخِيَلاء ، وفَعَالَّة كدَعَارَّة [6] مصدر دَعَرَ، وتَفْعِلَة كتَجِلَّة مصدر جَلَّ، وتَفْعُلة كتَهْلُكة، وفِعِّيلاء كهِجِّيراء، وإفْعِيلاء كإهْجِيراء، ومَفْعُولاء كمَحْلُوفاء ومَشْعُوراء، ومَفْعُولة كمَأْوِيَّة مصدر أَوَى له إذا رَحِمَه. وأكثر /مجيئه في معتلِّها بالياء. وفي المعتلِّ اللام على فُعَلٍ كبُكًى في لغةِ مَن قَصَر، [٦:١٣١/ب] وكسُرًى في أَصَحِّ القولين إذ مِن النحويين مَن ذهبَ إلى أنه جمع سُرْيَة كدُمْيَة ودُمًى، وعلى فُعَلّى كيُرَنَّى[7] في لغةِ مَن قَصَرَ.

وإن كان على وزن فَعِلَ متعديًا فإنَّ مصدره الْمحفوظ يجيء على فُعُول كلُزُوم ونُهُوك ولُقِيّ، وعلى فَعَلٍ كَعَملٍ وسَخَطٍ، وعلى فُعْلٍ كشُرْبٍ، وفِعْلٍ كحِفْظٍ، وفِعْلان كلِقْيان، ورِئْمان مصدر رَئِمَه ، وفَعْلان كشَنْآن ، ولم يجئ [8] على وزن فَعْلان غير شَنْآن وليَّان ، وقد تقدَّم ذكره [9] والخلاف فيه ، وفَعَلان كشَنَآن ، وفَعَال كضَمَان،

---

(١) غ: وفَعُولة.

(٢) ي: فسخ.

(٣) كَعَّ الرجل: جبُن وضعُف.

(٤) وجب القلب: خفق واضطرب. وزيد بعده في غ: وكعوعة.

(٥) وعلى فعلى ... إذا رحمه: سقط من غ. وعلى فعلى ... وأكثر مجيئه: سقط من ي.

(٦) الدعارّة: سوء الخلق.

(٧) غ: وعلى فِعَل كزنا. يَرْنَأَ لحيتَه: صبغها باليُرَنَّأ، وهو الحِنّاء، وقيل: مثل الحِنّاء.

(٨) ولم يجئ ... وفعَلان كشنآن: سقط من غ. ي: ولم يجئ مصدر على وزن فعلى.

(٩) تقدم في هذا الجزء ق ١٣٠/أ من الأصل.

وفِعَل كرِضًا، وفِعَال كسِفَاد[١]، وفِعَالة كوِرَاثة، وفَعَالة كسَآمة، وفَعْلة كلَقْية ورَحْمة، وفَعَلة كرَحَمة، وفِعَل كرِضَع مصدر رَضِع، وفِعْلة كخِيْلة، وفُعَل كلُقًى، وفُعَالة كفُجَاءة، وفَعُول كقَبُول، وفَعالِيَة كرَفاهِيَة[٢] وفَهامِيَة[٣]، وفَعَلُوت كرَحَمُوت ورَغَبُوت، وفَعَلُوتى كرَحَمُوتى ورَغَبُوتى.

وإن كان على وزن فَعِلَ قاصرًا فإنَّ مصدره المحفوظ يجيء على فُعْلٍ كسُقْم، وفَعْل كجَذْب، وعلى فَعَال كنَشَاط، وفَعَالة كضَمَانة مصدر ضَمِنَ إذا لَزِمَتْه العِلّة، وفَعَلة كقَنَمة [٤] وسَهَكة مصدر سَهِكَ إذا خَبُثَ ريحه [٥]، وفِعَل كطِوًى وشِبَع، وفِعْل كرِيّ، وفَعْلة كشَهْوة، وفُعْلة كقُوّة، وفِعْلة كحِسْبة[٦]، وفُعُول كلُمِيّ مصدر لَمِيَتِ الشفةُ: اسْوَدَّت، وهو نادر لأنهم قد رفضوا فُعُولًا في بابه من المعتلِّ اللام، فهُم أَحرى أن يرفضوه في غير بابه، وجاء من الصحيح كَدِنَتِ الشَّفَةُ[٧] كُدُونًا. وستأتي أقسام فَعِلَ اللازم[٨] مما كان علاجًا وعملًا، واسمُ الفاعل منه فاعِل، أو مما ليس علاجًا وعملًا، واسمُ الفاعل منه فَعِلٌ أو أَفْعَلُ أو فَعْلانُ، ومصادرُه المقيسة إن شاء الله.

وإن كان على وزن فَعُلَ فإنَّ مصدره المحفوظ يجيء على فُعْل كقُبْح، وعلى فَعَال كجَمَال، وفُعُولة كقُبُوحة، وفِعَل كعِظَم، وفَعْلة ككَثْرة، وفِعْلة كضِعَة[٩]

---

(١) السفاد: نزو الذكر على الأنثى.

(٢) الذي في التاج أنَّ فعله رَفُهَ ورَفَهَ، وكلاهما لازم.

(٣) فهامية: مصدر فهِمَه.

(٤) غ: كغنمة.

(٥) ومثله قَنِمَ.

(٦) ي: كحمسة.

(٧) أي: اسودّت.

(٨) تأتي في هذا الجزء ق ١٣٤/أ - ١٣٤/ ب من الأصل.

(٩) وَضُعَ الرجلُ: صار دنيئًا.

وقِحَة[1]، وفُعْلة كجُرْأة ، وفَعْل كضَعْف ، وفَعَلٍ ككَرَم ، وفِعْل كرِفْق مصدر رَفُقَ، وحِلْم، وفُعْل كحُرْم مصدر حَرُمَتِ الصلاةُ على المرأة حُرْمًا إذا حاضتْ، وفِعَال كصِئَال مصدر صَؤُلَ البعير: إذا واثَبَ الرِّعاءَ والناسَ، وفَعَالِيَة كرَفاهِيَة مصدر رَفُهَ العيشُ، ورَفاغِيَة بمعناه، وفِعْلِياء كِبْرِياء.

فجميع هذه الأبنية التي ذكرناها مما لا ينقاس في أبوابها دون ذكر مَفْعل ومَفْعلة مُثَلَّثي العين ودون بناء مَفْعُول وبناء فاعِلٍ ستون بناء، وجميعُ ما ذكره المصنف من ذلك أربعةٌ وخمسون بناء، وقد لخَّصتُها بترتيب حَسَن، وذلك فَعْلٌ فِعْلٌ فُعْل، فَعَلٌ فَعِلٌ فِعَلٌ، فُعَل فُعُل، فَعْلة فِعْلة فُعْلة، فَعَلة فِعَلة فُعَلَة، فَعِلَة، فُعَلَّة، فُعَلْنِيَة، فَيْعَلُولة، مَفْعُولة، فَعَلُوت، فَعَال فِعَال فُعَال، فَعُول فُعُول، فَعُّول فَعِيل فَوْعَل، فَعَالَة فِعَالَة فُعَالَة، فَعُولَة فُعُولة، /فَعيلة، فَعَالّة، تَفْعِلة تَفْعُلة، فَعيلِيَّة، فَعُولِيَّة فُعُولِيَّة، فُعْلِيَّة، فَعْلان [٦: ١٣٢/أ] فِعْلان فُعْلان، فَعَلان، فِعِلَّان، فَعْلى فِعْلى فُعْلى، فَعَلَّى فِعَلَّى فُعُلَّى، فِعِّيلى، إفْعِيلى، فَعْلاء فُعَلاء فِعَلاء، فَعِيلاء، إفْعِيلاء، مَفْعُولاء، فِعْلِيَاء.

ص: والغالبُ أن يُعنَى بِفَعالة وفُعُولة المعاني الثابتة، وبِفِعالة الحِرَفُ وشبهُها، وبِفِعَال ما فيه تأَبٍّ، وبفُعَال الأدواءُ والأصواتُ، وبفَعِيل الأصواتُ وضُروبُ السَّير، وبفَعَلان ما فيه تَقَلُّبٌ، وبفَعَلٍ الأَعراضُ، وبفُعْلة الألوانُ.

ش : قال المصنف في الشرح [2] : « قصدُ المعاني الثابتة بفَعالة كالفَطانة والبَلادة والجزالة والرَّذالة واللَّبابة [3] والجَهالة والظَّرافة والسَّخافة والبَراعة والرَّقاعة[4]. وقصدُها بفُعُولة كالسُّهولة والصُّعوبة والرُّطوبة واليُبُوسة والعُذُوبة والْمُلُوحة والرُّعونة والخُشونة» انتهى.

---

(١) وَقُحَ الوجهُ والحافر والفرس: صَلُب.

(٢) ٣: ٤٦٩.

(٣) لَبَّ الرجلُ: صار لَبيبًا. السَّخافة: مصدر سَخُفَ الرجل فهو سَخيف.

(٤) رَقُعَ الرجلُ رَقاعةً فهو رَقيع، أي: أحمق. والذي في شرح المصنف: والرهافة.

وجمعَ المصنفُ في هذه المصادر بين ما هو مصدرٌ لِفَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ كبَرَعَ وجَهِلَ وسَخُفَ. فأمَّا كونُها من فَعَلَ وفَعِلَ فيُحفظ، وليس بمقيس. وأمَّا كونه من فَعُلَ فهو المصدر المقيس فيه.

وزعمَ ابن عُصفورٍ[1] أنَّ المصدر المستعمَل في فَعُلَ هو فُعْلٌ، قال: وجاء فَعَالة وفَعَال، وشذَّ فَعُولة وفَعَل. وهو مخالف لنص س، قال س: «وأمَّا الفُعْل مِن هذه المصادر فنحو الحُسْن والقُبْح، والفَعَالة أكثرُ»[2]. وقال أيضًا: «ولكن الأكثر يقاس عليه»[3]. فانتظم من هذين النصين أنَّ القياس في مصدر فَعُلَ الفَعَالة لا الفُعْل، ومما جاء فيه الفَعَالة الوَسامة والقَباحة والْمَلاحة والسَّماحة والشَّناعة والنَّظافة والصَّباحة والعَظامة والنَّبالة والشَّجاعة والجَراءة والوَقارة والصَّلابة والظَّرافة والضَّخامة والكَرامة والثَّقالة والكَماشة واللَّآمة والدَّناءة والْمَلاءة والنَّباهة واللَّبابة والرَّزانة. فهذه جملة مما جاء على فَعَالة، ولم يجئ على فُعْل ما يقارب شيئًا من هذا، فلذلك كان القياس في مصدر فَعُلَ الفَعَالة لا الفُعْل. وأمَّا ما ذكره المصنف مما جاء على فُعُولة فإنه لا يقاس عليه سواء أكان مصدرًا لفَعُلَ أم مصدرًا لغيره.

وقولُه **وبِفِعالةِ الحِرَفُ وشِبهُها** قال المصنف في الشرح[4]: «كالنِّجارة والخِياطة والنِّساجة والحِياكة والصِّباغة والحِراثة والفِلاحة والكِتابة. والمرادُ بشِبه الحِرف الولاياتُ كالإمارة والعِرافة والوِزارة والنِّقابة» انتهى.

وزعمَ ابن عصفور[5] أنَّ فِعالة ينقاس في الولايات والصنائع، وأنه جاء في بعضها فتحُ الفاء وكسرُها. وقال أبو العباس بن الحاج: «فأمَّا نَكَبَ على القوم نِكابة[6]، وعَرَفَ عليهم عِرافة أي: صار عليهم عريفًا، فباب متسع في معنى الخِلافة

---

(١) المقرب ٢: ١٣٣.
(٢) الكتاب ٤: ٢٨.
(٣) الكتاب ٤: ٨.
(٤) ٣: ٤٦٩.
(٥) المقرب ٢: ١٣١.
(٦) نَكَبَ على القوم نِكابة: صار مَنكِبًا، وهو رأس العُرَفاء.

والإمارة والوِلاية والإيالة والسِّياسة والوِكالة والوِصاية والجِراية والإبالة /وهي القيام على [٦:١٣٢/ب] الإبل، والسِّعاية وهي الولاية على الصَّدَقات، والسِّدانة وهي حِجابة البيت الحرام. ويكون في المتعدي وغير المتعدي، وفي فَعلَ بفتح العين وكسرها، والفِعالة في هذا الباب هو الكثير، وكذلك في الصِّناعة نحو القِصابة[١] والجِزارة» انتهى.

وقال س[٢]: «وأمّا الوِكالةُ والوِصاية والجِراية ونحوهنَّ فإنما شُبِّهنَ بالوِلاية لأنَّ مَعناهُنَّ القيامُ بالشيء، وعليه الخِلافة والإمارةُ والنِّكابة والعِرافة، وإنما أردتَ أُن تُخبِر بالوِلاية. ومثل ذلك الإيالة[٣] والعِياسة والسِّياسة، وقد قالوا العَوْس». ثم قال[٣]: «وهذا النحو كثير» . وقالوا النِّجارة [٤] والخِياطة والقِصابة ، وإنما أرادوا أن يخبروا بالصَّنعة التي تليها، فصار بمنزلة الوِكالة، وكذلك السِّعاية، إنما أخبر بولايته، كأنه جعله الأمر الذي يقوم به.

وقولُه **وبفِعَالٍ ما فيه تَأَبٍّ** قال المصنف في الشرح[٥]: «كالشِّراد والجِماح والقِماص[٦] والشِّباب [٧] والخِلاء [٨] والجِباء [٩] والصِّراف [١٠] والهِياج والحِران والشِّماس» انتهى.

---

(١) قصَب الجازرُ الشاةَ: قطَّعها.

(٢) الكتاب ٤: ١١.

(٣) إيالة المال: إصلاحه وسياسته. وكذا عياسته.

(٤) ي: التجارة.

(٥) ٤: ٤٦٩ - ٤٧٠.

(٦) القماص: النفور والوثب.

(٧) شبَّ الفرسُ: ارتفع على رجليه. غ: والسِّباب.

(٨) خلأَتِ الناقةُ: حَرَنَتْ.

(٩) جبأ: تأخر. وجبأ عن الشيء: كفَّ عنه. ي: والحِماء.

(١٠) غ: الضِّراب. الصراف في الشاء: اشتهاء الضراب. والشماس: النفور والوثب.

وزعم ابن عصفور[١] أنَّ فِعَالاً ينقاس[٢] في الهِياج وما جرى مجراه نحو النِّكاح والوِداق[٣]، وفي الأصوات نحو الصِّياح والنِّداء، وفي انقضاء أوان الشيء نحو الجِداد والصِّرام، وهو الوقت الذي حان أن يُجَدَّ فيه النخل، وفي الوَسْم نحو العِلاط[٤] والكِشاح. انتهى.

وقال س[٥]: «وجاؤوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال فِعَال، وذلك الصِّرامُ والجِزازُ والجِدادُ والقِطاعُ والحِصادُ. وربما دخلت اللغة على بعض هذا فكان فيه فِعَالٌ وفَعَالٌ، فإذا أرادوا الفعلَ على فَعَلْتُ قالوا: حَصَدتُه حَصْدًا[٦]، وقَطَعتُه قَطْعًا، إنما تُريد العملَ لا انتهاءَ الغاية، وكذلك الجَزُّ ونحوُه. ومما تقاربتْ مَعانيه فجاؤوا به على مثالٍ واحدٍ الفِرارُ والشِّرادُ والشِّماسُ والنِّفارُ والطِّماحُ، وهذا كُلُّه مُباعَدةٌ، والضِّراحُ[٧] والشِّبابُ والخِراط والخِلاء والحِران».

وقال س أيضًا: «وأمَّا الوَسْمُ فإنه يجيء على فِعَالٍ نحو الخِباطِ[٨] والعِلاطِ والعِراضِ[٩] والجِناب والكِشاح، فالأَثَرُ يكون على فِعَالٍ، والعملُ يكون فَعْلًا، كقولك: وَسَمْتُ وَسْمًا، وخَبَطتُ البَعيرَ خَبْطًا، وكَشَحْتُه كَشْحًا.»[١٠] انتهى.

---

(١) المقرب ٢: ١٣٠ - ١٣١.

(٢) غ، ي: لا ينقاس.

(٣) وَدَقتِ الدابةُ: اشتهت الفحل.

(٤) العلاط: الوسم على العنق. والكشاح: الوسم على الكشح.

(٥) الكتاب ٤: ١٢.

(٦) ي: حصرته حصرًا.

(٧) ضرَحت الدابةُ برجلها ضِراحًا: رمحتْ.

(٨) الخباط: الوسم على الوجه. نحو الخباط ... فالأثر يكون على فِعال: سقط من غ.

(٩) العراض: الوسم على العنق. والجناب: الوسم على الجنب.

(١٠) الكتاب ٤: ١٣.

وقوله وبفُعَالٍ **الأَدْواءُ والأَصواتُ** قال المصنف في الشرح[1]: «كون فُعَال للأدواء كالزُّكام والسُّلاق[2] والغُثاء والصُّداع والدُّوار والظُّهار[3] والسُّلال والنُّحاز والْمُشاء[4] . وكونُه للأصوات كالرُّغاء [5] والثُّغاء والْمُواء [6] والعُواء والخُوار[7] والجُؤار والضُّباح[8] والنُّباح والنُّعاق[9] والنُّهاق[10] » انتهى.

وذكر ابن عصفور [11] أنَّ فُعَالاً مقيس في الأصوات نحو الرُّغاء والنُّعار [12] ، فأمّا قولهم الغَواث[13] بفتح الغين فشاذٌ. وفي الأَدواء نحو السُّكات[14] والعُطاس والسُّعال. /وقد شذَّ من ذلك لفظٌ، فجاء مفتوح الأول، وهو السَّواف[15]. قال[16]: [٦:١٣٣/أ] «ويَطَّرد أيضًا فيما تفرَّق أجزاؤه نحو الدُّقاق[17] والحُطام[18] ».

---

(١) ٣: ٤٧٠.

(٢) السلاق: حبٌّ يثور على اللسان فيتقشَّر منه، أو على أصل اللسان. ي: السلاق والقُياء. والذي بعده في غ: والقُياء والصداع والدوار والظهار والسلال والنمار والمشاء.

(٣) الظُّهار: وجع الظَّهر. والسُّلال: السُّلّ. والنحاز: سعال الإبل والدوابّ.

(٤) المشاء: استطلاق البطن.

(٥) الرغاء: صوت البعير. والثغاء: صوت الشاة.

(٦) المواء: صوت الهِرّة. غ: والسواق. ي: والسواء.

(٧) الخوار: صوت الثور. والجؤار: رفع الصوت بالدعاء.

(٨) الضباح: صوت الثعلب.

(٩) النعاق: التصويت بالغنم.

(١٠) نهق الحمارُ: كرَّر صوته.

(١١) المقرب ٢: ١٣١.

(١٢) النعار: التصويت بالخيشوم.

(١٣) غ: العواث.

(١٤) السكات: داء يمنع من الكلام.

(١٥) السواف: مرض المال، روي بالضم والفتح.

(١٦) المقرب ٢: ١٣١.

(١٧) الدقاق: فتات كل شيء.

(١٨) الحطام: ما تكسر من اليابس.

وفي (البديع)[١]: «ويجيء فيما يُفَتُّ أو يُكْسَرُ[٢]، نحو الدُّقاق والحُطام والجُذاذ[٣] والفُتات والرُّفات، وهو مصدرٌ واقعٌ على مَفْعُول» انتهى.

فإن لحقتْه التاءُ اطَّرَدَ في الفَضَلات، نحو النُّحاتة والفُضَالة[٤] والقُلَامة والقُراضَة[٥] والنُّقَاوة والكُسَاحة[٦]. وقال س[٧]: «ونظيرُ هذا فيما تقاربَتْ معانيه قولُهم: جَعلتُه رُفَاتًا وجُذاذًا، ومنه الحُطَام والفُضَاض[٨] والفُتَات، فجاء هذا على مثالٍ واحدٍ حين تقاربتْ معانيه. ومثلُ هذا ما يكون معناه نحو معنى الفُضَالة، وذلك نحو القُلَامة والقُوارَة[٩] والقُراضَة والنُّفايَة[١٠] والحُسَالة والكُسَاحة، والجُرَامة وهو ما يُصْرَمُ من النخل، والحُثالة، فجاء على بناءٍ واحدٍ لَمّا تقاربتْ معانيه».

وقوله **وبفَعِيلٍ الأصواتُ وضُروبُ السَّير** قال المصنف في الشرح[١١]: «كالصَّهيل والنَّهيق والهَدير[١٢] والصَّفير والهَرير والنَّعيب والقَسيب[١٣] والنَّشيج[١٤]

---

(١) البديع لابن الأثير ٢: ٤٧٠. «وفي البديع ... والحطام»: سقط من ك.

(٢) في الأصول: ويكسر. والتصويب من البديع.

(٣) الجذاذ: ما كُسِّر من الشيء الصُّلب. والرفات: كل ما دُقَّ فكُسر.

(٤) الفضالة: ما فضل من الشيء، أي: ما تبقى منه. والقلامة: ما قُطع من الظفر والعود والحافر.

(٥) القراضة: فضالة ما يَقرِض الفأر من خبز أو ثوب أو غيرهما. ونقاوة الشيء: خياره.

(٦) كساحة البيت: ما كُنِس من التراب فألقي بعضه على بعض.

(٧) الكتاب ٤: ١٣.

(٨) الفضاض: ما تكسر من الشيء. غ: والقُصاص.

(٩) القوارة: ما قُوِّر من الثوب وغيره، واسم ما قطَعت من جوانب الشيء المقوَّر.

(١٠) نفاية الشيء: بقيته وأردؤه. والحسالة: الرَّذْل من كل شيء. وكذا الحثالة.

(١١) ٣: ٤٧٠.

(١٢) الهدير: صوت البعير. والهرير: صوت الكلب. والنعيب: صوت الغراب.

(١٣) القسيب: صوت الماء في جريانه. وقيل: صوته تحت ورق أو قماش.

(١٤) النشيج: صوتٌ معه تَوَجُّعٌ وبُكاءٌ كما يُرَدِّدُ الصبيُّ بُكاءَه ونَحيبَه في صدره.

والأَزيز[1] والعَجيج والكَشيش[2]. وكونُ فَعِيلٍ لضروب من السير[3] كالذَّميل[4] والرَّسيم والوَجيف[5] والدَّبيب[6] » انتهى.

وذكَرَ ابن عصفور[7] أنَّ فَعيلًا يَطَّرِدُ في الأصوات نحو النَّبيح[8] والهَدير. وقال أبو العباس بن الحاجّ: ومنه - أي: مما هو باب مُتَّسِع - الفُعَال والفَعيل في باب الأصوات، والفُعال أيضًا فيما يلزم فيصير داء كالسُّكات من سكتَ، والهُيَام من هام، والعُطَاس من عَطَسَ، والقُياء من قاءَ، وهو باب يتَّسع كثيرًا. وكثيرًا ما يكون فعلُه على ما لم يُسَمَّ فاعلُه كالقُلاب، وهو وجع القلب، وفِعلُه قُلِبَ، والنُّحَاز وهو السُّعال، وفعله نُحِزَ، والدُّكَاع[9] مثله، وفعلُه دُكِعَ، والسُّهام: الضُّمْر، وفعلُه سُهِمَ. ويكون أيضًا من فَعَلَ[10] كالعُطاس من عَطَسَ إذا لزم ذلك، والخُمال وهو وجعُ القوائم من خَمَلَتِ الدابة، والفُعَال في الأدواء كثير جدًّا.

وقولُه **وبفَعَلان ما فيه تقلُّبٌ** تقدَّم كلامنا[11] على المصدر الذي هو على فَعَلان.

---

(١) الأزيز: صوت المرجل عند الغليان. والعجيج: صوت الرعد والحجيج والنساء والشاء.

(٢) الكشيش: صوت الأفعى من جلدها. غ: والكسيس. ي: والكسير.

(٣) ي: لضروب السير.

(٤) الذميل: ضرب من سير الإبل. والرسيم: ضرب من سير الإبل السريع.

(٥) الوجيف: ضرب من السير سريع، يصلح للإبل وللفرس. غ: والوجيب.

(٦) الدبيب: المشي الرُّوَيْد، وهو أول السير.

(٧) المقرب ٢: ١٣٢.

(٨) النبيح: صوت الأرنب.

(٩) غ: والذكاع مثله وفعله ذُكِعَ.

(١٠) غ: من فعِل كالعُطاش من عطِش.

(١١) تقدم في ق ١٣٠/أ - ١٣٠/ب من الأصل في هذا الجزء.

وقولُه **وبفُعْلة الألوانُ** مثالُه شُهْلة[1] وسُمْرة وأُدْمة ووُرْقة[2] وكُدْرة[3] وغُبْرة وشُقْرة وخُضْرة ودُهْمة وحُمْرة وصُفْرة. قال المصنف في الشرح[4]: «ونبَّهتُ في أولِ هذه الأوزان بقولي **والغالب** على أنَّ معانيَ هذه الأوزان قد يُدَلُّ عليها بغيرها، وأنها قد يُدَلُّ بها على مَعانٍ أُخَر» انتهى. يعني أنه قد يُعَبَّر عن المعاني الثابتة بغير فَعَالة وفُعُولة، وعن الحِرَف بغير فِعالة، وعمّا فيه تَأَبٍّ بغير فِعال، وعن الأدواء والأصوات بغير فُعَال، وعن الأصوات وضروب السير بغير فَعيل، وعمّا فيه تقلُّب بغير فَعَلان، وعن الأعراض بغير فَعَلٍ، وعن الألوان بغير فُعْلة. ويعني /بقوله «وأنها قد يُدَلُّ بها على مَعانٍ أُخَر» أي: يُدَلُّ بهذه الأوزان على مَعانٍ غيرِ هذه التي هذه الأوزانُ غالبةٌ فيها. [٦:١٣٣/ب]

ص: والمَقيسُ في المتعدي من فَعَلَ مطلقًا، ومن فَعِلَ المُفْهِمِ عَمَلًا بالفَم: (فَعْلٌ)، وفي اللازم من فَعِلَ (فَعَلٌ)، ومن فَعَلَ (فُعُولٌ) ما لم يَغلِبْ فيه فُعَالةٌ أو فُعَالٌ أو فِعَالٌ أو فَعِيلٌ أو فَعَلانٌ فيَنْدُرُ فيه فُعُول.

ويُدَلُّ على المرَّة بـ(فَعْلة)، وعلى الهيئة بـ(فِعْلة)، ما لم يُصَغِ المصدرُ عليهما، وشذَّ نحو (إتْيانة) و(لِقاءة).

ش: لَمّا ذَكر أبنيةَ مصادرِ الفعلِ الثلاثيِّ أخذَ يَذكُرُ ما كان منها مَقيسًا، فذَكَرَ أنَّ فَعْلًا مَقيسٌ مِن فَعَلَ بفتح العين مطلقًا، سواء أكان من عملِ الفم نحو أكلَ أَكلًا أم من غيره نحو ضربَ ضَربًا، وسواءٌ أكان مضارعُه على يَفعُلُ أو يَفعِلُ أو يَفْعَلُ، ومِن فَعِلَ الذي يُفْهِمُ عَمَلًا بالفَم.

وهذا الذي ذكرَه من اقتياس فَعْلٍ في مصدر فَعَلَ المتعدي مطلقًا هو المشهور، وهو الصحيح، وبه قال س والأخفش، قال س في (هذا بابُ بناءِ الأفعالِ التي هي

---

(١) الشهلة: حمرة في سواد العين. والأدمة في الناس: السمرة الشديدة.

(٢) الورقة: السمرة، وسواد في غُبرة، أو سواد وبياض كدخان الرِّمث. غ: وزُرقة.

(٣) الكدرة من الألوان: ما نحا نحو السواد والغبرة. الغبرة: لون الغبار. والدهمة: السواد.

(٤) ٣: ٤٧٠.

أَعمالٌ تَعَدّاكَ إلى غيرك وتُوقِعُها به ومَصادرِها): «فالأفعالُ تكونُ من هذا على ثلاثة أبنية: على فَعَلَ يَفعُلُ، وفَعَلَ يَفعِلُ، وفَعِلَ يَفْعَلُ، ويكونُ المصدرُ فَعْلًا، والاسمُ فاعِلًا»[1]. ثم مَثَّلَ س بقتَلَ يَقْتُل قَتْلًا، وخَلَقَ يَخْلُق خَلْقًا، ودَقَّه يدُقُّه دَقًّا، وضَرَبَ يضرِبُ ضَرْبًا، وحَبَس يحبِس حَبْسًا، ولَحِسَه يَلْحَسُه لَحْسًا، ولَقِمَهُ يَلْقَمُهُ لَقْمًا، وشَرِبَه يَشْرَبُه شَرْبًا، ومَلِجَه يَمْلَجُه مَلْجًا[2]. ثُمَّ ذكرَ[3] جملةً مما خرجَ على غير وزن فَعْلٍ.

ثم قال: «وقد جاء مصادرُ بعضِ ما ذكرْنا على فِعَالٍ كما جاء على فُعُول[4]، وذلك كَذَبْتُه كِذَابًا وكَتَبْتُه كِتابًا، وبعضُ العرب يقول كَتْبًا على القياس»[5]. ثم قال: «ومثلُه أَتَيتُه آتيهِ إتْيانًا، وقد قالوا أَتْيًا على القياس»[6]. ولَمّا ذكرَ س جملةً مِن هذه الأبنية قال: «فإنما هذا الأقلُّ نَوادرُ، تُحفظ عن العرب، ولا يُقاس عليها، ولكنَّ الأكثر يُقاسُ عليه»[6]. وقال أيضًا بعد ذلك: «وقالوا: نَكَيتُ العَدُوَّ نِكايةً، وحَمَيتُه حِمايةً، وقالوا حَمْيًا على القياس»[6]. وقال أيضًا: «وقالوا: ضَرَبَها الفَحلُ ضِرابًا كالنِّكاح، والقياسُ ضَرْبًا، ولا يقولونه كما لا يقولون نَكْحًا، وهو القياس»[7].

وقال الأخفش في (باب ما تعدَّى من الفعل الذي على ثلاثة أحرف) ما نَصُّه: «فذلك يكون على بناءين: على فَعِلَ يَفْعَلُ، وفَعَلَ يَفْعِلُ ويَفْعُلُ، ومصدرُها الفَعْل، وهو الباب الذي يُقاسُ عليه، وقد تَشِذُّ منها أشياءُ كثيرة. ثُمَّ مَثَّلَ بِقَتَلَه يَقْتُلُه قَتْلًا، وضَرَبَه يَضْرِبُه /ضَرْبًا، وشَرِبَه يَشْرَبُه شَرْبًا، ولَقِمَه يَلْقَمُه لَقْمًا، ولَحِسَه يَلْحَسُه [٦:١٣٤/أ] لَحْسًا». قال: «فهذا قياسُ الباب إذا كان يتعدَّى».

---

(١) الكتاب ٤: ٥.

(٢) الملج: الرضاع، وتناول الشيء، وتناول الثدي بأدنى الفم.

(٣) الكتاب ٤: ٥ - ٧.

(٤) يأتي تمثيله له قريبًا.

(٥) الكتاب ٤: ٧.

(٦) الكتاب ٤: ٨.

(٧) الكتاب ٤: ٩.

وتقييدُ المصنف في (فَعِلَ) المتعدي بكونه مُفْهِمًا عَمَلًا بالفَم مخالفٌ لقولِ س والأخفش؛ لأنَّ س لم يُقَيِّد، بل قال: إنَّ مصدر فَعِلَ بكسر العين مصدرُه المقيسُ فَعْلٌ. ولا يَلزَمُ مِن تمثيله ولا من تمثيل الأخفش فَعِلَ بما يُفْهِمُ عَمَلًا بالفَم أن يكون ذلك قَيدًا في فَعِلَ؛ ألا ترى أنَّ س قد قال[1]: «وقد جاء بعضُ ما ذكَرْنا من هذه الأبنية على فُعُول، وذلك لَزِمَه يَلْزَمُه لُزُومًا، ونَهِكَه يَنْهَكُه نُهُوكًا[2]، ووَرَدتُ وُرُودًا، وجَحَدَ جُحُودًا». فمَثَّلَ بلَزِمَ ووَرَدَ، وجعلَهما خارجَين عمّا هو الباب فيهما، ولَزِمَ لا يُفْهِمُ عَمَلًا بالفَم.

وقال الأخفش في مصدر فَعَلَ وفَعِلَ المتعدِّيَين ما ذكَرْناه عنه مِن أنَّ فَعْلًا قياسُ هذا الباب، ثم قال: «إنَّ ضَربًا وعَزيفًا شذّا كما شذَّ كثيرٌ مِن مصادر هذا الباب، فقالوا لَزِمَه لُزومًا، والقياسُ لَزْمًا، ولا يُتَكَلَّمُ به، وخَنَقَه خَنِقًا، وعَمِلَه عَمَلًا». ثم قال: «وما شَذَّ مِن مصادر هذا الباب أكثرُ مِن أن يُحصى، ولكنّ الأصل كما وصفتُ لك» انتهى.

وفائدةُ هذا القياسِ هو ما نَصَّ عليه الأخفشُ، وهو أنه إذا وردَ عليك الشيءُ مِن هذه [3] لا تدري كيف قِيَل فَقِسْه على هذا إلا أن تكون قد سمعتَ فيه بشيء قد خالفَ الباب؛ يعني فتَقِفُ مع السماع ولا تقيس. والمذاهب في مثل هذا ثلاثة:

أحدها: ما ذكَرْناه عن س والأخفش، وهو أنه إن كان سُمع فيه مصدرٌ على غير فَعْلٍ وُقِفَ عنده، أو لم يُسمع فيه مصدرٌ فيُبْنَى على فَعْلٍ ويُقاس.

والمذهب الثاني: أنه يجوز القياس على فَعْلٍ مع ورود السماع بغيره، وهو ظاهر قول الفراء[4].

---

(١) الكتاب ٤: ٥.

(٢) نَهِك المرضُ الرجلَ: أثَّر فيه.

(٣) من هذه ... فيه بشيء: سقط من ي.

(٤) معاني القرآن ٢: ١٦٥.

والمذهب الثالث: أنه لا يجوز القياس على فَعْلٍ مع عدم السماع، وإليه ذهب أبو زيد أحمد بن سهل[1]، قال: «فأمّا مصادرُ الفعل الثلاثي فإنها لا تُدْرَك إلا بالسماع لكثرة ما يقع فيها من الاختلاف؛ ولأنها لم تجئ على جهةٍ يُمكن فيها القياس، قالوا: ذَهَبَ يَذْهَبُ ذَهابًا، فجعلوا المصدر على وزن فَعَالٍ، ثم قالوا: قَطَعَ يَقْطَعُ قَطْعًا، فجعلوا المصدر على وزن فَعْل، وقالوا: دَخَلَ يَدْخُلُ دُخُولًا، فجعلوا المصدر على وزن فُعُول، ثم قالوا: نَظَرَ يَنْظُرُ نَظَرًا، فجعلوا المصدر على وزن فَعَلٍ، فلاخْتِلافِها لا يُمكن حَمْلُها على القياس، وإنما المرجعُ فيها إلى السماع».

وقولُه **وفي اللازمِ من فعِلَ (فَعَلٌ)، ومن فَعَلَ (فُعُولٌ)** مُثُلُ مصدرِ فَعِلَ اللازمِ فَرِحَ فَرَحًا، ومَرِحَ مَرَحًا، وأَشِرَ أَشَرًا، وبَطِرَ بطَرًا، ونَدِمَ نَدَمًا، وأَلِمَ أَلَمًا، وكَسِلَ كَسَلًا، وفَشِلَ فَشَلًا، وذلك في كَلِمٍ لا تَكادُ تُحصَر.

وما ذكره المصنفُ مِن أنَّ مصدرَ فَعِلَ اللازمِ هو الفَعَلُ مطلقًا، فإطلاقٌ[2] هو قولُ كثيرٍ من النحويين، وينبغي أن يُقَيّد كلامه /هنا بـ(ما لا يكون لَونًا) لأنه قد ذَكر أنَّ فُعْلة هو الغالب فيه. وقد نَصَّ ابنُ عصفور على ذلك، فقال بعد أن ذَكر أبنيةَ لِمصادرِ فَعِلَ اللازم[3]: «والمقيسُ منها فُعْلةٌ في الألوان، وفَعَلٌ على الإطلاق». [٦: ١٣٤/ب]

وقال أبو العباس بن الحاجّ: «أمّا غيرُ المتعدِّي من فَعِلَ بكسر العين فقسمان: أحدهما ما كان عَمَلًا وعِلاجًا، وكان اسمُ الفاعِل منه فاعِلًا. والثاني ما لم يكن عملًا ولا علاجًا، وكان اسم الفاعل منه أحدَ هذه الأوزان الثلاثة، وهي فَعِلٌ وأَفْعَلُ وفَعْلان، وقد يُشارِكُها فَعِيل في بعض المواضع:

---

(١) البلخي. صنف كتاب النحو والتصريف، وكتاب المصادر، وكتاب النوادر، وغيرها. توفي سنة ٣٢٢هـ. تذكرة النحاة لأبي حيان ص ٥٥ وبغية الوعاة ١: ٣١١. وذكر أبو حيان في منهج السالك ٤: ١٢٠٩ أنَّ أبا زيد ذهب إلى ذلك في كتابه المختصر في علم العربية.

(٢) غ، ي: بإطلاق.

(٣) المقرب ٢: ١٣٢ - ١٣٣.

فالقسمُ الأول مصدرُه الفُعُول، كمصدر فَعَلَ بفتح العين من غير المتعدي، وذلك قَدِمَ مِن سَفَرِه قُدُومًا، وأَزِفَ الشيءُ أُزُوفًا[1]، وعَسِلَ بالشيء عُسُولًا أي: لَزِمَه، ولَصِقَ به لُصُوقًا، ولَزِقَ به لُزُوقًا، وصَعِدَ إلى الجبلِ صُعُودًا. وهذا القسم بإضافه إلى الثاني قليل جدًّا، فما وُجد منه فهذا حُكمه.

وأمَّا القسم الثاني - وهو ما لم يكن عَمَلًا ولا عِلاجًا - فهو يَتَّسِعُ اتِّساعًا كثيرًا في باب الأَدْواء وما أَشبَهَها، وفي باب الجوع والعَطَش وما شابَهَ ذلك وما ناسَبَهُ[2] بِوَجهٍ ما، وقد يُجْرُونَ أَضدادَ هذه الأسماء مُجراها لِمَا بين الطَّرَفينِ مِنَ التَّقابل، ويكون أيضًا في باب الألوان، وفي باب الخِصال والأحوال الثابتة، وجملةُ ذلك ما لم يكن عَمَلًا ولا عِلاجًا، فمَصدرُه فَعَلٌ نحو رَدِيَ رَدًى، وعَمِيَ عَمًى، وحَبِطَ حَبَطًا، وعَطِشَ عَطَشًا، وغَرِثَ غَرَثًا[3]».

قال: «وقد أطلقَ كثير من النحويين القولَ في فَعِلَ بكسر العين من غير المتعدي، فجَعل باب مصدره الفَعَلَ بفتح العين، ولم يفصّل، والأَولى ما قدَّمتُ، وهو مقتضى كلام س» انتهى.

ومثالُ مصدر فَعَلَ اللازمِ قَعَدَ قُعُودًا، وجَلَسَ جُلُوسًا. والخلافُ فيه كالخلاف في فَعْلٍ مصدرِ فَعَلَ وفَعِلَ المتعدِّيَين هل هو مَقيسٌ سُمع أو لم يُسمَع، أو مَقيسٌ فيما لم يُسمَع، أو مُقتَصَرٌ[4] فيه على مَورِدِ السماع. والصحيحُ فيه أنه ينقاس فيما لم يُسمَع كما في فَعْلٍ، وهو مذهب س والأخفش والجمهور.

وقال أبو العباس بن الحاجّ: «والمعتلُّ العينِ مِن هذا الباب يَقِلُّ فيه فُعُولٌ لِثِقَله - وإن كان هو الأصل - وذلك نحو غارَ غُؤُورًا، وسارَ سُؤُورًا، وآبَ أُؤُوبًا، وغابَ غُيُوبًا،

---

(١) أزف الوقت: دنا واقترب. وأزف الرجل: عَجِل.

(٢) وما ناسبه: سقط من غ.

(٣) غرث: جاع.

(٤) أو مُقتصَر ... أنه ينقاس: سقط من ك.

وبادَ بُيُودًا، فلذلك يَفِرُّون منه إلى فَعْلٍ، نحو: صامَ صَوْمًا، وحالَ حَوْلًا، وغارتْ عينُه غَوْرًا، وعادَ عَوْدًا، وعاذ عَوْذًا، وعامَ عَوْمًا، وآبَ أَوْبًا، وخامَ خَيْمًا: جَبُنَ، وحاضتْ حَيْضًا، وغامَتِ السماءُ غَيْمًا. وإلى فِعَالٍ، نحو: غارَ في الشيء غِيارًا[1]، أي: دخلَ، وآبَ إيابًا، وقامَ قِيامًا، وعادَ عِيادًا، وصامَ صِيامًا، وصاحَ صِياحًا، وناحَ نِياحًا، وغابَ غِيابًا.

وقد يستثقلونه أيضًا في المعتلِّ اللامِ منه مع أنه الأصل، وذلك نحو: دَنا دُنُوًّا، وعَتا عُتُوًّا، ومَضى مُضِيًّا، وثَوى ثُوِيًّا، وهَوى هُوِيًّا، وقالوا هَوِيًّا بفتح الهاء، فيَفِرُّون منه إلى فَعَالٍ، نحو: أَتَتِ الماشيةُ أَتاءً[2]، ومَشَتْ مَشاءً، أي: كَثُرَتْ[3]، ونَما الشيءُ نَماءً، وبَدا لي /في الأمر بَداءً، وذَكَتِ الريحُ ذَكاءً[4]، وعَدا عَداءً: ظَلَم، وجَلا القومُ عن [٦: ١٣٥/أ] منازلهم جَلاءً، وصَفا صَفاءً، ورَمى على السِّتِّينَ[5] رَماءً، ونَجا من الشرِّ نَجاءً. وإلى فَعْلٍ نحو: مَشى مَشْيًا ، وجَرى جَرْيًا، وعَدا عَدْوًا بمعناه، وسَدَتِ الإبلُ[6] في سيرها سَدْوًا، وسَقى بَطنُه [7] سَقْيًا، وصَحا السَّكرانُ صَحْوًا، ولَها لَهْوًا، وبَغى بَغْيًا أي: ظَلم، ومَذَى[8] مَذْيًا. ففُعُولٌ في هذين النوعين - وهما المعتلُّ العينِ والمعتلُّ اللامِ - قليلٌ، والكثيرُ فيهما ما مَثَّلتُ، وهو الذي ينبغي أن يقاس عليه عند عدم السماع، وفَعْلٌ فيهما عندي أَولَى مِن فِعَالٍ وفَعَالٍ لأنه كالأصل لمصدرِ الفعلِ الثلاثيّ، ولا يُنكَر فيهما ما تقدَّم من مصادر الصحيح» انتهى.

---

(١) غ: غار في الشيء غِيارًا.

(٢) أتت الماشية: كثُرت.

(٣) ي: كسرت.

(٤) ذكت الريح: طابت.

(٥) رمى على الستين: زاد عليها. غ: ورمى على السير. ي: ورمى على الستر.

(٦) سدت الإبل في سيرها: مدَّت أيديها، وأيضًا: ركِبت رؤوسَها.

(٧) سقى بطن الرجل: مُدَّ.

(٨) مذى: خرج من ذكره شيء عند الملاعبة.

وقولُه **ما لم يَغْلِبْ فيه** - أي: في فَعَلَ اللازِمِ - **فُعَالةٌ أو فُعَالٌ أو فِعَالٌ**[1] **أو فَعِيلٌ أو فَعَلانٌ فيَندُرُ فيه فُعُولٌ** تقدَّم الكلامُ[2] على ما هو الغالب عليه هذه الأوزان. ومثالُ ندور فُعُولٍ فيما الغالب عليه فُعَالةٌ[3]. ومثالُ نُدُورِ فُعُولٍ في فُعَال قولُك: نَفَرَ نُفُورًا، وشَبَّ شُبُوبًا. ومثالُ نُدُورِ فُعُولٍ فيما الغالبُ عليه فِعَالٌ قولُك: سَكَتَ سُكُوتًا، وقالوا سُكاتًا، وعلى فُعَالٍ وهو من الأدواء. ومثالُ نُدوره في الأصوات[3]. ومثالُ نُدوره فيما الغالبُ عليه فَعِيلٌ[3]. ومثالُ ندوره فيما الغالبُ عليه فَعَلانٌ[3].

وقال أبو العباس بن الحاجّ، وقد ذَكر ما اتَّسع فيه فُعَالةٌ مِن باب الولايات والصنائع، وفِعَال من باب النِّفار والهِياج، وفَعَلان من باب الزَّعزَعة والحركة، وفُعَال وفَعِيل من باب الصوت، وفُعَال من باب الأَدواء. قال: «فجميعُ هذه الأبواب التي قد كثُر فيها الخروج عن الأصل ينبغي أن يُعتَبَر فيها حكمُ الخارج الكثير، فإذا وجدتَ فِعلًا من بابٍ من هذه الأبواب، ولم تَسمع له مصدرًا، أخذتَ فيه بالقياس على ما هو الكثير المتَّسِع في ذلك المعنى؛ ألا ترى أنَّ أكثرَ أفعالِ هذه المصادر فَعَلَ بفتح العين مِن غير المتعدِّي، وقد تقدَّم أنَّ الباب في مصدره الفُعُول، والفُعُولُ مرفوضٌ في هذه المواضع أو قليلٌ، وكذلك الفعلُ في المتعدِّي منه، فلذلك انتقلْنا إلى القياس على الأكثر اقتداءً بقولِ س (ولكنَّ الأكثرَ يُقاسُ عليه)[4]» انتهى.

ولم يمثِّل المصنف في شرحه ما ندَر من فُعُولٍ مما الغالب فيه فُعَالةٌ أو فُعَالٌ[5] أو فِعَالٌ أو فَعِيلٌ أو فَعَلانٌ، وقد ذكَرَ ابن الحاجِّ أنَّ فُعُولًا في هذه الأبواب مرفوضٌ أو قليلٌ كما نقلْناه عنه، فينبغي أن يُتَطَلَّبَ لها مثالُ فُعُول.

---

(١) أو فعال: سقط من ي، ك.

(٢) تقدم ذلك في هذا الجزء ق ١٣١/أ من الأصل.

(٣) بياض في الأصول مقداره ثلاث كلمات، ويأتي تنبيه أبي حيان عليه بعد قليل.

(٤) الكتاب ٤: ٨.

(٥) غ: أو فعلان.

وقولُه **على المَرَّة بـ(فَعْلة)** مثالُه ضَرْبة وجَلْسة وقَوْمة، وسواء أكان للفعل مصدرٌ مَقيسٌ أم غيرُ مَقيس. وظاهرُ /إطلاق النحويين أنَّ بناءَ فَعْلة من الثلاثيِّ الذي **[٦: ١٣٥/ب]** له مصدرٌ يَنتَصب توكيدًا مَقيسٌ.

وقال في (البسيط): وقد قسمَ المصدرَ غيرَ المعرَّف إلى مقيَّد بالإضافة أو بالصفة أو بالوحدة أو بالكمية. ثم قال: «وأمّا الوَحدة فما هو بالهاء نحو ضَرْبة وقَتْلة، ومن غير لفظ نحو: ضربتُه مَرَّةً، وليس لُحوق هذه الهاء قياسًا، فلا تقول فَهْمة ولا عَلْمة» انتهى. فظاهر هذا أنَّ دخول الهاء دلالةً على الوحدة لا ينقاس إلا إن عنى أنه لا تدخل على لفظ المصدر الذي لذلك الفعل، فلا تقول: بَعُدَ بُعْدةً، وعَلِمَ عِلْمةً، أمّا أن يُبنى على فَعْلة فإنه يجوز.

وقولُه **وعلى الهيئة بـ(فِعْلة)** هذا[1] وما قبلَه مُطَّرِدٌ مِنَ الثلاثيِّ المتصرِّف التامّ، تقول: هو حَسَنُ الجِلْسَة والقِعْدَة والرِّكْبة. وقد شَذَّ مجيء فِعْلة للهيئة من غير الثلاثيِّ المجرد، قالوا: هو حَسَنُ العِمَّة من اعْتَمَّ، وهي حَسَنةُ الخِمْرة من اختَمرتِ المرأةُ من الخِمار الذي هو القِناع.

وأمّا المزيد فإذا أرادوا منه المرة الواحدة أَلحقوا التاءَ مصدرَه المقيس، فتقول: قَهْقَرْتُ قَهْقَرةً، ولا تقول قَهْقَراةً، ولا سَرْهَفْتُ سِرهافةً، إلا إن كان بُني المصدر على التاء كمُضارَبة وتَعْزِية؛ فإنَّ المرَّة لا تُفهَم من نحو هذا إلا بقرينةِ حالٍ أو بنعت، نحو مُضارَبة واحدة وتَعزية واحدة. ولم يَبْنُوا مما زاد على الثلاثة اسمًا يدلُّ على الهيئة كما بَنَوْا من الثلاثيِّ إلا ما ذكرْنا من الخِمْرة والعِمَّة.

وقولُه **ما لم يُصَغِ المصدرُ عليهما**[2] أي: على فَعْلة نحو رَحْمة، فإنه إذ ذاك لا يدلُّ على الوحدة إلا بقرينةِ حالٍ أو وصفٍ نحو رَحْمة واحدة، وعلى فِعلة نحو الشِّعْرة والدِّرْية، فإنه إذ ذاك لا يدلُّ بـ(فِعْلة) على الهيئة.

---

(١) في الأصول: وهذا.

(٢) غ، ي: عليها.

وثَبَتَ في بعض النسخ **ما لم تضعْ**، وينبغي أن يُقرأ بفتح التاء، أي: ما لم تَضَعْ أنت، أو ما لم تَضَعْ هي أي العرب. فلو كان مبنيًّا للمفعول لكان يُوضَع بالواو، وقد شذَّ لم يُدَعْ[1] بحذف الواو مبنيًّا للمفعول، وحسَّنه حملُه على يَدَعُ لأنَّ الواو في هذا الفعل لم تظهر[2] إلا في شذوذ وقلّة، كقراءة من قرأ ﴿ما وَدَعَكَ﴾[3] في أحد التأويلين.

وقولُه **وشَذَّ نحو إتْيانة ولِقاءة** كان القياس أن يقال أَتْية ولَقْية، ويجوز ذلك فيهما إذا أردت المرّة قياسًا لأنهما مِن ثلاثيٍّ متصرِّفٍ تامٍّ.

* * *

(١) تقدم هذا في ٦: ٢٦٧.

(٢) أي: لم يُستَعمَل منه الماضي.

(٣) سورة الضحى: الآية ٣. وقد نسبت هذه القراءة إلى النبي ﷺ، وهي قراءة عروة بن الزبير، وابنه هشام، وأبي حيوة، وأبي بحريّة، وابن أبي عبلة. المحتسب ٢: ٣٦٤ والبحر المحيط ٢٥: ٤٤٦.

ص: باب مصادر غير الثلاثي

يُصاغ المصدرُ مِن كلِّ ماضٍ أوَّلُه همزةُ وصلٍ بكسرِ ثالثِه وزيادةِ ألفٍ قبلَ آخِرِه.

ش: الفعل الماضي الذي أوَّلُه همزةُ وصلٍ له تسعةٌ وعشرون بناءً بالمتَّفَق عليه والمختلَف فيه؛ ولا تكون إلا خُماسيّةً أو سُداسيّة:

فالخماسيّةُ افْتَعَلَ كاقْتَدَرَ، وانْفَعَلَ كانْطَلَقَ، وافْعَلَّ كاحْمَرَّ، ووزنُه عند بعضهم[(١)] افْعَلَلَ باعتبارِ أصله. وزادَ بعضُ الناس[(٢)] أنه يأتي على افْعَلَى نحو: ارْعَوَى ارْعِواءً واجْأَوَى /البعيرُ اجْئِواءً[(٣)]، وعلى افَّعَلَ نحو ادَّمَجَ إذا دَخل. تقول[(٤)] في اقْتَدَرَ [٦: ١٣٦/أ] وانْطَلَقَ اقْتِدار وانْطِلاق، فتَكسِر الثالثَ وتَزيد ألفًا لا غير.

فإن كانت العين في افْتَعَل وانْفَعَلَ حرفَ عِلّة فإمّا أن يَعتلّ في الماضي أو يَصِحّ، فإنِ اعْتَلَّ اعتلَّ في المصدر، وتَحَرَّك لأنَّ ما قَبلَ الألف لا يكون إلا متحركًا، وتَنقلب الواوُ ياءً فيما أصلُه هي فيه ياءٌ لكسرة ما قبلها، وذلك نحو اخْتارَ اخْتِيارًا، واعْتادَ اعْتِيادًا، وانْسابَ انْسِيابًا، وانْقادَ انْقِيادًا. وإن صَحَّ صحَّ في المصدر، فتقول: اجْتَوَرُوا اجْتِوارًا، واحْتَوَى احْتِواءً، وانْطَوَى انْطِواءً، قال الراجز[(٥)]:

---

(١) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطّاع ص ٣٧٩.

(٢) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٣٨٠.

(٣) اجْأَوى البعيرُ: خالطَ كُمتتَه مثلُ صدأ الحديد.

(٤) ي، ك: وتقول.

(٥) رؤبة. الديوان ص ١٦، والأول له في الكتاب ٤: ٨٢، وبلا نسبة في إيضاح الشعر ص ٥١٥. القتاد: شجر. والردهة: الماء المستنقع. والشقب: مَهواة ما بين كل جبلين. وروي آخر الثاني: وشِعْب، وهو الطريق في الجبل.

وقـــد تَطَوَّيـــتُ انْطِـــواءَ الحِضْـــبِ　　　بـــينَ قَتـــادِ رَدْهـــةٍ وشَـــقْبِ

الحِضْب: الحيَّة.

وإن كان مُدغَمَ الآخِر فُكَّ الإدغامُ لأنَّ الألف فَصَلتْ بين الحرفين، نحو: ارْتَدَّ ارْتِدادًا، وانْصَبَّ انْصِبابًا.

ويَعرِضُ في افْتَعَلَ إذا كان بعد التاء حرفٌ تُدغَمُ التاء فيه كاخْتَصَمَ واقْتَتَلَ أن يَصير إلى قَتَّلَ وقِتَّلَ وقِتِّلَ، فالمصدر في قَتَّلَ وقِتَّلَ قِتَّال، وأصلُه اقْتِتال، ومَن قال قِتِّلَ إن اتَّبَعَ القياسَ في المصدر قال قِتِّيلًا بكسرهما وقلب الألف ياءً، والمستَعمَلُ المعروفُ قِتَّال.

وزعمَ ابن كَيسانَ أنَّ المصدر من اخْتَصَمَ وشِبهِه إذا أَدغمت خِصَّمٌ بحذف الألف،[1] إلا ما رُوي عن الحسن أنه أدغم التاء في قراءته ﴿إلا مَنْ خِطِّفَ الخِطَّفة﴾[2]، وسيأتي الكلامُ على اخْتَصَمَ ونحوه مُشْبَعًا في الإدغام إن شاء الله.

وتقول في احْمَرَّ ونحوه احْمِرار، فتفكّ الإدغام لحجزِ الألفِ بين الحرفين. فإن كان قد فُكَّ في الماضي زيدتِ الألفُ وصَحَّ الحرفُ المعتلُّ قَبلَها لئلا يُجمَع بين إعلالين إعلالِ اللامِ الأخيرةِ وإعلالِ اللامِ الأُولى؛ نحو قولهم[3] ارْعَوَى، وزنُه افْعَلَّ، وسنبين[4] ذلك إن شاء الله، فتقول في مصدره ارْعِواء.

والسُّداسيّة جميعُ ما جاء منه فيه ألفُ الوصل، وذلك افْعَنْلَلَ نحو احْرَنْجَمَ واقْعَنْسَسَ. وافْعَلَلَّ نحو اقْشَعَرَّ . واسْتَفْعَلَ نحو اسْتَخْرَجَ. وافْعالَّ نحو احْمارَّ.

---

(١) كذا في الأصول، ولعلّ هاهنا سقطًا، وتقديره: ولم يُسمَع من ذلك شيء.

(٢) سورة الصافات: الآية ١٠. مختصر في شواذ القرآن ص ١٢٧ والبحر المحيط ٢٢: ٢٢. ك: (إلا من خَطّفَ الخِطّفة).

(٣) غ: قوله.

(٤) ك، ي: وسيتبين.

وبعضُهم[1] يجعل وزنه افْعالَلَ باعتبارِ أصله. وافْعَوْعَلَ نحو اغْدَوْدَنَ[2]، وافْعَوَّلَ نحو اعْلَوَّطَ، وافْعَنْلَى نحو اسْلَنْقَى[3] واغْرَنْدَى، واغْلَنْتَى[4] إذا رَفع صوتَه بالسَّبِّ، واسْرَنْدَى إذا غَلَبَ وقَهَرَ.

وتَفاعَلَ وتَفَعَّلَ إذا أُدغمت التاءُ فيما بعدَها، فتقول في تَطايَرَ وتَطَيَّرَ: اطَّايَرَ واطَّيَّرَ.

وزاد بعضُ النحويين افْعَيَّلَ، نحو: اهْبَيَّخَ الرجلُ، أي: تَكَبَّرَ[5]. وافْوَنْعَلَ نحو احْوَنْصَلَ الطائرُ: أخرجَ حوصَلتَه[6]. وافْعَوْلَلَ نحو اعْثَوْجَجَ البعيرُ[7]: أَسرعَ. وافْوَعَلَّ نحو اكْوَأَلَّ الرجلُ : قَصُرَ ، واكْوهَدَّ : ارْتَعَشَ . وافْعَنْلأَ قالوا احْبَنْطأَ[8] . وافْعَأَلَّ نحو احْزَأَلَّ الشيءُ: ارتفعَ واجتمعَ، واسْمَأَدَّ الرجلُ: /غضب، واجْفَأَلَّ[9]، واشْرَأَبَّ، [١٣٦:٦/ب] واسْحَأَرَّ الفِرْسِنُ[10]: صَلُبَ. وافْعَأْلَلَ نحو اسْمَأْدَدَ إذا غضبَ. وعلى افْلَعَلَّ نحو ازْلَغَبَّ الفَرخُ ازْلِغْبابًا: طَلَعَ ريشُه، وهو من الزَّغَبِ[11]، وكذلك الشَّعر إذا نَبَتَ بعد الحَلْق. وعلى افَّاعَلَ نحو ادَّارَسَ ادِّيراسًا[12]. وعلى افَّعَّلَ نحو ازَّمَّلَ ازِّمَّالًا. وعلى انْفَعَلَّ نحو انْقَهَلَّ إذا ضَعُفَ.

---

(١) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٣٧٨.

(٢) اغدودن النبت: طال. واعلوَّطتُ البعير: تعلقت بعنقه وعلوته.

(٣) اسلنقى: نام على ظهره. واغرنداه: اعتلاه.

(٤) ك، ي: واعلنتى. وقوله بعده: (بالسب): سقط من ك.

(٥) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٣٧٩. وهو في العين ٣: ٣٥٩ وعنه في الممتع ١: ١٧١.

(٦) العين ٣: ١١٧، وعنه في الممتع ١: ١٧١.

(٧) الممتع ١: ١٧١عن العين، والذي في مطبوعة العين ١: ٢٢١: اعثوثج.

(٨) احبنطأ الرجلُ: انتفخ بطنه من الطعام وغيره. غ: وافعنلاء احبنطاء.

(٩) اجفأَلَّ القومُ: انهزموا. واشرأبَّ إليه أو له: مدَّ عنقه أو ارتفع لينظر.

(١٠) الفرسن للبعير كالحافر للفرس وكالقدم للإنسان. غ، ي: واسجأر الفرس.

(١١) الزغب: صغار الريش الذي لا يطول ولا يجود.

(١٢) ادّارس الكتاب وغيره: تدارسه. وازَّمَّل: تلَفَّف بالثياب.

وعلى افْلأْعَلَ افْلِئْعالًا نحو اكْلأَزَّ اكْلِئْزازًا إذا تَقَبَّضَ، اللامُ والهمزة زائدتان، فيكون ثنائيًّا مِن كَزَّ[1]. وقيل: لامُه أصليّة، ووزنُه افْعَأْلَلَ من كَلَزَ إذا جَمع. وقيل: همزتُه أصليّة، واللامُ زائدة، من كَأَزَ إذا جَمع أيضًا، ويكون وزنُه افْلَعَلَّ[2].

وافْمَعَلَّ نحو اسْمَدَرَّ اسْمِدْرارًا إذا ضَعُفَ بَصَرُه، واصْمَقَرَّتِ الشمسُ: اشتدَّ حَرُّها. وافْتَعْأَلَ قالوا اسْتَلأَمْتُ الحَجَرَ. وافْعَمَّلَ كاهْرَمَّعَ أي انْهملَ. وافْعَهَلَّ كاقْمَهَدَّ[3] أي: رفعَ رأسَه. وشَذَّتْ كلمةٌ من السُّداسيِّ جاءت وليس أولها همزة وصل، وهو قولهم جَحْلَنْجَعَ[4]، ذكرها الأزهري[5].

فمصادرُ هذه الأفعال تُزادُ ألفٌ قبلَ آخرِها، ويُكسَرُ ثالثُها، وتُقلَبُ الواوُ ياءً في مصدرِ افْعَوْعَلَ وافْعَوْلَلَ، نحو اغْدِيدان واعْثِيجاج. وذكرَ بعضُهم أنها لا تُقلَب في اعْثَوْجَجَ، فقال: «ومصدرُ افْعَوْلَلَ على افْعِوْلال كالاعْثِوْجاج، وهو السرعة» انتهى. ولا تُقلَب في مصدرِ اعْلَوَّطَ، بل تقول اعْلِوَّاط. وذكر ابن القَطَّاع[6] أنَّ مصدرَ افْعَوَّلَ على افْعِوَّال وافْعِيوال[7] كالاجْلِوَّاذ والاعْلِيواط. انتهى. وقد جاء مصدرُ افْعَأَلَّ على فُعَأْلِيلة قالوا شُرَأْبِيبة، وهي التَّهَيُّؤ[8]. وما آخرُه مُدغَمٌ فُكَّ لحجزِ الألف نحو الاقْشِعْرار، فإن كان قَبلَ المدغَم ألفٌ قُلبتْ ياءً، وفُكَّ المدغَم نحو الاحْمِيرار.

ويَرِدُ على قول المصنف نَقْدانِ واستدراكٌ:

---

(١) كزَّ الشيءُ: صَلُبَ ويَبِس.

(٢) الأقوال الثلاثة في أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٣٨١.

(٣) ي: كاقمهر.

(٤) غ: جحلنجح. ي: جحلنجج.

(٥) تهذيب اللغة ٣: ٢٦٢، ولم يفسرها.

(٦) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٣٧٩. ونقل قلب الواو ياء فيه قبله عن بعضهم ابن جني في سر صناعة الإعراب ٢: ٥٨٦ - ٥٨٧، ٧٣٤ - ٧٣٥.

(٧) غ: أو افعيوال.

(٨) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٣٧٩.

النقد الأول: قولُه **يُصاغُ المصدرُ مِن كُلِّ ماضٍ أولُه همزةُ وصلٍ**، ومذهبُنا أنَّ المصدر لا يصاغ من الفعل، بل الفعلُ هو الذي يصاغ من المصدر، فعكسَ الأمر، وهو ينافي قولَه في باب الواقع مفعولًا فقط: ((وهو - يعني المصدر - أصلُ الفعل لا فرعُه، خلافًا للكوفيين))(١) انتهى. وإذا كان أصلًا للفعل والفعلُ فرعٌ له فكيف يُصاغُ الأصلُ من الفرع.

النقد الثاني: قولُه **بكسرِ ثالثِه وزيادةِ ألفٍ قَبلَ آخِرِه** أَطلقَ في مكان التقييد؛ لأنه ليس كُلُّ ماضٍ أَوَّلُه همزةُ وصلٍ يُكسَرُ ثالثُ مصدرِه، وتُزادُ ألفٌ قَبلَ آخِرِه؛ ألا ترى أنَّ تَفاعَلَ وتَفَعَّلَ إذا أُدغمَت تاؤهما في الفاء في نحو تَطايَرَ وتَطَيَّرَ فقيل اطَّايَرَ واطَّيَّرَ صَدَقَ على هذين أنهما فِعْلانِ أَوَّلُهما همزةُ وصلٍ، ومع ذلك مصدرُهما /لا [٦:١٣٧/أ] يُكْسَرُ ثالثُه، ولا تُزادُ ألفٌ قَبلَ آخِرِه، بل يقالُ: اطَّايَرَ يَطَّايَرُ اطَّايُرًا، واطَّيَّرَ يَطَّيَّرُ اطَّيُّرًا، فكان ينبغي أن يَستثنيَ هذين المصدرين ونظائرَهما، وكان ينبغي أن يُقَيِّد فيقول: مِن كُلِّ ماضٍ أولُه همزةُ وصلٍ ليس أصلُه تَفاعَلَ ولا تَفَعَّلَ.

الاستدراك: قولُه **بكسرِ ثالثِه وزيادةِ ألفٍ قَبلَ آخِرِه** لا يخلو الضمير في **ثالثه** وفي **آخره** من أن يكون عائدًا على المصدر أو عائدًا على **كُلِّ ماضٍ**، فإن كان عائدًا على **كُلِّ ماضٍ** استحالَ ذلك؛ إذ يصير المعنى: بكسرِ ثالثِ الفعلِ وزيادةِ ألفٍ قبلَ آخِرِ الفعلِ، وذلك محال. وإن كان عائدًا على المصدر فلِمَ اقتصرَ على هذين الشيئين اللَّذَينِ هما ضَمُّ ثالثِه وزيادةُ ألفٍ قَبلَ آخِرِه، بل له أشياءُ أُخَرُ في بِنيته، منها افتتاحُه بهمزة الوصل المكسورة وإسكانُ ثانيه، ومنها فَكُّ مُدغَمِه الآخِر، ومنها انقلابُ الألفِ ياءً سواء أكانت زائدةً أم منقلبةً عن أصلٍ على ما فصَّلْنا وأَحْكَمْناه قَبلُ، ومنها لزومُ تاءٍ آخرَ الاسْتِفْعالِ إذا كان معتَّل العينِ وحُذفتْ نحو الاسْتِقامة وإن كان يَندُر حذفُها؛ فإذا كانت له أشياءُ غيرُ ذَينِك فلِمَ اقتَصرَ عليهما دون استيفاءِ هذه الأمور؟

---

(١) التسهيل ص ٨٧.

ص: ومِنْ كُلِّ ماضٍ أولُه تاءُ المطاوَعةِ أو شِبهُها بِضَمٍّ[1] ما قَبْلَ آخِرِه إن صَحَّ الآخِرُ، وإلا خَلَفَ الضمَّ الكسرُ.

ش: الذي أولُه تاءُ المطاوَعةِ تَفَعَّلَ نحو تَكَسَّرَ، وتَفَعْلَلَ نحو تَدَحْرَجَ، وتَفَوْعَلَ نحو تَحَوْقَلَ، وتَفَيْعَلَ نحو تَشَيْطَنَ، وتَفَعْلَى نحو تَسَلْقَى، وتَفَعْنَلَ نحو تَقَلْنَسَ، وتَفَعْيَلَ نحو تَرَهْيَأَ[2]، وتَمَفْعَلَ نحو تَمَدْرَعَ[3]، فهذه ثمانيةُ أبنية. وزاد بعضهم تَفَمْعَلَ نحو تَزَمْرَدَ بمعنى تَزَرَّدَ[4]، الميم زائدة.

وقولُه **أو شِبهُها** شِبهُ تاءِ المطاوَعةِ هو قسمان:

أحدهما: هو أحدُ هذه الأبنية بعينها إلا أنَّ التاء لا تكون فيه للمطاوَعة؛ بل تكون لمعنًى آخَرَ مِنَ المعاني التي ذكرَها المصنفُ عندَ ذِكرِه معانيَ الأفعالِ في بابِ أبنيةِ الفعلِ ومعانيها، وبَيَّنَ المصنفُ ذلك عند شرحه[5] هذا المكان.

الثاني مما انْدَرَجَ تحت قوله **أو شِبهُها** هو مما كان مخالفًا لذلك البناء، وذلك تَفاعَلَ نحو تَضارَبَ، وتَفَعْلَتَ نحو تَعَفْرَتَ، فالتاء فيهما ليست للمطاوعة.

فهذه عَشَرةُ أبنية يكون المصدرُ من جميعها موافقًا للفعل في عدد الحروف، ويختلفان بأنَّ ما قبلَ الآخر في الفعل الماضي المبنيِّ للفاعل مفتوح، وفي المصدر مضموم، وذلك نحو التَّكَسُّر والتَّدَحْرُج والتَّحَوْقُل والتَّشَيْطُن والتَّقَلْنُس والتَّرَهْيُؤ والتَّمَدْرُع والتَّضارُب والتَّعَفْرُت، هذا إذا كان المصدر صحيح الآخر. فإن كان معتلًّا انقلبتِ الضمةُ /كسرةً، وصارَ مِن باب المنقوص نحو التَّسَلْقي والتَّرامي والتَّعَدِّي، وكذلك باقيها. [٦:١٣٧/ب]

(١) بضم ... تفعل: سقط من غ.

(٢) ترهيأ السحاب: تحرَّك وتهيأ للمطر.

(٣) تمدرع: لبس المدرعة. غ: وتفعل نحو تدرع.

(٤) تزرَّد: بلع.

(٥) ٣: ٤٤٧ - ٤٤٨، ٤٥٢ - ٤٥٥، ٤٦١ - ٤٦٢.

وقد جاء تِفِعَّالٌ في مصدر تَفَعَّلَ نحو تَكَلَّمَ تِكِلَّامًا وتَحَمَّلَ تِحِمَّالًا. وشذَّ أيضًا في مصدر تَفاعَلَ فتحُ ما قبل الآخِر وكسرُه[(١)]، قالوا تَفاوَتَ تَفاوَتًا وتَفاوِتًا بفتح الواو وكسرها. وقد جاء مصدر تَطاعَنَ على تَطاعُن، وهو القياس، وعلى طِعِنَّان، وهو شاذٌّ. وسبقَ الكلام[(٢)] على تَفاعَلَ وتَفَعَّلَ إذا أُدغم تاؤهما في فائهما.

ص: ويُصاغُ مِن أَفْعَلَ على إفْعالٍ، ومِن فَعَّلَ على تَفْعِيلٍ، وقد يَشْرَكُه تَفْعِلةٌ، ويُغْني عنه غالبًا فيما لامُه همزةٌ، ووجوبًا في المعتلِّ، و«تُنَزِّي دَلْوَها تَنْزِيًا» مِنَ الضَّرورات.

ش: يَرِدُ على قوله **ويُصاغُ مِن أَفْعَلَ** ما أَورَدناه أَوَّلًا على قوله **يُصاغُ المصدرُ مِن كُلِّ ماضٍ**، وسَبَقَ الكلامُ فيه[(٣)].

ومثالُ مصدر أَفْعَلَ على إفْعالٍ: أَكْرَمَ إكْرامًا، وأَعْطى إعْطاءً، وآلَى إيلاءً، ولا يَنكسر ذلك فيه إلا المعتلّ العين منه، نحو أَقامَ وأَجادَ، فمصدرُه إجادة وإقامة، وسيأتي الكلام عليه في الفصل آخِرَ هذا الباب[(٤)].

وقد جَرى هذا الْمَجرى مصدرُ أَرَى، قالوا أَرَيْتُه إراءةً وإراءً، وأصلُه إرْآء، ثم نُقلتْ حركةُ الهمزة إلى الراء وحُذفت، فصار إراء، ثم شُبِّهَ بالمعتلِّ الْمحذوف العين، فقالوا إراءة، وكان قياسه إراية كإقامة، فتعود الياء لأنَّ الموجب لقلبها همزةً قد زال - وهو التطرف - لتحصُّنها بتاء التأنيث كياء سِقاية وواو شَقاوة، ولكنْ جاء على حكم الإفعال - وهو الأصل - إشعارًا بأنَّ التاء ليس هذا محلَّ دخولها، ولكنْ[(٥)] شُبِّهَ ذو الهمزة بالمعتلّ.

---

(١) ك، ي: وكسرها.

(٢) سبق في هذا الجزء ق ١٣٦/أ - ١٣٧/أ من الأصل.

(٣) سبق في هذا الجزء ق ١٣٦/ب - ١٣٧/أ من الأصل.

(٤) يأتي ذلك في هذا الجزء ق ١٤١/ب - ١٤٢/ب من الأصل.

(٥) ك، ي: لكن.

وذهب بعض النحويين إلى أنَّ إراءة مصدر راءَ، وهي لغة في رأى، قال الشاعر[1]:

وكُلُّ خَليلٍ راءَني فَهْوَ قائلٌ مِنَ اجْلِكِ هذا هامةُ اليومِ أو غدِ

فإراءة مِن راءَ كإجاءة من جاءَ.

ويُضعف ذلك مجيئُه على أَرَيته، فلو كان مصدر (راءَ) ما جاء على أَرَيته، إلا إن قيل استُغني بمصدرِ أحد الفعلين عن مصدر الآخَر فيُمكن ذلك.

وقد جاء مصدرُ أَفْعَلَ على تَفْعِلة، قالوا: أَقْرَرتُ الأمر تَقِرّة. وعلى تَفْعالة، قالوا: أَقرَرتُ الأمرَ تَقْرارة، وذلك شاذّ.

ومثالُ المصدر مِن فَعَّلَ على تَفْعيلٍ كَرَّمَ تَكْريمًا وعَذَّبَ تَعْذيبًا. ولا يخلو فَعَّل - كما ذكر المصنف - مِن أن يكون صحيحَ الآخِرِ غيرَ مهموز أو مهموزَه أو معتلَّه، فإن كان معتلَّه رجع فيه التَّفعيل إلى التَّفْعِلة، نحو عَزَّى تَعْزيةً، وحَلَّى تَحْلِيةً، وحَيَّا تَحْيِية، ويجب إدغامُ مثل هذا، فتقول تَحِيَّة. وخالف المازني[2]، فقال: يجوز الإدغام، وهو أكثر وأحسن. ولا يجوز فيه التَّفْعيل إلا شاذًّا، نحو ما أنشدوا من قوله[3]:

باتَتْ تُنَزِّي دَلْوَها تَنْزِيًّا كما تُنَزِّي شَهْلةٌ صَبِيًّا

[٦:١٣٨/أ] /وأمّا قول الشاعر[4]:

حتى اتَّقَوْها بالسَّلام والتَّحِيّ

فهو جمع تَحِيَّة كتَمْر وتَمْرة.

---

(١) كثيِّر عزّة. الديوان ص ٤٣٥ والكتاب ٣: ٤٦٧ والكامل ٢: ٨٠٦، ٣: ١٢٩٥. هامة اليوم أو غد: سيموت اليوم أو غدًا.

(٢) المنصف ٢: ١٩٥.

(٣) الأمالي ١: ٢٠ والمنصف ٢: ١٩٥ والخصائص ٢: ٣٠٢ والمبهج ص ٣٧. تنزّي: تحرّك. والشهلة: العجوز.

(٤) لم أقف عليه.

وإن كان مهموزَ الآخِر نحو نَبَّأَ وجَزَّأَ وخطَّأَ فمصدرُه يجيء على تَفْعيلٍ، نحو خَطَّأَ تَخْطيئًا، ونَبَّأَ تَنْبيئًا، وهَنَّأَ تَهْنيئًا، إجراءً له مُجرى الصحيح غير المهموز. وعلى تَفْعِلةٍ، نحو خَطَّأَ تَخْطِئةً، وهَنَّأَ تَهْنِئةً، ونَبَّأَ تَنْبِئةً، إجراءً له مُجرى المعتلِّ الآخِرِ، نحو تَعْزِية وتَزْكِية؛ لأنَّ هذه الهمزةَ يجوز إبدالُها ياء، نحو مِيَر في مِئَر[1]. وقد ذكرَ س تَنْبيئًا، وذكرَ ما نَصُّه: «ولا يجوزُ الحذفُ في نحو تَجْزِئة وتَهْنِئة»[2]. أي: لا يقالُ تَجْزِئ وتَهْنِئ بحذف التاء، وإنما يجوز الحذفُ إذا أتيتَ بالياء، فتقول: تَجْزِيْءٌ وتَهْنِيْءٌ كما تقول تَكْريم.

وحكى الأستاذ أبو الحسن بن عصفور عن شيخه الأستاذ أبي علي الشلوبين - رحمهما الله - أنه كان يَفهم عن س أنه لا يجوز أن يقال تَخْطيئًا ونحوه، بل تَنْبِيئًا لا غير لأنه سُمع، ورَدَّ هذا التأويلَ لكلام س، وزعمَ أنَّ العرب لا تقول ذلك أي تخْطيئًا وتَجْزيئًا. فقلنا له: قد حَكى أبو زيد[3] وغيره عن العرب ذلك. فقال: يَكذِبُ أبو زيد وغيرُه ممن روى ذلك. قال ابن عصفور: «وهذا الذي قال أبو علي قولٌ لا يَليق» انتهى.

قال الأستاذ أبو جعفر بن الزُّبير حين حكايته قول ابن عصفور: «كان الأستاذ أبو الحسن - يعني ابن الضائع - وغيره من الثقات الناشئين بين يدي الأستاذ أبي عليٍّ يقولون: هذا الذي حكاه ابنُ عصفور عنه ما سمعناه قَطُّ منه، ولا يمكن أن يقول هذا الأستاذُ، فإنما هي دَعْوَى مِنِ ابن عصفور، وفَهْمٌ فاسد كما عادتُه معه» انتهى.

وقولُ المصنف **ويُغْني عنه غالبًا فيما لامُه همزةٌ** أي: ويُغْني تَفْعِلةٌ عن تَفْعيلٍ غالبًا فيما لامُه همزة، فيُستَغنَى بِتَفْعِلةٍ في الغالب عن التَّفْعيل. وهذا مخالفٌ لِمَا حَكاه أبو زيد مِن أن التَّفعيلَ فيه كلامُ أكثر العرب، فيكون التَّجزيء أكثرَ مِنَ التَّجْزئة، فكيف يقول المصنف إنه يُغْني عنه غالبًا.

---

(١) مئر: واحدها مِئْرة، وهي العداوة. غ: نحو بير في بئر.

(٢) الكتاب ٤: ٨٣.

(٣) كتاب الهمز له ص ٩، ١١، ١٢، ١٣، ١٧، ١٩، ٢٠.

وقال المبرد[1]: والذي قال س في تَفْعِلةٍ مصدر فَعَّلتُ من الهمز جيدٌ بالغ، والإتمامُ أكثرُ وأَجودُ عن أبي زيد. قال: وجميع النحويين [يقولون][2] هَنَّأتُه تَهْنيئًا، وخَطَّأتُه تَخْطيئًا، وتَهْنئةً وتَخْطئةً.

وإن كان صحيحَ الآخِرِ غيرَ مهموز فمصدرُه الذي لا يَنكَسِرُ التَّفْعيل، وقد جاء منه الفِعَّال، قال قومٌ[3]: كَلَّمتُه كِلَّامًا، وحَمَّلتُه حِمَّالًا. وقد جاء مخففًا، وقرئ ﴿وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَابًا﴾[4]، ويمكن أن يكون مصدرًا على غير المصدر. وقد جاء فيه التَّفْعِلة، قالوا ذَكَّرَ تَذْكِرةً، وكرَّمَ تَكْرِمةً، وجَرَّبَ تَجرِبةً، وقَدَّمَ تَقْدِمةً، وتَمَّمَ تَتِمَّةً، وحَلَّلَ اليمينَ تَحِلّةً، وعَلَّلَ تَعِلَّةً، وغَرَّرَ تَغِرَّةً.

ص: ومصدرُ (فاعَلَ) مُفاعَلةٌ، وفِعَالٌ، ونَدَرَ فيما فاؤه ياءٌ.

[١٣٨:٦/ب] ش: مثالُ /ذلك خاصَمَ مُخاصَمةً وخِصامًا، وقاتَلَ مُقاتَلةً وقِتالًا.

وما فاؤه ياءٌ يَندُر فيه فِعَالٌ، نحو ياوَمَه مُياوَمةً، وياسَرَه مُياسَرةً، وحكى ابن سِيْدَهْ في مصدرِ ياوَمَ يِوام، وهو نادرٌ لاستثقالِ الكسرة في الياء؛ ألا تَرى أنَّ بعضهم زعمَ أنه ليس في لسان العرب ياءٌ مكسورةٌ أَوَّلَ كلمةٍ إلا قولُهم يِسَارٌ[5]، ويِعَارٌ جمع يَعْرٍ وهو الجَدْي، ولم يَستثقلوا ذلك فيما فاؤه واو، قالوا واعَدَ مُواعَدةً ووِعادًا؛ ألا ترى إلى كثرةِ ما وردَ في لسان العرب مِنَ الواو المكسورة، قالوا الوِسادة والوِعاء والوِشاح والوِفاق والوِئام والوِلادة وغير ذلك.

وقد استثقَلَ بعضُ العرب[6] الكسرةَ في الواو، فأبدلَ الواوَ في ذلك همزةً، قالوا الإشاح والإعاء، والبدلُ فيه مختلَفٌ فيه هل يُقتَصَرُ فيه على السماع أم يَطَّرِدُ.

---

(١) المخصص ١٤: ١٨٩، وفيه قوله الآتي أيضًا. ومن قوله (والإتمام) إلى آخر النص عدا لفظة (قال) في الأصول لابن السراج ٣: ١٣٣ منسوبًا للمبرد.

(٢) يقولون: تتمة يقتضيها السياق، وهي في أصول ابن السراج لكن قبلها فاء.

(٣) الكتاب ٤: ٧٩.

(٤) سورة النبأ: الآية ٢٨. رويت عن علي وابن عباس وابن مناذر وأبي رجاء. المحتسب ٢: ٣٤٨ والبحر المحيط ٢٥: ١٩٤ - ١٩٥ وشواذ القراءات للكرماني ص ٥٠١.

(٥) جمهرة اللغة ٢: ٧٢٥.

(٦) هذيل. جمهرة اللغة ١ : ٥٤٠ والاشتقاق ص ٥١٣. وانظر شرح أشعار الهذليين ١: ٣٨٣.

والفِعَالُ هذا أصله الفِيعال، وقد قالوا ضارَبَ ضِيرابًا، والفِيعال فيه كالفِعْلال مِن فَعْلَلَ. وقال ابن القَطّاع[1]: «ويجيءُ مصدرُ فاعَلَ على مُفاعَلةٍ وفِعالٍ وفِيعال»، فظاهرُ هذا أنَّ فِعَالًا ليس أصلُه فِيعالًا.

ويَظهرُ مِن كلام المصنف أنَّ مُفاعَلةً وفِعَالًا سواءٌ لقوله: **ومصدرُ فاعَلَ مُفاعَلةٌ وفِعَالٌ**. واللازمُ عند س في مصدر فاعَلْتُ الْمُفاعَلةُ، وقد يَتركون الفِيعالَ والفِعَالَ، ولا يتركون المفاعَلة، قالوا جالَسَه مُجالَسةً، وقاعَدَه مُقاعَدةً، ولم نَسمعهم يقولون الجِيلاس والقِيعاد ولا الجِلاس والقِعاد، قال س[2]: «وأمّا فاعَلْتُ فإنَّ المصدر منه الذي لا يَنكسر أبدًا مُفاعَلةٌ، جَعلوا الميمَ عوضًا من الألف التي بعدَ أولِ حرفٍ منه، والهاءُ عِوَضٌ مِنَ الألف التي قَبلَ آخِرِ حرف» انتهى.

وقد أُنْكِرَ هذا على س، وقيل[3]: كيف جَعل الميمَ عوضًا مِن ألفِ فاعَلَ وهي موجودةٌ في المصدر؛ ألا ترى أنك تقول: قاتَلْتُ مُقاتَلةً، فالألفُ موجودة في الفعل والمصدر، فكيف تكون الميم عوضًا منها وهي لم تذهب؟

وإنما أرادَ س أنَّ الميم عِوَضٌ مِنَ الألف أي: مِن قلبِ الألفِ ياءً؛ ألا ترى أنها انقلبتْ في ضِيراب وقِيتال، فعلى هذا يَصِحُّ أن تكون الميمُ عِوَضًا مِنَ الألفِ على هذا التأويل إذ كان القياسُ يَقتضي أن يكون المصدر على فِعْلال، وأمّا مجيئُه وأَوَّلُه ميمٌ فليس القياسَ؛ ألا ترى أنه لم يُفتَتَحْ بميمٍ مِنَ المصادر غيرُ مصدر فاعَلَ فقطْ، فدَلَّ ذلك على أنَّ المصدر يكون مبنيًّا على الفعل إلا فيما نَدر، ولذلك قال س إنَّ مصدر فاعَلَ جاء على اسمِ المصدر لأنك تقول في اسم المفعول من فاعَلَ مُفاعَل، وأصلُ المصادر ألّا تجيء على اسم المفعول.

---

(١) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٣٧٨.

(٢) الكتاب ٤: ٨٠.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ١٥: ١٦٥ - ١٦٦.

وقد خَرَّجَ أبو بكر بن طاهر كلام س على وجهٍ غير الذي ذكرناه، فقال: [٦:١٣٩/أ] «جعل الميم /عِوَضًا ولم تُجعل بألف مُفاعَلة حين جعلها ألف مَفْعُول، وجعل البناء للمفعول حين اختصَّ به، قالوا جاءت مخالِفةً كقَعَّدتُ، يعني قالوا تَقْعيد، فحذفوا إحدى العينين، وعَوَّضوا الياء حين حَذفوا وعَوَّضوا، وقالوا كما جاء الْمُفْعَل، يريدون بالميم، وقد تكون الميم للمفعول والألف للفعل، وقد ذكرَ بعدُ أنَّ مصدر هذا إنما يأتي على مفعوله على مُفاعَل نحو مُقاتَل ومُوَقًّى، ولا تلحقه التاء في المصدر، وقد تلحقه، فالألفُ الثانية هنا ألف المفعول، والميمُ عِوَضٌ مِن ألفِ المصدر» انتهى.

ص: ومصدرُ (فَعْلَلَ) والمُلْحَقِ به بزيادةِ هاءِ التأنيثِ في آخِرِه، أو بِكَسرِ أَوَّلِه وزيادةِ ألفٍ قَبلَ آخِرِه.

ش: الملحَق بـ(فَعْلَلَ) الأصليِّ ستةُ أمثلة: فَعْلَلَ نحو جَلْبَبَ[1]، وفَوْعَلَ نحو حَوْقَلَ، وفَيْعَلَ نحو بَيْطَرَ[2]، وفَعْوَلَ نحو جَهْوَرَ، وفَعْلَى نحو سَلْقَى[3]، وفَعْنَلَ نحو قَلْنَسَ.

وزاد بعض النحويين[4] فَنْعَلَ نحو سَنْبَلَ[5]، وفَعْيَلَ نحو شَرْيَفَ الزرعُ: طالَ ورقُه، وفَأْعَلَ نحو تَأْبَلَ القِدرَ[6]، ومَفْعَلَ نحو مَرْحَبَكَ اللهُ، ويَفْعَلَ نحو يَرْنَأَ لحِيتَه: صَبَغَها باليُرَنَّأ، وهو الحِنَّاء. فمصادرُ هذه كمصدرِ فَعْلَلَ.

---

(١) جلببتُ الرجلَ: ألبسته الجلباب. وحوقل الرجل: أسنَّ وكبر، وأدبر.

(٢) بيطرَ الدابّةَ: شقَّ حافرَها ليُعالجَها. وجهورَ الحديثَ: أظهره بعد ما أسرَّه.

(٣) سلقاه: صرعَه على قفاه. وقلنستُ الرجلَ: ألبسته القَلَنْسُوة.

(٤) الاستدراك للزبيدي ص ٢٠٨ وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٣٨١ والممتع ١: ١٦٧، ١٧١ - ١٧٢، ٢٤٢ وشرح الشافية للرضي ١: ٦٩ ولركن الدين ١: ٢٣٣ - ٢٣٥.

(٥) سنبلَ الزرعُ: خرج سُنْبُلُه، وهذه لغة تميم، ولغة الحجاز: أَسْبَلَ.

(٦) تأبلتُ القِدرَ: جعلتُ فيها التابل. ومرحبَكَ اللهُ: رحَّب اللهُ بك مَرحَبًا.

ومصدرُ فَعْلَلَ الأَلْزَمُ الأَغلَبُ الذي لا يَنكَسر فَعْلَلةٌ، نحو: دَحْرَجتُه دَحْرَجةً، وسَرْهَفْتُ الصَّبِيَّ سَرْهَفَةً[1]، فكذلك مصادرُ هذه الأبنية الملحَقةِ بفَعْلَلَ نحو جَلْبَبَ جَلْبَبةً، وجَهْوَرَ جهْوَرَةً، وكذلك باقيها.

وقد يجيءُ فَعْلَلَ على فِعْلال، قالوا سِرْهاف، وكثُر في المضاعَف نحو زِلْزال وقِلْقال، ولم يُسمع دِحراج، فلذلك كان الأَغلَب الذي لا يَنكسر الفَعْلَلة.

وظاهرُ كلام المصنف أنَّ مصدرَ فَعْلَلَ والملحَقِ به بكسرِ أَوَّلِه وزِيادةِ ألفٍ قبلَ آخِرِه مَقيسٌ؛ لأنه قال: ومصدرُ فَعْلَلَ بكذا أو كذا. وظاهرُ هذا التخييرُ، وليس كذلك لأنَّ الأولَ في فَعْلَلَ والملحَقِ به هو المقيسُ، والثاني ليس بمقيسٍ في فَعْلَلَ ولا مسموعٍ في الملحَق به سوى ما يُذكر مِن مصدرِ حَوْقَلَ. وقد نَصَّ س على أنَّ مصدرَ فَعْلَلَ الذي لا يَنكسر يجيءُ على مثال فَعْلَلَة، وكذلك الملحَقُ به، ثم قال بعد تَقرير هذا: «وقالوا: زَلزَلْتُه زِلْزالًا، وقَلْقَلْتُه قِلْقالًا[2]، وسَرْهَفْتُه سِرْهافًا، فكأنهم أرادوا مثل الإعطاء والكِذّاب؛ لأنَّ مثالَ[3] دَحرَجتُه وزِنَتها على أَفْعَلتُ وفَعَّلتُ»[4] انتهى. س الفِعْلالَ مَورِدَ القِلّة، وشَبَّهَ فِعلَه بأَعْطَيتُ.

ص: وفتحُ أَوَّلِ هذا إن كان كالزِّلزالِ جائزٌ.

ش: يشير بقوله **وفتحُ أَوَّلِ هذا** إلى المصدر الذي هو بكسر أولِه وزيادةِ ألفٍ قَبلَ آخِرِه نحو السِّرْهاف . **إن كان كالزِّلْزال** أي : إن كان مضاعفًا نحو باب صَلْصَلَ[5] وقَلْقَلَ وقَضْقَضَ[6] /وزَلْزَلَ وقَبْقَبَ[7]، وهو في مذهب البصريين من باب **[٦:١٣٩/ب]**

---

(١) سرهفتُ الصبيَّ: أحسنت غذاءه.

(٢) قلقلَ الشيءَ: حرَّكه.

(٣) غ: مثاله.

(٤) الكتاب ٤: ٨٥.

(٥) صلصلَ الشيءُ: صوَّتَ صوتًا فيه ترجيع.

(٦) قضقض الشيءَ: كسره ودقَّه. ي: وقصقص.

(٧) قبقبَ الأسدُ والفحلُ: هدر.

فَعْلَلَ، ومصدرُه المنقاسُ فيه كمصدر دَحْرَجَ، تقول صَلْصَلَة وقَلْقَلَة وزَلْزَلَة، وقالوا زِلْزال وقِلْقال كما قالوا سِرْهاف[1]، ويجوز فيه الفَعْلال بفتح الفاء، قالوا: زَلْزال وقَلْقال.

وقد جاء في مصدر زَلْزَلَ فعللٌ[2] ومُفَعْلَلة وفَعْلِيل، قالوا زلزَلٌ ومُزَلْزَلَةٌ وزَلْزِيل، كلُّ ذلك بمعنى زِلْزال، وهو شاذّ. وسُمِع أيضًا في مصدره زَلْزَليل، وفي مصدر قَرْقَرَ قَرْقرِير، أَنشد ابن كَيْسان[3]:

وزَلْــزَلْنَ الفُــؤادَ، فَكــادَ شَــوقًا　　　يَطــيرُ بِــهِ لَهُــنَّ الزَّلْزَليــلُ

وقال عمر بن أبي ربيعة[4]:

وإنْ سَجَعَتْ هاجَتْ لَكَ الشَّوقَ سَجْعُها　　　وإنْ قَرْقَرتْ هاجَ الهوى قَرْقَريرُها

ص: والغالبُ أن يُرادَ به حينئذٍ اسمُ الفاعل.

ش: **حينئذٍ** أي حين إذ فُتح أوَّلُه، نحو الصَّلصال في معنى الْمُصَلْصِل، والقَضْقاض في معنى الْمُقَضْقِض أي: الكاسر، قال الشاعر[5]:

كــم جــاوَزَتْ مِــن حَيَّــةٍ نَضْــناضِ　　　وأَسَــــدٍ في غِيلِــــهِ قَضْــــقاضِ

والوَسْواس في معنى الْمُوَسْوِس، والقَبْقاب في معنى الْمُقَبْقِب، يقال فَحلٌ قَبْقابٌ أي: هادر، وماءٌ شَلْشالٌ إذا تَشَلْشَلَ[6] بعضُه في إثرِ بعض، ورجلٌ وَزْوازٌ أي: خفيف، وحمارٌ وَهْواهٌ وهو الذي يُوَهْوِهُ حول عانته شَفَقًا عليها.

---

(١) كما قالوا سرهاف ... قالوا زلزال وقلقال: سقط من غ.

(٢) لم يضبط في المخطوطات.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) كذا! وليس في ديوانه. وأوله في ي: فإن. وفيها: هاج القوي. وآخره في غ: هاج النوى من قرقريرها. القرقرير: صوت الحمام، أو صوت القُمْريّ. والبيت من قطعة لتوبة بن الحُمَيِّر في الشعر والشعراء ١: ٤٤٦، وعنه في ديوانه ص ٣٨. وروايته:

فإن سَجعتْ هاجت لعينك عبرةً　　　وإن زَفَرتْ هاجَ الهوى قَرْقَريرُها

(٥) رؤبة. الديوان ص ٨٢ والأمالي ١: ٢٢، وبينهما في الديوان شطران. جاوزتْ: أي العيس. ونضناض: لا تستقرّ في مكان لشرّها ونشاطها. وقضقاض: حَطّام. غ، ي: جاورت.

(٦) تشلشل الماء: اتصل قَطرُ سَيلانه. يوهوه: يصوِّت. والعانة: القطيع من حمر الوحش.

ص: ورُبَّما وردَ كذلك مصدرُ فَوْعَلَ.

ش: **كذلك** إشارة فيها إبهام لأنه تقدَّمت له أحكام، منها قولُه: إنَّ مصدر الملحَق بفَعْلَلَ يأتي على مماثِلِه فَعْلَلَة أو فِعْلال. ومنها أنَّ فَتْحَ هذا - أي فِعْلال - إن كان مضاعَفًا جائز. ومنها أنَّ الغالب أن يُرادَ به حينئذٍ اسمُ الفاعل. وهذا كلُّه كما شرحناه وبيَّنَّاه، وإنما يريد من هذه الْمُحتَملات بقوله **ورُبَّما وردَ كذلك** أي بكسر أولِه وزيادةِ ألفٍ قبلَ آخِره مصدرُ فَوْعَلَ.

قال شارح الأبنية[(١)]: «وقالوا فيما أُلحقَ بها مِنَ الثُّلاثيّة الحِيقال» انتهى. ويعني (بها) أي بفَعْلَلَ، ويعني بالثلاثيّة أي الثلاثيّة الأصول، يعني أنك تقول حَوْقَلَ يُحَوْقِلُ حَوْقَلة وحِيقالًا، فحَوقَلة هو المصدر المنقاس، وقالوا الحِيقال على فِيعال كما قالوا سِرْهاف على فِعْلال، وأصلُه حِوْقال، فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها كما قالوا مِيزان. وأنشدَ أبو البقاء يَعيشُ بن علي بن يعيش في (شرح المفصل) له[(٢)]:

يــا قَــوم قــد حَوْقَلْــتُ أو دَنَــوتُ ... وشَــرُّ حِيقــالِ الرِّجــالِ الْمَــوتُ

/قال[(٣)]: «ففِيعال هنا مُلحَق بفِعْلال نحو السِّرهاف». [٦: ١٤٠/أ]

ص: وقد يقال فَعَّلَ فِعَّالًا، وفاعَلَ فِيعالًا، وتَفَعَّلَ تِفِعَّالًا، وافْعَلَلَّ فُعَلِّيلة، وفَعْلَلَ فَعْلَلَى وفُعْلُلاء.

ش: قالوا كَلَّمتُه كِلَّامًا، وضاربْتُه ضِيرابًا، وتَحَمَّلتُ تِحِمَّالًا، وقد تقدَّمَ الكلام[(٤)] على ذلك. وأمّا افْعَلَلَّ فقد تقدم[(٥)] أنَّ مصدره المقيسَ هو الافْعِلّال[(٦)] نحو الاطْمِئنان

---

(١) الاستدراك على سيبويه للزبيدي ص ٢١٠.

(٢) المقتضب ٢: ٩٦ والمنصف ١: ٣٩، ٣: ٧ وشرح المفصل ٧: ٢٨٤ [سعد الدين] - وفيه تخريجه - وملحق ديوان رؤبة ص ١٧٠. وهو من إنشاد الأصمعي في مرضه الذي مات فيه.

(٣) شرح المفصل ٧: ٢٨٤.

(٤) تقدم في هذا الجزء ق ١٣٧/أ - ١٣٨/ب من الأصل.

(٥) تقدم ذلك في هذا الجزء ق ١٣٦/أ - ١٣٧/أ من الأصل.

(٦) في الأصول: الافعيلال.

والاقْشِعرار. وظاهرُ قول المصنف **وافْعَلَلَّ فُعَلِّيلة** أنَّ فُعَلِّيلة مصدر لافْعَلَلَّ كما أنَّ فِعَّالًا مصدر فَعَّلَ، وفِيعالًا مصدر فاعَلَ، وتِفِعَّالًا مصدر تَفَعَّلَ كما قال الشاعر[1]:

ثَلاثَــةُ أَحْبــابٍ : فَحُــبٌّ علاقَــةٌ وحُــبٌّ تِمِـلَّاقٌ ، وحُــبٌّ هُــو القتـلُ

وليس كذلك لأنَّ الطُّمَأْنينة والقُشَعْريرة ليس واحد منهما للمصدر على اطمَأنَنتُ واقْشَعرَرتُ، كما أنَّ النَّبات في قوله تعالى ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾[2] ليس مصدرًا لأَنْبَتَ، قال س: «فمَنزلةُ اقْشَعْرَرْتُ مِنَ القُشَعْريرةِ واطْمَأْنَنتُ مِنَ الطُّمَأْنينةِ بِمَنْزِلة أَنْبَتَ مِنَ النَّبات»[3]، يريدُ أنَّ القُشَعْريرةَ والطُّمَأْنينةَ اسمانِ، وليسا بمصدَرَينِ لهذينِ الفِعلينِ وإن كانا قد يُوضَعان بها في مَوضِعِ المصدر، كما أنَّ النَّباتَ ليس بمصدرٍ لِأَنْبَتَ ولكنْ يُوضَعُ مَوضِعَه.

وأمّا فِعَّال وفِيعال فمصادرُ لأفعالها. وأمّا فَعْلَلَ فَعْلَلَى فمثاله قَهْقَرَ قَهْقَرَى أي: رجعَ على قَفاه، وقَرْطَبَ القَرْطَبَى إذا: زَلِقَ فوقعَ على فَقَار ظهره، ذكر ذلك ابن طريف في (كتاب الأفعال)[4]. وأمّا فُعْلُلاء فمثالُه قَرْفَصَ القُرْفُصاءَ[5]، والمقيسُ قَرْفَصَة، قال الشاعر[6]:

جُلُوســي القُرْفُصــاءَ كَــذي مَكــاوٍ فمــا تَنْســاحُ نَفْســي لِانْبِســاطِ

وقد تعرَّض المصنفُ في هذا الباب لبعض المصادر الخارجة عن القياس فيما زاد فعلُها على ثلاثة أحرف، ونحن نَذكُر من ذلك جملةً لأنَّ ذِكرَها ضروريٌّ؛ إذ ليس في ذكرِ أفعالها ما يدلُّ عليها:

---

(١) تقدم البيت في ٧: ١٥٢.

(٢) سورة نوح: الآية ١٧.

(٣) الكتاب ٤: ٨٦.

(٤) كتاب الأفعال لابن القَطّاع ٣: ٦٧.

(٥) القرفصاء: هي جلسة الأعراب، وهي أن يجْلِسَ الإنسان على أَلْيَتَيهِ ويُلْصِقَ فخذَيه ببطْنِهِ، ويحْتَبِي بيدَيهِ، ويضَعهُمَا على ساقيه، كما يحْتَبِي بالثّوب.

(٦) كتاب العين ٥: ٢٤٨ وعنه في التاج (قرفص) والبارع ص ٥٥٥. تنساح: تتسع. وفي التاج: كذا مُكِبًّا. ورواية مخطوطات العين: كذا مكاني. ك، غ، ي: تنساخ.

فمن ذلك مصادرُ لـ(أَفْعَلَ) جاءت مخالفةً للقياس، فمِمّا ذَكروا من ذلك (فَعَالٌ)، قالوا: أَنْبَتَ نَباتًا، وأَعْطَى عَطاءً. و(فَعْلٌ)، قالوا: أَقْرَضَ قَرْضًا، وأَغْلَقَ غَلْقًا، وحكى بعضُهم[1] غَلَقَ بمعنى أَغْلَقَ، فعلى هذا لا شذوذَ فيه. و(فُعْلَى) و(فَعْلَى) قالوا: أَفْتَى فُتْيا وفَتْوَى، وأَبْقَى عليه بُقْيَا وبَقْوَى، وأَرْعَى عليه بمعنى أَبْقَى عليه رُعْيَا ورَعْوَى، وأَعْدَى عَدْوَى. و(فَعِيلة)[2] نحو آلَى أَلِيَّة. و(فَعَلة) قالت العرب: أَطاقَ طاقةً، وأَجابَ جابةً، وأَطاعَ طاعةً، وأغارَ على العدو غارةً، ونحو هذا في الصحيح: أَرْزَمتِ السماءُ رَزَمةً[3]، وأجْلَبَ القومُ جَلَبَةً.

وزعم المبرد[4] أنَّ قولهم (أساءَ سَمْعًا فأساءَ جابةً)[5] أنَّ الأصل فيه إجابة، فحُذفت الهمزة لكثرة الاستعمال. ووزنُه /عنده (فَعْلة) بسكون العين على رأي الخليل [١٤٠:٦/ب] لأنَّ الْمحذوف عنده في هذا النوع الزائدُ، و(فالة) على رأي الأخفش لأنَّ المحذوف عنده الأصلي[6].

ومن ذلك (فُعْلٌ) قالوا: الحُضْر[7] واليُسْر والعُسْر والنُّذْر والقُبْل والدُّبْر والفُحْش والهُجْر، كلُّها بمعنى الإفعال من أَفْعَلَ، تقول أيْسَرَ إيسارًا، وكذلك باقيها. فهذه سبعةُ أبنيةٍ جاءت مصادرَ لأفْعَلَ، وهي مخالفةٌ للقياس.

ومِن ذلك لـ(تَفَعَّل) (فِعْلِياءُ) قالوا: تَكَبَّرَ كِبْرِياء. و(فَعَلُوت) قالوا: تَجَبَّرَ جَبَرُوتًا. و(فَعُولٌ) أيضًا، قالوا: تَوَضَّأَ وَضوءًا، وتَطَهَّرَ طَهُورًا. وقال أبو الحسن:

---

(١) جمهرة اللغة ٣: ١٢٦٣.

(٢) غ، ي: وفعلية.

(٣) أرزمت السماء: صوَّتتْ بالرعد.

(٤) الخصائص ٣: ٧٤.

(٥) الأمثال لأبي عبيد ص ٥٣ ومجمع الأمثال ١: ٣٣٠.

(٦) المنصف ١: ٢٩١ - ٢٩٢ والخصائص ٣: ٧٤.

(٧) الحضر: ارتفاع الفرس في عدوه. والهُجر: الفحش في المنطق.

«فَعُولٌ في المصدر قليلٌ، فكأنه صفةٌ لمصدرٍ محذوف، فإذا قلتَ تَطَهَّرتُ طَهُورًا، وتوضَّأتُ وَضُوءًا، فكأنك قلتَ: تَطَهُّرًا طَهُورًا، وتَوَضُّؤًا وَضُوءًا، فحُذف المصدرُ الذي على تَطَهَّرْتُ، وأُقيمتْ صفتُه مُقامَه، ودَلَّتْ عليه» انتهى.

قال ابن خروف: «تابعه عليه ابن السَّرَّاج[1] وغيرُه، وذلك دَعوَى لا دليلَ عليها، وليس كونُه مصدرًا بأبعدَ مِن هذا، وقد يكون الطَّهورُ مِن حقيقة الماء، قال عليه السلام: (هو الطَّهورُ ماؤه)[2]، وزعموا[3] أنَّ الوَضوءَ مِن أسماء الماء كالوَقود، ولم يَحكِ أحدٌ يُوثَقُ به الوُضوء بضمِّ الواو لشيءٍ من الأشياء» انتهى.

و(تَفْعُلَة) قالوا تَقَدَّمَ تَقْدُمة.

ولـ(افْتَعَلَ) (فُعَلَة) قالوا: اتَّأَدَ تُؤَدَةً، واتَّأَبَ[4] تُؤَبَةً. و(فَعْلة) قالوا: احْتاطَ حَوْطةً وحَيْطةً. و(فِعْلة) قالوا: اخْتَلَفَ خِلْفةً، واغْتابَ غِيْبةً. و(فِعَلَة) قالوا: اخْتارَ خِيَرةً.

ولـ(تَفَعَّلَ) (فِعَلَةً) قالوا: اطَّيَّرَ طِيَرةً. و(فَعَلَةً) قالوا: تَأَنَّى أَناةً.

ولـ(اسْتَفْعَلَ) (فَعْلة) قالوا: اسْتَرَاحَ راحةً.

ولـ(فاعَلَ) (فاعِلة) قالوا: عافاهُ اللهُ عافِيةً بمعنَى مُعافاة.

وجميعُ هذا الفصل يُسَمِّيه مُعظَمُ النحويين أسماءً بمعنَى المصدر[5]، ويُسَمِّيه بعض اللغويين[6] مصدرًا للفعل وإن لم يَجْرِ عليه، ولا مُشَاحَّةَ في الاصطلاح، والمقصودُ مِن هذا الفصل أنه مسموعٌ لا مَقيس.

---

(١) الأصول ٣: ١١١.

(٢) أي: البحر. أخرجه مالك في الموطأ ١: ٢٢، ٢: ٤٩٥، وأحمد والترمذي والنسائي.

(٣) معاني القرآن للأخفش ١: ٥١.

(٤) اتَّأَبَ الرجلُ: استحيا.

(٥) الكتاب ٤: ٨١ - ٨٤ ومعاني القرآن وإعرابه ٥: ١٠٧ وشرح الشافية ١: ١٦٧.

(٦) المحكم ٢: ٣٧٤ [تحقيق د. عبد الحميد هنداوي].

ص: ونَدَرَ (فِعَّالٌ) غيرَ مصدر ما لم يُبدَل أَوَّلُ عينيه ياءً، وأَنْدَرُ منه (فِيْعالٌ) غيرَ مصدر.

ش: هذا ليس من المصادر في شيء، ولا يندرج تحت الباب المعقود في مصادر غير الثلاثيّ، وإنما ذلك مِن عِلم اللغة، وكأنه لَمّا ذكرَ أنَّ فِعَّالًا وفِيعالًا يكونان[1] مصدرَينِ ذكرَ أنهما قد يأتيان غيرَ مصدرَين نادرًا، وكأنَّ وجهَ ذِكرهما هنا وإن لم يكونا مصدرَين أنَّ نُدورهما يُنتَفَع به هنا، فكأنه إذا سَمِعْنا فِعَّالًا أو فِيعالًا، والتبسَ علينا أَمرُهما أَهُما مصدرانِ أم لا، حَمَلْنا ذلك على الباب الأوسع، فتُدَّعَى فيهما المصدريّةُ لكثرة ذلك دون غير المصدريّة لِنُدرو ذلك وقِلَّته. ومثالُ كون فِعَّالٍ غيرَ مصدر قِثَّاءٌ وحِنَّاءٌ.

وقولُه **ما لم يُبدَلْ أَوَّلُ عينيه ياءً** وذلك نحو شِيراز[2]، وقِيراط[3]، ودِيباج[4] /في قولِ مَن قال في تصغيره دُبَيْبيج، وفي جمعه دَبابيج، لا في قول من قال دُيَيْبِيج [٦: ١٤١/أ] ودَيابيج بالياء[5]، فإنه يكون من باب فِيعالٍ غير المصدر. وغيرُ المبدَل مِن أَوَّلِ عينيه ياءً وزنُه فِعَّالٌ، وأصلُه قِرَّاط ودِبَّاج وشِرّاز بدليل قولهم في الجمع قَراريط، ودَبابيج - في أحد القولين فيه - وشَراريز.

وقولُه **وأَنْدَرُ منه فِيْعالٌ غيرَ مصدرٍ** مثالُه قولهم: ناقةٌ مِيْلاع، فمِيلاع صفةٌ، وليس بمصدر، وهو على وزن فِيْعالٍ لأنه مشتقٌّ مِن مَلَعَ[6]. ومن ذلك دِيماس[7] لقولهم دَياميس، ودِيباج في أحدِ وَجهَيه.

---

(١) غ، ي: لا يكونان.

(٢) الشيراز: اللبن الرائب إذا استُخرج منه ماؤه.

(٣) القيراط: جزء من أجزاء الدينار، ويختلف وزنه بحسب اختلاف البلاد.

(٤) الديباج: جنس من ثياب الحرير غليظ صَفيق، فارسيّ معرَّب.

(٥) انظر الكتاب ٣: ٤٦٠ - ٤٦١ والأصول ٣: ٥٨ - ٥٩.

(٦) ملع: سار بسرعة.

(٧) الديماس: القبر، والحمّام، والسَّرَب المظلم.

ص: وقد يُغني عن التَّفعِيل التَّفعالُ أو الفِعِّيلَى، ويُغني الفِعِّيلَى أيضًا عن التَّفاعُل.

ش: مثالُ التَّفْعال التَّضْراب والتَّرْداد والتَّجْوال والتَّقْتال والتَّطْواف، وهو بناءٌ يدلُّ على التكثير، وقال طَرَفة[1]:

ومــا زالَ تَشْــرابِي الخُمــورَ ، ولــذَّتي وبَيْعـي ، وإنْفـاقي طَريفـي ومُتْلَـدِي

وليس بمصدرٍ جارٍ، إلا أنَّ ظاهرَ كلامِ النحويين فيه أنه مَقيس، بل قد نَصَّ بعضُهم فيه على أنه مَقيس، فتَخصيصُه بالذِّكر على هذا كتخصيص مثله من المقيسات لا كما أَتى به المصنف في قوله **وقد يُغني عن التَّفعيل التَّفْعالُ**، فإنَّ لفظه هذا يُشعر بأنَّ ذلك قليلٌ وأنه لا يَنقاس.

وقولُه **وقد يُغني عن التَّفْعيلِ التَّفْعالُ** مُشْعِرٌ بأنَّ التَّفْعالَ يُغْني عن التَّفْعيل، وأنه يكون مصدرًا للفعل الذي يُراد به التكثير الذي هو على وزن فَعَّلَ إذ مصدرُه تَفْعيل.

وليس الأمرُ كذلك على مذهب البصريين؛ لأنَّ التَّفعال عندهم يدلُّ على المصدر الكثير لا أنه مبنيٌّ على فَعَّلَ الذي يُراد به الكثرة، قال س رحمه الله[2]: «هذا بابُ ما تكثَّر فيه المصدر من فَعَلتُ فتُلحق الزوائد وتَبنيه بناءً آخرَ كما[3] أنك قلتَ في فَعَلتُ[4] فَعَّلتُ حين كَثَّرتَ الفعل، وذلك قولُك في الهَذْر التَّهذار، وفي اللَّعِب التَّلْعاب، وفي الرَّدِّ التَّرْداد، وفي الصَّفْق التَّصْفاق، وفي الجَوَلَان التَّجْوال، والتَّقْتال والتَّسْيار، وليس شيء من هذا مصدرَ فَعَّلتُ، ولكنْ لَمَّا أَرَدتَ التكثير بَنَيتَ المصدرَ على هذا كما بَنيتَ فَعَلتُ على فَعَّلتُ» انتهى. فجعلَ س التَّفعالَ تكثيرًا للمصدر الذي هو للفعل الثلاثيّ، فالتَّهذار بمنزلة الهَذْر الكثير، والتَّلْعاب بمنزلة اللَّعِب الكثير.

---

(١) الديوان ص ٣١. الطريف: ما استحدثته من المال، والمتلد: ما كان قديمًا عندك.

(٢) الكتاب ٤: ٨٣ - ٨٤.

(٣) غ: كما إذا قلت. ي: كما أنك قلته في فعّلت.

(٤) فعَلت: سقط من غ، ي.

وذهب الفراء[1] وغيره من أهل الكوفة إلى أنَّ التَّفعال بمنزلة التَّفعيل، والألف عوض من الياء، فيجعلون ألف التَّكرار ونحوه بمنزلة ياء التَّكرير ونحوه، وهو ظاهر قول المصنف إذ قال **ويُغْني عن التَّفعيل التَّفعالُ**، فيرى الفراء ومَن قال بقوله أنَّ التَّرداد من رَدَّدَ، /والتَّطْواف من طوَّف بتشديد العين. [٦: ١٤١/ب]

والصحيحُ ما ذهبَ إليه س لأنه يقال التَّلْعاب ولا يقال التَّلْعيب، فلو كان التَّفْعالُ مصدرًا لِفَعَّلَ المشدَّدِ العين لَسُمِعَ فيه التَّلْعيب كما سُمع في كلِّ مصدرٍ لِفَعَّلَ.

وهذه المصادرُ التي جاءت على تَفْعالٍ هي بفتح التاء، فأمّا قولهم التِّبْيان والتِّلْقاء فإنهما اسمان وُضِعا مَوضِع المصدر، قال الراعي[2]:

أَمَّلْتُ خَيرَكَ هل تَدنو مَواعِدُهُ ... فاليومَ قَصَّرَ عن تِلْقائكَ الأَمَلُ

يريد بالتِّلقاء اللِّقاء.

وزعمَ الأعلمُ[3] أنَّ هذه المكسورةَ الأول جاءت نادرةً على الشذوذ بالكسر، ومعناها التكثير. وهو فاسدٌ مخالفٌ لنصِّ س. ومعنى البيت أنه أعطاه عند لِقائه أكثرَ مما أَمَّلَ. وإنما يجيء تِفْعال بكسر التاء في الأسماء غير المصادر، والوارد من ذلك[4] تِنْبال[5]، وتِقْصار، وتِلْعاب، وتِضْراب[6]، وتِلْقام، وتِلْفاق، وتِمْراد[7]، وتِجْفاف[8]، وتِمْثال، وتِمْساح[9]، وتِرْباع، وتِعْشار، وتِبْراك، وتِهْواء[10]، وتِلْقاء، وتِبْيان.

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي ١٥: ١٧٣ وشرح الشافية للرضي ١: ١٦٧.

(٢) الديوان ص ١٩٨ والكتاب ٤: ٨٤.

(٣) تحصيل عين الذهب ص ٥٥٣.

(٤) ليس في كلام العرب ص ٢٧٨ - ٢٧٩.

(٥) التنبال: القصير. والتقصار: القلادة. والتلعاب: الكثير اللعب.

(٦) تضراب الناقة: الوقت الذي ضربها الفحل فيه. وتلقام: سريع اللَّقْم. وتلفاق: ثوبان يُلْفَقان.

(٧) التمراد: بيت للحَمَام تبيض فيه.

(٨) التجفاف: ما يلبسه المحارب كالدِّرع، وما يُجَلَّل به الفرس من سلاح وآلة يقيانه الجراح.

(٩) التمساح: الدابّة المعروفة، والرجل الكذّاب. وترباع وتعشار وتبراك: مواضع.

(١٠) مرَّ تهواء من الليل: أي قطعة منه.

وقولُه **أو الفِعِّيلى** مثالُ ذلك الدِّلِّيلَى[1]، والهِزِّيمَى، والْمِكِّيثَى، والخِصِّيصَى، والحِضِّيضَى، والحِجِّيزَى، والخِلِّيفَى، والهِجِّيرى، والرِّبِّيثَى، والفِخِّيرَى، والْمِنِّينَى. وهو بناءٌ يدلُّ على التكثير في المصدر. وقولُ المصنف (إنه يُغْني عن التَّفْعيل) ليس بجيِّد لأنَّ هذه المصادرَ لم تَجرِ على فَعَّلَ بتشديد العين، وإنما هي من فَعَلَ الثلاثيِّ، نحو دَلَّ وهَزَمَ ومَكَثَ وخَصَّ وفَخَرَ ومَنَّ، فهي بمنزلة أن لو قال: الدلالة الكثيرة، والهَزْم الكثير، ونحو ذلك.

وهذا النوع من المصادر وإن كان يَتَّسِعُ لم يَطَّرد اطِّرادَ الإفعال من أَفْعَلَ ولا الاسْتِفْعال من اسْتَفْعَلَ. وقد ذهب بعض النحويين[2] إلى أنه مطَّرد.

وذِكرُ المصنفِ لهذا النوعِ منَ المصادر والنوعِ الذي قبلَه الذي هو التَّفْعال في هذا البابِ ليس بسديدٍ؛ لأنهما ليسا بمصدرَينِ لفعلٍ غيرِ ثلاثيٍّ كما بَيَّنَّاه، وكأنه لَمّا رأى أنَّ هذين البناءين يَرِدانِ للمبالغة للمصدرِ فَهِمَ مِن ذلك أنهما مَبْنيَّانِ على أفعالٍ بُولِغَ فيها، فبُنِيَتْ على فَعَّلَ بتشديد العين، وليس الأمرُ كما ذهب إليه.

وهذا النوعُ الذي جاء على فِعِّيلَى[3] إنما جاء أكثرُه مقصورًا، وقد سُمع المدُّ في ألفاظ منه، وستُذكر في باب ألفي التأنيث.

وقولُه **ويُغْني الفِعِّيلَى عن التَّفاعُل** مثالُ ذلك: كان بينهم رِمِّيًا، وهو التَّرامي الكثير، فرِمِّيًا بمعنى التَّرامي، والتَّرامي وزنه التَّفاعُل، وأصلُه التَّرامُي، انقلبت الياء واوًا لضمةِ ما قبلها، فصار التَّرامُوُ، ثم استُثقلت الضمة في الواو، فحُذفت، فبقي التَّرامُو، ومتى أدَّى العمل إلى أن يكون آخِرُ الاسم واوًا مضمومًا ما قبلَها وجبَ قلبُ الواوِ ياءً والضمةِ كسرةً، فصار التَّرامِي كما ترى.

---

(١) الدليلى: كثرة العلم بالدلالة. والهزيمى: الهزيمة المنكرة. والمكيثى: كثرة المكث. والحضيضى: كثرة الحضّ على الشيء. والحجيزى: كثرة الحجز بين اثنين. والخليفى: كثرة التشاغل بالخلافة. والهجيرى: كثرة الكلام. والربيثى: كثرة التثبيط. والفخيرى: كثرة الفخر. والمنينى: كثرة المنّ.

(٢) شرح ألفية ابن معط للقواس ٢: ١٢٧٥.

(٣) انظر المقصور والممدود للقالي ص ٢٠٢ - ٢٠٥.

ص: تَلزَمُ تاءُ التأنيثِ الإفعالَ والاسْتِفعالَ مُعْتَلِّي العينِ عِوَضًا مِنَ المحذوفِ، ورُبَّما خَلَوَا منها.

ش: /مثالُ ذلك أَقامَ إقامةً، واسْتقامَ اسْتِقامةً، وأَبانَ إبانةً، واسْتَبانَ اسْتِبانة، [٦: ١٤٢/أ] أصلُ ذلك إقْوامًا واسْتِقْوامًا وإبْيانًا واسْتِبْيانًا، فعينُ هذه المصادر معتلّة، ولَمّا أَعْلَلْنا الياءَ والواوَ في الفعل أَعلَلْناهما في المصدر، فأَلقَينا حركتَهما على الساكن قبلَهما، فسَكَنَتا، وبعدَهما ألفُ إفْعالٍ واسْتِفعالٍ، فالتَقَى ساكنان: عينُ الفعلِ المعتلّةُ وألفُ الإفعال والاسْتِفْعال، فسَقط أحدُهما، وعُوِّضَ منه تاء التأنيث.

واختُلف في المحذوف ما هو: فذهب الأخفش[1] والفراء[2] إلى أنَّ الذاهب هو عين المصدر؛ لأنَّ حقَّ اجتماعِ كلِّ ساكنَين أن يسقط الأولُ منهما. وذهب الخليل[3] وس[4] إلى أنَّ الذاهبَ هو ألفُ إفْعال واسْتِفْعال؛ لأنَّ الثانيَ زائدٌ والأولَ أصليٌّ، فحَذفُ الزائدِ أَولَى.

وقولُ المصنف **عِوَضًا مِنَ المحذوف** لم يُبَيِّن ما الْمحذوف منهما هنا، وقد بَيَّن ذلك في التصريف[5]، فذَكر أنَّ الْمحذوف هو ألفُ إفْعالٍ واسْتِفْعال وِفاقًا للخليل وس.

وقد جاء منه شيء على الأصل، نحو قولهم: أَجْوَدَ إجْوادًا، وأَعْوَلَ إعْوالًا، وأَغْيَمَتِ السماءُ إغْيامًا، وأَغْيَلَتِ المرأةُ إغْيالًا، واسْتَحْوَذَ اسْتِحواذًا، واسْتَنْوَقَ اسْتِنْواقًا، وسيأتي مذهب أبي زيد الأنصاري[6] وغيره في ذلك إن شاء الله تعالى.

---

(١) المنصف ١: ٢٩١ [ضمن نص المازني] وشرح الكتاب للسيرافي ١٥: ١٧٠.
(٢) معاني القرآن للفراء ٢: ٢٥٤، وشرح الكتاب للسيرافي ١٥: ١٧٠.
(٣) المنصف ١: ٢٩١ [ضمن نص المازني].
(٤) الكتاب ٤: ٨٣.
(٥) التسهيل ص ٣١٢.
(٦) يأتي في التصريف. التسهيل ص ٣١٢.

وقولُه **وربَّما خلَوَا منها** أي خَلا الإفْعال والاسْتِفْعال من هاء التأنيث مع بقاء الإعلال بالحذف؛ مثالُ ذلك أَقامَ إقامًا، قال تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾[1]، واسْتَفاهَ الرجلُ[2] اسْتِفاهًا، قال س[3]: «وإن شئتَ لم تُعَوِّضْ، وتركتَ الحروفَ على الأصل، قال الله عز وجل: ﴿لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ﴾[4]». فظاهرُ قول س جوازُ حذفِ هذه التاء، فعلى هذا يجوز: أَقَمتُ إقامًا، واسْتَعَنْتُ اسْتِعانًا.

وذهب الفراء[5] إلى أنَّ ذلك لا يجوز إلا إذا كانت الإضافة عِوضًا من التاء كما في الآية المكرَّمة.

فأمّا قول الشاعر[6]:

إنَّ الخَليطَ أَجَدَّ البَيْنَ ، فانْجَرَدُوا ... وأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمرِ الذي وَعَدُوا

فاختُلف في تخريجه : فذهب خالدُ بن كُلثوم [7] إلى أنه عِدًا جمع عِدْوة، والعِدْوة الناحية، كأنَّ الشاعر أراد: نواحيَ الأمرِ وجوانبَه.

وذهب الفراء[8] إلى أنه أراد عِدَةَ الأمرِ[9]، فحَذف التاء للإضافة. وبهذا اسْتَدَلَّ الفراء على أنَّ التاء تُحذف للإضافة، وخَرَّج عليه ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾. وقد ذكرْنا تأويلَ خالدٍ له، فلا حُجّة فيه.

---

(١) سورة الأنبياء: الآية ٧٣. ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ﴾.

(٢) استفاهَ الرجلُ: اشتدَّ أكلُه بعد قِلّة.

(٣) الكتاب ٤: ٨٢.

(٤) سورة النور: الآية ٣٧.

(٥) معاني القرآن ٢: ٢٥٤، ٣١٩.

(٦) تقدم البيت في ١٢: ١٧.

(٧) تقدم تخريج قوله في ١٢: ١٨.

(٨) معاني القرآن ٢: ٢٥٤.

(٩) غ، ي: عدوة الأمر.

وقد أمعنَ الكلامَ على هذه المسألة المصنفُ في (باب الإضافة)[1]، واختارَ هناك أنه قد تُزال التاء لأجل الإضافة إنْ أُمن اللَّبس، فمِثلُ (تمرة هند) لا يجوز حذف التاء /منه لإلباسِه بـ(تمر هند). [٦:١٤٢/ب]

والصحيح أنه لا يجوز حذفُ هذه التاء من الإفْعال والاسْتِفْعال مطلقًا، سواء أُضيفَ الاسم أم لم يُضف، لقلّة ما وردَ من ذلك؛ إذ لا يُحفظُ منه إلا قولُه تعالى ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾، واسْتَفاهَ الرجلُ اسْتِفاهًا، وما كان بهذا الندور والقِلّة ينبغي ألّا يُجعل أصلًا يُقاس عليه. وقال ابن عصفور[2]: «وحَذفُها - يعني التاء - شاذّ، نحو قوله تعالى ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾». وقال أيضًا: «ولا يجوز حذفُ التاء إلا حيثُ سُمع، ولا يُقاس عليه، نحو قوله تعالى ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾». وهو مخالف لظاهر كلام س رحمه الله.

ص: وتلحقُ سائرَ أمثلةِ البابِ المجردةِ منها دلالةً على المَرَّة.

ش: إذا أردتَ المرّة من مصدرِ ما جاوزَ فعلُه الثلاثةَ زِدتَ على مصدره الهاءَ إن كان مجردًا منها، نحو أَعطَيتُ إعطاءَةً، وأَخرَجتُ إخْراجةً، واحْتَرَزتُ احْتِرازةً، وانْطَلَقتُ انْطِلاقةً، واقْعَنْسَسْتُ[3] اقْعِنْساسةً، واسْتَخرَجتُ اسْتِخراجةً، واغْدَوْدَنْتُ اغْدِيدانةً، وعَذَّبْت تَعْذيبةً، وتَغافَلْتُ تَغافُلةً.

فإن كان المصدر بُني على التاء نحو مُفاعَلةٍ مِن فاعَلَ وتَفْعِلةٍ من فَعَّلَ المعتلِّ اللامِ اكتَفَيتَ بما يَلزَمُه مِن الهاء، نحو قابَلتُه مُقابَلةً، ورامَيتُه مُراماةً، وتُبينُ الواحدَ منه القرينةُ المعنوية، أو النعتُ نحو قابَلتُه مُقابَلةً واحدةً.

وقولُه **وتلحقُ سائرَ أمثلةِ البابِ المجردةِ منها** ليس على إطلاقه لأنَّ مِن أمثلةِ البابِ فِعالًا مصدر فاعَلَ، وفِعْلالًا مصدر فَعْلَلَ، وفَعْلالًا في المضاعف، وفِعّالًا

---

(١) شرح المصنف ٣: ٢٢٤ - ٢٢٥. وانظر التذييل ١٢: ١٦ - ١٨.

(٢) المقرب ٢: ١٣٥.

(٣) اقعنسس: رجع وتأخر. واغدودن الشعر: كان ناعمًا متثنّيًا. والمغدودن: الشابّ الناعم.

مصدر فَعَّلَ، وفِيعالًا مصدر فاعَلَ، وتِفِعّالًا مصدر تَفَعَّلَ، وفَعْلَلَى وفُعْلُلاءَ مصدرا فَعْلَلَ، وتِفِعّالًا وفِعِّيلَى الْمُغْنِيَيْنِ عند المصنف في التكثير عن التَّفْعيل. ولا يجوز إدخال التاء دلالة على المرّة على شيء من هذه الأمثلة؛ لأنك إنما تجعل المرّة الواحدة على لفظ المصدر الذي هو الأصل، فلا تقول: قاتَلتُ قِتالةً، ولا زَلزَلتُ زِلْزالةً؛ لأنَّ أصل المصدر في فاعَلتُ مُفاعَلةٌ، وفي فَعْلَلتُ فَعْلَلةٌ، فمتى كان للفعل مصدران جعلت المرّة من لفظ المصدر الذي هو الأصل والأكثر، فإذًا كان ينبغي أن يقيِّد فيقول: وتلحق سائرَ أمثلةِ البابِ الْمجرَّدة منها الْمَقيسة.

ص: ويُصاغُ مِثلُ اسمِ مَفعُولِ كلٍّ منها دالًّا على حَدَثه أو زمانِه أو مكانِه.

ش: ينقاس أن يُبنى للمصدر والزمان والمكان اسمٌ على مثال المفعول، وذلك من الأفعال الزائدة على ثلاثة أحرف، فيقال[1]: أكرَمتُ مُكْرَمًا، في معنى إكرام، ومُكْرَمًا في معنى وقت الإكرام، ومُكْرَمًا أيضًا في معنى مكان الإكرام، وقال تعالى: ﴿وَمَزَّقْنَٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾[2]، أي تَمْزيق، وقال الشاعر[3]:

[٦: ١٤٣/أ]

/كأنَّ صوتَ الصَّنْجِ في مُصَلْصَلِهْ

أي: صَلْصَلته. ويقولون للمكان: هذا مُخْرَجُنا ومُدْخَلُنا ومُصْبَحُنا ومُمْسانا، وكذلك إذا أردت المصدر أو الزمان، وقال مالك بن أَبي كعب[4]:

أُقاتِلُ حتى لا أَرى لي مُقاتَلًا		وأَنجو إذا غُمَّ الجبانُ مِنَ الكَرْبِ

وقال أُمَيَّة[5]:

الحمـــدُ للهِ مُمْســـانا ومُصْـــبَحَنا		بـــالخيرِ صَـــبَّحنا ربي ومَسَّـــانا

---

(١) ي: فتقول أكرمتك.

(٢) سورة سبأ: الآية ١٩.

(٣) الخصائص ١: ٣٦٨ والمنصف ٣: ٢٧ والمفصل ص ٢١٩ وشرحه ٦: ٧٨.

(٤) الكتاب ٤: ٩٦ والخصائص ١: ٣٦٧، ٢: ٣٠٤ وحماسة البحتري ص ١١٤.

(٥) الديوان ص ٥١٦ والكتاب ٤: ٩٥.

وقال آخر[1]:

إنَّ الْمُـــوَقَّى مِثْـــلُ مـــا وُقِّيـــتُ

وقال تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرِىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾[2]، أي: إجراؤها وإرساؤها، وقال الشاعر[3]:

أَلَمْ تَعْلَـــمْ مُسَـــرَّحِيَ القَـــوافي		فـــلا عِيًّـــا بِهِـــنَّ ولا اجْتِلابـــا

أي: تَسْريحي القوافي. وقال آخر[4]:

أَظَلُـــومُ إنَّ مُصـــابَكم رَجُـــلًا		أَهـــدَى السَّـــلامَ تَحِيَّـــةً ظُلْـــمُ

أي: إنَّ إصابتَكم رَجُلًا. وقال عَلْقَمة[5]:

تُرادُ على دِمْنِ الحياضِ فإنْ تَعَفْ		فـــإنَّ الْمُنَـــدَّى رِحْلَـــةٌ فَرُكُـــوبُ

أي: إنَّ تَنْدِيتَنا أن نَرْحَلَها فنَرْكَبَها.

وقال ابن جِنِّيّ[6]: «قال أصحابنا: إنَّ المصدر والمكان من الرباعيِّ قليلٌ في السماع إلا أن تَقيسه، نحو الْمُدَحْرَج والْمُكْرَم. وقال أبو حاتم: قرأتُ على الأصمعي في جيميّة العَجّاج[7]:

جأبًـــا تَـــرى بِلِيتِـــهِ مُسَـــحَّجا

---

(١) رؤبة. الديوان ص ٢٥ والكتاب ٤: ٩٧. الْمُوَقَّى: التَّوقية.

(٢) سورة هود: الآية ٤١.

(٣) تقدم البيت في ٧: ٢٠٣.

(٤) تقدم البيت في ١١: ١٠٢. وقال آخر ... رجلًا: موضعه في غ، ي آخر الفصل.

(٥) ديوانه ص ٤٢ والكتاب ٣: ١٩. تراد: يُجاء بها ويُذهب. الدمن: جمع دِمنة، وهو البعر والتراب والقذى يسقط فيُسَمَّى الماء دمنًا أيضًا. وتعاف: تكره. والمنَدَّى والتندية: أن تأتي بالإبل الماء لتشرب فيقلّ شربها، فتردّ إلى المرعى ساعة، ثم تعاد إلى الماء.

(٦) الخصائص ١: ٣٦٦، ٣: ٢٩٤.

(٧) الديوان ٢: ٥٣ والخصائص ١: ٣٦٦، ٣: ٢٩٤. الجأب: الغليظ، يعني حمار الوحش. واللِّيت: صفحة العنق، والتليل: العنق. والتسحيج: الخدش.

فقال: تَليلَه. فقلت له: بِلِيتِه. فقال: هذا لا يكون. قلت له: أَخْبَرَني مَن سَمِعَه مِن فِلْقِ في رؤبة[1]، وهو أبو زيد الأنصاري، فقال: هذا لا يكون. فقلت له: جعلَه مصدرًا، أي: تَسْحيجًا. فقال: هذا لا يكون. قلت: فقد قال جرير:

أَلَمْ تَعْلَـــمْ مُسَـــرَّحِيَ القَـــوافي		....

أي: تَسْريحي. فكأنه أراد أن يدفعه، قلت له: فقد قال الله تعالى: ﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾[2]»، فأمسَك.

* * *

---

(١) غ: من فلق رؤبة.

(٢) سورة سبأ: الآية ١٩.

ص: فصل

يجيءُ المصدرُ على زِنَةِ اسمِ المفعول في الثلاثيِّ قليلًا، وفي غيره كثيرًا، وربَّما جاء في الثلاثيِّ بلفظ اسم الفاعل.

ش: ثَبَتَ هذا الفصل في نسخة الشيخ بهاء الدين أبي الرجاء سَلَامة بن سلمان الرَّقِّيِّ[1] - رحمه الله - وهو أحد[2] تلامذة المصنف - رحمه الله - وكان عليها خطُّه.

قولُه **يجيءُ المصدرُ على زِنَةِ اسمِ المفعولِ في الثلاثيِّ قليلًا** هذه مسألةٌ اختُلف فيها[3]: فذهب الأخفش[4] والفراء إلى إثباتِ ذلك، ومنه عندهما: المرفوع والموضوع والمعقول والْمَجلُود والمفتون /والمكذوب والمعقود، بمعنى: الرَّفْع والوَضْع [٦:١٤٣/ب] والعَقْل والجَلْد والفِتْنة والكَذِب والعَقْد. قال الفراء[5]: «العربُ يجعلون المصدر في كثير من الكلام مَفْعولًا، ومن ذلك الْمَيْسُور والْمَعْسُور بمعنى الإيْسار والإعْسار، والْمَرْفُوع والْمَوْضُوع، بمعنى الرَّفْع والوَضْع، والْمَعْقُول بمعنَى العَقْل» انتهى. والميسور والمعسور اللذان ذكرهما الفراءُ ليسا مصدرَين في الثلاثيِّ بل في الرباعيِّ الذي على وزن أَفْعَلَ.

وذهب س[6] إلى إنكار أنَّ المصدر يأتي بِزِنَةِ مَفْعُول، ولم يُثبت ذلك، وتَأَوَّلَ هذه الألفاظ، فجعل الميسور والمعسور زمانًا يُعْسَرُ فيه ويُوسَرُ، كما تقول: هذا وقتٌ مضروبٌ فيه زيدٌ، وعَجبتُ من زمانٍ مَضْرُوبٍ فيه زيدٌ، وجَعل المرفوعَ والموضوعَ هو

---

(١) بغية الوعاة ١: ٥٠٢ - ٥٩٣، وفيه: «سلامة بن سليمان»، مات سنة ٦٨٢هـ.

(٢) غ، ي: آخر.

(٣) هذه مسألة اختلف فيها: سقط من ي.

(٤) الأصول ٣: ٢٨٤ وإعراب القرآن للنحاس ٥: ٦ - ٧.

(٥) معاني القرآن ٢: ٣٨، وفيه معنى قوله لا لفظه.

(٦) الكتاب ٤: ٩٧.

الشيء الذي تَضَعُه وتَرفَعُه، تقول: هذا مرفوعُ ما عندي وموضوعُه، أي: ما أَرْفَعُه وأَضَعُه، وجعلَ المعقولَ مشتقًّا مِن قولك، عُقِلَ له، أي: شُدَّ له وحُبس، فكأنَّ عَقلَه قد حُبس له وشُدَّ، واستُغني بهذه المفعولات التي ذَكَرَها عن الْمَفْعَل الذي يكون مصدرًا لأنَّ فيها دليلًا على الفعل.

وأمَّا قوله تعالى ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾[1] فزعمَ بعض النحويين[2] أنَّ الباء زائدة، تقديره: أيُّكم المفتون، كما زيدتْ في قول الشاعر[3]:

هُـنَّ الحرائــرُ ، لا رَبَّــاتُ أَخْمِــرةٍ		سُـودُ الْمَحـاجِرِ ، لا يَقـرأْنَ بالسُّـوَرِ

أي: لا يقرأنَ السُّوَرَ. وقد يراد بالمفتون الجِنّيُّ لأنَّ الكفَّار زَعموا أنَّ النبي - ﷺ - مجنون، وأنَّ معه جِنّيًّا، فردَّ اللهُ ذلك عليهم، وتوعَّدَهم[4]. وظاهرُ كلام المصنف أنه أخذَ بمذهب الفراء والأخفش.

وقولُه وفي غيره كثيرًا هذا تكرارٌ لأنه قد اندرجَ في قوله ويُصاغُ مِثلُ اسمِ مَفعُولٍ كلٍّ منها دالًّا على حَدَثِه أو زمانِه أو مكانِه، وقد مرَّ الكلامُ على ذلك.

قولُه ورُبَّما جاء في الثلاثيِّ بلفظِ اسمِ الفاعل مثالُ ذلك: قُمْ قائمًا، أي: قيامًا، ومنه الفاصلة والقافية والكاذبة والدالّة بمعنى الفَصْل والقَفْو والكَذِب والدّلالة، وقال الفرزدق[5]:

على حَلْفةٍ لا أَشْتُمُ الدَّهرَ مُسْلِمًا		ولا خارجًا مِنِ فِيَّ زُورُ كَلامِ

أي: ولا خُروجًا من فِيَّ زُورُ كلام. وقال آخرُ[6]:

---

(١) سورة القلم: الآية ٦.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢: ٥٠٥ ومجاز القرآن ٢: ٢٦٤ والمسائل البصريات ١: ٥٤٤.

(٣) تقدم البيت في ٣: ١٤٩.

(٤) وتوعدهم: سقط من غ.

(٥) الديوان ٢: ٧٦٩ والكتاب ١: ٣٤٦ والكامل ١: ١٥٥، ٤٦٦.

(٦) عجز البيت: وليسَ لِحُبِّها ما عِشتُ شافِ. وقد تقدم في ١: ٢٨١.

كَفــى بالنَّــأْيِ مِــنْ أَسْمــاءَ كــافِ		....

أي: كِفاية[1].

* * *

---

(١) آخر الجزء السادس من النسخة غ، ولم أقف على غيره منها.

ص[1]: بابُ ما زِيدتِ الميمُ في أَوَّلِه لِغَيرِ ما تَقَدَّمَ وليس بِصِفةٍ

ش: الذي تقدَّم هو ما زيدت الميم في أوَّلِه مصدرَ فاعَلَ نحو ضارَبَ مُضارَبةً، وما زيدت الميم في أوله حَدَثًا أو زمانًا أو مكانًا مَصُوغًا من الأبنية /غير الثلاثيّة، وما جاء من المصادر من الثلاثيِّ أو من أَفْعَلَ على وزن مَفْعُولٍ عند مَن أثبتَ ذلك. [٦: ١٤٤/أ]

وقولُه **وليس بِصفة** احترازٌ مما جاء صفةً وليس باسمِ فاعلٍ ولا مفعول، نحو: رجلٌ مَقْنَعٌ، وهو الذي يُقْنَعُ به في الأمور، ورجلٌ مِدْعَس، وهو الطَّعَّان. وهذا الباب الذي[2] ذكرَ موضوعُه زيادةُ الميم فيما بُني من الثلاثيِّ للحَدث والزمان والمكان، وفيما بُني للآلة، وفيما بُني دلالةً على كثرةِ الشيء أو محلِّه.

ص: يُصاغُ مِنَ الفعلِ الثلاثيِّ مَفْعَلٌ، فتُفتَحُ عينُه مُرادًا به المصدرُ أو الزمانُ أو المكانُ إنِ اعتلَّتْ لامُه مُطْلَقًا، أو صَحَّتْ ولم تُكْسَر عينُ مضارِعِه.

ش: الفعلُ الثلاثيُّ أعمُّ من أن يكون متصرفًا أو جامدًا، ولا يصاغ ذلك من الجامد نحو عسى وليس.

وقولُه **إن اعتلَّت لامُه مطلقًا** يعني صحَّت فاؤه، نحو: نَأَى مَنْأًى وغَزا مَغْزًى، أو اعتلَّت، نحو: وَفى مَوْفًى، ووَقى مَوْقًى.

وقولُه **أو صَحَّت** نحو: ذَهَبَ مَذْهَبًا، وقَتَلَ مَقْتَلًا.

وقولُه **ولم تُكسَرْ عينُ مضارعه** قيدٌ في فتحِ عينِ مَفْعَلٍ، نحو يَذْهَبُ ويَقْتُلُ ويَرْضَى، فتقول مَذْهَبًا ومَقْتَلًا ومَرْضًى، وكلٌّ من هذه يَصلُح أن يُراد به المصدرُ والزمانُ والمكانُ. وكذلك أيضًا المضعَّف، نحو: جَرَّ مَجَرًّا، قال النابغة[3]:

---

(١) من أول هذا الباب تبدأ نسخة الأسكوريال (ل) ونسخة دار الكتب المصرية (ش).

(٢) الذي: ليس في ي، ل.

(٣) تقدم البيت في ٨: ٤٧. وآخره في ي، ل: الصانع.

كـــأنَّ مَجَـــرَّ الرامِســـاتِ ذُيولَهـــا عليـــهِ حَصـــيرٌ ، نَمَّقَتْـــهُ الصَّـــوانِعُ

وقد جاء بالتاء مما مضارعُه يَفْعُلُ - بضم العين - الْمَشَقَّةُ والْمَلامةُ والْمَقالةُ والْمَدْعاةُ إلى الطعام، ومما مضارعُه يَفْعَلُ بفتح العين الْمَسْأَلةُ والْمَسْعاةُ، وهو السَّعيُ إلى الخير.

ص: فإن كُسِرَتْ فُتِحَتْ في المرادِ به المصدرُ، وكُسِرَتْ في المرادِ به الزمانُ أو المكانُ.

ش: أيْ: فإن كُسرتْ عينُ المضارع نحو ضَرب يضرِب فتقول في المصدر مَضْرَب، وذلك نحو قولك: إنَّ في ألفِ درهمٍ لَمَضْرَبًا[1]، أي: لَضَرْبًا. وكذلك أيضًا في المضعَّف، قال تعالى: ﴿أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ﴾[2]، يريد: الفِرار، فتَفتَح العين في ذلك. وتَكسرها إذا أردتَ بها المكان أو الزمان، تقول: هذا مَحْبِسُنا ومَضْرِبُنا ومَجْلِسُنا، وتقول: أَتَتِ الناقةُ على مَضْرِبِها، وأَتَتْ على مَنْتِجِها، تريد: الزمان الذي فيه النِّتاج والضِّراب. وكذلك تقول الْمَفِرّ في الزمان والمكان.

ص: وما عينُه ياءٌ في ذلك كغيره، أو مُخَيَّرٌ فيه، أو مقصورٌ على السماع، وهو الأَولى.

ش: الذي عينُه ياء نحو يَبيت ويَعيش ويَقيل وتَحيض ذكرَ المصنفُ فيه ثلاثةَ مذاهب:

أحدها: أنه كغيره من الصحيح العين المكسورِها، فيكون للمصدر بالفتح، وللمكان /والزمان بالكسر، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلنَّهَارَ مَعَاشًا﴾[3]، أي: جعلناه عَيشًا، ويكون الْمَحيض بمعنى الحَيْض ونحوه شاذًّا. وتقول الْمَبيت والْمَقيل للمكان والزمان، تريد: المكانَ الذي يُبات فيه ويُقال فيه أو زمانَ البَيْتُوتة والقَيْلُولة. [٦:١٤٤/ب]

---

(١) الكتاب ٤: ٨٧.

(٢) سورة القيامة: الآية ١٠.

(٣) سورة النبأ، الآية ١١.

المذهب الثاني: أنك تُخَيَّر فيه بين أن تَبني المصدر على الْمَفْعِل أو الْمَفْعَل، وأمّا الزمان والمكان فمكسورا العين، فتقول في المصدر إن شئت مَعاشًا، وهو المسموع، وإن شئت مَعِيشًا قياسًا على الْمَحِيض[1]. وكذلك الْمَحيضُ هو المسموع، ويجوز الْمَحاض قياسًا على الْمَعاش. وسُمع من المصادر على الْمَفْعِل فيما عينُه ياءٌ الْمَحِيضُ والْمَعِيبُ والْمَزِيدُ ومَغِيضُ الماء والْمَقِيلُ. وممن جَعل مثلَ الْمَحِيضِ مَقيسًا أبو إسحاقَ الزَّجّاج في كتاب (المعاني)[2] له، وردَّه عليه أبو علي الفارسي في كتاب (الإغْفال)[3].

ومما جاء منَ المعتلِّ العينِ بالياء وفيه التاءُ قولُهم الْمَخِلية والْمَعِيشة والْمَشِيئة، فتحتمل عند س[4] أن تكون مَفْعِلة بكسر العين ومَفْعُلة بضمها، وإن كان الأظهر الكسر. وعند أبي الحسن[5] لا تحتمل إلا أن تكون مَفْعِلة بكسر العين، وسيأتي ذلك إن شاء الله تعالى.

المذهب الثالث: أن يُقتَصَر على السماع، فحيث قالت العرب فيه مَفْعِلًا أو مَفْعَلًا اتَّبعناه، فلا نقول في الْمَعاش الذي هو مصدر الْمَعيش، ولا نقول في الْمَحيض بمعنى الحَيض الْمَحاض.

وإنما كان أَولَى عنده لأنّا إذا قِسْنا مع وجود السماع في الكلمة التي نَنطق بها كُنّا قد تركْنا ما تَيَقَّنّا أنَّ العرب نَطقتْ به، وتكلَّمْنا بما يَغلب على الظنِّ أنَّ العربَ ما نَطقتْ به، ومع وجود النَّصِّ في شيء لا يُحتاج إلى القياس، وقد حَكى لنا بعضُ المشايخ عن بعض أئمّةِ الشافعيّة أنه قال: إذا جالتْ خيولُ النُّصوص في ميدانِ الكِفاح تَطايَرَتْ رؤوسُ الأَقْيِسة مع الرياح.

---

(١) على المحيض ... ويجوز المحاض قياسًا: سقط من ي.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١: ٢٩٦.

(٣) ٢: ٨٠ - ٨١.

(٤) الكتاب ٤: ٣٤٩، وهو قول الخليل. المنصف ١: ٢٩٦.

(٥) المنصف ١: ٢٩٧ [ضمن نص المازني].

ص: والتَزم غيرُ طَيِّئ الكسرَ مطلقًا في المَصوغ مما صحَّت لامُه وفاؤه واوٌ.

ش: العربُ غير طَيِّئ تَلتزم الكسرَ مطلقًا، يعني في المصدر والزمان والمكان، وسواء كان على فَعِلَ نحو وَجِلَ، أو فَعَلَ نحو وَعَدَ.

وقولُه **مما صحَّتْ لامُه** احترازٌ مِن معتلِّه، نحو وَفَى ووَقَى، فإنك تقول فيهما مَوْفًى ومَوْقًى، وقد تقدَّم ذلك.

وقولُه **وفاؤه واوٌ** احترازٌ مِن مِثل رَمى وغَزا، فإنهما معتلَّا اللامِ، ولا يُقال في ذلك إلا مَفْعَلٌ، نحو مَرْمًى ومَغْزًى في المصدر والزمان والمكان.

وأطلقَ المصنف في هذا الفصل، وذلك أنَّ ما ذُكر على قسمين:

إمّا أن يكون فَعِلَ - بكسر العين - يَفْعَلُ - بفتحها - نحو: وَجِلَ يَوْجَلُ، ووَحِلَ يَوْحَلُ، ووَدِدْتُ أَوَدُّ، أو على فَعَلَ يَفْعِلُ:

إن كان فَعَلَ يَفْعِلُ فالحكمُ كما ذُكر، نحو الْمَوْعِد /والْمَوْهِب والْمَوْجِدة **[٦: ١٤٥/أ]** وغيرها.

وإن كان فَعِلَ يَفْعَلُ فإمّا أن تتحرك الواو في المضارع أو تَسكن: إن تحركتْ نحو أَوَدُّ فتحتَها في الْمَفْعَل نحو الْمَوَدَّة، لا خلافَ بينهم في ذلك، بل فَتَحَها جميعهم. وإن لم تتحرك نحو يَوْجَلُ ويَوْحَلُ فأكثرُ العرب يكسر العين فيهما، وقال بعضهم مَوْجَل ومَوْحَل[1] بفتح العين.

وفي (الإفصاح): وذلك في المصدر، وأمَّا الزمان والمكان فبالكسر. وزعمَ الجوهريُّ[2] أنَّ الكسر والفتح في مَوْجِلٍ وبابِه قياسٌ مُطَّرِد، قال: ولم يأتِ في وَلِيَ يَلي وبابِه إلا الكسرُ[2]. وظاهرُ كلام س[3] أنه لا يُقاس. وحكى الفراء[4] مَوْضَع بالفتح.

---

(١) الكتاب ٤: ٩٣.

(٢) الصحاح (وعد). وفيه أنَّ الذي جاء في ولي يلي وبابه منصوب.

(٣) الكتاب ٤: ٩٣.

(٤) معاني القرآن ٢: ١٥٠.

وقياسُ كلِّ مَفْعِلٍ إذا كانت فاؤه واوًا كائنًا ما كان أن يكون بكسر العين، وشذَّ مِن ذلك مَوْكَلٌ[1] - وهو اسم رجل أو مكان - والْمَوْهَبة - وهو الغَدير - ومَوْرَقٌ ومَوْهَبٌ ومَوْءَلةُ - أسماء رجال - والْمَوْرَدُ - اسم - ومَوْحَدُ - وهو معدول في باب العدد عن واحدٍ واحدٍ - ومَوْظَبٌ.

ص: وشَذَّ من جميعِ ذلك بكسرِ مَشْرِقٌ، ومَغْرِب، ومَرْفِق، ومَنْبِت، ومَسْجِد، ومَجْزِر، ومَسْقِط، ومَظِنَّة، ومَرْجِع، ومَعْرِفة، ومَغْفِرة، ومَعْذِرة، ومَأْوِية، ومَعْصِية، ومَرْزِئة، ومَكْبِر، ومَحْمِية.

ش: الذي تقدَّم ذِكرُه هو المقيس، وأخذَ المصنفُ في هذا يذكر ما شَذَّ عن تلك الأقيسة.

وقولُه **وشَذَّ من جميع ذلك** أي: من جميع ما تقدَّم ذِكره، وهو فيما ذكرَ على ثلاثة أصول:

الأول: ما لم تُكسَر عين مضارعه، وكانت مضمومة، وذلك مَشْرِقٌ ومَغْرِب ومَرْفِق ومَنْبِت ومَسْجِد ومَجْزِر ومَسْقِط ومَظِنَّة. وزاد غيرُه[2] الْمَسْكِن والْمَطْلِع والْمَنْسِك، وكلُّها للمكان، وقياسُها الفتح لأنَّ المضارع منها مضموم، تقول: يَشْرُقُ ويَغْرُب ويَرْفُق[3] ويَنْبُت ويَسْجُد ويَجْزُر ويَسْقُط ويَظُنُّ.

وقال الفراء[4]: سمعنا الْمَسْجَد والْمَسْكَن والْمَطْلَع بالفتح. وأجازَ في الجميع الفتحَ قياسًا وإن لم يُسمَع.

وذكرَ المصنفُ تابعًا لأبي عبيدٍ القاسم بن سَلاَّم[5] في هذه الأسماء مَسْجِدًا على أن يكون موضعَ السجود كسائر الأسماء التي ذَكرها؛ وهو مخالف لِما في كتاب

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢: ١٥٠. وموظب: اسم موضع.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢: ١٤٩ وإصلاح المنطق ص ١٢١.

(٣) يرفق: ليس في ي، ل، ك.

(٤) معاني القرآن ٢: ١٤٩.

(٥) الغريب المصنف ٢: ٥٦٤.

س، قال س[1]: «وأمّا الْمَسْجِدُ فإنه اسمٌ لِبَيتٍ[2]، ولستَ تريد موضعَ السجود وموضعَ جبهتِك، ولو أردتَ ذلك لقلت مَسْجَدٌ» انتهى. ويقوّي ذلك ما رُوي عن الحَجّاج أنه قال[3]: «لِيَلْزَمْ كلُّ رجلٍ مَسْجَدَه»، أراد مواضعَهم من المسجد.

الثاني: ما لم تُكْسَر عينُ مضارعه، وكانت مفتوحة، وذلك مَرْزِئة ومَكْبِر لأنَّ المضارع منها مفتوح، تقول: رَزَأَ يَرْزَأُ[4]، وكَبِرَ يَكْبَرُ، وكان قياسها مَرْزَأً ومَكْبَرًا. وتركَ المصنفُ من هذا الأصل الْمَشِيئة، والمضارع يَشاءُ.

الثالث: ما كانت عينُ مضارعه مكسورة، وذلك مَرْجِعٌ ومَعْرِفة ومَغْفِرة ومَعْذِرة ومَأْوِية ومَعْصِية ومَحْمِية، فهذه مصادرُ قياسُها /الفتح[5]، وقد جاءت مكسورة، قال [٦:١٤٥/ب] تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾[6]، أي: رُجُوعكم. وإجراءُ هذه الألفاظ على الفتح جائز، تقول مَشْرَق ومَغْرَب، وكذلك باقيها.

ولم يبيِّن المصنف في قوله **وشَذَّ مِن جميع ذلك** ما الذي شَذَّ فيه، أهو المصدر أم[7] المكان والزمان أم كلُّها؟

وقال أبو عبيد[8]: «وقال غير واحد: ما كان من يَفْعِلُ نحو يَضْرِبُ ويَشْتِمُ فالموضِع الذي يُفعَل فيه ذلك مَفْعِلٌ، والمصدر مَفْعَلٌ. وما كان يَفْعُلُ مثل يَخْرُج ويَدخُل فالموضِع منه مَفْعَلٌ بالفتح إلا ثمانية أحرف، فإنها بالكسر، مثل مَغْرِبٍ ومَشْرِق ومَسْقِط ومَنْبِت ومَسْجِد ومَطْلِع ومَحْشِر ومَنْسِك، وقد يجوز في كلها النصبُ،

---

(١) الكتاب ٤: ٩٠.

(٢) الكتاب: للبيت.

(٣) المخصص ١٤: ١٩٥.

(٤) رزأه مالَه: أصاب من ماله شيئًا.

(٥) الكتاب ٤: ٨٨، ٨٩.

(٦) سورة يونس: الآية ٤.

(٧) ي، ك: أو.

(٨) الغريب المصنف ٢: ٥٦٤.

والمصادرُ تُنصَب على كلِّ حال. وما كان من يَفْعَلُ فالموضِعُ والمصدر جميعًا بالفتح لا غير. قال الفراء: جلس على مَفْرِق الطريق أَجْوَدُ، ويقال مَفْرَق، وكذلك مَفْرِق الرأس)).

ص: وبه مع الفتح: مَطْلعٌ، مَفْرق، مَحْشر، مَسْكن، مَنْسك، مَحَلّ أي: منزل، مَجْمع، مَناص، مَذمَّة من الذِّمام، مَدبُّ النَّمل، مَأْوَى الإبل، معْجز، مَعْجزة، مَظْلمة، مَضلَّة، مَزلَّة، مَعْتبة، مَضْربةُ السَّيف، مَوْضع، مَوْجل، مَوْقعة الطائر، مَحْمدة، مَحْسبة، عِلْقُ مَضنَّة.

ش: قولُه **وبه** - أي: وبالكسر- **مع الفتح** وهو القياس. وهذا الذي ذَكَرَه على ثلاثة أصول أيضًا:

الأول: ما عينُ مضارعه مضمومة، وذلك: مَطْلع، ومَفْرق، ومَحْشر، ومَسْكن، ومَعْتبة، ومَنْسك، ومَحَلّ، ومَناص، تقول: يَطْلُع ويَفْرُقُ ويَحْشُر ويَسْكُن ويَنْسُك ويَحُلّ ويَنُوص ويَعْتُب.

وأمّا مَدَبٌّ فالمضارع منه يَدُبُّ ويَدِبُّ، بضمِّ الدال، وكسرِها، وهو القياس في المضارع لأنه مضعَّف لا يتعدَّى، فقياسُه يَفْعِلُ بكسر العين نحو يَضِجُّ ويَصِحُّ.

وقد ذكرَ المصنف في هذه الأسماء (الْمَطْلع)، وجاء بكسر اللام وفتحها، فالفتح هو القياس، والكسر هو الشاذّ، وعلى أنه مصدر ذكرَه س[1]. وقال غيرُه[2]: إذا أردتَ المصدرَ فتحت اللام، وإذا أردتَ الموضِعَ الذي يطلع فيه كسرتَها. ويدلُّ على صحّة ما ذهب إليه س قراءةُ الكسائي ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلِعِ ٱلْفَجْرِ﴾[3] بكسر اللام، ولا يحتمل إلا المصدر لأنَّ (حتى) إنما يقع بعدها في التوقيت ما يَحدث، والطُّلوع هو الذي يَحدث، وموضعُ الطلوع ليس بحادث في آخر الليل[4].

---

(١) الكتاب ٤: ٩٠.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢: ١٤٩، ٣: ٢٨١.

(٣) سورة القدر: الآية ٥. ورويت عن أبي عمرو أيضًا. السبعة ص ٦٩٣.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ١٥: ١٨١.

الأصل الثاني: ما عينُ المضارع فيه مكسورة، وذلك: مَأْوَى الإبل، ومَعْجز، ومَعْجزة، ومَظْلمة، [ومَضلّة][1] ومَزِلَّة، ومَضْربة السيف، تقول: يأوي، ويَعْجِز، ويَظْلِم، ويَضِلُّ، ويَزِلُّ، ويَضْرِب.

الأصل الثالث: ما عينُ المضارع فيه مفتوحة، وذلك: مَوْضع، ومَوْجل، ومَوْقعة الطائر، ومَحْمدة، ومَحْسبة، وعِلْقُ مَضَنَّة[2]، تقول: يَضَعُ، ويَوْجَلُ، ويَقَعُ، ويَحْمَدُ، ويَحْسَبُ، /ويَضَنُّ. [٦: ١٤٦/أ]

ص: وبالتَّثليث: مَهْلك، مَهْلكة[3]، مَقْدرة[4]، مَأْربة، مَقْبرة، مَشْرقة، مَزْرعة.

ش: يعني بالتثليث أي بتحريك عين مَفْعل بالحركات الثلاث، فتقول مَهْلُك ومَهْلَك ومَهْلِك، وكذلك باقيها.

وذكر أبو العباس بن الحاجّ - وهو من تلاميذ أبي علي الشَّلَوْبين - مَعْذَرة بفتح الذال وضمها، والمشهورُ الكسر كما ذكرَ المصنف، فيكون أيضًا في ذالها التَّثليثُ، فتكون ثامنةَ هذه الألفاظ.

ص: ولم يَجئْ مَفْعُلٌ سوى مَهْلُكٍ إلا مَعُون ومَكْرُم ومَأْلُك ومَيْسُر.

ش: قال سيبويه[5]: «وأمّا ما كان يَفْعُلُ منه مضمومًا فهو بمنزلة ما كان يَفْعَلُ منه مفتوحًا، ولم يبنوه على مثال يَفْعُلُ لأنه ليس في الكلام مَفْعُل» انتهى. فهذا س لم يُثبِت مَفْعُلًا، وظاهرُ كلام المصنف مخالفٌ لكلام س لأنه قال: «ولم يجئ مَفْعُلٌ سوى

---

(١) ومضلّة: ليس في ك، ي، ل.

(٢) علق مضنّة: أي هو شيء نفيس مضنون به ويُتنافَس فيه.

(٣) ل: مملكة.

(٤) ي، ل: معذرة.

(٥) الكتاب ٤: ٩٠.

مَهْلُكٍ إلا كذا وكذا»، وهو تابع في ذلك قول بعض الكوفيين، قال بعضهم[1]: إنه قد جاء مَفْعُل، وأنشد في ذلك[2]:

لِيَـــومِ رَوْعٍ أو فَعـــالِ مَكْـــرُمِ

وأنشد أيضًا[3]:

بُثَينَ، الْزَمي (لا) ، إنَّ (لا) إنْ لَزِمْتِه　　على كَثْرةِ الواشينَ أَيُّ مَعُونِ

وقال بعضهم[4]: مَعُون مَفْعُل في معنى مَعُونة. وقال بعضهم[5]: مَعُون جمعُ مَعُونة. ولا دليلَ في شيء من هذا[6] على إثبات مَفْعُل، وكذلك أيضًا لا دليل في قراءة مَن قرأ ﴿فَنَظِرَةٌ إلى مَيْسُرِهِ﴾ لشذوذ هذه القراءة[7]، ولا في قول الشاعر[8]:

أَبلِـــغِ النُّعْمـــانَ عـــني مَأْلُكًـــا　　أنـه قـد طـال حَبْسـي وانْتظـاري

لأنه يحتمل أن يكون الأصل مَكْرُمة ومَعُونة ومَيْسُرة ومَهْلُكة ومَأْلُكة، وقد سُمع فيه ذلك، فحُذفت منه الهاء في شعرٍ شذوذًا[9]، أو في قراءةٍ شاذّة، مع أنها تحتمل أن تكون على حذف التاء للإضافة إلى الضمير، وأصله: فَنَظِرةٌ إلى مَيْسُرَتِه[10]، كما

---

(١) هو الكسائي. معاني القرآن للفراء ٢: ١٥٢ وإصلاح المنطق ص ٢٢٢ - ٢٢٣.

(٢) الرجز لأبي الأخزر الحماني كما في الاقتضاب ٣: ٤١٩ - ٤٢٠. وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢: ١٥٢ وإصلاح المنطق ص ٢٢٣ والمنصف ١: ٣٠٨ والممتع ١: ٧٩. وقبله: مَروانُ مَروانُ أخو اليومِ اليَمِي.

(٣) تقدم البيت في ١٠: ٧٣.

(٤) كذا في شرح الكتاب للسيرافي ١٥: ١٨٤.

(٥) هو الفراء. معاني القرآن ٢: ١٥٢.

(٦) هذا على إثبات مفعل ... لشذوذ هذه: سقط من ل.

(٧) يشير إلى قراءة عطاء ومجاهد وغيرهما: ﴿وإنْ كان ذو عُسْرةٍ فَنَظِرةٌ إلى مَيْسُرِهِ﴾. سورة البقرة: البقرة: الآية ٢٨٠. البحر المحيط ٦: ٥٤٣.

(٨) عدي بن زيد. الديوان ص ٩٣ والمبهج ص ٣٧. والمألكة: الرسالة.

(٩) شرح الكتاب للسيرافي ١٥: ١٨٤.

(١٠) ل: إلى ميسَرة.

تأوّله الفراءُ[1] في قوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾[2] أي: وإقامةَ الصلاة، وفي قول الشاعر[3]:

.... وأَخْلَفُوكَ عِدَ الأمرِ الذي وَعَدُوا

أي: عِدةَ الأمر.

* * *

(١) معاني القرآن ٢: ٢٥٤، ٣١٩.

(٢) سورة الأنبياء، الآية ٧٣.

(٣) تقدم في ١٢: ١٧. ل: عدا الأمر.

ص: فصل

يُصاغُ من الثلاثيِّ اللفظِ أو الأصلِ لسببِ كثرتِه أو مَحلِّها مَفْعَلةٌ، وقد يقال في المَحَلِّ مَفْعُلةٌ ومِفْعَلٌ وأَفْعَلَ فهو مُفْعِلٌ، ونحوُ مُثَعْلَبةٍ ومُعَقْرَبةٍ ومَعْقَرةٍ نادرٌ.

ش: قولُه **يُصاغُ من الثلاثيِّ اللفظِ** يريد: من الاسم الثلاثيِّ اللفظِ، نحو أَسَدٍ وسَبُعٍ وبَقْلٍ.

وقولُه **أو الأصلِ** أي: الثلاثيِّ الأصلِ وإن كان زائدًا على ثلاثة أحرف، نحو أَفْعى وقِثَّاء وثُعَالة.

وقولُه **لسببِ كثرتِه** أي: لسببِ كثرةِ ذلك الاسم، نحو ما رُوي (الوَلَدُ مَبْخَلةٌ مَجْبَنةٌ)[1]، أي: /سببُ كثرةِ البُخل والجُبن، وقال عنترة[2]: [١٤٦:٦/ب]

نُبِّئْتُ عَمْرًا غيرَ شاكرِ نِعْمتي   والكُفْرُ مَخْبَثةٌ لِنَفْسِ الْمُنْعِمِ

أي: وكُفرُ النعمةِ سببٌ لكثرةِ خُبثِ نفسِ الْمُنْعِم، أي: تَخبُثُ نفسُ الْمُنْعِم إذا أَنعمَ على شخصٍ فلم يَشكُرِ النِّعمةَ بل كَفَرَها.

وقالوا[3]: هذا الشرابُ مَطْيَبةٌ للنفس[4]، وطعامٌ مَخْبَثةٌ[5] مَحْسَنةٌ للجسم[6]، والحربُ مَأْيَمةٌ ومَيْتَمةٌ[7]، وكثرةُ الشَّرابِ مَبْوَلةٌ، وهذا الأمرُ مَخْلَقةٌ لذلك ومَجْدَرةٌ ومَقْمَنةٌ ومَحْرَاةٌ، وطعامٌ مَتْخَمةٌ، والوَلَدُ مَجْهَلةٌ[8].

---

(١) سنن ابن ماجه ٢: ١٢٠٩ والغريب المصنف ٢: ٥٦٥.

(٢) الديوان ص ٢١٤ وشرح القصائد السبع ص ٣٥٥.

(٣) هذه الأمثلة في الغريب المصنف ٢: ٥٦٥.

(٤) المنصف ١: ٢٧٦ والخصائص ١: ١٤٤، ٣٢٩.

(٥) جمهرة اللغة ١: ٢٥٨. الطعام المخبثة: الطعام الذي يكون من غير حلّه.

(٦) المخصص ٢: ١٥٢. أي: يَحسُن عليه.

(٧) إصلاح المنطق ص ٣٤١ والأساس (أيم).

(٨) المستدرك على الصحيحين ٣: ٣٣٥.

وقولُه **أو مَحَلِّها مَفْعَلةٌ** يريد: ويُصاغ لِمَحَلِّ الكثرة مَفْعَلة، نحو مَأْسَدةٍ ومَسْبَعة ومَذْأَبة ومَثْعَلة ومَظْبَاة ومَفْعاة ومَقْثَأة للأرض الكثيرة الأُسودِ والسِّباعِ والذئابِ والثَّعالي والظِّباءِ والأَفاعي والقِثّاءِ.

وقال س[١]: «إنَّ الهاء لازمةٌ فيه»، يعني أنه لا يقال مَأْسَدٌ ولا مَسْبَعٌ. وقال أيضًا[٢]: «وليس في كل شيء يقال إلا أن تَقيس شيئًا»، أي: فإن قِستَ على ما تكلَّمتْ به العرب كان هذا لفظَه.

واختلفوا كيف تقول من (حَيَّة): فمذهب س أنَّ عين الفعل منها ياء، فقال أرضٌ مَحْياة[٣]: إذا كَثُرتْ فيها الحيَّات. وزعمَ بعضُهم[٤] أنها واو، قال (صاحب العَين): أرضٌ مَحْواة[٥]. وقالوا: رجلٌ حَوَّاءٌ[٦]، أي: صاحب حَيَّات، وهذا يدلُّ على على أنَّ عينها واو.

قال بعض أصحابنا: والحقُّ قولُ س، أمّا ما في (كتاب العين) من أرض مَحْواة فلا يُوثَق به لأنَّ مؤلفه مجهول، وأمّا الحَوَّاءُ والحاوي [٧] فهو مِن حَوَى يَحْوي لأنه يَحْويها ويجمعها. ويَنصُر مذهبَ س ما حَكى[٨] في النسب عن الخليل أنَّ العرب قالت في حَيَّة بن بَهْدَلة: حَيَوِيّ، فهذا نَصٌّ على أنَّ العين ياء، وهذا أَولَى أن يُعتَمَد عليه.

---

(١) الكتاب ٤: ٩٤، وهذا معنى عنوان الباب، وهو: «هذا باب ما يكون مَفْعَلةٌ لازمة لها الهاءُ والفتحة».

(٢) الكتاب ٤: ٩٤.

(٣) الكتاب ٤: ٩٤، وهو مذهب الخليل أيضًا. المنصف ٢: ٢٨٥.

(٤) منهم المازني. المنصف ٢: ٢٨٤ - ٢٨٥ والمسائل البغداديات ص ٢٣٢ وسر صناعة الإعراب ٢: ٥٩٠.

(٥) كتاب العين ٣: ٣١٧.

(٦) سر صناعة الإعراب ٢: ٧٣٠.

(٧) ي، ل: والحوي.

(٨) الكتاب ٣: ٣٤٥.

وقولُه **وقد يقالُ في المَحَلِّ مَفْعُلةٌ ومِفْعَلٌ** مثالُ مَفْعُلةٍ ما حكى أبو عبيد القاسم بن سلام في (الغريب المصنَّف)[1] عن الأحمر: مَزْبَلة ومَزْبُلة، ومَبْطَخة ومَبْطُخة، ومَقْثَأة ومَقْثُؤة.

ومثالُ مِفْعَلٍ مِطْبَخٌ لمكان الطَّبخ، ومِرْفَقٌ لبيتِ الخَلاء. وقال الأخفش في (الوُسطَى) من تصانيفه: وأمّا الْمِرْبَدُ فاسم لم يَرد[2] بكسر الميم معنًى، والمِطْبَخ كذلك؛ لأنَّ المكان قياسه أن يكون مَطْبَخ. وقال الكسائيُّ والأصمعيُّ: مِرْبَدُ الإبل بالكسر لأنه يَرْبُدُ الإبل: يَحبِسها، وقد رَبَدْتُها، وأنشد[3]:

عَواصِيَ إلا ما جَعَلتُ وَراءَها ... عَصَا مِرْبَدٍ تَغْشَى وُجوهًا وأَذْرُعَا

يعني الخشبة التي تُجعَل على باب الحظيرة تَحبِس الإبل. وقال: مِيْلَغة الكلب: التي يَلَغُ فيها. انتهى.

وأمّا مِفْعَلٌ في الأسماء فكثير، ومنه الْمِقْنَبُ: لجماعة الخيل، والْمِشْوَذ: العِمامة، والْمِحْوَرُ: العُود الذي في البَكَرة، والْمِسْحَلُ: حمار الوحش، والْمِشْجَرُ: /عِيدان الهَودَج، [٦:١٤٧/أ] والْمِحْشَأ: كساءٌ يُشتَمَلُ به. وبابُ مِفْعَلٍ في الصفات كثيرٌ، كمِغْشَمٍ للكثير الغَشْم، ومِلَمٍّ للكثير لَمِّ الأشياء، وثوبٍ مِفْضَلٍ للذي تَتَفَضَّلُ به المرأة، وثوبٍ مِجْسَدٍ: يلي الجَسَد.

وقولُه **وأَفْعَلَ فهو مُفْعِلٌ** تقول: أَعْشَبَ المكانُ فهو مُعْشِب، وأَبْقَلَ فهو مُبْقِل.

وقولُه **مُثَعْلَبة ومُعَقْرَبة ومَعْقَرة نادرٌ** أي: إنَّ بناء ذلك من غير الثلاثيِّ نادٌر لا يقاس عليه، فلا يقال أرضٌ مُضَفْدَعةٌ قياسًا على مُثَعْلَبةٍ ومُعَقْرَبة. قال س[4]: «ولم

---

(١) ٢: ٥٦٥.

(٢) ل: لم يُرَدْ.

(٣) البيت لسُوَيد بن كُراع كما في الشعر والشعراء ٢: ٦٣٥، وهو عن الأصمعي بلا نسبة في غريب الحديث لأبي عُبيد ١: ٢٤٧. عنى بالعواصي القوافي المذكورة في البيت الأول.

(٤) الكتاب ٤: ٩٤، وفيه اختصار.

يجيئوا بنظير ذلك فيما جاوزَ ثلاثة أحرف، وإنما اختَصُّوا بها بنات الثلاثة لخفَّتِها»
انتهى. والذي حكاه س من الرباعي مُتَعْلَبة ومُعَقْرَبة بزنة مَفْعُول الرباعيّ بفتح اللام والراء. وحكى أبو زيد عن العرب أنهم يجعلونها بمنزلة الفاعل، فيقولون مُعَقْرِبة ومُثَعْلِبة[1] بكسر الراء واللام، يريدون الكثرة. وحكى بعض اللغويين: مكانٌ مُعَقْرِبٌ وأرضٌ مُعَقْرِبة[2]، بكسر الراء فيهما، وصُدْغٌ مُعَقْرَب[3]، بفتح الراء لا غير.

ومعنى قوله **مَعْقَرة**[4] أي: كثيرة العقارب، كأنه رَدَّ العَقْرَبَ إلى ثلاثة أحرف، ثم بنى عليه، وهو بفتح الميم والقاف وسكون العين.

ص: ويُصاغُ لآلةِ الفعلِ الثلاثيِّ مثالُ مِفْعَلٍ، أو مِفْعالٍ، أو مِفْعَلةٍ، أو فِعالٍ.

ش: مثالُ مِفْعَلٍ مِسْعَرٌ[5]، ومِطْعَنٌ، ومِكْسَرٌ، ومِضْرَبٌ، ومِقْطَعٌ، ومِحْضأٌ[6]، ومِحْلَبٌ، ومِنْجَلٌ[7]، ومِصْفًى، ومِخْرَزٌ، ومِخْيَطٌ، ومِفْتَحٌ. وقَلَّ في الآلة مَفْعَلٌ بفتح الميم نحو مَنْقَل، كما قَلَّ في المكان مِفْعَل بكسرها، وقد حُكي تثليث ميم مِغْزَل[8]، والكسرُ أشهر. ومِفْعَلٌ في بعض هذه مقصور من مِفْعال، ولذلك صحَّحوا مِقْوَلًا[9] ومِخْيَطًا، ولا ينقاس هذا القصرُ إلا في الشعر، فلا يقال في مِصْباحٍ مِصْبَحٌ إلا في الشعر.

---

(١) اللسان (ثعلب) و(عقرب).
(٢) الغريب المصنف ٢: ٤١٥. والاثنان في الصحاح (عقرب).
(٣) أي معطوف. الصحاح (عقرب).
(٤) الصحاح (عقرب).
(٥) المسعر: عود تحرَّك به النار عند الاتِّقاد.
(٦) المحضأ: العُود تسعَّر به النار.
(٧) المنجل: الآلة التي يُحصَد بها الزرع.
(٨) شرح القصائد السبع ص ١٠٨، ونُسب فيه الضم إلى تميم. وفي الغريب المصنف ٢: ٥٦٣ أنَّ الكسر لغة تميم، والضم لغة قيس، ولم يذكر الفتح. والمغزل: الذي يغزل به الرعاء الصوف.
(٩) المقول: اللسان.

ومثالُ مِفْعالٍ مِفْتاحٌ، ومِصْباحٌ، ومِقْراضٌ، ومِحْراثٌ، ومِنْقاشٌ[(١)].

ومثالُ مِفْعَلةٍ مِرْآةٌ [(٢)] ، ومِكْسَحةٌ [(٣)] ، ومِسَلَّةٌ ، ومِسْرَجةٌ ، ومِزْدَغةٌ [(٤)] ، ومِطْهَرةٌ، ومِرْفَقةٌ[(٥)]، ومِرْوَحةٌ. وأمّا مَنارة فليس من الآلات، بل هو مكانٌ تُوضَع عليه عليه الْمِسْرَجة، والْمِسْرَجةُ هي الآلة، وهي التي يُوضَع فيها الفَتيلة والدُّهن.

ومثالُ فِعَالٍ إراثٌ[(٦)]، وسِرادٌ، ولا يَطَّرِدُ فِعَالٌ في الآلة.

ص: وشَذَّ بالضمِّ مُسْعُطٌ[(٧)]، ومُنْخُلٌ[(٨)]، ومُدْهُنٌ[(٩)]، ومُدُقٌّ، ومُكْحُلَةٌ[(١٠)]، ومُكْحُلَةٌ[(١٠)]، ومُحْرُضَةٌ[(١١)]، ومُنْصُلٌ[(١٢)].

ش: هذه الكَلِمُ جاءت بِضَمِّ أولِها وثالثِها، وكان قياسُها كسرَ الأولِ وفتحَ الثالث، ولكنهم لم يذهبوا بها مذهبَ ما صيغَ من الفعل، ولكن جعلوها أسماء لهذه الأوعية. وقال بعض العرب مِدَقٌّ[(١٣)]، فكسره، وجاء به على القياس.

* * *

---

(١) المنقاش: هو الذي يُستَخرَج به الشوك وغيره.

(٢) ومثال مفعلة مرآة: موضعه في ي بعد قوله قبل قليل: إلا في الشعر.

(٣) المكسحة: المكنسة. والمسلّة: الإبرة العظيمة.

(٤) المزدغة: لغة في الْمِصْدَغة، وهي الْمِخَدّة تُوضَع تحت الصُّدْغ.

(٥) المرفقة: المتَّكأ. وقيل: الْمِخَدّة وجهُها صوف وحشوُها إذْخِر.

(٦) الإراث: ما تؤرَّث به النار، أي تُقدَح. والسراد: المثقب.

(٧) المسعط: الإناء يُجعل فيه السَّعوط، وهو الدواء يُصَبُّ في الأنف.

(٨) المنخل: ما يُنخَل به الدقيق ونحوه.

(٩) المدهن: اسم لِما يُجعل فيه الدُّهن. والمدقّ: اسم ما يُدَقُّ به الشيء.

(١٠) المكحلة: وعاء الكحل زجاجًا كان أو غيره.

(١١) المحرضة: وعاء الحُرُض، وهو الأُشنان، تُغسَل به الأيدي على إثر الطعام.

(١٢) المنصل: السيف. وبعده في التسهيل ص ٢٠٩ وتمهيد القواعد ٨: ٣٨٢٧: «وبالفتح مَنارة، ومَنقَل، ومَنْقَبة».

(١٣) الغريب المصنف ٣: ٦٦٥.

ص: باب أسماء الأفعال والأصوات

أسماءُ الأفعالِ ألفاظٌ تقوم مقامَها غيرَ متصرِّفةٍ تَصَرُّفَها ولا تَصَرُّفَ الأسماء.

ش: قولُه **أَلفاظٌ** أَعَمُّ مِن (كلمات)، وكان ينبغي أن يقول: كلمات.

/وقولُه **تَقومُ مَقامَها** أي: مَقامَ الأفعال، وهذا فيه إبهامٌ؛ لأنه لا يُدرَى مِن هذا [٦: ١٤٧/ب] اللفظ في أيِّ شيء قامت مَقامَها.

وقولُه **غيرَ مُتصَرِّفةٍ تَصَرُّفَها** أي: تَصَرُّفَ الأفعال، ويَعني أنَّ أَبنيتَها لا تختلف لاختلاف الزمان كالفعل. **ولا تَصَرُّفَ الأسماء** في كونها يُسنَدُ إلى مدلولها، فتُستَعمَل مبتدأةً وفاعلةً وغيرَ ذلك، فأمّا قولُ زهير[1]:

ولَأَنــتَ أَشْــجَعُ مِــنْ أُســامةَ إذْ ... دُعِيَــتْ نَــزَالِ ، وَلُجَّ في الــذُّعْرِ

وقولُ الآخَر[2]:

فَــدَعَوْا نَــزَالِ ، فكنــتُ أوَّلَ نــازلٍ ... وعَــــلامَ أَرْكَبُــــهُ إذا لم أَنْــــزِلِ

فهذا من الإسناد لِلَّفْظ، وهو يَشتَرِك فيه الاسمُ والفعل والحرف.

---

(١) الديوان ص ٧٨ والكتاب ٣: ٢٧١ والكامل ٢: ٥٨٨ والخزانة ٦: ٣١٦ ٣٢٧ [الشاهد ٤٦٧]، وصدره: ولَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أنتَ إذا. ورواية أبي حيان مركبة من صدر بيت للمسيَّب بن عَلَس وعجز بيت زهير، كما في الخزانة. وورد البيت ملفقًا في إصلاح المنطق ص ٣٣٦. ويأتي برواية الديوان في هذا الجزء ٦: ١٦٢/ب من الأصل. أسامة: الأسد. ونزَال: انْزِلْ. ولُجَّ في الذُّعر: تتابع الناس في الفزع.

(٢) هو ربيعة بن مقروم الضبي. الحماسة ١: ٦٨ [٩] والمرزوقي ١: ٦٢ [٩]. دعوا نزال: صاحوا نَزَالِ نزالِ.

وهذا الذي ذكرَه المصنفُ مِن أنها أسماءٌ هو مذهب جمهور البصريين[1].

واحتَجُّوا[2] على اسميَّتِها بأنها لا تَلزَم الاشتقاق، وأنها تجري على أمثلةٍ مُنْخَرِمة، وأنَّ فيها التعريفَ والتنكيرَ والثنائيَّ والمركَّبَ والمصغَّرَ والمثنَّى والمجموعَ، وأنها تُنَوَّنُ للفرق بين المعرفة والنكرة، وتَدخل الألف واللام على بعضها كقولهم: النَّجاءَك، بمعنى: انْجُ، وأنَّ ما كان منها نحو نَزَالِ إذا سُمِّيَ بها أُعرب عند التميميين[3]، بخلاف التسمية بالفعل المستَتِرِ فيه ضمير، فإنه يَحكيه بنو تميم وغيرهم من العرب[4]. فعلى هذا المذهب يكون مدلولُ هذه الأسماء ألفاظَ أفعالٍ لا أحداثًا وأزمانًا، بل تَدُلُّ على ما يَدُلُّ على الحدث والزمان.

وذهب الكوفيون إلى أنها أفعالٌ لدخولها في حدود الأفعال وحقائقِها من الدلالة على الحدث والزمان المختصِّ بالمضيِّ أو الاستقبال.

وذهبَ بعض البصريين إلى أنها أفعالٌ استُعملت استعمالَ الأسماء، أي: جُعلت على أبنية الأسماء، واتَّصلتْ ضمائرُها بها اتصالَها بالأسماء. وهذا راجعٌ في الحقيقة لقول الكوفيين.

وذهب أبو القاسم بن القاسم من نحاة الأندلس إلى أنَّ نَزَالِ وصَهْ ودَراكِ وبَلْهَ ومَهْ وجميعَ هذا الصنف الذي ليس أصلُه ظرفًا ولا مصدرًا أفعالٌ؛ وأمّا ما أصلُه ظرفٌ، نحو: دُونَكَ زيدًا، أو مصدرٌ، نحو: حَذَرَكَ، وفَرَطَكَ[5]، فكان يقول: إنها منصوبةٌ

---

(١) انظر الخلاف فيها في البسيط في شرح جمل الزجاجي ١: ١٦٣ - ١٦٤ والكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ٣: ١١٢٠ - ١١٢١، ١١٤٧.

(٢) انظر الحديث عن أسماء الأفعال في المسائل الحلبيات ص ٩٧ - ١٢٠، ٢١١ - ٢١٩ وإيضاح الشعر ص ٥ - ٣٧ والخصائص ٣: ٤٧ - ٥١، والأدلة على اسميتها فيهن وفي شرح المفصل ٤: ٣٩ - ٤٢.

(٣) الكتاب ٣: ٢٧٧ وإيضاح الشعر ص ١٥.

(٤) الأصول ٢: ١٠٤ والمسائل الحلبيات ص ٣٥٦.

(٥) فرطك: اسم فعل أمر، تستعمله إذا كنت تحذر شخصًا من بين يديه شيئًا، أو تأمره أن يتقدم. ل: وفِرَطك.

بفعلٍ مُضمَر لا يجوز أن يظهر؛ لأنَّ ذلك المصدر والظرف عِوض عنه. وخالفَ في جميع ذلك البصريين، ولا تُعرفُ هذه المقالة لبصريٍّ إلا ما رُوي عن المازني في الظروف خاصة.

وفي (البسيط): هي أسماءٌ دالّةٌ على ما تَدُلُّ عليه الأفعال، ودلالتُها على الزمان بالوضع لا بالصيغ، ولا يَصِحُّ أن تكون أسماءً لألفاظِ الفعل. وقيل: هي أسماءٌ للفظه. والظاهرُ[1] الأول.

واختلفوا: هل هي أسماءٌ للمعاني التي تَدُلُّ عليها الأفعال، أو هي أسماءٌ للمصادر، ثم دخَلها معنى الطلب والأمر، فتبِعَه /الزمان، أو دخَلها معنى الوقوع [٦: ١٤٨/أ] بالمشاهدة ودلالة الحال في غير الأمر، فتبِعَه الزمان أيضًا في نحو أَوَّه.

فذهب جماعةٌ إلى الأول، وهو ظاهر كلام س[2] وأبي علي[3] والجماعة[4]، وهؤلاء أكثرُهم يقول هو اسمٌ لمعنى الفعل. وذهب بعضُ الناس إلى أنه اسمٌ للفعل والفاعل. والصحيح الأول.

وأمّا عَمَلُها فعلَى مَن قال إنها أفعالٌ فلأنها أفعالٌ، وعلى مَن قال إنها أسماءٌ[5] فلأنها أسماءٌ تضمَّنتْ [معاني الأفعال][6]، فصارتْ أَقوَى مِن اسم الفاعل، أو لأنها نابتْ عن الفعل. وقد ذهبَ بعضُ النحويين إلى أنها عمِلتْ لكونها خَلَفًا عن الأفعال وبدلًا منها، وإن لم تكن مصادر عنده، وصَيَّرَها بمنزلة الظروف العاملة.

---

(١) والظاهر الأول واختلفوا هل هي أسماء للمعاني: سقط من ك.

(٢) يعني قوله: «ولم تَصَرَّفْ تَصَرُّفَ المصادر لأنها ليست بمصادر، وإنما سُمي بها الأمرُ والنهي». الكتاب ١: ٢٤٢ - ٢٤٣.

(٣) الإيضاح العضدي ص ١٦٣ والمسائل الحلبيات ص ٩٨.

(٤) انظر على سبيل المثال البسيط في شرح جمل الزجاجي ١: ١٦٣ - ١٦٤ والكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ٣: ١١٢٠ - ١١٢١ والملخص ١: ٣٤٧.

(٥) وعلى من قال إنها أسماء: سقط من ل. ووضع بدلًا منه في ك، ش: أو. وبعده: لأنها. وفي ي: ولأنها.

(٦) معاني الأفعال: تتمة يستقيم بها السياق.

ص: وحكمُها غالبًا[1] في التعدِّي واللزومِ، والإظهارِ والإضمارِ، حُكمُ الأفعالِ المُوافِقتِها معنًى.

ش: إذا كان الفعلُ متعديًا فالاسمُ الدالُّ عليه متعدٍّ، نحو رُوَيدَ، مَدلولُه أَمْهِلْ، فكما تقول: أَمْهِلْ زيدًا، كذلك تقول: رُوَيْدَ زيدًا. وإذا كان لازمًا كان لازمًا، نحو صَهْ، مدلولُه اسْكُتْ، فكما تقول: اسْكُتْ، ولا يتعدَّى لمفعول، كذلك تقول: صَهْ، ولا يتعدَّى لمفعول.

وقال **غالبًا** ليتحرَّزَ[2] من آمِين، فإنها لم يُحفَظ لها مفعول، واسْتَجِبْ بمعناها يجوز أن تنصب مفعولًا.

وقولُه **في الإظهار والإضمار** إنْ عَنى بذلك أنه كما يُضمَرُ الفعل ويُظهَر كذلك[3] يُضمَر اسمُ الفعل ويُظهَر فليس بصحيح؛ لأنهم نَصُّوا على أنَّ اسم الفعل لا يُضمَر. وإنما كان ذلك عندهم لأنَّ نيابة الاسم عن الفعل مَجاز، والإضمار مجاز، فكان يَكثُر المجاز، فالتَزَموا فيها الإظهار وأنها لا تُضمَر، وإن كانت مدلولاتُها يجوز فيها الإظهار والإضمار. وفي كتاب س ما يُشعِر ظاهرُه بأنَّ اسمَ الفعل يُضمَر، أي: يعمَل مُضمَرًا، قال سيبويه[4] في (باب الأمر والنهي) من أبواب الاشتغال: «ومِثلُ ذلك: أَمَّا زيدٌ فاقْتُلْه، فإذا قلتَ: زيدٌ فاضْرِبْه لم يَستَقِمْ أن تَحملَه على الابتداء؛ ألا ترى أنك لو قلت زيدٌ فمنطلقٌ لم يَستقم، فهو دليلٌ على أنه لا يجوز أن يكون مبتدأ، فإن شئتَ نَصَبتَه على شيء هذا تفسيرُه، كما كان ذلك في الاستفهام، وإن شئتَ على: عليكَ، كأنك قلت: عَلَيْكَ زيدًا فاقْتُلْه» انتهى كلام س. فقولُ س «وإن شئتَ على عَلَيْكَ» تجويزٌ لإضمارِ عَلَيْكَ، وهي اسمُ فعل، لكنَّ كلام س متأوَّلٌ على أنَّ

---

(١) ي: مخالف.

(٢) ي: للتحرز. ك: ليحترز.

(٣) كذلك يضمر اسم الفعل ويظهر: سقط من ي.

(٤) الكتاب ١: ١٣٨.

ذلك تفسير معنًى لا تفسيرُ إعراب، وإنما يريد: وإن شئتَ نَصبتَ على فعلٍ يَدُلُّ عليه سياق الكلام، كأنه قال: الْزَمْ زيدًا.

وإنْ عَنى بالإظهار والإضمار أنه يُضمَر فيها الفاعلُ، ويظهر معها ولا يُضمر، فصحيح؛ ألا ترى أنَّ مِثلَ صَهْ يُضمَر فيها كما يُضمر في اسْكُتْ، وهَيْهاتَ يظهر معها الفاعل على نحو قوله[1]: / [٦:١٤٨/ب]

فَهَيْهاتَ هَيْهاتَ العَقيقُ وأهلُهُ ... وهَيهاتَ خِلٌّ بالعَقيقِ نُواصِلُهْ

ويُضمر فيها أيضًا، نحو قوله تعالى في أحد القولين ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[2]، أي: هيهاتَ هو، أي: الإخراجُ، وذلك أنَّ مدلولها بَعُدَ، فكما أنَّ بَعُدَ يُضمَر فيها الفاعل ويظهر معها، كذلك هَيْهَاتَ، يُضمَر فيها ويُظهَر معها.

وقولُه **المُوافِقتِها مَعنًى** فيه نَظَرٌ لأنها إن كانت وافقَتْها معنًى فذلك من قِسم المترادِف، وهو اختلافُ اللفظَين واتِّفاقُ المعنى، وعلى ظاهر هذا الكلام لا تكون أسماءً لأفعال، وقد قدَّمْنا أنَّ مَدلولَها لفظٌ عند بعضهم، ومدلول الفعل حَدَثٌ وزمان، فإذًا لم يَتَّفِقا معنًى على هذا القول.

ص: ولا علامةَ للمُضمَرِ المُرْتَفِعِ بها، وبروزُه مع شِبْهِها[3] دَليلُ فِعْلِيَّتِه.

ش: قولُه **ولا علامةَ للمُضمَر المُرتَفِعِ بها** عبارةٌ غيرُ صحيحة؛ لأنَّ هذا شيءٌ يَشتَرِكُ فيه اسمُ الفعل والفعلُ؛ لأنَّ الفعل أيضًا لا علامةَ للمُضمَر المرتَفِعِ به، إنما يَبرزُ هو بنفسه، وليست له علامةٌ تَدُلُّ عليه، فالعبارةُ الصحيحة أن يقول: ولا

---

(١) تقدم البيت في ٧: ٦٤، ٨٦. وزد على ما هنالك المسائل الحلبيات ص ٢٤١ والمسائل الشيرازيات ١: ٢٨٩، ٢: ٥٢٨. العقيق: وادٍ لبني كلاب بالعالية. وروي آخره: تُواصله.

(٢) سورة المؤمنون، الآية ٣٦. والقول الآخر أنَّ اللام في (لِما) زائدة، و(ما) الفاعلة. التبيان في إعراب القرآن ٢: ٩٥٤ وشرح المفصل ٤: ٥٣. وانظر ما يأتي في ق ١٥٦/أ من الأصل.

(٣) زيد هاهنا في التسهيل ص ٢١٠ وتمهيد القواعد ٨: ٣٨٣٥: ((في عدم التصرف)). وفي الثاني وحاشية التسهيل عن بعض نسخه: ((مع مشبهها)).

يَبرُزُ معه الضميرُ في حال تَثنيةٍ ولا جمعٍ، بل يَسْتَكِنُّ مُطلقًا، فتقول: صَهْ يا زيدُ، ويا زيدان، ويا زيدون، ويا هندُ، ويا هندان، ويا هندات، بخلاف اسْكُتْ، فإنك تقول: اسْكُتْ يا زيدُ، واسْكُتا يا زيدان، واسْكُتُوا يا زيدون، واسْكُتِي يا هند، واسْكُتْنَ يا هندات.

وقولُه **وبُروزُه** - أي: بروزُ الضمير مع شِبْهِ أسماءِ الأفعال - **دليلُ فِعْلِيَّتِه**[1]، وذلك نحو هَلُمَّ، فإنَّ لغة بني تميم[2] بروزُ الضمير معه للمخاطَب وتأكيدُها بالنون، فتقول: هَلُمَّ وهَلُمَّا وهَلُمُّوا وهَلُمِّي وهَلْمُمْنَ، فهي في لغتهم فعلٌ، وسيأتي الكلام عليها مُستوفًى في هذا الباب[3] إن شاء الله.

ص: وأَكثَرُها أَوامِرُ، وقد تَدُلُّ على حدثٍ ماضٍ أو حاضرٍ، وقد تُضَمَّنُ معنَى نَفيٍ، أو نَهْيٍ، أو اسْتِفهامٍ، أو تَعَجُّبِ اسْتِحْسانٍ أو تَنَدُّمٍ، أو اسْتِعْظامٍ.

ش: قولُه **وأكثرُها أَوامِرُ** مثالُ ذلك صَهْ ومَهْ. **وقد تَدُلُّ على حَدَثٍ ماضٍ** مثالُ ذلك هَيْهاتَ، أي: بَعُدَ، وشَتَّانَ، أي: افْتَرَقَ. **أو حاضرٍ** مثالُ ذلك أُفٍّ، أي: أَتَضَجَّرُ، وسيأتي الكلام عليها إن شاء الله.

وفي قولِ المصنفِ تَسامُحٌ؛ لأنَّ الأَوامِرَ حقيقةً إنما هي الأفعالُ لا أسماءُ الأفعالِ؛ لأنه كما تَقَرَّرَ مَدلولاتُها ألفاظٌ، وتلك الألفاظُ هي الأوامر. وكذلك قولُه **وقد تَدُلُّ على حَدَثٍ ماضٍ أو حاضرٍ** فيه تَسامُحٌ أيضًا؛ لأنه لا يَتَّجِهُ ذلك إلا على رأيِ مَن يَعتقدُ أنها أفعالٌ، أو أنها أسماءٌ تَدُلُّ على ما دَلَّتْ عليه الأفعالُ، إلا أنها اختلفَتْ هي والفعلُ في الدلالة على الزمان؛ فدلالتُها عليه بالوضع، ودلالةُ الأفعال بالصيغة، وأمَّا إن كان مَدلولُها لفظًا /فلا يَتَّجِهُ ذلك [لأنَّ الدالَّ على الحدث الماضي [٦:١٤٩/أ]

---

(١) ي، ك: دليل على فعليته.

(٢) الكتاب ٣: ٥٢٩.

(٣) يأتي في ق ١٤٩/ب - ١٥١/أ من الأصل.

أو الحاضر إنما هو مدلولاتها لا هي، إنما تدل هي على الأفعال، والأفعال هي التي تدلُّ على الحدث الماضي والحاضر.

ومثالُ تضمينها معنى النفي ما روى الكسائيُّ أنه سمع أعرابيًّا يقول إذا قيل له: أبقيَ عندكم شيءٌ؟ يقول: هَمْهامِ، أي: لم يبقَ شيءٌ، وسيأتي الكلامُ[1] على هذه اللفظة إن شاء الله.

ومثالُ تضمينها معنى النهي، ولا يُراد به النهي الصناعيّ، إنما يُراد به الأمر الذي يُراد به التحذير، نحو حَذَارِ؛ إذ لا يوجد اسمُ فعلٍ بمعنى: لا تفعلْ. قال في (البسيط): الأصلُ عند النحويين في هذه أن تكون للأمر والنهي، وأعني بالنهي ما يدلُّ على التَّرك بالوضعِ كحَذَارِ لا الذي يكون بـ(لا) للنهي][2].

ومثالُ الاستفهام (مَهْيَم) كما جاء في الحديث أنَّ عبد الرحمن بن عوف رأى عليه رسولُ الله - ﷺ - أَثَرَ صُفْرة، فقال له رسول الله - ﷺ - (مَهْيَمْ)؟ قال: تزوجتُ يا رسولَ الله[3]. كأنَّ المعنى - والله أعلمُ - أَحَدَثَ لك شيءٌ؟ فـ(مَهْيَم) اسمُ فِعلٍ مَعناه الاستفهام.

ومثالُ تَعَجُّبِ استِحْسانٍ وأَمرٍ قولُ الراجز[4]:

وا بِأَبـــا أنـــتِ وفُـــوكِ الأَشْــنَبُ ... كأنَّمـــا ذُرَّ عليـــه الزَّرْنَــــبُ

ومثالُ تَعَجُّبِ التَّنَدُّمِ قولُ الشاعر[5]:

---

(١) يأتي الكلام عليها في ق ١٦٠/ب من الأصل.

(٢) ما بين القوسين انفردت به ك.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب البيوع: الباب الأول ٣: ٣، وفي أبواب أخرى.

(٤) الشيرازيات ١: ٣٤٢ والحجة ٤: ٣٣١ وأبيات مغني اللبيب ٦: ١٤٣ [٥٩٣]. أشنب: ذو شَنَب، وهو حِدّة في الأسنان، أو برد الأسنان وعذوبتها. والزَّرنَب: نبات طيب الرائحة.

(٥) هو زيد بن عمرو بن نُفَيْل كما في الكتاب ٢: ١٥٥، والبيت الأول في ٣: ٥٥٥. وقد تقدم الثاني في ٥: ٢١. النُّكر: المنكَر.

سَــــالَتَانِي الطَّـــلاقَ أنْ رَأَتـــانِي		قَــلَّ مــالِي ، قــد جِئتُمــانِي بِنُكْــرِ
وَيْ كَــأَنْ مَــنْ يَكُــنْ لَــهُ نَشَــبٌ يُحْـ		ـبَبْ، ومَـنْ يَفتَقِـرْ يَعِـشْ عَـيشَ ضُـرِّ

ومثالُ الاستعظام قولُهم (بَخٍ بَخ) كما جاء في حديث أبي طلحة، فقال رسول الله - ﷺ - (بَخٍ بَخْ، ذلك مالٌ رابحٌ)[1]، ويقال: بَخْ، وبَخٍ، وبَخٍ وبَخٌ، فإذا كرّرت فالاختيارُ تحريكُ الأولِ مُنَوَّنًا وإسكانُ الثاني. قال أبو بكر بن دُرَيْد[2]: معناه تعظيمُ الأمر وتفخيمُه. وقال يعقوب بن السِّكِّيت[3]: بَخْ بخْ وبَهْ بَهْ، بمعنًى واحد. وقال الداودي[4]: بَخ كلمةٌ تُقالُ إذا حُمِد الفعل. وقال غيره[5]: تُقال عند الإعجاب.

ص: وقد تَصحَبُ بعضَها (لا) النافيةُ.

ش: هذه زيادة في بعض النسخ التي رأيتُ عليها خطَّ المصنف، ومثالُ ذلك قولُهم: لا لَعا، ومنه قولُ أبي بكر بن دُريدٍ في مقصورته[6]:

فــإنْ عَثَــرتُ بَعــدَها إن وَأَلَــتْ		نَفْسِـيَ مِـنْ هاتـا فَقُـولا : لا لَعَـا

ومعنى لَعَا: إقالة، فإذا أدخل عليه (لا) فكأنه قال: لا إقالة.

ص: فمنها لـ(خُذْ): ها وهاءَ مجردَين ومَتْلُوَّينِ[7] كافَ الخطاب بحسَب المعنى، وتَخلُفُه همزةُ هاءَ مُصَرَّفةً /تَصريفَه. [٦:١٤٩/ب]

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الزكاة: باب الزكاة على الأقارب ٢: ١٢٦ بلفظ (بَخْ) واحد، وفي أبواب أخرى بهذه الرواية.

(٢) الذي في جمهرة اللغة ١: ٦١: ((بَخٍّ كلمة تقال عند ذكر الفخر)). وما ذكره أبو حيان نسب لابن دريد في شرح النووي على صحيح مسلم ٧: ٨٥ [دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية]. ونسب لابن الأنباري في تفسير غريب ما في الصحيحين للحميدي ١: ٢٦٧.

(٣) كتاب الإبدال له ص ١٢٨ وكتاب الألفاظ ص ١١٣.

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم ٧: ٨٦. [دار إحياء التراث العربي].

(٥) العين ٤: ١٤٦.

(٦) شرح مقصورة بن دريد للتبريزي ص ٢٠ [مكتبة المعارف] والخزانة ١١: ٣٥٨ - ٣٦٤ [الشاهد ٩٣٩]. وأَلتْ: نجت.

(٧) التسهيل ص ٢١٠ وتمهيد القواعد ٨: ٣٨٤٦: ومتلوَّي. وفي حاشية التسهيل أنه في المساعد: ومتلوين بكاف الخطاب.

ش: هذه الأسماء تنقسم ثلاثة أقسام: مرتجلة، ومنقولة، ومشتقّة.

وقولُه **فَمِنْها** - أي: فمِن أسماء الأفعال - **لـ(خُذْ)** - أي: اسمًا لِخُذْ - **ها وهاءَ مجرَّدَينِ**، أي: مِن كاف الخطاب، فتقول للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث: ها وهاءَ، أو تأتي بكاف الخطاب بحسَب مَن تخاطبه، فتقول: هاكَ هاكِ هاكُما هاكُم هاكُنَّ، وقد ذكرَ هذه اللغةَ أبو الحسن الأخفش في (كتاب الملوك). وهاءَكَ هاءكِ هاءَكما هاءَكم هاءَكُنَّ[1]. قال الفراء[2]: وإلحاق الكاف لـ(ها) هي لغة بني دُبَيْر، وهي في لغتهم اسمُ فِعل.

وتَخلُفُ الكافَ همزةُ (هاء) مُصَرَّفةً تَصريفَ الكاف مِن اختلافها بحسَب المعنى، فتقول: هاءَ هاءِ هاؤُما هاؤُم هاؤُنَّ. وهذه اللغة أفصحُ اللغات فيها، وهي التي جاءت في القرآن، قال تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ﴾[3]، وقد ذكرَها الأخفشُ في (كتاب الملوك).

و(ها)[4] في هذه اللغات التي ذكرْناها اسمُ فعلٍ لأنها لم تتصل بها ضمائر الفاعلين على حدِّ ما تَتَّصلُ بالأفعال؛ بل اسْتَكَنَّ فيها الضمير اسْتِكْنانَه في أسماءِ الأفعال.

وفي (هاء) لغاتٌ تكون فيها فعلًا:

أحدها: أن تُصَرِّفَها تصريفَ عاطِ[5]، فتقول: هاءِ يا رجل، وهائي يا امرأة، وهائيا يا رجلان أو يا امرأتان، وهاؤوا يا رجال، وهائينَ يا نساء. وقد ذَكر هذه اللغةَ الأخفشُ في (كتاب الملوك).

---

(١) ي: وهاءَكِ وهاءَكما وهاءَكم وهاءَكنَّ.

(٢) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢: ٧٣١. وذكرها الفراء بلا نسبة في لغات القرآن ص ١٤٤.

(٣) سورة الحاقة: الآية ١٩. وهي ليست في ي.

(٤) ي: وهاءَ.

(٥) هو أمر من عاطى يُعاطي، أي: ناولَ. ل: غلط.

الثانية: أن تُصَرِّفها تصريفَ هَبْ[1]، فتقول: هَأْ، هَئِي، هَأَا، هَؤُوا، هَأْنَ.

الثالثة: أن تُصَرِّفها تصريفَ خَفْ، فتقول: هَأْ، هائي، هاءا، هَاؤُوا، هَأْنَ. وتقول على هذا (ما أَهاءُ) أي: ما آخُذ.

فهي في هذه اللغات الثلاث فعلٌ لاتصال الضمائر بها على حدِّ ما تتصل بالأفعال.

وأمّا (هاتِ) بكسر التاء فمعناه أعْطِ، والألفُ منقلبة إمّا من ياء أو واو، والتاءُ غير زائدة. وقال الخليل[2]: الهاءُ مبدلة من الهمزة من آتَى أي: أَعطَى. وتقول للمرأة هاتِي، وللاثنين هاتِيا، وللجمع المذكر هاتُوا، وللمؤنثات هاتِينَ. ويقوِّي هذا ما ذكره الخليل من أنه مِن آتَى. وقد يقال: ليست بفعلٍ لأنَّ لفظ الأمر كأنه قد غيِّر ولزم الهاء، وتقول[3]: إن كانت بك مُهاتاة، ولا هاتَيتَ، كلّه دليل على قوة الفعل، وسيأتي أيضًا الكلام في هاتِ إن شاء الله.

ص: ومنها لِأَحْضِرْ وأَقْبِلْ (هَلُمَّ) الحجازيّةُ.

ش: (هَلُمَّ) مركَّبة إجماعًا، هكذا قاله بعضُ مَن عاصرنا. وفي (البسيط): ومنهم مَن يقول ليست مركبة. وفي كيفية التركيب خلاف: قال البصريون[4]: هي مركبة من (ها) التنبيه ومن (لُمَّ) التي هي فعلُ أمرٍ من قولهم: لَمَّ اللهُ شَعثَه، أي: جَمَعَه، كأنه قال: اجمعْ نفسَكَ إلينا - وهذا أحدُ معنييها الذي هو معنى أَقْبِلْ - فحذف الألف من (ها) تخفيفًا لكثرة الاستعمال، ونظرًا إلى أنَّ أصل لام (لُمَّ) السكون، وحركتُها عارضة بنقل /حركة الميم المدغَمة إليها، والتركيبُ مع (ها) لا يضرُّها. [٦:١٥٠/أ]

---

(١) هو الأمر من وَهَبَ.

(٢) العين ٤: ٨٠ والصحاح (هيت) وشرح الكافية للرضي ٢: ٣٠٣.

(٣) إصلاح المنطق ص ٢٩١، ولفظه «وتقول: هاتِ لا هاتَيتَ، وهاتِ إن كانت بك مُهاتاة».

(٤) الكتاب ٣: ٣٣٢، ٥٢٩ والأصول ١: ١٤٦ والإغفال ٢: ٢١٧ والمسائل العضديات ص ٢٢١ وإيضاح الشعر ص ٨٨ والمسائل الشيرازيات ١: ١٨٤ وشرح الكافية الشافية ٣: ١٣٩١.

وذهب الخليل[1] إلى أنها مركبة وأنَّ التركيب لم يُبْقِها على أصلها.

وقيل[2]: بل رُكِّبا قبلَ الإدغام، فسَقطتْ همزتها للدَّرْج إذ كانت همزة وصل، وحُذفت الألف لالتقاء الساكنين، ثم نُقلت حركةُ الميم الأولى إلى اللام، وأُدغمتْ، فصار: هَلُمَّ.

وقال الفراء[3]: هي مركَّبة من (هَلْ) التي للزجر، و(أُمَّ) بمعنى اقصدْ، فحُذفت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلَها، وحذفت، فصار: هَلُمَّ.

وقال الفارسيُّ[4]: ((لا مَدخلَ هنا للاستفهام)). قال ابن جِنِّيْ[5]: ((لا يَلزم ما ذَكره الفارسيُّ لأنَّ الفَرّاء لم يَدَّع أن (هَلْ) هي التي للاستفهام، إنما قال: إنها (هَل) التي للزجر والحثّ)). وما قاله ابن جِنِّيْ ليس بجيد لأنَّ الفارسيَّ لم يَذكر ذلك رَدًّا على الفراء حتى يُلزمه ابنُ جِنِّيْ ما ذَكر؛ وإنما قال: لا يَتوهَّم أحدٌ أنَّ (هَلْ) في نحو (هَلُمَّ) للاستفهام إذْ لا مَدخَلَ له هنا، وإنما قال: إذ لا مَدْخَلَ له هنا؛ إذ ذاك يلزم أن تكون مركبة من (هل) التي للاستفهام ومِن (أُمَّ) التي هي أمر، وأدواتُ الاستفهام لا تدخل على الأوامر، إنما تدخل على ما هو خبرٌ، وما لا يَصِحُّ استعماله مفردًا إذا دخل على آخَرَ مفردٍ لا يَصِحُّ تركيبه منهما، ولذلك ضعفَ قول الفراء لأنَّ (هَلْ) عنده هي اسمُ فِعلٍ للحثّ، فهي بمعنى الأمر، و(لُمَّ) أمر، والأمرُ لا يَدخل على الأمر في حال إرادة كلِّ واحد لمعناه، فلا يُرَكَّبَان.

---

(١) الكتاب ٣: ٥٢٩ والخصائص ٣: ٣٥، ٢٣٠ وشرح الكافية للرضي ٢: ٣١٣.

(٢) المحرر الوجيز ٢: ٣٦٠.

(٣) معاني القرآن له ١: ٢٠٣ والزاهر ٢: ٢٧٩، ونسبه السيرافي في شرح الكتاب ١٤: ٥٦ إلى غير سيبويه، ونسب في المفصل ص ١٤٦ وشرح الكافية الشافية ٣: ١٣٩١ للكوفيين. وفي شرح الكافية للرضي ٢: ٣١٤ ما نصُّه: ((وقال الكوفيون: أصله هَلَا أُمَّ، وهَلَا كلمةُ استعجال)).

(٤) إيضاح الشعر ص ٨٨ والمسائل العضديات ص ٢٢٣ والخصائص ٣: ٣٦.

(٥) الخصائص ٣: ٣٦.

وحَسُنَ مذهب البصريين لأنَّ حرف التنبيه قد يَدخل على فعل الأمر، ويراد بكلٍّ منهما معناه؛ ألا ترى أنهم قالوا[1] في قوله تعالى: ﴿أَلَا يا اسْجُدُوا﴾[2] إنّ (يا) للتنبيه، وبعده فعلُ الأمر، فكذلك يجوز أن يُرَكَّبا ويَصيرا كلمةً واحدة. ويدلُّ على أنَّ الأصل (ها لُمَّ) أنهم قد نَطَقوا به، فقالوا (ها لُمَّ)، قاله في البسيط.

وقولُ المصنف **لِأَحْضِرْ وأَقْبِلْ** يعني أنَّ هَلُمَّ لها معنيان:أحدهما أن تكون بمعنى أَحْضِرْ، فتكون متعدِّيةً كما أن أَحْضِرْ متعدِّية، قال تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾[3]، أي: أَحْضِرُوا شُهداءَكم. والثاني أن تكون بمعنى أَقْبِلْ، فتتعدى بـ(إلى) كما تتعدى أَقْبِلْ، قال تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[4]، أي: أَقْبِلُوا إلينا، وتقول: هَلُمَّ إلى الثَّريد، أي: جِئْ إلى الثَّريد. ومنهم مَن يعدّيها باللام[5]، فيقول: هَلُمَّ لِلثَّريد. ومنهم مَن يحذف الحرف، فيقول[6]: هَلُمَّ الثَّريدَ، أي: ائْتِ الثَّريدَ.

وقولُه **الحجازيّةُ** يعني أنها لا تكون اسمَ فعل إلا في لغة أهل الحجاز؛ لأنه لا تتصل بها الضمائر على حدِّ ما تتَّصل بالأفعال، بل تستكنُّ فيها، فتقول: هَلُمَّ يا رجل، وهَلُمَّ يا امرأة ، وهَلُمَّ يا رجلان أو يا امرأتان، وهَلُمَّ يا رجال، وهَلُمَّ يا نساء[7].

واحترز بقوله **الحجازيّة** من اللغة التَّميميّة، فإنها عندهم فعلٌ بدليل اتِّصال الضمائر بها على حدِّ اتصالها بالأفعال، فتقول: هَلُمَّ يا رجلُ، وهَلُمِّي يا امرأةُ، وهَلُمَّا

---

(١) الإغفال ٢: ٢١٧ والمسائل الشيرازيات ١: ١٨٤ والمسائل العضديات ص ٢٢١.

(٢) سورة النمل: الآية ٢٥. وهذه قراءة الكسائي. السبعة ص ٤٨٠. وانظر تخريجها في المسائل الشيرازيات ١: ١٨٤.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٥٠.

(٤) سورة الأحزاب، الآية: ١٨.

(٥) تأويل مشكل القرآن ص ٥٥٧ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢: ٧٢٨.

(٦) شرح الكتاب للسيرافي ١: ١٨٤ ومثَّل بقوله: هلمَّ ذاك.

(٧) الكتاب ٣: ٥٢٩ والأصول ١: ١٤٦ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢: ٧٢٨ والإغفال ٢: ٢١٦ - ٢١٧ والمسائل العضديات ص ٢٢٢.

يا رَجُلان أو يا امرأتان، /وهَلُمُّوا يا رجالُ، وهَلْمُمْنَ يا نساءُ. هذا[1] الذي حكاه [٦:١٥٠/ب] البصريون[2] وبعض الكوفيين[3] عن بني تميم.

وزعمَ الفَرّاءُ[4] أنَّ الصواب هَلُمَّنَّ بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها وقاية لفتح الميم وإلحاق نون الضمير، فتلتقي بالنون الساكنة، فتُدغَم فيها. وما ذكرَه الفراء شاذٌّ.

وحُكي[5] عن أبي عمرو أنه سَمع العرب تقول: هَلُمِّينَ يا نسوةُ، بكسر الميم مشددة وزيادة ياء ساكنة بعدها، وبعدها نون الإناث. وحُكي عن بعضهم «هَلُمُّنَّ»[6] بضم الميم، وهو شاذٌّ.

وقد ذهب بعضُ النحويين[7] إلى أنها في لغة تميم اسمٌ أيضًا، غُلِّب فيه جانب الفعلية، وأنه لم يُمحض للفعلية. واستدَلَّ على صحة ما ذهب إليه بالتزامهم الفتح في ميمها إذا استكنَّ فيه الضمير، ولو كانت فعلًا محضًا في هذه اللغة لجرت مجرى رُدّ في جواز تحريكها بالحركات الثلاث، فكنت تقول: هَلُمَّ وهَلُمِّ وهَلُمُّ، كما تقول: رُدَّ ورُدِّ ورُدُّ، لكنَّ العرب قاطبةً أجمعتْ على فتح الميم إذا استكنَّ فيها الضمير، وعلى عدم الفكِّ، فلا يجوز هَلْمُمْ كما يجوز ارْدُدْ.

---

(١) أي: هَلْمُمْنَ يا نساء، بفك التضعيف.

(٢) الكتاب ٣: ٥٢٩ وشرحه للسيرافي ١: ١٨٤ والأصول ١: ١٤٦ والمسائل العضديات ص ٢٢٢ وشرح المفصل ٤: ٦٣، ٦٥.

(٣) لغات القرآن له ص ٦٣ وتأويل مشكل القرآن ص ٥٥٧. وحكاها ابن السكيت في إصلاح المنطق ص ٢٠ وابن الأنباري في المذكر والمؤنث ٢: ٧٢٩ غير منسوبة.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ١: ١٨٤ - ١٨٥، ١٤: ٥٥ وشرح المفصل ٤: ٦٥ وشرح الكافية للرضي ٢: ٣١٤ - ٣١٥.

(٥) لغات القرآن ص ٦٣ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢: ٧٢٩.

(٦) لغات القرآن ص ٦٣، يريد: يا نسوة. وفي المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢: ٧٢٩. «قال الفراء: إنما زادوا نونًا على نون النسوة لأنها نون لا يجرّها إلا ساكن». ل: هَلُمَّنَّ.

(٧) شرح المفصل ٤: ٦٥ - ٦٦ وحواشيهما.

وإنما لم يُتَصَرَّفْ فيها لأنها ثَقُلَتْ بالتركيب، ويدلُّ على أنها صارت كالكلمة الواحدة اشتقاقُهم منها فعلًا كما اشْتُقَّ من الكلمة الواحدة، حكى الأصمعي[١] أنه يقال للرجل: هَلُمَّ إلى كذا، فيقول: لا أَهَلُمَّ، بفتح الهمزة والهاء وضم اللام وفتح الميم مشدَّدة، كأنه رَدَّه إلى الأصل قبل التركيب. ويقول أيضًا: إلامَ أَهَلُمَّ[٢]؟ وإذا قيل له: هَلُمَّ كذا، قلت: لا أَهَلُمَّه، أي: لا أُعْطيكَه[٣]، ذكر نحوه أبو علي.

وما ذهب إليه الجمهور من أنها في لغة التميميّين فعلٌ هو الصحيح؛ لأنه قد اتَّصل بها خاصّةٌ من خَواصِّ الأفعال؛ وما ذكرَ مِن التزام العرب الفتحَ ومِن عدم الفَكِّ لا يَنهَض ذلك أن يخرج من حيِّز الأفعال؛ لأنَّ ذلك التزامٌ لأحد الجائزَين في النظائر، وهذا كثير في لسان العرب، وهو أنهم قد يلتزمون أحد الجائزَين. ويَدُلُّ على ذلك إجماعُ النحويين من البصريين والكوفيين وغيرِهم على أنَّ أَفْعِلْ في التعجب فعلٌ، وإن اختلف الفريقان في أنه فعلُ أمرٍ حقيقةً أو فعلُ أمرٍ مجازًا مُرادًا به الماضي، ومع ذلك فقد التُزم فيه أحدُ الجائزَين في النظائر، وهو وجوبُ فَكِّ مُضَعَّفِه عند الجمهور، فتقول: أَشْدِدْ بزيدٍ! ولا يجوز هنا الإدغام وإن كان يجوز في غيره، تقول: أَحْدِدِ النَّظَرَ، وأَحِدَّ النَّظَرَ.

وأَشَدُّ مِن هذا أنه التَزموا في أَفْعِلْ هذا الذي في التعجب - وإن كان فعلًا - تصحيحَ عينه، فتقول: أَطْوِلْ بزيدٍ! وأَهْوِنْ بِعَمرٍو! وإن كان هذا لا يجوز في النظائر، بل يجب الحذف، فتقول: أَجِدِ الجوابَ، ولا يجوز: أَجْوِدِ الجوابَ، وإن جاء فيكون من الندور بحيثُ لا يقاس عليه.

---

(١) الإغفال ١: ٥٢، ٢: ٢١٩ وشرح المفصل ٤: ٦٣. وانظر سر صناعة الإعراب ١: ٢٣٤، وفيها بضع لغات.

(٢) في إصلاح المنطق ص ٢٩٠: إلامَ أَهَلِمُّ؟ وانظر تعليق الحَوفي عليه في تهذيب إصلاح المنطق ص ٦٢٨.

(٣) إصلاح المنطق ص ٢٩٠.

وإذا تَقَرَّرَ هذا /فلا يَبْعُدُ التزامُ الفتحِ في هَلُمَّ ولا عَدَمُ الفَكِّ وإن كانت فعلًا؛ [٦:١٥١/أ]
بل ذلك في هَلُمَّ أسهلُ مما ذكرناه في فعل التعجب المذكور؛ لأنَّ هَلُمَّ قد استعمَلَها الحجازيّون اسمًا واللفظُ اللفظُ، فرُوعي في ذلك شيءٌ من أحكام الاسمية بخلاف أَفْعِل المذكور، فإنه لم يُستَعمَل اسمًا في حالةٍ ما، ولا هو على أوزانِ الأسماء المشهورة.

وفي (البسيط): «وأهلُ نجد[1] يُلحقون بها، تقول: هَلُمِّي وهَلُمَّا وهَلُمُّوا وهَلْمُمْنَ، وقد يلحق بغيرها نحو: هَلُمَّ لك ولكما ولكم، وعلى هذا إذا أَدخلتَ النونَ الثقيلة قلت: هَلُمَّنَّ يا رجل، وهَلُمِّنَّ يا امرأة، وهَلُمَّانِّ. ولِقُوّة الفعل فيها زعمَ ابنُ السَّرّاج[2] وغيره[3] أنها فعلٌ في هذه اللغة» انتهى.

وإذا قلتَ هَلُمَّ لك فالتقدير[4]: إرادتي لك، فالمضمر الذي هو الكاف هو المضمر الذي في هَلُمَّ المخاطب، وقد تقولُه لا على هذا المعنى، بل تقول هَلُمَّ، ثم تُقْبِلُ على شخصٍ آخرَ فتقول له: لك، أي: ائْتِ أنت لهذا الأمر، كما تقول: هَلُمَّ لزيد، إلا أنَّ هذا لَمّا كان حاضرًا خاطَبت، وهذان خِطابانِ في كلمة واحدة.

وقد أَنكرَ هذا بعضُهم، ومَنعَ[5] (يا ذاك) لأنَّ النداء خطابٌ لشخصٍ الذي هو ذا، والكاف لشخصٍ آخرَ ليس الأولَ، كأنه قال: تَنَبَّهْ أنت لهذا الخطاب الذي خاطبت به ذا، فقال: خِطابانِ في كلامٍ واحدٍ لا يجوز.

قال بعض أصحابنا: والصحيح أنه جائز، وقد ثَبَتَ مِن كلامهم، قال تعالى: ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾[6]، فهذا[7] خطاب آخر.

---

(١) مجاز القرآن ١: ٢٠٨ وتأويل مشكل القرآن ص ٥٥٧.

(٢) الأصول ١: ١٤٦.

(٣) مجاز القرآن ١: ٢٠٨.

(٤) الكتاب ١: ٢٤٦.

(٥) نسبه في ارتشاف الضرب ٤: ٢١٨٣ للسيرافي. وتقدم في ١٣: ٢٣٢ أنَّ بعضهم أجازه.

(٦) سورة طه: الآية ٤٩.

(٧) ل، ي: هذا.

ص: ولِقَدِّمْ أو عَجِّلْ أو أَقْبِلْ حَيَّهَل.

ش: حَيَّ معناها أَقْبِلْ، وهَلَا قِرَّ وتَقَدَّمْ. وقال ابن هشام: «هَل وهَلَا بالألف بمعنى عَجِّلْ» انتهى. وفي (البسيط): «هَل ظاهرها أنها صوتٌ للإبل إلا أن تكون محذوفةً أو معتلَّةً، يَدُلُّ عليه قولهم هالِ[1] بهذا المعنى».

وفي (البسيط) أيضًا: «حَيَّهَلَ مركَّب مِن حَيَّ وهَلَ، ففُتحتْ ياءُ حَيَّ للبناء كخمسةَ عشرَ، وسُمِّيَ بها الفعل، فتقول: حَيَّهَلَ الثَّرِيدَ، بمعنى: ائْتِ الثَّرِيدَ واحْضُرْه، و(حَيَّهَلَا بِعُمَرَ)[2]، معناه: ادْعُه يَكُنْ منهم، ويجوز تخفيف الياء، فتقول حَيْهَل. والألف في حَيَّهَلَا إما لبيان الحركة، فتكون للوقف خاصّة، وقد تُحذف فيه، وقد يُفرَدُ كلُّ واحدٍ مِن أجزائه، أمّا حَيَّ فيُستعمَل وحدَه في الأذان» انتهى.

وتختصُّ حَيَّ باسْتِحثاث العاقل، وأمّا هَلَا فلاسْتِحثاثِ غيرِ العاقل، وقد استُعمل للعاقل، وهو قليلٌ، قال النابغة الجعدي[3]:

ألا حَيِّيا ليلى، وقُولا لها: هَلَا ....

فإذا رَكَّبْتَها فقلتَ حَيَّهَلَ فالأكثرُ استعمالُها لاسْتِحثاثِ مَن يَعقل تغليبًا لـ(حَيَّ)، ومنهم مَن يُغَلِّبُ (هَلَا)، فيَسْتَعملها لاسْتِحثاثِ ما لا يَعقل.

وتكون متعدِّيةً، تقول: حَيَّهَل الثَّرِيدَ[4]، أي: ائْتِ الثريدَ، وقال بعضهم[5]: حَيَّهَلَ الصلاةَ، أي: اقصدوا /الصلاةَ. [٦:١٥١/ب] وغيرَ متعدِّية، فتعدَّى[6] بإلى على معنى: تعالَ إلى كذا، أو بالباء على معنى: أَسْرِعْ بكذا، أو بعلى على معنى: أَقْبِلْ على كذا.

---

(١) في جمهرة اللغة ٣: ١٣٠٨ ومجمع الأمثال ٢: ٢٦٩ واللسان (هلل) أنه زجر للخيل.

(٢) يأتي تخريجه قريبًا.

(٣) عجز البيت: فقد رَكِبَتْ أمرًا أَغَرَّ مُحَجَّلا. هو له في الشعر والشعراء ١: ٤٤٨ والخزانة ٦: ٢٣٨ - ٢٤٦ [الشاهد ٤٥٢].

(٤) هذا من قول العرب. الكتاب ١: ٢٤١.

(٥) حكى ذلك عن بعضهم أبو الخطاب. الكتاب ١: ٢٤١.

(٦) المفصل ص ١٤٨ وشرح ألفية ابن معطٍ ٢: ١٠١٩ وشرح الكافية للرضي ٢: ٣١٠.

وفي حَيَّهَل لغات[1]: حَيَّهَلَ وحَيَّهَلْ[2]، وقد تُنَوَّنان، فلا تكون إذ ذاك إلا بمعنى (ائْتِ)، وجاء في الأثر[3]: (إذا ذُكِرَ الصالحونَ فَحَيَّهَلا بِعُمَرَ)، وقال الشاعر[4]:

بـــ(حَيَّهَلا) يُزْجُــونَ كُــلَّ مَطِيَّـــةٍ ... أَمــامَ الْمَطايــا ســيرُها الْمُتَقــاذِفُ

و(حَيَّهَلَا) بإثبات الألف وصلًا ووقفًا من غير تنوين. و(حَيَّهْلَ)[5]، حكى هذه أبو زيد في كتاب (الْمِعْزى) له. و(حَيَّهَلَك) الكاف للخطاب. ومَن نوَّن جعلَها نكرة، ومَن لم يُنَوِّن جعلَها معرفة. وقال ابن هشام: حَيَّهَلًا منونًا، فإذا وقفوا قالوا حَيَّهَلَا بالألف، ومنهم مَن يقول حَيَّهَلَهْ بهاء السكت، وهي نادرة.

وفي شرح الصَّفَّار: ((حَيَّ قد يُستعمل وحده، وكذلك هَل، يقال: هَلَ[6] الثَّريدَ، وإلى الثَّريدِ، وتَصِلُ[7] (حَيَّ) بـ(على)، فيقال (حَيَّ على الثَّريد) خاصّةً، ولا تَصل بنفسها، فإذا رُكِّبا حذفت ألف (هَلَا)، وصارا اسمًا واحدًا يَصل بنفسه وبإلى)).

ص: ولِأَمْهِلْ تَيْدَ ورُوَيْدَ ما لم تُنصَب حالًا أو مصدرًا نائبًا عن أَرْوِدْ مفردًا، أو مضافًا إلى المفعول، أو نعتًا لمصدرٍ مذكورٍ أو مُقَدَّرٍ.

---

(١) انظرها في الكتاب ١: ٢٤١، ٣: ٣٠٠ - ٣٠١، ٤: ١٦٣ وغريب الحديث لأبي عبيد ٤: ٨٧ وإيضاح الشعر ص ٨٠ - ٨٢ والمفصل ص ١٤٧ - ١٤٨.

(٢) إذا نوِّنتا قيل فيهما: حَيَّهَلًا وحيَّهَلٍ. ل، ي: وحَيَّهْلَ.

(٣) هذا قول أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - كما في مسند أحمد ٦: ١٤٨ [مؤسسة قرطبة]. وروي عن ابن مسعود - رضي الله عنه - في غريب الحديث لأبي عبيد ٤: ٨٧ والزاهر ١: ١٣٠. ل: فَحَيَّهَلًا.

(٤) هو النابغة الجعدي أو مزاحم العقيلي. الكتاب ٣: ٣٠١ وشرح أبياته ٢: ٢٢٣ والخزانة ٦: ٢٦٨ - ٢٧٥ [الشاهد ٤٦٣]. يزجون: يسوقون. المتقاذف: الذي يتبع بعضه بعضًا. ل: بِحَيَّهَلًا يَزْجُرْنَ.

(٥) ل: وحَيَّهَلْ.

(٦) ل: هَلْ.

(٧) أي: تتعدّى.

ش: تَيْدَ مثل رُوَيْدَ في المعنى وفي أنها تحتمل أن تكون مصدرًا واسمَ فِعل، يقال: تَيْدَكَ زيدًا، حكاه البغداديون[1]. فإن كان مصدرًا فالكاف في موضع خفض، وإن كان اسمَ فعلٍ فالكافُ حرفُ خطاب لا موضعَ لها من الإعراب. ويظهر من كلام المصنف أنه لا يكون عنده تَيْدَ إلا اسمَ فِعل؛ ألا تراه كيف لم يُقَيِّدْها بشيء كما قَيَّدَ رُوَيْدًا.

وقال أبو علي الفارسيُّ في (الأبيات المشْكلة)[2] له: «وأُرَى أنَّ هذا مأخوذٌ من التُّؤَدة، فتكون الفاءُ واوًا أُبدِلَتْ منها التاءُ، والعينُ همزة، وأُلزِمَتْ بَدَلَ التاء بمنزلة ما حكاه س[3] من قول بعض العرب بِيْسَ[4]».

وما ذهب إليه الفارسيُّ فيه تَكَلُّفٌ، والأظهرُ أن يكون غيرَ مشتقٍّ من التُّؤَدة لأنَّ الغالب على هذه الأسماء عدم الاشتقاق؛ بل لا يوجد منها مشتقٌّ إلا ما كان مبنيًّا على فَعَالِ وفَعْلالِ على ما سيأتي بيانه[5] إن شاء الله.

وأمّا (رُوَيْدَ) فتأتي على أربعة أضرب، وقد ذَكر المصنف لها أضربًا أربعة:

أحدها: أن تكون اسمَ فِعل، وهو مبنيٌّ متعدٍّ إلى مفعولٍ بمعنى دَعْ، ويأتي مزيدًا بين مفعوله وبينه (ما)، نحو قولهم[6]: لو أَردتَ الدراهمَ لأَعطيتُك رُوَيْدَ ما الشِّعرَ، أي: فَدَعِ الشِّعرَ، وبغير (ما) نحو قول الشاعر[7]:

رُوَيْدَ عَلِيًّا ، جُدَّ ما ثَدْيُ أُمِّهِمْ ... إلينا ، ولكنْ بُغْضُهُمْ مُتَمَايِنُ

---

(١) إيضاح الشعر ص ٣٦.

(٢) إيضاح الشعر ص ٣٦ - ٣٧.

(٣) الكتاب ٤: ١٠٩.

(٤) ي: بَيْسَ.

(٥) يأتي في هذا الجزء ق ١٦٢/أ - ١٦٢/ب من الأصل.

(٦) الكتاب ١: ٢٤٣. قال ذلك رجل لشاعر مدحه.

(٧) تقدم البيت في ١١: ١١٣.

[٦: ١٥٢/أ]

وقال آخر[1]: /

رُوَيْدَ بَنِي شَيْبانَ ، بعضَ وعيدِكم ... تُلاقُوا غَدًا خَيلي على سَفَوانِ

أي: دَعُوا.

و(رُوَيْدَ) تصغير إرْواد تصغيرَ ترخيم عند البصريين[2]، وتصغير رُوْدٍ[3] عند الفراء[4] بمعنى الْمَهْل والرِّفق، قال الشاعر[5]:

يَكادَ لا تَثْلِمُ البَطحاءَ وطأتُهُ ... كأنهُ ثَمِلٌ يَمشي على رُوْدِ

والصحيحُ ما ذهب إليه البصريون لأنه جاء متعديًا، فلولا أنه بمعنى أَرْوِدْ أي أمْهِلْ لَمَا تعدَّى، ولو كان بمعنى الْمَهْلِ لكانَ لا يتعدَّى لأنَّ الرُّوْدَ بمعنى الْمَهْلِ[6] لا يتعدَّى.

وفاعلُ (رُوَيْدَ) مستترٌ في الإفراد والتذكير وفروعهما كسائر أسماء الأفعال، ويَدُلُّ على تَحَمُّلها له العطفُ عليه وتأكيدُه، نحو: رُوَيْدَكَ أنتَ وزيدٌ عَمرًا.

الثاني: أن يكون مصدرًا ينوب مَنابَ الفعل، ويَبقى على إعرابه، نحو: رُوَيْدًا زيدًا. ويجوز أن يُضافَ إلى الفاعل، نحو: رُوَيْدَكَ زيدًا، وإلى المفعول، حُكي من كلامهم: رُوَيْدَ نَفسِه[7]، على معنى: رُوَيْدًا نَفسَه، أي: دَعْ نَفْسَه، وبهذا يُستَدَلُّ على على أنه يأتي مصدرًا لأنَّ أسماء الأفعال لا تُضاف.

---

(١) تقدم البيت في ١٣: ١٩.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٥: ٧ والمقتضب ٣: ٢٧٨ وإيضاح الشعر ص ٢٨.

(٣) ل: رَوَدٍ.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٥: ٧.

(٥) الجَموح الظَّفَريّ كما في شرح أشعار الهذليين ٢: ٨٧٢ واللسان (رود). ل: على رَوَدِ.

(٦) ل: الْمَهَلِ.

(٧) الكتاب ١: ٢٤٥. ل: رويد نفسَه.

وإذا كان مصدرًا ففي النصب به خلافٌ: منهم مَن مَنع ذلك لتصغيره كما في اسم الفاعل، وإليه ذهب أبو العباس[1]. ومنهم مَن أجاز ذلك، وإليه ذهب الفارسيُّ[2]، وخَصَّه بـ(رُوَيْدَ). ومنهم مَن أجاز ذلك في المصدرِ الموضوعِ مَوضِعَ الفعلِ مطلقًا، وبه قال أبو بكر بن طاهر وتلميذُه أبو الحسن بن خَروف، وصحَّحه ابن عصفور، وسواء في ذلك (رُوَيْدًا) وغيرُه من المصادر المصغَّرةِ الموضوعةِ مَوضِعَ الفعل. والصحيحُ مذهبُ المبرد في أنه لا يَنصب.

فأمّا قولهم (رُوَيْدَكَ زيدًا) فيحتمل أن يكون اسمَ فِعل ولا يكون مضافًا للفاعل، بل الكافُ حرفٌ للخطاب، لا مَوضِعَ لها من الإعراب.

وأمّا ما حَكَوْا من قولهم (رُوَيْدَ نَفسِه) بالإضافة إلى المفعول فـ(رُوَيْدَ) في هذه الحال مصدرٌ لأنها قد أُضيفتْ إلى المفعول، ولا دليلَ في ذلك على أنَّ (نَفْسه) كان منصوبًا قبل الإضافة، كما أنَّ اسم الفاعل إذا كان ماضيًا ولم يكن فيه ألفٌ ولام يضاف إلى المفعول؛ فتقول: مررتُ برجلٍ ضاربِ عمرٍو أَمسِ، ولا يكون ذلك دليلًا على أنَّ عَمرًا كان منصوبًا قبل ذلك، فكذلك قولُهم (رُوَيْدَ نَفْسِه)، فإضافتُه إلى المفعول لا تَدُلُّ على أنه كان منصوبًا قبل ذلك.

وفي (البسيط): ويجوز لحاق الكاف لها، نحو: رُوَيْدَك، ما عدا الحال أو ما يكون صفةً لنكرةٍ، كقوله عليه السلام: (رُوَيْدَكَ سَوْقَكَ بالقَوارير)[3]، أي: أَمْهِل في السَّوق بالنساء.

وذكر صاحب (الصحاح)[4] أنَّ رُوَيْدًا إذا أُفرد كان معناه المصدر ، وإذا أُضيف إلى الكاف كان معناه الأمر. وس نَصَّ[5] على جواز ترك الكاف في الأمر وجعلِها في غير الأمر.

---

(١) كذا! وما في المقتضب ٣: ٢٠٩، ٢٧٧ - ٢٧٨ مخالف لهذا.

(٢) المسائل الشيرازيات ٢: ٥٤٧ - ٥٤٨.

(٣) أخرجه البخاري بهذا اللفظ في صحيحه ٧: ١١٩.

(٤) الصحاح (رود).

(٥) الكتاب ١: ٢٤٣ - ٢٤٤.

/وإذا ألحقت الكاف رُوَيْدَ[١] التي هي اسمُ فعلٍ فهي متعيّنة للخطاب، ولا [٦:١٥٢/ب] جائز أن تكون مجرورةً لأنَّ أسماء الأفعال لا تضاف لكونها تنزلتْ منزلة الفعل، ولا جائز أن تكون منصوبةً لأنه يجيء مِن تعدِّي فعل المضمر المرفوع إلى مضمَره المنصوب المتصل، ولأنه إذ ذاك يكون تعدَّى إلى اثنين، وليس شيءٌ من هذه الأسماء يَنصب أكثرَ مِن واحد. وهكذا يُسْتَدَلُّ في كلِّ ما لحقتْه الكافُ من أسماءِ الأفعال، وهو في (النَّجاءَك) أَبْيَنُ لأنَّ فيه أل، ولا تُجامع الإضافة، وهذه دلائلُ على بُطلانِ قولِ مَن زعَمَ أنَّ الكافَ اسمٌ[٢].

الثالث: أن يكون نعتًا لمصدر، وهو معرب، نحو: ساروا سَيرًا رُوَيْدًا، وفيه خلاف: منهم مَن زعم أنَّ رُوَيْدًا الموصوف به هو الذي يستعمل مصدرًا[٣] إلا[٤] أنه وُصف به ، فوقعَ موقعَ (مُرْوِد)[٥] كما وصفوا بـ(رِضًا) ، فقالوا : رجلٌ رِضًا ، أي: مَرْضِيّ. ومنهم مَن زعمَ أنه تصغيرُ (مُرْوِد) تصغيرَ ترخيم، وليس بمصدرٍ موصوف به.

الرابع: أن يكون حالًا، وذلك في نحو: ساروا رُوَيْدًا، فـ(رُوَيْدًا) حال من ضمير المصدر الْمحذوف الذي دَلَّ على إضماره الفعل، التقدير: سارُوه، أي: سارُوا السيرَ في حال كونه رُوَيْدًا. وإنما أُضمر لدلالة (سار) عليه، نحو قولهم[٦]: مَنْ كَذَبَ كان شرًّا له، أي: كان هو، أي: الكذب الدالّ عليه كَذَبَ.

والمصنفُ زعمَ أنه في مثلِ سارُوا رُوَيْدًا نعتٌ لمصدرٍ مقدَّر، وهو الذي عناه بقوله **أو مُقَدَّرٍ**، وهذا يوجد كثيرًا في ألسنةِ ضُعَفاءِ المعرِبين. وإنما لم يَجز أن يكون

---

(١) ي: رويدًا.

(٢) ذهب بعضهم إلى أنَّ موضعها رفع، وبعضهم يقول: موضعها نصب. ذكر ذلك السيرافي غير منسوب، وردَّ عليه. شرح الكتاب ٥: ١٣.

(٣) ل، ي: كمصدر.

(٤) ك: لا.

(٥) ك: مُرْوَد.

(٦) الكتاب ٢: ٣٩١.

التقدير ساروا سيرًا رُوَيْدًا لأنَّ رُوَيْدًا صفةٌ غيرُ خاصّةٍ بالموصوف، فلا يجوز حذفُ الموصوف والحالةُ هذه إلا على قُبح. وقد تكلَّم على هذه المسألة س - رحمه الله - وبَيَّنَ في كتابه[1] أنَّ ذلك منصوبٌ على الحال لا على أن يكون نعتًا لمصدرٍ محذوف.

ص: ولِأَسْرِعْ هَيْتَ، وهَيَّتَ، وهَيَّا، وهِيَا، وهَيْكَ، وهَيَّكَ.

ش: هذه كلُّها بمعنى أَسْرِعْ كما ذُكر، ونَقَصَه منها هِيَّك بكسر الهاء وتشديد الياء، وهِيْتَ بكسر الهاء وبعدها ياء ساكنة وفتح التاء، وهَيْتُ بفتح الهاء وتسكين الياء وضم التاء.

و(هَيْتَ) بفتح الهاء وتسكين الياء وفتح التاء، وقد قرئ بالثلاثة[2]، والأشهرُ فتحُ الهاء وتسكين الياء وفتح التاء، وبها قرأ ابن مسعود[3]، وابن عباس[4]، والحسن[5]، وقتادة [6]، والبصريون [7]، ورويت عن أبي عمرو [8]، فعلى هذا يكون يكون فيها لغات: هَيَّا وهِيَّا وهَيَّكَ وهِيَّكَ وهَيْكَ وهَيْتَ وهِيْتَ وهَيْتِ وهِيْتِ، والكاف اللاحقة لها للخطاب، وكلُّها بمعنى أسْرِعْ.

وقال صاحب (اللُّباب)[9]: «هَيْتَ اسمُ فعل، معناه: جئتُ لك، وبُني لوقوعه موقع الماضي»، فعلى هذا يكون خبرًا لا أمرًا. ثم حَكى بعدُ أنه قيل: «ويكون بمعنى

---

(١) الكتاب ١: ٢٤٤.

(٢) ذكر أبو حيان فيها تسع قراءات، انظرها في السبعة ص ٣٤٧ وإعراب القرآن للنحاس ٢: ٣٢٢ والمحتسب ١: ٣٣٧ والبحر المحيط ١٦: ٧١ - ٧٣.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢: ٣٢٢ والبحر المحيط ١٦: ٧٣.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٢: ٣٢٢. وفي البحر المحيط ١٦: ٧٣ أنه كسر التاء.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٢: ٣٢٢ والبحر المحيط ١٦: ٧٣.

(٦) في البحر المحيط ١٦: ٧٢ - ٧٣ أنه كسر الهاء وضم التاء.

(٧) كذا في الأصول! وهو سهو، والصواب: والكوفيون، كما في البحر المحيط ١٦: ٧٣.

(٨) قرأ بها في قوله تعالى: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ - في سورة يوسف: الآية ٢٣ - أبو عمرو وعاصم وحمزة وحمزة والكسائي كما في السبعة ص ٣٤٧.

(٩) اللباب في علل البناء والإعراب ٢ : ٩١. وفيه: «... ومعناه هَيْتَ لك ...» وهو تحريف.

الأمر، أي: ائْتِ»[1]. وحَكى أيضًا أنَّ بعضهم قال: «إنه مقدَّر بمبتدأ وخبر، والمعنى في الآية: أنا مُتَهَيِّئةٌ /لكَ»[2]. وهذا خلاف ما ذهب إليه الجمهور وحَكَوه مِن أنَّ [٦: ١٥٣/أ] معناه أَسْرِعْ، ويكون (لكَ) تبيينًا، نحو (لك) في قولهم: سَقْيًا لك، فليس يتعلَّق (لك) بهَيْتَ ولا بِسَقْيًا بل بمحذوف، التقدير: لك أَعني.

وفي (البسيط): هَيْتَ بمعنى هَلُمَّ غير المتعدية بمعنى أَقْبِلْ وتَعالَ أو أَسْرِعْ، ويقال هَيْتَ ولا يلحقها ضمير، وإنما يلحق لِمَا بعده، نحو: هَيْتَ لكَ ولكما ولكم، واللام للتَّبيين على نحوها في: سَقْيًا لك، وأمّا هَيَّتَ به وهَوَّتَ به فمعناه صاحَ به بلفظ هَيْتَ، وليس فِعلًا له.

ص: ولِدَعْ بَلْهَ وكَذاك.

ش: أمّا (بَلْهَ) فيكون اسمَ فعلٍ بمعنَى دَعْ كما ذكر المصنف، وكذلك ذكره س[3]، وعليه قول الشاعر[4]:

تَمشي القَطوفُ إذا غَنَّى الحُداةُ بها ... مَشْيَ الجَوادِ ، فَبَلْهَ الجِلَّةَ النُّجُبا

البيت لابن هَرْمة[5]، وهذه رواية أبي علي[6]، ورواه الجوهري[7]: (مشيَ النَّجيبة بَلْهَ) بغير فاء. وقولُ الآخر، هو كعب بن مالك[8]:

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٢ : ٩١. وفيه: «... أي ائتني».

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ٢ : ٩١.

(٣) الكتاب ٤: ٢٣٢.

(٤) البيت لابن هرمة في غريب الحديث لأبي عبيد ١: ١٨٧، وهو بلا نسبة في شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٣٥. وليس في ديوانه. القطوف من الدوابّ: البطيء. وجِلّة الإبل: مَسانُّها، والواحد جَليل، وقيل: الجليل: ما بين الثني إلى البازل. والنُّجُب: جمع النَّجيب، وهو الكريم العتيق.

(٥) البيت لابن هرمة ... بغير فاء: ليس في ي.

(٦) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٣٥.

(٧) الصحاح (بله).

(٨) تقدم البيت في ٧: ١٦٢.

تَـذَرُ الجَمـاجمَ ضـاحيًا هاماتُهـا بَلْـهَ الأكُـفَّ، كأنَّهـا لم تُخْلَـقِ

كأنه قال: دَعِ الجِلَّةَ، ودَعِ الأكُفَّ.

وتكون (بَلْهَ) أيضًا مصدرًا كـ(تَرْكَ) النائب مناب (اتْرُكْ)، فتقول: بَلْهَ زيدٍ، كأنك قلت: تَرْكَ زيدٍ، وعليه رُوي (بَلْهَ الأَكُفِّ) بالخفض. وروى أبو زيد[(١)] فيه القلب إذا كان مصدرًا، وهو قولهم: بَهْلَ زيدٍ. وإنما قلنا بمصدريته إذا انجرَّ ما بعده لأنَّ اسم الفعل لا يُضاف.

وإذا انجرَّ ما بعدَ (بَلْهَ) بالإضافة فزعم أبو علي[(٢)] أنه مضاف للفاعل، وذكر أنَّ رواية الكوفيين واختيارهم فيه النصب[(٣)]، قال أبو علي: ولو أَظهرَ الفاعلَ لقال: بَلْهَ زيدٌ. قال بعض أصحابنا: والصحيحُ عندي أنه مضافٌ إلى المفعول لأنه قد نَصَبَه في الرواية الأخرى، والمعنى واحد.

وحَكى أبو زيد[(٤)] أنَّ مِن العرب مَن يُدخل عليه مِن، فيقول: «إنَّ فلانًا لا يُطيقُ أن يَحملَ الفِهْرَ فمِن بَلْهِ أن يأتي بالصخرة» ، يريد: فكيف يُطيق أن يحمل الصخرة. وهي هاهنا مصدر لأنَّ حرفَ الجرِّ لا يدخل على اسم الفعل. ويَدُلُّ على أنها تكون مصدرًا أنَّ أبا عمرو الشيبانيَّ[(٥)] حكى: «ما بَلْهُك كذا»؟ أي: ما لك؟ فرفعَ. وقال أبو زيد: فمِن بَهْلِ[(٦)] أنْ يَحمِلَ الصخرةَ[(٧)]، فقلبَ بدخول[(٨)] (مِنْ)،

---

(١) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٣٤، ٣٦.

(٢) نصَّ في الإيضاح العضدي ص ١٦٥ على أنه مضاف إلى المفعول به. وذكره في شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٢٩، ٣٣ - ٣٤، ولم يصرِّح بنوع المضاف إليه.

(٣) واختيارهم فيه النصب ... والصحيح عندي أنه: سقط من ي.

(٤) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٣٤.

(٥) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٣٥.

(٦) ل، ي: وقال أبو زيد: بعض العرب يقول: نحن بهل.

(٧) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٣٤.

(٨) ك، ي: فناب مدخول.

والقلبُ والرفع يدلُّ على أنها مصدر؛ إذ اسمُ الفعل لا تَدخل عليه عوامل الجرّ، ولا يُعرَب، فنَصبُها حالَ كونها اسمًا غيرُ نَصبِها حين كونها مضافة، فالأولُ بناءٌ كـ(كيفَ)، والثاني إعرابٌ كـ(ضَرْب).

وحكى الفارسيُّ في (حَلَبِيّاته)(١) عن قُطْرُبٍ، وفي غيرها عن أبي الحسن(٢)، أنهما أجازا رفعَ ما بعدها على أن تكون بمعنى (كيف)، فتقول: (بَلْهَ زيدٌ)؟ بمعنى: كيفَ زيدٌ؟ وهذا غير محفوظ في كلامهم، ولا سبيلَ إلى إجازته بالقياس. /وزعم [١٥٣:٦/ب] الدِّينَوَريُّ أنها من أدوات الاستثناء، وعَدَّها فيها، فإذا قلتَ: قامَ القومُ بَلْهَ زيدًا، فكأنك قلت: إلا زيدًا.

و(بَلْهَ) عندنا غيرُ مشتقّة. وزعمَ العَبديُّ(٣) أنها مشتقّة من لفظ البَلَه؛ ألا ترى ترى أنهم جعلوها اسمًا لـ(دَعْ)، والأَبْلَهُ تاركٌ لأكثرِ الأشياء مِن حيث كان غافلاً ساهيًا، فقد بانَ أصلُها.

وذكرَ أبو الحسن(٤) بَلْهَ في حروف الاستثناء ، نحو : قامَ القومُ بَلْهَ زيدًا، أي: إلا زيدًا، وجعلَها حرفَ جرٍّ كحاشا. واستَدَلَّ له أبو عليٍّ(٥) بأنَّ اسمَ الفعل لم يقعْ في الاستثناء، فلذلك لم يكن مصدرًا لأنه لا يكون مصدرًا إلا حيثُ يكونُ اسمَ فعلٍ. ثم اعتَرَضَ نفسه بـ(ما عدا زيدًا) وبابه، فقال(٦): «يمكن أن تكون (ما) زائدة». زائدة». وحكى أبو عُبَيْد(٧) وأبو الحسن النصبَ بعدها في الاستثناء. وقال أبو عليٍّ:

---

(١) ليس في مطبوعة الحلبيات، ولعله في القسم المفقود منها.

(٢) شرح ألفية ابن معطٍ ٢: ١٠٢١ - ١٠٢٢.

(٣) شرح إيضاح أبي علي الفارسي ٢: ٧٧٩ [رسالة دكتوراه].

(٤) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٣٢ وشرح ألفية ابن معط ٢: ١٠٢٢.

(٥) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٣٢ - ٣٣.

(٦) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٣٣.

(٧) في الخزانة ٦: ٢٣٠ عن تذكرة أبي حيان: أبو عبيدة.

ليستْ في النصب حرفًا لأنها قد جَرَّت، وليس في الاستثناء ما يَخفض ويَنصب إلا وهو متردد بين الحرفية والفعلية. قال: ولا يكون نصبُها كنصب (إلا) لهذا ولأنها لا يقعُ بعدها المرفوع كـ(إلا). ويريد أبو عليٍّ أنها لم تخرج عن بابها وإن دخلَها معنى الاستثناء، فالخفضُ على أنها مصدر، والنصبُ على أنها اسمُ فِعل، والمعنى في: قامَ الناسُ بَلْهَ زيدًا: دَعْ زيدًا أن يكون معهم، أي: لا تَذْكُرْه مِن جملة القائمين.

وقد حُكي الرفعُ بعدَ بَلْهَ، ورُوي بالأوجه الثلاثة (بَلْهَ الأَكُفّ)، وقيلَ في الرفع: معناه بقيَ الأَكُفُّ، فيكون اسمَ فِعل بمعنى المضيّ. وقيل: بَلْهَ الرافعةُ بمعنى كيفَ. وقال صاحب (العين)[1]: بَلْهَ بمعنى دَعْ، وبمعنى كيفَ. وقاله الفراء[2]. وقال الهَرويُّ[3]: وفَسَّرُوا ما في الحديث[4] (بَلْهَ ما أَطْلَعْتُكم عليه) بمعنى دَعْ، وبمعنى كيفَ. وقال أبو عليٍّ[5]: «ولم أَعلم أحدًا حكى لحاق الكاف بـ(بَلْهَ)، وقياسُ جَعلِها اسمَ فعلٍ أن يجوّز ذلك».

وفي (البسيط) ما مُلَخَّصُه: بَلْهَ اسمُ فعلٍ، فتَنصب، نحو: بَلْهَ زيدًا، قال س: أي: دَعْ زيدًا[6]. ومصدرٌ إذا خَفَضتَ بها، وحرفُ جرٍّ عند أبي الحسن، ذكرَه في الاستثناء، قال الشاعر[7]:

---

(١) كتاب العين ٤: ٥٥.

(٢) غريب الحديث لأبي عبيد ١: ١٨٦ وقد حُرِّف فيه فجُعل: كفَّ.

(٣) يعني أبا عبيد. غريب الحديث ١: ١٨٦.

(٤) هذا جزء من حديث قدسيّ أخرجه البخاري في صحيحه ٦: ٢١، وهو: (أعددتُ لعبادي الصالحين ما لا عينٌ رأتْ، ولا أُذُنٌ سَمعتْ، ولا خَطرَ على قلبِ بشرٍ، ذُخرًا، بَلْهَ ما أُطْلِعْتُمْ عليه)، وفي مواضع أخرى من صحيحه، وأخرجه مسلم في صحيحه ٤: ٢١٧٤، ٢١٧٥، وفيه: (بله ما أطلعكم الله عليه)، ورواية أبي حيان موافقة لما في البديع ١: ٥٣٠.

(٥) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص ٣٦.

(٦) الكتاب ٤: ٢٣٢.

(٧) هو أبو زُبيد الطائي. ديوانه ص ٦٤٢ ط. بيروت وإيضاح الشعر ص ٣٢، ٣٥ والخزانة ٦: ٢٢٨ - ٢٣٧ [٤٥٧]. آونة: جمع أوان، وهو الحين. والجهد: والوسع والطاقة. وأسع: أطيق.

حمَّـــالُ أَثْقـــالِ أَهـــلِ الـــوُدِّ آونـــةً   أُعْطِيهمُ الجَهْدِ مِنِّي ، بَلْه ما أَسَعُ

قال[1]: لأنه وقعَ في الاستثناء، فلا يكون اسمَ فعلٍ لأنه كان يكون جملة، والجملُ في الاستثناء نحو: لا يكون، وليس عَمرًا، وعدا بكرًا، لا تكون أمرًا، وهذا فيه معنى الأمر، فلم يكن[2] لأنه لا نظير له. ولا يكون مصدرًا لأنه لم يقع في الاستثناء من المصادر إلا مُتَأَوَّل في قولهم: ما عدا زيدًا، والتقدير: مجاوزتهم زيدًا، مع أنه يحتمل[3] أن تكون (ما) زائدة، فيكون عدا فعلًا، فلو جعلناه مصدرًا كان لا نظيرَ له إلا على احتمال، فبقي أن يكون حرفًا، والحروفُ قد وقعتْ في الاستثناء، نحو: خلا وحاشا. فعلى مذهب س (بَلْهَ ما أَسَعُ) مصدرٌ مضافٌ أو اسمُ فِعل، وعلى رأيِ أبي الحسن حرفُ جَرٍّ. وكذلك قولُه[4]: / [٦: ١٥٤/أ]

فَـــدَتْ نَفْســـي وراحِلـــتي وأَهلـــي   بِحَـــادَكَ بَلْـــهَ مـــا تحـــتَ النِّجـــادِ

وأمّا **كذاك** فحكى النصبَ فيها بعضُ أهل اللغة[5]، وأَنشد لجرير[6]:

يَقُلْـــنَ وقـــد تَلاحَقَـــتِ الْمَطايـــا   كـــذاكَ القـــولَ، إنَّ عليـــكَ عَيْنـــا

أي: دَعِ القولَ. وهي مركَّبة مِن كاف التشبيه ومن اسم الإشارة، والكافُ بعدها للخطاب، وزالَ بالتركيب معناهما، وضُمِّنا معنى دَعْ.

ص: ولِاسْكُتْ صَهْ، ولانْكَفِفْ إيْهًا ومَهْ، ولِحَدِّثْ إيْهْ.

ش: مَهْ وصَهْ وإيْهْ تُستعمَل ساكنةً مَوضِعَ فعل الأمر، فـ(مَهْ) اسمُ فِعل لـ(انْكَفِفْ)، و(صَهْ) اسمُ (اسْكُتْ). ومِن العرب مَن يُنوِّن الثلاثة، فيكسر، فيقول:

---

(١) الفقرة في إيضاح الشعر ص ٣٢ - ٣٣ بتصرف.

(٢) أي: فلم يكن اسم فعل.

(٣) ل، ي: لا يحتمل.

(٤) هو أبو دُواد الإيادي كما في إيضاح الشعر ص ٣٥، وعنه في شعره ص ٣١٠.

(٥) كتاب العين ٨: ١٩٥.

(٦) الديوان ١: ٣٥٣ وكتاب العين ٨: ١٩٥ والخصائص ٣: ٣٧. العين: الرقيب.

مَهٍ وصَهٍ وإيهٍ، فتجرى مجرى المصدر المنكَّر، كأنه قال: سُكوتًا وانْكِفافًا وزِيادةً. ومنهم مَن يَكسِر الثلاثةَ ولا يُنوِّن، فتجرى مجرى المصدر المعرَّف باللام، وهو السُّكُوت والانْكِفاف والزِّيادة.

والمشهورُ أنَّ مَهْ بمعنى اكْفُفْ، وصَهْ بمعنى اسكُتْ. وقد قيل: إنَّ معنَى مَهْ اسْكُتْ، ومعنَى صَهْ اكْفُفْ. وتَفسيرُ صَهْ أو مَهْ بمعنى اكْفُفْ ليس بصحيح، بل تفسيرُ ذلك بمعنى انْكَفِفْ هو الصحيح؛ لأنَّ مَهْ وصَهْ لا يوجدان متعدِّيين فيُفَسَّرا بِاكْفُفْ بل لازمَين، فلذلك ينبغي أن يُفَسَّرا بِانْكَفِفْ لأنه لازم، واكْفُفْ متعدٍّ.

ومَن جعلَها مَعارفَ فلَم يُنَوِّن طلبَ الانْكِفافَ عن فِعْلٍ مُعَيَّن، والسُّكوتَ عن فعلٍ معيَّنٍ، والتَّماديَ في حديثٍ معيَّن، قال[1]:

وَقَفْنــا، فقلنــا: إيْــهِ عــن أُمِّ ســالِمٍ ....

ومَن نَكَّرها لم يُنَوِّن، وطلبَ الانكفافَ عن كلِّ فعلٍ، والسُّكوتَ عن كلِّ كلامٍ، والتَّماديَ في أيِّ حديث.

وأمّا (إيهًا) فالتنوينُ اللاحقُ لها تنوينُ التنكير، ومعناه طلبُ الكَفِّ عن كلِّ فعلٍ. ومِنَ العرب مَن يستعملُها مَعرفة، فيقول: إيْهِ، ولا ينوِّن، وهو قليلٌ، ومعناه طَلَبُ الكفِّ عن فِعلٍ معيَّن.

وفي (البسيط): «صَهْ ومَهْ في الأصل أصواتٌ استُعملت استعمالَ أسماءِ الأفعال، ولهذا جَرَتْ على هذا اللفظ. ويُراد بِصَهْ اسْكُتْ، ومَهْ اكْفُفْ. وكذلك (ياءِ)[2]، قول الراعي[3] لصاحبه من بعيد، أي: أَقْبِلْ، وأصلُها للإبل.

---

(١) عجزه: وما بالُ تَكليمِ الديارِ البَلاقعِ. وهو لذي الرمة. الديوان ٢: ٧٧٨ وسر صناعة الإعراب ٢: ٤٩٤. البال: الشأن والحال. والبلاقع: الخالية.

(٢) كذا في الأصول المخطوطة. وقال الجوهري: «يقول الراعي لصاحبه من بعيد: ياهِ ياهِ، أي: أقبِلْ» الصحاح (يهيه) ٦: ٢٢٥٨.

(٣) ل: الداعي.

ويدخُلها التنوين، فتقول مَهِ مَهْ مَهٍ[1] يا هذا، قال المبرد[2]: إذا وصلتَ فليس إلا التنوين. ومَن فَسَّرَها بمعنى المصدر قال فيها سُكوتًا يا هذا وكفًّا، فإذا لم تنوِّن فكأنك تطلب[3] منه سكوتًا خاصًّا لعلمه، فإذا نَوَّنتَ لم تخصِّص له نوعًا دون نوع.

وأمَّا إيهٍ فمعناه زِدْ مِن حديثك، وزيادةً من حديثك، ولَزِمَها التنوين على مذهب س[4]، ونقلُ اللغويين[5] إيهِ، فإذا نَوَّنتَ أردتَ[6] حديثًا من الأحاديث. وأمّا إيهًا فمعناه كَفًّا، وكَفًّا لازم التنوين» انتهى.

وفي (شرح س لِلصَّفّار البَطَلْيَوسِيِّ): «وأمَّا إيْهِ[7] فمعناه حَدِّثْ أو زِدْ، لكن /استُعمل هذا اللفظ لازمًا، لا يقال: إيْهِ كذا» انتهى. وقد استعمَلَه بعضُ الشعراء [٦:١٥٤/ب] المولَّدين متعدِّيًا، قال[8]:

إيــهٍ أَحاديــثَ نَعْمــانٍ وســاكِنِهِ ....

وما أظُنُّه يَصِحُّ.

ص: ولِأَغْرِ وَيْهًا، ولِاسْتَجِبْ آمينَ وأَمِينَ، ولِارْفُقْ بَسِّ.

---

(١) ل، ي: ومَهٍ.

(٢) قال ذلك قبله ابن السكيت. إصلاح المنطق ص ٢٩١.

(٣) ل: فكأنك لم تطلب.

(٤) الكتاب ٣: ٣٠٢ وشرحه للسيرافي ١٢: ١٤٥.

(٥) في الغريب المصنف ٣: ٧٣٢ أنه منوَّن. وفي العين ٤: ١٠٤ أنه يُستعمَل منوَّنًا وغير منوَّن. وفي إصلاح المنطق ص ٢٩١ أنك تقول في الوقف: إيهِ، بلا تنوين، وفي الوصل: إيهٍ، بالتنوين.

(٦) ك: زدت.

(٧) ي: إيْهٍ.

(٨) عجز البيت: إنَّ الحديث عن الأحبابِ أَسمارُ. وهو لأبي منصور علي بن الحسين الكاتب المعروف بـ(صَرَّ دُرّ بن صَرَّ بَعر) المتوفى سنة ٤٦٥. والبيت من قصيدة في ديوانه ص ٢٧. نعمان: وادٍ بين مكة والطائف. إيه: سقط من ل، ي.

ش: الغَراء هو اللُّصوق بالشيء، يقال: غَرِيَ يَغْرَى غَراءً بالمدّ، ومَدُّه شاذٌّ، والإغراءُ هو التسليط، وهو راجعٌ لمعنى الإلصاق، فإذا قال وَيْهًا فكأنه قال له تَسَلَّط.

وذكر ثعلبٌ في (الفصيح) وَيْهًا إذا زَجَرْتَه عن الشيء وأَغرَيتَه به، وهكذا قال أبو منصور محمد بن علي الجبّان الرازي[١]: ((وَيْهًا اسمٌ لقولك انْزَجِرْ أو اغْرَ)). وفي بعض نسخ (الفصيح): ((ووَيْهًا إذا حَثَثْتَه على الشيء وأَغرَيْتَه به، وهذا هو الصواب))، وإليه ذهب ابن دُرُسْتُوَيْهِ[٢]، وأبو الحسن الهَرَويّ[٣]. قال ابن دُرُسْتُوَيْهِ[٤]: دُرُسْتُوَيْهِ[٤]: ((إنما هي حَضٌّ لا غير، ولا تكون زَجرًا)). وأنشدَ الهرويُّ[٥]:

وَيْهًا خُثَيْمُ إنَّهُ يَومٌ ذَكَرْ   وزاحِمِ الأَعداءَ بالثَّبْتِ الغَدَرْ

وقال آخر[٦]:

وَيْهًا فِداءٌ لكَ يا فضَالَهْ   أَجِرَّهُ الرُّمْحَ ، ولا تُهالَهْ

وأمّا آمِينَ فذكر فيها لغتين ، وقد ذكرها أحمد بن يحيى في (الفَصيح)[٧]، وأَنشدَ في مدّ آمين[٨]:

يا رَبِّ لا تَسْلُبَنِّي حُبَّها أبدًا   ويَرْحَمُ اللهُ عَبدًا قالَ آمِينَا

---

(١) شرح الفصيح له ص ١٨٧.

(٢) تصحيح الفصيح وشرحه له ص ٢٤٧ [طبعة القاهرة ١٩٩٨م].

(٣) إسفار الفصيح له ١: ٥٥٠.

(٤) تصحيح الفصيح وشرحه له ص ٢٤٧ [طبعة القاهرة ١٩٩٨م] وفيه تقديم وتأخير.

(٥) إسفار الفصيح ١: ٥٥٠، والبيت للأعشى. الديوان ص ٣١٩ وبينهما ثلاثة أشطار. خثيم: خثيم: ابن أخيه. والثبت الغدر: الذي يثبت في القتال حين يتخلف الناس.

(٦) النوادر ص ١٦٣ والمقتضب ٣: ١٦٨ وسر صناعة الإعراب ١: ٨١ - وفيه تخريجه - وإسفار وإسفار الفصيح ١: ٥٥١. أجَرَّه الرمح: طعنه وتركه فيه.

(٧) إسفار الفصيح ٢: ٨٤٨، ٨٤٩.

(٨) البيت لمجنون ليلى. ديوانه ص ٢١٩ وتهذيب إصلاح المنطق ص ٤٣٩. وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٧٩ والحماسة البصرية ٣: ١٢٧٩ [١١٧٠]. ونسب في إسفار الفصيح ٢: ٨٤٩ واللسان (أمن) لعمر بن أبي ربيعة، وليس في ديوانه. ل، ي: ويا رب.

وأَنشدَ في القَصر[1]:

تَباعَــدَ مِــنِّي فُطْحُــلٌ إذْ ســألتُه أَمِــينَ ، فَــزادَ اللهُ مــا بَينَنــا بُعْــدَا

ص: ولِقَرْقِرْ قَرْقارِ.

ش: قال أبو النَّجم[2]:

قالــتْ لــهُ رِيــحُ الصَّــبا : قَرْقــارِ واخْــتَلَطَ المعــروفُ بالإنكــارِ

أي: قالت للسحاب: قَرْقِرْ، أي: صَوِّتْ. وقال النابغة[3]:

.... يَــدعو بهــا وِلْــدانُهُمْ عَرْعــارِ

من عَرْعِرْ، وهي لعبة للصبيان يَتَداعَونَ بها ليجتمعوا.

وحكى ابن خالَوَيْهِ في (كتاب ليس)[4] أنه يقال جَرْجارِ بمعنى قَرْقارِ.

وما ذكرَه المصنف مِن أنَّ قَرْقارِ اسمُ فِعلٍ هو مذهبُ س، وكذلك قال في عَرْعارِ[5]. وزعمَ المبردُ[6] أنَّ س غَلِطَ في هذا، وأنَّ قَرْقارِ وعَرْعارِ حكايةٌ للصوت، كما يقال غاقْ غاقْ، وجاءِ جاءِ، وحوبَ حوبَ، وحَكى مثلَه عن المازني وأبي عمرو.

والأظهرُ ما ذهبَ إليه س، ومما يُقَوِّي ذلك وجودُ مِثلِ قَرْقارِ اسمَ فعلٍ في غير الأمر، حَكى /ابنُ كَيْسان في (تصريفه) أنه يُقال: هَمْهامِ، وحَمْحامِ، ومَحْماحِ، وبَحْباحِ، **[٦: ١٥٥/أ]** أي: لم يَبْقَ شيءٌ، وأَنشد[7]:

مــا كــان إلا كاصْــطِفاقِ الأَقْــدامْ حــتى أَتَينــاهُمْ ، فقــالوا: هَمْهــامْ

---

(١) البيت لجُبَيْر بن الأَضبَط كما في تهذيب إصلاح المنطق ص ٤٣٩. وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٧٩ والزاهر ١: ١٦٢ وإسفار الفصيح ٢: ٨٤٨. فطحل: اسم رجل.

(٢) الديوان ص ٢٠٣، ٢٠٤ وبينهما تسعة أشطار. والأول في الكتاب ٣: ٢٧٦. ومعنى الشطر الشطر الثاني: اختلط ما عُرِف من الدار بما أُنكر؛ لأنَّ المطر جلَّل الأرض كلها.

(٣) صدره. مُتَكَنِّفِي جَنْبَيْ عُكاظَ كِلَيْهما. الديوان ص ٥٦.

(٤) ليس في كلام العرب ص ٢٢١ - ٢٢٢.

(٥) الكتاب ٣: ٢٧٦، ٢٨٠.

(٦) الانتصار لسيبويه على المبرد ص ٢٠١ - ٢٠٢ وشرح الكتاب للسيرافي ١٢: ١٠٦، ١٠٧.

(٧) تهذيب اللغة ٥: ٣٨٣ والخصائص ٣: ٤٤. الاصطفاق: الاضطراب.

ص: ولِبَعُدَ هَيْهاتَ.

ش: هي بمعنى بَعُدَ أو تَباعَدَ أو بمعنى المصدر. والحجازيون[1] يفتحون تاء هَيْهاتَ، وأسد وتميم يكسرونها، وبعضهم يضمُّها، وقرئ بهنَّ[2]، وبفتح التاء قرأ الجمهور[3]، قال الشاعر[4]:

فَهَيْهــاتَ هَيْهــاتَ العِــراقُ وأَهلُــهُ ... وهَيْهــاتَ خِــلٌّ بــالعِراقِ تُواصِــلُهْ

وهَيْهاتًا، قال الشاعر[5]:

تَــذَكَّرُ أَيّامًــا مَضَــينَ مِــنَ الصِّــبا ... وهَيْهــاتَ هَيْهاتًــا إليــكَ رُجوعُهــا

وقرأ يزيد بن القَعقاع[6] (هَيْهاتِ هَيْهاتِ)، وقرأ عيسى بن عمر[7] (هَيْهاتٍ)، وقرأ ابن أبي حيوة[8] (هَيْهاتٌ)، ومِن كلامهم: هَيهاتٌ منك الشامُ[9]، وهيهاتُ[10]، قال[11]:

---

(١) المفصل ص ١٥٢، وفيه لغة أسد وتميم أيضًا، وأنَّ ضمَّ التاء لغة بعض العرب. وانظر البديع لابن الأثير ١: ٥٢٩ وشرح ابن يعيش ٤: ١٠٣ - ١٠٥.

(٢) القراءات التي ذكرها أبو حيان كلها في المحرر الوجيز ٤: ١٤٣ والبحر المحيط ١٩: ٣٨٢ - ٣٨٦، وذلك في قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾. سورة المؤمنون: الآية ٣٦.

(٣) المحتسب ٢: ٩١ والنشر في القراءات العشر ٢: ٣٢٨.

(٤) تقدم البيت في ٧: ٦٤، ٨٦.

(٥) الأحوص. الديوان ص ١٩٢ وشرح القصائد السبع ص ٤٤٠ وإيضاح الوقف والابتداء ١: ٢٩٩ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١: ١٧٣. ل، ي، ك: أتذكُرُ.

(٦) المحتسب ٢: ٩٠ والنشر في القراءات العشر ٢: ٣٢٨.

(٧) المحتسب ٢: ٩٠.

(٨) المحتسب ٢: ٩٠، وفيه: أبو حيوة. وروي عن أبي حيوة وغيره: هيهاتُ. انظر تفصيل ذلك في معجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب ٦: ١٧١ - ١٧٥.

(٩) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١١: ٢١٤.

(١٠) وهيهاتُ: انفردت به ك.

(١١) هو أبو النجم يصف إبلًا قطعت بلادًا حتى صارت في القفار. ديوانه ص ١٠٧. ونسب إلى حُمَيْد الأرقط في اللسان والتاج (هيه) والتاج (صنبع). والشاهد بلا نسبة في غريب الحديث لأبي عبيد ٣: ٤١٤ وشرح المفصل ٤: ١٠٦. الأتاويّ: الغريب.

يُصْبِحْنَ بالقَفْرِ أَتاوِيَّاتِ هَيْهاتُ مِنْ مُصْبَحِها هَيْهاتِ

وقرأ عيسى بن عمر الهمداني[1] (هَيْهاتْ هَيْهاتْ) على نيّة الوقف. وهذه اللغات الستُّ هي الأشهر. وحكي: أَيْهاتًا وأَيْهاتٌ وأيهاتٍ وأَيْهاتِ وأَيْهاكَ، والكاف للخطاب، قال[2]:

أَيْهاكَ مِن نُورِ الهدى أَيْهاكا

وأَيْهَا وإِيْهَا، وقيل: لا تُستعمل أَيْهَا إلا إذا كرّروا، والصحيحُ استعمالُها من غير تكرار، قال[3]:

ومِنْ دُونيَ الأَعْيارُ والقِنْعُ كُلُّهُ وكُتْمانُ أَيْهَا ما أَشَدَّ وأَبْعَدَا

ويروى: ما أَشَتَّ[4]! وهَيْها وهَيْهانِ وأَيهانَ[5] وأَيْهانِ.

وذكر رضي الدين أبو الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن الصَّغاني اللغوي[6] في هيهات ستةً وثلاثين وجهًا: هَيْهات وأَيْهات وهَيْهان وأَيْهان وهايهات وآيْهات، كلُّ واحدة من هذه الستِّ مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته، وكلُّ واحدة منوَّنة وغير منوَّنة، فذلك ستةٌ وثلاثون وجهًا. وقيل: هَيْهاتا بالألف، وأَيْهاء.

وألفُ هَيْهاتَ منقلبة عن ياء كألف حاحَيْتُ[7]، الأصل حَيْحَيْتُ، لا زائدة فتكون من الهَيْهِ ومعناه، من حيث كانت بمعنى بَعُدَ، وهَيْه زَجرٌ وإبعاد؛ لقوله[8]:

---

(١) المحتسب ٢: ٩٠.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) البيت في إيضاح الوقف والابتداء ١: ٣٠١ وتهذيب اللغة ٦: ٤٨٥ والسيرافي ١١: ٢١٤.

(٤) هذه رواية إيضاح الوقف والابتداء ١: ٣٠١ وتهذيب اللغة ٦: ٤٨٥.

(٥) وأيهانَ: ليس في ل.

(٦) التكملة والذيل والصلة له (هيه) ٦: ٣٦١. وانظر إيضاح الوقف والابتداء ١: ٢٩٩ والمذكر والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١: ١٧٢ - ١٧٣ وشرح المفصل ٤: ١٠٦ - ١٠٩.

(٧) حاحيتُ: صحت بالضأن حاء، وهو زجر لها.

(٨) رؤبة. الديوان ص ٤ والخصائص ٣: ٤٣ والمحتسب ٢: ٩٣. منخرَق الرياح: مَهَبُّها.

هَيْهـــاتَ مِـــنْ مُنْخَـــرَقٍ هَيْهـــاؤُهُ

أي: بَعُدَ بُعدُه، كما قالوا جُنَّ جُنونُه، وضَلَّ ضلالُه، فبنى من هَيْهاتَ مصدرًا على فَعْلالٍ كالزَّلْزال والقَلْقال. /وأيضًا فـ(هَيْه) من باب سَلِس، وهو قليلٌ، وبابُ حاحَيْتُ أكثر منه، فحملُه عليه أَولى. [٦:١٥٥/ب]

ومَن فتح التاء كتبَها بالهاء لأنها مفردة كأَرْطاة[1]، ومَن كسرَها كتبَها تاءً على لفظها لأنها جمع، الدليلُ على ذلك وقفُ العرب على المفتوحة بالهاء وعلى المكسورة بالتاء، والفتحُ كما تقدم لغة الحجاز، والكسرُ لغة تميم وأسد. وأمّا إذا ضُمَّتْ فقيل هَيْهاتُ فاختُلف في كَتْبها: فمذهبُ أبي علي الفارسيِّ أنها تُكتب بالتاء، وأنها إنما ضُمَّت في الجمع. ومذهب ابن جِنِّيْ[2] أنها تُكتب بالهاء، ويَرى أنَّ الضمة يجوز أن تكون بناءً وأن تكون إعرابًا، والكلمةُ بمعنى البُعْد، ولم تُجعل اسمًا للفعل فتُبْنَى.

فأمّا قراءة مَن قرأ ﴿هَيْهاتٌ هَيْهاتٌ لِما تُوعَدون﴾ فعلى قول أبي عليٍّ يكون المجرور في موضع خبر هَيْهات، وكذلك يكون الْمجرورُ في أحد قولي ابن جِنِّيْ[2]، ويكون هَيْهاتٌ إذ ذاك مصدرًا في الأصل، بُني في قول أبي عليٍّ لقِلّة تمكُّنه، وأنه بمنزلة الصوت، ولا يمكن أن يكون عنده اسمَ فعلٍ لأنَّ اسمَ الفعل عنده لا موضعَ له من الإعراب.

فإن قلت: إذا كانت في حالِ ضمِّها أو كسرِها جمعًا لـ(هَيْهاةَ) المفتوحةِ فَلِمَ لم يقولوا هَيْهَياتٍ كأَرْطَياتٍ ومُصْطَفَياتٍ؟

فالجوابُ أنَّ هذا إنما هو حكم المعرَب، وأمَّا المبنيُّ فتُحذَف منه الألف في الجمع بالألف والتاء كما تُحذف في التثنية؛ بل إذا حُذفت في الجمع بالألف والتاء من المعرب كقول الشاعر[3]:

---

(١) الأرطاة: واحدة الأرطى، وهو شجر يدبغ به.

(٢) المحتسب ٢: ٩١. وتكون هيهات اسمًا معربًا فيه معنى البعد، والتقدير: البعدُ لوعدكم. وفي القول الآخر تكون مبنيّة على الضم كما بنيت نحن، ثم اعتقد فيها التنكير، فلحقها التنوين.

(٣) معاني القرآن للفراء ١: ٢٣٩ وسر صناعة الإعراب ٢: ٦٩٤ واللسان (أخر).

ويَتَّقــــي السَّــــيفَ بِأُخْراتِــــهِ		مِــنْ دُونِ كَــفِّ الجــارِ والمِعْصَــمِ

يريد: بأُخْرَياته[1]، فلأَنْ تُحذَف مِنَ المبنيِّ أَولى.

والهمزةُ في أَيْها وأَيْهانِ بدلٌ من الهاء، وأَيْهانِ وهَيْهانِ تثنيةُ أَيْها وهَيْها، وحُذفت ألفُهما في التثنية كما حذفت ألف (ذا). وكان ينبغي أن يكونا أَيْهَينِ وهَيْهَينِ بالياء؛ لأنَّ الياء فيهما نظير الكسرة في هَيْهاتِ، إلا أنهم أَبدلُوا من الياء ألفًا هروبًا من اجتماع الأمثال. وأجاز الفارسيُّ فيهما أن يكونا مرفوعَين ك(هَيْهاتُ) في قراءة من رفع.

والذي نختاره أنَّ الضمَّ في هَيْهات والكسرة ليست لأجل أنها جمع، وأنَّ أَيْهان وهَيْهان ليسا بمثنَّيَينِ، بل يُعتقد أنَّ ذلك وغيره من الأوجه التي حَكَوْا فيها إنما هو من تَلاعُبهم واتِّساعِهم في اللفظ الواحد كما تلاعبوا في لفظة أُفٍّ ولفظة ايْمُن في القسم، وأنها على كل حال اسمُ فعل في الخبر بمعنى بَعُدَ، يرتفع الاسم بعده فاعلًا به كما قال[2]:

هَيهــاتَ مَنْزِلُنــا بِنَعْــفِ سُــوَيْقةٍ		كانــتْ مُبارَكــةً علــى الأَيّــامِ

[٦: ١٥٦/أ]

وقال[3]:/

هَيْهـاتَ نـاسٌ مِـن أُنـاسٍ ، دِيـارُهُمْ		دُفــاقٌ ، ودارُ الآخَــرِينَ الأَوائــنُ

ولا حُجَّةَ في وقفِهم على هَيْهاتَ بالفتح، ولا على هيهات بالكسر أو بالضم، بالتاء؛ لأنه يجوز في مُسْلِمة أن تقف بالتاء، وفي مُسْلمات أن تقف بالهاء وإن كان قليلًا، فيكون هذا قد جاء على أحد الجائزَين، وإن اختلفت قوّةُ الجواز وضَعفُه.

---

(١) في معاني الفراء وسر الصناعة أنه أراد: بأُخْراه، فزاد التاء.

(٢) نُسب لجرير في الكتاب ٤: ٢٠٦، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في الأصول ٢: ٣٨٦ وسر الصناعة ٢: ٧٧٤ والخصائص ٣: ٤٣. نعف سويقة: موضع. وكانت مباركة: يعني الأيام التي جمعته ومن يحب، فأضمرها ولم يجر لها ذكر لما جاء بعد من التفسير.

(٣) مالك بن خالد الهذلي أو المعطّل. شرح أشعار الهذليين ١: ٤٤٤. دُفاق: موضع. والأوائن: بلد.

ويُضمَرُ في هَيْهاتَ، قال الشاعر[1]:

هَيْهاتَ ، قد سَفِهَتْ أُمَيَّةُ رأيَها فاسْتَجْهَلَتْ ، حُلَماؤُها سُفَهاؤُها

أي: هيهاتَ هو، أي: فلاحُ أُمَيَّة. وقال تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[2]، قيل[3]: الفاعل مضمر، تقديره: هَيْهاتَ هو، أي: التصديقُ الذي دَلَّ عليه المعنى، وقيل[4]: في كلٍّ واحدٍ منهما ضميرٌ مرتفعٌ يعود على الإخراج[5]، إذ لا يجوز خُلُوُّه من الفاعل، كما لا يجوز خُلُوُّ الفعل منه. وقيل[6]: اللام زائدة، و(ما) فاعلة، أي: هَيْهاتَ ما تُوْعَدون. وقال الشاعر[7]:

فهَيْهاتَ هَيْهاتَ العَقيقُ وأهلُه وهَيْهاتَ خِلٌّ بالعقيق تُواصِلُهْ

وإذا كررت هَيْهاتَ فمذهب ثعلب[8] أنها كلمةٌ واحدةٌ مركَّبةٌ كـ(بيتَ بيتَ). وضَعَّفه أبو عليٍّ بأنه لم يوجد مِن أسماء الأفعال ما تَرَكَّبَ من اسمين. ولا يَضعُف بذلك إذ قد وُجدَ حَيَّهَلَ، وهي مركَّبةٌ مِن اسمَيْ فِعْل، وكذلك هيهاتَ هيهاتَ. وقياسُ

---

(١) هو بيت مفرد في ديوان الفرزدق ١: ٨. وهو له في طبقات فحول الشعراء ١: ٣٦٥ - وأوله فيهما: تاللهِ، وفيه تفسيره - والمسائل البصريات ٢: ٨٨٢. وبلا نسبة في مجالس ثعلب ص ٥٧. وعجزه في الديوان: سفهاؤها حلماءَها.

(٢) سورة المؤمنون، الآية ٣٦.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ٢: ٩٥٤ وشرح المفصل ٤: ٥٣.

(٤) المسائل الحلبيات ص ٢٤١.

(٥) المدلول عليه في الآية التي قبلها: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾. والمعنى: هيهات إخراجُكم للوعد، أي: بَعُدَ إخراجُكم للوعد. الإغفال ٢: ٤٨٠ - ٤٨١ والمسائل العسكرية ص ١١٤ والمسائل العضديات ص ١٤١.

(٦) التبيان في إعراب القرآن ٢: ٩٥٤ وشرح المفصل ٤: ٥٣.

(٧) تقدم البيت في ٧: ٦٤، ٨٦، وفي هذا الجزء ق ١٤٨/ب، و١٥٥/أ من الأصل.

(٨) قواعد المطارحة ص ٣٣١، وفيه تضعيف أبي علي له.

مَن رأى هذا أن يَرتفعَ العَقيقُ بمجموعهما. وحُكي عن الفراء[1] أنه يرتفعُ العَقيقُ[2] بمجموعهما كمذهبه في: قامَ وقعدَ.

وذهب أبو عليٍّ في (الحلبيات)[3] و(التذكرة) إلى أنه يرتفع العقيقُ بالثانية، ويُضمَر في الأولى، وحُمل هنا على الأقرب على المختار في باب الإعمال. وقال في (الإغْفال)[4]: «وإنما كُرِّرتْ هَيْهاتَ في البيت والآية للتأكيد».

ومَنْ نَوَّنَ هَيْهات[5] جعله نكرة، ومَن لم يُنَوِّن جعلَه معرفة، ومَنِ اعتقد إذا كانت مضمومةً أنها معرفةٌ جعلَها إذا نُوِّنتْ مصدرًا منكَّرًا، وإذا لم تُنَوَّنْ مصدرًا ممنوعَ الصرف للتأنيث والتعريف كـ(بَرَّة).

وزعم المبرد[6] أنَّ هَيْهاتَ وهَيْهاتِ ظرفان[7] غير متمكنين، وبُنيا لإبهامهما، وتأويلُهما عنده: في البُعْد، وتُرك التنوين للبناء. قال[8]: «ومَن جعلها نكرة في الجمع نَوَّن، فقال هَيْهاتٍ». قال[8]: «وقال قوم: بل نُوِّنتْ وهي معرفة لأنَّ التنوين في تاء الجمع في موضع النون من مسلِمين، والدليلُ على ذلك أنَّ معناه: في البُعْد[9]، فلو

---

(١) قال: «والنصب الذي فيهما أنهما أداتان جُمعتا فصارتا بمنزلة خمسةَ عشرَ». معاني القرآن ٢: ٢٣٥.

(٢) العقيق: سقط من ي.

(٣) ص ٢٤١، وفيه ما نصه: «ففي الكلمة الأولى فيمن أعمل الثاني ذكر العقيق، وأضمره قبل الذكر. ومن أعمل الأول كان في الثانية ذكر من الفاعل». وكذا في المسائل العسكرية ص ١١٤ والمسائل العضديات ص ١٤١ والمسائل الشيرازيات ٢: ٥٢٩.

(٤) ٢: ٤٨١.

(٥) ي: هيهاةً.

(٦) المقتضب ٣: ١٨٢.

(٧) ك، ي: ظرفين. ل: ظرفين متمكنين.

(٨) المقتضب ٣: ١٨٣.

(٩) زيد هاهنا في المقتضب: كمعناه.

جاز أن يُنَكَّر وهو جمعٌ لجاز أن يُنَكَّر وهو واحد». قال[1]: «وهذا قولٌ قَوِيٌّ».
وهذه التقويةُ مِنَ المبرِّد فاسدةٌ لأنه بناءٌ منه على أنها لا تُنَوَّن حالة الإفراد، وحَكى الثقاتُ تَنوينَها في الإفراد عن العرب.

ومذهبُه أنها ظرفٌ غيرُ متمكِّنٍ فاسدٌ؛ لأنها كانت تكون مِن قَبيل المصادر المنصوبة على الظرف، نحو: أَحَقًّا أنَّك منطلقٌ؟ والمصدرُ إذا استُعمِلَ ظرفًا لم يكن خبرًا عن الجُثَث، /إنما يُعامَلُ مُعامَلَةَ ظرف الزمان، وقد وقعتْ أسماءُ الجُثَثِ بعدَ هَيْهاتَ، فدلَّ على أنها ليست ظرفًا في موضع الخبر، بل اسم فِعلٍ، وهو مذهبُ الجمهور. [٦:١٥٦/ب]

وثَبَتَ في نسخة البهاء الرَّقِّي ما نَصُّه: «**ولأَتَوَجَّعُ أَوْهِ وأَوِّهْ وأَوْهْ وأَوَّهْ وآوُوْهْ وأَوْهَ وآهِ وأَوِّ وأَوَّتاهْ وأَوَّهِ**» انتهى.

وفي (البسيط): وأمّا أَوْهِ فمعناه توجّع أو أتوجَّع أو توجَّعت، يقال عند الشكاية: أَوْهِ مِن كذا، أي أتوجّع[2]، سَكَّنوا الواو، وكسروا الهاء، قال[3]:

فـأَوْهِ مِـنَ الـذِّكْرى إذا مـا ذَكَرْتُهـا ....

ورُبَّما قلبوا الواو ألفًا، فقالوا: آهِ، ورُبَّما شَدَّدوا الواوَ وكَسَروها، وسَكَّنوا الهاء، فقالوا: أَوِّهْ، ورُبَّما حَذفوا الهاءَ من هذه، فقالوا: أَوِّ، ومنهم مَن يقول: أَوَّهْ، فشَدَّ[4] الواوَ مفتوحةً وسَكَّن الهاءَ، ورُبَّما أَدخَلوا التاء، فقالوا: أَوَّتاهْ، تُمَدُّ ولا تُمَدُّ، وتَأَوَّهَ الرجلُ: قال آه، والآهةُ الاسم، وأَوّاهَة: توجّع.

وفي (البسيط) أيضًا: ويقال أَوَّهِ، وهو مِن قولهم أَوَّتاه، فاءُ الكلمة الهمزة، ولامُها وعينها من باب قُوَّة، والحركةُ فيه للبناء، ويَقرُب منه قولُهم كَيَّة وذَيَّة. وقد يُمَدُّ

---

(١) المقتضب ٣: ١٨٣.

(٢) الذي في المخطوطات: توجّع.

(٣) عجز البيت: ومِن بُعدِ أَرضٍ بَيْننا وسَماءِ. وقد تقدم في ٢: ٢١٠، وأوله ثَمَّ: فأَوِّ لِذِكراها.

(٤) ل، ي: فشدوا.

فيقال: آوَّةٍ[1]، وهو بمنزلة آمِينَ وأَمِينَ. ويقال آوّتاه بالمدّ، والأَقْيَسُ[2] أن تكون على فَعْلة، والألفُ إشباع على حدِّ التي في[3]:

.... بِمُنْتَـــزاحِ

ولو كانت فاعِلة لانقلبتِ اللامُ ياء؛ لأنك لو بَنيتَ مِن قَوِيتُ على مثال فاعِلة لقلت قاوِية[4]، ولم تُدغِم. ويمكن أن تكون فاعِلة، وصَحَّتِ الواوُ لأنه لم يُشتقّ منه فعلٌ فيلزَمَ قلبُ الواو، ولَمّا لم تَجْرِ على الفعل، وكانت مَبنيّةً على التأنيث، صَحَّتْ كما في شَقاوة وغَباوة.

ص: ولِسَرُعَ سَرْعانَ ووَشْكانَ مُثَلَّثَينِ، ولافْتَرَقَ شَتَّانَ، ولأَبْطَأَ بُطْآنَ.

ش: **سَرْعانَ** اسم لِسَرُعَ، وهي مثلَّثة السين بالضمّ والفتح والكسر، والراءُ مسكَّنةٌ على كلِّ حال، وسَرْعانُ بفتح السين وضم النون، ويقال: لَسَرْعانَ ما صَنَعت كذا، أي: ما أَسْرَعَ! قاله في (البسيط). وأمّا سَرَعانُ الناس - وهو أوائلهم المستبقون للأمر - فبفتح السين لا غير، وأمّا الراء فيجوز تسكينُها وفتحُها، وهو أفصح. ومِن كلامهم: سَرعانَ ذي إهالةً[5]، وأصلُه أنَّ رجلاً كان يُحَمَّق اشتَرى شاةً عَجْفاءَ يَسيلُ لُغامُها[6] هُزالًا، فظَنَّ أنه وَدَكٌ، فقال: سَرعان ذي إهالةً، فـ(ذي) فاعل لِسَرعان، و(إهالةً) منصوب على التمييز، وهو محوّل من الفاعل، التقدير: سَرعانَ إهالةُ هذه.

---

(١) ل: آوَّهْ.

(٢) أي: في آوّتاه.

(٣) هذه آخر كلمة في بيت لابن هرمة يرثي ابنه، وهو:

وأنتَ مِنَ الغَوائلِ حينَ تُرْمَى ... ومِنْ ذَمِّ الرِّجالِ بِمُنْتَزاحِ

الديوان ص ٩٢ وسر الصناعة ١: ٢٥، ٢: ٧١٩. الغوائل: نوازل الدهر. ومنتزح: بُعد.

(٤) الخصائص ٣: ٤١.

(٥) جمهرة اللغة ٢: ٧١٥ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١: ١٨٣ ومجمع الأمثال ١: ٣٣٦. يُضرَب لمن يُخبِر بكينونة الشيء قبل وقته. الإهالة: الشحم المذاب.

(٦) اللغام: الزَّبَد. ك: لعابها.

وسَرْعان يُستَعمل خَبَرًا محضًا، وخَبَرًا فيه معنى التعجب، ومنه ما حكاه الجوهريُّ[1] مِن كلامهم: سَرعان ما صَنَعتَ كذا، أي: ما أَسْرَعَ ما صَنَعت كذا! وقد استَعمَله بهذا المعنى بعضُ شعرائنا المولَّدين[2]، فقال[3]:

سَرعانَ ما عاثَ جيشُ الكُفرِ وا حَرَبَا عَيْثَ الدَّبَا في مَغانيه التي كَنَسَا

[٦:١٥٧/أ] /وأمّا **وُشْكان** فهو اسمٌ لـ(وَشُكَ) أي: سَرُعَ، يقال: وَشُكَ يَوْشُك وَشْكًا: سَرُعَ، وقيل: قَرُبَ، ومنه يُوشِكُ للمقاربة. ويقال بضمِّ الواو وفتحها وكسرها، والشينُ ساكنة في كلِّ ذلك. ويقال فيه أُشْكان بإبدال الواو المضمومة همزة، كما أَبدلوها في قولهم وُشْكَ، فقالوا أُشْكَ، وأصلُه أنهم نقلوا حركة العين إلى الواو، فصار وُشْكَ، كما قالوا في حَسُنَ حُسْنَ، ثم أبدلوا الواو همزة. ويُستعمل وُشكانَ موضع المصدر، فتقول: عَجِبتُ مِن وُشْكانِ ذلك الأمر، أي: مِن سُرعته.

وأمّا **شَتّانَ** فاسمٌ لِـ(تَباعَدَ)، بُني لوقوعه موقعَه، وهو في الأصل مبنيٌّ على السكون، وحُرِّكَ لالتقاء الساكنين بالكسر على أصل التقائهما، وبالفتح إتباعًا لِمَا قبلَهما وطلبًا للتخفيف، أو ليكونَ آخِرُه كآخِرِ ما وقعَ مَوقِعَه، وهو فعلٌ ماضٍ.

وزعمَ أبو حاتم[4] أنه مصدر كـ(سُبْحانَ)، وكأنه يشير إلى أنه معربٌ غير متصرِّف عَلَمٌ على التَّفَرُّق غيرُ متمكِّن كسُبْحانَ. وزعمَ الزَّجّاج[5] أيضًا أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الفعل، جاء على وزن فَعْلان، فخالَفَ أَخَواتِه، فبُني لذلك.

---

(١) الصحاح (سرع) ٣: ١٢٢٨.

(٢) ل، ي: بعض شعراء المولدين.

(٣) هو ابن الأبّار. مقدمة ابن خلدون ٦: ٣٨٦ [دار القلم، الطبعة الخامسة ١٩٨٤م] ونفح الطيب ٤: ٤٥٧ [دار صادر ١٣٨٨هـ]. وهو بلا نسبة في ارتشاف الضرب ٥: ٢٣٠٣. وآخره في ك: الذي كنسا. وفي ي: كسبا. وفي المراجع المذكورة: كبسا، عن الموسوعة الشعرية. الدبا: الجراد، وقيل: صغار الجراد قبل أن يطير.

(٤) السجستاني. شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١: ١٨٣.

(٥) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٢٦.

فإن قلت: لَيَّان[1] وشَنْآن لو وُضعا موضعَ فعلهما وهما مصدران لَما بُنيا.

فالجواب أنَّ الفرق بينهما أنهما استُعملا بعد فعلهما، وتمكَّنا بخلاف شَتَّانَ، فإنهم لم يقولوا شَتَّ[2] يَشِتُّ شَتَّانًا، وإنما استُعمل في أول أحواله موضوعًا موضع الفعل المبنيّ، فبُني لذلك. [3]والأَولى أن يُعتقد فيه أنه غير مصدر لأنَّ المصدر على فَعْلان قليل جدًّا، لم يُسمع منه إلا لَيَّان وشَنْآن، وأسماءُ الأفعال أَوسَعُ من المصدر الذي جاء على وزن فَعْلان.

وذهب الأصمعيُّ[4] إلى أنَّ شَتَّانَ مثنًّى، وهو بمنزلة: سِيَّانِ زيدٌ وعمرٌو، يعني في كونه يقتضي خبرًا مثنًّى أو بالعطف، نحو: شَتَّانَ الزيدان، أو شَتَّانَ زيدٌ وعمرو، فشَتَّانَ خبر مقدَّم، وما بعده مبتدأ، ولا يكون بعده مفردٌ لئلا يُخبَر بمثنًّى عن مفرد، قال الشاعر[5]:

شَـــتَّانَ هـــذا والعِنـــاقُ والنَّـــومْ ... والْمَشْـرَبُ البـاردُ في ظِـلِّ الـدَّوْمْ

وقد تزاد بينهما (ما)، قال الشاعر[6]:

شَـــتَّانَ مـــا يَـــومِي علـــى كُورِهـــا ... ويـــومُ حَيَّـــانَ أَخـــي جـــابرِ

ولا يجوز عنده[7]: شتَّان ما بينَ زيدٍ وعمرٍو، فأمّا قول ربيعة الرَّقِّيّ[8]:

---

(١) اللَّيَّان: الْمَطْل.

(٢) شت الشَّمل: تفرق.

(٣) من هذا الموضع إلى آخر هذه الفقرة من كلام ابن عصفور كما في تمهيد القواعد ٨: ٣٨٧٥.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١: ١٨٢.

(٥) هو لَقيط بن زُرارة. البيان والتبيين ٣: ٢٢٠ والمقتضب ٤: ٣٠٥ والأصول ٢: ١٣٤ والخزانة ٦: ٣٠٥ - ٣٠٦. هذا: اسم إشارة راجع إلى الأمر الذي استصعبه الشاعر من الحال، أي ما هو فيه من التعب. والعناق: المعانقة. والدَّوم: شجر الْمُقْل.

(٦) الأعشى. الديوان ص ١٩٧ وإصلاح المنطق ص ٢٨٢ وأدب الكاتب ص ٤٠٣ والاقتضاب ٣: ٢٤٣. كور الناقة: رحلها. ل، ي، ك: أبي جابر.

(٧) إصلاح المنطق ص ٢٨١ والمسائل البغداديات ص ٥٢٢ - ٥٢٣.

(٨) ديوانه ص ٣٤ والكامل ٢: ٧٦٣ والأغاني ١٦: ١٧٢ والخزانة ٦: ٢٧٥ - ٣٠٦ [٤٦٤]. يزيد سليم: هو يزيد بن أُسَيْد. والأغرّ: يزيد بن حاتم. ورجل أغرّ: صبيح أو سيِّد قومه.

لَشَتَّانَ مـا بـينَ اليَزيـدَينِ في النَّـدَى يَزيـدِ سُـلَيْمٍ والأَغَـرِّ بْـنِ حـاتِمِ

فكان الأصمعيُّ يقول[1]: لا حُجَّةَ في ذلك لأنَّ رَبيعةَ مُوَلَّد.

ورَدُّوا[2] على الأصمعي في ذهابه إلى أنَّ شَتَّان مثنًّى بأنه لو كان كذلك ما كانت نونُه مفتوحة، وفي أنَّ ما بعده مرفوع بالابتداء بأنه لو كان كذلك لجاَز فيه التقديم، فكنت تقول: زيدٌ وعمرٌو شتَّان، /والعربُ لم تقلْ هذا. وقد وَهِمَ صاحب (اللُّباب)، فذكرَ فيه ما نَصُّه: «فأمّا شتَّانَ ما بينَ زيدٍ وعمرو فأجازه الأصمعيُّ، ومنعَه غيرُه»[3] انتهى. وكذلك صاحب (البسيط): «الأصمعيُّ جَوَّزَ أن يكون شَتَّانَ بمعنى بَعُدَ، فتقول على هذا: شتَّان ما بينَ زيدٍ وعَمرٍو، أي: بَعُدَ ما بينهما، ومنعَ الأكثرون ذلك» انتهى. والذي حكاه غيرُهما إنما هو أنَّ الأصمعيَّ منعه، وأجازَه غيرُه، وممن حَكى عن الأصمعي منعَه صاحبُ (التمهيد) ، وأبو الحسن بن عصفور، وأبو الحسن الأُبَّذيُّ[4]. [١٥٧:٦/ب]

والصحيحُ جوازُ: شَتَّانَ ما بينَ زيدٍ وعَمرٍو، وإن كان رَبيعةُ مُوَلَّدًا، فقد قالت بعضُ نساءِ بني نَصر بن معاوية[5]:

لَشَـتَّانَ بـينَ النـاعِمِ البـالِ والـذي أَتَتْـه المنايـا كالحِمـارِ الْمُقيَّـدِ

تريد: ما بينَ، فحذف (ما)، كقراءة من قرأ ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيۡنَكُمۡ﴾[6] في أحد التأويلين[7]، أي: ما بينَكم. وقال أبو الأَسود[8]:

---

(١) إصلاح المنطق ص ٢٨١ - ٢٨٢.
(٢) المسائل البغداديات ص ٥٢٣.
(٣) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١: ٤٥٧.
(٤) شرح الجزولية له السفر الثاني ص ١٢٠ [رسالة ماجستير تحقيق معتاد الحربي].
(٥) لم أقف عليه. فيما عدا ك: بني نصر بن يغوث.
(٦) سورة الأنعام، الآية: ٩٤. وهذه قراءة نافع والكسائي وحفص. السبعة ص ٢٦٣.
(٧) والتأويل الآخر قاله الأخفش، وهو أنه منصوب ومعناه معنى المرفوع. الحجة ٣: ٣٦٠ وشرح الكافية للرضي ٢: ٣١٩.
(٨) ديوانه ص ٣٥٤. من رأس حالق: من رأس جبل عالٍ.

أَظَـلُّ كَئيبًـا لـو تَشُـوكُكَ شَـوْكةٌ وتَفْـرَحُ لـو دُهْـدِهْتُ مِـنْ رأسِ حـالِقِ
لَشَـتَّانَ مـا بَيـني وبَينَـك في الإخـا صَدَقْتُكَ في نَفْسي، ولَسْتَ بصادقِ

وأجازَ الفَرّاءُ[1] كَسرَ نُونِ شَتَّان.

وقد اختلفتْ عبارة النحويين القائلين بأنه اسمُ فعلٍ في تفسيره:

ففسَّره بعضُهم[2] بأنه اسمٌ لـ(بَعُدَ)، فعلى هذا ينبغي أن يكتفي باسمٍ واحد، وأن يجوز: شَتَّانَ ما بينَ زيدٍ وعَمرٍو.

وفَسَّرَه بعضُهم[3] بأنه اسمٌ لـ(تَباعَدَ)، فعلى هذا يحتاج إلى فاعلَين كما يَحتاج إليه تَباعَدَ إلا أن تجعل تَفاعَلَ بمعنى فَعَلَ، فيكون تَباعَدَ بمعنى بَعُدَ، كما قالوا تَجاوَزَ بمعنى جازَ.

وفَسَّرَه بعضُهم[4] بأنه اسمٌ لـ(شَتَّ) الذي أصلُه شَتَتَ، فيرتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل الذي وُضع شَتَّانَ مَوضِعَه، قال الطِّرِمّاح[5]:

شـتَّ شمـلُ الحـيِّ بعـد التئـامِ ....

فعلى هذا يَكتفي بمرفوعٍ واحدٍ كمرفوعِ شَتَّ، وشَتَّ بمعنى تَفَرَّقَ.

وأمّا **بُطْآنَ** فتقول: بُطْآنَ هذا الأمرُ، وبُطْآنَ ذا خروجًا، ويقال بُطْآنَ وبَطْآنَ، وفي جميع ذلك معنى التعجب، أي: ما أَفْعَلَه! لكونه مغيَّرًا إلى فَعُلَ.

وقد أغفلَ المصنف من اسمِ الفعل ما ذكره في شرحِه[6] حين تكلم على (لَبَّيْكَ) في باب المصدر لفظة لَبِّ بمعنى أَجَبْتُ، ورَدَدْنا عليه ذلك ثَمّةَ[7].

---

(١) حكاه ثعلب في الفصيح. إسفار الفصيح ٢: ٨٢١ وتصحيح الفصيح ص ٤٤٨.
(٢) الإيضاح العضدي ص ١٦٥ والتعليقة على كتاب سيبويه ٣: ١٠٥.
(٣) شرح المفصل ٤: ٥٦.
(٤) إيضاح شواهد الإيضاح ١: ١٩٧.
(٥) عجز البيت: وشَجاكَ الرَّبْعُ رَبْعُ الْمَقامِ. الديوان ص ١٠٥ وتهذيب اللغة ١١: ٢٦٩.
(٦) ٢: ١٨٦.
(٧) انظر التذييل ٧: ١٨٧ - ١٨٨، ١٧٩ - ١٨٠. ي: ذلك في موضعه ثمة.

وفَسَّرَه المصنفُ بأَبْطأَ، وفسَّره غيرُه[1] بِبَطُؤَ، وكلاهما قريب.

وأمّا (أَيْتَ) خفيفةً مِن قول زهير أو أخيه أَوس[2]:

أُخْبِرْتُ أنَّ أبا الحُوَيْرِثِ قد   خَطَّ الصحيفةَ أَيْتَ لِلْحِلْمِ !

فالظاهرُ أنَّ (أَيْتَ) اسمُ فعلٍ؛ لأنَّ الشارح شرحَه بمعنى: «عجبتُ لِحِلمِه كيف عَزَبَ عنه»[3]. ويقال: أَيْتَ لهذا الأمر، ووَيْتَ له، بالهمز وبالواو.

[٦:١٥٨/أ] **ص: ولِأَعْجَبُ واهًا /ووَيْ[4]، ولِأَتَوَجَّعُ أَوَّهْ، ولِأَتَضَجَّرُ أُفٍّ ما لم يؤنَّث بالتاء، فيَنتصب مصدرًا[5]، وقد يُرفَع، ولِأَتَكَرَّهُ أَخٍّ وكَخٍّ، ولِأُجِيبُ هاءَ، ولِأَكْتَفي بَجَلْ وقَطْ وقَدْ في أحد الوجهين.**

ش: هذه كلُّها أسماءُ أَفعالٍ مضارعة، وهي أكثرُ مما جاء أسماءَ أفعالٍ ماضية، كما أنَّ ما جاء أسماءَ أفعالٍ للأمر أكثرُ منهما، فبدأ المصنفُ بالأكثر، ثم أَتبَعَه بما جاء للماضي لاشتراكِ الأمر والماضي في البناء، ثم أَتبَعَهما بما جاء للمضارع، وكان قياسُ هذه التي جاءت أسماءَ أفعالٍ مضارعةٍ أن تُعرب، وسنبيِّن لِمَ بُنيتْ أسماءُ الأفعال عند تَعَرُّضِ المصنف لذلك في هذا الباب[6].

فأمّا واهًا فمعناها كما ذَكر المصنف أَعْجَبُ، قال الشاعر[7]:

واهًا لِسَلْمَى ، ثُمَّ واهًا واها   هِيَ الْمُنى لو أَنَّنا نِلْناها

---

(١) الصحاح (بطأ) ١: ٣٦ - ٣٧.

(٢) هذا البيت مطلع قصيدة في ديوان زهير ص ١٨١ وفيه الشك في نسبتها.

(٣) ديوان زهير بشرح ثعلب ص ١٨١.

(٤) زيد هاهنا في التسهيل ص ٢١٢: ووا.

(٥) قوله «ما لم يؤنث بالتاء فينتصب مصدرًا» وُضع بدلًا منه في التسهيل ص ٢١٢ ما نصُّه: «وأُفّ مُمالًا، وأُفّ مثلَّث الآخر بتنوين ودونه، ويؤنَّث بالتاء وينوَّن جاريًا مجرى مصدرٍ أُبدل من فعله لفظًا».

(٦) يأتي هذا في هذا الجزء ق ١٦٤/ب - ١٦٥/ب من الأصل .

(٧) تقدم الرجز في ١: ٢٤٧.

وكذا وَيْ. قال الشاعر[1]:

وَيْكَـأَنْ مَـنْ يَكُـنْ لَـهُ نَشَـبٌ يُحْـ ـبَبْ، ومَـنْ يَفْتَقِـرْ يَعِـشْ عَـيشَ ضُـرِّ

والكافُ اللاحقةُ في ويْكَ للخطاب، والمعنى أَتَعجَّب.

وذهب الكسائيُّ[2] إلى أنَّ وَيْكَ محذوفة من وَيْلَكَ، فالكافُ على هذا مجرورةٌ بالإضافة، قال الشاعر[3]:

ولقـد شَـفَى نَفسي ، وأَبْـرَأَ سُـقْمَها قـولُ الفَـوارِسِ : وَيْـكَ عَنْتَـرُ أَقْـدِمِ

يريد: وَيْلَكَ.

وأمَّا قولُه تعالى ﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ﴾[4] فقال أبو الحسن[5]: هو وَيْكَ، كأنه قال: أَعْجَبُ لأنَّ اللهَ يَبْسُطُ. وذهب الخليل وسيبويه[6] إلى أنه وَيْ، ثم قال: كأنَّ اللهَ يَبْسُطُ. فالكاف على مذهب أبي الحسن للخِطاب، وعلى مذهبِ س للتشبيهِ مركَّبة مع أنَّ[7].

---

(١) تقدم البيت في ٥: ٢١، وفي هذا الجزء ٦: ق ١٤٩/أ من الأصل.

(٢) الخصائص ٣: ٤٠، ١٧٠ والمحتسب ٢: ١٥٦. وهذا الرأي بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢: ٣١٢، وانظر شرح المفصل ٤: ١٢٣ وحاشيته.

(٣) هو عنترة. ديوانه ص ٢١٩ وشرح القصائد العشر ص ٣١٣ ومعاني القرآن للفراء ٢: ٣١٢ والخزانة ٦: ٤٢١ - ٤٢٤ [الشاهد ٤٧٩]. آخر في ل، ي: قدم.

(٤) سورة القصص، الآية: ٨٢. انظر زيادة على المصادر المذكورة في الحواشي الآتية: معاني القرآن للفراء ٢: ٣١٢ وشرح الكتاب للسيرافي ٣: ق ١٥/أ - ١٥/ب وشرح المفصل ٤: ١٢٢ - ١٢٣ والمصادر في حواشيه. وذهب بعضهم إلى أنَّ الأصل وَيْلَك، فحذفت اللام، وأنَّ وصلتها معمولة لفعل مضمر، تقديره: أعلم.

(٥) المسائل العضديات ص ٦١ والخصائص ٣: ٤١، ١٧٠ والمحتسب ٢: ١٥٥ - ١٥٦. ونسب في الإيضاح في شرح المفصل ١: ٤٨٦ للكوفيين.

(٦) الكتاب ٢: ١٥٤، ونسب في الإيضاح في شرح المفصل ١: ٤٨٦ للبصريين.

(٧) وقال ابن جني: «فـ(كأنَّ) هنا إخبارٌ عارٍ من معنى التشبيه، ومعناه: إنَّ الله يبسط الرزق لمن يشاء». المحتسب ٢: ١٥٥.

وزاد المصنف في (الكافية الشافية) في أسماء الأفعال التي هي بمعنى أَعْجَبُ[1] (وا) في قول الراجز[2]:

وا بِأبـا أنـتِ وفُـوكِ الأَشْـنَبُ   كأنَّمـا ذُرَّ عليـه الزَّرْنَـبُ

وذكَرَ في شرحها[3] أنَّ وَيْ وواهًا أكثرُ مِن وا.

وأمَّا أَوَّهْ فاسمٌ لِأَتَوَجَّعُ كما ذُكر المصنف، وفيها لغات: أَوَّهْ، وهي المشهورة، وأَوْهِ[4]، قال الشاعر[5]:

فَـأَوْهِ لِـذِكْراها إذا مـا ذَكَرْتُهـا   ومِـن بُعْـدِ أَرضٍ بَيْنَنـا وسَمـاءِ

وأَوِّهْ[6]، قال الشاعر[7]:

أَوِّهِ مِـن ذِكْـري حُصَـينًا ودُونَـهُ   نَقًـا هائـلٌ جَعْـدُ الثَّـرَى وصَـفيحُ

حَرَّكَ الهاءَ بالكسر إتباعًا لَمَّا اضطرَّ، والقياسُ السكون. وآوِهْ، وأَوَّتاه، وآوَّتاه، وآهْ، وآهِ، وأَوِّ، وأوْهِ، وهي أفصح، وآوُوهْ، وأَوْ، وآوّ[8].

[٦:١٥٨/ب] وإذا صُرِّفَ الفعل منه /قيل: أَوَّهَ وتَأَوَّهَ أَهَّةً، قال الشاعر[9]:

---

(١) الذي في المخطوطات: التعجب. صوابه في شرح الكافية الشافية.

(٢) تقدم الرجز في هذا الجزء ٦: ١٤٩/أ من الأصل. وهو في شرح الكافية الشافية ٣: ١٣٨٦.

(٣) ٣: ١٣٨٦.

(٤) ل: وأَوْه.

(٥) تقدم البيت في ٢: ٢١٠. وأوَّله ثَمَّ: فأَوِّ. ي: فأَوَّه.

(٦) ل: وأَوَّهْ. وكذا في بيت الشعر. ي: وأَوَّه. وكذا في بيت الشعر.

(٧) هذا أول ثلاثة أبيات لزهراء الكلابية في الحماسة البصرية ٢: ٦٦٩ [٥٠٣] وأوله: تأوَّهتُ. وهو في إيضاح الشعر ص ٢٠ لامرأة من بني قُريط بن أبي كلاب. النقا: الرمل. والصفيح هنا: الحجارة العريضة التي توضع فوق الميت.

(٨) هكذا ضُبطت كلها في النسخة ك.

(٩) هو المثقب العبدي يصف ناقته. الديوان ص ١٩٤ والمفضليات ص ٢٩١ [٧٦] وسر صناعة الإعراب ١: ٤١٨. أرحلها: أجعل عليها الرَّحل. والرواية المشهورة فيه: آهَةَ الرجلِ، وقال الجوهري: «ويروى: أَهَّةَ، من قولهم: أَهَّ، أي: توجَّعَ». الصحاح (أوه) ٦: ٢٢٢٥.

إذا مـــا قُمْـــتُ أَرْحَلُهـــا بِلَيـــلٍ   تَـــأَوَّهُ أَهَّـــةَ الرَّجُـــلِ الحَـــزينِ

وأمّا أُفٌّ فاسمٌ لِأَتَضَجَّرُ، وفي (البسيط): «أُفٌّ معناها التَّضَجُّر، وقيل: الضَّجَر[1]، وقيل: تَضَجَّرتُ».

وذكرَ المصنف أنها تؤنَّث بالتاء فتنتصب، وذلك في الدعاء على الشخص، تقول: أُفَّةً وتُفَّةً، فيكون ذلك انتصابُه انتصابَ المصادر التي هي بدلٌ من اللفظ بالفعل، كقولهم: جَدْعًا له وعَقْرًا، ولا يجوز إظهار هذا الناصب.

وذكرَ المصنف أنه يُرفَع، فتقول: أُفَّةٌ، ويكون على معنى الدعاء على الشخص كحاله إذا كان منصوبًا لأنَّ المعنى سواء، ويكون إذ ذاك مبتدأً محذوفَ الخبر.

ولم يتعرض المصنف لِلُّغات التي في أُفّ، وذكرَ بعضُهم[2] أنَّ فيها تسعَ لغات[3]: أُفْ أُفَّ أُفِّ أُفُّ أُفٌّ أُفًّا أُفٌّ تُفَّ أُفِّي مُمالًا، فالتنوينُ[4] مع التنكير، وعدمُه مع التعريف، والحركةُ في جميعها لالتقاء الساكنين، فمَن كَسَرَ فعلى أصل التقاء الساكنين، ومَن ضَمَّ فللإتباع، ومَن فَتَحَ فللتخفيف، ومَن أَمالَ فقال أُفِّي بَناه على فُعْلَى، وجاءت ألف التأنيث مع البناء كما جاءت في قول الشاعر[5]:

هنَّـــا وهَنَّـــا ومِـــنْ هَنَّـــا ، لَهُـــنَّ بنـــا   ذاتَ الشَّـــمائلِ والأيمـــانِ هَيْنُـــومُ

أي: مِن هذا الموضع وهذا. وكما جاءت تاء التأنيث مع المبنيِّ في قولهم: ذَيَّةَ وكَيَّةَ.

---

(١) وقيل الضَّجر: ليس في ي.

(٢) الثمانيني في شرح التصريف ص ٤٢٨ - ٤٢٩ والعكبري في اللباب ٢: ٣٨٣.

(٣) ذكر الزجاج أنَّ فيها سبع لغات، هن: أُفَّ أُفِّ أُفُّ أُفٌّ أُفًّا أُفٌّ أُفِّي مُمالًا. معاني القرآن وإعرابه ٣: ٢٣٤.

(٤) ك، ي: بالتنوين.

(٥) ذو الرمة. الديوان ١: ٤٠٩ والمسائل الشيرازيات ٢: ٤٧٢. لهنَّ: يعني للجنّ. والهينوم: صوت تسمعه ولا تفهم كلامًا.

وفي كتاب (الحُلَل)[1] للزَّنَاتيِّ أنَّ فيها لغاتٍ تُقارب الأربعين[2]، ونحن نَسرُدُها مضبوطةً كما رأيناها، وهي:

أُفَ أُفِ أُفُ، أُفَّ أُفِّ أُفُّ، أُفًّا أُفٍّ أُفٌّ، أُفًا أُفٍ أُفٌ، أُفْ أُفٌّ، أُفًّا بغير إمالة، أُفِّي بالإمالة المحضة، أُفّى بالإمالة بينَ بينَ، أُفِّيْ أُفُّوْ[3]، أُفَّهْ أُفِّهْ أُفُّهْ، فهذه اثنتان وعشرون لغة مع الهمزة المضمومة. إِفُ إِفَ إِفِ، إِفٌ إِفٍ إِفًا، إِفَّ إِفِّ إِفًّا، إِفِّي بالإمالة، إِفِّيْ، فهذه إحدى عشرة لغةً مع الهمزة المكسورة[4]. أَفْ أَفِّ آفٍّ أَفٌّ آفٌّ أَفِّيْ[5].

وفي (البسيط): «وقيل: إنما بُنيتْ لِتَضَمُّنِها معنى المبنيِّ، وهو الأمر أو الماضي، فعلى هذا تُقَدّر أُفٌّ بِتَضَجَّرتُ، ووَيْهًا بِتَعَجَّبتُ، وأَوَّهْ بِتَوَجَّعتُ. وهذا وإن كان التأويل صحيحًا لكنَّ قصدَهم بها يَدُلُّ على الحال؛ لأنَّ القائل لا يُخبِر أنه كان منه ذلك» انتهى. وهذا مخالفٌ لِمَا قَدَّرَ به المصنف أُفٌّ ووَيْهًا وأَوَّهْ إذْ قَدَّرَها بالمضارع.

---

(١) ذكر الرعيني في شرح ألفية ابن معطٍ: السفر السابع ص ٤٩٤ - ٤٩٥ عن أبي حيان أنَّ اسمه: الحُلَل في شرح الجُمَل. وذكره أبو حيان في البحر المحيط ١٧: ٣٦٣ باسم (الحلل)، ونقل منه اللغات في أُفّ. وقد ضبطتُها على الترتيب الذي وردت عليه في البحر المحيط لأنَّ في نسخ التذييل اختلافًا في ضبطها وترتيبها. وانظر طريقة ضبطها في الدر المصون ٧: ٣٤١، وفيه الرمانيّ في موضع الزناتيّ دون أن يذكر اسم كتابه. والزناتي هو محمد بن عبد الله بن عبد العزيز بن عمر الزناتي المازني النحوي محيي الدين، أبو عبد الله، عرف بحافي رأسه كان شيخ أهل الإسكندرية في النحو. توفي سنة ٦٩١ هـ. مسالك الأبصار ٧: ٢٣٦ [من الشاملة].

(٢) انظر القاموس المحيط (أفّ).

(٣) نصَّ الرعيني على أنَّ أُفِّي وأُفّو بالياء والواو ساكنتين وفتح الفاء والتشديد فيهما. ي: أُفُّو.

(٤) أوردها الرعيني كما يأتي مضبوطة بالأحرف: إفٌّ إفًّا إفٌّ إفُّ إفِ إفٍ إفْ إفٌ إفًا إفِّيْ إفِّيْ.

(٥) أضاف بعدها في البحر ما نصُّه: «وذكر ابن عَطِيَّةَ أُفَّاهْ بهاء السكت، وهي تمام الأربعين»، وهي في المحرر الوجيز ٣: ٤٤٨. والأخيرة عند الرعيني: أَفِّي. وردت اللغات الست الأخيرة في ي على النحو التالي: أَفْ أَفِ آفِ أفِ آفِ أَفِي.

ويقال أفَّفَ: إذا قال ذلك[1]. وقيل: يُستَعمَل منها مصدر، فتكون منوَّنة. وقالوا منه: أُفًّا له[2]، كما تقول: سَقْيًا له، وجَدْعًا، في الدعاء عليه، وقد أتى به س[3] في كتابه. وقد تكون أُفٌّ للحِين، فتَخرُج عن الباب، تقول[4]: كان الأمرُ على إفِّ ذلك وإفَّانِه، أي: حينه وأوانه.

وأمّا أَخٍّ وكَخٍّ[5] فهما اسما فعلٍ لِأَتَكَرَّهُ كما ذُكر، /وقد روي في الأثر (أنَّ [٦: ١٥٩/أ] الحسن أخذَ تمرةً مِن تَمرِ الصَّدَقة، فجعلَها في فيه، فقال له رسول الله - ﷺ - : كَخٍّ كَخٍّ)[6] حتى ألقاها مِن فيه.

وأمّا هاءَ فاسمُ فعلٍ بمعنى أُجيب.

وقولُ المصنف **وبَجَلْ وقَطْ وقَدْ في أحد الوجهين** بمعنى أنَّ كلَّ واحد من هذه الثلاثة يكون اسمَ فعلٍ بمعنى أكتفي في أحد وجهَيه دون الآخَر.

فأمّا بَجَلْ فأَحَدُ وَجهَيها أن تكون حرفًا، ولها إذ ذاك معنًى واحد، وهو الجواب بمعنى نَعَمْ، وتقع في الطلب والخبر، تقول: اضربْ زيدًا، فيقول: بَجَلْ، أي: نَعَمْ أضربُه، وكذلك: قام عبدُ الله، فيقول: بَجَلْ، أي: نَعَمْ. وتكون اسمَ فعل، ففَسَّرها المصنف بأكتفي، وفسَّرها[7] في موضع آخر[8] وغيرُه[9] بـ(حَسْب)، وهو راجعٌ لمعنى

---

(١) العين ٨: ٤١٠.

(٢) مقاييس اللغة ١: ١٧.

(٣) الكتاب ١: ٣١١.

(٤) جمهرة اللغة ١: ٥٨.

(٥) ك: إخٍّ وكِخٍّ.

(٦) صحيح البخاري: كتاب الزكاة ٢: ١٣٥ وصحيح مسلم ٢: ٧٥١. وفيه لغات: كَخْ، وكَخٍّ، وكَخٌّ، وكِخْ، وكِخٍّ، وكِخٌّ.

(٧) وفسرها ... أكتفي: سقط من ك.

(٨) شرح التسهيل ١: ١٣٧، وانظر ما تقدم في ٢: ١٧٩.

(٩) النوادر ص ٣٠٧ والكتاب ٤: ٢٣٤ ورصف المباني ص ٢٢٩. ي: غيرُه.

أكتفي. واتصالُ ياء المتكلم بها دليلٌ على جواز مجيء الأسماء الظاهرة والمضمَرة بعدها، قال طَرَفة بن العبد(١):

.... ألا بَجَلي من الشراب ألا بَجَلْ

وتكون إذ ذاك بمعنى حَسْب، فلا تكون اسمَ فعل، فإذا لحقتْها نونُ الوقاية كانت اسمَ فعل، فتقول بَجَلَني بمعنى يَكفيني، وكذلك في كلِّ اسمِ فعلٍ متعدٍّ، تقول رُوَيْدَني في معنى أَمْهِلْني.

وتَلَخَّصَ مما ذكرناه أنَّ بَجَلْ لها ثلاثةُ أَوْجُهٍ لا وجهان كما ذكرَ المصنف، وذلك أن تكون حرفًا، وأن تكون اسمًا بمعنى حَسْب، وأن تكون اسمَ فعل، نحو بَجَلَني، إلا إن جعلتَ كونَها اسمًا وجهًا واحدًا، فيكون إذ ذاك لها وجهان: أحدهما أن تكون حرفًا، والثاني أن تكون اسمًا وإن كان هذا الوجه ينقسم إلى وجهين.

وأمّا قَدْ وقَطْ فـ(قَدْ) بمعنى قَطْ إمّا مبدلة من الطاء أو منقول من الحرف، وحكمُها حكم قَطْ في النون وحذفها.

وحكى الكوفيون(٢) أنَّ مِنَ العرب مَن يقول: قَطُ عبدِ الله درهمٌ، وقَدُ عبدِ الله درهمٌ، وقَطْ عبدَ الله درهمٌ، وقَدْ عبدَ الله درهمٌ. فمَن خفضَ عبد الله ورفعَ قَط وقَد جعلَهما بمنزلة حَسْب إذ كانتا في معناها. ومَن نصبَ عبد الله وبناهما على السكون جعلَهما اسمَين للفعل، والمعنى لِيَكْفِ عبدَ الله درهمٌ. ومَن خفضَ عبد الله يقول إذا أضاف إلى نفسه: قَطِي درهمٌ، وقَدِي درهمٌ، فلا يُلحقهما نون الوقاية كما لا تَلحق حَسْب. ومَن نصبَ عبد الله قال قَطْني وقَدْني، فيُلحقهما نون الوقاية كما تَلحق رُوَيْدَ.

---

(١) صدر البيت: «ألا إنَّني شَرِبْتُ أَسْوَدَ حالِكًا»، وقد تقدم في ٢: ١٨٥.

(٢) تقدم هذا في ٢: ١٧٩.

وفي (البسيط): «قَطْك اسم بمعنى حَسْب، أي: اكْتَفِ، وهي ساكنة الطاء مفتوحة القاف ليس إلا، تقول: رأيتُه مرةً واحدة فَقَطْ، فإذا أضفتَ إلى النفس قلتَ قَطْنِي بنون الوقاية بمنزلة عَنِّي، لتقيه عن الكسر، وإن شئتَ قَطِي بحذف النون، وإن شئتَ قَطِ بالكسر لتدلَّ على الياء، وإذا أضفتَ إلى غيرك قلتَ: قَطْك وقَطْكما وقَطْكُنَّ. وهي محذوفةٌ إمّا مِن مضعَّف أو غير ذلك» انتهى.

وقولُ المصنف **في أحد الوجهين** هو قيدٌ في بَجَلْ وقَدْ وقَطْ، وقد بَيَّنَّا وجهَي بَجَلْ. وأمّا قَدْ فإنها /تكون حرفًا يَصحب الأفعالَ، نحو: قد قام زيدٌ، وقد يقوم زيدٌ. **[٦:١٥٩/ب]** واسمًا فتكون إذ ذاك بمعنى حَسْب. واسمَ فِعلٍ، وقد مَرَّ تفسير ذلك.

وأمّا قَطْ فلا تكون إلا اسمًا، إلا أنها في إحدى لغاتها إذا كانت ظرفًا يُنطَق بها مفتوحةَ القاف ساكنةَ الطاء خفيفتَها كالنُّطق بها إذا كانت غير ظرف، فتقول: ما فَعَلتُه قَطْ، وكونُها ظرفًا هو أحدُ وجهَيها، وكونُها اسمًا غيرَ ظرف هو الوجهُ الآخَر.

وقد انقضتْ أسماءُ الأفعال غير الظروف والمجرورات والمشتقّة من المصادر والمعرفة[1] باللام التي ذكرها المصنف، وهي: ها[2] وهَلُمَّ وحَيَّهَلَ وتَيْدَ ورُوَيْدَ وهَيْتَ وبَلْهَ وَكَذاكَ وصَهْ وإيهًا ومَهْ وإيهِ ووَيْهًا وآمِينَ وبِسٍّ وقَرْقارِ وهَيْهاتَ وسَرْعانَ ووَشْكانَ وشَتَّانَ وبُطْآنَ وواهًا ووَيْ وأَوَّهْ وأُفٍّ وأَخٍّ وَكَخٍّ وهاءَ وبَجَلْ وقَطْ وقَدْ، فتلك إحدى وثلاثون كلمة قد شرحناها كما سبق، وكان[3] حقُّه ألَّا يَذكر فيها (كذاك) لأنها مركَّبة من حرف الجرّ واسمِ الإشارة، فذِكرُها مع عَلَيكَ وإلَيكَ أَوْلى وأَنسَب، لكنَّ العذر[4] له في ذلك أنه لَمّا كان معناها معنى بَلْهَ وذَكَرَ بَلْهَ أراد أن يجعلها بإزائها، فذَكَرَها معها.

---

(١) ل: المعربة.

(٢) ي: هاء.

(٣) ي: كان.

(٤) ك، ل: العلة.

وقد نقصَ المصنفَ أن يَذكر كلماتٍ أُخَرَ هي من أسماء الأفعال التي ليست ظروفًا ولا حروفَ جرٍّ ولا مشتقَّةً من المصادر، ونحن نذكرها إن شاء الله، فنقول:

مِن ذلك (لَبَيْ) خفيفة الباء بمعنى أُجيبك.

ومنها (أَوْلى لك)، هو اسمٌ لِدَنَوْتَ من الهلاك، قال ذلك الأصمعيُّ[1] في قول الشاعر[2]:

.... فـــأَولَى لِنَفْسِـــيَ أَولَى لَهَـــا

وقال تعالى: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ۝٣٤ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰٓ﴾[3]. وحكى أبو زيد[4]: هاهِ الآنَ، وأَوْلاةُ[5] الآنَ. ومنها (هاهِ)، وهي اسمُ قارَبْتَ، وهي نحو (أَوْلى لك).

وفي (البسيط): «أَولى استُعمل في الوعيد في قوله تعالى ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾ ونحوه، وهو بمعنى: وَلِيَه الشرُّ وما يَكرهُه، ولا تكون اسمًا للفعل، ويكون (لك) فيها بمنزلة (هَلُمَّ لك)؛ لأنَّ اسم الفعل لا يُعرَب، وقد حكى أبو زيد رفعَه مؤنثًا في قولهم (أَوْلاةُ). وإذا بطَل هذا، وبطَل أن يكون أَفْعَلَ من كذا على معنى: هو أَولى بذلك من غيره، أي: الوعيدُ أَولى لك من غيرك؛ لأنَّ أَفْعَلَ مِن كذا لا يؤنث بالهاء، وقد حكى أبو زيد تأنيثه - صَحَّ أنه أَفْعَلُ اسمًا[6] بمنزلة أَحْمَدَ استُعمل عَلَمًا في الوعيد، فامتنعَ من الصرف، ومَن أَدخَلَ الهاءَ جعلَه اسمًا مؤنثًا مثل أَرْمَلة وأَضْحاة[7]، وامتنعَ مِنَ التنوين

---

(١) الخصائص ٣: ٤٤.

(٢) صدر البيت: هَمَمْتُ بِنَفْسيَ كُلَّ الهُمومِ. وهو للخنساء. الديوان ص ١٢٠ - ١٢٢ [دار صادر] والكامل ٣: ١٤١٥ والخصائص ٣: ٤٤.

(٣) سورة القيامة: الآيتان ٣٤ - ٣٥.

(٤) النوادر ص ٦٠٨، وهذا ازدجار من المسبوب للسابّ، يقول: قد سببتني فأَولى لك. ومثله: هاهِ الآنَ، إذا ذممته.

(٥) ك، ل: أولاهِ.

(٦) اسمًا: سقط من ل.

(٧) الأضحاة: لغة في الأُضحيّة.

للعَلَميّة في الوعيد والتأنيث. وعلى هذا فقوله تعالى ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾ أَوْلى: مبتدأ، ولك: الخبر، وحُذف حرفُ الجرِّ الثاني لدلالة الأول عليه، وقولُ الشاعر[1]:/ [٦: ١٦٠/أ]

أَوْلَى فـأَولَى يـا امْـرأَ القَـيسِ بعـدَ مـا ... خَصَـفْنَ بِآثـارِ الْمَطِـيِّ الحَـوافِرا

والمعنى في البيت: بعدَ ما خَصَفْنَ بِآثارِ قَوائمِ الْمَطِيِّ آثارَ الحوافِرِ» انتهى. فعلى هذا لا يكون (أَولى) اسمَ فِعل.

ومنها دُهْدُرَّيْنِ، وهو اسمُ بَطَلَ[2]، وفي الأمثال: (دُهْدُرَّيْنِ سَعْدُ القَين)[3]، ولا يُراد هنا بالتثنية ما يَشفَع المفرد، إنما يُراد بها التوكيد والتكرار لذلك المعنى، كقولهم: بَطَلَ بَطلَ، وسَعدُ القَين: فاعلٌ بِدُهْدُرَّيْن، كما ارتفعَ الفاعل بعد هَيْهاتَ وشِبهِها. وقيل: دُهْدُرَّيْن[4] اسمٌ للباطل، قال الأصمعي[5]: لا أدري ما أصلُه. وقال أبو زيد الكِلابيُّ[6]: هو دُهْدُرَّيْه. وقيل: أصلُ هذا المثل أنَّ رجلًا كان في بعض أحياء العرب مِن دُهاتهم، جاءهم رجل فقال: اعلَموا أنَّ بني فلان قَتلوا بني فلان، فوضعَ الرجلُ الداهي هاتين الكلمتين، فقال: كان فيهم سعدُ القَين ما كان منه؟ فقال: قُتِلَ. قال: وكان فيهم دُهْدُرَّيْن ما شأنه، فقال: قُتل. فقال: اذهبْ فقد عَرَفْناك، فصارت هاتان الكلمتان تُضْرَبان في الباطل.

---

(١) البيت مطلع مفضلية لِمَقّاس العائذيّ. المفضليات ص ٣٠٦ وشرحها للتبريزي ٣: ١٣١٤. خصفن: أي الإبل، والمعنى: تبعتها الإبل، فوقعت أخفافها على آثار حوافرها. وهو بلا نسبة في إيضاح الشعر ص ٢٣ والخصائص ٢: ٣٠٦، وبعده فيه: «أي: خصفن بالحوافر آثار المطيّ ، يعني آثار أخفافها ، فحذف الباء من الحوافر ، وزاد أخرى عوضًا منها في آثار المطيّ» ، وانظر شرح المفضليات ٣: ١٣١٤ - ١٣١٥. يتوعد بهذا امرأ القيس بن بحر بن زهير بن جناب الكلبيّ. ل، ي: خففنا. ك: خضفن.

(٢) المسائل الشيرازيات ١: ٢٧٥، ٢: ٤٤١ والخصائص ٣: ٤٠.

(٣) مجمع الأمثال ١: ٢٦٦ - ٢٦٧.

(٤) وقيل دهدرَّين ... تضربان في الباطل: موضعه في ك بعد قوله الآتي: لا يستعملان إلا نكرة.

(٥) الأمثال لأبي عبيد ص ٨٣.

(٦) الأمثال لأبي عبيد ص ٨٤.

ومنها دَعْ، وهي لا يخاطَب بها إلا العاثر، فيقال له إذا عَثَرَ: دَعْ، أي: قُمْ وانْتَعِشْ[1]، فمَن لم يُنَوِّنْه جعلَه معرفة، ومَن أَلحقَه التنوينَ[2] جعلَه نكرة. ومِثلُها دَعْدَعًا ولَعًا إلا أنهما لا يُستعمَلان[3] إلا نكرة.

ومنها النَّجاءَ، هو اسم لـ(انْجُ)، وتلحقها الكاف حرفَ خطاب، فتقول: النَّجاءَك. وذكر ابن طاهر أنَّ (النَّجاءَ النَّجاء)[4] منها، قاله في (البسيط)، وقال: قال شيخنا، وغَلِطَ في ذلك - يعني ابن طاهر - قال: لأنه من باب المصادر النائبة، وإنما ذكرَه س[5] على جهة التشبيه بها، وفيه نظرٌ إذ النَّجاءَ معناه انْجُ، وإنما حملَه س على ذلك لأن النَّجاء الثاني إمّا أن يكون بمنزلة: هَيْهاتَ هَيهاتَ، فيجوز استعماله واحدًا، وإذا كان فلو كان من أسماء الأفعال لم يجز أن تقول: انْجُ النَّجاءَ، وهنا يَصِحُّ ذلك[6]. وإنما لم يَجُز في التكرار لأنه نائب عن ذكره رأسًا، ويَبعُد جعل (النَّجاءَ النَّجاء) مركَّبًا كـ(حَيَّهَلَ).

ومنها فِداءٍ[7]، تقول: فِداءٍ لك فلان، تقول العرب: فِداءٍ لك أبي وأمي، الأصل[8]: جَعَلَ اللهُ أبي وأمي فِداءَك، وجَعَلَ اللهُ فلانًا فِداءَك، ثم جُعل أمرًا لذلك المنادى، فقيل: لِيَفْدِكَ فلانٌ، ثم جُعل (فِداءٍ لك) موضعه، فهو اسمٌ لقوله: لِيَفْدِك، قال الشاعر[9]:

---

(١) المقرب ١: ١٣٢.

(٢) أي قال: دَعًا.

(٣) ك، ي: لم يستعملا.

(٤) النجاء: سقط من ي.

(٥) الكتاب ١: ٢٤٤.

(٦) ذلك: ليس في ل.

(٧) شرح القصائد التسع ٢: ٧٦٢ والمفصل ص ١٥٤ وشرحه لابن يعيش ٤: ١١٦ - ١١٧.

(٨) ي: والأصل.

(٩) النابغة. الديوان ص ٢٦ وشرح القصائد العشر ص ٤٦٣. أثمِّر: أَجمَع وأُكَثِّر.

مَهْــلًا فِــداءٍ لــك الأقــوامُ كُلُّهُــمُ   ومــا أُثَمِّــرُ مِــنْ مــالٍ ومِــنْ وَلَــدِ

يُروى على ثلاثة أوجه: فِداءٍ بالكسر اسم فعلٍ مبنيّ، وبالفتح على المصدر، وبالرفع على الابتداء والخبر، أي: الأقوامُ فادُونَ لك. وإذا نُوِّنَ كان نكرة لأنهم أرادوا: يَفديك في ضَربٍ من الضُّروب.

وفي (الإفصاح): «أجاز أبو علي في فِدًى أن يكون بمنزلة قول العرب /فِداءٍ [٦:١٦٠/ب] بالمد والكسر، وكسرُه دالٌّ على بنائه، وبناؤه دالٌّ على أنه اسمُ فعلٍ؛ لأنَّ الدعاء بمنزلة الأمر، والتنوين فيه للتنكير، وكأنه قال: لِتَفْدِك نفسي، على معنى الدعاء، قاله أبو علي. ويَضعُف عندي لأني لم أجد اسمَ فعل في غير الخبر يَرفع الظاهر، فالمعنى أن يكون اسمَ يَفدي، فيَرفع الظاهرَ كما يَرفع اسمُ الفعل بمعنى الخبر، نحو هَيْهاتَ وشَتَّانَ وسَرْعانَ. وأجاز ذلك أبو علي إلا أنه قال: (الأولُ أكثرُ وأقيسُ) اعتمادًا على ما ذكر في (الإيضاح)[1] أنَّ أسماء الأفعال بمعنى الأمر والنهي أكثرُ منها بمعنى الخبر، والدعاءُ بمنزلة الأمر. وصدقَ إلا أنَّ رفعها الظاهر غير موجود، وليس لأفعالِ الأمر من التصرف ما للأفعال أَنْفُسِها حتى يكون لفظُها يأتي بمعنى الدعاء والأمر، كما يكون ذلك في صِيَغِ أفعال الأمر، ولو كان ذلك كانت بمعنى اللام لأنَّ صيغة الأمر لا ترفع الظاهر، وإنما يرفعه المضارع باللام، وهي كلُّها فيما علمتُ غيرُ مقدَّرة باللام، ولو قُدِّرتْ باللام جاز أن يُؤمَر بها الغائب ، ولم يَجئ في كلامهم إلا : عليه رجلًا لَيْسَنِي[2]، و(عليه بالصومِ فإنه له وِجاءٌ)[3]، ولا يقاس على هاتين الكلمتين، وقد

---

(١) ص ١٦٣.

(٢) الكتاب ١: ٢٥٠. قيل لإنسان: إنَّ فلانًا أخذك بكذا، فقال: عليه رجلًا ليسني، يُعلمه أنَّ السامع سيبلغه إلى الْمُغرَى. شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٨٧، ويأتي قريبًا.

(٣) هذا جزء من حديث نبوي، هو: (يا معْشَرَ الشّبَابِ من اسْتطَاعَ مِنْكم الباءةَ فلْيَتَزَوَّجْ، فإنه أغَضُّ لِلْبصَرِ وأَحْصَنُ لِلفَرْجِ، ومَنْ لم يسْتَطِعْ فعَلَيْهِ بِالصّوْمِ، فإنه له وِجاءٌ). وجاء: قاطع للشهوة. صحيح البخاري: كتاب الصوم ٢: ٢٢٩، وكتاب النكاح، وصحيح مسلم: كتاب النكاح ٢: ١٠١٨، ١٠١٩.

قالت العرب: فِداءٌ لك نفسي[1]، بالرفع على الخبر المقدَّم، فيحتمل المقصور الوجهين، يعني الرفع على الخبر وأن يكون اسم فعل» انتهى.

وقال الهَجَرِيُّ: فُدًى بالضم والفتح مقصور، وبالكسر ممدود ومقصور.

ومنها هَمْهام، وقد ذكرناها فيما عَنَّ لنا ذِكرُه في الشرح[2]، وشَرَحَها بعضُهم[3] بأنها اسمٌ لقوله: لم يَبْقَ. وقال بعضُهم[4]: هي اسمٌ لِ(فَنِيَ). وفيها لغاتٌ[4]، يقال: هَمْهامِ وحَمْحامِ ومَحْماحِ وبَحْباحِ، قال الشاعر[5]:

أَوْلَمْـــتَ يـــا خِنَّـــوتُ شَـــرَّ إيـــلامْ ... في يـــومِ نَحْـــسٍ ذي عَجـــاجٍ مِظْـــلامْ

ما كان إلا كاصْطِفاقِ الأَقْدامْ ... حَـــتى أَتَينـــاهُمْ ، فقـــالوا: هَمْهـــامْ

فهذه تسعُ كلمات استدركْناها على المصنف.

وزعمَ بعضُ النحويين أنَّ هاتِ وتَعالَ اسما فِعلَين، وذلك غَلَطٌ، وإنما هما فِعْلانِ لا يتصرَّفان، والدليلُ على ذلك اتصالُ ضمائر الرفع البارزة بهما وجوبًا، فتقول: هاتِي، قال الشاعر[6]:

إذا قلـــتُ هـــاتِي نـــوِّليني تَمايَلَـــتْ ... عليَّ هَضيمَ الكَشْحِ رَيَّا الْمُخَلْخَلِ

وتعالَي، قال الشاعر[7]:

---

(١) شرح المفصل ٤: ١١٦.

(٢) تقدم هذا في هذا الجزء ق ١٥٥/أ من الأصل.

(٣) تهذيب اللغة ٥: ٣٨٣.

(٤) الخصائص ٣: ٤٤.

(٥) تقدم الشطران الثالث والرابع في هذا الجزء ق ١٥٥/أ من الأصل، والأشطار الأربعة في تهذيب اللغة ٥: ٣٨٣ والخصائص ٣: ٤٤. أولمت: من الوليمة. والخنَّوت: العييّ الأبله.

(٦) تقدم البيت في ٩: ١٢.

(٧) صدر البيت: صَبَرتُ على عَداوتِهِ ولكنْ. والبيت الذي قبله:

فلو أنِّي بُليتُ بِهاشميٍّ ... خُؤُولتُهُ بَنُو عبدِ الْمَدانِ

وهما بلا نسبة في الكامل ٢: ٩٨٠. وهما من قطعة في أخبار الوافدين ص ٣٧ لشريك الأعور. ونُسبا في ربيع الأبرار ٣: ٣٦٨ لزياد بن عبيد الله الحارثيّ. ونُسبا لغيرهما أيضًا.

.... تَعـــالَيْ يـــا انْظُـــري بِمَـــنِ ابْـــتَلانِي

وهاتِيا وتَعالَيا وهاتُوا وتعالَوْا، قال تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿قُلْ يَاأَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا﴾[2]، وهاتِينَ وتَعالَينَ، قال تعالى: ﴿فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ﴾[3]. وحكى الجوهريُّ أنَّ بعض العرب يُصَرِّفُ هاتِ، فيقول: هاتَى يُهاتي مُهاتاةً[4].

وفي (البسيط): «وأمَّا دَعْ ودَعْدَعًا ودَعًا لك فيقال /للعاثر، أي: قُمْ وانْتَعِشْ. [٦: ١٦١/أ] ويحتمل أن تكون دَعْدَعًا مركَّبة منهما، وبقي الأول ساكنًا لئلا يَتوالى أربعة متحركات. ويحتمل أن يكون من المضاعف بياناً للحركة، والدَّعْدَعة قولُك للعاثر ذلك» انتهى.

ص: ومنها ظروفٌ[5] كـ(مَكانَك) بمعنى اثْبُتْ، وعِنْدَكَ ولَدَيْكَ ودُونَكَ بمعنى خُذْ، ووَراءَكَ بمعنى تَأَخَّرْ، وأمامَكَ بمعنى تَقَدَّمْ، وإلَيْكَ وإليَّ بمعنى تَنَحَّ وأَتَنَحَّى، وعَليكَ وعَلَيَّ وعَلَيْهِ بمعنى الْزَمْ وأَوْلِني ولْيَلْزَمْ.

ش: قولُه **ومنها** أي: من أسماء الأفعال.

وقولُه **ظُروفٌ** ثم ذَكر ما ليس بظرف بل هو جارٌّ ومجرور، وذلك قولُه: إليك، وإليَّ، وعليك، وعليَّ، وجرى في ذلك على اصطلاح بعض النحويين في أنه يكتفي بذكر الظرف عن ذكر الجارّ والمجرور، والأجودُ التنصيصُ عليه.

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١١١.

(٢) سورة آل عمران: الآية ٦٤.

(٣) سورة الأحزاب: الآية ٢٨.

(٤) هذا في العين ٤: ٨٠ وتهذيب اللغة ٦: ٣٩٦. والذي ورد في الصحاح (هتا) ٦: ٢٥٣٢ - ٢٥٣٣ هو: «هاتِ يا رجل، أي أَعطِ. وللمرأة هاتي. والمهاتاة مُفاعَلة منه، وما أُهاتيك، أي: ما أنا بمُعطيك». هذا كل ما ذكره في هذه المادة، وانظر (هيت) ١: ٢٧١. ويبدو أنَّ أبا حيان أخذه من شرح الكافية الشافية ٣: ١٣٨٩، فقد نسبه ابن مالك ثَمَّ للجوهري.

(٥) زيد هاهنا في التسهيل ص ٢١٢ ما نصه: «وشبهها جارّة ضمير مخاطب كثيرًا، وضمير غائب قليلًا».

وهذا الذي ذَكره في هذه الظروف والمجرورات يُسَمَّى الإغراء، وقد عقدَ النحويون له بابًا. والإغراء في اللغة معناه الإلصاق، يقال غَرِيتُ بالشيء: إذا لَزِقْتَ به، وأَغريتُه بكذا: أَلْزَقتُه به وسَلَّطتُه عليه. وفي اصطلاح النحويين[1]: الإغراءُ وضعُ الظرف أو الجارِّ والمجرور موضعَ فعل الأمر. ولم يأتِ في الخبر إلا قولُ بعضهم[2] وقد قيل له إليكَ، أي: تَنَحَّ، فقال: إليَّ، في معنى: أَتَنَحَّى، وليس فيه إغراء.

وخَصَّ الزَّجَّاجيُّ[3] بابَ الإغراء بالمتعدِّي لأنه لا يمكن حقيقةً إلا فيه؛ لأنَّ الإغراء هو التَّسليط، فيحتاج إلى مُغْرًى ومُغْرًى به. وذكرَ غيرُه في هذا الباب اللازمَ لأنَّ اللازم والمتعدِّيَ موضوعٌ موضعَ فعلِ الأمر.

وفي (البسيط): الإغراءُ نوعٌ من هذه الأسماء، وهو ما فيه إلزامٌ وإحالةٌ على الغير ليلزمه، وفيه معنى الحثِّ حَذَرًا مِنَ الفَوات. [4]فأمَّا التحذير فيُشْبه الإغراء، وليس به؛ لأنَّ قولَك الأَسَدَ الأسدَ يدلُّ على شِدّة طلبك فرارَه من الأسد، وقولك عليكَ زيدًا يَدُلُّ على شِدّة طلبِك أَخْذَ زيد [5]، فهذا تحذيرٌ مِن فَواته، وفي الأول التحذيرُ التحذيرُ مِن قُرْبانه.

وقولُه **كَمَكانَكَ بمعنَى اثْبُتْ** هكذا شرَحوا[6] هذه اللفظة، ومَن قال[7] (تَأَخَّرْ) فتفسيرُ معنًى. ولم يحفظ البصريون إلا كونَها لازمةً، وحفظَ الكوفيون كونَها متعدِّيةً بمعنَى انْتَظِرْ، فتقول: مَكانَكَ زيدًا.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٨٦.

(٢) الكتاب ١: ٢٤٩ - ٢٥٠.

(٣) الجمل ص ٢٤٤.

(٤) من هذا الموضع إلى آخر الفقرة في اللباب للعكبري ١: ٤٥٩.

(٥) ي: احذر زيدًا. ك: احذر زيد.

(٦) الخصائص ٣: ٣٥.

(٧) قاله سيبويه. الكتاب ١: ٢٤٩.

وقولُه **وعِنْدَكَ ولَدَيْكَ ودُونَكَ بمعنَى خُذْ** ذَكر أنَّ هذه الثلاثَ الكلماتِ متعدِّيةٌ بمعنَى خُذْ، فتقول: عِنْدَكَ زيدًا، ولَدَيْك زيدًا، ودُونَكَ عمرًا، أي: خُذْ زيدًا، وخُذْ عمرًا.

أمّا (عِنْدَكَ) فإنها تكون متعدِّيةً كما ذُكر، وتكون لازمةً، فتُستعمَل بمعنَى تَخَوَّفْ وتقدَّم.

وأمّا (لَدَيْكَ) فحَكى الإغراءَ بها الجوهريُّ[(١)]، وأَنشد[(٢)]:

فَـدَعْ عنـكَ الصِّـبا ، ولَـدَيْكَ هَمًّـا   تَـــوَقَّشَ في فُـــؤادِكَ واحْتِيـــالا

وأمّا (دُوْنَكَ) فتُستعمَل متعديةً كما ذُكر بمعنَى خُذْ، وتُستعمَل لازمةً بمعنَى تَأَخَّرْ، قال جرير[(٣)]:

أَعَيّـــاشُ قـــد ذاقَ القُيُـــونُ مَـــرارتي   وأَوْقَدتُ نارًا، فادْنُ دُونَكَ، فاصْطَلِ

معنَى دُونَكَ هنا خُذْ، أي: خُذِ النارَ فاصْطَلِ. وزعمَ أبو عليٍّ[(٤)] أنَّ (دُونَكَ) في البيت تأكيدٌ لـ(ادْنُ)، كأنه قال: ادْنُ ادْنُ[(٥)]، وهو كما قال الآخر[(٦)]:

فقلـتُ لهـا : فِيئِـي إليـكِ ، فـإنَّني   حَـــرام ، وإنِّي بَعـــدَ ذاكِ لَبِيـــبُ

قال أبو عبيدة[(٧)]: معناه مُلَبٍّ. وقال آخر[(٨)]:

---

(١) الصحاح (لدى) ٦: ٢٤٨١.

(٢) ذو الرمة. الديوان ٣: ١٥٢٣ والصحاح (لدى). تَوَقَّشَ: تَحرَّك. آخره في المخطوطات: واختبالا. وهي إحدى الروايات فيه، وآثرت رواية الديوان لأنه منصوب على الإغراء. ومن هذا الموضع إلى آخر قوله: وحكى الكسائيُّ بينَ وذكر أنه سمع: سقط من ك.

(٣) الديوان ٢: ٩٤٥ والنوادر ص ٣٦٠ والمسائل الشيرازيات ١: ٣٤١. عيّاش: هو عيّاش بن الزبرقان بن بدر التميمي، وهو ابن عمة الفرزدق. والقيون: جمع قَين، وهو الحدّاد.

(٤) رأيه هذا في الشيرازيات ١: ٢٧٣ - ٢٧٤، وليس فيه بيت جرير، وفيه البيتان الآتيان.

(٥) نسب عبد القاهر هذا التقدير إلى شيخه أبي الحسين. المقتصد في شرح الإيضاح ١: ٥٧٢.

(٦) تقدم البيت في ١١: ١٥٥.

(٧) مجاز القرآن ٢: ٣٠٠.

(٨) عجز البيت: أهلِ القِبابِ وأهلِ الخيلِ والنادي. وهو لعبيد بن الأبرص. الديوان ص ٤٩ والمسائل الشيرازيات ١: ٢٧٤ وإيضاح الشعر ص ٦ وفيه تخريجه.

فاذهبْ، إليكَ، فإنِّي مِن بَني أَسَدٍ ....

قال أبو عليٍّ[1]: فهذا بمنزلة ارجِعي ارْجِعي، واذهبْ اذهبْ.

وقولُه **ووَراءَكَ بمعنى تَأَخَّرْ**[2] قال بعضُهم[3]: ووَراءَكَ أيْ: تَلَفَّتْ، ومَن قال[4] وُضِعَ مَوضِعَ افْطَنْ فَشَرْحُ معنًى.

وقولُه **وأَمامَكَ بمعنَى تَقَدَّمْ** قال بعضُهم: وأَمامَكَ أي: تَلَفَّتْ، ومَن قال[5]: معناه تَبَصَّرْ أو تَخَوَّفْ فتفسيرُ معنًى.

وفي (البسيط): «وأَمامَك إذا حَذَّرتَه شيئًا بين يديه أو أَمَرتَه أن يتقدَّم. وبَعْدَكَ: معناه: تأخَّرْ، إذا حَذَّرتَه شيئًا خَلْفَه. وفَرَطَكَ: معناه التحذير مِن أمرٍ تَقَدَّمَ لأنه من الفَرَط[6]. وهذه من الأسماء المنقولة. ويجري هذا الْمَجرى دُونَك وعَليكَ إذا حَذَّرتَه شيئًا فوقَه أو أَسْفَلَ منه. وعِنْدَكَ: لِمَا بينَ يَدَيه» انتهى.

وقولُه **وإليكَ وإليَّ تَنَحَّ وأَتَنَحَّى** تَنَحَّ راجعٌ إلى إليكَ، وأَتَنَحَّى راجعٌ إلى إليَّ، وهذا التفسير الذي فسَّره في إليكَ هو مذهب البصريين[7]، أي: في كونها لازمة. وساغ أن يَتَعَدَّى فِعلُ المضمَر المتَّصل إلى مُضمَره المتصل في اللفظ لأنه في التقدير على حذفِ مضاف، أي: إلى جِهتك. وعلى هذا التأويل يتخرَّج قولُه تعالى: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ﴾[8]، وقولُه تعالى: ﴿وَٱضۡمُمۡ إِلَيۡكَ جَنَاحَكَ﴾[9].

---

(١) المسائل الشيرازيات ١: ٢٧٣، ولفظه: «فهذا كأنه قال: فيئي فِيئي».

(٢) في الخصائص ٣: ٣٥: «ووراءك اسم تَنَحَّ».

(٣) في المفصل ما نصه: ووراءك أي انظر إلى خلفك إذا بصَّرته شيئًا.

(٤) الكتاب ١: ٢٤٩ والمقرب ١: ١٣٥.

(٥) المقرب ١: ١٣٥.

(٦) الفَرَط: ما يتقدم الإنسان من أجر وعمل. والفَرْط: مصدر فَرَطَ يَفرُط أي سَبَقَ.

(٧) الكتاب ١: ٢٤٩ - ٢٥٠.

(٨) سورة مريم، الآية: ٢٥.

(٩) سورة القصص، الآية: ٣٢.

وزعمَ الكوفيون ويعقوبُ بن السِّكِّيت أنها تتعدى، فتقول: إليكَ زيدًا، أي: أَمْسِكْ زيدًا، ولذلك اختلفوا في قوله[1]:

إذا التَّيَّازُ ذو العَضَلاتِ قُلْنا ... إليكَ إليكَ ضاقَ بها ذِراعا

فقدَّره البصريون[2]: تَأَخَّرْ تَأَخَّرْ، وقدَّره الكوفيون[2]: أَمْسِكْ أَمْسِكْ. والصحيحُ ما ذهب إليه البصريون إذ لا يُحفظ من لسان العرب متعديًا، وقد أُولِعَ كثيرٌ مِن شعراءِ بلادنا بتعدية (إليكَ) في أشعارهم، وذلك على مذهب الكوفيين.

وأمّا قولُه (إليّ) ففي (البسيط): وأمّا إليَّ فمعناه تَنَحَّيتُ أو أَتَنَحَّى، والجماعة حملوا هذا على المضارع أو الماضي، وأبو عليٍّ[3] يقول: لم يأتِ منه إلا هذا وموضعٌ آخَرُ. وكيف يُنكر هذا مع أُفّ وأَوَّه، وحكاه س عن الخليل[4].

وقولُه **وعَلَيكَ وعَلَيَّ وعَلَيهِ بمعنى الْزَمْ وأَوْلِنِي ولْيَلْزَمْ** فالْزَمْ راجعٌ إلى عليكَ، وأَوْلِني راجعٌ إلى عليَّ، ولْيَلْزَمْ راجعٌ إلى عَلَيهِ.

فأمّا (عليكَ) فتقول: عَلَيكَ زيدًا. وذهب بعضهم[5] إلى أنَّ أصله: خُذْ زيدًا مِن عليك[6]، فحُذف (مِن)، ووصل (خُذْ) بنفسه، ثم حذف (خُذْ)، وأُقيمَ (عليكَ) مُقامَه. وهذا نَصٌّ منه على أنَّ اسم الفعل منصوبٌ على فعلٍ مُضمَر، وسيأتي ذكر الخلاف في ذلك، والتقديرُ عندنا: أَمْسِكْ عليك زيدًا.

---

(١) القطاميّ. الديوان ص ٤٠ ومعاني القرآن للفراء ١: ٢٥٦ وإيضاح الشعر ص ٥٢٨. التياز: الرجل إذا كان فيه غلظ وشدّة. وذو العضلات: ذو اللحمات الغليظة الشديدة. يصف بَكْرة أحسن القيام عليها إلى أن قويت وسمنت وصارت بحيث لا يقدر على ركوبها لقوتها.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٨٦.

(٣) ذكر إليَّ في المسائل الشيرازيات ١: ٢٧٤، وجعله بمعنى أتنحَّى، ولم يحدد عدد مواضعه.

(٤) كذا! والذي في الكتاب ١: ٢٤٩ أنه حكاه عن أبي الخطّاب.

(٥) هو المازني كما في شرح الكتاب للسيرافي ٥: ١٦، وعن السيرافي نقله ابن عصفور كما في تمهيد القواعد ٨: ٣٨٩٥.

(٦) أي: من فوقك.

وتجيء عليكَ متعديةً بالباء، ومنه (فعَلَيكَ بِذاتِ الدِّين)[١]، وقال الأخطل[٢]:

فعَلَيكَ بالحَجَّاج، لا تَعْدِلْ بِه أَحَدًا إذا نَزَلَتْ عليكَ أُمورُ

فالاسمُ المنصوبُ بعدَ هذه الظروف والمجرورات منصوبٌ بالظرف أو الجارِّ والمجرور. وذهب أبو القاسم السُّهَيْليُّ إلى أنَّ النصب فيه ليس بالظرف ولا بالمجرور، وإنما هو منصوبٌ بالمعنى.

وأمّا (عليهِ زيدًا) فهذا مِن إغراء الغائب، ونَصُّوا على أنه لا يجوز إغراء الغائب، فلا يجوز (عليهِ زيدًا) لأنه لا دليلَ على الفعل المضمَر، إلا أنه قد سُمِع من ذلك حرفٌ شاذٌّ، وهو قولُ بعضهم: عليه رَجُلاً لَيْسَني، ذكره س[٣]، وذلك أنَّ إنسانًا قيل له[٤]: إنَّ فلانًا أخذك [بكذا][٥]، فقال هذا الكلام يُعْلِمُه أنَّ السامع سيبلغه إلى الْمُغْرَى. وأمّا ما ذكر في الأثر (مَنِ اسْتَطاعَ منكم الباءةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، وإلا فعَلَيهِ بالصوم فإنه له وِجاءٌ) فيتخرَّج على زيادة الباء، ويكون الصوم مبتدأ، كما زيدَت في قولهم: بِحَسْبِكَ دِرْهمٌ.

وفي (البسيط): وأجازَ بعضُهم أن يكون للغائب لأنَّ أمرَ الغائب جائزٌ، نحو: لِيَقُمْ زيدٌ، وهذه الأفعال للأمر. ومنعَ بعضُهم[٦] هذا، وقال: الفرقُ بين أمر الغائب والمخاطَب أنَّ الغائب يكون بلام الأمر دون أن يوضع الفعل للأمر، وإنما هو بمنزلة حرف النهي، وكما لم يوضَع اسمُ فِعلٍ للنهي بـ(لا) فكذلك هذا.

---

(١) هذا جزء من حديث أخرجه البخاري ومسلم، وهذه رواية مسلم في صحيحه ٢: ١٠٨٧، والرواية الأخرى: (فاظْفَرْ بذاتِ الدين)، ويأتي قريبًا.

(٢) ديوانه ٢: ٤٠٤.

(٣) الكتاب ١: ٢٥٠.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٩: ٥١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٨٧، والخبر بلفظه فيه.

(٥) بكذا: من شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٨٧.

(٦) معناه في شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥: ١٨.

وقال السِّيرافيُّ: إنما لم يُوضَع له لأنه يؤدِّي إلى جعلِ اسمٍ واحدٍ مكانَ الحرف والفعل معًا، وهما جنسان مختلفان، لا يجتمعان لتناقضِ أحكامهما، وعلى قياس هذا لا يجوز أن تقول: عليَّ زيدًا، بمعنى: لِآخُذْ زيدًا؛ لأنه بمنزلة الأخذ في الغالب، إلا أن تريد معنَى الأمر مِن جهة أخرى، فتقول: عليَّ زيدًا، وعليَّ بزيدٍ، كما تقول: ائْتِني بزيدٍ، قاله السيرافي، قال[1]: «ولا يجوز في دُوني وعِنْدي، لا تقول دُوني زيدًا إذا أردتَ ائْتِني بزيدٍ؛ لأنَّ العرب توسَّعت في هذا، فعَدَّتْه مرةً إلى المتكلم بحرفِ الجرِّ ومرة إلى المخاطَب، ولم تَتَوَسَّعْ في دُونَك وعِندَك» انتهى.

وأمّا (عَلَيَّ) فقيل[2]: إنَّ العرب تَضع (على) مع مخفوضها موضعَ فعلٍ يتعدى إلى اثنين، فتقول: عليَّ زيدًا، المعنى: أَوْلِني زيدًا، فحُذف العامل، وأُنيب عليَّ منابَه، وضُمِّنَ معنَى أَوْلِني، فـ(عليَّ) لها في اللفظ مفعولٌ واحد وفي المعنى مفعولان، نابتِ الباءُ مَنابَ أحدهما.

وكَمَلَ مِن ألفاظ الإغراء على ما نقلَه المصنفُ تسعةُ ألفاظٍ بما نقله الجوهري[3] من (لَدَيْكَ) ، وبما نقلَه بعضُ أهل اللغة من (كذاك)[4] .

وزعمَ الفَرّاءُ [5] أنَّ الكسائيَّ سَمع : كما أنتَ زيدًا . وكما أَنْتَني [6] ، أي: انتظِرْني. وحَكى الكسائيُّ (بين) ، وذَكر أنه سَمع من كلامهم: بَيْنَكُما البعيرَ فَخُذاه[5]. ولا دليلَ في هذا على الإغراء بـ(بينَ) لاحتمال أن يكون نصب البعير

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٥: ١٨.

(٢) شرح ألفية ابن معطٍ للقوّاس ٢: ١٠٣٠.

(٣) الصحاح (لدى) ٦: ٢٤٨١.

(٤) الخصائص ٣: ٣٧.

(٥) معاني القرآن ١: ٣٢٣.

(٦) معاني القرآن ١: ٣٢٣ وفيه ما نصُّه: «قال الفراء: وسمعتُ بعض بني سُلَيم يقول في كلامه: كما أنتَني، ومَكانَكَني، يريد: انتظرني في مكانك».

[١٦١:٦/ب] بفعلٍ محذوف يَدُلُّ عليه الظاهر بعده، أي: /خُذَا بينَكما البعيرَ فخُذاه، ويكون من بابِ الاشتغال، كما تقول: يومَ الجمعة زيدًا فاضربْه. فعلى ما سمعه البصريون وغيرُهم جميعُ[١] ألفاظِ الإغراءِ إحدى عَشْرَةَ لفظةً.

ص: ويقيس على هذه الكسائيُّ.

ش: أي: يقيس على هذه الظروف الكسائيُّ. مذهب البصريين أنَّ الإغراء موقوف على السماع، وأجاز الكسائيُّ[٢] القياس على ما سُمع من ذلك، فأجاز الإغراءَ بكلِّ ظرفٍ ومجرورٍ بشرط ألّا يكون على حرفٍ واحد، نحو: بِكَ، ولَكَ، وقد أَهملَ المصنفُ هذا الشرطَ في مذهب الكسائي.

وما ذهب إليه البصريون هو الصحيح لأنَّ وَضْعَ الظرف أو المجرور موضعَ فعلِ الأمر إنما هو إخراجٌ لِلَّفظ عن أصله، فلا ينبغي أن يُتجاوَزَ ما سُمع منها.

وقال ابن هشام: وأجاز - يعني الكسائيّ - القياسَ في كل جارٍّ يُفْرَدُ، ولم يُجز ذلك في الكاف واللام والهاء. ووجدتُ في بعض تعاليقي أنَّ مِنَ النحويين مَن ذهبَ إلى أنَّه يجوز ذلك في كل ظرفٍ ومجرور، ولم يشترط في شيء من ذلك أن يكون على حرفٍ واحد، بل أَطلَقَ[٣]. ثم وجدتُ في (البسيط) ما نَصُّه: وليستْ قياسًا في الظروف، وحُكي عن الكوفيين أنه قياس في الظروف إذ نقلوا منها كثيرًا، ولا يَظهر عند البصريين أنه قياس.

ومعنَى دُونَك زيدًا: خُذْه مِن أسفلَ منك، وقيل: خُذْه مِن قُرْب. وعِندَك: خُذْه مِن قُرْبِك، وقيل: خُذْه مِن أيِّ نَواحيكَ كان. وعليكَ: خُذْه مِن فوقِك، وقيل: بمعنى الْزَمْ. وقد تقدَّمَ أنَّ هذه تكون غير متعدية بمعنًى آخرَ، ولا يَبعُد أن يكون يختلف

---

(١) ل: فجميع.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٨٦، وذكر في الجمل ص ٢٤٤ غير منسوب.

(٣) ل: يطلق.

باعتبارِ معنَيَين، فيكون مُشتَرَكًا، وما كان منها يَختلف في الأصل فإنه يَلزم هنا طريقة واحدة كعِندَ ، فإنها في الظرف يجوز فيه عِند وعَند وعُند. قال السيرافيُّ[1]: «الأصلُ في هذه كلها: خُذْ من كذا، كما فَسَّرْنا، فاستعمالُه اسمًا كما قال[2]:

غَـدَتْ مِـن عليـهِ بَعـدَ مـا تَمَّ ظِمْؤُهـا ....

ثم حُذف حرف الجر، فوَصلَ الفعلُ، ثم حُذف الفعل»، فيظهر إذًا أنها ليست اسمًا للفعل، وإنما هي نائبة كالمصادر.

وفي (شرح الصَّفّار): أجاز الكوفيون سائر الظروف قياسًا على ما سُمع، وابنُ كَيسان قاسَ على عليكَ ودُونَكَ وعِندَكَ ما هو بمعناها، فأجاز الإغراء بِلَدَى، فقال: لَدَيكَ زيدًا؛ لأنها بمنزلة عندَك للقرب، ولم يُجز ذلك في خَلْفَكَ، ولا في قُدَّامَكَ؛ لأنهما يكونان بعيدًا، فهما بمنزلة إغراء الغائب، والبعيدُ مِثلُه لِبُعد الدلالة.

ص: وعلى قَرْقارِ الأخفشُ، ووافقَ سيبويهِ في القياس على فَعَالِ.

ش: هذا موضعُ ذِكرِ أسماءِ الأفعالِ المشتقّة، فنقول: إن كان الفعل مزيدًا فلا يُبنى منه اسمُ فِعلٍ، سواء أكان ثلاثيَّ الأصل أم رُباعيَّه، نحو انطلقَ وتَدَحرَجَ، ولم يُحفَظ مِن مزيدِ الثُّلاثيِّ إلا قولُهم دَرَاكِ بمعنى أَدْرِكْ، وبَدَارِ مِن بادَرَ، قال الشاعر[3]:/ [٦: ١٦٢/أ]

بَـــدَارِها مِـــنْ إِبِـــلٍ بَـــدَارِها قـــد نَـــزَلَ المـــوتُ علـــى صِـــغارِها

وذهبَ ابنُ طلحةَ إلى أنه يجوز أن يُبنَى فَعَالِ مِن أَفْعَلَ حَملًا على بابِ التعجُّب حيثُ جاز فيه ما أَفْعَلَه. ولا جامِعَ بينَهما، ولم يَسمَعْه س[4] في أَفْعَلَ.

وإن كان مجرَّدًا فإمّا أن يكون رباعيًّا أو ثلاثيًّا، فإن كان رباعيًّا نحو دَحْرَجَ فمذهبُ سيبويهِ[4] والجمهور[5] أنه لا يُبنَى منه اسمُ فِعلٍ لأنه لم يُسمَع منه إلا قَرْقارِ

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٥: ١٦، وهذا معنى قوله.

(٢) عجز البيت: تَصِلُّ وعن قَيضٍ بِزَيزاءَ مَجْهَلِ. وقد تقدم في ١١: ١٥٣.

(٣) لم أقف عليه في مصادري.

(٤) الكتاب ٣: ٢٨٠، وفيه: قَرقارِ وعَرعارِ فقط.

(٥) شرح الكافية للرضي ٢: ٣٢٤.

وعَرْعارِ وجَرْجارِ[1]، وما سبيله هذا من القِلّة لا يُقاس عليه. ومذهبُ الأخفش[2] أنه يُبْنَى منه اسمُ الفعل قياسًا على ما سُمع، فيقال: قَرْطاسِ وسَرْهافِ[3] ودَحْراجِ، قياسًا على عَرْعارِ.

وقال المبرد[4]: لم يأتِ في الرباعيِّ عَدْلٌ أَصْلًا، وإنما قَرْقارِ حكايةُ صوتِ الرَّعد، وعَرْعارِ حكايةُ صوتِ الصِّبيان.

وفي (البسيط): وأمّا المبردُ فيُنكِرُ أن يكون مسموعًا في الرباعيِّ، بل سُمع في الثلاثيِّ، فيَجعله من الثلاثيِّ، والأصلُ: قارِ قارِ، وعارِ عارِ[5]، ف(قارِ) مِن قَرَّ، و(عارِ) مِن عَرَّ[6]، ثم خَفَّفوا الراءَ، فحُذفت الألف، فصارَ قَرْقارِ وعَرْعارِ. وحُكي[7] عنه أنَّ قَرْقارِ حكايةُ صوتِ الرَّعد، وعَرْعارِ حكايةُ صوتِ الصِّبيان. وقَرْقارِ وعَرْعارِ عند س[8] مَعدولانِ مِن قَرْقَرَ وعَرْعَرَ، والعَرْعَرَةُ لُعبةٌ لأبناءِ العربِ يَتَداعَونَ إليها بلفظِ الأمر، فعَدَلوا عنها إلى لفظ الاسم، فقالوا عَرْعارِ؛ لأنَّ الصبيَّ إذا لم يجد أحدًا رفعَ صوتَه، فقال عَرْعارِ، أي: هَلُمُّوا لِلعَرْعَرة، فإذا سَمعوا خَرجوا إليه، فلَعِبُوا بتلك اللُّعْبة، كما قال[9]:

.... يَـــدعو بهـــا وِلْـــدانُهُمْ عَرْعـــارِ

---

(١) في كتاب ليس لابن خالويه ص ٢٢٢ ما نصه: ((وجَرْجارِ: صوتُ الرَّعد))، فيكون من جَرْجَرَ البعيرُ إذا صَوَّتَ.

(٢) شرح ألفية ابن معطٍ للقواس ٢: ١٠٢٤.

(٣) سَرْهَفتُ الصبيَّ: أحسنتُ غذاءه.

(٤) الانتصار لسيبويه على المبرد ص ٢٠١.

(٥) في الانتصار لسيبويه على المبرد ص ٢٠١ - ٢٠٢ ما نصه: ((وزعم أبو عثمان عن الأصمعي الأصمعي عن أبي عمرو ما وصفنا أنه يقال: عَرْعَرَ الصبيُّ إذا قال: عار عار)).

(٦) ك، ل، ي: من عري.

(٧) الانتصار ص ٢٠١ - ٢٠٢.

(٨) الكتاب ٣: ٢٨٠.

(٩) تقدم في هذا الجزء ق ١٥٤/ب من الأصل.

وقال[1]:

قالـتْ لـهُ رِيـحُ الصَّـبا : قَرْقـارِ ... واخْـتَلَطَ المعـروفُ بالإنكـارِ

أي : قالت له : قَرْقِرْ بالرَّعد . ومَن زعمَ أنه مأخوذٌ مِنَ المصدر قال [2]: هو مُغَيَّرٌ مِنَ العَرْعَرة والقَرْقَرة. ويحتمل أن يكون مِن بابِ فَجَارِ وبَرَارِ.

وإن كان ثلاثيًا فإمّا أن يكون جامدًا أو متصرفًا، إن كان جامدًا فلا يجوز البناء منه، نحو يَذَرُ ويَدَعُ، فلا يقال وَذَارِ ولا وَدَاعِ، وكذلك هَبْ زيدًا شجاعًا، فلا يقال: وَهَابِ زيدًا شجاعًا؛ لأنَّ بناءَ ذلك منها تصرُّفٌ فيها، وقد مُنعت التصرف.

وإن كان متصرفًا فإمّا أن يكون تامًّا أو ناقصًا، إن كان ناقصًا لم يَجُز البناء منه، فلا يجوز أن يقال: كَوَانِ نائمًا، بمعنى: كُنْ نائمًا[3]، ولا: بَيَاتِ ساهرًا، بمعنى: بِتْ ساهرًا. وإن كان تامًّا بُني على فَعَالِ في مذهب سيبويهِ والأخفشِ قياسًا على ما سُمع من ذلك، قال الشاعر[4]:

نَعـاءِ جُـذامًا غـيرَ مَـوتٍ ولا قَتْـلِ ... ولكـنْ فِراقًـا لِلـدَّعائمِ والأَصْـلِ

وقال[5]:

نَعـاءِ ابـنَ لَيلَـى لِلسَّـماحةِ والنَّـدَى ... وأَيـدي شَمـالٍ بـارِداتِ الأَنامِـلِ

وقال[6]: / [٦:١٦٢/ب]

---

(١) تقدم في هذا الجزء ق ١٥٤/ب من الأصل.

(٢) الصحاح (عرر) ٢: ٧٤٣.

(٣) ي: كوان قائمًا بمعنى كن قائمًا.

(٤) هو الكميت كما في الكتاب ١: ٢٧٦ وشرح أبياته ١: ٢٩٧.

(٥) هو الفرزدق. الديوان ٢: ٦١١ وشرح أبيات سيبويه ٢: ٢٣١. والبيت بلا نسبة في الكتاب الكتاب ١: ٢٧٢. ابن ليلى: غالب بن صعصعة أبو الفرزدق، وأمه ليلى بنت حابس. وأيدي شمال: هبوب الشمال في الشتاء.

(٦) نسب في الكتاب ٣: ٢٧٣ لجرير، وعنه في ملحق ديوانه ٢: ١٠٣٣. الطمرّة: الخفيفة من الخيل. والحجول: جمع حِجْل، وهو القيد. وسمح حجولها: أي متأتية للتقييد مذلَّلة.

نَعــاءِ أبــا لَيلَــى لِكُــلِّ طِمِــرَّةٍ   وجَـرْداءَ مِثـلِ القَـوسِ سَمْـحٍ حُجُولُـها

وقال[1]:

مَناعِها مِن إبلٍ مَناعِها

وقال[2]:

تَراكِهــا مـــن إبـــلٍ تَراكِهـــا

وسُمع من كلامهم نَزَالِ وحَذَارِ. فيُجيز سيبويهِ[3] أن يقال نَوَامِ بمعنى نَمْ، وضَرَابِ بمعنى اضْرِبْ.

وذهبَ بعضُ النحويين[4] إلى الاقتصار في ذلك على ما سُمع، فلا يقال: قَوَامِ في معنى قُمْ، ولا: قَعَادِ في معنى اقْعُدْ؛ لأنَّ ذلك ابِتْداعُ اسمٍ لم تَتَكَلَّمْ به العرب، وإليه ذهبَ المبردُ[5].

قالوا: والصحيحُ ما ذهب إليه سيبويهِ لأنه قد كَثُرَ بالنظر إلى بابٍ واحد، وهو الثلاثيُّ بشروطه المتقدمة، واطَّرَدَ فيه، وجاء في منهاجٍ واحد، وما هو كذلك فالقياس عليه جائز.

---

(١) الكتاب ١: ٢٤٢، ٣: ٢٧٠، ونُسب في شرح أبيات سيبويه ٢: ٢٩٨ لراجز من بكر بن وائل. وبعده: ألا ترى الموتَ لَدى أَرباعِها. الأرباع: جمع رُبَع: وهو ولد الناقة الذي تلده في الربيع.

(٢) الكتاب ١: ٢٤١، ٣: ٢٧١ والكامل ٢: ٥٨٨. ، وبعده: أما تَرى الموتَ لَدى أَوْراكِها. وهو لطفيل بن يزيد الحارثي في شرح أبيات سيبويه ٢: ٣٠٧ والخزانة ٥: ١٦٠ - ١٦٣ [٣٦١].

(٣) الكتاب ٣: ٢٨٠، وهو قول أكثر النحويين. ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩٨.

(٤) قال الصيمري: ((وغير سيبويه يمنع القياس عليه، فلا يتكلم إلا بما تكلمت به العرب لأنه إخراج الشيء عن بابه)). التبصرة والتذكرة ١: ٢٥٢.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٤٦ وشرح الكافية ٢: ٣٢٣.

وبناءُ نَزَالِ وحَذَارِ وأمثالِهما في الأصل على السكون، وحُرِّكَ آخرُ ذلك لالتقاء الساكنين، وكانت الحركةُ كسرةً على أصلِ التقاءِ الساكنَين[1]، أو لمناسبة المعنى لأنَّ هذه الأسماء مؤنثة، والكسرُ من علامة التأنيث[2]، والدليلُ على تأنيثها قولُه[3]:

ولَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أنتَ إذا ... دُعِيَتْ نَزَالِ، ولُجَّ في الذُّعْرِ

وحكى الكسائيُّ[4] عن بني أَسَد بناءَ مِثل نَزَالِ وحَذَارِ على الفتح إتباعًا للفتحة والألف وطلبًا للتخفيف.

وقد قال بعض العرب: تَنْزالِ، قال الشَّمَّاخ[5]:

وقد علمتْ خَيلٌ بِمُوقانَ أنَّهُ ... هو الفارسُ الحامي إذا قِيلَ: تَنْزالِ

واختُلف في فَعَالِ هذه التي بمعنى الأمر: فقيل: هي عَلَمٌ حملًا على أخواتها، ولأنها نظيرةُ بابِ فُعَل في الاختصاص. وقيل: هي نكرةٌ، وامتناعُها مِنَ الإضافة زالَ لأجلِ مَعنى الفعل، والفعلُ قد يقال فيه إنه نكرةٌ بمعنى أنه ليس معينًا. قال صاحب (البسيط): «وقد يقال ينبغي ألّا يَصدُق عليها تعريفٌ ولا تنكير لأنها كالفعل، والفعلُ لا يَقبلُهما، فكذلك هذه».

ص: وسَمع الأخفشُ من العرب الفصحاء: عليَّ عبدِ اللهِ زيدًا، فموضعُ الضمير البارز المتصل بها وبأخواتها مجرورٌ لا مرفوعٌ، خلافًا للفراء، ولا منصوبٌ، خلافًا للكسائيِّ.

---

(١) التبصرة والتذكرة ١: ٢٥٢، وأمالي ابن الشجري ٢: ٣٥٣ - ٣٥٤، وفيه الوجه الثاني أيضًا.

(٢) الكتاب ٣: ٢٧٢ والمقتضب ٣: ٣٧٤ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩٧.

(٣) تقدم البيت في هذا الجزء ٦: ١٤٧/ب من الأصل.

(٤) المحكم ٢: ٢٠٤.

(٥) البيت ثالث ثلاثة أبيات له بهذه الرواية في ما بنته العرب على فَعَال ص ١٠٩ ورابع أربعة في في معجم البلدان (موقان). وهو في ملحق الديوان ص ٤٥٦ والمحكم ٩: ٤٦ واللسان (نزل). وعجزه في الثلاثة: أنا الفارس الحامي لدى الموت نَزَّالِ. موقان: ولاية بأذربيجان فيها قرًى ومروج كثيرة.

ش: **عَلَيَّ عبدِ الله زيدًا**: يعني بجرِّ عبد الله، وفي جرِّه إشكالٌ لأنه على ما زعمَ تابعٌ للضمير المجرور في عَلَيَّ - وهو الياء - وليس بنعتٍ لأجل العَلَمِيّة، ولا توكيدٍ لأنه ليس من الألفاظ التي وُضعت للتوكيد، ولا عطفِ نسقٍ لعدم حرفِه وموافقتِه للضمير، ولا عطفِ بيان[1] لأنه إنما يُجاء به للتوضيح، وضميرُ المتكلم لا يَلتبس فيُوَضَّحَ بشيء، ولأنه يجري مجرى النعت، فكما أنَّ الضمائر لا تُنعَت، فكذلك لا يُعطف عليها عطفَ بيان، ولا بدلٍ لأنَّ بدلَ المظهَرِ من المضمر المتكلمِ أو المخاطَبِ بدلَ شيءٍ مِن شيءٍ /وهما لعينٍ واحدة لا يجوز إلا إن كان البدل يفيد معنى الإحاطة، [٦: ١٦٣/أ] نحو: زيدٌ مرَّ بنا صغيرِنا وكبيرِنا، ومرَّ بكم صغيرِكم وكبيرِكم، أي: كلِّنا وكلِّكم، ولا تفريعَ على مذهب الأخفش في أنه يجوز أن يُبدَل من ضمير المتكلم والمخاطب بدلَ شيء من شيء وهما لعينٍ واحدة مستدلًّا[2] بقوله تعالى ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾[3]، وبقول الشاعر[4]:

أنــا سَـيفُ العَشـيرةِ ، فـاعْرِفُوني   حُمَيْـدًا ، قـد تَـذَرَّيتُ السَّـناما

لاحتمالِ تأويلِه على غيرِ[5] ما ذهبَ إليه الأخفش. فوَضَحَ بما قَسَّمناه[6] إشكالُ جَرِّ عبدِ الله في قول العرب: عليَّ عبدِ الله زيدًا[7]، بالجر.

وقولُ المصنف **فموضعُ الضميرِ البارزِ المتصلِ بها** يعني بـ(على)، وهو الياء، **وبأخواتها** يعني الضمائر المتصلة بأخوات (على)، نحو عَليكَ ولَديكَ ودُونَك وأَمامَك ونحوها، يعني أنها في موضع جرٍّ لإتباع الضمير بالمجرور كما نقلَه الأخفش.

---

(١) بيان: ليس في ل.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢: ٢٦٩.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٢.

(٤) تقدم البيت في ٢: ١٩٥. وآخره في ي: تدربت السناما.

(٥) غير: سقط من ي.

(٦) ي: قدَّمناه.

(٧) زيدًا: ليس في ي.

وفي مِثل هذه الكاف في (عليك) ونظائره خلافٌ:

فذهبَ بعضُهم إلى أنه لا موضعَ لها من الإعراب، وأنها كالكاف في رُوَيْدَكَ، وذلكَ، وأَبْصِرْكَ زيدًا، تُفيد معنى الخطاب، وإليه ذهب أبو الحسن طاهر في (شرح الجمل)[1].

وذهبَ الجمهورُ إلى أنها لها موضعٌ من الإعراب، ثم اختلفوا: فقال البصريون[2]: مَوضعُها جرٌّ، ولكونه قائمًا مَقامَ فِعل الأمر يَحتمل[3] ضميرًا مرفوعًا مستترًا، فإن أَكَّدتَه رفعتَ التوكيد، ولا بُدَّ من تأكيده بالضمير المنفصل[4]، فتقول: عليكَ أنتَ نفسُكَ زيدًا، وإن[5] أَكَّدتَ الكاف - وهي الضمير المخفوض - فتخفض التوكيد، ولا يجب أن يؤكد بالضمير المنفصل فتقول: عليكَ نفسِك زيدًا.

وذهبَ الفَرَّاءُ[6] إلى أنَّ الكاف في موضعِ رفع، فلا يجوز عنده أن يؤكَّد بالمجرور. وهذا ليس بشيء لأنَّ الكاف ليس من ضمائر الرفع.

وذهب الكسائيُّ[6] إلى أنَّ الكاف في موضع نصب. وهذا ليس بشيء لأنَّ عليكَ وما كان نحوَه مما كان اسمَ فعلٍ متعديًا إنما يتعدَّى إلى واحد، وأنت تقول: عليكَ زيدًا، بمعنى: خُذْ زيدًا، فكما أنَّ خُذْ لا يتعدَّى إلا إلى واحد، فكذلك ما في معناه، وكونُ الكاف في موضعِ نصبٍ يُصَيِّرُه يتعدَّى إلى مفعولين. ولأنه يَلزم من مذهبه تَعَدِّي فعلِ المضمَرِ المتصلِ إلى مضمَره، وهو لا يجوز إلا في بابِ ظَنَّ وأخواتها وفَقَدَ وعَدِمَ.

---

(١) هو ابن بابشاذ. شرح جمل الزجاجي له ٢: ٥٣٢.

(٢) الكتاب ١: ٢٥٠ - ٢٥١ وشرحه للسيرافي ٥: ١٦ والمقتضب ٣: ٢١١، ٢٧٩.

(٣) ك، ي: يحمل.

(٤) ي: المتصل.

(٥) ي: فإن.

(٦) شرح الكافية للرضي ٢: ٢٩٩.

وأمّا إذا اتصلتِ الكافُ بما وُضع في أولِ أحواله اسمَ فعلٍ فالجمهور على أنها لا موضعَ لها من الإعراب لأنها حرف خطاب، وإنما لَحقتِ الكافُ لأنَّ الضمير الذي تَحَمَّلَتْه لا يَبْرُز في حالٍ من الأحوال، فلَحِقت لِتَبْيين ذلك الضميرِ المستَترِ فيها، فتقول: رُوَيْدَكَ رُوَيْدَكِ رُوَيْدَكما رُوَيْدَكُمْ رُوَيْدَكُنَّ، ويَلزمُها حرفُ الخطابِ إذا خيفَ اللَّبسُ، فإن لم يُخَفْ جاز إلحاقُه، وهو كالكاف في ذلك.

[٦:١٦٣/ب] وإنما ذهبوا إلى أنه لا موضعَ له من الإعراب لأنه لا يخلو /من أن تكون مجرورةً بالإضافة، فلا يجوز ذلك لأنَّ اسم الفعل لا يُضاف إلى معموله، لا يقال: نَزالِ زيدٍ. وسببُ ذلك أنه اسمُ فعلٍ، فلا يُضاف كما لا يُضاف الفعلُ. أو تكون منصوبةً لأنَّ رُوَيدَ[1] لا يتعدَّى إلا إلى واحد، وأنت تقول: رُوَيْدَكَ زيدًا، ولأنه يؤدي إلى تعدِّي فعل المضمَرِ المتصلِ إلى مضمَره، وهو لا يجوز إلا في باب ظَنَّ وفَقَدَ وعَدِمَ. أو تكون مرفوعةً، وقد ذهبَ إلى ذلك بعضُ أهل الكوفة[2]، وليس بشيء لأنها ليست ضميرَ رفع، ولأنَّ ضمير الفاعل إذا اتَّصل فظهرَ في اللفظ لم يَجُز حذفُه، وقد حَذفتِ العربُ إذا لم يُلبس، فقالت[3]:

رُوَيْدَ بَنِي شَيْبانَ ، بعضَ وَعيدِكُمْ ....

ولم تَقُل رُوَيْدَكم.

وأمّا إذا اتصلتِ الكافُ بما لم يُوضَع أولَ أحواله اسمَ فعل نحو عَلَيكَ وعِنْدَكَ فقد تقدَّم أنَّ مذهب الجمهور أنَّ لها موضعًا من الإعراب. وفي (البسيط) : وأمّا لحاق الكاف لهذه الأسماء فليس قياسًا فيها، ولو كانت لقلتَ: أَوَّهْكَ ووَيْهَكَ؛ لأنَّ معنى

---

(١) ل، ي:رويدًا.

(٢) ذهب الكسائي إلى أنه في موضع نصب، وذهب الفراء إلى أنه في موضع رفع. شرح الكافية للرضي ٢: ٢٩٩.

(٣) عجزه: تُلاقُوا غَدًا خَيلي على سَفَوانِ. وقد تقدم في ١٣: ١٩، وفي ق ١٥٢/أ من الأصل في هذا الجزء.

بعضها الخبر، والخطابُ يكون للمواجهة، وموضعُه الأمرُ، وليس أيضًا قياسًا في الأمر، وإلا لقلتَ: صَهْكَ ومَهْكَ، ولم يُسْمَع. ولا يقال لم يُقَل لكونها أصواتًا لأنه لم يُسمَع أيضًا آمِينَكَ ونحوه.

وهذه الكافُ لا موضعَ لها من الإعراب، وتكون بحسب المخاطب، وهي قد تكون لازمةً بدلًا نحو هاكَ، وغيرَ بدلٍ نحو هَيْكَ، وغيرَ لازمةٍ نحو رُوَيْدَكَ على مذهب س[1]، وحَيَّهَلَكَ وهَلُمَّكَ.

وما يُستَعمَل مصدرًا نحو رُوَيْدَكَ وبَلْهَكَ فالكاف في موضعِ جرٍّ كما[2] تقول: رُوِيدَ زيدٍ، و(بَلْهَ الأكُفِّ)، وهذا قياس.

وقد تكون غيرَ لاحقةٍ لنفس الاسم، نحو: هَلُمَّ لكَ[3]، وهاتِ لكَ، فهي في موضع جرٍّ، فلو اتَّصلتْ بالاسم كانت حرفَ خِطابٍ خاصّة. ولا موضعَ لهذا المجرور بالنظر إلى هَلُمَّ، بل هي للتبيين، والمعنى: إرادتي لك، كما هي في قوله: سَقيًا لك.

فأمّا الكاف في نحو عِندَك وإليكَ وأخواتهما فذكرَ جماعة منهم الصَّيْمَريُّ[4] والجرجانيُّ[5] أنها في موضع جرٍّ لأنَّ هذه لا تُستَعمَل إلا مضافة. وقال ابن بابَشاذ[6]: إنها حروفُ خِطاب. وهو موضعٌ قد أَشكل لأنها إن كانت حرفَ خطابٍ فلا تؤكَّد، وأنت تقول: عليكَ نفسِك زيدًا، ويظهر من س[7] أنَّ تأكيدها قياسٌ عنده فيها[8] وإن كانت مضافة، والتسميةُ بالمجموع، فلا يؤكَّد جزءُ الاسم، لو سَمَّيتَ (بعبد الله) لم

---

(١) الكتاب ١: ٢٤٤.

(٢) ي: لها. ك: بها.

(٣) لك: سقط من ي، ك.

(٤) التبصرة والتذكرة له ١: ٢٤٩.

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح ١: ٥٧٢ واللباب في علل البناء والإعراب ١: ٤٦٠.

(٦) شرح جمل الزجاجي له ٢: ٥٣٢.

(٧) الكتاب ١: ٢٥١.

(٨) فيها: ليس في ل.

تقل: مررتُ[1] بعبد الله الرحمن، أو بالظرف أو الجارِّ فقط لزمَ أن يُضافَ اسمُ الفعل، ولا يضافُ إلا على مذهبِ ابن طاهر.

وقال السيرافيُّ: التزم س الثاني، وانفصلَ عن ذلك بأنه رُوعي الأصلُ وهو يرادُ ذلك كما يُسَمَّى بحارث وهو يُتَوَهَّم الصفة؛ ولذلك دخلته أل، ولا يَبْعُد في المضاف والمضاف إليه ذلك. ويَدُلُّ على أنه يُراد ذلك في المضاف أنه لا يُبنى آخِرُ الأول [٦: ١٦٤/أ] /بمنزلة خمسةَ عشرَ حتى يصير الثاني بمنزلة هاء التأنيث؛ لأنَّ بعض الاسم لا يعمل في بعض. ويحتمل أن يُلتَزَم الثاني، وتكون الإضافة إضافةَ تخصيص لا تعريف.

والفرقُ بين هذا وبين كاف الخطاب أنَّ هذا يجوز تأكيده، بخلاف رُوَيْدَكَ، لا تقول: رُوَيْدَكَ نفسِك زيدًا، وكذا إذا قلت: حَذَرَك[2] زيدًا، لك أن تؤكِّد المضمر المستكنَّ وكاف الخطاب المضافة، فتقول: حذرَك نفسِك أنت نفسُك زيدًا، ولك أن تؤكِّد أحدَهما وتَترُك الآخَر، بخلاف التي لِمَحْضِ الخطاب. وكذلك هَلُمَّ لك[3]، تقول: هَلُمَّ أنت نفسُك لك نفسِك. ولا بُدَّ مِن ترتيب هذه التوكيدات، ولا يُفْصَل بين بعضها وبعض، لا تقول: هَلُمَّ لك نفسِك أنت نفسُك؛ لأنَّ المؤكِّد من التمام. هذا حُكم ضمير الْمُغْرَى.

فأمّا ضميرُ الْمُغْرَى به فلا يخلو من أن يكون غائبًا أو متكلمًا أو مخاطبًا: إن كان غائبًا أو متكلمًا جازَ فيه أن يكون متصلًا وأن يكون منفصلًا، فتقول: زيدٌ عَلَيْكَه، وعَلَيكَ إيّاه، وعَلَيْكَني، وعَلَيْكَ إيّاي، وإن كان لا يجوز في الفعل الذي هو اسمه إلا أن يكون متصلًا، نحو: زيدٌ خُذْه، ولا يجوز خُذْ إيّاه. وسَمِع الفراءُ[4]: مَكانَكَنِي، وكما أَنْتَنِي، أي: انتظِرْني.

---

(١) مررت: ليس في ل.

(٢) حذرك زيدًا ... المضافة فتقول: سقط من ي.

(٣) لك: ليس في ل.

(٤) معاني القرآن ١: ٣٢٣. وتقدم هذا في هذا الجزء ٦: ١٦١/أ من الأصل.

وإن كان مخاطبًا فلا يجوز إلا أن يكون منفصلًا، فتقول: عَلَيكَ إيّاك، ولا يجوز اتصالُه فتقولَ: عَلَيْكَكَ؛ لأنَّ ضمير الرفع المتصل لا يتعدَّى إلى ضميره المتصل إلا في باب ظَنَّ وفَقَدَ وعَدِمَ. ويجوز أن تأتي بدلَ الضمير بالنفس، فتقول: عَلَيْكَ نفسِك.

ص: ولا يَتَقَدَّمُ عندَ غيرِه معمولُ شيءٍ منها.

ش: يعني بقوله **عند غيره** أي: عند غير الكسائي. وهذا مذهب البصريين[(١)]، لا يجيزون في عَلَيْكَ زيدًا، ولا في رُوَيْدًا[(٢)] زيدًا: زيدًا عَلَيْكَ، ولا: زيدًا رُوَيْدًا. وإنما لم يَجُزْ ذلك عندهم لأنَّ عملَها ليس بِحَقِّ الأَصالة، بل بالحمل على الأفعال التي وُضعت موضعَها، وهي التي لا تتصرَّفُ تَصَرُّفَها؛ ألا ترى أنه لا تَتَّصِلُ بها ضمائرُ الرفع على حدِّ اتصالها بالأفعال، ولا تَلحَقُها علامةُ التأنيث كما تَلحق الأفعال، وقياسُ العامل بِحَقِّ الأصالة إذا لم يكن متصرِّفًا في نفسه ألَّا يكون متصرفًا في معموله، نحو عسى وفِعلِ التعجب، فكيف إذا انضافَ إلى عدم التصرُّف كونُه لم يَعمل بِحَقِّ الأصالة؟

وذهب الكوفيون على ما نَقل بعضهم[(٣)] - واستَثنى بعضُهم[(٤)] منهم الفراءَ، ونَصَّ بعضُهم على الكسائيِّ[(٥)] - إلى جواز تقدُّمِ المعمول على هذه الكلمات، فأجازَ: زيدًا عَلَيكَ، وزيدًا رُوَيْدًا، إجراءً لها مُجرى الأفعال التي هي أسماءٌ لها، وقياسًا على تقدُّم معمولِ اسمِ الفاعل، واستدلالًا بقول الله تعالى ﴿كِتَـٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾[(٦)]، التقدير عنده: عَلَيكُم كِتابَ اللهِ، وبقول الشاعر[(٧)]:

---

(١) انظر الخلاف بينهم وبين الكوفيين في هذه المسألة في الإنصاف ١: ٢٢٨ - ٢٣٥ [م ٢٧].

(٢) ك، ي: رويد.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٨٧.

(٤) الإنصاف ١: ٢٢٨، والفراء موافق للبصريين في هذا. معاني القرآن ١: ٢٦٠، ٣٢٣.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥: ١٥٩. وذكره سيبويه في قوله: ((وزعم بعضُهم ...)) الكتاب ١: ٣٨٢.

(٦) سورة النساء: الآية ٢٤.

(٧) تقدم الأول في ٦: ٢٩٧. والثاني يليه في السيرة النبوية ٢: ٣١١.

يـــا أيُّهـــا المـــائحُ ، دَلْـــوي دُونَكـــا   إنِّي رأيــــتُ النــــاسَ يَحْمَــــدُونَكا

[٦: ١٦٤/ب] /أي: دُونَكَ دَلْوي.

وتأوَّلَ البصريون(١) ذلك على أن يكون ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ منصوبًا على المصدر، أي: كتبَ اللهُ ذاك عليكم كتابًا، ويكون نحوَ قوله تعالى ﴿وَعۡدَ ٱللَّهِ﴾(٢)، وعلى أن يكون مفعولًا بفعلٍ مضمَر، أي: الْزَمُوا كتابَ الله. وكذلك: دَلْوِي دُونَكا، أَوَّلُوه على أن يكون مرفوعًا بالابتداء، ودُوْنَكا خبره، والثاني أن يكون منصوبًا مفعولًا بفعلٍ محذوف تقديرُه: تَناوَلْ دَلْوي.

وأجاز هذا المصنف(٣) أن يكون مفعولًا بـ«دُونَكَ» آخَر مضمرًا، وزعمَ أنَّ مذهب س جواز إضمار اسم الفعل متقدمًا لدلالةِ اسمِ فعلٍ آخَرَ عليه متأخرًا. وقد تأوَّلَ الناسُ(٤) ما جاء مِن كلام س(٥) يحتمل تجويز ذلك، وأنَّ س إنما أراد تفسير المعنى لا تفسير الإعراب.

ص: وما نُوِّنَ منها نكرةٌ، وما لم يُنَوَّنْ مَعرفةٌ.

ش: هذا التنوينُ الذي يلحق أسماء الأفعال هو تنوينُ التنكير، وهو الذي يلحق الأسماء المبنيَّةَ فرقًا بين معرفتها ونكرتها، وسيأتي الكلام(٦) على التنوينات وأقسامها إن

---

(١) هذه التأويلات في الآية وفي البيت ذكرها الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٢: ٣٦ - ٣٧، وانظر الكتاب ١: ٣٨١ - ٣٨٢ وشرحه للسيرافي ٥: ١٥٩.

(٢) سورة الروم، الآية: ٦.

(٣) نصَّ عليه في شرح الكافية الشافية ٣: ١٣٩٤ - ١٣٩٥ ، وقال في شرح التسهيل ٢ : ١٣٧: «فدلوي منصوب بعامل مقدَّر مدلول عليه بالملفوظ، نصَّ على ذلك سيبويه». وليس في هذا النص ما يدل على أنَّ العامل المقدَّر اسم فعل، بل إنَّ كلامه قبل إنشاده الشاهد يدلُّ على أنَّ المقدَّر من معنى دونَك لا من لفظه، وهو قوله في العامل المضمر: «ولكونه دليلًا لزم أن يكون موافقًا في المعنى أو مقاربًا».

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥: ٢٠.

(٥) الكتاب ١: ٢٥٢ - ٢٥٣.

(٦) يأتي قريبًا في هذا الجزء في ق ١٧٤/ب - ١٧٨/أ من الأصل.

إن شاء الله تعالى. ولَمَّا[1] كان من الأسماء المحضة ما يُلازم التنكير نحو أَحَدٍ وكَتِيع، وما يُلازِمُ التعريفَ كالمضمَر واسم الإشارة، وما يكون نكرةً ومعرفة باعتبار حالينِ نحو فَرَسٍ ورَجُلٍ، جاءت هذه الأسماءُ كالأسماء الْمَحْضة، فممّا يُنَكَّر دائمًا نحو واهًا ووَيْهًا، ومما يُعَرَّف دائمًا نحو نَزَالِ وبَلْهَ وآمِينَ، ومما أَتى نكرةً ومعرفة نحو صَهٍ وصَهْ وأُفٍّ وأُفِّ.

وفي (البسيط): اختلفوا في هذه الأسماء هل هي معارفُ كلُّها، أو منها ما هو نكرة: فمنهم من قال بالثاني محتجًّا بأنَّ منها مضافًا نحو حَذَرَكَ وأخواته، والإضافةُ معرِّفة، وهو متأخِرٌ عن التنكير، وأيضًا فمنها ما يُنَوَّن إمّا لازمًا كإِيْهًا، وإما غير لازم، والتنوينُ دليلُ التنكير، وقد ذكره ابن طاهر في طُرَرِه[2].

وقال قومٌ: هي معارفُ تعريفَ علمِ الجنس، وهو ظاهرُ كلام ابن خروف، إذ المعاني موضوع لها الأسماء الأعلام كزَوْبَر[3] وسُبْحان[4] كما توضع لغير المعاني كأُسامة[5] وثُعَالة[6].

ص: وكلُّها مَبنيّةٌ[7] لِشَبَهِ الحرفِ بِلُزومِ النيابة عن الأفعال وعدمِ مُصاحَبَةِ العوامل.

ش: عند المصنف[8] أنه لا يُبنى الاسمُ إلا لِشَبَهٍ، ونَوَّعَ وجوهَ الشَّبَهِ إلى شَبَهٍ وَضْعيٍّ، وشَبَهٍ معنويٍّ، وشَبَهِ افْتِقارٍ مُتَأَصِّلٍ، وشَبَهٍ بلزوم النيابة عن الفعل بغير تأثُّرٍ

---

(١) ي: وما. ومن هذا الموضع إلى آخر الفقرة من شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣: ١٣٨٨.

(٢) هي طرر مدوّنة على كتاب سيبويه.

(٣) زوبر: علم للكُلِّيّة.

(٤) سبحان: علم للتسبيح.

(٥) أسامة: علم للأسد.

(٦) ثعالة: علم للثعلب.

(٧) ك: مبنيٌ.

(٨) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٨ - ٣٠ وشرح الكافية الشافية ١: ٢١٦ - ٢١٨.

بعامل. فالشَّبَهُ الوَضعيُّ ما كان أَشْبَهَ الحرف في كونه وُضع على حرف واحد أو على حرفين، نحو التاء في ضربتُ و(نا) في ضربْنا. والمعنويُّ كبناء[1] متى شرطًا أو استفهامًا، فإنها أَشبهتْ همزة الاستفهام وإن الشرطية في المعنى. والشَّبَهُ الثالثُ كبناءِ الموصولات. والشَّبَهُ الرابعُ كبناءِ أَسماءِ الأفعال لأنها عنده لَزِمَتِ النيابةَ عن الفعل، ولم /تَصْحَبْ عاملًا. [٦: ١٦٥/أ]

واحتَرز بقوله **وعدمِ مصاحبة العوامل**[2] من نحو: ضَرْبًا زيدًا، فإنه نابَ عن الفعل، وقد صَحِبَ عاملًا - أعني مقدَّرًا - نَصَبَه، بخلاف نَزَالِ ورُوَيْدَ ونحوهما من أسماء الأفعال، فإنها عنده لم تَصْحَبْ عاملًا، وهذه المسألة فيها خلاف:

ذهب سيبويهِ[3] والمازنيُّ[4] والدِّيْنَوَريُّ إلى أنَّ أسماء الأفعال منصوبةٌ بإضمارِ فِعل، وهو الصحيحُ، وبه قال أكابرُ أصحابنا[5]. وذهبَ الأخفش إلى أنها لا موضعَ لها من الإعراب، وهو ظاهرُ كلام هذا المصنف[6]. والقولان عن الفارسيِّ[7].

وانبنى على هذا الخلاف خلافٌ آخَرُ في دُوْنَكَ ومَكانَكَ وشِبْهِهِما، فمَن زعمَ أنَّ أسماء الأفعال لا موضعَ لها من الإعراب اعتَقدَ في هذه الأسماء البناءَ؛ ومَن قال

---

(١) ي: والمعنوي في بناء.

(٢) ل، ي، ك: العامل.

(٣) الكتاب ١: ٢٤٥. ونسبه ابن أبي الربيع في البسيط في شرح جمل الزجاجي ١ : ١٦٤ لأكثر النحويين، وقال: ((ويظهر من كلام سيبويه، وهو أقوى من جهة النظر)). ونسبه في الكافي ٣: ١١٢٣ إلى بعض المتأخرين، وقال في ص ١١٢٤: ((وفي لفظ سيبويه بعضُ ظهور يقتضي أنَّ موضعها نصب وإن لم يكن واضحًا)).

(٤) البديع ١: ٥٣٢.

(٥) البسيط في شرح جمل الزجاجي ١: ١٦٤ وشرح الجزولية للأبذي: ٢: ١٢٨ [رسالة].

(٦) واختاره ابن أبي الربيع في الملخص ١: ٣٤٨ - ٣٤٩.

(٧) قوله بأنها لا موضع لها نصَّ عليه في الإغفال ٢: ٤٧٧ - ٤٧٨ والمسائل العضديات ص ١٤٠ والمسائل الحلبيات ص ١٠٦ - ١٠٨. وذكر ابن عصفور أنَّ أبا علي جعلها في تذكرته في موضع نصب بأفعال مضمرة كما في تمهيد القواعد ٨: ٣٩٠٨.

هي منصوبةٌ بإضمار فعلٍ اعتَقدَ في هذه أنها مُعْرَبة، وجعلَ الفرقَ بينها وبين نَزَالِ ومَهْ أنَّ هذه وُضعتْ أولًا اسمَ فِعل، وتلك منقولةٌ مِن ظروف أو مصادر. ويَدُلُّ على الافتراق كونُ تلك مضافةً، ومِثلُ صَهْ لا يضاف. وإن كان الكاف في موضعِ خفضٍ لا حرفَ خِطاب تُخفَض توكيداتُها.

وممن قال إنَّ حركة الكاف في دُوْنَكَ ونظائرها حركةُ بناء أبو الفتح بن جِنِّيْ، قال[1]: «لأنه بمنزلة صَهْ ومَهْ، فبُني[2] على الحركة التي كانت له في[3] حال الظرفية كما بَنَوا اسمَ (لا) في قولهم[4] (لا رجلَ) على الحركة التي كانت له حالة الإعراب»، انتهى ملخصًا. ورُوي أيضًا عن أبي الحسن[5] أنها حركة بناء.

وفي (الإفصاح): الأَولى فيها عندي ألّا يكون لها موضع من الإعراب، وهو مذهب الجمهور. وقال بعضهم[6]: هي في موضع نصب على المصدر، كأنك إذا قلت نَزَالِ قد قلت نُزُولًا.

وقال أبو العباس في (المقتضب)[7]: «وإنما مَجازه مَجاز المصادر، إلا أنها المصادر المصادر التي يُؤمَر بها، نحو: ضَربًا زيدًا، ويجب أن تُقَدَّم في الإخبار بذلك، نحو: شَتَّانَ زيدٌ وعمرٌو، أي: بَعُدَ بُعْدًا ما بينهما. وهذا بعيد، وإنما هو اسمٌ لـ(انْزِلْ) ونائب عنه، كما أنَّ انْزِلْ لا موضعَ له من الإعراب فكذلك نَزَالِ» انتهى.

وإنما لم يُضَف اسم الفعل لأنه بضميره جملة مستقلّة يَحسُن السكوت عليها، والجملُ لا تضاف.

---

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣: ١٣٩٥.

(٢) ل: فيبنى.

(٣) في حال الظرفية ... على الحركة التي كانت له: سقط من ك.

(٤) لا في قولهم: سقط من ل.

(٥) المسائل الحلبيات ص ١٠٧ - ١٠٨.

(٦) أمالي ابن الحاجب ١: ٣٦١، ٣٦٦.

(٧) ٣: ٣٦٨ - ٣٦٩، وآخر النص فيه بعد قوله «ضربًا زيدًا».

وفي (البسيط) أنَّ بعض النحويين ذهب[1] إلى أنَّ أسماء الأفعال في موضع رفع على الابتداء؛ وأنَّ الضمير الذي فيه أَغنى عن الخبر كما أَغنى الفاعل في أَقائمٌ الزيدانِ عن الخبر، وجاز الابتداء به لأنَّ ما فيه من معنى الفعل صيَّره بمعنى أَقائمٌ المعتمدة، أو لأنه معرفة على مذهب بعضهم، فجَوَّزَ له الابتداء. وهذ الخلاف جارٍ على قولِ مَن ذهب إلى أنها أسماءُ أفعال.

ومَن قال إنها للمصادر فمذهبان: أحدهما أنه مبتدأ كما تقدَّم. والآخَرُ[2] أنه في موضع نصب، فإذا قلتَ رُوَيْدَ زيدًا فمعناه: إرْوادًا زيدًا، أي: أَرْوِدْ إروادًا.

واختلف النحويون في سبب بناء أسماء الأفعال: فذهب المصنفُ إلى أنَّ سبب ذلك هو شَبَهُها بالحروف /من حيث إنها عاملة غير معمولة؛ وقد ذكرَ في بعض تصانيفه أنَّ ذلك مذهبُ المحققين، وقد ذكرْنا أنَّ كونها غيرَ معمولة هو مذهبُ غير س ومَن وافقه، وأنه مذهب الأخفش. [٦:١٦٥/ب]

وذهبَ الفارسيُّ[3] إلى أنها بُنيتْ لِتَضَمُّنِها معنى لام الأمر؛ ألا ترى أنَّ نَزَالِ واقعٌ موقعَ انْزِلْ، والأصل فيه لِتَنْزِلْ، وكذلك صَهْ وقعَ موقعَ اسْكُتْ، وهو واقعٌ موقعَ لِتَسْكُتْ.

ورُدَّ ذلك بأنه لا يَطَّرِد في أسماء الأفعال الواقعةِ موقعَ الخبر، نحو هَيْهاتَ وأُفّ[4].

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١: ٤٨٥ وأمالي ابن الحاجب ١: ٣٦١، ٣٦٦ وشرح ألفية ابن معط للقواس ٢: ١٠١٥ وشرح الكافية للرضي ٢: ٢٩٤.

(٢) أمالي ابن الحاجب ١: ٣٦١، ٣٦٦ وشرح ألفية ابن معطٍ للقواس ٢: ١٠١٥.

(٣) كذا في شرح الجزولية للأبذي: ٢: ١١٣ [رسالة]، وفيه الردّ الآتي! وهذا مذهب ابن جنّيّ كما في الخصائص ٣: ٤٩ - ٥٠، قال بعد تقريره: «وعليه قول سيبويه والجماعة». وأمّا الفارسيّ فقد ذهب في المسائل العسكرية ص ١١٦ - ١١٧ إلى أنها بُنيت لوقوعها موقع المبنيّ، وكذا في المسائل المنثورة ص ٤، ٨، ٢٥٠ - ٢٥٢. ويبدو أنَّ له في المسألة قولين.

(٤) أفسد هذا الردَّ ابنُ جني بقوله : « فأمّا هذه فإنها محمولة في ذلك على بناء الأسماء المسمَّى بها الفعل في الأمر والنهي ». الخصائص ٣: ٥٠.

وذهبَ بعضُهم إلى أنها بُنيت لوقوعها موقعَ المبنيِّ؛ ألا ترى أنَّ نَزَالِ وصَهْ واقعانِ مَوقعَ انْزِلْ واسْكُتْ، وهَيْهاتَ واقعٌ مَوقِعَ بَعُدَ، وكل ذلك مبنيٌّ. وهو مذهبُ الجُزوليِّ[1].

ورُدَّ ذلك بأنَّ منها ما وقعَ مَوقعَ المضارع، والمضارعُ مُعرَبٌ[2]، فكان ينبغي أن يكون اسم الفعل الذي وقعَ مَوقعَه مُعربًا، وذلك نحو أُفّ، فإنه واقعٌ مَوقعَ أَتَضَجَّرُ، ومع ذلك هو مبنيٌّ لا معرب.

وهذه الأسماءُ على أربعة أَضْرُب: مفردة بغير ألف ولام، ومضافة، وحروف جرّ، ومعرَّفة بالألف واللام، وقد تقدَّمتْ أمثلةُ ذلك كلِّه.

ص: وما أَمْكَنتْ مصدريَّتُه أو فِعْلِيَّتُه لم يُعَدَّ منها.

ش: مثالُ ما أَمكَنتْ المصدريةُ قولُ العرب: سَقْيًا لك ورَعْيًا، فلا تقول إنَّ سَقْيًا ورَعْيًا اسمانِ للفعل بجامعِ ما اشتَرَكا فيه من دلالتهما على معنى الفعل؛ ألا ترى أنَّ المعنى: سَقاكَ اللهُ ورَعاك. ومثالُ ما أَمكَنتْ فِعلِيَّتُه تَعَالَ وهاتِ، وقد تقدَّم ذِكرُ غَلَطِ مَنْ زعمَ أنهما من أسماء الأفعال[3].

* * *

---

(١) الجزولية ص ٣١، ٢٤٠ وشرحها للأبذي: ١: ٢٢٨ [رسالة] و٢: ١١٣، ٢٨٠ [رسالة]، وهو مسبوق في هذا كما ذكرنا في التعليق على مذهب الفارسي.

(٢) والمضارع معرب: ليس في ي.

(٣) تقدم في هذا الجزء ق ١٦٠/ب من الأصل.

ص: فصل[1]

وَضعُ الأصواتِ إمّا لِزَجْرٍ كَ(هَلَا) للخيل، وعَدَسْ للبَغْل، إلى آخر الفصل.

ش: اسمُ الصَّوت ما وُضع لخطابِ غيرِ العاقل وما[2] نُزِّلَ منزلتَه مثل صغار الآدميين، أو لحكاية الأصوات.

وما وُضع للخطاب فهو إمّا زَجْرٌ وإمّا دُعاءٌ. وما وُضع لحكاية الأصوات فمنه أصواتُ حيوان، ومنه اصْطِكاكُ أَجْرام، وقد ذَكر المصنفُ ذلك مُسْتَوْفًى، وهو شيءٌ مِن علم اللغة، لا حَظَّ للنحويِّ فيها إلا ما كان من الكلام عليها أهي مُعرَبةٌ أم مَبْنِيّةٌ، وسيأتي ذلك. وقد تكلَّم على أسماء الأصوات أبو الحسن عليُّ بن جعفرٍ السَّعديُّ المعروفُ بابن القَطَّاع في مُصَنَّفٍ له في ذلك وفي المصادر.

وقولُه **كـ(هَلَا) للخيل** قال غيرُه: هَلَا لاسْتِحثاثِ غيرِ العاقل. فغيرُ العاقل أَعَمُّ مِنَ الخيل. قال: وقد تُستَعمَلُ للعاقل، وهو قليل، قال النابغة الجَعْديُّ[3]:

أَلَا حَيِّيـا لَيْلَـى ، وقُـولَا لهـا : هَـلَا ....

وقولُه **وعَدَسْ للبَغْل** أي إنه اسْتِحثاثٌ للبغل وزَجرٌ له عن الإبطاء لِيَنْشَطَ في المشي، وذكر أبو عثمان عمرو بن بحر في كتاب (البِغال)[4] ما نصُّه: «زعمَ ناسٌ /أنَّ [٦:١٦٦/أ] عَدَس اسمٌ لكلِّ بَغْلة كـ(مَن)[5]، وذهبوا إلى قول الشاعر[6]:

(١) انظر التسهيل ص ٢١٣ - ٢١٥ وشرح المفصل ٤: ١٢٠ - ١٣٤.

(٢) ي: أو ما.

(٣) تقدم في هذا الجزء ق ١٥١/أ من الأصل.

(٤) كتاب البغال ص ٥٩.

(٥) كمن: ليس في ي.

(٦) أدب الكاتب ص ٤١٧ والاقتضاب ٣: ٢٥٧. البِزَّة: السلاح. ي: من غدا.

إذا حَمَلْتُ بِزَّتِي على عَدَسْ   على التي بَينَ الحِمارِ والفَرَسْ

فما أُبالي مَنْ غَزا ومَنْ جَلَسْ

وقال رجلٌ مِن شَيبان[1]:

بُدِّلْتُ بَعدَ نَجائبي ورِكابي   أَعْوادَ سَرْجٍ مُقَصَّصٍ هِمْلاجِ

ووَقَعْتُ في عَدَسٍ كأني لم أَزَلْ   شَنِقًا لِقَولي لِلنَّجائبِ عاجِ

واللهِ لولا أنْ أُضَيِّعَ غَزْوَتي   لَرَجَعْتُ مُنْقَلِبًا لها أدْراجي

وقال آخرون: عَدَسْ للبغلة مثل قولهم سَأْسَأْ[2] للحمار، وجاهِ[3] للجَمَل، وحَلْ للناقة. وأَقْبَلَ ابنُ مُفَرِّغ[4] على بَغْلٍ مِن بِغالِ البَريد، وأَنشأَ يقول[5]:

عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عليكِ إمارةٌ   نجوتِ، وهذا تحملين طليقُ

طَليقُ الذي نَجَّى مِنَ الكَربِ بعدَ ما   تَلاحَمَ في دَرْبٍ عليكَ مَضِيقُ»

انتهى.

فظاهرُ هذه الشواهد أنَّ عَدَسْ يكون اسمَ صوت، ويكون اسمًا لكلِّ فِعل، ويحتمل أن يكون أصلُه اسمَ صوت، ثم أُطلق على البغل على طريق المجاز، كما قال الآخر[6]:

---

(١) كتاب البغال ص ٤١. وعجز البيت الثاني في المخطوطات: سيفًا لقتلٍ للنجائب عاج. هملاج: حسن السير في سرعة. وشنِق: مشتاق طامح.

(٢) هذا صوت يدعى به الحمار إلى الشرب.

(٣) ل: وجاء. ي: وجا.

(٤) قوله « وأقبل ابن مفرغ ... عليك مضيق » مكانه في كتاب البغال في أول نص الجاحظ الذي بدأ به أبو حيان.

(٥) تقدم البيت الأول في ٣: ٤٩. والثاني يليه في الديوان ص ١٧٢. تلاحم: ضاق والتصق جانباه. ونَجَّى: نَجا. والدرب: باب السكة الواسع.

(٦) رؤبة. ملحق الديوان ص ١٨٠ والمخصص ٨: ١٥١. اللِّمّة : الشعر جاوز شحمة الأذن. ل، ي: إذا لمتي.

إذْ لِمَّتي مِثْلُ جَناحِ غاقِ

يعني الغُراب، ولا نَعلم خِلافًا أنَّ غاقِ اسمٌ لصوت الغُراب، فأَطلَقَه في هذا على الغراب لأنه لا يُمكن أن يكون المعنى: إذْ[1] لِمَّتي كَجناحِ اسمِ صوتِ الغُراب.

وقولُ المصنف **وخازِبازِ للذُّباب** يعني أنه صوتُ الذباب، وخازِبازِ مشترك، يُطلق على صوتِ الذباب، وعلى الذُّبابِ نفسِه، وعلى السِّنَّوْرِ، وعلى عُشبٍ، وعلى داءٍ في اللَّهازم[2]، وفيه لغاتٌ ذكرَها المصنف[3] في بعضِ أبوابٍ[4] من هذا الكتاب.

وقولُه **وحاثِ باثِ للقُماش**[5] ذكرَ أيضًا المصنفُ[6] في بعض أبواب العدد: تركتُ البلادَ حَيْثَ بَيْثَ بفتح الحاء والباء وكسرهما، ثم قال: «وقد يقالُ حاثِ باثِ، وحَوْثًا بَوْثًا[7]»، ومعنى ذلك: تركتُ البلادَ مبحوثة[8]، فيكون على هذا حاثِ باثِ مشتركًا بين هذا المعنى وبين اسم الصوت الذي ذكرَه في هذا الفصل.

ص: **وحُكمُ جميعها البناءُ.**

ش: إنما بُنيت لشبهها بالحرف المهمَل[9] في كونها لا عاملةً ولا معمولة لأنها مِن قَبيل المفردات؛ وليستْ مِن قَبيل المركَّبات، بخلاف أسماء الأفعال، فإنها مركَّبة لِتَحَمُّلِها الضمائر، فلَم تَدخُل أسماءُ الأصوات على شيء فتَعمل فيه، ولم يَدخُل عليها شيءٌ فيَعمل فيها، فصارت شَبيهةً بالأسماء قبلَ العَقد والتركيب، نحو: زيدْ

---

(١) ل، ي: وإذ.

(٢) ي: في اللهام.

(٣) انظر شرح المصنف ٢: ٤١٧ والتذييل والتكميل ٩: ٣٩١ - ٣٩٢.

(٤) في بعض أبواب .. ذكر أيضًا المصنف: سقط من ي.

(٥) هو حكاية ما يُسمع من صوت القماش عند طيِّه.

(٦) التسهيل ص ١٢٢، ١٢٣.

(٧) ل: وبوثًا.

(٨) أي: بُحث أهلها واستُخرجوا منها.

(٩) ي: بالحروف المهملة.

عمرٍو بكرْ؛ ألا تراها[1] موقوفة. وأصلُ ما كان مبنيًّا أن يكون ساكنًا، وكذلك هذه الأسماء، وحُرِّك ما حُرِّك منها بالكسر لالتقاء الساكنين، وبالفتح طلبًا للتخفيف.

وفي / (البسيط) ما مُلَخَّصُه : الأصوات [2] هي الألفاظ التي لم يُقصَد بها [٦:١٦٦/ب] الوضعُ على مُسَمًّى. وهي على أَضرُب:

منها ما هي حكايةُ أصواتِ حيوانٍ، كغاقِ لصوت الغُراب، وعاءٍ لصوتِ الضَّبُع. وغيرِه كقَبْ لوقعِ السَّيف، وكِخْ للضَّحِك، فمِنَ العرب مَن يلفظُ بها ساكنةً حكاية، ومنهم مَن يُثقِّلُ ويَضُمُّ، وهو يَقصد الحكاية، لكن لا يسلم الصوت، فيقول قَبٌّ.

ومنها ما يُصَوَّت بها ليَحصل عنها فعلٌ ما مِن السامع، كقولهم للجمل نَخْ، وللإبل حاءٍ، وللمَعز عاءٍ؛ لأنه لم يُقصَد بها مخاطبتُها، بل يُصَوَّتُ بها ليَحصل عنها زَجْرٌ عن شيء أو إقدامٌ على شيء.

ومنها ما يُصَوَّتُ به تأثيرًا عن شيء، كآه للتوجُّع، ووَيْهًا للتعجُّب، لا يريدون بها الدلالة، وإنما هي أمور صَدَرت عند هذه الأشياء كما تَصدُر الحُمْرة عند الخَجَلِ والصُّفْرةُ عند الوَجَل.

ص: وقد يُعْرَبُ بعضُها لِوُقوعِه مَوقِعَ مُتَمَكِّن.

ش: مثالُ ذلك ما أَنشدْناه قبلُ مِن قولِه:

إذْ لِمَّـــتي مِثـــلُ جَنـــاحِ غـــاقِ

وقولِ الآخر:

ووَقَعـــتُ في عَـــدَسٍ كـــأني لم أَزلْ ....

ولم يَذكر المصنفُ في عَدَسْ إلا أنه زَجرٌ للبغل، وقد ذكرتُ الخلاف فيه قبلُ.

---

(١) ل، ي: تراها أنها.

(٢) الأصوات: ليس في ل.

ص: ورُبَّما سُمِّي بعضُها باسمٍ، فبُني لِسَدِّه مَسَدَّ الحِكاية كـ(مِضِّ) المُعَبَّرِ به عن صَوتٍ مُغْنٍ عن (لا).

ش: قولُه **بعضُها** أي: بعضُ الأصوات.

وأمّا (مِضِّ) فهو صُوَيْتٌ مع ضمِّ الشفتين بمعنى (لا)[1]، وفيه إطماعٌ لأنه ليس بردٍّ صحيح فيكون مُؤْيِسًا. وقيل[2]: هو أن يُسأل الرجلُ الحاجة فيُعَوِّج شفتيه، فكأنه يُطْمِعُه، فإذا أَقَرَّ الرجلُ بحقٍّ عليه قيل: مِضِّ يا هذا، أي: قد أَقْرَرْتَ.

وزعم بعضُ شُرّاح (المفصَّل)[3] أنه اسم لـ(اعْذِرْ)، والمرادُ به الردُّ مع إطماع. فعلى هذا يكونُ اسمَ فِعلٍ لا اسمَ صوتٍ، وقال الراجز[4]:

سألتُ : هل وَصْلٌ ؟ فقالَت : مِضِّ ... وحَرَّكَتْ لي رأسَها بالنَّغْضِ

وفي أمثالهم: إنَّ في مِضِّ لَمَطْمَعًا[5].

* * *

---

(١) قال الفراء: «كقول القائل: لا، يقولها بأضراسه» معاني القرآن ٢: ١٢١. وقال الزمخشري: «ومِضِّ: أن يتمطَّق بشفتيه عند ردِّ المحتاج» المفصل ص ١٥٤. وانظر اللسان (مضض).

(٢) اللسان (مضض).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٤: ١٢٣.

(٤) كتاب العين ٧: ١٨ ومعاني القرآن للفراء ٢: ١٢١، والأول في المفصل ص ١٥٥. النغض: إشارتك برأسك إلى فوق. ل: بالبُغض. ي: بالبعض.

(٥) جمهرة اللغة ٣: ١٢٨٢، ١: ١٤٨ ومجمع الأمثال ١: ٥١. وروي آخره: لَمَقْنَعًا، ولَطَمعًا، ولَسِيما. يضرب عند الشك في نيل شيء.

ص: بابُ نوني التوكيد

وهما خفيفةٌ وثقيلة، تلحقان وجوبًا المضارعَ الخاليَ من حرف التنفيس المُقْسَمَ عليه مستقبَلًا مُثبَتًا غيرَ متعلِّقٍ به جارٌّ سابق.

ش: وجهُ ذِكر هذا الباب إثر باب أسماء الأفعال والأصوات أنَّ الأصل في الأسماء أن تكون معربة؛ وهذه الأسماء بُنيت، فخَرجت عن أصلها، والذي تلحقه نون التوكيد وجوبًا أكثرُه مضارِع، وهو معرب، وأمّا الأمر[1] فقد قيل إنه معرب، وهو مذهب الكوفيين[2]، فإذا لحقه نون التوكيد بُني. فقد وَضَحَتِ المناسبةُ بين البابَين لأنَّ هذه الأسماء حين جُعلتْ أسماءً لِما أصلُه البناءُ بُنيت، والذي لحقَه نونُ التوكيد حين لحقتْه بُني.

زعمَ الخليل[3] أنَّ التأكيد /بالنون الشديدة أَشَدُّ من النون الخفيفة. [٦: ١٦٧/أ]

واستدلَّ سيبويهِ[4] على أنَّ الخفيفة نونٌ على حِدَتِها وأنها غير مخفَّفة من الثقيلة بأنها تُبْدَلُ ألفًا في نحو قوله تعالى ﴿لَنَسْفَعًا﴾[5] في الوقف، وتُحذف في نحو: إنَّ الزيدِينَ لَيَقُومُنْ، على ما سيأتي بيانُه إن شاء الله تعالى، فلو كانت مخفَّفةً من الثقيلة لَثَبَتَتْ ثُبوتَها، ولم تُبدَل، ولم تُحذَف.

وزعم الكوفيون[6] أنَّ النونَ الخفيفةَ أصلُها الشديدة، فخُفِّفَتْ كما خُفِّفَتْ إنَّ ولكنَّ.

---

(١) وأما الأمر فقد قيل إنه معرب: سقط من ي.

(٢) الإنصاف ٢: ٥٢٤ [المسألة ٧٢] وشرح المفصل ٧: ١٠٨.

(٣) الكتاب ٣: ٥٠٩.

(٤) الكتاب ٣: ٥٢١ - ٥٢٢.

(٥) سورة العلق: الآية ١٥.

(٦) الإنصاف ٢: ٦٥٠ واللباب ٢: ٦٧.

وقولُه **تلحقان وجوبًا** قال ابن أَصْبَغ: أَوجبَ أبو بكر[1] دخول إحدى النونين في جواب القسم إذا كان مستقبَلًا واجبًا، ولم يُوجبه غيره.

وذكر المصنف في باب القَسَم[2] هذا الفصل مُستَوفًى، فكان ينبغي ألَّا يكرّره هنا، وقال فيه: «لم تُغْنِه اللامُ غالبًا عن نون توكيد، وقد يُستَغنَى بها عن اللام»، فكأنه جنحَ إلى مذهب الكوفيين[3] من جواز التعاقُب بين اللام والنون، وخالفَ قوله هنا.

وقال غيره من شيوخنا: هو مذهب البصريين[4] - يعني وجوب النون - وأجازَ الكوفيون تعاقُبَهما - يعني تَعاقُبَ اللام والنون - في نحو: واللهِ ليقومَنَّ زيدٌ، فتقول: واللهِ يقومَنَّ زيدٌ، وواللهِ لَيَقومُ زيدٌ. واستدَلُّوا على جواز حذف النون وإبقاء اللام بقول الله تعالى: ﴿لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[5] في قراءة ابن كثير. وتأوَّلَه الزَّمَخشَريُّ[6] على إضمارِ مبتدأ محذوف، تقديره: لَأَنا أُقْسِمُ، فتصير الجملة اسميّة لا فعليّة. واستدَلُّوا أيضًا بقول الشاعر[3]:

تَــأَلَّى ابــنُ أَوْسٍ حَلْفــةً لَيَــرُدُّنِي ... إلى نِسْــوةٍ كــأَنَّهُنَّ مَفائــدُ

وما جاء من نحو هذا عند البصريين بابُه الشعرُ أو قليلٌ من الكلام. هذا مذهب السيرافيِّ[7] وجماعة من النحويين[8] ، وهو الظاهر من كلام س ، وذلك قولُه[9]: «إنَّ اللام إنما لَزِمَتِ اليمينَ كما لَزِمَتِ النونُ اللامَ»، وهذا نَصٌّ منه على اللُّزوم.

---

(١) الأصول ٢: ١٩٩.
(٢) التسهيل ص ١٥٢.
(٣) تقدم في ١: ١٠١.
(٤) تقدم في ١: ١٠١، ١١: ٣٨٤.
(٥) سورة القيامة: الآية ١. السبعة في القراءات ص ٦٦١.
(٦) الكشاف ٤: ١٩٠.
(٧) شرح كتاب سيبويه ١٤: ٢٧ - ٢٨.
(٨) شرح المفصل ٩: ٧٣.
(٩) الكتاب ٣: ٥١٨، ولفظه: «لأنَّ اللام إنما أُلزمت اليمين كما أُلزمت النونُ اللامَ».

وذهب أبو علي[1] إلى أنَّ النون هاهنا غير لازمة، وحكاه عن س[2]، قال[3]: ولحاقُها أكثر.

وقولُه **الخاليَ من حرف التنفيس** احترازٌ من قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾[4]، فإنه لا تدخله النون. والسبب في ذلك أنَّ النون مُخَلِّصة للاستقبال، وسوف مخلصة للاستقبال[5]، فكرهوا أن يجمعوا بين حرفَيْ مَعنًى واحد في كلمة واحدة.

وقولُه **المُقْسَمَ عليه** احترازٌ من نحو: يقومُ زيدٌ غدًا، فلا يجوز: يقومَنَّ زيدٌ غدًا.

وقولُه **مُستَقبَلًا** احترازٌ مِن أن يكون المضارع مُقْسَمًا عليه وهو حال، نحو: واللهِ لَيَقومُ زيدٌ، لا يجوز عند البصريين لا على الاستقبال ولا على الحال، خلافًا للكوفيين. وهذا يدلُّ من المصنف على أنَّ فِعْلَ الحال يكون مُقْسَمًا عليه، ولا تدخله النون، ولذلك شَرَطَ في المضارع المقسَم عليه أن يكون مستقبلًا احترازًا من أن يكون حالًا، وقد ذكرْنا /أنه خلافُ ما ذهب إليه البصريون. [٦:١٦٧/ب]

وقولُه **مُثْبَتًا** احترازٌ من أن يكون منفيًّا، فإنه لا تدخله النون، نحو: واللهِ لا يقومُ زيد، فلا يجوز: واللهِ لا يقومَنَّ زيدٌ. وعِلَّتُه ما ذكرْناه في حرف التنفيس لأنَّ (لا) غالبًا تُخلِّص المضارع للاستقبال.

وقولُه **مُثْبَتًا** مخالفٌ لِما يأتي[6] بعده مِن قوله: **والنفيُ بـ(لا) متصلةً كالنَّهيِ في الأصحِّ**، يعني في جواز دخول نون التوكيد. ويحتمل ألّا يكون مخالفًا لأنَّ قوله **وجوبًا**

---

(١) الإيضاح ص ٢٦٥، ٣٢٣ والإغفال ١: ١٣٢ - ١٣٦ والبغداديات ص ٣١١ - ٣١٢.

(٢) الكتاب ٣: ١٠٩. وانظر التعليقة ٢: ٢١٥.

(٣) الإيضاح ص ٣٢٣.

(٤) سورة الضحى: الآية ٥.

(٥) وسوف مخلصة للاستقبال: سقط من ل.

(٦) يأتي في ق ١٦٩/ب من الأصل.

تحته قسمان: المنع، والجواز، فيحتمل أن يكون من قِسم الجائز عنده لا قسم الممتنع، فلا يكون مخالفًا.

وقولُه **غيرَ مُتَعَلِّقٍ به جارٌّ سابقٌ** احترازٌ مِن أن يتعلَّق به جارٌّ سابق، فإنه لا تدخل النون، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[1]، فـ﴿إِلَى ٱللَّهِ﴾ متعلِّقٌ بالفعل المقسَم عليه الذي هو ﴿تُحْشَرُونَ﴾.

وهذه العبارة التي ذكرَها قاصرةٌ لأنَّ ذلك لا يختصُّ بالجارّ السابق، فكان ينبغي أن يقول: «غيرَ متقدِّمٍ مَعمولُه على الفعل»، نحو: واللهِ لَزيدًا أَضرِبُ، فإنَّ النون لا تدخل هنا كما لم تدخل إذا تقدَّم حرف الجر والمجرور، وقد ذكرَ ذلك المصنفُ مُحَرَّرًا في (باب القَسَم)، فقال[2]: «ولا مُقَدَّمٍ مَعمولُه»، فأَتى بالمعمول، وهو أَعَمُّ مِن أن يكون جارًّا ومجرورًا أو مفعولًا أو حالًا أو خبرًا، وقد مثَّلْنا الجارَّ والمجرور والمفعول، ومثالُ الحال: واللهِ لَمُسْرِعًا يجيءُ زيدٌ، ومثالُ الخبر: واللهِ لَساهرًا يَبيتُ عمرٌو.

ونقصَ المصنفَ قيدٌ آخَرُ، وهو أَلَّا يكون الفعل المضارع الخالي من حرف التنفيس المقسَم عليه المستقبَل المثبَت غير مُقَدَّمِ المعمول قد فُصل بينه وبين اللام بِقَدْ، فإنَّ فيه الشروط التي ذكرَها، ومع ذلك لا يجب دخول النون فيه، ولا يجوز، بل يمتنع، نحو: واللهِ لقد يذهبُ خالدٌ، ولا يجب، ولا يجوز: لقد يذهبَنَّ خالدٌ، بالنون، وقال امرؤ القيس[3]:

كَذَبْتَ، لقد أُصْبي على المرءِ عِرسَهُ ... وأَمْنَعُ عِرْسي أنْ يُزَنَّ بها الخالي

ونقصَه أيضًا موضعٌ آخَرُ تَدخله النون وجوبًا، قالوا: وذلك إذا كان المقسَم عليه لَوْ وجوابَها، يلزم حذف اللام واستعمال النون خاصّة مع المضارع، وتزيد (أنْ)،

---

(١) سورة آل عمران: الآية ١٥٨.

(٢) التسهيل ص ١٥٢.

(٣) تقدم البيت في ١١: ٣٨٣.

وتكون هي الرابطة مُغْنيةً عن اللام، نحو: واللهِ أنْ لَوْ تُكرِمَنَّ عَمرًا لَأَكْرَمْتُك. وإنما لم تُستعمل اللام هنا لئلا يجتمع لامان: لام الابتداء ولام لَوْ، فكرهوا ذلك. ذَكر ذلك الفراء في (المعاني)[1].

وهذه المسألة غريبة جدًّا خارجةٌ عن أقيسة البصريين من وجوه: منها قولهم: إنَّ المقسَم عليه لَوْ وجوابها، وعندنا أنَّ جواب القسم محذوف لدلالة جواب[2] لَوْ عليه. ومنها كون أنْ رابطةً مُغْنِيةً عن اللام، وهذا شيء قد وافقَهم عليه بعض أصحابنا، وعند س أنَّ (أنْ) زائدة، وليست رابطةً، نَصَّ على ذلك في كتابه[3]، وأنها لَغْوٌ كحالها /بعد لَمَّا في نحو قوله تعالى ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾[4]. ومنها قولُهم: واللهِ أنْ لو [٦:١٦٨/أ] تُكْرِمَنَّ عَمرًا لَأَكْرَمْتُك، فمجيءُ المضارع بعد لَوْ مؤكَّدًا بالنون مُنافٍ لموضوعِ لَوْ لأنَّ لَوْ إنما يُعَلَّق بها في الماضي، نحو: لو قام زيدٌ لَقامَ عمرٌو، وقد يجيء بعدها المضارع في معنى الماضي، قال تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾[5]، وقال كعبُ بنُ زُهير[6]:

لقـد أَقـومُ مَقامًـا لـو يَقُـومُ بـهِ ... أَرَى وأَسْمَـعُ مـا لـو يَسْـمَعُ الفِيـلُ

لَظَـلَّ يَرْعُـدُ إلا أنْ يَكُـونَ لَـهُ ... مِـنَ الرَّسُـولِ بِفَضْـلِ اللهِ تَنْويـلُ

وأمَّا أن يكون بعد لَوْ مضارعٌ يتخلَّص للاستقبال بنون التوكيد فهذا بعيدٌ جدًّا.

---

(١) معاني القرآن ٣: ١٩٢.

(٢) جواب: سقط من ي.

(٣) الكتاب ٣: ١٥٢.

(٤) سورة يوسف: الآية ٩٦.

(٥) سورة الحجرات: الآية ٧.

(٦) الديوان ص ٢٠ وجمهرة أشعار العرب ٢: ٧٩٧. التنويل هاهنا: الأمان والعفو.

ص: وجوازًا فِعلَ الأمرِ والمضارعَ التاليَ أداةَ طلبٍ أو (ما) الزائدةَ الجائزةَ الحذفِ في الشرط كثيرًا وفي غيره قليلًا.

ش: أي: وتلحقُ نونُ التوكيد جوازًا فعلَ الأمر، ويعني بالأمر ما كان مبنيًّا، نحو اضْرِبَنَّ، أو معربًا[1] نحو: لِيَقُومَنَّ زيدٌ، قال النابغة[2]:

فلَتَأْتِيَنْكَ قَصائدٌ ، ولَيَرَكَبَنْ ... جَيشٌ إليكَ قَوادِمَ الأَكْوارِ

وأمّا صيغة الأمر في التعجب نحو أَحْسِنْ بزيدٍ فإنها تدخله على طريق الشذوذ، قال الشاعر[3]:

ومُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعدِ غَضبَى صُرَيْمَةً ... فأَحْرِ بهِ بِطولِ فَقْرٍ وأَحْرِيا

يريد: أحْرِيَنْ[4]، فلما وقفَ أَبدل من النون الخفيفة ألفًا.

وكذلك تلحق فعل الأمر الذي لا يتصرَّف، نحو هَلُمَّ في لغة تميم، وتَعَلَّمْ بمعنى اعْلَمْ، قال زهير[5]:

تعلَّمَنْ ها لعَمْرُ اللهِ ذا قَسَمًا ... فاقْصِدْ بِذَرْعِكَ ، وانْظُرْ أينَ تَنْسَلِكُ

وكذلك تلحق الدُّعاء، قال الشاعر[6]:

فأَنْزِلَنْ سكينةً علينا ... وثَبِّتِ الأقدامَ إنْ لاقَيْنا

---

(١) انظر ما تقدم في ١: ١٢٧.

(٢) الديوان ص ٥٥ والكتاب ٣: ٥١١ والخصائص ٢: ٢٤٧. الأكوار: جمع كُور، وهو الرحل بأداته. وواحد القوادم قادم، وهو من الرحل بمنزلة القربوس من السرج.

(٣) تقدم البيت في ١: ٦٥، وذكر ثَمَّ أنَّ يعقوب أنشده في كتاب (الألفاظ)، ولم يكن مطبوعًا حين صدر الجزء الأول، وهو في ص ٤٤ منه، وفيه: «من بعد غَضْيا».

(٤) ي: فأحر به.

(٥) تقدم البيت في ٦: ٣٢.

(٦) عبد الله بن رواحة. الديوان ص ١٤٠، وصحيح البخاري: كتاب الجهاد والسير: باب حفر الخندق ٣: ٢١٣ وغيره من الكتب.

وقولُه **المضارعَ التاليَ أداةَ طلبٍ** يشمل ما صاحَبَ لامَ الأمر نحو ما مَثَّلْناه، و(لا) في النهي، والدعاءَ، وأداةَ التحضيض، نحو قول الشاعر[1]:

هَــلَّا تَمُــنِّنْ بِوَعْــدٍ غــيرَ مُخْلِفَــةٍ   كمــا عَهِـدتُكِ في أيـامِ ذي سَـلَمِ

وأداةَ العَرض نحو: ألَا تنزلَنَّ فتُصيبَ خيرًا، والتمني نحو قوله[2]:

فَلَيْتَــكِ يــومَ الْمُلْتَقَــى تَــرَيِنَّني   لِكَـيْ تَعْلَمـي أَنِّيَ امْـرُؤٌ بِـكِ هـائمُ

وفي الاستفهام، وفي ذلك خلاف: ذهب الأكثرون إلى أنه يجوز لحاق هذه النون سواء أكان الاستفهام بالحرف، نحو الهمزة وهَلْ، كما قال الشاعر[3]:

وهَــلْ يَمْنَعَــنِّي ارتيــادِي الــبِلا   دَ مِــنْ حَــذَرِ المــوتِ أنْ يَــأْتِيَنْ

/وقال الآخر[4]: [٦:١٦٨/ب]

....   أَفَبَعْــدَ كِنْــدةَ تَمْــدَحَنَّ قَبِــيلا

أو بالاسم نحو: كيف تَفْعَلَنَّ؟ ومتى تَخْرُجَنَّ؟ وأينَ تَذْهَبَنَّ؟ ومَنْ تَضْرِبَنَّ؟ وما تَصْنَعَنَّ[5]؟، وأيَّهم تضربَنَّ؟ وهذا مذهب سيبويه، قال س[6]: «وذلك قولك: هل تَقُولَنَّ؟ وأَتَقُولَنَّ ذاك؟ وكم تَمْكُثَنَّ؟ وانظرْ متى[7] تَفْعَلَنَّ؟ وكذلك جميع حروف الاستفهام».

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣: ١٤٠٢. ذو سلم: موضع في الحجاز.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣: ١٤٠٢.

(٣) الأعشى. الديوان ص ٦٥ والكتاب ٣: ٥١٣، ٤: ١٨٧. الارتياد: المجيء والذهاب.

(٤) نُسب في الكتاب ٣: ٥١٤ إلى مقنّع، وصدره: قالتْ فُطَيْمةُ حَلِّ شِعرَكَ مَدْحَهُ. وهو لامرئ القيس. الديوان ص ٣٥٨ والخزانة ١١: ٣٨٣ - ٣٨٤ [الشاهد ٩٤٣]. حلِّ شعرك عن المديح: كُفّ واعدِل.

(٥) وما تَصنعَنَّ: ليس في ل.

(٦) الكتاب ٣: ٥١٣.

(٧) في متن الكتاب: ماذا. وفي بعض النسخ: متى.

وذهب بعض النحويين[1] إلى أنَّ ذلك لا يجوز إلا إذا كان الاستفهام عن الفعل، فلم يُجز: أيَّ رجلٍ تضربَنَّ؟ ولا: كيفَ تفعلَنَّ؟ وهو مذهب ابن الطَّراوة، لا تدخل عنده في الاستفهام حتى يكون متوجهًا على ذات الفعل، فيكون مجهولًا بالجملة، وذلك إذا سألتَ بالهمزة وهَلْ، وأمّا إذا كان السؤال عن صفة الفعل نحو كيفَ ومتى لم يكن مجهولًا بالجملة، فصار بمنزلة الماضي والحال لا تدخل عليه النون. وهو محجوج بما رواه سيبويهِ عن العرب من قول الشاعر[2]:

فَأَقْبِلْ على رَهْطي ورَهْطِكَ نَبْتَحِثْ ... مَساعِيَنا حتى تَرى كيفَ نَفْعَلا

وأنشدَ غيرُ سيبويهِ[3]:

ألا ليتَ شِعْرِي ما يَقُولَنْ فَوارِسٌ ... إذا جاوَبَ الهامَ الْمُصَبِّحَ هامتِي

وتدخل أيضًا في الفعل بعد(أَم) الواردة بعد الجملة المستفهَم عنها بـ(هل)، قال سَوّارُ بنُ الْمُضَرِّب[4]:

يا أيُّها القَلبُ هل تَنْهاكَ مَوعِظةٌ ... أَمْ يُحْدِثَنْ لكَ طُولُ الدَّهرِ نِسْيانا

وقد تأوَّلَ ابنُ الطَّراوة قولَه «كيف نَفْعَلا» على أنها نون الترنُّم أَبدَلها ألفًا في الوقف. وهو تأويلٌ خطأ لأنَّ مِن شرط نون الترنُّم ألّا تغيِّر حركةَ ما قبلها، وقد غَيَّرتْ هنا لأنَّ الفعل مرفوع. وأيضًا فقوله «ما يَقولَنْ فَوارِسٌ» لا يحتمل أن تكون نونَ الترنُّم، فإنَّ نون الترنُّم لا تكون إلا آخِرَ البيت لا في أثنائه.

---

(١) الغرة شرح اللمع: القسم الثاني من الجزء الثاني ق ٢١٧/أ [مخطوط] بلا نسبة، وفيه ردٌّ عليه.

(٢) البيت بلا نسبة في الكتاب ٣: ٥١٣ وتحصيل عين الذهب ص ٥٢٢. ونُسب في شرح أبيات سيبويه ٢: ٢٥١ للنابغة الجعدي، وآخره في الغرة لابن الدهان: القسم الثاني من الجزء الثاني ق ٢١٧/أ [مخطوط]: حتى ترى كيف تفعلا. رهط الرجل: قومه وعشيرته الأقربون. ونبتحث: نفتش ونستقصي. والمساعي: المناقب والمآثر التي يحصل عليها الإنسان بسعيه.

(٣) اسم الشاعر قُراد - أو قرانة - بن غُوَيّة بن سُلْميّ. الحماسة ١: ٤٩٨ [٣٥٢] ومعجم الشعراء ص ٢٠٤ والمرزوقي ٢: ١٠٠٥ [٣٥١].

(٤) الحماسة ٢: ١١ [٥٦٢] والتنبيه ص ٤٢٢ والمرزوقي ٣: ١٣٦١ [٥٥٨].

ومثالُ لحاقها في الشرط كثيرًا بعد (ما) الجائزةِ الحذف قوله تعالى ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ﴾[1]، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾[2]، ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾[3]، ﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾[4].

وقولُه **بعدَ (ما) الجائزةِ الحذف** احترازٌ مِن نحو (حيثُما)، فظاهرُ كلامه أنها لا تدخل بعد حيثما لأنَّ (ما) لا يجوز حذفها منها، فلا يقال على ظاهر كلامه: حيثُما تَقْعُدَنَّ أَقْعُدْ. وليس كذلك، قال س[5]: «ومِثلُ ذلك حيثُما تكونَنْ آتِكَ؛ لأنها سَهَّلَت الفعل أن يكون مُجازاة». فهذا دليلٌ على أنه لا يُشتَرَط في (ما) بعد أداة الشرط أن تكون جائزة الحذف؛ لأنَّ حيثُ الشرطيةَ تَلزمها (ما)، فإن لم تأتِ بـ(ما) ارتفع الفعل، نحو: حيثُ تكونُ أكونُ، ولا تَدخلها إذ ذاك نون التوكيد.

/وقولُه **وفي غيره قليلًا** أي: في غير الشرط، نحو قولهم: بِجَهْدٍ ما تَبْلُغَنّ[6]، [٦:١٦٩/أ] قالوا في مَثَلٍ: بِأَلَمٍ ما تُخْتَنَنَّه[7]، وفي عِضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شَكيرُها[8]، وبعينٍ ما أَرَيَنَّك[9].

فأمّا «بِجَهْدٍ ما تَبْلُغَنَّ» فيقال على معنيين: أحدهما أن تُحَمِّلَ شخصًا ما فِعْلًا فيأباه، فتقول: بِجَهْدٍ ما تَبْلُغَنَّ، أي: لا بُدَّ لك من فِعله بمشقّة. والثاني: أن تُخبِر بما يلقاه في ذلك من المشقّة.

---

(١) سورة الأعراف: الآية ٢٠٠.

(٢) سورة مريم: الآية ٢٦.

(٣) سورة الزخرف: الآية ٤١.

(٤) سورة الأنعام: الآية ٦٨.

(٥) الكتاب ٣: ٥١٨.

(٦) الكتاب ٣: ٥١٦.

(٧) الكتاب ٣: ٥١٧، ٥١٨ والمسائل الشيرازيات ١: ٢٦٩، ٢: ٤٠٧ ومجمع الأمثال ١: ١٠٧. ومعناه: لا يُدرَك الخيرُ ولا يُفعل المعروف إلا باحتمال مشقّة. والهاء للسكت.

(٨) الكتاب ٣: ٥١٧ وأمثال أبي عبيد ص ١٤٥، وقد ورد عجزًا لبيت من الشعر. المسائل الشيرازيات ١: ٢٦٩ - ٢٧٠، ٢: ٤٠٧.

(٩) الكتاب ٣: ٥١٧ ومجمع الأمثال ١: ١٠٠.

وأمّا «بِأَلَمٍ ما تُخْتَنِنَّهْ» فهو خطاب لامرأة، وأصله تُخْتَنين، ثم جيء بالنون الشديدة، ودخلت هاء السكت، والخَتْن: القَطع، وهو أيضًا الخِفاض[1]. ويُقال هذا لمن يتألَّمُ بالفعل ويَكرهُه، ولا بُدَّ له منه.

وأمّا «في عِضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شَكيرها» العِضَة: شجرة، وشَكيرها: شَوكها، وقيل: ورقُها الصغار، ومعناه أنَّ كبارَ الوَرَقِ لا تَنبُت إلا من صغارها. يقال فيمَن يبتغي شيئًا ويُظهر أنه لا يُريده، أي: ما ظهرَ من الصغار يدلُّ على الكبار.

وأمّا «بعينٍ ما أَرَيَنَّك» فيقال لمن يُخفي عنك أمرًا أو حيلةً أنت بصيرٌ بها، فتقول: إني أَراكَ بعينٍ بَصيرة.

و(ما) الزائدةُ في هذه الأمثال على تأويلِ النفي، أي: ما تُخْتَنِنَّه إلا بأَلَمَ، وما يَنْبُتَنَّ في عِضَةٍ إلا شَكيرُها، وما أَراكَ بِعَين. و(ما) زائدة لازمة.

ولا يقاس على هذه الأمثال ولا تُغَيَّر، لو قلت: بِأَلَمٍ تُخْتَنِين[2]، بغيرِ (ما) والنون لم يجز أن تقوله إلا والخَتْنُ حقيقة. والظاهر أنه لا يجوز حذف (ما) من هذه الأمثال، وظاهرُ كلامِ المصنفِ جوازُ حذفِها، بل هو نَصُّه.

وقالوا: بِعَينٍ ما أَرَيَنَّك، وقال الشاعر[3]:

قلــيلاً بهــا مــا يَحْمَــدَنَّكَ وارثٌ ....

وقولُه **الجائزةَ الحذفِ في الشرط** لم يخصّ بها (إنْ) مِن غيرها، وهو نَصُّ سيبويه، قال سيبويه[4]: «ومِن مواضعها حروفُ الجزاء إذا وقعتْ بينها وبين الفعل

(١) وقيل: الختْن للذكر، والخفاض للجارية.

(٢) ك، ل، ي: تختنن.

(٣) هو حاتم، وعجز البيت: إذا نالَ مِمّا كُنتَ تَجمَعُ مَغْنَما. الديوان ص ٢٢٣ والنوادر ص ٣٥٥ والمسائل الشيرازيات ١: ٢٦٩، وآخره في الأخيرين: مَقْسَما.

(٤) الكتاب ٣: ٥١٤.

(ما) للتوكيد». ثم قال[1]: «فمِن ذلك قولُك: إمَّا تأتِيَنِّي آتِك، وأيُّهم ما يَقُولَنَّ ذلك تَجْزِه». ووقع لبعض المصنِّفين[2] أنَّ ذلك مخصوص من أدوات الشرط بـ(إنْ)، وليس بصحيح.

ص: ولا تَلْزَمانِ بعد إمَّا الشرطية خلافًا لأبي إسحاق.

ش: **ولا تَلزَمانِ بعدَ إمّا** أي: نونا التوكيد، بل يجوز أن تقول: إمَّا تَقُمْ أَقُمْ.

وقولُه **خلافًا لأبي إسحاق** هو إبراهيم بن السَّرِيّ الزَّجّاجُ[3]، وهو مذهب شيخه أبي العباس المبرِّد[4]، ذهب إلى أنَّ نون التوكيد تلزم بعد إمَّا تشبيهًا بما زِيدَ للتوكيد في لام اليمين، وزَعَما أنَّ حَذْفَها ضرورة.

ومذهبُ سيبويه أنك إن شئتَ أتيتَ بها بعد (إمَّا) وإن شئتَ لم تأتِ بها، وكذلك يجوز حذفُ (ما) وإبقاءُ النون، قال سيبويه في هذه المسألة[5]: «وإن شئتَ لم تُقحِم النون كما أنك إن شئتَ لم تَجِئ بـ(ما)». وقد كثُر السماعُ بِعَدَمِ النون بعد إمَّا، قال[6]:/ [٦:١٦٩/ب]

فإمَّــا تَــرَيني كابْنــةِ الرَّمــلِ ضــاحيًا   علــى رِقَّــةٍ أَحْفَــى ، ولا أَتَنَعَّــلُ

وقال[7]:

---

(١) الكتاب ٣: ٥١٥.

(٢) لعله يعني تلميذه ابن هشام الأنصاري، فقد نصَّ عليه في أوضح المسالك ٣: ١٢٨.

(٣) معاني القرآن له ١: ١١٧ والغرة ق ٢١٥/أ والبديع ١: ٦٦٠ وشرح الكافية ٢: ١٤٤٦.

(٤) كذا في شرح المفصل ٩: ٧٥. وكلامه في المقتضب ٣: ١٣، ٢٩ والكامل ١: ٣٧٨ يدل على أنه يراها غير لازمة. فقد يكون له فيها مذهبان.

(٥) الكتاب ٣: ٥١٥.

(٦) الشنفرى. ذيل الأمالي والنوادر ص ٢٠٥ وإعراب لامية الشنفرى ص ١٢٠. ابنة الرمل: البقرة الوحشية. والضاحي: البارز للحر والقرّ. ورِقَّة: رقة حال.

(٧) علباء بن أرقم أو سُلْميّ (أو سلمان) بن ربيعة الضبّيّ. الأصمعيات ص ١٦١ [الأصمعية ٥٦] والنوادر ص ٣٧٤، ٣٧٥ والحماسة ١: ٢٨٦ [الحماسية ١١٨].

زَعمتْ تُماضِرُ أنني إمَّا أَمُتْ يَسْدُدْ أُبَيْنُوها الأصاغرُ خلَّتي

وقال[1]:

إمَّا تَرَيني اليومَ أُمَّ حَمْزِ قاربتُ بين عَنَقي وجَمْزي

وقال[2]:

يا صاحِ إمَّا تَجِدْني غيرَ ذي جِدَةٍ فما التَّخَلِّي عن الخُلّانِ مِنْ شِيَمي

وقال[3]:

فإمّا تَرَيِني لا أُغَمِّضُ ساعةً مِنَ اللَّيلِ إلا أنْ أُكِبَّ فأَنْعَسا

وقال[4]:

فإمّا تَرَيني ، ولي لِمَّةٌ فإنَّ الحوادثَ أَوْدَى بِها

وإلى هذا ذهب الفارسيُّ [5] وجماعةٌ مِنَ المتأخرين [6] ، أعني أنه يجوز في الكلام إثباتها وحذفها، وإثباتُها أحسن.

ص: والنفيُ بـ(لا) متصلةً كالنَّهي على الأصحِّ.

ش : اختلفوا في ذلك : فذهب هذا المصنف [7] إلى جواز ذلك ، نحو: لا أقومَنَّ، ولا أَخْرُجَنَّ، بمعنى: لا أَقومُ، ولا أَخرُجُ. واستدَلَّ على ذلك بقوله تعالى:

---

(١) تقدم الشاهد في هذا الجزء ق ١٠١/أ من الأصل.

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٢٠ والمقاصد النحوية ٤: ١٨١٤. الجِدَة: الغِنى واليَسار.

(٣) امرؤ القيس. الديوان ص ١٠٥ والكامل ١: ٣٧٩.

(٤) الأعشى . الديوان ص ٢٢١ والكتاب ٢ : ٤٦ والخزانة ١١ : ٤٣٠ - ٤٣٤ [الشاهد ٩٥٢]. اللِّمّة: الشعر الذي يُلِمّ بالْمَنكِب. أودى بها: ذهب بها، والمراد ذهب بمعظمها.

(٥) الإغفال ١: ١٣٥ والمسائل البغداديات ص ٣١١ - ٣١٢.

(٦) شرح المفصل ٩: ١٠ - ١٣ وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢: ٧٧٨ ولابن عصفور ٢: ٤٩٠.

(٧) شرح التسهيل ٣: ٢٠٩ - ٢١٠ وشرح الكافية الشافية ٣: ١٤٠٣ - ١٤٠٤.

﴿ وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَاصَّةً ﴾[1]، فـ﴿لَا تُصِيبَنَّ﴾ عنده جملة منفيّة صفة لقوله تعالى ﴿فِتْنَةً﴾. وجاز ذلك في النفي بـ(لا) تشبيهًا بالنهي، نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾[2].

وذهب الجمهور إلى أنَّ ذلك لا يجوز إلا إن جاء نادرًا أو في ضرورة شعر، وتأولوا الآية الكريمة.

واتَّبَعَ المصنفُ في ذلك ابنَ جِنِّيْ[3]. وفي (الغُرَّة)[4]: ((لم أَرَ أحدًا ذكر دخولها في النفي، وإنما قال س[5]: وبعد لم؛ لأنها لَمّا كانت جازمة أشبهت لا الناهية، وهذا لا يجوز إلا في اضطرار. وذكر عثمان[6] في (شرح الإيضاح)[7] أنها تدخل في النفي، ومَثَّل بالآية.

وقال الزَّجّاج[8]: (زعمَ بعضهم أنه خبر فيه طرف من النهي، كما تقول: انزلْ عن الدابّة لا تَطْرَحَنَّك، ومِثلُه ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ﴾[9]. ويجوز أن يكون نهيًا بعد أمر))) انتهى.

وذكر الفارسيُّ في (الشيرازيات) بيتًا لحاتم، وقال: (نون التوكيد لا تدخل النفي)[10]، وأنشد[11]:

---

(١) سورة الأنفال: الآية ٢٥.

(٢) سورة الأعراف: الآية ٢٧.

(٣) اللمع ص ١٩٩ والخصائص ٢: ٣٨٩، ٣: ١١٠، ١١١.

(٤) الغرة ق ٢١٧/أ. والنص في البديع ١: ٦٦٣ عن شيخ ابن الأثير، وهو ابن الدَّهَّان.

(٥) الكتاب ٣: ٥١٦، وهذا معنى قوله لا لفظه. وانظر شرح الكتاب للسيرافي ١٤: ٣٢.

(٦) يعني ابن جني. وهذا القول في الغرّة لابن الدهان ٢: ق ٢١٧ [مخطوط] والبديع ١: ٦٦٣.

(٧) لم يُعثَر له على أثر حتى الآن.

(٨) معاني القرآن وإعرابه ٢: ٤١٠ وفيه اختصار.

(٩) سورة النمل: الآية ١٨.

(١٠) المسائل الشيرازيات ١: ٢٦٩، وفيها: ((إلا أنَّ النون الثقيلة دخلت لِلحاق ما أول الكلام))، وقال في ص ٢٧٠: ((وهذه النون لا تدخل في النفي، إنما تدخل على الإيجاب)).

(١١) تقدم البيت في هذا الجزء ق ١٦٩/أ من الأصل.

قَلـــيلًا بـــه مـــا يَحْمَـــدَنَّك وارِثٌ إذا نـــالَ مِمَّـــا كُنْـــتَ تَجْمَـــعُ مَغْنَمـــا

وذكر عثمان في (الخصائص)[1] مثال دخولها في الفعل المنفي قولك: قَلَّما يقومَنَّ /زيدٌ، وأقسمتُ عليكَ لَمَّا تَفْعَلَنَّ؛ لأنَّ هذا كله كالأمر والنهي، كأنه قال: لا تَفْعَلَنَّ. [٦:١٧٠/أ]

ص: ويُلحَقُ به النفي بـ(لا) منفصلةً وبـ(لَم)، والتقليلُ المكفوفُ بـ(رُبَّما)، والشرطُ مُجَرَّدًا من (ما).

ش: **ويُلحق به** يحتمل هذا الضمير وجهين: أحدهما أن يعود على النفي، أي: يُلحَقُ بالنَّفيِ بـ(لا) متصلةً النفيُ بـ(لا) منفصلةً. ويحتمل أن يعود على النهي، وهو أقرب. وظاهر كلامه[2] جواز ذلك في الكلام ، ومثالُ ذلك : لا في الدار أَقُومَنَّ ، يريد: لا أَقومُ في الدار، وأنشدَ على ذلك[3]:

فـــلا الجـــارةُ الـــدُّنيا بهـــا تَلْحَيَنَّهـــا ولا الضَّـــيفُ فيهـــا إن أَنـــاخَ مُحَـــوَّلُ

وأنشد أحمد بن يحيى[4]:

فـــلا ذا نَعـــيمٍ يَتْـــرُكَنْ لِنَعيمِـــهِ وإن قـــال قَـــرِّظْني وخُـــذْ رِشْـــوةً أَبَى

ولا ذا بَئِـــيسٍ يَتْـــرُكَنْ لِبُؤُوسِـــهِ فَيَنْفَعَـــهُ شَـــكْوٌ إليـــهِ إنِ اشْـــتَكَى

فأمّا قول حُجْر بن خالد في النُّعمان بن المنذر[5]:

---

(١) الخصائص ٢: ٣٨٩، ٣: ١١٠، ١١١. والمثال الذي فيه هو: قلَّما تقومَنَّ.

(٢) وانظر أيضًا شرح الكافية الشافية ٣: ١٤٠٤.

(٣) البيت من قصيدة للنمر بن تولب. جمهرة أشعار العرب ٢: ٥٤٦ وشرح التسهيل ٣: ٢١٠ وشرح الكافية الشافية ٣: ١٤٠٤. لها: أي للفرس. ولحاه: لامَه، وقبَّحه ولعن.

(٤) الشعر لحسان السعدي كما في النوادر ص ٣٨٦ - ٣٨٧. وقيل: حنظلة بن أبي عفراء الطائي، أو غيره. شعر طيئ وأخبارها ص ٣٨٦ - ٣٨٧. ل، ي: لبؤسه.

(٥) الحماسة ٢: ٢٩٩ [٧٢٥] والتنبيه ص ٥١٧ وشرح الحماسة للمرزوقي ٤: ١٦٤٢.

فــلا مَلِــكٌ مــا يُــدْرِكَنَّك سَــعْيُهُ ولا سُــوقةٌ مــا يَمْــدَحَنَّكَ بــاطِلا

ف(ما) زائدة في (ما يُدْرِكَنَّكَ) و(يَمدَحَنَّكَ). ولا ينقاس شيء من هذا عند الجمهور، بل ذلك نادر أو ضرورة.

ومثالُ نَفيِه بـ(لم) قولُ الراجز[1]:

يَحسَــبُهُ الجاهــلُ مــا لم يَعْلَمَــا شَــيخًا علــى كُرْسِــيِّهِ مُعَمَّمَــا

لــو أنَّــهُ أَبــانَ أو تَكَلَّمَــا لكــانَ إيَّــاهُ ، ولكــنْ أَعْجَمَــا

يريد: ما لم يعلمَنْ، فوقف بإبدال النون الخفيفة ألفًا.

وقال س[2]: «وقد يقولون: أقسمتُ لَمّا لم تَفْعَلَنَّ؛ لأنَّ ذا طلب، فصار كقولك: لا تَفْعَلَنَّ، كما أنَّ قولك أَتُخْبِرُني فيه معنى افْعَلْ، وهو كالأمر في الاستغناء والجواب» انتهى.

وظاهرُ كلام المصنف[3] القياس على قوله «ما لم يَعْلَمَا»، ونصَّ س على أنَّ ذلك ضرورة، قال بعد إنشاده قول الراجز:

يَحسَبُهُ الجاهلُ ما لم يَعْلَمَا

ما نصُّه[2]: «شَبَّهه بالجزاء حيث كان مجزومًا، وكان غير واجب، وهذا لا يجوز إلا في اضطرار» انتهى.

ومثالُ التقليلِ المكفوفِ بـ(رُبَّما) ما حَكى س عن يونس، قال[4]: «وزعمَ يونس أنهم يقولون: رُبَّما تَقُولَنَّ ذاك، وكَثُرَ ما تقولَنَّ ذاك؛ لأنه فعلٌ غير واجب، ولا يقعُ بعد

---

(١) هو ابن جُبابة اللص أو غيره. الكتاب ٣: ٥١٦ والنوادر ص ١٦٤ وسر صناعة الإعراب ٢: ٦٧٩ - وفيه تخريجه - والخزانة ١١: ٤٠٩ - ٤٢٠ [الشاهد ٩٤٩] وحواشيها. يصف وَطب لبن ملفوفًا بكساء، أو الثُّمالَ، أي الرغوة. والأعجم: من لا يقدر على الكلام أصلًا.

(٢) الكتاب ٣: ٥١٦.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣: ١٤٠٦ - ١٤٠٧.

(٤) الكتاب ٣: ٥١٨.

هذه الحروف إلا و(ما) له لازمة، فأَشبَهتْ عندهم لامَ القسم. وإن شئتَ لم تُقْحِمِ النونَ في هذا النحو، فهو أكثرُ وأَجْوَدُ» انتهى.

[٦: ١٧٠/ب] وقال الشاعر[١]:/

رُبَّمَــــا أَوْفَيْـــــتُ في عَلَـــمٍ تَـــرفَعَنْ ثَـــوبِي شَمَـــالاتُ

فهذا أبعدُ من قولهم: رُبَّما تَقُولَنَّ ذاك؛ لأنه دَخل في الحال، كأنه قال: رافعةً ثوبي شَمالات. وإنما حَسَّنه تقدُّم: رُبَّما أَوفيتُ، فكأنه قال: رُبَّما تَرْفَعَنْ؛ لأنَّ تقليل الإيفاءِ في عَلَمٍ على حالٍ تقليلٌ لتلك الحال، فينصرف التقليل إلى الحال وعامله كما انصرف النفيُ إلى الشيئين[٢] في قول امرئ القيس[٣]:

علـى لاحِـبٍ ، لا يُهْتَـدَى بِمَنَـارِهِ ....

ومثالُ الشرط مجردًا من (ما) ما أنشد س[٤]:

مَــنْ يُـثْقَفَنْ مـنهم فلـيسَ بِآئـبٍ أَبَـدًا ، وقَتْــلُ بَــني قُتَيْبــةَ شــافِي

ص: وقد تلحقُ جوابَ الشرط اختيارًا.

ش: مثالُ ذلك قولُ الشاعر[٥]:

نَبَــتُّمْ نَبَــاتَ الخَيْزُرانــةِ في الثَّــرى حَديثًا ، مَتى ما يَأْتِكَ الخيرُ يَنْفَعَا

---

(١) تقدم البيت في ١١: ٢٧٥.

(٢) ك: السين. ي: الشين.

(٣) عجزه: إذا سافَهُ العَوْدُ النَّباطيُّ جَرْجَرا. وقد تقدم في ١١: ٦٢.

(٤) البيت لبنت مُرّة بن عاهان، وهو ثاني ثلاثة أبيات قالتها حين قتلت باهلة أباها بأرمام. الكتاب ٣: ٥١٦ وشرح أبياته ٢: ٢٦٢ - ٢٦٤ والإغفال ١: ١٢٧ وفرحة الأديب ص ١٤١ والخزانة ١١: ٣٩٩ [الشاهد ٣٩٩].

(٥) النجاشي الشاعر. الكتاب ٣: ٥١٥ والخزانة ١١: ٣٩٥ - ٣٩٨ [الشاهد ٩٤٦]، وفي البيت ورواياته ونسبته كلام مسهب في الخزانة. الخيزران: شجر ينبت في الهند، وهو عروق ممتدة في الأرض، وقد يقال لكل طريّ من النبت ناعم خَيزُران. والخير: المال. وينفعا أصله ينفعَنْ، فأبدل نون التوكيد الخفيفة ألفًا.

وقال[1]:

فَمَهْمـــا تَشَـــأْ مِنـــهُ فَـــزارةُ تُعْطِـــهِ ... ومَهْمَـــا تَشَـــأْ مِنـــهُ فَـــزارةُ تَمْنَعَـــا

وظاهرُ كلام المصنف أنَّ هذا جائزٌ في الكلام، وليس كذلك، قال س[2]: «وذلك قليلٌ في الشعر، شَبَّهوه بالنهي حيث كان مجزومًا غير واجب» انتهى.

ص: واسمَ الفاعلِ اضْطِرارًا.

ش: مثالُ ذلك ما أنشده ابنُ جِنِّي[3]:

أَرَيْـــتَ إن جـــاءتْ بـــه أُمْلُـــودا ... مُـــرَجَّلاً ، ويلـــبَسُ الـــبُرودا

أَقائلُنَّ أَحْضِروا الشُّهودا

أَدخلَها على (أَقائل) تشبيهًا بـ(أتقول)، وهذا كما ذَكر لا يجوز إلا اضطرارًا.

ص: ورُبَّما لَحِقَتِ المضارعَ خاليًا مِمَّا ذُكر.

ش: قال س[4]: «ويجوز للمضطر: أنت تَفْعَلَنَّ». وظاهرُ كلام المصنف أنه يَقِلُّ لَحاقُها للمضارع خاليًا مما ذكر، وقد رأيتَ نَصَّ س أنَّ ذلك في الاضطرار، وقال الشاعر، فأَدخَلَها في المضارع خاليًا مما ذُكر[5]:

ليـــتَ شِـــعْري ، وأَشْـــعُرَنَّ إذا مـــا ... قَرَّبُوهـــا مَنشُـــورةً ، ودُعِيـــتُ

---

(١) هو عَوف بن عطيّة بن الخَرِع أو الكميت بن ثعلبة أو غيرهما. الكتاب ٣: ٥١٥ ومعاني القرآن للفراء ١: ١٦٢ والإغفال ١: ١٢٧، ٢: ٢٩٥ - وفيه تخريجه - والخزانة ١١: ٣٨٧ - ٣٩٥ [٩٤٥]. تمنعا: أراد تَمنَعَنْ، فأبدل نون التوكيد الخفيفة ألفًا.

(٢) الكتاب ٣: ٥١٥.

(٣) تقدم الرجز في ١: ٦٥ - ٦٦.

(٤) الكتاب ٣: ٥١٧.

(٥) تقدم البيت الأول في ١١: ٣٨٦، والثاني يليه في الأصمعيات ص: ٨٦ [٢٣]. المقيت: الحافظ للشيء والشاهد له، أي: أعرف ما عملت من السوء. وأول الثاني في المخطوطات: أإلى الفوز.

أَلِيَ الفَـــوزُ أَمْ علــــيَّ إذا حُـــو سِبْتُ ، إنِّي على الحسابِ مُقِيتُ

ص: **الفعلُ المؤكَّدُ بالنونِ مَبْنِيٌّ ما[1] لم يُسْنَدْ إلى الألف أو الياء أو الواو؛ خِلافًا لِمَنْ حَكَمَ بِبنائه مطلقًا، فيُفْتَحُ آخِرُه.**

ش: قولُه **مَبْنِيٌّ** حكم على أنَّ كلَّ فعلٍ مؤكَّد بالنون سواء أكانت شديدةً أم خفيفةً يكون مبنيًّا؛ والمؤكَّد بالنون على قسمين:

ما كان مبنيَّ الأصل، وذلك فعلُ الأمر والدعاءِ العاري من اللام، والمضارعُ الذي لحقه نونُ الإناث.

[٦: ١٧١/أ] وما كان مُعْرَبًا في الأصل، وذلك باقي ما دخلتْ عليه النون، وقد /تقدمتْ مَواضعُ ما تدخل فيه. وإنما بُني ما كان مُعربًا مع هذه النون لأنَّ الإعراب فيه ضعيف لأنه لِحَقِّ الشَّبَهِ لا لِحَقِّ الأصالة، فلمّا لَحِقَ المضارعَ شيءٌ من خَواصِّ الفعل وهي هذه النون معه رُكِّبا، فبُني للتركيب مع هذه الخاصّة كما بُني مع نون الإناث حين لحقها؛ لأنَّ ما كان بحقِّ الفرعيّة في شيء كان سريع الزوال إذا عارَضه ما هو بحقِّ الأصالة؛ لأنَّ نون التوكيد ونون الإناث مما يختصان بالفعل. ونظيرُ هذا البناءِ في الأسماء قولُهم: لا رجلَ في الدار، فبُني الاسم لَمَّا رُكِّبَ مع الحرف، ونحوُ قول الشاعر[2]:

أَثَــوْرَ مـــا أَصــيدُكُمْ أَمْ ثَــوْرَيْنْ أَمْ هـــذِهِ الجَمَّـــاءَ ذاتَ القَــرْنَيْنْ

ومثالُ ما أُسند إلى الألف: الزيدان هل يَقُومانِّ؟ وإلى الياء: هل تَقُومِنَّ يا هند، وهل تقومِنْ يا هند؟ وإلى الواو: الزيدون هل يَقُومُنَّ؟ أو: هل يَقُومُنْ؟

ويَعني بقوله **ما لم يُسنَد إلى كذا** فإنه لا يكون مبنيًّا بل مُعرَبًا. وعليه في هذا نقدان:

---

(١) ل: إذا.

(٢) تقدم في ٥: ٢٢٧.

أحدهما: قولُه **ما لم يُسنَدْ إلى الألف أو الياء أو الواو**، فأخذَ شرطًا في إعرابه الإسناد إلى هذه الثلاثة، وليس بشرطٍ إلا مع الياء على مذهب س[1]؛ ألا ترى أنه يُعرَب أيضًا إذا لم يُسنَد إلى الألف والواو بهنَّ، وذلك إذا كانت الألفُ علامةً للتثنية، والواوُ علامةً للجمع، فإنه إذ ذاك إنما أُسنِد إلى الظاهر لا إلى المضمر، فتقول: هل يقومانِّ الزيدان؟ وهل يقومُنَّ الزيدون؟ وإصلاحُ كلامه أن يقول: «ما لم تَتَّصِلْ به ألفُ الاثنين أو واوُ الجمع»، فإنه يشمل كونَ الألف والواو ضميرًا، فيكون الفعل مُسنَدًا إليهما، وكونَهما علامةً، فيكون مُسنَدًا إلى الظاهر بعدهما.

والنقد الثاني: قولُه **ما لم يُسند إلى كذا** فمعناه: فيُعرَب ولا يكون مبنيًّا، ولذلك قال: **خلافًا لِمَنْ حَكَمَ ببنائه مطلقًا**، وليس كذلك، لأنا قد قدَّمنا أنَّ الفعل الذي دَخلَت عليه هذه النون على قسمين: مبنيٌّ قبل دخولها، ومبنيٌّ لدخولها، فما كان مبنيًّا قبلَ دخولها فلا يُعرَب بحال وإن أُسند إلى هذه الضمائر، وذلك نحو: اضْرِبا واضْرِبُوا واضْرِبي، فإنك تقول: اضْرِبانِّ واضْرِبُنَّ واضْرِبُنْ واضرِبِنَّ واضْرِبِنْ[2]، فهذا ليس بمعرب.

وقولُه **ما لم يُسنَد إلى كذا** يقتضي إعرابَه، وإصلاحُه أن لو قال: ما لم يتَّصل به ألفُ اثنين أو واوُ جمعٍ أو ياءُ مُخاطَبة، ولم يكنْ مَبْنِيًّا قبلَ دخولها عليه.

وقولُه **خِلافًا لِمَن حَكَمَ بِبنائه مُطلقًا** الصحيحُ أنَّ المضارع الذي اتَّصل به ألف الاثنين أو واو الجمع أو ياء المخاطبة إذا دَخلتْ عليه نونُ التوكيد لا يكون مبنيًّا. والدليلُ على ذلك السماع والقياس:

أمَّا السماعُ فإنَّ العرب إذا وقفتْ على ما أَلحقَتْه النونَ الخفيفة من ذلك حَذَفَتْها كما تَحذف /التنوين؛ وعادتْ علامةُ الرفع وعلامةُ الفاعل أو الضميرُ الذي [٦:١٧١/ب] حُذف لالتقاء الساكنين، ولو كان مبنيًّا لَمَا دخلتْ عليه علامةُ الرفع في الوقف، فعَلِمْنا أنَّ حَذْفَها إنما كان لاجتماعهما مع نون التوكيد، فلمّا زالت نون التوكيد

---

(١) الكتاب ٣: ٥١٨ - ٥٢١.

(٢) الذي في المخطوطات: واضربي.

عادت، وعاد الضمير أو العلامة لَمّا زال مُوجِبُ الحذف لهما، وهو النون الساكنة المؤكِّدة.

وأمّا القياس فإنا نظرْنا في المبنيِّ للتركيب، فلم نجد شيئًا من ذلك يُبنى إلا إذا كان التركيب في شيئين، ولم نجد من كلامهم أن نجعل ثلاثة أشياءَ كالشيء الواحد، فلو بَنَينا في يَفْعَلانِ ويَفْعَلونَ وتَفْعَلينَ لَكُنَّا قد جعلْنا ثلاثة أشياءَ كالشيء الواحد، وهي الفعل، والضمير أو العلامة، ونون التوكيد، ولا نظيرَ له.

وزعم أبو الحسن الأخفش[١] والزَّجّاج في مَعانيه[٢] أنَّ الفعل مبنيٌّ معها كبناء خمسةَ عشرَ مطلقًا، فتقول: واللهِ لَأُكَلِّمَنَّ عَمرًا ولَتُكَلِّمانِّ، حذفت نون الاثنين للبناء، وفي الجمع لَيُكَلِّمُنَّ، وللمرأة لَتُكَلِّمِنَّ، بحذف النونِ لأنَّ الفعل مبنيٌّ، والواوِ والياء لالتقاء الساكنين. وهذا يقتضيه كلامُ أبي موسى الجُزُولِّي[٣]، وقد بَيَّنّا[٤] أنَّ الصحيح خلافه.

وقد رَدَّ أبو عليٍّ[٥] على الزَّجّاج، وقال: إنما حُذفت النون في هذه المواضع لاجتماع النونات تخفيفًا. قال: ولا يَصِحُّ البناءُ مع هذه الضمائر لأنَّ عِلّة البناء في المفرد أنهم رَكَّبوا الفعل مع الحرف، فبَنَوا للتركيب، ولا يَصِحُّ هنا لأنَّ ضمير الفاعل كالجزء من الفعل، فلا يَصِحُّ التركيب هنا لئلا تكون ثلاثة أشياءَ شيئًا واحدًا، وليس ذلك من كلامهم.

وقولُه **فيُفتَح آخِرُه** أي: آخِرُ الفعل ما لم يتَّصل به ألفُ اثنين ولا واوُ جمع ولا ياءُ مخاطبة وأُكِّدَ بالنون، نحو: اضْرِبَنَّ، وهل يَضْرِبَنَّ، ولَتَقُومَنَّ يا زيد، ونحو ذلك. واختُلف في هذه الحركة التي قبل هذه النون[٦]:

---

(١) سلف ذكره في الجزء الأول ص ١٢٦ - ١٢٧.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١: ٤٩٦، ٢: ٢٠٦.

(٣) المقدمة الجزولية ص ٢٨٥ - ٢٨٦.

(٤) انظر الجزء الأول ص ١٢٧.

(٥) الإغفال ١: ١٥٠ وما بعدها.

(٦) الغرة ٢: ٢: ق ٢١٣/ب وشرح المفصل ٩: ٦٩ وشرح الكافية ٢: ١٤٤٧ - ١٤٤٨.

فذهب قومٌ إلى أنها حركة بناء لأنَّ ما كان معربًا وعرض له البناء فقياسه أن يُبنى على حركة، نحو يا زيدُ في النداء، ولا رجلَ في النفي العام، وكقولهم بِيْعَنَّ، فيردُّون الياء، وقُوْمَنَّ، فيردُّون الواو، ولو لم تكن حركةَ بناء لَمَا رُدَّ المحذوف في بِعْ وقُمْ؛ ألا ترى أنهم لا يَرُدُّون في ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ﴾[1] لِعُروض هذه الحركة، وإجماعُهم على قُوْمَنَّ وبِيْعَنَّ دليلٌ على أنها حركة ليست عارضة.

وذهب قومٌ إلى أنها حركة عارضة لالتقاء الساكنين، وذلك أنَّ الذي لحقتْه هذه النون على قسمين: منه ما كان مبنيًّا على السكون، فلَمّا لحقتْه التَقى ساكنان، فحرّكت آخر المبني لالتقائهما، وكان التحريك بالفتح لخفّته. ومنه ما كان معربًا، فلَمّا أُكِّد وجبَ رَدُّه إلى أصله من السكون لخروجه عن شَبَهِ الاسم بتخصُّصه بحرفٍ من آخره، وليس التخصيص في الاسم بحرف في آخره، فلَمّا سكن لذلك عرضَ التقاء ساكنين، فحُرِّك بالفتح للخفّة، وكثيرًا ما يُعْتَدُّ بالعارض حتى يصير كاللازم.

وفي (الإفصاح): /قال أبو إسحاق: هي حركةُ التقاء الساكنين لأنَّ النون [٦: ١٧٢/أ] ساكنة إن كانت خفيفة، وإن كان التأكيد بالشديدة فهي نونانِ، الأولى ساكنة، ولامُ الفعل مبنيّ، وأصلُه السكون، فحُرِّك لالتقاء الساكنين، وقد صَرَّحَ سيبويه بأنها حركة التقاء الساكنين[2].

وقد رُدَّ هذا بقولهم بِيْعَنَّ وقُوْلَنَّ وخافَنَّ، فَرُدَّ لها الْمحذوف، ولا يُرَدُّ لالتقاء الساكنين. وبهذا احتَجَّ ابن الباذِش، وقال: قولُ س إنَّ الحركة لالتقاء الساكنين معنى ذلك أنه لا يُبنى على غير حركة، وهو السكون. وهذا صحيح[3]، وإنما ذلك لأنَّ بعده ساكنًا، ولا يلتقيان، ولذلك بُني على حركةٍ كما بنيت أينَ وكيفَ على حركة.

---

(١) سورة المزمل: الآية ٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١: ٤٩٦ والغرة ٢: ٢: ق ٢١٥/ب. وانظر الكتاب ٣: ٥١٨ - ٥١٩. وكلام السيرافي في شرح الكتاب ٢: ٢٨، ١٤: ٣٦ يؤكد ما قاله ابن الدهان.

(٣) ل: الصحيح.

وحُرِّكَ الأولُ هنا لأنهم جعلوا هذه النون الساكنة بمنزلة التنوين، فلَزِمها السكون كالتنوين، وأُبدل منها على حَدِّ ما أُبدل من التنوين، وحُذفت في الوقف كحذفه.

ويقال له: إن كان بُني على حركةٍ لأنه بناء منقول من الإعراب كبناء المنادى والغايات فذكرُ التقاء الساكنين هنا ما وَجهُه؟ ولا يستقيم هذا في أبنية الأمر لأنها لم يَدخلها الإعراب إلا أن يُدَّعى الحمل، وهذا تكلُّف.

واحتَجَّ ابن الباذِش بقوله[1] في أول الكتاب في تعليل بناء الماضي على الفتح: ولأنه قد بُني مع ذاك على الفتحة في قولك: هل تذهبَنَّ؟ فأراد أن يَرُدَّ ذلك إلى هذا بذلك التأويل الضعيف. ورَدُّ هذا إلى ذلك أَولى كما تقول في أينَ وكيفَ إنهما مبنيَّان على الفتح، وقد عَلمنا أنَّ التحريك لالتقاء الساكنين. فأمّا قُوْلَنَّ وبِيْعَنَّ وخافَنَّ فلأنَّ هذه الحركة لازمة بلزوم النون، وليست النون مبدأً كلمةٍ أُخرى، وهي قد بُنيتْ مع الفعل، وصار مجموعهما كلمة واحدة.

وحركةُ التقاء الساكنين هنا مثلها في ﴿يَخِصِّمُونَ﴾[2] ونحوه، فليست كـ(رَمَتِ المرأةُ)، و(لم يَقُمِ الرجلُ)، ولذلك تقول هنا: رُدَّنَّ ورُدَّنْ ولم يَرُدَّنَّ.

وقد ثبت في بعض نسخ (الإيضاح) هنا: ارْدُدَنَّ، وليس بصحيح، وإنما هو إصلاحُ مَن لا يعرف. وقد نصَّ س على ما ذكرنا، فقال يُعَلِّلُ قول أهل الحجاز في ترك إدغام ارْدُدِ القومَ: «ولا يدغمون لأنَّ هذا التحريك ليس بلازم، وإنما حرَّكوا في هذا الموضع لالتقاء الساكنين، وليس الساكنُ[3] الذي بعده في الفعل مبنيًّا عليه كالنون الثقيلة والخفيفة»[4]. وفي قوله هذا نصٌّ أيضًا على أنه يدغم مع الشديدة والخفيفة لهذه العلّة التي ذكرها.

---

(١) بقوله: سقط من ي.

(٢) سورة يس: الآية ٤٩.

(٣) وليس الساكن: سقط من ل، ي.

(٤) الكتاب ٣: ٥٣٠.

فرع[1]: إذا قلتَ: هل تُكْرِمَنْ أباك؟ بالنون الخفيفة، وخفَّفتَ الهمزة التخفيفَ القياسيَّ بحذفها وإلقاء حركتها على الساكن الذي قبلها - وهو النون الخفيفة - فقيل: لا يجوز لأنَّ هذه النون لا تحتمل الحركة كما لم تحتملها لالتقاء الساكنين؛ ألا ترى أنها تُحذف إذ ذاك، ولا يُحفَظ تحريكها في موضع من المواضع.

وقيل: تُحذفُ النون، وتُجعَل /الهمزةُ بينَ بينَ، فيكون جعلُها بينَ بينَ كأنه [٦:١٧٢/ب] سكون، فتُحذف النون لذلك، قاله أبو علي الفارسي. وليس بصحيح لأنَّ همزة بَينَ بينَ هي متحركة، ولذلك اعْتُدَّ بها في الشعر حرفًا متحركًا، فلا يجوز حذفُ النون بها.

ص: وحذفُه إن كان ياءً تلي كسرةً لغةٌ فَزاريّة[2].

ش: يريد: وحذفُ آخر الفعل الذي يُفتح لأجل النون، نحو: ابْكِيَنَّ، وارْمِيَنَّ، فتقول فَزارةُ فيه: ابْكِنَّ وارْمِنَّ، بحذف الياء، وغيرهم من العرب لا يحذفها، بل يفتحها كسائر الحروف التي تُفتَح لنون التوكيد.

وقد حَكى ما عَيَّنه المصنف لِفَزارة[3] بعضُ النحويين[4] لبعض العرب غير معيّن، فقال: ومِنَ العرب مَن يَحذف الياء، فيقول: ارْمِنَّ يا زيدُ، ولَتَرْمِنَّ يا عمرُو، وأنشدوا على هذه اللغة قولَ الشاعر[5]:

لا تُتْـبِعَنْ لَوْعـةً إثْـرِي ولا هَلَعَـا ... ولا تُقاسِـنَّ بَعْـدِي الهَـمَّ والجَزَعـا

---

(١) المسألة في الغرة ٢: ٢: ق ٢٢٣/أ، وفيه أنَّ القولين للفارسي.

(٢) الذي في الغرة ٢: ٢: ق ٢١٦/ب وشرح الكافية ٢: ١٤٤٨ أنها لغة طيئ كما حكى الفراء، وأنهم يحذفون الياء التي هي لام في الواحد المذكر بعد الكسر والفتح.

(٣) ي: بفزارة.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٩٢.

(٥) محمد بن يسير من شعراء الدولة العباسية، يخاطب زوجه، وكان عَلِقَ جارية لبعض الهاشميين، فبعثت إليه زوجه تعاتبه، فكتب إليها أبياتًا هذا أولها، وعليه فلا شاهد فيه، وقد ضُبط أوله هكذا: لا تَتْبَعِنْ. الأمالي ١: ٢٢ وسمط اللآلي ١: ١٠٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٩٢. ولا تقاسِنَّ: أي ولا تقاسِيَنّ. ك، ل، ي: ولا جزعا.

وقال آخَرُ[1]:

وابْكِـنَّ عَيْشًـا تَـوَلَّى إِثْـرَ جِدَّتِـهِ طابَـتْ أَصـائلُهُ في ذلـكَ البَلَـدِ

ص: فإن كان مع الآخِرِ واوُ الضمير أو ياؤه حُذفت بعدَ الحركة المجانِسة، وحُرّكت بها بعد الفتحة.

ش: مثالُ ذلك لَتَقُومُنَّ يا رجالُ، ولَتَقُومِنَّ يا امرأة، أصله تَقُومُوْنَّ وتَقُومِيْنَّ، فتحذف الواو والياء لالتقائهما ساكنين مع الساكن بعدهما. ولا يختصُّ ذلك بواو الضمير، بل حُكمُ الواو الدالّة على جمع الفاعل حُكمُ الضمير، نحو: لَيَقُومُنَّ الرجالُ، إذا أردتَ: يَقُومُونَ الرجالُ.

وقولُه **بعدَ الحركة المجانِسة** يعني بعد الضمّة الْمجانِسة للواو، والكسرةِ الْمجانِسة للياء، لأنه إن لم تكن الحركة مجانسة لم تُحذف الواو ولا الياء، بل تَثبُتان، وتُحَرَّك الواو بالضمِّ والياءُ بالكسر، نحو: اخْشَوُنَّ عَمرًا يا رجالُ، واخْشَيِنَّ بكرًا يا هندُ، لأنَّه في المثال السابق بقي الضمُّ دليلًا على الواو والكسرُ دليلًا على الياء، بخلاف هذا؛ لأنه لو حُذف حرف العلّة لم يَبْقَ ما قبلَه يدلُّ عليه لانفتاحه.

ص: وحذفُ ياءِ الضميرِ بعد الفتحةِ لغةٌ طائيّة.

ش: مثالُ ذلك: اخْشَنَّ يا فلانةُ، بحذف الياء، وغيرُهم من العرب يقول اخْشَيِنَّ. وفي هذه المسألة اختلاف: ذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز حذفُ هذه الياء إذا انفتح ما قبلها، وأجاز ذلك الكوفيون، وزعمَ الفَراءُ أنها لغة طَيِّئ[2].

---

(١) هذا ثاني بيتين لأعشى شيبان في أدب الكتاب للصولي ص ١٧٧. وهو بلا نسبة في شرح القصائد السبع الطوال ص ٣٨٣ والغرة: القسم الثاني من الجزء الثاني ق ٢١٦/ب [مخطوط] وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٤٩٢ وشرح أبيات المغني ٤: ٢٨٠ - ٢٨٣ [٣٤٤]. وابكِنَّ: أي: وابْكِيَنَّ. والجِدّة: الطراوة. خاطب به رجلًا اسمه عمرو كما في بيت قبله.

(٢) مجالس ثعلب ٢: ٥٣٩. وانظر الخزانة ١١: ٤٣٤ وما بعدها [الشاهد ٩٥٣].

ص: وتُكْسَرُ الثَّقيلة بعد ألف اثنين، وبعد ألفٍ فاصلٍ إثْرَ نون الإناث، وتُشارِكُها الخفيفةُ في زيادة الفاصل المذكور عندَ مَن يرى لَحاقها في الموضعَين المذكورَين، وهو يونس والكوفيون[1].

ش: مثالُ /المسألة الأولى: اضْرِبانِّ، ولا تَضْرِبانِّ. وكُسرت النون - وإن كان [٦:١٧٣/أ] أصلها الفتح - على حدِّ التقاء الساكنين. ومثالُ المسألة الثانية: اضْرِبْنانِّ، ولا تَضْرِبْنانِّ يا نساءُ. وإنما فُصل بالألف كراهة اجتماع الأمثال لأنه قد اتَّصل بآخِرِ الفعل نونُ الإناث ونونُ التوكيد الشديدة، وهي نُونانِ، ففُصل بينهما بألفٍ لأنَّ الألف مُناسبٌ لحركة نون الإناث، وكُسرتْ نونُ التوكيد على أصلِ التقاءِ الساكنين.

وقولُه **في الموضعَين المذكورَين** يعني: بعدَ ألفِ الاثنين، وبعدَ ألفٍ فاصلٍ إثْرَ نونِ الإناث. ومثالُ ذلك: اضْرِبانْ زيدًا، ولا تَضْرِبانْ زيدًا، واضْرِبْنانْ عَمرًا، ولا تَضْرِبْنانْ عَمرًا. وإنما لم يَجُز ذلك عند الجمهور لأنَّ فيه جَمْعًا بين الساكنين على غير حَدِّهما.

ومُستَنَد الكوفيين في جوازِ ذلك ما رُوي عن العرب من قولهم: الْتَقَتْ حَلْقَتَا الْبِطانِ[2]، بمدِّ الألف مع التقائها بلامِ (الْبِطانِ) ساكنةً. وهذا عند البصريين من القِلّة بحيثُ لا يُقاس عليه. قال الأستاذ أبو علي: قُرئَ ﴿ومَحْيايْ﴾[3]، ومِن كلامهم: الْتَقَتْ حَلْقَتَا الْبِطانِ، وهما شاذّانِ لا ينبغي أن يُقاس عليهما. فإذا وَقَفوا أَبدَلُوها ألفًا، فإذا اجتمعتْ مع ساكنٍ آخَر[4] قَلَبُوا تلك الألفَ الْمُبْدَلَةَ همزةً.

---

(١) نسبه سيبويه ليونس وناس من النحويين لم يسمهم، ونصَّ على سكون النون. الكتاب ٣: ٥٢٧، ونصَّ السيرافي في شرح كتاب سيبويه ١٤: ٤٧ على أنه قول الكوفيين. وانظر الإنصاف ٢: ٦٥٠ - ٦٦٩ [المسألة ٩٤] والبديع ١: ٦٦٦.

(٢) كتاب الأمثال لأبي عبيد ص ٣٤٣ والكامل ١: ٢٨ والخصائص ١: ٩٣ ومجمع الأمثال ٢: ١٨٦. البطان: حزام القَتَب الذي يُجعل تحت بطن البعير، وفيه حلقتان، فإذ التقتا فقد بلغَ الشَّدُّ غايته. يضرب في الحادثة إذا بلغت النهاية.

(٣) سورة الأنعام: الآية ١٦٢. وهي قراءة نافع، وروى عنه ورش الفتح أيضًا. السبعة ص ٢٧٥.

(٤) آخر: ليس في ل.

وقال الزَّجّاج: وإنما ينبغي أن تُبدَل الألف الثانية همزة، ثم تُسَهَّل حتى تكون بين الألف والهمزة ليكون في ذلك إشعارٌ بأنها كانت ألفًا في الأصل، ولو خُفِّفت الهمزة لم يدلّ على ذلك. وقولُ س (جعلوها همزةً مخفَّفةً)[1] أي[2]: مسهَّلة، يعني الألف الثانية؛ لأنهم لو تركوها والنون لاجتمع ثلاثة سواكن، فأَبدَلوا منها ألفًا ثم همزة، ثم سهَّلوها لتكون واسطةً بين الساكنين، فتقول على هذا: اضْرِبا الرَّجُلَ، بإثباتِ الألف وهمزةٍ مُسَهَّلةٍ بعدها، يكون ذلك دالًّا على إرادة النون الخفيفة.

وقال س[1]: (وفتحُوها) - يعني الهمزة - لم يكسروها للخِفّة وإن كانت بعد ألف التثنية أو ما[3] يشبهها. وقال س[1]: «وإنما[4] القياس: اضْرِبَ الرجلَ»، يعني بحذف النونِ الخفيفة والألفِ قبلَها لمكان الساكن بعدها.

فرع: هل يجوز أن يُجمَع بين الألف والنون الخفيفة إذا كان بعد النون ما تُدغَم فيه؛ نحو: يا رَجُلانِ إنْ تَقُومانْ نَبَرَّكما؟ نصَّ بعضهم على أنَّ ذلك لا يجوز، قال: لأنَّ الوصل عارض، والعارضُ لا يُعْتَدُّ به. ويمكن أن يقال بجواز ذلك لأنَّ العلّة في منع ذلك عند جمهور البصريين إنما هو التقاءُ الساكنين على غيرِ حَدِّهما، وقد فُقد ذلك بالإدغام. وما ذَكره مِن أنَّ الوصل عارض [ممنوع][5]، بل نقول إنَّ الوصل هو الأصل، والوقف هو العارض، فينبغي أن تجوز هذه المسألة بخصوصها.

* * *

---

(١) الكتاب ٣: ٥٢٧.

(٢) ل، ي: أو.

(٣) ي: وما.

(٤) وإنما: ليس في ي.

(٥) ممنوع: من تمهيد القواعد ٨: ٣٩٤٨ ضمن نص أبي حيان.

/ص: فصل

تَختَصُّ الخفيفةُ بِحَذفِها وَصلًا لِمُلاقاةِ ساكنٍ مطلقًا، وبالوقفِ عليها مُبْدَلةً ألفًا بعدَ فتحةٍ أو ألفٍ، ومَحذوفةً بعدَ كسرةٍ أو ضمّةٍ.

ش: مثالُ المسألة الأُولى: اضْرِبَ الرَّجلَ ، تريد: اضْرِبَنْ.

وقولُه **مُطلقًا** يعني سواء أكانت بعد فتحة كما مَثَّلْنا، أم بعد ضمّة، نحو: اضْرِبُنْ يا رِجالُ، فإذا لَقِيَتْ ساكنًا حُذِفَتْ، فتقول: اضْرِبُوا الرَّجلَ يا رِجالُ. أو بعد كسرة، نحو: اضْرِبِنْ يا امْرأةُ، فإذا لَقِيَتْ ساكنًا حُذفت، نحو: اضْرِبِي الرَّجُلَ يا امْرأةُ.

وإنما حُذفتْ لالتقاء الساكنين، وإذا كانوا قد حَذفوا التنوينَ مِنَ الأسماء لالتقاءِ الساكنين لُزومًا في بعض المواضع، وجَوازًا في بعضها، وضَرورةً في بعضها، فكذلك حَذفوا هذه النونَ في الأفعال، والتزموا ذلك لأنَّ الحذف في الأفعال أَقوى، وقال الشاعر(١):

لا تُهِينَ الفقيرَ عَلَّكَ أن ... تَركَعَ يومًا ، والدهرُ قد رَفَعَهْ

فإن لَقِيَتِ الخفيفةُ بعدَ ألفِ الاثنين أو نونِ الجمع على مذهب يونس ساكنًا، نحو: اضْرِبانْ، واضْرِبْنانْ، أَبدلَ يونسُ النونَ همزةً، وفتحَها، فيقول: اضْرِباءَ الرجلَ يا رَجُلانِ، واضْرِبْناءَ الرجلَ يا نساءُ. قال س(٢): «وهذا لم تَقُلْهُ العربُ». قال(٣): «والقياسُ اضْرِبا الرَّجلَ، واضْرِبْنا الرجلَ، فتحذف النون لالتقاء الساكنين، وتحذف الألف لالتقائها(٤) مع الساكن الذي حَذف النون، فيصير في اللفظ بغير ألف».

---

(١) تقدم البيت في ٥: ١٧٦.

(٢) الكتاب ٣: ٥٢٧، أي: وقوع ساكن غير مدغَم بعد الألف، لا إبدالها همزة وفتحها إذا لقيت ساكنًا، والدليل عليه قوله: «وأمّا يونس وناس من النحويين فيقولون: اضْربانْ زيدًا واضْربنانْ زيدًا، فهذا لم تقله العرب، وليس له نظيرٌ في كلامها، لا يقع بعد الألف ساكنٌ إلا أن يُدغَم».

(٣) هذا القول بلفظه في الغرة ٢: ٢: ق ٢٢٢/ب، ومعناه في الكتاب ٣: ٥٢٧ - ٥٢٨.

(٤) ل، ي: لالتقائهما.

ومثالُ المسألة الثانية قولُه تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا﴾[1]، و﴿وَلَيَكُونًا﴾[2]، إذا وقفتَ عليهما أَبدلتَ مِن النون ألفًا، ولذلك كُتبتْ في المصحف ألفًا اعتبارًا بالوقف كما كتبوا ضَرَبتُ زيدًا بألف اعتبارًا بالوقف، وقال الأعشى[3]:

وإيَّـــاكَ والْمَيْتـــاتِ ، لا تَقْرَبَنَّهـــا ... ولا تَعْبُـــدِ الشـــيطانَ ، واللهَ فاعبُـــدا

وقال آخر[4]:

فمَـنْ يَـكُ لم يَثْـأرْ بـأَعراضِ قَومِـهِ ... فـــإنِّي وَرَبِّ الراقِصـــاتِ لَأَثْـــأَرا

وقال[5]:

يَحْسَـــبُه الجاهـــلُ مـــا لم يَعْلَمـــا ... .

وربما أُبدِلتْ في الوصل إجراءً لها فيه مُجراها في الوقف، ومن ذلك قولُ الحَجّاج[6]: يا حَرَسِيُّ اضْرِبا عُنُقَه، وقولُ امرئ القيس[7]:

قِفـا نَبْـكِ مِـن ذِكـرى حَبيـبٍ ومَنْـزِلِ ... .

في قول بعضهم[8]، وأنه يريد: اضْرِبَنْ عنقَه، وقِفَنْ نَبْكِ.

---

(١) سورة العلق: الآية ١٥.

(٢) سورة يوسف: الآية ٣٢.

(٣) الديوان ص ١٨٧ والكتاب ٣: ٥١٠، والعجز في سر صناعة الإعراب ٢: ٦٧٨. وهذه رواية الكتاب، وصدره في الديوان مخالف لما في الكتاب. فاعبدا: أراد: فاعبُدَنْ.

(٤) النابغة الجعدي. الكتاب ٣: ٥١٢ وشرح أبياته ٢: ٢٥٠. الراقصات: الإبل تمشي الرَّقَص في سيرها، وهو الخبَب، وعنى الإبل التي تحمل الحاجّ وترقص نحو الحرم. لأثأرا: أراد لأَثأَرَنْ، فأبدل نون التوكيد الخفيفة ألفًا.

(٥) تقدم في هذا الجزء ق ١٧٠/أ من الأصل.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٥: ٤٦ وسمط اللآلي ٢: ٩٤٣ والكشاف ٤: ٨. وفي الكامل ٢: ٤٩٦: اضربَنْ.

(٧) عجز البيت: بِسِقْطِ اللِّوى بينَ الدَّخولِ فَحَوْمَلِ. وقد تقدم في ٢: ٨٩.

(٨) هو أبو بكر بن الأنباري كما في شرح القصائد السبع الطوال ص ١٧، وفيه الشاهدان.

وقولُه **أو ألفٍ** مثالُ مجيء النون الخفيفة بعد ألفٍ لا يُتَصَوَّرُ إلا على مذهب الكوفيين ويونس في لحاقها بعد ألفِ الاثنين والألفِ الفاصلة بين نونِ الإناث ونون التوكيد، /نحو، اضْرِبانْ، واضْرِبْنانْ، فإذا وقفتَ أَبدلتَ النونَ ألفًا، فقُدِّرَ التقاء **[٦: ١٧٤/أ]** الساكنين: ألفِ الضمير، والألفِ الفاصلة، فحذف الأولى منهما لالتقاء الساكنين ولعدم الاحتياج أيضًا إلى الألف الفاصلة؛ لأنه قد ذهب التقاءُ الْمِثلَين بإبدالِ نونِ التوكيد ألفًا، فلا يحتاج إلى فصل، هكذا قَرَّرْنا هذا البحثَ في الوقف.

وقال غيرُنا [(١)] : إذا وقفْنا على هذه النون على قياس قول [(٢)] يونس قلنا : اضْرِبْنا، وهل[(٣)] تَضْرِبْنَا، فتمدّ مقدارَ ألفَين ألفِ الفصل والألفِ المبدَلة مِنَ النون التي على حدِّ ﴿لَنَسْفَعًا﴾[(٤)]. وكان الزَّجّاج يُنكر ذلك، ويقول[(٥)]: لو مُدَّ - مهما مُدّ - لم يكن إلا ألفًا واحدًا.

قال بعضهم [(٦)] : «القولُ ما قاله يونس لأنه يجوز أن يتفاوت المدّ ، فيكونَ مَدٌّ[(٧)] بإزاء ألفٍ واحدة، ومدٌّ[(٨)] بإزاء ألِفَين».

وفي (الغُرَّة)[(٩)]: «إذا وقفتَ على اضْرِبانْ زيدًا على مذهب يونس زدتَ ألفًا عوضَ النون، فاجتمع ألفان، فهَمَزتَ الثانية، فقلت: اضْرِباء». انتهى. وعلى هذا قياس الوقف على مذهبه في اضْرِبْنانْ أن تقول اضْرِبْناء.

---

(١) الفقرة بلفظها في شرح المفصل ٩: ٧١.

(٢) قول: ليس في ل.

(٣) ك، ل، ي: أو هل.

(٤) سورة العلق: الآية ١٥.

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤: ٥١.

(٦) هو ابن يعيش. شرح المفصل ٩: ٧١.

(٧) ل، ك: مدًّا.

(٨) ل، ك، ي: ومدًّا.

(٩) القسم الثاني من الجزء الثاني ق ٢٢٢/أ [مخطوط].

ومثالُ المسألة الثالثة - وهي أن تُحذَف بعد كسرة أو ضمة - اضْرِبِنْ يا هندُ، واضربُنْ يا رجالُ، فإذا وقفتَ قلتَ: اضْرِبِي، واضْربوا؛ لأنك لَمّا حَذَفتَها في الوقف عادَ ما كان حُذف بسبب وجودها، وهي الياء والواو؛ لأنَّ حَذْفَهما إنما كان لالتقاءِ الساكنين، وبَقِيَ حركةُ ما قبلَهما تدلُّ عليهما.

وقال بعضُ أصحابنا: الذي يَظهر لي أنَّ دُخولها في الوقف خطأ؛ لأنها تَدخل بمعنى التوكيد، ثم تُحذَف، ولا يَبقى دليلٌ على مقصودها الذي جاءت له، فلا فائدةَ لدخولها إذ يُعلَم أنَّ أَمْرَها يؤول إلى هذا، وتَركُ أمثالِ هذا في كلامهم كثيرٌ جدًّا.

ص: وأجازَ يُونُسُ لِلواقفِ إبدالَها واوًا وياءً في اخْشَوُنْ واخْشَيِنْ.

ش : فيقول في الوقف : اخْشَوُوا ، واخْشَيِي [1] . وغيرُه يقول : اخْشَوْا واخْشَيْ[1]. ويقول: كما أَبدلوا التنوين بعد الضمة والكسرة في الوقف، فقالوا: قام زيدُو، ومررتُ بزيدِي، فكذلك هذا تشبيهًا للنون الخفيفة بالتنوين بجامعِ ما اشْتَرَكا فيه مِن أنَّ كلَّ واحد منهما مختصٌّ بما هو فيه.

وهذا الذي ذهب إليه يونس ليس بشيء؛ لأنه حَمل ذلك على اللغة الضعيفة في الوقف على المرفوع والمجرور المنوَّن، وهي لغةُ أَزْدِ السَّراة[2] على ما يأتي في الوقف، فلا يقاس عليها.

وظاهرُ كلام المصنف أنَّ ذلك مختصٌّ بالمثالَين المذكورَين أو بما أَشْبَهَهما مِنَ الفعل المعتلِّ بالألف، أو بما أَشْبَهَهما مِنَ الفعل المعتلِّ مطلقًا، وليس كذلك، بل المنقولُ عن يُونُسَ أنه يُبدِل النونَ الخفيفة مطلقًا، سواء /أكان ما قبلها مفتوحًا أو [٦:١٧٤/ب] مضمومًا أو مكسورًا، فيُبدِلُها حرفًا مِن جنس الحركة التي قبلَها، فيقول في الوقف على هل تَخْرُجِنْ: هل تَخْرُجِي، وعلى هل تَدْعُنْ: هل تَدْعُوا، ولا يَرُدُّ النون التي هي علامة

(١) الكتاب ٣: ٥٢٢.

(٢) الكتاب ٤: ١٦٧.

الرفع كما يقول غيرُه؛ لأنَّ موجب البناء عنده لم يَزُلْ لكونه عِوَضًا منه، والعربُ تَحكم لِلعِوَضِ بحُكم المعوَّض منه، وقد تقدَّمَ ضَعفُ مذهبِه.

ص: ويُعادُ إلى الفعلِ الموقوفِ عليه بحذفِها ما أُزيلَ في الوصل بسببها، وربَّما نُويَتْ في أمرِ الواحد.

ش: تقول في نحو اضْرِبُنْ واضْرِبِنْ إذا وقفتَ عليهما: اضْرِبُوا، واضْرِبِي، فتعودُ الواو والياء لأنهما إنما كانا حُذفا لاجتماعهما مع النون الخفيفة، فلما حُذفتْ زال مُوجب حذفهما، فعادا. وكذلك تقول إذا وقفتَ على هل تَقُومُنْ أو هل تَقُومِنْ: هل تَقُومُون، وهل تَقُومِين، فتُعيدُ نون الرفع لزوال مُوجبِ حذفها، وهو اجتماع المثلين، وتُعيدُ الواو والياء لزوال موجبِ حذفهما، وهو التقاؤهما ساكنَين مع النون، وهذا كلُّه على مذهب غيرِ يونس، وأمّا يونس فتَقَدَّمَ مذهبه أنه يُبدِل مِنَ النون الخفيفة في هذا ونحوه حرفًا مِن جنس الحركة قبلها، فلا يَرُدُّ شيئًا مما حُذف.

وقولُه **وربَّما نُوِيَتْ في أمرِ الواحد** يعني: فيبقى آخرُه مفتوحًا كحاله حين كان معها، وأنشدوا[1]:

اضْرِبَ عنكَ الهمومَ طارِقَها ... ضَرْبَكَ بالسَّوطِ قَوْنَسَ الفَرَسِ

وأنشد[2] أبو عثمان الجاحظ في بيانه[3]:

---

(١) يُنسب البيت لطرفة، وهو من قصيدة في صلة ديوانه ص ١٦٥، وفي النوادر ص ١٦٥ أنَّ أبا حاتم ذكر أنه مصنوع لطرفة. وهو في سر صناعة الإعراب ١: ٨٢ وفيه تخريجه. قونس الفرس: العظم الناتئ بين أذنيه.

(٢) وأنشد أبو عثمان ... خالف تذكرا: ليس في ل.

(٣) البيان والتبيين ٢: ١٨٧ والحيوان ٧: ٨٤، وآخره فيهما: «خالفْ فتُذكَرا»، وبها يفوت الاستشهاد، لكن في حاشية الحيوان ما نصه: «في الأصل: (خالف تذكر)، ويأباه الشعر، وصوابه في البيان». والبيت برواية أبي حيان في ضرائر الشعر ص ١١١ الفيالة: ضعف الرأي. ك، ي: من نذالة رأيه.

خِلافًـــا لِقَـــولي مِـــن فَيالـــةِ رَأْيِـــهِ كما قيلَ قَبلَ اليومِ : خالِفَ تُذْكَرا

* * *

ص: فصل

التنوينُ نونٌ ساكنةٌ تُزادُ آخِرَ الاسمِ تَبْيينًا لبقاءِ أَصالتِه، أو لِتَنكيرِه، أو تعويضًا، أو مُقابلةً[1] لِنُونِ جَمعِ المذكرِ، أو إشْعارًا بِتَرْكِ التَّرَنُّمِ في رَوِيٍّ مُطْلَقٍ في لغةِ تَميم.

ش: وجهُ ذِكر هذا الفصل هنا أنه لَمّا كانت نون التوكيد تلحق آخر الفعل، وهذا التنوينُ يلحق آخِرَ الاسم، ناسَبَ أن يَذكُرَه بعدها، ولَمّا كان في غرض المصنف أن يذكر بعد هذا الفصل بابَ ما لا ينصرفُ ناسَبَ ذِكرُ التنوين هنا لأنَّ مِن أقسامه تنوينَ الصَّرف، وما لا يَنصرفُ فرعٌ عمّا يَنصرفُ إذِ الأصلُ في الاسم الانصراف.

وقولُه **نونٌ** يشمل نونَ عَنْبَرٍ وضَيْفَنٍ[2] والشوّان[3]. واحترَز بقوله **ساكنة** من النون الزائدة آخِرَ الاسم، وتكون متحركة كنون التثنية والجمع. ويعني بقوله **ساكنة** أي: في الأصل، وإلا فقد تتحرك، نحو قوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾[4].

وقولُه /**تُزاد** تَحَرُّز مِنَ الأصليّة نحو نون عَنْبَر، وزنُه فَعْلَلٌ، ولا يجوز أن تكون فيه [٦: ١٧٥/أ] زائدة، فيكون وزنه فَنْعَلًا، لأنَّ فَنْعَلًا بناءٌ غيرُ موجود في الأسماء، وهو موجود في الصفات نحو عَنْبَس[5].

وقولُه **آخِرَ الاسم** احترازٌ مِن نحو نون مُنْطَلِق، فإنها ساكنة زائدة، لكنها لم تُزَدْ آخِرَ الاسم.

---

(١) ل: معادلةً.

(٢) الضيفن: الذي يجيء مع الضيف.

(٣) الشوان: خازن الغلّة. وفي تمهيد القواعد ٨: ٣٩٥٢: والتنوين.

(٤) سورة الإخلاص: الآيتان ١ - ٢.

(٥) العنبس: الأسد إذا نعتّه، سمي بذلك لأنه عَبوس.

وقولُه **تَبيينًا لكذا وكذا** احترازٌ مِنَ النون الساكنة في الأصل الزائدةِ اللاحقةِ آخِرَ الاسم إمّا للوقاية بالحمل على الفعل، نحو قوله[1]:

وما أَدْري وظَنِّي كُلُّ ظَنٍّ　　أَمُسْلِمُني إلى قَومي شَراحي

فنونُ أمُسْلِمُني ليست التنوين.

وإمّا لتكميل الوزن، نحو قول الشاعر[2]:

أُحِبُّ مِنكَ مَوْضِعَ القَفَنِّ　　ومَوضِعَ الأَزرارِ والكَشْحَنِّ

وقولُه **لبقاءِ أَصالتِه** هذا هو الذي يُسَمَّى تنوينَ التمكين؛ لأنه إذا فارقَ الأصالة بشَبَهِه بِمَبنيّ زالَ منه التنوين. وكذلك إذا فارَقَها بِشَبَهِه الفعلَ بالسبب الذي يُذْكَرُ في بابِ ما لا ينصرفُ زالَ منه التنوين، وهذا التنوينُ هو الذي يلحقُ الأسماءَ المعربةَ المنصرفة.

وفائدةُ المجيء بهذا التنوين الدلالةُ على ما هو أصلٌ في نفسه. هذا مذهب سيبويه[3]. وفي (البسيط): وخُصَّ المتمكن بهذه الزيادة لأنه أَخَفُّ مِن غير المتمكن؛ لأنَّ الثِّقل في غير المتمكن مُعتَبَر، وهو كونُه لا بُدَّ له من شيء آخر، وما كان لا يوجد مع غيره أَخَفُّ مما يوجد مع غيره، وقد يُعَبَّر بالأَخَفِّ عن كثرةِ وُجوهِ تَصَرُّفِه، فصار التنوينُ علامةً على الأَخَفِّ أيضًا، فلم يَكُنْ في غير المتمكن، فالمتكمنُ إذًا له بحقِّ الأصل الْمَجاري الثلاثة والتنوين، وليست بحقِّ الأصل لغير المتمكن.

وقال آخرون[4]: فرقًا بين ما ينصرف وما لا ينصرف، وحُكي عن س[5]، وخُصَّ المنصرف لخفَّتِه. ولا يصحُّ لأنه ليس الفرق سببًا؛ إذ الشيء لا يكون علّةَ نفسه؛ لأنَّ معنى هذا القول أنَّ التنوين فرقٌ بين المنوَّن وغير المنوَّن، وهذا لا يُقصد.

---

(١) تقدم البيت في ٢: ١٨٧، ١٩٨، ١٠: ٣٤١، وفي هذا الجزء ق ٩٩/ب من الأصل.

(٢) نسب الرجز في اللسان (وشح) لدَهْلَب بن قُرَيْع يخاطب ابنه. وهو بلا نسبة في كتاب العين ٥: ١٧٦، ٢٢٢ وغريب الحديث لأبي عبيد ٤: ٤٣٢، وقد تعددت روايات آخره.

(٣) الكتاب ١: ٢٢.

(٤) سر صناعة الإعراب ٢: ٤٩٣ - ٤٩٤ والمفصل ص ٣٣٦ وشرحه لابن يعيش ٩: ٥٧.

(٥) الإيضاح في علل النحو ص ٩٧.

وقال آخرون: فرقًا بين الأسماء والأفعال، وحُكي عن الكسائي، والفراء[1]. ورُدَّ بأنه لا لبس بينهما فيحتاج إلى الفرق.

وقيل: فرقًا بين المفرد والمضاف، وهو مرويٌّ عن بعض الكوفيين[2] وقُطْرُب، وبه قال السُّهَيليّ[3].

وقولُه **أو لتنكيره** تنوينُ التنكير هو الذي يلحق الأسماء المبنيَّة فرقًا بين معرفتها ونكرتها، نحو: مررتُ بسيبويهِ وسيبويهٍ آخَرَ، وإيهِ إذا استزدتَه من حديثٍ معلوم، وإيهٍ إذا استزدتَه من حديثٍ مجهول، قال الشاعر[4]: / [٦:١٧٥/ب]

وَقَفْنا ، فَقُلْنا : إيـهٍ عـن أُمِّ سـالِمٍ وما بـالُ تَكليـمِ الرُّسـومِ الطَّواسِـمِ

وقولُه **تعويضًا** هو التنوين الذي يلحق (إذْ) عوضًا من الجملة المحذوفة المضاف إليها (إذْ) قبل الحذف، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ﴾[5]، أي: حينَ إذْ بَلَغَتِ الحلقومَ تنظرون، ولذلك لا يَجتمع هذا التنوين مع الجملة المضاف إليها (إذْ) لأنه لا يُجمع بين العِوَض والمعوَّض منه. وقد تقدَّم للمصنف الكلام على (إذ) اللاحقِ لها هذا التنوينُ، وعلى كسرتها أهي إعراب أم بناء، وذلك في (باب الظرف)، فيُنظَر هناك[6].

ويَلحق أيضًا كلَّ جمعٍ معتلِّ اللام لا يَنصرف رفعًا وخفضًا، نحو: قام جَوارٍ، ومررتُ بجوارٍ، وذلك أنَّ أصله جَوارِيُ وجَوارِيِ، فاجتمع فيه أثقال ثلاثة: ثِقَلُ الضمةِ

---

(١) الإيضاح في علل النحو ص ٩٧، وفيه مذهب الفراء فقط.

(٢) الإيضاح في علل النحو ص ٩٧.

(٣) نتائج الفكر ص ٨٧.

(٤) تقدم في هذا الجزء ق ١٥٤/أ من الأصل، وآخره: «البلاقعِ». و(الطواسم) رواية الأُبَّذيّ في شرح الجزولية ١: ٧٨ [رسالة]، وهو من مصادر أبي حيان.

(٥) سورة الواقعة: الآيتان ٨٣ - ٨٤.

(٦) تقدم ذلك في ٧: ٢٩١ - ٢٩٦.

أو الكسرة، وثِقَلُ حرفِ العلة، وثِقَلُ البناء، فحُذفت الياء بحركتها، وعُوِّض منها التنوين، ولذلك لا يجوز حذف الياء إلا حيث يُمكن دخولُ التنوين، ولذلك لا تُحذف في (الجواري) ولا في (جَواريك) لأنه موضعٌ أُمِنَ فيه دخول التنوين.

ويَلحق أيضًا مثل يَرْمٍ اسم رجل، ويُعَيْلٍ مصغر يَعْلى رفعًا وجرًّا، وأشباه هذا.

وزعمَ المبرد[1] والزَّجّاج[2] أنَّ التنوين عِوض من الحركة، لَمّا استَثقَلوها عَوَّضوا منها التنوين، ثم حُذفت الياء لالتقاء الساكنين.

والصحيحُ الأولُ - وهو مذهب س[3] - لأنَّ حذفَ الحركة لا يوجب التعويض بدليلِ عدم لحاقه حُبْلى وشِبهَه، وقد لَزِمَ حذفُ حركته. وأيضًا فتعويضُ حرفٍ من حرفٍ أَولى من تعويضِ حرفٍ عن حركة.

وكونُ هذا التنوين تنوينَ عِوض هو مذهب س والمبرد على اختلافهما السابق أهو عِوَضٌ مِن الحركة أم من الحرف.

وزعم بعض النحويين أنه تنوين صرفٍ لمصيره بعد حذف الياء ذا نظيرٍ من المفردات نحو جَناحٍ[4]. وهو قول ضعيف لأنَّ الياء منويَّةُ الثبوت، والكسرة تدلُّ عليها، فلا اعتدادَ بما يُحذف مما هو منويُّ الثبوت. وكذلك لو سَمَّيتَ رجلًا بجَيْئَل[5] بعد حذف الهمزة وإلقاء حركتها على الياء لم يُصرف نظرًا إلى أنه ثلاثي؛ بل يُمنع

---

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٤٥ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٢: ١٥٨.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢: ٣٣٨ - ونسبه لسيبويه - وانظر تفصيل المسألة في الإغفال ٢: ٢٥٨ - ٢٧٥ والتعليقة للفارسي ٣: ١٢٠ - ١٢٧ والمنصف ٢: ٧٠ - ٧٥ وسر صناعة الإعراب ٢: ٥١٢. ك، ل، ي: الزجاجي.

(٣) الكتاب ٣: ٣٠٨، ٣١٠ - ٣١١. وفي معاني القرآن وإعرابه ٢: ٣٣٨ أنَّ هذا تفسير أصحاب سيبويه لكلامه.

(٤) انظر الإغفال ٢: ٢٦١ والتعليقة للفارسي ٣: ١٢١ والمنصف ٢: ٧٢. ونسب في المغني ١: ٣٧٧ للأخفش.

(٥) جيئل: الضبع.

الصرف، ولذلك لم تُقلب الياء ألفًا، وإن كان يَصدُق عليها أنها تحركتْ وانفتحَ ما قبلها لأنَّ ذلك عارِض، فلا اعتدادَ به. وكذلك لو سَمَّيتَ امرأةً بـ(كَتِف) ثم خُفِّف[1] لم يَجُز صرفُه كـ(هِنْد) لأنَّ حركة الوسط منويَّة.

فإن قلت: فقولُ العرب جَنَدِلٌ وذَلَذِلٌ[2] بحذف الألف، فقد اعتَمدت العرب على حذف الألف، ونُوّن اعتبارًا بعارضِ الحذف. فالجوابُ أنَّ التنوين عِوض من الألف، وليس بتنوينِ الصَّرف.

واختلف النحويون[3] في تنوين كُلٍّ وبعضٍ: فمنهم مَن جعلَه /تنوينَ عِوض [٦: ١٧٦/أ] كالذي في يومئذٍ ونظائره؛ لأنَّ حقَّ هذا الاسم أن يضاف إلى ما بعده، فلَمّا قُطع عن الإضافة لدلالةِ ما قبلَه عليه عُوِّض التنوين.

ومنهم مَن جعلَه تنوينَ تمكين؛ لأنَّ الإضافة كانت تَمنع منه، فلَمّا قُطع عنها دخلَه التنوين لأنه اسمٌ معرَب، حقُّه أن تَدخله حركاتُ الإعراب والتنوين.

وأمّا قول الشاعر[4]:

طَلَبُوا صُلْحَنا ، ولاتَ أوانٍ ... فأَجَبْنا أنْ لَيسَ حينَ بَقاءِ

فاختُلف في كسرته وتنوينه: فذهب الجمهور إلى أنها كسرةُ إعرابٍ وتنوينُ تمكين، وأنَّ أَوانًا مخفوض بـ(لاتَ)، وهو لغةٌ قليلة لقومٍ من العرب، يَجُرّون بها[5]، وقرأَ عيسى بن عمر ﴿وَلَاتَ حينِ مَنَاصٍ﴾[6] بجر (حين)، وأنشدوا أيضًا[7]:

---

(١) أي: حذفت كسرة العين.

(٢) الذَّلاذِل: أسافل القميص الطويل إذا ناس واستخلق، جمع ذُلْذُل.

(٣) شرح المفصل ٣: ٥٣ - ٥٤.

(٤) أبو زُبيد الطائي. الديوان ص ٣٠ وسر صناعة الإعراب ٢: ٥٠٩.

(٥) انظر ما تقدم في ٤: ٢٩٤.

(٦) سورة ص: الآية ٣. وتقدم تخريجها في ٤: ٢٩٥.

(٧) هذه قطعة من بيت تقدم بهذه الرواية في ٤: ٢٩٥، وهو:

فَلَتَعْرِفَنَّ شَمائلًا محمودةً ... ولَتَنْدَمَنَّ ، ولاتَ ساعةِ مَنْدَمِ

.... ولاتَ ســـــاعةِ مَنْـــــدَم ....

بجرِّ ساعة.

وذهب المبرد[١] إلى أنَّ الكسرة ليست كسرة إعراب، وأنَّ التنوين عوض؛ لأنَّ أَوانًا عنده كـ(إذْ)، حقُّها أن تضاف إلى الجملة، تقول: جئتُك أَوانَ قام زيدٌ، أو: أَوانَ الحجاجُ أميرٌ، فلما حُذف المضاف إليه عُوِّضَ منه تنوينًا، وسكنت النونُ كسكون ذال إذْ، فالتقتْ بالتنوين، فكُسرت لالتقاء الساكنين.

وما ذهبَ إليه ضعيفٌ لأنَّ أَوانًا من أسماء الزمان، يضاف إلى الجملة وإلى المفرد، قال[٢]:

هـــذا أَوانُ الشَّـــدِّ، فاشْـــتَدِّي زِيَمْ

وقال[٣]:

هـذا أَوانُ العِـرضِ ....

وذلك كثيرٌ لأنَّ إذْ لا تضاف إلا إلى الجملة.

وقولُه **أو مُقابلةً لنونِ جمعِ المذكر** هذا هو التنوين اللاحق لِمَا جُمع بالألف والتاء المزيدتين، نحو هِنداتٍ وحَمَّاماتٍ ودُنَيْنيراتٍ وما أشبهها، فالحركةُ في هنداتٍ تُقابِل حرف العلّة في مسلمِينَ، والتنوينُ يُقابِل النون. والدليلُ على ذلك أنك إذا سَمَّيتَ بـ(هندات) لم تمنع الصرف للتأنيث والتعريف كما فعلتَ بـ(فاطمة)، بل تُثبت التنوين كما ثبتت النون إذا سَمَّيتَ بجمع المذكر السالم.

---

(١) الأصول ٢: ١٤٣ وسر صناعة الإعراب ٢: ٥٠٩. وانظر التذييل ٤: ٢٩٥.

(٢) تقدم في ٤: ٢٩٦.

(٣) هذه قطعة من بيت للمتلمِّس تقدم في ٤: ٢٩٦، وهو:

وذاكَ أَوانُ العِرْضِ حيٌّ ذُبابُهُ زَنابيرُه والأَزرقُ الْمُتَلَمِّسُ

وأوله في ك، ل، ي: هذا أوان العز.

وزعمَ الرَّبَعيُّ[1] أنَّ التنوين الذي في هذا الجمع هو تنوين الصَّرف. وهذا ليس بشيء لثبوته فيما لا ينصرف كقوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ﴾[2].

ونُقل لي عن بعضهم[3] أنه تنوينُ عِوَض، وفَسَّره بأنه عوضٌ من الفتحة التي كان يستحقُّها في حالة النصب. وهذا فاسدٌ لثبوته في حالة الرفع والجر.

وقولُه **أو إشعارًا بِتَركِ التَّرَنُّم** ذَكر أنَّ التنوين يأتي مُشعِرًا بترك التَّرنُّم، والنحويون[4] يُسَمُّون هذا تنوينَ التَّرَنُّم، فيَظهر من كلامهم أنه دليلٌ على التَّرنُّم. ويَظهر من كلامِ هذا المصنف أنه يُشْعِر بِتَرْك التَّرَنُّم، والتَّرَنُّم هو رفعُ الصوتِ بالغناء والتَّطريب، قالوا: تَرَنَّم بكذا، أي: رفعَ صوتَه مُطَرِّبًا مُغَنِّيًا. وهذا التنوين يُستَعمَل في القوافي للتَّطريب مُعاقبًا بما فيه من الغُنَّة في كلامهم. وقد قال بعضهم[5]: /إنما قيل [١٧٦:٦/ب] للمُطرِّب مُغَنٍّ لأنه يُغَنِّنُ صوتَه، وأصلُه مُغَنِّنٌ، فأُبدلت النون الأخيرة ياء كما قالوا تَظَنَّيْتُ، وأصله تَظَنَّنْتُ لأنه من الظَّنّ.

وقولُه**في رَوِيٍّ مُطْلَقٍ** الرَّوِيُّ على قسمين: مُطلَقٍ، ومُقَيَّدٍ، وحروفُ الإطلاق الواو والياء والألف، فهذا التنوينُ يَلحق القوافيَ المطلقة عِوَضًا مِن حرفِ الإطلاق، فيكون إذ ذاك مُتَمِّمًا للوزن.

وقولُه **في لغةِ تَميم** ذكرَ بعضُهم[6] أنَّ ذلك موجودٌ في إنشادِ كثير من بني تميم وقيس، وذلك بخلاف أهل الحجاز، فإنهم يُبقون المدَّة.

---

(١) شرح الكافية للرضي ١: ٣٢.

(٢) سورة الأعراف: الآية ١٩٨.

(٣) شرح الكافية ١: ٣٤. وفي شرح الجمل لابن عصفور ١: ١١٠ أنه عوض من حروف الإطلاق.

(٤) انظر الكتاب ٤: ٢٠٤ - ٢٠٨ والسيرافي ١٦: ١٨١ - ١٨٦ وشرح الكافية ١: ٣٤.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٩: ٦١ وقد نسبه لبعضهم أيضًا.

(٦) هو ابن جني. سر صناعة الإعراب ٢: ٥٠١.

ص: ويُشاركُ المتمكنَ المجردَ في هذا ذو الألف واللام، والمبنيُّ، والفعلُ.

ش: وذلك أنه قد تَقَرَّرَ في التنوينات السابقة أنها لا تَلحق اسمًا فيه الألف واللام، ولا فعلًا، ولا اسمًا مبنيًّا، وهذا التنوينُ يُشارك فيه الاسمَ المتمكنَ - أي[1]: غير المبنيّ - المجردَ - أي: من الألف واللام - ما ذُكر، فمثالُ ذلك في الاسم المتمكن قولُ امرئ القيس[2]:

قِفا نَبْكِ مِن ذِكرَى حَبيبٍ ومَنْزِلِنْ ....

ومثالُ ما دخلَه مما فيه الألفُ واللامُ قولُ جَرير[3]:

مَتى كانَ الخيامُ بذي طُلُوحٍ سُقيتِ الغيثَ أيتُها الخِيامُنْ

وقولُه[4]:

أَقِلِّي اللومَ — عاذِلَ — والعِتابَنْ ....

وقال آخر[5]:

يا صاحِ ما هاجَ الدُّمُوعَ الذُّرَّفَنْ

ومثالُ ذلك في المبنيِّ وهو فعلٌ قولُ الشاعر[6]:

---

(١) أي ... في الاسم المتمكن: سقط من ي.

(٢) عجز البيت: بِسِقْطِ اللِّوى بينَ الدَّخولِ فَحَوْمَلِ. وقد تقدم في ٢: ٨٩، وزد على ما فيه سر صناعة الإعراب ٢: ٥٠١.

(٣) الديوان ١: ٢٧٨ وسر صناعة الإعراب ٢: ٤٩٢، ٥٠٢. ذو طلوح: موضع.

(٤) عجز البيت: «وقولي إنْ أَصَبْتُ لقد أَصابا»، ويأتي بعد قليل وآخره: أَصابَنْ. وهو لجرير. الديوان ٢: ٨١٣ والكتاب ٤: ٢٠٥ والمسائل الحلبيات ص ٢١٩ - وفيه تخريجه - وسر صناعة الإعراب ٢: ٤٧١، ٤٩٣، ٥٠١.

(٥) هو العجّاج. وهذا مطلع أرجوزة في الديوان ٢: ٢١٩. وهو في الكتاب ٤: ٢٠٧. ذُرَّف: جمع ذارِف وذارفة، أي: قاطرة.

(٦) تقدم في ٤: ٣٥٩، وزد على ما فيه سر صناعة الإعراب ٢: ٤٩٣.

يـــا أَبَتَـــا علَّـــكَ أو عَســـاكَنْ

وكذلك في الحرف، قال النابغة[1]:

أَفِـــدَ التَّرَحُّـــلُ غَـــيرَ أنَّ رِكابَنَـــا لَمَّـــا تَـــزُلْ بِرِحالِنـــا ، وكَـــأنْ قَـــدِنْ

ومثالُ ذلك في الفعل الماضي قولُ الشاعر[2]:

مِـــن طَلَـــلٍ كـــالأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَـــنْ

وقولُ الآخَر:

.... وقُـــولي إنْ أصـــبت لقـــد أصـــابَنْ

ومثالُه في المضارع[3]:

دانيـــتُ أَرْوى ، والـــدُّيونُ تُقْضَـــنْ

ص: وكذا اللاحقُ رَوِيًّا مُقَيَّدًا عند مَنْ أَثْبَتَه، ويُسَمَّى الغالي.

ش: أي وكذا التنوينُ اللاحقُ رَوِيًّا مقيَّدًا، الرَّوِيُّ المقيَّد هو الساكن، نحو قول طرفة[4]:

لِخَوْلَـةَ بـالأَجْزاعِ مِـنْ إِضَـمٍ طَلَـلْ وبالسَّـفْحِ مِـنْ قَـوٍّ مُقـامٌ ومُحتَمَـلْ

وهذا التنوينُ يأتي زيادةً بعد استيفاء البيت جميعَ أجزائه، فيكون في آخِره بمنزلة الخَرْم في أَوَّلِه، وأنشدوا لرؤبة[5]:/ [٦: ١٧٧/أ]

---

(١) تقدم البيت في ١: ١٠٣، وزد على ما فيه شرح الجمل لابن عصفور ١: ١١٠.

(٢) العجاج. الديوان ٢: ١٣ والكتاب ٤: ٢٠٧. الأتحميّ: نوع من البرود بها خطوط دقيقة. وأنهج: أخلق.

(٣) تقدم في ٨: ٣١٩، وزد على ما فيه سر صناعة الإعراب ٢: ٤٩٣، ٥٠٢.

(٤) الديوان ص ٩٠. الأجزاع: جمع جِزْع، وهو منعطف الوادي. وإضم: وادٍ لأشجع وجهينة. والسفح: موضع. وقوّ: وادٍ أو مكان. والمقام: الإقامة. والمحتمل: الارتحال.

(٥) تقدم الأول في ١١: ٣١٧، والثاني يليه في الديوان. وانظر إلحاق التنوين له في القوافي للأخفش ص ٤١ وسر صناعة الإعراب ٢: ٤٩٣. الأعلام: الجبال التي يُهتدى بها، واحدها عَلَم. والخَفَق: أصله الخَفْق، يريد خَفْق السراب، أي اضطرابه، فحرّك الفاء للضرورة.

وقــاتِمِ الأَعْمــاقِ خــاوي الْمُخْتَــرَقِنْ مُشْــتَبِهِ الأَعْــلامِ لَمَّــاعِ الخَفَقِــنْ

فهذه النون في الْمُخْتَرَقِنْ زيادةٌ؛ لأنَّ القاف قد كَمَّلَتْ وزنَ البيت لأنه من الرجز، فالقافُ بمنزلة النون في مَسْتَفْعِلُنْ.

ويُسَمِّي الأخفشُ[1] هذا التنوينَ بالغالي، وسَمَّى[2] الحركةَ التي قبل هذا التنوين بالغُلُوّ[1] لأنه دخلَ دخولًا جاوزَ الحدَّ لأنه منعَ من الوزن، ومثلُه[3]:

ومَنْهَــلٍ وَرَدْتُــهُ طــامٍ خــالِنْ

وأفهمَ قولُ المصنف شيئين:

أحدهما: أنه يكون في المتمكن المجرَّد، وفي ذي الألف واللام، وفي المبنيِّ، وفي الفعل، لقوله: **وكذا اللاحقُ**.

والثاني: أنه قِسمٌ برأسه مُغايِرٌ لتنوينِ الترنُّم.

أمَّا الأولُ فصحيحٌ[4]، مثالُ ذلك في المتمكن المجرد وفيما فيه ألف ولام ما أنشدْناه قبلُ. ومثالُ ذلك في المبنيِّ قولُه[5]:

قالـتْ بَنـاتُ العَـمِّ : يا سَلْمى وإِنِنْ ....

ومثالُه في الفعل قولُ امرئ القيس[6]:

.... ويَعــدُو علــى الْمَــرْءِ مــا يَــأْتَمِرِنْ

---

(١) القوافي له ص ٤٢ [تحقيق الأستاذ أحمد راتب النفاخ].

(٢) ك، ل: وسَمَّوا. واخترت ما في سر صناعة الإعراب ٢: ٥٠٢ لأنَّ المسمِّي هو الأخفش.

(٣) القوافي للأخفش ص ٤١ وسر صناعة الإعراب ٢: ٥٠٣. طامٍ: من طَما الماء، أي: ارتفع وعلا وملأ النهر.

(٤) ل: فيصح. ي: فصح.

(٥) تقدم في ٥: ١٣١.

(٦) تقدم في هذا الجزء ق ٩٤/ب من الأصل.

وأمَّا الثاني فالمشهورُ أنه قِسمٌ برأسه مُغايِرٌ لتنوين التَّرَنُّم، وذلك عند مَن أَثبَتَه. وذهب بعضهم - وهو ابن يعيش[1] - إلى أنه ضَربٌ مِن تنوين التَّرَنُّم، ويجمعهما التَّرَنُّم؛ إذ الأولُ يَلحق القوافيَ المطلَقة مُعاقِبًا لحروف الإطلاق، والثاني - وهو الغالي - إنما يَلحق القوافيَ المقيَّدة.

وقولُه **عندَ مَنْ أَثْبَتَه** يريد أنَّ التنوين الغاليَ اختُلف في وجوده: فأنكَره الزَّجَّاجُ والسِّيرافيُّ[2]، وقالا: القافيةُ المقيَّدة لا يلحقها حرف الإطلاق، فكذلك لا يلحقها التنوين لأنه ينكسر بذلك. وقال[3]: إن كان سُمع فإنما هو:

وقـاتِمِ الأَعمـاقِ خـاوي الْمُخْتَـرَقْ إنْ

على زيادة إنْ في الشطر إشعارًا بأنه بيتٌ كامل.

ص: ويَختَصُّ ذو التنكير بصوتٍ وشِبهِه[4]، ويُسَمَّى اللاحقُ به الأولُ أَمْكَنَ ومنصرفًا، وقد يُسَمَّى لحاقُ غيره صَرفًا.

ش: قولُه **بصوتٍ** قد بَيَّنَّا ذلك في نحو قولهم: مررتُ بسيبويهِ وسيبويهٍ آخَرَ، لأنَّ هذه الأسماءَ آخرُها (وَيْهِ)، وهو صوتٌ.

وقولُه **وشِبهِه** يعني شِبهَ الصوت في البناء، وذلك أسماءُ الأفعال، وقد تقدَّمَ الكلام عليها في بابها[5]، وأنها على ثلاثة أقسام: قسمٍ استُعمل نكرةً، وقسمٍ

---

(١) شرح المفصل له ٩: ٦٣.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣: ١٤٣٠.

(٣) في شرح الكافية الشافية أنَّ السيرافيَّ قال: ((إنما سُمع رؤبةُ يَسْرُدُ هذا الرجزَ، ويزيدُ إنْ في آخِرِ كلِّ بيتٍ، فضَعُفَ لفظُه بهمزةِ إنْ لانْخِفازِهِ في الإفراد، فظَنَّ السامعُ أنه نَوَّنَ وكَسَرَ الرَّوِيَّ)).

(٤) في المخطوطات: أو شبهه.

(٥) تقدم هذا الباب في هذا الجزء ق ١٤٧/أ من الأصل وما بعدها.

استُعمل معرفةً، وقسمٍ استُعمل بالوجهين. والتنوينُ اللاحقُ لها هو تنوين التنكير، فإذا قال صَهٍ فمعناه سُكوتًا، وإذا قال صَهْ فمعناه السُّكُوت، وقد أنشدْنا /قبلُ بيتَ ذي [٦:١٧٧/ب] الرُّمَّة[1]:

وَقَفْنا ، فقُلْنا : إيهِ عن أُمِّ سالِمٍ ....

فكأنه قال: الاستِزادة.

وقد أنكرَ الأصمعيُّ[2] هذا البيتَ، وقال: العربُ لا تقول إلا إيهٍ بالتنوين. والصوابُ ما قاله الجمهور من أنَّ المراد من إيهِ بغير تنوين المعرفة، وإذا أرادَ النكرة نَوَّن، وقد خَفِيَ هذا على الأصمعيِّ لِلُطْفِه[3]. وقال الشاعر[4]:

يـــا عَمْرَوَيْـــهِ انْطَلَـــقَ الرِّفـــاقُ وأنـــتَ لا تَبكـــي ولا تَشْـــتاقُ

إذا نكَّرْتَ نَوَّنتَ، وإذا أردتَ المعرفةَ لم تُنَوِّن.

وقولُه[5] **ويُسمى اللاحقُ به الأولُ** أي: التنوينُ الذي ذكره أولًا، وهو ما جاء تَبْيينًا لبقاء أصالته، فيُسَمَّى **أَمْكَنَ**، وهو أَفْعَلُ من التمكُّن، وبناءُ أَفْعَلَ للتعجب أو للمفاضلة من التمكُّن شاذٌّ، وقد نصَّ عليه النحويون في باب التعجب، لأنَّ فعله زائدٌ على ثلاثة أحرف، وليس على وزن أَفْعَلَ.

ويُسَمَّى أيضًا **مُنْصَرِفًا**، قيل[6]: هو مأخوذٌ من الصِّرْف والصَّريف، وهو اللَّبَن الخالص الحارّ، والمنصرفُ خَلَصَ مِن شَبَهِ الحرف ومِن شَبَهِ الفعل. وقيل: هو مأخوذٌ

---

(١) عجزه: وما بالُ تَكليمِ الديارِ البَلاقعِ. وقد تقدم في هذا الجزء ق ١٥٤/أ من الأصل.

(٢) ديوان ذي الرمة ٢: ٧٧٩.

(٣) للطفه: سقط من ي.

(٤) النوادر ص ٣٦٢ والمقتضب ٣: ١٨١ وسر صناعة الإعراب ٢: ٤٩٥.

(٥) وقوله: سقط من ك، ي.

(٦) انظر هذه الأقوال في شرح الجمل لابن عصفور ٢: ٢٠٥ وشرح الجزولية للأبذي: السفر الثاني: باب منع الصرف ص ٢٤٤ [رسالة].

مِنَ الصَّريف - وهو الصوت - لأنَّ في آخره تنوينًا وهو صوت. وقيل: هو مأخوذٌ من الانصراف، وهو الرجوع، وكأنَّ الأسماء المعربة على قسمين: قسمٍ أَقبلَ على الفعل، فمُنع ما مُنع الفعل، وقِسمٍ انصرفَ عنه، وهو المنصرف. والترجيحُ بين هذه الأقاويل يَطول، ولا يُبنى على ذلك كبيرُ فائدةٍ عِلميّة.

وقولُه **وقد يُسَمَّى لَحاقُ غيرِه** - أي: غير الأول - **صَرْفًا**، فيُطلَق على تنوينِ العِوض وتنوينِ المقابَلة وتنوينِ التَّنكير تَنوينُ الصَّرف، وقد فَعل ذلك ابنُ مُعْطٍ بتنوين المقابَلة، سَمَّاه صَرْفًا في قوله[1]:

أَلَا تَـرى مِـنْ عَرَفـاتٍ تُصْـرَفُ   مَـعْ أَنَّهـا مُؤَنَّـثٌ مُعَـرَّفُ

وما ذكَرْناه مِن انقسام التنوين إلى هذه الأقسام هو مذهب الجمهور، وزعم صاحب كتاب (التنبيه على أغلاط الزمخشريّ) - وهو أبو الحَجّاج يوسف بن إبراهيم ابن معزوز القيسيّ - أنَّ التنوين على قسمين: قسمٍ يكون في الكلام، ويُسَمَّى تنوينَ التَّمَكُّن. وقسمٍ يكون في قوافي الشعر، وأنَّ تلك الأقسام الأربعةَ الأُوَلَ كلَّها لتنوين التَّمَكُّن، وهو تنوين الصَّرف. وزعمَ أنَّ هذا هو مذهب س، وزعمَ أنَّ مَن قَسَّمَ هذه التقاسيم متعلقًا بألفاظ س فإنما حَمَلَه على ذلك قِلّةُ فهمه بكلام س، ثم أَبْدَى حُجَجَه من (الكتاب)، وتَأَوَّلَ ما عارَضَ مَقالتَه، وأطالَ في ذلك بما يُوقَفُ عليه من كلامه في ذلك الكتاب. وإنما أردتُ في هذا الشَّرح نقلَ مذهبه لئلا يُظَنَّ أنَّ انقسام التنوين لتلك الأقسام مما أَجمع عليه النحويون.

وقال أيضًا /أبو الحجاج بن معزوز في تنوين التَّرَنُّم: «إنَّ ظاهر كلام س أنه **[٦: ١٧٨/أ]** ليس بتنوينٍ، فإنَّ س قال: (وأمّا ناسٌ كثيرٌ مِن بَني تميم فإنهم يُبْدلون[2] مكان المدّة

---

(١) شرح ألفية ابن معطٍ للقواس ١: ٢٩٤.

(٢) ي: يبدلون به.

النونَ فيما يُنَوَّن وما لا يُنَوَّن)[1]، فسَمّاه نُونًا، فيَظهر أنَّ ذلك مِن بابِ إبدالِ حرفِ العِلّة نُونًا لا[2] أنه مِن بابِ التنوين، فيكون التنوينُ على مذهبه قسمًا واحدًا، وهو تنوين التمكين، وهو الذي يُسَمَّى تنوينَ الصَّرف».

* * *

تَمَّ بحمد الله - تعالى - وتوفيقه

الجزءُ الرابعَ عشرَ من كتاب «التذييل والتكميل»

بتقسيم محققه، ويليه - إن شاء الله تعالى -

الجزءُ الخامسَ عشرَ، وأوله:

«باب منع الصرف»

---

(١) الكتاب ٤: ٢٠٦ - ٢٠٧.

(٢) ي: إلا.

فهرس الموضوعات